عزمي بشارة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

عزمي بشارة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بشارة، عزمي

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة/ عزمي بشارة.

624 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 561-582) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-351-3

1. الديمقراطية - فلسفة. 2. الديمقراطية - نظريات. 3. الإصلاحات السياسية. 4. الدولة - نظريات. 5. الاجتماع السياسي، علم. 6. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21. 7. الديمقراطية - البلدان العربية - القرن 21. 8. العدالة الاجتماعية. 9. الحرية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

321.8

العنوان بالإنكليزية

Problems of Democratization: A Comparative Theoretical and Applied Study

by Azmi Bishara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2020

المحتويات

القسم الثاني
دراسات الانتقال الديمقراطي

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

تمهيد

هذا الكتاب هو بحث في النظرية والتطبيق يتناول دراسات الانتقال إلى الديمقراطية ونقدها وتطبيقاتها وصولًا إلى النماذج العربية. ولذلك، فهو يقوم بعملية سبرٍ واسعة للأدبيات، مجازفًا بأن يجد بعض القراء فيها إسهابًا. إن الهدف من السبر التحليلي للأدبيات هو تأسيس البحث على قاعدة صلبة، وتزويد الباحثين من بين القراء بمادة تحليلية وبيبليوغرافية وافية في موضوعٍ مصيري لا توجد عنه دراسات وافية وشاملة باللغة العربية.

يأمل الكاتب أن يقدّم الكتاب إضافة نظرية إلى دراسات الانتقال، كما يأمل أن يساهم في تعميق فهم الديمقراطيين في البلدان العربية والدول النامية عمومًا لمهمتهم. فالكتاب نتاجُ جهدٍ بحثي نظري وتطبيقي. إنه كتاب نظري، لكنه ليس نظريًا في سياق سجال أكاديمي بحت، بل يأتي في سياق رؤية الكاتب لهموم المجتمعات والمواطنين في البلدان العربية، والتحديات المترتبة على التطلع إلى العدالة والحرية، ويظهر ذلك جليًا في الباب الرابع. والأبواب النظرية في الكتاب بما فيها تلك التي تتضمن سبرًا مفصلًا للأدبيات لا تخلو من التطرق المقارن إلى حالات عربية. ويمكن أن ينتقل القارئ غير المعني بدراسات الانتقال والمهتم بالنماذج العربية التي يتطرق إليها الباحث واستنتاجاته النظرية منها، مباشرة إلى الباب الرابع والأخير من الكتاب.

أثمر مشروع الكاتب البحثي بشأن المسألة الديمقراطية (المتداخل مع مشروعه الثاني بشأن **الدين والعلمانية**)، الذي بدأه في كتاب **المجتمع المدني**

وتلاه كتاب **في المسألة العربية**، مرورًا بسلسلة الكتب عن الثورات العربية، وصولًا إلى هذا الكتاب، دراسات أخرى مثل **مقالة في الحرية** و**في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** ويأمل أن تصدر عنه دراسات أخرى متعلقة بالنظرية وقضايا الإسلام والديمقراطية.

أخيرًا، أشكر لمساعدتي إسراء البطاينة التي رافقت عملي المكثف والمتواصل في البحث عن المقالات والكتب وتلخيصاتي لها طوال عامين تقريبًا، وجهدها في إعداد البيانات والجداول الكمية الكثيرة في هذا الكتاب، كما أشكر لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذين قرأوا النص وعلّقوا عليه (عبد الفتاح ماضي وحيدر سعيد وجمال باروت ومحمد المصري)، ويارا نصار وصوفية حنازلة وطلاب معهد الدوحة للدراسات العليا الذين شاركوني جمع المعلومات عن جباية الضرائب في البلدان العربية، والعاملين في مكتبة المركز ومعهد الدوحة وفي مشروع المؤشر العربي، مساعدتهم القيمة.

أخيرًا، آن الأوان لأشكر لعائلتي الصغيرة (رنا وعمر ووجد) تحمّلهم اعتكافي المتواصل في المكتب ساعاتٍ طويلة بعد العمل وفي نهايات الأسبوع والعطل، ونمط الحياة الذي يتطلبه البحث والتأليف، إضافةً إلى المسؤوليات المترتبة على العمل.

مقدمة

يكتسب موضوع الانتقال إلى الديمقراطية راهنية في ضوء حضورها بوصفها نظام حكم يمكن أن تتطلع إليه المجتمعات التي ترزح تحت نير الاستبداد والطغيان، وهو البديل الوحيد المطروح عالميًا من مختلف أنواع الأنظمة السلطوية.

ينطلق هذا الكتاب من وجود ثلاثة مكونات ضرورية للديمقراطية المعاصرة، هي:

أولًا، المشاركة السياسية القائمة على المساواة بين المواطنين في القيمة، وباعتبارهم قادرين على التمييز بين الخير والشر، ومن حقهم المشاركة في تقرير مصيرهم، والتأثير في القرارات العمومية التي تمس حياتهم، بشكل عام، المتمثلة أساسًا بالانتخابات الدورية النزيهة للسلطة التشريعية (في النظام البرلماني)، أو التشريعية والتنفيذية (في النظام الرئاسي)، من دون اختزال هذه المشاركة في الانتخابات.

ثانيًا، حكم القانون، ووضع حدود للسلطة لمنع التعسف في استخدامها. وهذا يعني تحديد السلطات التشريعية والتنفيذية: 1. بالمدة عبر انتخابات دورية. 2. بالصلاحيات من خلال توزيعها بين مؤسسات مختلفة، بحيث يتحقق توازنٌ ونوعٌ من الرقابة المتبادلة بينها بأدوات متعددة.

ثالثًا، ضمان الحقوق السياسية والحريات المدنية التي يحميها المكون الثاني وتحميه، ومن دونها يصبح المكون الأول غير ممكن، أو يمارَس شكليًا فحسب.

من ناحية الإنسان الفرد، يجتمع المكونان الأول والثالث في تشكيل المواطنة الديمقراطية في كيان غير متنخب مُجمَع عليه، أو مجمع على العيش المشترك في ظله لأسباب مختلفة تاريخية وثقافية وغيرها، وقادر على تأطير هذه المستويات الثلاثة، ألا وهو الدولة. المواطنة المعاصرة هي عضوية في كيان دولة تشمل حقوقًا وواجبات تطورت عبر التاريخ بالنضال والمساومات وبغيرها، وأصبحت ملازمة للمواطن سواء اكتسب مواطنته بالولادة أم بالتجنيس. ومع أنها قائمة في الدول غير الديمقراطية المعاصرة، إلا أن جدلية الحقوق والواجبات التي تشتمل عليها المواطنة وصيرورة تطورها، مفهومًا وممارسةً، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور الديمقراطية، ولا سيما المكونين الثاني والثالث المذكورين أعلاه[1].

كتب روبرت دال (1915-2014) أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نظام حقوق أيضًا[2]. ويمكن على المستوى الفلسفي أن تُشتَق الحقوق والواجبات من تصورات لـ «حقوق طبيعية» وضرورات العيش في جماعة، أو غيرها. ويمكن أن يربط أصلها بالإنسان الفرد أو بالانتماء إلى جماعة. لكن نشوء الحقوق وتطورها هو عملية اجتماعية سياسية وصيرورة تاريخية، ووجودها في الواقع السياسي المتعيّن، وليس على المستوى النظري المجرد، يعني وجودها بوصفها مكونًا أساسيًا في نظام سياسي يضمنها، وحكم قانون ينظم الحقوق والواجبات في دولة ذات جهاز إداري. ويخلّف النظام الحقوقي الذي يتطور ويعيد إنتاج نفسه من خلال النظام الديمقراطي الصيرورةَ التاريخية التي أوصلت إليه من ورائه.

---

(1) طرح مارشال مبكرًا فكرة تطور حقوق المواطنة عبر نماذج وأنماط مثالية تحققت واقعيًا في تعاقب زمني، إذ نشأت الحقوق المدنية في المرحلة الليبرالية (القرن الثامن عشر)، ثم السياسية في مرحلة توسع حقوق المشاركة (القرن التاسع عشر)، وأخيرًا الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين. ولا شك في أن مارشال تأثر أساسًا بالنموذج البريطاني. T. H. Marshal, *Class, Citizenship and Social Development,* (Garden City: FDoubleday, 1965), pp. 78-84.

لن نتوقف طويلًا عند هذا الموضوع، وسوف نحاول أن نخصص مستقبلًا دراسة لنظرية الديمقراطية، إذا سمح الوقت والظروف. فموضوع هذا الكتاب هو الانتقال الديمقراطي وليس نظرية الديمقراطية، لكن لا يمكننا تجنب تناول بعض جوانب نظرية الديمقراطية.

(2) Robert Dahl, *On Democracy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998), p. 48.

إن قناة المواطنين الرئيسة للمشاركة السياسية هي الانتخابات الدورية التي تحدد مدة الحكم، وتتيح تداول السلطة سلميًا، وتقرر من يمثل الناس أو ينوب عنهم في الحكم. وكي تُجرى انتخابات سياسية دورية في الواقع يجب أن تتوافر نخب سياسية بعددٍ كافٍ حتى تكون قادرة على التناوب على السلطة. ولسنا في حاجة إلى نظريات العقد الاجتماعي كي ندرك أن الديمقراطية ليست حالة طبيعية، إنّما هي نظام حكم في مجتمع متمدّن. ووفق دانكوارت روستو، (1924-1996)، فإن الديمقراطية، خلافًا لما توهّمته السلطات الاستعمارية المغادرة للدولة المستعمَرة، لا تقوم بواسطة نصوص قانونية مصوغة جيدًا ووجود مستشارين أجانب[3]، فهذا لا يكفي ويجب أن تتوافر نخب محلية قادرة على تداول السلطة في ما بينها، ووفق دال «فإنّنا نتعامل مع ذلك الفرع الأكثر صعوبة وتعقيدًا من فنون الحكم، وهو فن الحكومة الديمقراطية»[4].

ليست الديمقراطية نظام حكم مثاليًا، ولا هي النظام الطبيعي الذي يجب أن يكون قائمًا، أو يُفترَض أن تصل إليه جميع الدول إذا تُرِكَت تتطور وحدها من دون تدخل خارجي، على الأقل منذ تعرضها لعملية التحديث، ولا الديمقراطيون هم قوى الخير في مواجهة قوى الشر. والتقدير أن الديمقراطية هي البديل الواقعي الراهن الوحيد من السلطوية، والمطروح عالميًا في هذا العصر، لا يعني أنّ نجاحه حتمي، ولا يبرّر تجاهل أزمات الأنظمة الديمقراطية وإخفاقاتها في الدول التي انتقلت إليها حديثًا، وحتى في الحالات التي تمتاز فيها هذه الأنظمة بعراقتها واستقرارها.

إن ما يجعلنا نتحدث عن راهنية الديمقراطية هو، في رأيي، ليس انتخاب الحكام بوصفه هدفًا قائمًا بذاته كما يبدو الأمر في المعارك والسجالات السياسية، بل لأنها تتضمن جوابًا مباشرًا عن مسألة حماية المواطنين من تعسف

---

(3) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 227.

(4) Robert A. Dahl, *A Preface to Democratic Theory* (Chicago: University of Chicago Press, 2006 [1956]), p. 151.

كتب دال ذلك في سياق تقويمه الإسهام الأميركي في هذا الفن من فنون الحكم.

السلطة، وهو ما تصبو إليه المجتمعات التي تتوق إلى التخلّص من النظام السلطوي، وبناء نظام حكم يحترم الكرامة الإنسانية ويترجمها في مأسسة حقوق المواطن السياسية والمدنية وحرياته وضمانها. وهذه ليست مسألة براغماتية، بل هي هدف وغاية.

غالبًا ما ارتبط هذا الهدف وهذه الغاية، أي تحديد تعسف السلطة وحماية المواطن (جسده، حريته، ملكيته) من السلطة بتطور الليبرالية. ولا تعني اللبرلة والدمقرطة الأمر ذاته، لكن ثمّة علاقة تاريخية وطيدة بينهما. فمن ناحية أولى، من دون حريات فردية وجماعية، ومن دون تحديد سلطات الدولة، تُصبح الديمقراطية عبارة عن استبداد ممثلي الأغلبية الذين يستحيل اختيارهم في انتخابات نزيهة في غياب الحريات. من ناحية ثانية، فإن من دون انكشاف المؤسسات للمحاسبة والمساءلة، وتعرّض السلطات لاحتمال التغيير دوريًا من خلال انتخابات نزيهة، يَسهُل التلاعب بالحقوق والحريات، وحتى الارتداد عنها وفق تفضيلات الحكومة[5]. لقد أصبحت الليبرالية في عصرنا ديمقراطية بالضرورة، والديمقراطية ليبرالية. ولذلك، فحين نستخدم في عصرنا مصطلح النظام الديمقراطي، فإنما نعني به نظامًا ديمقراطيًا ليبراليًا. وهذا لا يمنع نقده من منطلق ما يُسمّى الديمقراطية المشاركة التي تعدّه ناقصًا مشاركة المواطنين الفاعلة بين انتخابات وأخرى؛ ونقده أيضًا من منظور الديمقراطية الاجتماعية الذي يعتبره إجرائيًا وشكليًا من دون عدالة اجتماعية، آخذًا على الحقوق السياسية أنها تبقى نظرية ومجردة في غياب العدالة الاجتماعية. وإذا لم تنفتح الديمقراطية الليبرالية على هذين النقدين وغيرهما ينشأ احتمال تحولها إلى حكم النخبة السياسية، كما يمكن أن تنشأ مخاطر الشعبوية. في أي حال، ما ينبغي تثبيته في البداية هو أنّ مصطلح ديمقراطية في عصرنا، حتى ذلك الذي يريد النقاد أن تضاف إليه صفات المشاركة والاجتماعية، يفترض أن يتضمن الليبرالية السياسية التي تتضمن بدورها تحديد سلطات النظام الحاكم في مقابل

---

(5) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), p. 8.

المجتمع والفرد، كما تتضمن الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية. فمن دونها تتحول مصطلحات الديمقراطية الاجتماعية والمشارِكة، أو التشاركية، إلى مجرد خطاب تمويهي لأنظمة غير ديمقراطية في الحقيقة.

النظام الديمقراطي هو المطروح، عربيًا أيضًا، بديلًا من الأنظمة السلطوية القائمة. وقد تطلعت إليه الشعوب خلال الثورات المتواصلة في البلدان العربية منذ عام 2011، وصولًا إلى الثورات في الجزائر والسودان، والحراك الثوري في لبنان والعراق[6] في عام 2019. فالديمقراطية هي هدف التغيير المقصود، كما يجري خلال الحراك إعادة إنتاج الهوية الوطنية والتعبير عن التوق إليها ورفض أنظمة المحاصصة الطائفية. والدليل السالب على ذلك عدُّ تعذّر تحقيق الديمقراطية فشلًا للثورات، لهذا السبب يروج الاعتقاد أن الانتقال الديمقراطي في تونس هو «النجاح الوحيد» لثورات عام 2010/2011. لقد قارب الرأي العام العربي «ركوب» قوى إسلامية متطرفة معادية للديمقراطية موجات النهوض الشعبي وطرح بدائل سلطوية بلونها، في بعض الحالات، بوصفه فشلًا أيضًا، مثلما عُدَّت عودة السلطوية بعد فشل الانتقال الديمقراطي في بعض البلدان والحروب الأهلية في بعضها الآخر كارثة. وبهذا أصبح التوصّل إلى نظام ديمقراطي منتخب تُقيَّد فيه صلاحيات الحكام وتُصان يُعَدُّ نجاحًا في المنطقة العربية.

لقد ارتبط صعود الديمقراطية بـ «التقدم الاجتماعي». لكن فضيلة الديمقراطية هي منع تعسف السلطة برسم حدود لها وتحديد آجالها وإشراك المواطنين في تقرير مصيرهم وحماية الحقوق والحريات. والديمقراطية هي البديل المجرَّب للاستبداد. وفي الدول المتحررة من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، نشأت تجارب ليبرالية ذات ديمقراطية محدودة وابتدائية. لكن ما لبث أن انقطع تطورها التدريجي الطبيعي، واستُبدلت بها أنظمة سلطوية.

---

(6) لا يغطي الكتاب هذه المرحلة لأنه أُعدَّ وكُتب قبل ثورات عام 2019. لكن الكاتب وجد في مرحلة المراجعة بعد التحرير أنه لا بد من التطرق إليها بملاحظات وإضافات.

وحققت هذه الأخيرة نجاعة أكبر في عملية التحديث في البداية، لكنها تمخضت عن كوارث حقيقية؛ ليس على مستوى الاقتصاد وحده، بل على مستوى الحداثة المشوّهة في المجمل أيضًا.

كان العالم قد شهد خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية جزْرًا في الديمقراطية، إلى درجة القول بأفولها التاريخي، وتمثّل ذلك بصعود الأنظمة التي تقوم على أيديولوجيات معادية للديمقراطية. وأقصد على نحوٍ خاص الغريمين الكبيرين للديمقراطية: الفاشيّة والشيوعية. كما شهد العالم الثالث بعد تفكيك الاستعمار القديم، منذ منتصف القرن العشرين حتى العقد الثامن منه، مدَّ النظم السلطوية، وانحسر هذا المد في نهاية ذلك العقد. ومنذ ذلك الحين ما عادت الأنظمة السلطوية في القرن الحادي والعشرين (باستثناءات معدودة) تبرّر نفسها بالفاشية أو الشيوعية، فضلًا عن أن يقوم النظام السلطوي فعلًا على إحدى هاتين الفكرتين الشموليتين. فشرعية الأنظمة السلطوية التي ما زالت قائمة وتعيد إنتاج نفسها بنجاح نسبي، تقوم غالبًا على مصادر محلية و/ أو تبرّر ذاتها بـ «ثقافة وطنية» مصوغة صوغًا سلطويًا، أو بقدرة نظام ريعي توزيعي على الصرف من دون جباية ضرائب، أو اعتبارات الحفاظ على الاستقرار، خوفًا من التغيير والفوضى، والتخويف من عدم اليقين الكامن في الديمقراطية. وهي تستخدم أنظمة الرقابة المتطورة، والردع بدرجات مختلفة من القمع، واحتكار وسائل الدعاية الذي يمكّنها من تشويه الخصوم، وبذل محاولات مستميتة لمقاومة تأثير عولمة وسائل الاتصال ونفاذية مصادر المعرفة، إضافةً إلى الدعم الخارجي الذي يصل، في بعض الحالات، إلى حد حمايتها من التغيير.

تستند الأنظمة العربية السلطوية إلى مزيج متفاوت الدرجة من هذه «الشرعيات» وأدوات الرقابة والقمع، مع التشديد منذ عام 2011 على إثارة الفزع من خطر الفوضى، وذلك بالإشارة إلى ما وقع في سورية واليمن وليبيا من اقتتال أهلي بعد تغيير (أو محاولة تغيير) النظام السلطوي الحاكم، ومن معاناة الملايين من المصابين والمشردين، فضلًا عن القتلى، والفتنة التي تعني فوضى النزاع وانعدام الأمان واستحالة تسيير الاقتصاد ومعيش الناس اليومي.

لقد شُنّت حملة كبرى قادتها الأنظمة ومتعلقاتها من أجهزة أمنٍ ورجال أعمالٍ مستفيدين ومثقفين وإعلاميين مرتبطين بالأنظمة سخّروا أيضًا وسائل التواصل الاجتماعي في خدمتها لتحميل محاولة التغيير، أو حتى مجرد الرغبة في تغيير أنظمة الحكم، مسؤولية عنف الأنظمة المضاد؛ أي إنهم قاموا بتحميل المواطنين المتطلعين إلى حياة كريمة المسؤولية عن المعاناة الإنسانية وغيرها من النتائج الوخيمة لرفض الأنظمة الإصلاح واستعدادها لاستخدام أقصى القمع في مواجهة مطالب الانتفاضات والثورات الشعبية.

الحقيقة أن الدول التي وقعت فيها الحرب الأهلية والفوضى لم تمرّ بمرحلة ديمقراطية حتى تكون الديمقراطية سبب الفوضى. ويتحمل مسؤولية تدهور هذه الدول إلى الحروب الأهلية رفض الأنظمة أيّ انتقال متدرج للسلطة بالإصلاح من أعلى، أو حتى احتواء من خرجوا إلى الشوارع بالحوار السلمي والمساومة، ويتحملها أيضًا عدم فهم المعارضات في بعض الحالات مدى تعقيد تركيب المجتمعات العربية في المشرق، وتعقيدات تداخل الاجتماعي والسياسي في ظل أنظمة الاستبداد، وهشاشة بنية الدولة في بعض الحالات، فضلًا عن تجاهل تجارب الانتقال إلى الديمقراطية في العالم، وحدود دور التعبئة الشعبية فيه، كما تتحملها حركات دينية سياسية متطرفة حاولت استغلال ضعف الدولة في مرحلة الثورات لفرض نفسها على المجتمعات بالقوة.

حالتا الانتقال الديمقراطي الوحيدتان في إثر ثورات عام 2011 اللتان لم تؤديا إلى احتراب أهلي أو فوضى هما مصر وتونس. ففي مصر، وقع انقلاب عسكري دموي ضد التجربة الديمقراطية الوليدة، وفي تونس لا يزال النظام الديمقراطي يعمل على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والعيوب التي تعتور الحياة السياسية في هذا البلد. لكن حاله أفضل على نحو لا يقارن بأي نظام سلطوي عربي لناحية حقوق المواطن المدنية والسياسية وحرياته وكرامته. إن أفضلية النظام الديمقراطي لا تقتصر على النظرية؛ فهذه الأفضلية ليست مسألة وعظية، وثمة أساس تجريبي لتفضيل النظام الديمقراطي على السلطوي.

والمتاجرة بمعاناة الشعب السوري والليبي واليمني لردع الشعوب عن مطلب الديمقراطية لا تُدين إلا الأنظمة السلطوية في تلك الدول، فالديمقراطية لم تجرَّب فيها أصلًا، ومن يتحمل المسؤولية عمّا جرى فيها قبل الثورات وبعدها هو، النظام السلطوي في المقام الأول، وممارساته وعقلية القائمين عليه.

أما الأساس النظري والأخلاقي لتفضيل الديمقراطية فما من نظام عربي قائم يدّعي دحضه. وغالبًا ما تدّعي الأنظمة العربية والناطقون باسمها أن المجتمعات العربية غير جاهزة للديمقراطية، أو أن «الديمقراطية غير ملائمة لنا»، وهم، بهذا المعنى، لا يدينونها أو ينكرون أفضليتها. وثمة وفرة من تصريحات الدكتاتوريين بشأن هذا الموضوع. قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مثلًا: «هناك دول مستقرة لها أكثر من مئتي عام على سبيل المثال بريطانيا وأمريكا، هذه دول سبقتنا وظروف أخرى مختلفة جدًا عن ظروفنا. نحن نستدعي التجربة، أو الحالة الموجودة هناك، ونريد فرضها على واقعنا وبالتالي نحن لا نظلمهم هم بل نظلم أنفسنا [...] كما يجب أن نراعي المستوى الثقافي والفكري والاقتصادي في هذه الدول وكذلك الاختلاف الديني[7] بيننا وبينهم [...]. من أجل الكلام عن ممارسات ديمقراطية ترضينا لا يجب أن نستدعي النماذج الديمقراطية المتقدمة ونقول إننا نريد هذا على الأقل. نحن نتمنى ونسعى إلى هذه النماذج ولكن نرضى بالنتائج التي ينتجها واقعنا»[8]. وقبله قال رئيس المخابرات المصرية، في عهد حسني مبارك، عمر سليمان: «نعم أؤمن بالديمقراطية. كل الناس يؤمنون بها. السؤال هو متى؟ عندما يكون عند الناس ثقافة الديمقراطية أولًا»[9]. وسنبين في هذا الكتاب أن

---

(7) لاحظ استخدامه الاختلاف الديني أيضًا في تبرير رفض خيار الديمقراطية للمجتمعات العربية! فعلى الرغم من تقديمه نفسه على أنه عدو الحركات الإسلامية وخصمها اللدود، فإنه احتفظ لنفسه بحق استخدام الدين في خدمة سياساته وتبريرها متى شاء، والأمثلة الأخرى على ذلك أكثر من أن تُستعرض في ملاحظة واحدة في هذا الهامش.

(8) «لقاء السيسي مع رؤساء تحرير الصحف المصرية أمس»، قناة إكسترا سي بي سي، 8/ 5/ 2014، شوهد في 24/ 2/ 2020، في: https://bit.ly/2GE3UM9

(9) «Egypt's Vice President Omar Suleiman: The Islamic Current Has Pushed these People, 2/6/2011,» *ABC News*, 6/2/2011, accessed on 12/2/2019, at: https://bit.ly/2I0L6sr

المطلوب لانتقال ديمقراطي ليس توافر ثقافة ديمقراطية عند الناس عمومًا، بل عند النخب المؤثّرة في المجتمع بصفة عامة، ولدى النخب السياسية تحديدًا.

حيث عادت الأوتوقراطية إلى التصدي علنًا للانتقال الديمقراطي، كما في روسيا، يُلاحظ أن ما يدان هو الليبرالية بوصفها تقليدًا فردانيًا غربيًا مناقضًا لثقافة التضامن الأهلية المحلية، وليس الديمقراطية. وهذه بضاعة فلاديمير بوتين والأيديولوجيا الأوراسية في روسيا واليمين في أوروبا الشرقية المعروضة للتصدير أيضًا[10]. أما صفة الديمقراطية فيُدّعى التمسك بها، مثلما تمسكت بها في الماضي أنظمة الحزب الواحد، أو الحزب الواحد والنصف، في أوروبا الشرقية وسمّت نفسها «ديمقراطيات شعبية». وهي التسمية التي أعيد إنتاجها في كثير من النظم السلطوية في العالم الثالث، ومنها العالم العربي.

إن الحالة الوحيدة التي باشرت الانتقال من بين الحالات المأساوية الثلاث (سورية واليمن[11] وليبيا) هي الحالة الليبية. لكن لم يقم فيها نظام ديمقراطي حتى يخفق، وأدى الجمع بين التدخل الخارجي والتفريخ المتواصل لفصائل

---

(10) في مقابلة مع صحيفة **فاينتشال تايمز**، عشية قمة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية، هاجم بوتين ما يسمى «الفكرة الليبرالية» وأعلن فشلها، لأن «بعض عناصر الفكرة الليبرالية، ما عاد ممكنًا الحفاظ عليها» ولا سيّما مع تأزم قضية المهاجرين واعتراف الساسة الغربيين بضرورة النظر في مصالح السكان أولًا، منتقدًا بذلك سياسة اللجوء التي انتهجتها المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل واصفًا إياها بـ «الخطأ الفادح»، ومدافعًا عن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بناء جدار عازل على الحدود المكسيكية الأميركية لحماية بلاده من «التدفق الهائل للمهاجرين والمخدرات»، على الرغم من أنه يشير إلى أنه لا يتفق مع سياساته هذه لكنه يبرر له قراره بالقول: «يجب القيام بشيءٍ ما. إنه على الأقل يبحث عن حل». وبناءً عليه، أعلن بوتين أن «الفكرة الليبرالية أصبحت بالية، وتتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من السكان». كما أن القيم التقليدية اختفت في الغرب، وأنه يجب على الدين أن يقوم بدور مهم في الثقافة والتماسك الوطني. وأفاد أنه يجب أن يكون هناك بعض القواعد الإنسانية الأساسية والقيم الأخلاقية، وأن القيم التقليدية هي أكثر استقرارًا وأشد أهمية من الفكرة الليبرالية التي، في رأيه، صارت غير موجودة، يُنظر: Lionel Barber & Henry Foy, «Vladimir Putin: The Full Interview,» *Financial Times*, 27/6/2019, accessed on 24/2/2020, at: https://on.ft.com/2niiH7k

(11) انتقل الحكم في اليمن إلى حكومة وحدة، وبوشر بعملية حوار ذات معنًى تحت رعاية الأمم المتحدة توصلت إلى وثائق مهمة، لكن لم تجرِ أي انتخابات ديمقراطية، واندلعت الحرب الأهلية بعد الحوار مباشرة.

مسلحة محليًا إلى قتل تلك التجربة في المهد. وما لبث الصراع المسلح أن أحيا النزعات القبلية والجهوية، ما بيّن أن كيان الدولة برمّته كان هشًّا أصلًا. وأسهمت في تقويض بنيانه طبيعة نظام الاستبداد الذي ثار الشعب عليه، والذي كان قد هدم خلال أربعة عقود متتالية من حكم دكتاتور، غريب الأطوار، كثير النزوات، ما كان قائمًا في مرحلة ما بعد الاستقلال من مؤسسات فتية.

تبرر التجربة التونسية وفشل التجربة المصرية في الانتقال إلى الديمقراطية، والمقارنة بينهما، العودة إلى الدراسات التي ظهرت في إطار «علم السياسة المقارن» (وهو فرع من العلوم السياسية)، وهو ما أصبح يُعرف بـ«علم الانتقال» وزيارتها نقديًا (أفضّل لاحقًا استخدام تسمية دراسات الانتقال إلى الديمقراطية، وباختصار دراسات الانتقال). أما التجارب الليبية واليمنية والسورية فتتطلب أساسًا دراسة معمّقة للعوائق والصعوبات التي حالت دون أن تصبح انتقالًا إلى الديمقراطية، ما يثير مسألة طبيعة الأنظمة السلطوية التي سادت في تلك الدول وعلاقتها ببنية المجتمعات فيها، ومسألة الدولة بشكل عام، وطبيعة الثورات التي نشبت وعجزها عن طرح بديل انتقالي منظم.

بعد أن بدا الانقلاب العسكري في مصر، عام 2013، كأنه افتتح مرحلة التراجعات بعد تبدد «الأوهام» في شأن الديمقراطية، تفجرت في عام 2019 انتفاضات شعبية ثورية في السودان والجزائر ولبنان والعراق، تطالب كلها بالديمقراطية، وتربط الفساد بغيابها (وبالنخب السياسية الضالعة في محاصصات طائفية في حالتَي لبنان والعراق)، وبدأ السودان فعلًا عملية انتقال رسمية مُتَفَقًا عليها، يصعب التنبؤ بنتائجها حاليًا نتيجة لعدم وضوح نيّات الجيش وهو طرف في الاتفاق، ومدى التزام القوى المسيطرة عليه والمتنفذة فيه الانتقال إلى نظام ديمقراطي، وبسبب تأثير دول إقليمية متخوفة من الديمقراطية ومناهضة لها، ولأن الاتفاق على المرحلة الانتقالية أقصى قوى سياسية مهمة. أما الجزائر التي تمكنت من تجنب سقوط ضحايا إبان الثورة فقد أطلقت عملية انتقال سلمي من دون حوار وطني أو توافق بين القوى السياسية. وأثبت النظام السابق، ولا سيما عموده الفقري الجيش، أنه قادر على تحمّل انتخابات

تنافسية، وهو يقوم باحتواء الانتقال ببعض الإصلاحات. ولم يتضح بعد مصير التفاعل بين العملية الثورية والعملية الانتقالية، ومن دونه تكون عناصر استمرار النظام القديم في الجديد هي الأقوى.

في التقليل من أهمية دراسات الانتقال عربيًا قبل ثورات عام 2010-2011 حاجّت ليزا أندرسون ضد الاهتمام الزائد بهذه المسألة في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، كما تسمى، على الرغم من غيابها في واقع الدول العربية، وحضور قضايا حارقة أشد إلحاحًا. فمنطلق هذا الاهتمام، في رأيها، كان خارجيًا اختزلته في التزام عدد كبير من الباحثين الغربيين الديمقراطية الليبرالية، ويضاف إلى ذلك رغبتهم في تقديم نصائح للسياسات الخارجية الأميركية. ووفق أندرسون، كانت العلوم السياسية الأميركية منذ ولادتها مُصمّمة لدراسة الديمقراطية ونشوئها، وحافظت على هذه البصمات الوراثية في شخصيتها، فهي غير معنية بدراسة الأنظمة السلطوية وشبكات القرابة والأنظمة الملكية والشبكات الزبونية والجماعات الدينية، وهذه كلها تقع خارج نطاق ما يهم العلوم السياسية الأميركية، مع أنها هي القضايا الرئيسة في الشرق الأوسط حيث تغيب المؤسسات الديمقراطية[12]؛ إذ ثمة انحياز إلى دراسة المؤسسات الديمقراطية في تخصص العلوم السياسية ونزعاته التاريخية إلى المؤسسية (Institutionalism)، وإلى دراسة التحول الديمقراطي في سياق السياسة الخارجية الأميركية (وهو في الحقيقة مخالف لادعائها أن اهتمام السياسة الخارجية الأميركية بالديمقراطية متأخر نسبيًا)، في حين أن الشرق الأوسط في بداية القرن الحادي والعشرين لم يكن مهتمًا بالنقاش في شأن النظام الرئاسي أو البرلماني[13]، ولا حتى بالانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطي، بل كان مهتمًا بقضايا بناء الأمة وتشكّل الهويات والعلاقات

(12) Lisa Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East,» *Annual Review of Political Science*, vol. 9, no. 1 (2006), pp. 205-207, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2wcZSDi

(13) الحقيقة أن موضوع الديمقراطية مطروح عربيًا منذ مدة طويلة، وإن لم تتطور فيه دراسات في الانتقال الديمقراطي.

القبلية والإثنية وصمود الملكيات ودينامية الاقتصاد الريعي ونشوء اقتصادات رمادية غير رسمية ودور الجيش في السياسة ونشوء بيئات حاضنة للإرهاب والتمرد[14].

الحقيقة أنه إذا كانت العلوم السياسية قد أهملت هذه الموضوعات، فإن تخصصات التاريخ ودراسات الشرق الأوسط، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ركزت – إضافة إلى موضوع الإسلام – على الموضوعات المذكورة وحدها. وينبغي النظر إلى العلوم الاجتماعية بوصفها مجالًا واحدًا في نظري. ومع ذلك، يجسّد هذا النقد توترًا بنّاءً ومفيدًا بين دراسات المناطق (Area Studies) وأجندتها التي تمثّلها أندرسون هنا، من جهة، ودراسات الانتقال التي قد تفرض أجنداتها القائمة من استقراء تجارب أخرى ومن دون تخصص في الإقليم، من جهة أخرى.

ربما غَيّر كلّ من أندرسون والذين اتفقوا معها في بداية القرن الحالي آراءهم بعد عام 2011. وعلى الرغم من فشل الانتقال الديمقراطي في بعض الدول العربية، وعدم البدء فيه أصلًا في دول أخرى، فإن دراسته أصبحت موضوعًا مُلحًّا على أجندة العلوم الاجتماعية المتخصصة في البلدان العربية، بما فيها العلوم السياسية التي لا أرى إمكانية فصلها عن علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والدراسات الثقافية وغيرها عند دراسة مجتمعات المنطقة. كما لا أرى أن في الإمكان فصل دراسة الانتقال الديمقراطي عن موضوعات، مثل بناء الأمة وشرعية الدولة ودور الجيش ودور القبيلة والقرابة وتشكّل الهويات، وغيرها. ولا يفترض أن ترتبط دراسات الانتقال بإدارة الظهر لهذه الشؤون[15].

---

(14) Ibid., p. 209.

(15) من هذا المنطلق كتب المؤلف في كتاب **المجتمع المدني** فصلًا بعنوان «الأمة والقومية والمجتمع المدني»، وكتب لاحقًا في الطائفة والطائفية ودور الجيش في السياسة وقضايا الهوية وطبيعة الأنظمة السلطوية العربية ومسألة بناء الأمة في كتاب **في المسألة العربية**. ويرى مؤلف هذا الكتاب أنه يرتبط بعلاقة مباشرة مع غايات كتبه: **في المسألة العربية** الذي عالج فيه علاقة غياب الديمقراطية بالمسألة القومية والدولة الريعية والقبلية وغيرها، وكتابه **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**، وكتاب **الجيش والسياسة**. ويعتبر كتابه هذا عن الانتقال استمرارًا للمشروع نفسه وتطويرًا لأفكاره، بما في ذلك دراساته =

نشأ جل العلوم الاجتماعية في الغرب، إن لم يكن كلها، في دراسة الانتقالات (Transitions) والتحولات (Transformations). فالانتقالات والتحولات الكبرى هي التي تدفع إلى التفكير في ما يميز منظومة اجتماعية اقتصادية سياسية من أخرى، وفي خصوصية النظام القائم في تلك المنطقة وبنيته الداخلية التي يختلف فيها عمّا قبله وما بعده، وعلاقة البنية القائمة بالصيرورة المنبثقة منها، وما سمي في مرحلةٍ ما «قوانين» التغير والتطور بالتدرج (Evolution) و/أو بالطفرة (Saltation) ومن ضمنها الثورة: من الإقطاعية إلى الرأسمالية، ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحداثي. هكذا نشأت أصلًا العلوم الاجتماعية في الغرب.

تكمن الإشكالية في نقلها إلى البلدان العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث في مصطلحاتها ومفاهيمها التي ترد إليها جاهزة للتفكير والتطبيق، بينما هي مستمدة من الواقع الغربي تحديدًا، مثل الإقطاع والرأسمالية، والتقليد والحداثة. فالبنى التي تَصفها هذه المصطلحات لم تكن قائمة في مجتمعات أخرى. والإقطاع الغربي الذي استُنتج منه مصطلح الإقطاع لم يكن قائمًا في المشرق على هذا النحو، لا في نمط ملكية الأرض، ولا في نمط علاقة الإقطاعي بالأقنان/ الفلاحين العاملين في الأرض، أو بالسلطة المركزية، وتطبيقه على العالم العربي مضلّل. وهذه إحدى مشكلات تطبيق نظرية

=عن الثورات العربية ولا سيّما كتاب ثورة مصر. كما يرى أن نظريات العلوم الاجتماعية في الغرب تولّدت من دراسات المناطق الأوروبية والأميركية، وأن هذا ما يقوم به المؤلف عند دراسة إقليم آخر بأدوات نظرية، تُثبَت أو تُدحَض وتُطوَّر خلال الدراسة، يُنظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])؛ عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007])؛ عزمي بشارة، **ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، ج 1 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

بارنغتون مور، مثلًا، في الأصول الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية، التي سنتطرق إليها بتوسع، وتشكيلات كارل ماركس الاجتماعية الاقتصادية التي طورتها الماركسية السوفياتية إلى مراحل في التاريخ البشري عمومًا (عبودية، إقطاع، رأسمالية) وأُسقطت على المشرق. أما اختراعها نمطًا آسيويًا للإنتاج فلم يحلّ أي مشكلة، في رأيي، بل زادها تعقيدًا؛ إذ تعامل بعض الباحثين مع ذلك النمط بوصفه جوهرًا ثابتًا يورث الاستبداد من جيل إلى آخر بموازاة المميزات الثقافية الجوهرية التي اختُرعت للمشرق من زوايا نظر أخرى غير الماركسية.

كي يكون مصطلح الرأسمالية مفيدًا في فهم طبقات اقتصادية جديدة خارج أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أُلحقت به إضافات (مثل رأسمالية وطنية منتجة وتابعة وكومبرادورية، ورأسمالية محاسيب، ورأسمالية دولة ...إلخ)؛ إذ تختلف عملية نشوء اقتصاد السوق والصناعة والرأسمالية في الغرب عن نشوء الرأسمالية في المشرق بتفاعل مع رأسمالية متطورة قائمة خارجه. ومع ذلك تُستَخدم مصطلحات العلوم الاجتماعية الغربية في وصف هذه الظواهر في المشرق، لأنها مهيمنة. ويحوّلها الاستخدام من مصطلحات جاهزة مستوردة إلى مفاهيم تحليلية تفسيرية تحلل ظواهر قائمة وجوانب وصفات مفترضة فيها بموجب تعريف المصطلح.

لا ينفي هذا النقد توخّي الاستفادة القصوى من مناهج العلوم الاجتماعية وتجربتها العريقة في الغرب، والتحدي هو تقديم إسهام نظري بالتعامل نقديًّا مع هذه المفاهيم من خلال دراسة الواقع في مناطق أخرى. وفي رأيي، يمكن أن نقلل الحذر في حالة دراسات الانتقال الديمقراطي، لأنها تعترف بوضوح بمحليّتها. فهي، لحسن الحظ، أشدّ تواضعًا في تعميماتها (المشتقة من التجارب الأوروبية والأميركية اللاتينية)، وأقل ادعاءً من السرديات الكبرى المعروفة في العلوم الاجتماعية الغربية، والتي تعرضت لنقدٍ مستفيض في الغرب نفسه. ويمكن التعامل مع دراسات الانتقال للاستفادة من التجربة وليس لتطبيق تعميمات نظرية. فما يصلح للتعميم من هذه الدراسات هو في الواقع مقولات تكاد تكون بديهية.

يستفيد هذا الكتاب من دراسات الانتقال الديمقراطي ونظرياته المستقاة غالبًا من جنوب أوروبا، وأميركا اللاتينية، من دون أن يهمل دراسات التحديث ونظرياته، أو يناصبها خصومة أيديولوجية، بل يستفيد منها أيضًا. وهو يعرِّضها جميعًا للنقد والفحص النظريَين في جزء كبير من هذا الكتاب. ثم يمتحنها في الواقع العربي محاولًا التوصل إلى فهم تجارب الإصلاح والثورة فيه، ومقارنة تجارب الانتقال.

في سياق ملاحظة وجود استثنائية عربية في ما يتعلق بالانتقال الديمقراطي (سبق أن خصصت كتاب **في المسألة العربية** لتفسير الاستثنائية التي أسميتها المسألة العربية، بعد نفي وجود استثنائية إسلامية، محاولًا تفصيل العلاقة بين المسألة العربية، أي إشكالية العلاقة بين الأمة والقومية والدولة والمواطنة، وهي إشكالية غير محلولة منذ نشوء الدولة، والعوامل التي تصبح عوائق مانعة للتحول الديمقراطي في ظلها، وهي: 1. الاقتصاد الريعي القائم في دول قليلة، لكن تأثيره يمتد إلى معظم الدول العربية عبر التأثير السياسي المباشر، وعبر تصدير ما أسميته «ثقافة ريعية» أيضًا. 2. الثقافة السياسية للنخب. 3. تكريس الانقسام القبلي والطائفي سياسيًا حتى بعد زوال أسسه الاجتماعية – الاقتصادية، الثقافية. 4. العامل الخارجي والإقليمي والعوامل الجيوستراتيجية وتفاعلها مع حالة التشظي العربي. 5. وأخيرًا أضفْت مسألة دور الجيوش العربية الحاسم في بعض المفاصل والمفترقات[16]، وستكون هذه العوامل حاضرة في مجرى هذا العرض، ولا سيما عند التمييز بين تجربة الانتقال التونسية والمصرية). بيد أن هذا الكتاب هو دراسة أشمل وأعمق للانتقال الديمقراطي من الفصول التي تناوَلْتهُ في كتبي الأخرى مثل كتاب **في المسألة العربية والمجتمع المدني: دراسة نقدية**، فهو يتناول بالتحليل النقدي دراسات الانتقال الديمقراطي منذ نظريات التحديث حتى ما يسمى «علم الانتقال» وما بعده، محاولًا الإسهام نظريًا انطلاقًا من النقد النظري والتجربة العربية في الوقت ذاته.

---

(16) بشارة، **في المسألة العربية**.

يميّز هذا الكتاب بوضوح تجربة الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية الليبرالية في الديمقراطيات التاريخية في الغرب التي مرت بالمرحلة الليبرالية قبل تعميم حق الاقتراع، من حالات الانتقال من السلطوية مباشرة إلى الديمقراطية الشاملة لناحية عمومية حق الاقتراع قبل ترسيخ الحقوق والحريات. ويرى أن تعقيد الانتقال إلى الديمقراطية في الدول النامية، بما فيها الدول العربية، ناجم عن هذا الفارق الكبير، وهو ما يدفع المؤلف إلى وضع إضافات إلى شرط الإجماع على الدولة بوصفها كيانًا وطنيًا مسلّمًا به وتجري العملية الديمقراطية في إطاره، والذي انطلقت منه دراسات الانتقال. وبعد مراجعة نظريات التحديث ودراسات الانتقال توصّلنا في هذا الكتاب إلى ما نعتبره إضافة نظرية لناحية الشروط المطلوبة. فبعد أن اتفق البحث في هذا الكتاب مع منظري الانتقال على أن شروط نظرية التحديث تتعلق بموضوعة «استدامة الديمقراطية» لا بنشوئها، وبعد أن اتفق معهم على ضرورة توافر شرط الإجماع على الدولة، توصّل إلى: 1. **إمكانية أن تنشق النخبة الحاكمة بسبب الثورات وليس بسبب إصلاحات من أعلى. 2. ضرورة توافر حد أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نخب المعارضة والسلطة في ما يتعلق بالتوافق على الإجراءات على الأقل والالتزام بها، وضرورة الاتفاق على مبادئ المواطنة (الحقوق السياسية والحريات المدنية والواجبات) في مرحلته الثانية المتعلقة ببناء المؤسسات. وهذا يعني أهمية توافر بعض مكونات ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة. 3. من الضروري ألّا يعارض الجيش عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فإما أن يحيّد نفسه وإما أن يدعمها، فهي لا تتحقق إذا وقف ضدها. 4. كلما قلّت أهمية الدولة جيوستراتيجيًا قلّ وزن الدور السالب للعوامل الخارجية الدولية والإقليمية. 5. لا يمكن حكم الدولة بأكثرية ضئيلة في مرحلة الانتقال، ولا سيما إذا كان جهاز الدولة معارضًا الانتقال الديمقراطي. ولا بد من وحدة قوى التغيير على الرغبة في إنجاح الانتقال ورفعه فوق التنافس على السلطة بينها في هذه المرحلة. 6. من الضروري الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ونشر التعليم (وبالتنمية البشرية عمومًا) في مرحلة ترسيخ الديمقراطية.** ومن الخطأ

تجاهل كل ما جاء في نظرية التحديث بسبب إهمالها الخيارات السياسية للفاعلين وتركيزها على العوامل البنيوية والوظيفية.

خصص الكتاب قسمًا لتأثير العوامل الخارجية الدولية والإقليمية التي أهملتها دراسات الانتقال، ويتضمن هذا القسم (الثالث) فصلًا عن الثقافة السياسية وتأثيرها ينتقد فيه المقاربات التي تفرد دورًا لثقافات بعينها في نشوء الديمقراطية وتعتبر أخرى غير مرحَّب بها. وترى الدراسة أن من غير الممكن أن تنشأ ثقافة ديمقراطية وتسود شعبيًا في ظل الاستبداد، وأن ثقافة النخب تتحمل المسؤولية الرئيسة خلال عملية الانتقال. وقد قمت في اللحظة الأخيرة قبل صدور الكتاب بحذف الجزء الأكبر من الفصل المتعلق بالمناقشات الدائرة حول الثقافة السياسية في البلدان المسلمة وعلاقتها بالإسلام، لأن مكانه في كتاب آخر أعمل عليه مخصص لهذا الغرض، آملًا أن أتمكن من إنهائه.

في القسم الرابع المخصص للتجارب العربية، يدرس الكتاب ظاهرة عدم تحول الإصلاحات من أعلى في البلدان العربية إلى انتقال ديمقراطي بآليات مثل تعميق الإصلاحات بالضغط من أسفل، وإفلات زمام المبادرة من القائمين عليها، أو الاتفاق بين المعتدلين من النظام والمعارضة على التوصل إلى ميثاق، متناولًا ظاهرة من خارج نطاق توقعات دراسات الانتقال وهي ظاهرة ما أسميه «**الثورات الإصلاحية**»، على غرابة المصطلح لأننا تعوّدنا أن تفصل الأبحاث في العلوم الاجتماعية بين الثورة والإصلاح، وأعني بها حركات شعبية واسعة لا يمكن فهمها بواسطة ثنائية الثورة/ الإصلاح، فهي تخرج في البداية احتجاجًا على الظروف الاجتماعية والممارسات الأمنية داعية إلى الإصلاح، لكنها لا تلبث أن تطرح مجمل مسألة الحكم مطالبةً بتغييره، ما يؤهلها لأن تعدّ ثورات وليس مجرد حركات احتجاج مطلبية واسعة؛ فهي تطالب بإسقاط النظام أو تغييره، من دون أن تطرح بديلًا جاهزًا. إنها تطالب عمليًا بانتقال ديمقراطي، وهذا يتطلب مسار إصلاح وتفاوض ومساومات. تأتي الثورات من أدنى لقلب نظام الحكم، أما الإصلاحات فتأتي غالبًا من أعلى وفي إطاره. أما الثورات

العربية فهي حركات شعبية واسعة من أدنى، لكنها لا تقلب نظام الحكم بل تطالب بتغييره. ولهذا أسميتها **ثورات إصلاحية**[17] تجبر النظام على البدء في عملية تغيير بدءًا بمغادرة الحاكم الفعلي. ثم ينتقل البحث إلى تناول عوامل نجاح هذه الصيرورة أو فشلها.

(17) وصلت إلى هذا الاستنتاج في كتبي عن الثورات العربية، وصغته على نحوٍ واضح في الجزء الثاني من كتاب ثورة مصر. يُنظر: بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2، ص 25-26.

القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

الفصل الأول

التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية

في مقاربة التحديث، وفي الشروط البنيوية للديمقراطية مثل التمدين والتنمية الاقتصادية ومعدل دخل الفرد ونسب التعليم، وفي الخلط بين شروط ديمومة الديمقراطية وشروط منشئها، وبين تدرج نشوء الديمقراطية من أنظمة ليبرالية حصرية ونشوئها في عصرنا دفعة واحدة بعد سقوط أنظمة سلطوية. في تأثير التحديث المتفاوت بين الثورة العلمية والصناعية وفرضه من الأعلى بواسطة الاستعمار أو الدولة، وفي نقدٍ أوّلي لمقاربة التحديث وتغييبها عنصر الإرادة السياسية، وفي التعامل مع مقاربات التحديث بوصفها أيديولوجيا تبريرية للاستبداد خارج أوروبا والولايات المتحدة.

أولًا: مقاربات تحديثية تأسيسية مبسّطة

تُعتبَر دراسات الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية عمومًا نقدًا جدليًا لنظريات التحديث، ولا سيما تحديد الأخيرة شروطًا بنيوية للديمقراطية. وخلافًا لما هو رائج، لا تشتق هذه الشروط من تاريخ الديمقراطية في الغرب، بل من ظروف ديمومتها والحفاظ عليها. وتقوم على التمييز بين المجتمع التقليدي والحديث، الذي غالبًا ما ينسب ذلك التمييز إلى علم السياسة الأميركي، مع أنه في الحقيقة يقوم على علم الاجتماع عمومًا منذ كارل ماركس وإميل دوركهايم وماكس ڤيبر وفرديناند تونيز وجورج زيمل. فعلم الاجتماع نشأ عمومًا في سياق تفسير الانتقال الأوروبي إلى الحداثة وشروطه الاجتماعية

والثقافية والاقتصادية وآثاره في المجتمع والدولة. لذا، فإنّ علم الاجتماع الكلاسيكي برمّته هو نظريات في التحديث والحداثة.

التحديث مصطلح شامل غير معياري، دلالاته الانتقال من اقتصاد الكفاية إلى الاقتصاد التبادلي السلعي، ومن السعي لسدّ الحاجات الأساسية، إلى تثوير الحاجات المادية والمعنوية وزيادتها وتنويعها باستمرار، وتشمل دلالاته أيضًا الثورة العلمية والتصنيع والثورة الإدارية، وإعلاء مكانة العقل واعتباره معيار الحكم في مجالات متزايدة، وانتشار التعليم، كما تمتد إلى نشوء الدولة الوطنية وأجهزتها المؤسسية التي لا تقوم بيروقراطيتها على امتيازات موروثة، والانتقال من العائلة الممتدة إلى العائلة النواة، والتحولات الثقافية المؤدية إلى إعلاء أهمية النجاح والإنجاز والنجاعة، والتغيرات في مفهوم الفرد والهوية بتصور أطر انتماء غير محلية وجوانب كثيرة أخرى. فالتحديث أشمل من مصطلحات مثل التصنيع والعلمنة والبرقرطة والعقلنة، فهي جميعها عناصر متفاعلة يمكن فصل بعضها عن بعض نظريًا، لكن يصعب فصلها تاريخيًا وفي الواقع. ومع أن التحديث مصطلح غير معياري، فإن اعتبار جميع جوانب الصيرورة المذكورة «تقدمًا» قياسًا على المجتمع التقليدي ينمّ غالبًا عن حكم معياري؛ فالتقدم يستدعي التخلف مصطلحًا مقابلًا له. وغالبًا ما يُتَّهم التحديثيون بإهمال جوانب مثل تذرر الفرد، والاغتراب، والأزمات والأعراض والأمراض النفسية التي ترافق الحداثة، وشمولية سلطة الدولة وقدراتها القمعية غير المسبوقة، والهندسة الاجتماعية، والتعامل مع العلم والمعرفة بوصفهما أداتين، ليس لـ «السيطرة» على الطبيعة فحسب، بل للتحكم في البشر، وتلوث البيئة، وفرض التحديث بالقسر بواسطة الدولة أيضًا. لكن هذه الجوانب عالجها حتى سوسيولوجيون تحديثيون كلاسيكيون، أمثال ماركس وفيبر ودوركهايم. وهذا لم يمنع معالجتها بوصفها مكونًا من مكونات الحداثة عمومًا، وليس بوصفها الجوانب «المظلمة» فحسب من التحديث.

كتب ألفين سو أن الحكومة الأميركية شجعت المؤسسة الأكاديمية في بلادها على تخصيص وقت وجهد لبحث قضايا العالم الثالث بعد استقلال

دول عديدة عن الاستعمار لتشجيع الاستقرار والتنمية في تلك البلدان، وخشية خسارة هذه الدول لمصلحة السوفيات[1]. وهذه خلفية نشوء دراسات التحديث في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين. وبحسب غابرييل ألموند، كانت دراسات التحديث صناعة نامية حتى منتصف الستينيات[2]. لقد شجّع مجلس العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة هذه البحوث، وموّل لجنة العلوم السياسية المقارنة للقيام بسلسلة دراسات تُنشر في دار نشر جامعة برنستون عن الإعلام والبيروقراطية والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية، والأزمة في تحديث العالم الثالث[3]. ونشرت مجلة *Economic Development and Cultural Change* نتائج بحوث التحديث ودراساته.

التحديث عند دانيال ليرنر، رائد تطبيق هذه المقاربة على المنطقة العربية وإيران وتركيا، هو المبدأ الموحّد في دراسة الشرق الأوسط المتنوع، وقد استُخدِمَت في الماضي مصطلحات مثل «الأَوْربة» بشأن تأثيرات الانتدابات المختلفة في الشرق الأوسط. واستُخدِمَت مصطلحات «الأمركة» في حينه[4] لوصف نشاط الجمعيات التبشيرية الأميركية. وأخيرًا، استُخدِم مصطلح «الغربنة» في مقابل النشاط السوفياتي في المنطقة. غير أنّ ليرنر رأى أن «الشرق

---

(1) Alvin Y. So, *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World-System Theories*, Sage Library of Social Research, vol. 178 (Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990), pp. 17-18.

(2) Gabriel Almond, «The Development of Political Development,» in: Myron Weiner & Samuel P. Huntington (eds.), *Understanding Political Development: An Analytic Study* (Boston: Little Brown, 1987), p. 437.

(3) في ما يأتي نماذج منها: Lucian W. Pye (ed.), *Communications and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Joseph La Palombara, *Bureaucracy and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); James S. Coleman, *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Lucian W. Pye & Sidney Verba, *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Joseph La Palombara & Myron Weiner (eds.), *Political Parties and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966); Leonard Binder et al., *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971).

(4) بمعنى مختلف تمامًا عن الاستخدامات اللاحقة التي راجت وتتعلق بانتشار العادات الاستهلاكية الأميركية وعناصر من الفنون مثل الموسيقى والسينما الأميركية وغيرها.

أوسطيين» يريدون رزمة الحداثة، لكنهم يرفضون أن يُكتَب عليها «صُنع في أميركا»[5] أو أي إقليم آخر. ولهذا يفضل تسمية التحديث.

رأى ليرنر أن مركّبات عملية التحديث وتعاقبها الزمني هي صيرورة عالمية؛ إذ جرت في الغرب وسوف تجري في أماكن أخرى، وهي تبدأ بالتمدين الذي يزيد من نسبة التعليم الذي يعرّض الناس إلى وسائل الاتصال. وقد توافق ذلك غالبًا مع ارتفاع دخل الفرد والمشاركة السياسية. ويتكرّر النموذج الأساس في جميع المجتمعات التي تمرّ بعملية تحديث بغضّ النظر عن الجنس واللون والعقيدة، وهي نفسها عملية التغيير الاجتماعي المتلاحق في الغرب ؛ ولذلك سوف يفيد من يسميهم «الشرق أوسطيون» من دراسة التجربة الغربية[6]. وهو يتجاهل الفارق الجوهري بين عملية التحديث التاريخية «الأصلية»، إذا صح التعبير، أكان ذلك بالتدرج أو الطفرة أو كليهما (وهو الأرجح) وعملية التحديث التي جرت بوجود مراكز اقتصادية متطورة مهيمنة واستعمار و/أو بفرض نموذج الدولة التي تقوم بدورها بفرضه من أعلى.

يحاول الشرق أوسطيون، وفق تعبيره، تحقيق ما تحقق في الغرب عبر قرون في فترة وجيزة، على نحوٍ يؤدي إلى تعقيد عملية التحديث، وتصبح الإثنية المركزية أحد عوائقه، ولا سيّما مع انتشار القومية المتطرفة سياسيًّا وخُواف الأجانب. لقد أصبح العداء للاستعمار يعني رفض كل ما يظهر وكأنه وصاية غربية: «إنهم يريدون المؤسسات الحديثة، لكن ليس الأيديولوجيات الحديثة، السلطة الحديثة من دون أهدافها، والثروة الحديثة لكن ليس الحكمة الحديثة، والبضائع الحديثة ولكن ليس النزعات والميول الحديثة»[7]. والعنصر الأهم في الحداثة وفق ليرنر هو نشوء «الشخصية التنقلية» (Mobile Personality)؛ أي الإنسان القادر على التنقل واختيار عمله ومكان سكناه. وهذا أساس التمدين وشرط التحديث. ويتمثل أهم صفة لها، بحسب رأيه، أو المتطلّب

(5) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (Glencoe, IL: The Free Press, 1958), p. 45.

(6) Ibid., p. 46.

(7) Ibid., p. 47.

الأساس كي يستطيع الفرد العيش في المدينة، بقدرة الإنسان على أن يتصور نفسه في مكان الآخر، أو ما يسميه «التقمص العاطفي» (Empathy). ويميّز ليرنر بين التمدين والقدرة على التنقل وبين الهجرات السابقة بسبب المجاعة والحروب وغيرها[8]. وهذا في الحقيقة تمييز ضعيف، لأنه ليس جميع من وفد إلى المدن كان يمارس حرية التنقل الحديثة؛ فالأسباب لدى الكثير منهم كانت الهرب من الجوع أو الطاعون أو غيره، وكان الجديد هو الاكتشافات الجغرافية والثورة العلمية والصناعية.

إن حماية الغرب الحديث لفرصة الإنسان في العمل والتحصيل هي التي تحوّلت إلى الحراك الاجتماعي (Social Mobility). ونتيجة للتنقل والعيش في المدن تنشأ مؤسسات تُجسِّر بين أفرادٍ لا يعرفون بعضهم، وكذلك المؤسسات التعليمية الرابطة بينهم واللازمة لتأسيس اقتصاد حديث. الإنسان في هذا المجتمع هو ما يمكن أن يكون عليه وليس أصله وفصله، ومن ثم فإنّ الأمر مرتبط بالكفاءات. وتشجّع مؤسسات المجتمع على الحسابات العقلانية في خيارات الفرد، وتَوقُّع ما يمكن تسميته المكافأة والعقاب على سلوكه. كما أنه يحصل ما يمكن تسميته توسيع هوية الفرد خارج نطاق ما كان معروفًا من الجماعة المحلية أو العائلة. ويصبح توسيع حدود الهوية الذي يجمع بين الفرد وأفراد لا يعرفهم ممكنًا بإسقاط صفات من الفرد على الآخرين، واستقبال صفات الآخرين التي يعتبرها إيجابية، ويعدّ صفاته شبيهة بها. هذه هي عمليات «التقمص العاطفي». وإحدى الفرضيات الرئيسة في نظرية التحديث هذه هي أنّ ما يميّز النمط أو السلوك الشخصي في المجتمع الحديث هو القدرة العالية على التقمص العاطفي. هذه هي القاعدة النفسية الأساس التي يقوم عليها تحوّل الإنسان إلى زبون في السوق، ومستمع إلى الراديو، وناخب في المستقبل[9].

حاول ليرنر، في بحثه الكمي والمقابلات التي أجراها، أن يركِّب مصفوفة تتضمن معلوماتٍ عن التمدين ونسبة التعليم والتصويت والتعرض للإعلام.

---

(8) Ibid., pp. 47-48.

(9) Ibid., p. 50.

وعرّف التمدين بنسبة الذين يسكنون في مدن عدد سكانها أكثر من خمسين ألف نسمة، ويكتفي في البداية بالتعليم بوصفه القدرة على القراءة التي تعرّض الإنسان للصحف، إضافة إلى الاستماع إلى الراديو وريادة دور السينما، وجمعها في مؤشر واحد. وتجتمع هذه العناصر في فكرة المشاركة التي تميز الإنسان في المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي حيث يعيش الأفراد في وحدات منعزلة[10].

يتطور المجتمع المشارِك في مراحل ثلاث: التمدين، وهو يأتي أولًا، وتظهر خلاله مزايا المرحلتين التاليتين، وهما التعلّم ونمو وسائل الاتصال مع نمو الصناعة. وتوجد علاقة متبادلة بين المراحل الثلاث هذه؛ التعليم ضروري لوسائل الاتصال، لكن وسائل الاتصال غير ممكنة من دون أن يصل المجتمع إلى مستوى صناعي معين قادر فيها على إنتاج هذه الوسائل[11]. وكل مرحلة تميل إلى إنتاج المرحلة التالية بآليات لا علاقة لها بالاختلافات الثقافية والعقائدية بين المجتمعات. ولفهم تأخر ملايين البشر في إحدى هذه المراحل يجب النظر عن كثب إلى هذه المراحل الثلاث، وليرنر لا يعتبر الثقافة أو العقيدة عنصرًا في منطق التحديث، لأنّ للتحديث منطقه بغض النظر عن العقيدة والثقافة والدين[12]. فمقاربة التحديث الكلاسيكية لم تربطه بدين بعينه أو ثقافة بعينها، وإن تعاملت مع التقاليد القائمة عمومًا في الغرب والشرق بوصفها عوائقَ تكتسحها عملية التحديث.

المشاركة السياسية عند ليرنر هي نتيجة أخيرة لعملية التحديث، فالحكم الديمقراطي يأتي متأخرًا تاريخيًا تتويجًا لنشوء مؤسسات المجتمع المشارك، وقد فحص 45 دولة في العالم حصّلت نموًا مستقرًا ومستوًى عاليًا من الحداثة. في هذه الدول، المتعلم المديني هو غالبًا قارئ صحف أيضًا ومشارك اقتصاديًا وسياسيًا بالتصويت. وتميزت هذه الدول

(10) Ibid., p. 57.

(11) Ibid., p. 60.

(12) Ibid., p. 61.

بتوسّع مطّرد لعملية التحديث، بحيث أنتجت المدُن الضواحَي، وتحولت الضواحي إلى مناطق مدنية، وازدادت نسبة التعليم بشكل مطّرد. وبالمجمل استوعبت مؤسساتها عملية التحديث المستمرة من دون تغييرات ثورية كبرى، ومن دون عنف[13]. إن تضخم عدد سكان المدن في الشرق الأوسط (في خمسينيات القرن العشرين) لا يعني التمدين، لأن المدينة لا تستوعبهم؛ فهنالك مجموعة من السكان طافية على سطح المدينة من دون بيوت على الشوارع؛ لا يحضرون المدارس، ولا يحصلون على أجور، ولا يشترون بضائع، أي لا يحركون الاقتصاد، ويعدّ هؤلاء لاجئين داخليين ريفيين. وفي هذه الحالات، لا ينعكس التمدين في التعليم، أي إن نسبة التمدين تزيد على التعليم. واهتم ليرنر بالإشارة إلى أن توزيع أجهزة الراديو مجانًا لتمكين الحكومة من إيصال البروباغندا ليس ما يقصده بالتحديث، بل تطور فئات اجتماعية واسعة قادرة على اقتنائها. وإنّ فرض رموز الحداثة من أعلى، ومن ضمن ذلك عملية التصويت التي لا تنمو من مؤسسات من أدنى، مثل الاستفتاءات لمنح الرئيس الثقة من دون منافسين، ليس هو المقصود بالمجتمع المشارك[14].

لخص أحد أهم باحثي الانتقال إلى الديمقراطية الذين انتقدوا نظرية التحديث، آدم شيفورسكي[15]، نظرية التحديث بمتواليات مشابهة لما ذكر سابقًا. فالتحديث عنده يتألف من صيرورات تمايز وتخصّص للبنى الاجتماعية تصل إلى ذروتها في فصل البنى السياسية عن البنى التقليدية للمجتمع وعن البنى الاقتصادية. وتتألف السلسلة السببية من متوالية التصنيع، والتمدين، والتعليم، والاتصالات، والحراك الاجتماعي والطبقي، ونشوء الاتحادات السياسية[16].

(13) Ibid., p. 64.

(14) Ibid., p. 68.

(15) وهو الناقد لمقاربة التحديث بشأن الديمقراطية والانتقال الديمقراطي.

(16) Adam Przeworski & Fernando Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 158, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2GphUaK

يتعلق الانتقال من مرحلة إلى أخرى من التحديث بتأثير المؤسسات في الشخصية والسلوك؛ أي بنشوء الشخصية الحديثة أو الانتقالية (بمعنى الانتقالية إلى الحداثة) القادرة على التقمص العاطفي للآخر، وإن كان من خارج البنية التقليدية التي ينتمي إليها الفرد. فكيف يمكن قياس «التقمص العاطفي»؟ لقد حاول ليرنر قياسه عبر استمارة من الأسئلة الموجهة للمجيب تطالبه بأن يضع نفسه في مكان الآخرين، مثل: كيف ستتصرف لو كنت رئيس تحرير؟ وماذا تفعل لو كانت رئيسًا؟ مبينًا أن المتعلمين المدنيين المشاركين القادرين على التقمص العاطفي يختلفون جذريًا عن أولئك الذين لا يمتلكون هذه الصفات. فهم لا يرفضون الإجابة عن أسئلة تتعلق بالشأن العمومي، ولديهم آراء حول القضايا العامة. وهذا مميز من مميزات الحداثة. أما الشخص التقليدي فيرى أن القضايا العامة ليست من شأنه[17]. لكن الجديد بعد أكثر من نصف قرن من بحث ليرنر هو انتشار الاستعداد لاتخاذ المواقف في كل شيء من دون المعلومات اللازمة حتى لتشكيل رأي، وذلك مع تدفق المعلومات وغزارتها على نحو يصعب فرز الشائعة من الواقعة، والحقيقة من الكذب، وهذا من مصادر الشعبوية في السياسة المعاصرة.

تتميز المجتمعات الحديثة من التقليدية، بحسب تالكوت بارسونز، بمتغيرات نمطية هي عبارة عن «نماذج مثالية»، **أولها**: العلاقات المحايدة عاطفيًا في مقابل العلاقات العاطفية، ولا سيما في عملية التعيين والتشغيل حيث تُحيِّد الحداثة القرابة وغيرها من العلاقات العاطفية في عملية إدارة الشركات الحديثة ومؤسسات الدولة وغيرها. **ثانيها**: التوجهات الفردية مقابل الجماعتية؛ بمعنى أن الاعتبارات الفردية هي ما يحكم سلوك الفرد والتزامه (أفكاره، مصالحه، آراؤه ...إلخ). **ثالثها**: العلاقات الجزئية في مقابل الكونية؛ بمعنى أن العلاقة لا تقوم على المعرفة الشخصية، بل على تعاقدات ومصالح. **رابعها**: يعتمد تقويم المؤسسات للفرد على الكفاءة والتحصيل وليس على

---

(17) Lerner, pp. 70-71.

الأصل والمنزلة الاجتماعية. وأخيرًا، **خامسها:** يتميز العمل بالتخصص وليس بالتبعثر على مجالات مختلفة[18].

بحسب مقاربة ماريون جاي لافي جونيور، فإن المجتمعات الحديثة تشترك في أمور كثيرة، والمجتمعات غير الحديثة تختلف عنها إلى درجة أن ماضي المجتمعات الحديثة يشبه حاضر المجتمعات غير الحديثة حاليًا، أي إن إنكلترا قبل القرن الثالث عشر لديها من المشترك مع بعض المجتمعات غير المُحدّثة أكثر مما يجمعها بإنكلترا الحديثة[19]. وحين تبدأ عملية التحديث فإنها تخترق المجتمع وتتغلغل فيه، وتتغير الأنماط الأصلية السابقة، وهي تتغير دائمًا في اتجاه المجتمع الحديث نسبيًّا[20]، أي إن هناك توجهًا واحدًا لعملية التحديث في النهاية. وقد أثر هذا التصور لمقاربات التحديث في موقفها من تطور الديمقراطية؛ إذ اعتبرت أن التحديث يقود دول العالم الثالث بالضرورة إلى النموذج الغربي. وهي تضيف المقولة الآتية التي تجمع منظّري التحديث: كلما ازداد تحديث المجتمعات أصبحت أكثر تشابهًا[21].

يجلب سو مقالة جيمس كولمان بوصفه نموذجًا سياسيًا يناقش «إيثوس» الحداثة، وهو المساواة. فسياسة التحديث هي التطلع إلى تحقيق المساواة. وأهم مكوناتها تَطلُّع الأفراد إلى المواطنة التي تعني المساواة القانونية، والعدالة الاجتماعية، ومساواة الفرص بحيث تكون الكفاءة معيار التوظيف، والمشاركة الشعبية في النظام السياسي هي المكون الرابع لمفهوم المساواة في الحداثة. ويرى كولمان أن ميزتَي الحداثة هما: أ. التمايز بالوظائف والأدوار والمؤسسات. ب. التطلع إلى المساواة.

(18) Talcott Parsons, *The Social System* (New York: The Free Press of Glencoe, 1964 [1951]), p. 67.

(19) So, p. 24; Marion J. Levy Jr., «Social Patterns (Structures) and Problems of Modernization,» in: Wilbert Moore & Robert M. Cook (eds.), *Readings on Social Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), pp. 189-208.

(20) Ibid., p. 190.

(21) So, p. 33; Levy Jr., p. 207.

هذه الصيرورة تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام السياسي الذي تشوبه أيضًا أزمات يفضي حلّها إلى زيادة فاعلية النظام. والأزمات التي يعددها كولمان هي، إلى حد بعيد، تلك التي ما زالت دراسات الديمقراطية في العالم الثالث تواجهها: 1. أزمة الهوية القومية خلال الانتقال من الولاء للجماعة الأولية إلى الأمة. 2. أزمة الشرعية السياسية للدول الجديدة. 3. مشكلة التغلغل أو النفاذ (Penetration) المتعلقة بصعوبة انتشار تأثير الحكومة المركزية في قطاعات المجتمع كافة. 4. أزمة المشاركة حين لا تكون هناك مؤسسات مشاركة تؤطر مطالب الجمهور المتصاعدة من الدولة. 5. أزمة دمج فئات سياسية متصارعة. 6. أزمة التوزيع التي تنشأ حين تعجز الدولة عن التنمية الاقتصادية وتوزيع ما يكفي من المنافع والخدمات لإرضاء تطلعات الجمهور[22].

من صفات التحديث بموجب هذه المقاربات أن التحديث هو **أولًا**: عملية نسقية لأنها تأتي على شكل رُزَم أو عناقيد (Clusters) تشمل تغييرات في كافة مناحي السلوك الاجتماعي، بما في ذلك التصنيع، والتمدين، والتنقليّة (Mobilization)، والتمايز، والعلمنة، والمشاركة، والمركزة (Centralization). **ثانيًا**: إنه عملية تحويلية؛ بمعنى أنه حين يلتحق مجتمع بالحداثة يجب أن يغيّر قيمه إلى قيم حديثة. فمدرسة التحديث تَعتبِر الحداثة والتقليد مصطلحين متنافرين. **ثالثًا**: التحديث عملية كليّة؛ فحين يبدأ تحديث مجالٍ معيّن تتبعه مجالات أخرى[23].

لن نعالج هذا كله في هذا الكتاب، ولا نفصّل في نقدنا له؛ إذ يلزم لذلك دراسة أخرى، بل ما يهمنا هو صلة نظرية التحديث المباشرة ببحث موضوع الانتقال الديمقراطي. ولذلك نورد تعريفاته من زاوية نظر منظري الديمقراطية التحديثيين.

---

(22) So, pp. 31-32; James S. Coleman, «Modernization: Political Aspect,» in: David L. Sills (ed.), *International Encyclopaedia of the Social Science*, vol. 10 (New York: Macmillan, 1968), pp. 395-402.

(23) So, p. 35; Elbaki Hermassi, «Changing Patterns in Research on the Third World,» *Annual Review of Sociology*, vol. 4 (August 1978), pp. 239-257, accessed on 27/1/2020, at: http://bit.ly/2RVWckg; Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development, and Politics,» in: Cyril E. Black (ed.), *Comparative Modernization: A Reader* (New York: Free Press, 1976), pp. 25-61.

التحديث كما يراه روستو هو توسّع حثيث للسيطرة على الطبيعة عبر التعاون بين البشر. وهو يغيّر الإنسان والمجتمع، وتأثيره الأعمق هو في العقل البشري. الإنسان الحديث يبحث عن معرفة تجريبية لا سحرية. والحقيقة بالنسبة إليه ليست وحيًا مطلقًا وإنّما آخر ما توصّلت إليه المعرفة. قد يدفعه الفضول إلى البحث عن التنوع والأمور الغريبة، لكنّه عمومًا لا يبحث عن التغيير من أجل التغيير. إنّه يؤمن بإمكانية تغيير الإنسان مصيره. فالتاريخ بالنسبة إلى الإنسان الحديث لا يدور في دوائر وإنّما يمكن توجيهه نحو الأفضل، ومن هنا فكرة التقدّم. الحداثة تثوير لثلاث علاقات رئيسة: علاقة الإنسان بالزمن، والطبيعة، وبقية البشر[24].

كما أن التمايز بين بيروقراطية الدولة والنخب السياسية جزء من عملية التحديث التي تسبق نشوء نظام ديمقراطي. ففي الديمقراطية، بحكم تعريفها، تتغيّر السلطات السياسية (المستوى السياسي) مع بقاء الجهاز البيروقراطي الأساسي في الدولة. وهذا التمايز بين الدولة - بوصفها مؤسسة - والحكام هو تمايز سابق على الديمقراطية؛ إذ يمكن تغيير الحكام بالانتخابات، لأن مؤسسة الدولة تبقى خلال ذلك ثابتة فهي غير مرتبطة بشخوص الحكام. ولا شك في أنها ترتبط بنشوء جهاز بيروقراطي وجهاز قمع يحتكر العنف الشرعي، لكنها لا ترتبط حتى بشخوص البيروقراطيين أنفسهم. ويناقض النظام السلطوي منطق الدولة الحديثة حين يتهم من يعارضه بعدم الوطنية؛ أي أنه ضد الدولة، مطابقًا في ذلك بينه وبين الدولة. إن التمييز في الوعي والتمايز في البنى بين كيان الدولة والنظام الحاكم (مؤسسةً وأفرادًا) هو من أهم منتجات التحديث، وهو شرط لنشوء الديمقراطية. وسنعود إلى هذا الموضوع تحت عنوان شرعية الدولة والإجماع عليها.

لكن عملية التحديث تنتج الحداثة ونقيضها. فإذا اعتبرنا أن الحداثة هي النتاج «النموذجي النمطي» لعملية التحديث بحكم تعريفها، فالعقلنة يُفترَض أن

---

(24) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 3.

تعني تحكيم العقل في قضايا العالم (الطبيعة والمجتمع)، والعلمنة (نزع السحر عن معرفة العالم وخصخصة القرار الديني)، والبرقرطة (نشوء الجهاز الإداري العقلاني)، والفردنة تعني نشوء أوتونوميا (استقلالية) الإنسان الفرد الأخلاقية والاعتراف بقدرته العقلية، ما يترتب عليه الاعتراف بحقه في المشاركة في الشأن العمومي لأنه عضو في المجتمع، ولأن القرارات العمومية تؤثر في مصيره الشخصي. وقد شددتُ في بداية الفقرة على الحديث عن «نموذج»، لأن السياسة الحديثة يشوبها كثير من اللاعقلانية، ولأن الأسطورة تتغلغل فيها بعمق، فثمّة صيرورات تحديث تُنتِج بالتفاعل مع المجتمع القائم نقائض حديثة للحداثة بتعريفها المذكور. ومنها مثلًا نشوء جماعات هوية وعصبيات بديلة من الجماعات التقليدية المتضعضعة، وحلول تذرر الأفراد بدلًا من الفردانية في محل العضوية في الجماعة الأهلية، وحلول البطريركية الجديدة بدلًا من الأنظمة الملكية الأبوية، وأيديولوجيات شمولية دنيوية بدلًا من الديانات تضطلع بوظائف أديان بديلة، واستعباد الثقافة الاستهلاكية للجماهير بدلًا من أوتونوميا الفرد، وغيرها.

يلخّص فرانسيس فوكوياما، في تقديمه كتاب صامويل هنتنغتون **النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة**، نظرية التحديث بقوله إن منظريها يعتبرون «الجوانب الإيجابية» في الحداثة مثل التطور الاقتصادي، والتغيّر في العلاقات الاجتماعية، وانتشار التعليم، والتحولات المعيارية نحو قيم مثل الإنجاز والعقلانية والعلمانية وتطور المؤسسات الديمقراطية، وحدة مترابطة[25].

رأى روستو أنّ مصطلح الحداثة يمكن تعريفه بشكل موجب، أمّا المجتمع التقليدي فهو مصطلح يُطلَق على كل ما تبقى (Residual Concept). والمجتمعات التقليدية متنوعة، ومن الخطأ اعتبارها واحدة في مقابل الحداثة، فما يجمع بينها هو أنّها ليست حديثة[26]. كما لا تجوز المبالغة في الفصل بين الحديث

(25) Francis Fukuyama, «Foreword,» in: Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, with a new foreword by Francis Fukuyama (New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968]), p. xii.

(26) Rustow, *A World of Nations*, p. 12.

والتقليدي، ففي المجتمعات التقليدية أيضًا محاولات للسيطرة على الطبيعة، وعلى مستوى العلم التجريبي. ويمكن القول إنّ تربية الحيوانات وزراعة الحبوب وإشعال النار واختراع العجلة كانت ثورات ربما لا تقل عن الثورات الصناعية المعاصرة من حيث أثرها في التاريخ الإنساني(27). والمجتمعات التقليدية ذات الثقافة «السحرية» كانت قادرة على بناء أكثر القلاع والقصور تحصينًا. لكن الفارق أنّ التحديث المعاصر شمل في أثره جميع مناحي الحياة، كما ارتبط بالثورة العلمية والصناعية، وتجاوز الاقتصاد علاقات التبعية الشخصية إلى علاقات التعاقد.

لا يتسع المجال هنا للتطرق إلى جميع المناقشات داخل مقاربة التحديث وخارجها لصحة التعميمات الواردة فيها، ولدور التقاليد المعوِّق أو المسهِّل للتحديث والتي تواصلت طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ولا مجال، أيضًا، للتطرق إلى أهمية التفاعل بين صيرورة التحديث وطبيعة المجتمعات القائمة، ولا للإجابة عن السؤال في شأن الفارق بين التحديث المتدرج الأصيل الذي تداخلت فيه هذه الصيرورات، والتحديث المفروض على المجتمع المدفوع بقوة من مؤسسات الدولة أو من خارج الدولة، والذي يلامس على نحو غير متكافئ جوانب محددة دون غيرها، ودحض ذلك ما يعتبره ليرنر وغيره عناصر مترابطة تأتي معًا. فهي لا تأتي بالضرورة معًا، وقد تحافظ التقاليد على نفسها وتتغير (ربما تتشوه) وتتراكب مع عوامل حديثة. كما أن التحديث المفروض من أعلى أو بالتفاعل مع دول أكثر تطوّرًا قد يحدِّث قطاعاتٍ ووظائفَ اجتماعية، ويترك أخرى، على نحوٍ يخلق كيانات اجتماعية هجينة.

ثانيًا: مقاربة التحديث والديمقراطية

بدأ انتقال مقاربة التحديث من علم الاجتماع إلى علم السياسة المقارن وإلى النظريات السلوكية السياسية، من منطلق نقد مقاربات نظرية المؤسسية

(27) Ibid., p. 13.

التقليدية التي كانت سائدة، بعد أن قصر المنهج المؤسسي عن فهم صعود ظواهر مثل الشيوعية والنازية والفاشيّة على أنقاض المؤسسات الديمقراطية التي أولتها تلك المقاربة جل اهتمامها، بوصفها جوهر النظام الديمقراطي. وكانت القضية الأساسية التي أشغلت نظرية التحديث الشروط الضرورية لتفعيل المؤسسات الديمقراطية بشكل ناجع بما يكفي لتثبيت الاستقرار في الدولة في أثناء تغيير المجتمعات.

اشتُقَّت المؤسسية من عالم الثورات الإنكليزية والفرنسية والأميركية، ولا سيّما من تجاربها الدستورية والبرلمانية. وعلى الرغم من أخطائها الكثيرة، فإن أهمية المؤسسية تمثّلت في تعاملها مع الديمقراطية على أنها بديل من النظم السياسية الأخرى كافة، واستندت إلى شكل سلطة قابلة للتبرير والمحاسبة، وتداول السلطة سلميًا، وتشرك المحكومين إلى حد ما[28].

رأى المؤسسيون أن الديمقراطية، على الرغم من نواقصها، أكانت نُظمها السياسية برلمانية أم رئاسية، بسيطة (وحدوية Unitary) أم اتحادية، هي تجسيد لقواعد عامة نافذة تُثبت نفسها، مع أنها لا تمثل مفهومًا شاملًا للحقيقة. وهذا يعني أن الديمقراطية يجب أن تحقّق في النهاية درجة من الفاعلية. وهدف التيار المؤسسي، أكانت البيئة جيّدة للديمقراطية أم لا، وسواء أكانت الديمقراطية غربية أم محلية، هو عولمة الديمقراطية وتأسيسها حيث لا توجد، وإصلاحها بحيث تكون، وظيفيًّا وأخلاقيًّا، قادرة على إدامة نفسها[29]. وأهم ما يجب مأسسته هو المبادئ التي تيسّر علاقة تبادلية بين المحكومين والحاكمين، وتوفّر تداولًا سلميًا للسلطة، وتضمن محاسبة المنتخَبين، وتتوسط بين الحاجة إلى النجاعة وطلب العدالة. ولهذا، أصبح المؤسسيون ينتبهون كثيرًا للتجارب التي فشلت، كما في حالة شطب النظام النازي الهتلري دستور جمهورية فايمار (1919-1933) وفشل التجربة الديمقراطية[30]. ونشأت العلوم السياسية

---

(28) David E. Apter, «Institutionalism Reconsidered,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), p. 469, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2yIIp9ao

(29) Ibid., pp. 463-464.

(30) Ibid., p. 464.

الأميركية في بداية القرن العشرين. وكانت دراسة النظام الديمقراطي الذي تهدده الفاشيّة ثم الشيوعية وشروط استقراره وتطوره، من أهم محاور هذا العلم في خضم الحرب الباردة، أو ما سُمّي بالصراع بين «الشرق» و«الغرب».

يرى باحث مؤسسي نقدي، هو ديفيد أبتر، أنّ نقد المؤسسية تركز في البداية على التغيير المؤسسي والتوافقية وإعادة بناء الانتماءات المختلفة بحيث تزوّد القومية الديمقراطية بالشرعية، وبحيث تصبح الشرعية ديمقراطية[31]. وإن أكثر إنجازات نظرية التطور التحديثية ديمومة في رأي أبتر هو دراسة الحالة، وذلك على الرغم من الإطار التحليلي، وليس بسببه. ومن نقد المؤسسية نشأت في رأيه مؤسسية جديدة تجمع النظرية إلى المعطيات المتراكمة والمقارنات العابرة للقوميات. ومنها تفرعت بحوث دراسات الانتقال[32]، وتحديدًا من نقد التحديث للمؤسسية وتفاعل المؤسسية مع هذا النقد، كما أن بعض باحثي الانتقال إلى الديمقراطية انطلقوا في بحوثهم من نقد مقاربتَي التحديث والتبعية في الوقت ذاته، كما سنبين لاحقًا.

تُعتبر دراسة لسيمور مارتن ليبسيت المحاولة المبكرة الأكثر أهمية في مجال العلوم السياسية لربط نظرية التحديث بدراسات الديمقراطية بحيث تتجاوز شكلانية المؤسسية المعتمدة التي شُغلت بالبنية المؤسسية. فقد ربطت بين النمو الاقتصادي والتمدين وانتشار التعليم وغيرها من مكونات عملية التحديث من جهة، وديمومة النظام الديمقراطي من جهة أخرى، وذلك باعتماد مقارنات كمية بين الدول في معدل دخل الفرد ومعدلات النمو ومستوى التعليم وغيرها، وتحليل المعطيات بناءً على نموذج نظري. فلا مفر للدراسات العابرة للبلدان من الاعتماد على تفسيرات بنيوية. كما أن المقاربات التحديثية التي تعتمد الدراسات التاريخية المقارِنة الطويلة المدى تُظهِر فوارق بنيوية أيضًا، وربما تصب في الاتجاه نفسه. لكنها، كما بينّا سابقًا، تقع في مغالطة إسقاط الفوارق بين المراحل المختلفة في تاريخ الغرب على الفوارق بين الدول التي

---

(31) Ibid., pp. 471-472.

(32) Ibid., p. 472.

تجري المقارنة بينها في المرحلة الزمنية ذاتها، فتُسقَط المقارنة بين ماضي الغرب وحاضره على فهم الفارق بين البلدان في الغرب والشرق في الحاضر.

كان منطلق ليبسيت البحث في الشروط البنيوية لديمومة الديمقراطية؛ إذ اعتقد أنه لغرض مقاربة الديمقراطية عمليًا «يجب أن نكون قادرين على الإشارة إلى مجموعة شروط وجدت فعلًا في عدد من البلدان، والقول إن الديمقراطية نشأت من هذه الشروط واستقرت ورَسَخت بسبب مؤسسات وقيم داعمة، وبسبب صيرورات صيانة ذاتية أيضًا، بحيث تميّز هذه الشروط غالبية الدول الديمقراطية من غالبية الدول غير الديمقراطية»[33]. من الواضح أن الدراسة اهتمت بمتطلبات استقرار النظام الديمقراطي ورسوخه، لكنها خلطت منذ البداية بين الشروط التاريخية لنشوء الظاهرة في قيد البحث وشروط إعادة إنتاجها. وربما كان هذا الخلط بين استنتاج الديمقراطية من شروطها نظريًا من جهة، وشروط نشوئها التاريخية من جهة أخرى، غيرَ واعٍ لذاته. لكن الكاتب تمسّك لاحقًا بهذا الخلط على نحوٍ واعٍ بتأكيده أن متطلبات ترسيخ الديمقراطية هي الشروط المسبقة المطلوبة لنشوئها أيضًا، وذلك في مقالة لاحقة يعود فيها إلى دراسته المبكرة هذه، كما سنرى.

تناولت دراسة ليبسيت هذه، وهي من عام 1959، أيضًا **علاقة رسوخ النظام الديمقراطي بطبيعة نشأته. وهذا الربط الخاطئ، أكان عنده أم عند غيره، هو في رأينا المنشأ النظري لدراسات الانتقال (وإن كان البعض يموضع بداية دراسات الانتقال في عام 1970 مع نشر مقالة روستو)[34]. فالمقاربة التحديثية التي نختلف معها هي منشأ دراسات الانتقال، حتى لو لم يعترف بهذا المنشأ منظرو الانتقال الديمقراطي المتأخرون. ويظهر ذلك بوضوح أيضًا في الفقرات المقتبسة سابقًا من ليرنر عن نشوء المجتمع المشارك.**

---

(33) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 69, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2Ml0Lnp

(34) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-363, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2nxFetW

استحوذت بحوث استقرار الديمقراطية على العلوم السياسية في الولايات المتحدة بعد الانتصار على النازية بسبب الحرب الباردة وما سمي بـ "خطر الشيوعية" والصراع الطبقي في الدول الديمقراطية ذاتها، والاستقطاب الأيديولوجي – السياسي العالمي وعلى مستوى كل بلد، وتوسع الهوة بين الشمال والجنوب وصيرورة إزالة الاستعمار، وغيرها. ولهذا شدّدت الدراسات بدايةً على رسوخ النظام الديمقراطي في الغرب، مع انشغالٍ بشرح تميّزه من الأنظمة الشيوعية، ما عنى في حينه البحث في الديمقراطية ذاتها نظريًا وتطبيقيًا[35]. وهذا مجال مختلف عن موضوع الانتقال من ناحية الفاعلين والسلوك والصيرورة ذاتها، وربما القيم أيضًا. وحتى حين يقوم الفاعلون أنفسهم بالمهمّتَين؛ أي الانتقال إلى الديمقراطية وإعادة إنتاجها بمعنى ترسيخها أو توطيدها، فإنهم سيواجهون قضايا مختلفة، ويجرون حسابات مختلفة ويتصرفون على نحوٍ مختلف[36].

تموضَعَ ليبسيت ضمن التقليد **الذي يعتبر الديمقراطية ترتيبًا مؤسسيًا لنظام انتخابي ينظّم تداول السلطة سلميًّا. فهي عنده نظام سياسي يقدّم فرصًا منظمة دستوريًا ومنتظمة زمنيًا لتغيير الحكام، وهي آلية اجتماعية سياسية لحل إشكالية صنع القرار بوجود مجموعات مصالح متصارعة**. وتمكّن هذه الآلية أكبر قطاع ممكن من السكان من التأثير في هذه القرارات، وذلك بتمكينهم من الاختيار بين متنافسين على المناصب السياسية. وكتب ليبسيت أن هذا التعريف مأخوذ، إلى حدٍ بعيد، من أعمال جوزف شومبيتر وماكس ڤيبر[37]. ولا شك في أن الأخير ربط الديمقراطية بالتحديث الصناعي والعلمي والعقلنة الإدارية ونشوء أجهزة بيروقراطية ربما تتحول إلى أجهزة تحكّم في الدولة لولا خضوعها للمستوى

---

(35) في هذه المرحلة، صدرت أيضًا أدبيات في نظرية الديمقراطية.

(36) عن هذا الموضوع، يُنظر: Philippe C. Schmitter, «Is it Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?,» Stanford University (1995), p. 5, accessed on 25/2/2020, at: https://go.aws/3aGdREu

(37) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London/New York: Routledge, 1996 [1942]), pp. 232-302, esp. p. 269; Max Weber, *Essays in Sociology*, H. H. Gerth & Wright Mills (trans., eds., intro.) (New York: Oxford University Press, 1946), p. 226.

السياسي المنتخب تنافسيًا. وهذا الانتخاب التنافسي لسياسيين مؤهلين لتدبير الشأن العام للإشراف على البيروقراطية هو وقاية من خطر استبداد البيروقراطية أيضًا[38].

هكذا، تقتصر أهلية الناخب على الانتخاب، واستغلال فرصة تغيير الحكام دوريًا، واستبدالهم بآخرين من بين النخب المتنافسة. ونتيجة لتوسّع حق الاقتراع، تنشأ الأحزاب والتعددية الحزبية التي تغيّر صورة المجال العمومي. **وهو أيضًا توجّه شومبيتر في تحديده الاختزالي للديمقراطية باعتبارها آلية لصنع القرار، وإطارًا ينظم التنافس الدوري بين نخب سياسية على نيل ثقة الناخبين للوصول إلى الحكم.** ويترتب على تعريف ليبسيت الاختزالي مجموعة شروط: **أولًا**، قواعد وإجراءات سياسية يعدّها الجميع ملائمة، ومجموعة أفكار ومعتقدات تشرعن النظام الديمقراطي والمؤسسات من أحزاب وصحافة حرّة وغيرها. **ثانيًا**، قيادات سياسية تحتل مناصب رسمية، وقيادات سياسية أخرى تتصرف بوصفها معارضة شرعية، وتحاول الوصول إلى السلطة[39]. لا جديد في هذا التعريف. وهو، مثل شومبيتر، لا يفرد مكانًا للحريات في متن التعريف، لكنه يضعها ضمن شروط إجراء انتخابات نزيهة. ويتبين عند قراءة شومبيتر أن تعريفه ليس على هذه الدرجة من الاختزال، فهو يضيف إليه شروطًا لازمة لتحقيق هذا النظام. فما حذفه شومبيتر من تعريفه الاختزالي عاد إليه في عرضه شروط نجاح الديمقراطية، وهي:

أولًا[40]: إن كفاءة السياسيين والمرشحين المنتخبين للبرلمان مهمة جدًا لنجاح الحكومة الديمقراطية. ولضمان ذلك، اقترح شومبيتر تكوين القيادات السياسية وتهيئتها.

---

(38) Max Weber, *Weber: Political Writings*, Peter Lassman & Ronald Speirs (eds.) (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 103-104.

(39) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 71.

(40) ترد الاقتباسات بالترتيب في الصفحات 290-295 في كتاب شومبيتر في الطبعة الإنكليزية المذكورة آنفًا.

ثانيًا: الامتناع عن توسيع المجالات الخاضعة للقرار السياسي. فالديمقراطية لا تتطلب خضوع كل شيء للتنافس السياسي. وهذا التحديد للمجال السياسي مهم للحفاظ على مؤسسات مثل القضاء والجيش، وغيره خارج الصراع السياسي. وما زالت حدود المجال السياسي موضوع صراع طويل عريض.

ثالثًا: كفاءة البيروقراطية، فالنجاعة لا تكفي، بل يجب أن تكون البيروقراطية قادرة على تطوير مبادئها الخاصة بما يكفي لتوجيه السياسيين المنتخبين الذين يحتلون مناصب تنفيذية، بحيث تصبح البيروقراطية سلطة في الدولة (سلطة رابعة أو خامسة، المهم أنها سلطة). ولا ينتبه شومبيتر لمخاطر أخرى تحدق بالديمقراطية إذا لم تراقَب هذه الاستقلالية البيروقراطية وتحدَّد، والتي يجب أن تكون، في رأيي، استقلالية مهنية فحسب، وأن تراقَب بحيث لا تتحول إلى استقلالية سياسية، أو إلى سلطة، وبحيث لا تتبنى برنامجًا أو أيديولوجيا تفرض أجندات على السياسيين المنتخبين، أو ترفض الانصياع لسياستهم. فتعريفنا ما يسمى الدولة العميقة التي أعاقت التحول الديمقراطي في بعض البلدان العربية، وتألفت من البيروقراطية الأمنية والعسكرية على نحوٍ مخصوص، هو بالضبط وضع أجهزة بيروقراطية أجنداتها السياسية الخاصة بها والسعي إلى تطبيقها.

رابعًا: «الانضباط الديمقراطي» (Democratic Self-Control). ويمكن اختزال هذا الشرط في ولاء جميع الأطراف (الناخبين والمنتخبين والحكومة) غير المشروط لنهج الديمقراطية. ووضع شومبيتر أمثلة واضحة لأشكال هذا الولاء من قبيل: «يجب أن يكون الناخبون وأعضاء مجلس النواب بمستوى فكري وأخلاقي عالٍ يحصّنهم في وجه عروض المخادعين والمهاويس [...]. ويجب على السياسيين في البرلمان، خصوصًا، أن يقاوموا رغبتهم في إزعاج الحكومة وإذلالها كلما أمكنهم ذلك [...]. ويجب أن يحترم الناخبون خارج البرلمان تقسيم العمل بينهم وبين السياسيين الذين انتخبوهم»[41]. وهذا يعني

(41) Schumpeter, pp. 294-295.

أن على الناخبين التسليم بأن السياسة مهمة السياسيين، وأن يتركوا الحكومة تقوم بعملها بين انتخابات وأخرى، ما يعني عمليًا أن الديمقراطية نخبوية تحيّد الجمهور عن السياسة ولا تحبّذ الضغط والاحتجاج وغيرهما بين انتخابات وأخرى. وهذا تحديد مبكر يدفع إلى الاشتباه بديمقراطية شومبيتر بوصفها حكم قلة من السياسيين تتداول السلطة فيما بينها.

خامسًا: التسامح مع الاختلاف في الرأي، فـ «المنافسة الفعالة على القيادة تتطلّب قدرًا كبيرًا من التسامح مع الاختلاف في الرأي»[42].

يتعلق الجزء الأكبر من هذه الشروط التي فصّلها شومبيتر، بما يمكنني تسميته الثقافة السياسية للنخبة السياسية والبيروقراطية. ويكتسب عنصر الثقافة السياسية للنخبة السياسية أهمية مصيرية، كما سنبيّن عند تحليل بعض تجارب الانتقال الديمقراطي. ليس تعريف شومبيتر إذًا على تلك الدرجة من الاختزال، التي يبدو عليها حين يورد مختصرًا مثلما أورده ليبسيت.

قَبِلَ ليبسيت تعريف شومبيتر على نحو غير نقدي؛ إذ لم ينصب اهتمامه على النظرية، بل على البحث في شرطَي الديمقراطية المستقرة، وهما النمو الاقتصادي وشرعية نظام الحكم. إن شرط الحفاظ على الديمقراطية في العالم الحديث هو التطور الاقتصادي الذي يشمل التصنيع بما هو تغيير بنيوي للحيزات الاجتماعية، واتساع عمليات التمدين وارتفاع معدلات التعليم والنمو المستمر في ثروة المجتمع أو الدخل القومي وحصة الفرد منه، وهي عنده أيضًا من عوامل النجاعة في النظام في مجمله. وبعد بحث إسقاطات النمو الاقتصادي (المؤلف من التصنيع والثروة والتَمَدُيُن والتعليم) على استقرار الديمقراطية، ينتقل إلى دراسة جوانب الشرعية؛ أي إلى أي درجة تُقوّم المؤسسات التي تقبلها الأغلبية الساحقة من الناس[43]. أما درجة الشرعية

---

(42) Ibid., p. 295.

(43) على هذا الأساس، تحاول أغلبية المسوح الإحصائية التي تطمح إلى فحص مسألة استقرار الديمقراطية قياس موقف الرأي العام من مؤسسات النظام الديمقراطي مثل البرلمان والحكومة والقضاء والأحزاب والصحافة.

فتتعلق بقدرة النظام السياسي على أن يولّد اعتقادًا بأنّ المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن يحافظ على هذا الاعتقاد. ويتطلب ذلك، في رأيي، تجذر فكرة شرعية المؤسسات المنتخبة انتخابًا ديمقراطيًا في أوساط واسعة من المواطنين، والأهم من ذلك هو اعتبار النظام غير المنبثق من انتخابات حرة ونزيهة، أي المفروض بالقوة، غير شرعي. ووفق ليبسيت، تعتمد درجة شرعية الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إلى حد بعيد، على طرائق معالجتها القضايا الكبرى المختلف عليها تاريخيًا في مجتمعٍ ما، وحلّ تلك القضايا[44]. وتبحث دراسته في الشرطين كمواصفات بنيوية تحافظ على النظام الديمقراطي القائم، على الرغم من الخلط الذي أشرنا إليه وهو ما سنتوقف عنده في ثنايا الكتاب.

إن نزعة إيلاء النمو الاقتصادي والثروة أهمية قصوى في صعود الديمقراطية، منتشرة بين الباحثين التحديثيين، وهي لا تتوقف على البحوث الكمية المقارنة وحدها. فقد ذهب إرنست غيلنر (1925-1995) إلى أن أوروبا، منذ العصور الوسطى، انقسمت مرتين بين معسكرين سياسيين: مرة في رد الإصلاح المضادّ على حركة الإصلاح الديني وفرضه عقيدة مركزية غير متسامحة في نصف أوروبا، ومرة أخرى في حالة الماركسية بعد ذلك بقرون ثلاثة. في الحالة الأولى، شَقّ أوروبا خطٌّ بين الشمال والجنوب، وفي الثانية بين الشرق والغرب. وفي الحالتين، كانت مسألة الثروة هي العامل المقرِّر؛ فـ «ما ساد في النهاية هو الثروة وليس الحقيقة»، والبلدان في الجانب الأفقر من هذا الانقسام تاقت في النهاية إلى أن تُقلِّد مؤسسات البلدان في القسم الأغنى على أمل المشاركة في نصيب من الثروة[45].

يبيّن ليبسيت، من خلال إحصاءات مختلفة استند فيها إلى مجموعة بحوث نُشرت في ذلك العصر في الفترة 1948-1957 في دوريات سوسيولوجية وسيكولوجية مختلفة، أنّ ثمة علاقة موجبة بين القيم الديمقراطية ومستوى التعليم. ويقصد بالقيم الديمقراطية مواقف الناس من أعراف ديمقراطية مختلفة

---

(44) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 86.

(45) Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), p. 496, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2yHp9ao

مثل تعدد الأحزاب، والتسامح مع المعارضة، والموقف من الأقليات. إن المتغير المستقل المؤثّر في المواقف بهذا الشأن هو المستوى التعليمي الذي يشمل درجة انتشار التعليم وغيرها من العناصر[46]. ويعني ذلك أن انتشار القيم الديمقراطية متغير تابع لمستوى التعليم.

إذا كان انتشار التعليم لا يصل إلى درجة اعتباره شرطًا كافيًا للديمقراطية، فإن الأدلة التي توافرت لديه تشير إلى أنه يكاد يكون شرطًا ضروريًا لها في المجتمع الحديث. ولم تكن في أميركا اللاتينية دولة واحدة من الدول الديمقراطية في تلك الفترة تزيد نسبة الأمية فيها على 50 في المئة، وعدَّ ليبسيت البرازيل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة[47]. وأجرى مقارنة بين مصر وتركيا، حيث كانت مصر تفوق تركيا في درجة التمديُن لكنها تخلفت عنها إلى درجة كبيرة في معدلات التعليم، ورجّح أنه يقدم تفسيرًا لتقدّم تركيا عليها على سلم الديمقراطية[48]. وهذا تفسير ممكن لوقائع قائمة، وليس قانونًا يمكّننا من التنبؤ. فماذا بشأن روسيا والصين وتقدمهما على الهند في مجال التعليم؟ لكني أتفق معه على أن مؤشر التعليم، من بين مؤشرات التحديث، هو الأقرب إلى مؤشر الديمقراطية كما سوف نبيّن في الجداول لاحقًا.

يشمل مفهوم ليبسيت للنمو الاقتصادي أربعة مركبات: 1. الثروة، وهي الأساس، وتقاس بمعدل دخل الفرد، أي حصة الفرد من الناتج القومي. 2. التصنيع الذي يقاس بنسبة من يعمل في الزراعة ونسبة استهلاك الطاقة للفرد. 3. التمديُن الذي يقاس بحساب نسبة الذين يعيشون في المدن. 4. التعليم الذي يقاس بنسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. هذه هي مقاييس ليبسيت للنمو الاقتصادي. وباستخدام معطيات الأمم المتحدة، ومهما كان المؤشر الذي يُستخدم لقياس النمو الاقتصادي، فإنها دائمًا أعلى في الدول

---

(46) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 79.

وهو لا يتوقف عند مضامين التعليم وقيمه.

(47) Ibid., p. 80.

(48) Ibid., p. 81.

الديمقراطية من الدول الدكتاتورية[49]. هذه العناصر الأربعة متداخلة عند ليرنر الذي يقتبس منه ليبسيت، وقد يكون ذلك ناجمًا عن أنها مراحل في الصيرورة نفسها التي تبدأ بالتمدين عند ليرنر[50].

يولي منظّرو التحديث دور النمو (الثروة، والأمن الاقتصادي، والتعليم) أهمية كبرى في توسع الطبقات الوسطى وتخفيف حدة الصراع الطبقي. وأبناء الطبقات الوسطى هم الأكثر استعدادًا للتطوّع في الأحزاب السياسية والاتحادات، والأكثر قابلية لموازنة سلطة الدولة وضبطها، وتشكيل الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيرية، وتدريب بقية المواطنين على المهارات السياسية ورفع مستوى توقعاتهم السياسية. كلّما كَبُرت الطبقة الوسطى اعتَدَل المزاج السياسي في البلد وقلّ التطرف. وبحسب ليبسيت، كلّما كان التصنيع أسرع أدى إلى القطع مع المجتمع ما قبل الصناعي، وعند ذلك تصبح الطبقات العاملة أشدّ تطرفًا[51]؛ أي إن التحديث في حد ذاته لا يؤدي إلى تجاوز ما اعتُبر في حينه خطر الشيوعية في العالم الثالث بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

مثلما يعظّم التعليم والنمو الاقتصادي حجم الطبقة الوسطى ومكانتها، يتولّد منهما تحسّن الظروف الاجتماعية والثقافية لفئات من الطبقات الدنيا، بحيث يصبح لديها ما تخسره، وذلك خلافًا لتوقعات ماركس. كما تُسهم في تنويع انتماءات الفئات المختلفة، بما فيها الطبقات العاملة، ونسج علاقاتها من خلال شبكات عابرة للمجتمع بحيث لا يبقى الانتماء أحاديًا، ولا الولاء محصورًا في فئة بعينها (Segregation)، أكانت طبقية أم إثنية. ويخفف تعدد انتماءات الفرد إلى مؤسسات وجماعات من حدة الاستقطاب، ويسهم في توريط الفرد في المجال العمومي[52]. ومن الواضح أن ما يهم ليبسيت هو تفنيد مقولة الاستقطاب الطبقي الماركسية، بتعدد انتماءات الفرد وارتباطاته التي

---

(49) So, p. 49; Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), pp. 45-76.

(50) Lipset, *Political Man*, pp. 59-60; Lerner, p. 60.

(51) Lipset, *Political Man*, p. 54.

شدد هنتنغتون لاحقًا على هذه الفكرة، لكنها ليست من بنات أفكاره.

(52) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 83.

تتجاوز الطبقة. والحقيقة أن هذا لا ينطبق بالضرورة على مجتمعات تقوم فيها النخب السياسية باستخدام سياسات الهوية؛ إذ قد يساهم التعليم في بلورة ثقافة هوياتية وولاءات مستقطبة طائفيًا أو إثنيًا. فالمتعلمون في الدول المنقسمة بين جماعات إثنية أو طائفية قد يكونون أكثر عرضة لسياسات الهوية.

مع ارتفاع الناتج القومي تتقلص الفجوة في الاستهلاك، وتتوسع الطبقة الوسطى، ويتحسن المستوى الصحي لقسم كبير من السكان، وتنخفض الأمّية ويزداد عدد من يتلقى التعليم الثانوي والإعدادي. هذا يحصل في مجتمع علماني أو إسلامي، اشتراكي أو رأسمالي، أفريقي أو آسيوي أو أوروبي. الاستثناء الوحيد بحسب ليبسيت وآخرين هو دول النفط الغنية حيث لا يؤدي ارتفاع دخل الفرد إلى هذه النتائج بالضرورة[53]. وهذا ما عاد صحيحًا؛ إذ ارتفع مستوى التعليم وتوسعت الطبقة الوسطى وتطورت وسائل اتصالاتها الاجتماعية ووصولها إلى المعلومات، وتحسنت الخدمات الصحية بحيث ارتفع معدل العمر المتوقع في تلك الدول أيضًا، ولكن من دون علاقة بالديمقراطية.

ثمّة علاقة إحصائية واضحة بين انتشار التعليم والحرية السياسية؛ إذ إن ارتفاع نسبة التمدرس ومستوياته إضافةً إلى معدل دخل الفرد قد يكون له تأثير كبير في سلوك الجيل المثقف ومطالبه السياسية[54]. وقد قام أليكس إنكلز وديفيد سميث بإجراء مقابلات مع عيّنة من ستة آلاف شخص في ستّ دول نامية، وتوصّلا إلى نتيجة مفادها أن الدول والمجتمعات المركبة لا توجد فيها مميزات للشخص تُنبئ بسلوكه وقيمه أكثر من درجة التعليم. ومع ازدياد درجة التعليم تزداد سلوكيات حداثية تجعل المواطن يشعر بأن لديه ما يقوله بشأن سياسات حكومته[55].

---

(53) Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong & John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2 (May 1993), p. 166.

(54) يمكن استثناء الدول الريعية؛ إذ تترجم فيها المطالب السياسية غالبًا إلى مطالب متعلقة بالمناصب ومشاركة أكبر في الثروة.

(55) يُنظر: Lipset, Seong & Torres, p. 167; Alex Inkeles & David H. Smith, *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1974), pp. 133, 143.

تجد الدراسات الكمية العابرة للقارات علاقة إيجابية بين شروط التحديث، ولا سيما النمو، والديمقراطية. ولهذا، فإن استنتاجاتها عمومًا متفائلة بشأن المستقبل. في المقابل، فإن الدراسات التاريخية المقارنة، التي تشدّد على الظروف النوعية في الغرب والتعاقب التاريخي العيني لتطور الديمقراطيات الأولى فيه في ظروف الرأسمالية المبكرة، متشائمة بشأن البلدان الأخرى. ويرى ديتريش رويشماير وآخرون أنه لا بد من قبول الاستنتاج الأول الذي على الرغم من أنه لا يفسّر ذاته، فإن أيّ بحث يجب أن يأخذه في الحسبان. إن التلازم بين النمو والديمقراطية قائم، لكن العلاقة عبارة عن صندوق أسود، ولا يمكن اكتشاف ما في داخله من دون دراسات تجريبية مؤسسة نظريًا[56].

رأى ليبسيت أن الجميع اتفق، منذ أرسطو حتى المرحلة المعاصرة، على أن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وأن الأمم الميسورة أقدر على إعالة[57] (Sustaining) الديمقراطية. فوفق أرسطو، يفترض ألّا تعاني الدولة العوز والفاقة، وأن تكون نسبة الفقراء محدودة حتى يتمكن المواطنون من المشاركة على نحوٍ مقبول في السياسة، وأن يطوّروا نوعًا من الانضباط وألّا ينجرّوا إلى دعوات الديماغوجيين التي يتعرض لها الناس في الديمقراطيات. صحيح أن أرسطو كتب أن الثروة المفرطة إلى جانب الفقر المدقع في غياب طبقات وسطى يجرّان إمّا إلى الديماغوجيا، وإمّا إلى الأوليغاركيا المحضة. فالطغيان يتولّد عمومًا من الديماغوجيا التي يسميها الديمقراطية الجامحة، أو من الأوليغاركيا المفرطة. أما هيمنة الطبقات الوسطى فلا تنتج طغيانًا: «من الواضح الجلي أن أفضل الجماعات السياسية يؤلفها مواطنو الطبقة الوسطى، وأن تلك الدول التي توجد فيها طبقة وسطى أكبر وأقوى من الطبقات الأخرى هي الأفضل إدارة، لأنها [...] تمنع أيًا من الأطراف القصوى من السيطرة. إن حظ تلك الدول عظيم حيث ملكية الثروة معتدلة ولدى المواطنين ما يكفيهم، فحيث تملك قلة الكثير والبقية لا تملك شيئًا، قد تنشأ ديمقراطية متطرفة أو أوليغاركيا محضة، والطغيان ينشأ من

---

(56) Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 3-4.

(57) أفضّل هذه الترجمة في هذا السياق على كلمات مثل المحافظة والتعزيز.

كلا التطرفين، إمّا من الديمقراطية الجامحة وإمّا من الأوليغاركيا، لكنه لا ينشأ من الدستور/ النظام الوسطي، وما يقترب منه»[58]. والمقصود بالديمقراطية الجامحة هي التي تتدهور إليها الحكومة الدستورية في حالة حكم أغلبية من الفقراء المعرّضين لدعاية الديماغوجيين بتصوير مساواةٍ مجردة من دون اعتبار للأهلية والكفاءة، والدعوة إلى حريةٍ من دون ضوابط، والتي تنتهي عادة إلى الفوضى والطغيان. وربما كان حكم الطبقة الوسطى الدستوري عند أرسطو هو الأقرب إلى فهمنا لليبرالية. أما حكم الأغلبية من الفقراء (تعريفه هو للديمقراطية) فيؤسس لمفهوم الديمقراطية الراديكالية كما تطور لاحقًا. كما يجدر أن نتذكر أن المشكلة عند أرسطو لم تكن كيفية إقامة حكومة ديمقراطية، بل كيف يقدّر لها البقاء من دون الانزلاق إلى الديماغوجيا والفوضى[59].

يتفق دال عمومًا مع استنتاجات ليبسيت معتمدًا، إحصائيًّا، على بحث بروس راسيت، وعلى ليبسيت نفسه أيضًا، ولا سيما في فصل «الديمقراطية والتنمية الاقتصادية» في كتابه **الإنسان السياسي**[60]. وبحسب المعطيات، لا شك، في رأيه، في أن السياسة التنافسية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي يسيران معًا. وقد وجد راسيت أن نسبة الأنظمة التعددية التنافسية من بين الدول الأكثر تطورًا من الناحية الاقتصادية، التي يسميها مجتمعات الثورة الصناعية ومجتمعات الاستهلاك الجماهيري، أعلى كثيرًا من نسبتها بين الأنظمة الأقل تطورًا من هاتين الناحيتين حيث تسيطر الأنظمة السلطوية. والرابط بين المتغيرين هو على درجة عالية من الأهمية الإحصائية[61]. وهذا يعني أن فرص النظام التعددي[62] (Polyarchy) (نذكّر بأنها تسمية دال للنظام الديمقراطي

(58) Aristotle, «Politics,» in: *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 (Princeton, N J: Princeton University Press, 1984), Book IV, Part XI, pp. 2056-2057.

(59) Ibid., Book VI, Part V, p. 2095.

(60) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 62-63; Bruce M. Russett, *Trends in World Politics* (New York: Macmillian, 1965); Seymour Martin Lipset, «Economic Development and Democracy,» in: Lipset, *Political Man*, pp. 45-76.

(61) Dahl, *Polyarchy*, pp. 64-65.

(62) المقصود تعدد مراكز القوة والنفوذ وتوزيع مصادرها التي تعني أيضًا بشرًا كثيرين بالطبع، لكن ليس المقصود حكم الأغلبية أو حكم الكثرة تحديدًا.

الليبرالي القائم فعلًا في الواقع وليس الأمثولة الديمقراطية الليبرالية) تعتمد، بالتأكيد، على درجة التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع[63]. وثمة عتبة عليا لا تتأثر درجة التعددية التنافسية بعدها، بمعنى أن ثمة مستوى معينًا من التطور الاجتماعي الاقتصادي لا تتأثر بعده الديمقراطية بالتفاوت في معدلات الدخول والنمو. وثمة عتبة دنيا، قدّر فيها معدل دخل الفرد ما بين 100 و200 دولار أميركي تقريبًا (بقيمة الدولار عام 1957)، لا توجد تحتها أي فرص لنشوء مثل هذا النظام، وربما توجد فرص لأنماط أخرى من التنافس السياسي[64].

بموجب مقاربة نظرية التحديث، لم تكن الديمقراطية الناشئة بالانتقال المباشر دفعة واحدة من السلطوية في إسبانيا ممكنة من دون النمو الاقتصادي والتصنيع الذي عرفته الدولة في عهد فرانشيسكو فرانكو (Francisco Franco) (1939–1975)، إلى درجة أن أحد الباحثين توقع أن تصبح إسبانيا ديمقراطية عندما يتجاوز معدل دخل الفرد ألفَي دولار سنويًا[65]. وفي عام 1970، كانت إسبانيا الدولة الوحيدة غير الديمقراطية من بين تسع عشرة دولة صناعية تتّبع اقتصاد السوق، وأصبحت لاحقًا الدولة الصناعية التاسعة في العالم مع وصول الطبقة الوسطى إلى 50 في المئة من عدد سكانها، وتقلص نسبة العاملين في الزراعة إلى خمس السكان فقط. وكما قال مايكل روسكن: «مع وفاة فرانكو في عام 1975، كانت إسبانيا قد أصبحت دولة حديثة من جميع النواحي إلّا من الناحية السياسية»[66]؛ أي إن الديمقراطية فيها كانت تحصيل حاصل. ورأى باحثون تحديثيو التوجهات أن ما كرّس إسبانيا دولةً غير ديمقراطية طوال هذه الفترة هو عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، مثل نتائج الحرب الأهلية فيها التي وضعتها ضمن الدول السلطوية، مثلما وضعت نتائج الحرب العالمية الثانية

(63) Dahl, *Polyarchy*, p. 65.

(64) Ibid., p. 68.

(65) Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), p. 200, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2BT2BFg

(66) Lipset, Seong & Torres, p. 158; Michael Roskin, «Spain Tries Democracy Again,» *Political Science Quarterly*, vol. 93, no. 4 (Winter 1978-1979), pp. 629-646, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2Z4FZv5

دول شرق أوروبا ضمن التصنيف نفسه[67]. ولذلك يعدّ التحديثيون تحوّل إسبانيا إلى الديمقراطية تطوّرًا طبيعيًا من دون النظر في العوامل السياسية المتعلقة بخيارات القيادات في السلطة والمعارضة بعد وفاة فرانكو. وكأن السياسة فيها كانت في الماضي مجرد معوّق لانبلاج ديمقراطية مكتملة الشروط، لكنها لم تصبح عاملًا في الانتقال المتأخر إليها. وإذا كانت هذه هي الحال، فماذا بشأن البرتغال التي أصبحت ديمقراطية في المرحلة ذاتها من دون هذا النمو الاقتصادي والتصنيع؟ ترى دراسات الانتقال الناقدة للبنيوية التحديثية أن من غير الممكن فهم هذه التحولات من دون فهم خيارات القوى السياسية وقدراتها على المساومة وإرادتها السياسية. يضاف إلى ذلك عوامل لم يتنبه إليها في البداية نقاد نظرية التحديث من منظري الانتقال وهي: عامل الإقليم الديمقراطي في البيئة الأوروبية للبلدين، والحافز الاقتصادي المتمثل بإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعامل استنزاف الجيش البرتغالي في حروب استعمارية في أفريقيا في انقلاب 25 نيسان/ أبريل 1974 الذي أطاح الدكتاتورية.

الغريب أن دراسات الانتقال الناقدة لمقاربة التحديث تتخذ من إسبانيا نموذجًا للانتقال المباشر من السلطوية إلى الديمقراطية بالتوافق بين المعتدلين من النخب السياسية، ولا أرى تناقضًا بين التفسيرين في هذه الحالة؛ إذ يكمل أحدهما الآخر، وأقصد توافر الشروط البنيوية والقرارات السياسية الصحيحة. لكن التفسيرات المذكورة بشأن إسبانيا لا تنطبق على حالات مثل دول أميركا اللاتينية التي قادت غييرمو أودونيل (1936-2011)، أحد أهم منظري ما يسمى «علم الانتقال»، إلى التفكير في أولوية القرارات السياسية الاستراتيجية للنخب والإصلاح من أعلى. وكان قبل ذلك قد طوّر مقولته عن السلطوية البيروقراطية في مقابل نظرية التحديث[68]، والتي بيّن فيها أن النمو الاقتصادي، ولا سيما باتباع سياسات إحلال الواردات، أي استبدال الإنتاج المحلي بها، أدى إلى نشوء أشكال جديدة من السلطوية.

---

(67) Ibid.

(68) بلورها بداية انطلاقًا من نظرية التبعية الناقدة للتحديث، لكن ليس من دون اللجوء إلى المؤسسية في تحليل الدكتاتورية البيروقراطية.

تدل الدراسات المقارنة الكمية على أنّ ثمة علاقة إيجابية بين الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية ومعدل دخل الفرد ونسبة التعليم. لكن تتبيّن أيضًا حقائق مخالفة للتوقعات، من نوع أن نسب التعليم ارتفعت في الدول النامية في البلاد التي ليس فيها ديمقراطية، وانخفضت، أيضًا، نسبة وفيات الرضع في ظل أنظمة تحديثية غير ديمقراطية. ويمكن بشكل عام الافتراض على درجة عالية من الاحتمال أنّ ارتفاع معدلات النمو ومستوى معيشة المواطنين أكثر ملاءمة لإنفاذ الحقوق والحريات المدنية وممارستها، مع تأكيد أن العكس ليس دائمًا صحيحًا. فقد نشأت دكتاتوريات تحديثية تنموية في دول عديدة في القرن العشرين تقوم على تخطيط الدولة وتعبئتها للموارد وقيادة عملية التنمية عبر القطاع العام أي قطاع الدولة. وثبت أنها في مرحلة تعميم التعليم وإرساء البنى التحتية والصحة العامة قد تكون أكثر نجاعة من الديمقراطيات في البلدان غير المتطورة. لكن نجاعتها تتوقف عند حدٍّ معيّن، كما سنرى، لأن السلطوية البيروقراطية تصاب بالجمود، ولأن درجات معينة من تطور قوى الإنتاج تتطلب المنافسة الحرة والإبداع، إضافةً إلى تغيّر تعريف التنمية لتشمل التنمية البشرية.

في إمكان الأنظمة السلطوية البيروقراطية، وفق أودونيل، وهي عمومًا تحالف بين العسكر وبيروقراطية الدولة وساسة محافظين في أميركا اللاتينية، أن تفرِض برامج تقشفية وتحدد الاستهلاك وتقمع النقابات وتوفر الاستقرار السياسي اللازم لجلب الاستثمارات الأجنبية وإدارة استثمارات طويلة المدى. وهي تمنح الدول النامية الأفضلية اللازمة لتصنيعٍ سريع. السلطوية، إذًا، وليس الديمقراطية، هي التي غالبًا ما ترافق مستويات التحديث العالية[69]. وهذا ليس صحيحًا دائمًا، فثمة وجه آخر لها هو تحوّل الاستبداد المقيم إلى المعوّق الأكبر للتنمية. لكن هذه الفرضية الآتية من نظرية نقدية تشبه ما قاد مفكرًا محافظًا مثل صامويل هنتنغتون إلى تبرير دعم الأنظمة السلطوية في «البلدان المتخلفة». ومنطقه في ذلك أن النظام السلطوي قادر على التنمية الاقتصادية وتحديث البلاد. وإذا صحّت نظرية

---

(69) Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973), p. 8.

التحديث، فإنّ هذا شرط مسبق للديمقراطية، ما يعني من هذا المنظور، أن دعم النظام السلطوي التحديثي في دول نامية ينتج شروط الديمقراطية.

في ردٍّ مبكر على تنظير ليبسيت لشروط الديمقراطية، كتب روستو أنه لو كانت شروط التحديث معطيات إلزامية مسبقة لما نشأت الديمقراطية في الولايات المتحدة في عام 1820، وفي فرنسا في عام 1870، وفي السويد في عام 1890؛ ولا كانت نجحت، في امتحان شروط التحديث مثل التمدين ومعدل دخل الفرد، ولا انتشار التعليم، وعدد أجهزة الهاتف ودور السينما لكل ألف نسمة ...إلخ[70].

ردّ التحديثيون بدورهم لاحقًا على ادعاءات روستو. وتلخّص الرد في أن الديمقراطيات المبكّرة تمتعت بمؤسسات سياسية قبل نشوء منظومة الاتصالات العالمية، وقبل المشاركة الشعبية في الانتخابات التي طالبت بتوزيع أكبر للخيرات الاجتماعية. إن أحد أهم مقوّمات الكيان السياسي المستقر هو تلاؤم التوقعات الشعبية مع مستوى التطور الاقتصادي القائم في المجتمع. فالدول الأقل تطورًا اليوم تنمّي توقعات تتجاوز شروطها البنيوية بسبب قدرتها على ملاحظة الدول الأكثر ثراءً واعتمادها على هذه الدول[71]. ربما كان هذا صحيحًا، لكنه تثبيت لصحة النقد، فهو مجرد تفسير للتخلي عن الشروط البنيوية المتعلقة بالنمو في حالة الديمقراطيات التاريخية.

أيّد هنتنغتون ما اعتبره النقطة الرئيسة في دراسة ليبسيت (1959) التي أطلقت حوارًا أكاديميًا مستفيضًا، وتتلخص في ثبوت وجود تناسب طردي بين النمو الاقتصادي والتعددية التنافسية السياسية[72] كما صاغ ذلك كولمان أيضا في الخلاصة التي كتبها في كتاب ألموند وكولمان **سياسة المجتمعات النامية**[73]، مع أنه انتقد حتمية العلاقة. فإذا كانت هذه الحجج صحيحة، يجب

---

(70) Rustow, «Transitions to Democracy,» p. 352.

(71) Lipset, Seong & Torres, p. 165.

(72) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» p. 198.

(73) James S. Coleman, «Conclusion,» in: Gabriel A. Almond & James S. Coleman (eds.), *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960), p. 538.

أن يفضي النمو الاقتصادي في الدول الشيوعية في العالم الثالث إلى تيسير نشوء الديمقراطيات. وهذا في رأيه استنتاج يحتاج إلى تدقيق؛ فقد بيّن باحثون أن دول شمال غرب أوروبا أصبحت ديمقراطية (في القرن التاسع عشر) حين كان معدل دخل الفرد فيها بين 300 إلى 500 دولار بأسعار عام 1960. وفي عام 1981، كان ثلثا الدول النامية قد وصلا إلى مثل هذا الدخل، لكن أغلب هذه الدول لم يصبح ديمقراطيًا[74].

تجانب هذه المقارنات التي أجراها باحثون مثل روستو وهنتنغتون وغيرهما الصواب مثل مقاربة التحديث ذاتها، لأن الديمقراطيات الحديثة انطلقت في أوروبا بداية بوصفها أنظمة ليبرالية وضعت قواعد قانونية ومؤسسية للتعددية وحمت حرية التعبير والاختيار. ولم تشمل المشاركة السياسية الانتخابية فيها جميع السكان، بل اقتصرت على الطبقات المالكة، بحجة أن الأجراء والنساء وغيرهم لم يكونوا مستقلين أو أصحاب قرار. وعندما توسعت المشاركة كانت المؤسسات والقواعد قد ترسخت. وقبل ذلك كان معدل دخل الفرد بين الفئات المشاركة، ومستوى تعليمه وغيره، أعلى كثيرًا من معدل دخل الفرد ومستوى التعليم بين السكان عمومًا، إضافةً إلى صغر جهاز الحكم ومؤسساته، وضعف قوى الأمن والجيش، وعجزه عن فرض سيطرته. ولذلك لا يقاس الأمر على معدل دخل الفرد في الدولة في تلك المرحلة، ولا على المستوى العام للتعليم. فهذه مقاييس تتعلق بالسكان جميعًا، في حين أن تلك الديمقراطيات حين نشأت كانت محصورة في قطاع من السكان، مؤلف من أصحاب الثروة والطبقات الوسطى المتعلمة. وهذا فارق جوهري بين منشئها التاريخي في أوروبا والولايات المتحدة، والديمقراطية المنشودة في دول العالم الثالث. لقد تطورت الديمقراطية في الغرب من حيث المشاركة تدريجيًا بإضافة قطاعات من الجمهور؛ العمال، ثم بشكل متأخر النساء ...إلخ، كما ازدادت قوة الدولة بالتدريج مع توسع حقوق المواطن في الوقت ذاته.

قمنا بإعداد الجدول (1-1) لإظهار تدرج شمولية الديمقراطية عبر توسع حق الاقتراع.

---

(74) Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» p. 200.

الجدول (1-1)

توسع حق الاقتراع في الديمقراطيات التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية

الدولة	منح حق الاقتراع المشروط للرجال	منح حق الاقتراع العام للرجال	منح حق الاقتراع العام للنساء*	منح حق الاقتراع للسكان الأصليين	أصبح الاقتراع سريًا
الأرجنتين	1821	1916	1947	–	1912
إسبانيا	1810	1869	1924	–	–
أستراليا	1843	1902	1902	1962	1901
ألمانيا	1815	1871	1919	–	1867
إيرلندا	–	1922	1922	–	1872
آيسلندا	1874	1916	1916	–	1903
إيطاليا	1848	1919	1946	–	1861
الأوروغواي	–	1918	1932	–	1918
البرتغال	1820	1820	1975	–	1822
بلجيكا	1815	1918	1948	–	1877
تشيلي	1834	1874	1934	–	1958
الدانمارك	1848	1918	1918	–	1901
السويد	1718	1909	1921	–	1866
سويسرا	1848	1866	1971	–	1872
فرنسا	1792	1848	1944	–	1913
فنلندا	1809	1906	1906	–	1907
كندا	1758	1920	1920	1960	1874
كوريا الجنوبية	–	1948	1948	–	1948
كولومبيا	1821	1936	1957	–	1853
لوكسمبورغ	1841	1919	1919	–	1879
المجر	1848	1918	1918	–	1920
المملكة المتحدة	1707	1918	1928	–	1872
النرويج	1815	1898	1913	–	1884
النمسا	1848	1907	1918	–	1896
نيوزيلندا	1852	1879	1893	1867	1870
الهند	–	1950	1950	–	1950

يتبع

تابع

هولندا	1815	1918	1922	–	1849
الولايات المتحدة	1789	1856	1920	1965	1884
اليابان	1890	1925	1946	–	1900
اليونان	1822	1844	1952	–	1844

* اقتصر البحث على حق الاقتراع العام للمرأة لأن النساء مُنحن في معظم الأحيان حق الاقتراع مباشرة من دون تدريج، في حين مُنحت المرأة حق الاقتراع المشروط في بعض الدول، أو مناطق منها، في حالات معينة، مثل أرامل الجنود في الجيش الكندي في بعض مقاطعات كندا.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المصادر الآتية: *A History of the Vote in Canada* (Ottawa: Chief Electoral Officer of Canada, 2007), accessed on 19/7/2019, at: http://bit.ly/2P5r95e; Alexander Keyssar, *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States* (New York: Basic Books, 2009); Ana Margheritis, «Access to Electoral Rights: Uruguay,» *EUDO Citizenship Observatory*, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (June 2015), accessed on 22/7/2019, at: https://bit.ly/2SuNCJp; Aurel Croissant, «Electoral Politics in South Korea,» in: Aurel Croissant, Gabriele Bruns & Marei John (eds.), *Electoral Politics in Southeast and East Asia* (Singapore: Friedrich Ebert Foundation, 2002), pp. 233-276; Australian Electoral Commission, *History of the Indigenous Vote* (Kingston ACT: 2006); Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]); Charles Guy Gillespie, *Negotiating Democracy: Politicians and Generals in Uruguay* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); Cristina Escobar, «Access to Electoral Rights: Colombia,» *EUDO Citizenship Observatory*, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (March 2015), accessed on 25/7/2019, at: https://bit.ly/2JZgVjq; «Constitutional History of India,» *Constitution Net*, accessed on 21/07/2019, at: https://bit.ly/2SqSe32; Daniele Caramani, *The Societies of Europe: Elections in Western Europe since 1815: Electoral Results by Constituencies* (Basingstoke/Oxford: Macmillan Reference LTD, 2000); «Electoral Milestones for Women,» *Australian Electoral Commission*, Elections, 14/4/2015, accessed on 19/7/2019, at: https://bit.ly/2LwGpri; Giacomo De Luca, «Strategic Registration of Voters: The Chilean Case,» Working Paper no. 08-17, Centre for Economic Development and Institutions (CEDI), Brunel University (June 2008), accessed on 22/7/2019, at: http://bit.ly/2YCTefO; Grace Panetta & Olivia Reaney, «The Evolution of American Voting Rights in 242 Years Shows How Far We've Come - and How Far We Still Have to Go,» *Business Insider*, 15/02/2019, accessed on 22/7/2019, at: https://bit.ly/2Y7JXCf; Irén Simándi, «Attempts to Extend the Suffrage in Wartime Hungary - 1914-1918,» *Central European Papers*, vol. 2, no. 2 (2014), pp. 108-121, accessed on 29/3/2020, at: http://bit.ly/2s5SefU; Jone Johnson Lewis, «International Woman Suffrage Timeline,» *ThoughtCo.*, 19/7/2019, accessed on 22/7/2019, at: http://bit.ly/35516kj; Neill Atkinson, «Parliament and the People: Towards Universal Male Suffrage in 19th Century New Zealand,» *New Zealand Journal of Public and International Law*, vol. 3, no. 1 (June 2005), pp. 165-176, accessed on 19/7/2019, at: http://bit.ly/2s7gFeI; Norberto Emmerich, «Access to Electoral Rights: Argentina,» *EUDO Citizenship Observatory*, European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2016), accessed on 22/7/2019, at: https://bit.ly/2JXRCya; Ramachandra Guha, *India After Gandhi: The History of the World's Largest Democracy* (Chippendale: Pan Macmillan, 2017); Rex A. Hudson, *Chile: A Country Study* (Washington, DC: Library of Congress, 1994); Rex A. Hudson & Sandra W. Meditz, *Uruguay: A Country Study* (Washington, DC: United States Government Publishing Office, 1992); Swati Ramanathan & Ramesh Ramanathan, «The Impact of Instant Universal Suffrage,» *Journal of Democracy*, vol. 28, no. 3 (July 2017), pp. 86-95, accessed on 19/7/2019, at: http://bit.ly/2DYrPDj; «The First Japanese Election,» *The New York Times* (July 31, 1890), accessed on 22/7/2019, at: https://nyti.ms/2sVi0nf; «Voting in South Australia,» *State Library: South Australia*, Electoral Rolls: History of Voting Eligibility, 4/7/2019, accessed on 18/7/2019, at: https://bit.ly/2LXzUgM; Yuichiro Tsuji, «Vote Value Disparity and Judicial Review in Japan,» *Revista de Investigações Constitucionais*, vol. 5, no. 2 (2018), pp. 57-89, accessed on 22/7/2019, at: http://bit.ly/2PwiGqQ

استمرت عملية الدمقرطة في دول المنشأ في مجملها نحو قرن كامل، وإن أي مقارنة بين منشأ الديمقراطية الليبرالية وإنشائها دفعة واحدة في أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث في عصرنا هي مقارنة غير تاريخية ولا أساس لها على الإطلاق، سواء تعلق الأمر بالنمو الاقتصادي أم بما يسمى الثقافة السياسية. عمومًا، تطوّرت الديمقراطية في الماضي من توسّع حق الاقتراع في نظام ليبرالي تنافسي قائم، لكن المرة الأخيرة التي تطور فيها نظام ديمقراطي في مسار كهذا كانت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. ومنذ ذلك الحين تنشأ الديمقراطية بالانتقال المباشر من أنظمة سلطوية[75]. وهذا هو تحدي دراسات الانتقال في دول العالم الثالث أيضًا.

أشار كارل دي شفاينتز إلى خطأ التوقعات بأن تسير الدول النامية في مسار الدول المتطورة الذي اتخذته في القرون الماضية، وأنه لا يمكن تجاهل عناصر أصبحت قائمة مثل التطور السريع الذي تقوده الدولة المركزية في مقابل تطور بطيء في ظل هيمنة أفكار ليبرالية على الاقتصاد في القرن التاسع عشر، ولم تكن الشعوب في بداية التطور الرأسمالي معبأة كما هي حال الشعوب في العالم المعاصر، ولم توجد دول متطورة مجاورة ينظر إليها الناس بوصفها مثالًا، وعوامل عديدة أخرى. فـ «تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر كان نتاج اجتماع عوامل وظروف تاريخية فريدة لا يمكن تكرارها. الطريق الأميركي الأوروبي نحو الديمقراطية مغلق ويجب تصميم أدوات أخرى لبناء دول ديمقراطية جديدة»[76]. ولا أدري إذا كانت مهمة تصميم أدوات جديدة بقدر تقبّل النموذج الديمقراطي القائم وتطويره وتعديله، والاقتناع بأن الطرق التاريخية الفريدة إليه لا تعني أنها الوحيدة الممكنة، بل تعني فرادتها أنها لا تتكرر، وأن مهمة بناء الديمقراطية لن تكون سهلة، وتتطلّب توافقًا بين الفاعلين السياسيين الأشد تأثيرًا على أنها البديل الوحيد من السلطوية، والحل الأمثل للصراعات ولإدارة التنوع.

---

(75) Dahl, *Polyarchy*, p. 47.

(76) Rueschemeyer, Stephens & Stephens, p. 20; Karl de Schweinitz, *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities* (New York: Free Press, 1964), pp. 10-11.

في أي حال، فإن عموم الناس في الدول السلطوية لا يُجرون مقارنات تاريخية، كما أن مقارنة أوضاعهم بالديمقراطيات في الحاضر لا تؤدي إلى استنتاجات علمية، بل إلى تمنيات مسوّغة قيميًا. إن عولمة وسائل الاتصال والتطلع إلى النموذج الغربي المتكامل يولّدان حاجات جديدة، منها التوق إلى الحقوق المدنية والسياسية والحريات. وتشعّ جاذبية النظام الديمقراطي في الدول المتطورة نحو دول العالم غير المتطورة، وينشأ الانجذاب إلى النظام من دون القدرة على تحقيق عناصر أسهمت كثيرًا في جاذبيته، وعلى رأسها مستوى المعيشة المرتفع.

ثالثًا: المؤشرات الكمية والسجال بشأنها

لا شك في وجود سند إحصائي كبير في ما يتعلق بمقولات منظّري التحديث من أمثال ليرنر وليبسيت[77] التي تفيد أنه كلما كان مستوى معيشة أمة من الأمم أعلى، كان هناك احتمال أكبر في أن «تحافظ» على الديمقراطية، وأنا أتفق مع هذه المقولة. والمؤشر المعتمد عادةً هو معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (إضافةً إلى التعليم)، فهو المتغير المفسّر المهيمن (Dominant Explanatory Variable) حتى لدى الدول غير الصناعية[78]، وذلك بإضافة تعديلات ضرورية متعلقة باستثناء الدولة الريعية ذات معدل الدخل المرتفع للفرد، حيث يكون أثره معاكسًا، لأن الدولة تحتوي المجتمع عبر توزيع الريوع.

في إطار الأدبيات الكثيرة الصادرة مؤخرًا عن أزمة الديمقراطية، بيّن بعض الباحثين أن الدول الديمقراطية ما عادت النموذج الوحيد الناجح والجذاب، وأن ثلثَي الخمس عشرة دولة في العالم ذات معدل الدخل الأعلى للفرد يتألفان من دول غير ديمقراطية، وأن الدول السلطوية أصبحت تضم أفضل الجامعات في العالم، بما في ذلك الصين وروسيا وسنغافورة[79]. لكن، عندما قمنا بإعداد

(77) Lerner, p. 63; Lipset, *Political Man*, p. 31.

(78) Lipset, Seong & Torres, p. 156.

(79) Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa, «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendance,» *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 3 (May/June 2018), pp. 34-35, accessed on 29/2/2020, at: https://fam.ag/2wq9nQw

جدول خاص بهذا الكتاب لفحص الدول الثلاثين ذات معدل دخل الفرد الأعلى في العالم، تبيّن أن ثمانيَ منها فقط صُنّفت على أنها دولة «حرة جزئيًا» أو «غير حرة» بحسب تصنيف فريدوم هاوس، وأن سبعًا من هذه الدول الثمانية (باستثناء سنغافورة التي تشهد تحولات في اتجاه تعددية منضبطة) تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط؛ أي إنها دول ريعية وشبه ريعية. وهذه دول لا يترافق فيها النمو مع الديمقراطية بسبب وظيفة الدولة في توزيع العوائد وجباية الضرائب، وقدرتها العالية على التوظيف في جهازها البيروقراطي والخدماتي. ومن بين أفضل ثلاثين دولة في العالم في التعليم، بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تسعًا وعشرين دولة منها ديمقراطية (باستثناء جورجيا التي تشهد تحولات أيضًا). وبالنسبة إلى الصين، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني يحتل المرتبة الثانية في العالم، فإنّ ترتيبها بحسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما زال منخفضًا، والأمر ذاته ينطبق على مستوى التعليم ومؤشرات التنمية البشرية.

تبيِّن الجداول (1-2) و(1-3) و(1-4) أنّ معدل الدخل هو مؤشر معقول على رسوخ الديمقراطية، ولا سيما إذا استثنينا الدول الريعية التي يشكل معدل الدخل فيها مؤشرًا سلبيًا لأنه دليل على إعالة الدولة للمجتمع واعتماد الأخير عليها، ومن ثم تراجع الأجندة الديمقراطية تمامًا. لكن حين نرتب الدول بموجب مستوى التعليم وانتشاره تخرج دول ريعية من القائمة، ولا تدخل ضمنها دول سلطوية، وستدخل دول سلطوية قليلة مستقبلًا ذات إنجازات في مجال التعليم إلى قائمة الدول الثلاثين الأولى في مستوى التعليم؛ إذ يرتبط ذلك بخطط الدولة ومدى إنفاقها على التعليم (كما في حالة الصين التي ما زالت مع ذلك خارج قائمة الدول المتقدمة تعليميًا وخارج قائمة الدول الديمقراطية، وكذلك روسيا التي تحتل المكانة الثلاثين من حيث مستوى التعليم وما زالت خارج قائمة الدول الثلاثين الأولى من حيث معدل الدخل). وتبقى أغلبية الدولة الساحقة في القائمتين هي الدول الديمقراطية. إن الجداول التي قمنا بإعدادها ضمن هذا البحث تؤكد أن نظرية التحديث تصح عند الحديث عن الدول الأكثر تطورًا من الناحية الاقتصادية والتعليمية، فهي دول

ديمقراطية. والتخويف من جاذبية دول غير ديمقراطية من الناحيتين الاقتصادية والتعليمية ليس في مكانه.

الجدول (1-2)

الثلاثون دولة الأولى في العالم في معدل دخل الفرد[80] في عام 2017 مضافًا إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقًا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس[81]		
					مستوى الحقوق السياسية	مستوى الحريات المدنية	تصنيف البلد
قطر*	128,060	16.32	84	37	6	5	(NF)
سنغافورة	90,570	0	31	9	4	4	(PF)
بروناي*	83,760	6.93	83	39	6	5	(NF)
الكويت*	83,310	44.03	116	56	5	5	(PF)
الإمارات العربية المتحدة*	74,410	14.55	64	34	7	6	(NF)
لوكسمبورغ	72,640	0	44	21	1	1	(F)
سويسرا	65,910	0	14	2	1	1	(F)
النرويج	63,530	3.84	6	1	1	1	(F)
إيرلندا	62,440	0.00	4	4	1	1	(F)

يتبع

(80) المقصود به نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (GNI).

(81) تُقاس الحقوق السياسية والحريات المدنية على مقياس من 1 إلى 7 بحيث يعني الرقم 1 أن الحقوق والحريات في أفضل مستوًى لها، في حين أن الرقم 7 يعني أنها في أدنى مستوًى لها. أما بالنسبة إلى تصنيفات البلدان فتعني (F) أن البلد «حرّ» و(PF) «شبه حرّ» و(NF) «غير حرّ».

تابع

الولايات المتحدة	60,200	0.05	12	13	2	1	(F)
السعودية*	54,770	26.44	48	39	7	7	(NF)
آيسلندا	53,640	0	8	6	1	1	(F)
النمسا	52,660	0.04	24	20	1	1	(F)
هولندا	52,640	0.02	9	10	1	1	(F)
ألمانيا	51,760	0.01	1	5	1	1	(F)
الدانمارك	51,560	0.39	3	11	1	1	(F)
السويد	50,840	0	11	7	1	1	(F)
بلجيكا	47,960	0	15	17	1	1	(F)
أستراليا	45,780	0.17	2	3	1	1	(F)
كندا	45,750	0.25	13	12	1	1	(F)
فنلندا	45,730	0	10	15	1	1	(F)
اليابان	45,470	0.00	25	19	1	1	(F)
فرنسا	43,720	0.01	28	24	1	2	(F)
المملكة المتحدة	43,160	0.29	7	14	1	1	(F)
البحرين*	42,930	2.54	57	43	7	6	(NF)
سلطنة عمان*	40,240	24.65	81	48	6	5	(NF)
إيطاليا	40,030	0.04	45	28	1	1	(F)
نيوزيلندا	39,560	0.12	5	16	1	1	(F)
كوريا الجنوبية	38,260	0.00	23	22	2	2	(F)
إسبانيا	38,090	0.00	35	26	1	1	(F)

* دول ريعية (في قائمة أكثر 25 دولة اعتمادًا على إيرادات الموارد النفطية في العالم).

المصدر: The World Bank, *GNI per capita, PPP (current international $)*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2LXKLn6; The World Bank, *Oil Rents (% of GDP)*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2Cf7XxN; Education Index (EI) is Calculated Using Mean Years of Schooling and Expected Years of Schooling. United Nations Development Programme (UNDP), *Education Index*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2Q72WtM; The Human Development Index (HDI) is a Statistic (Composite Index) of Life Expectancy Index, Education Index, and the GNI per capita PPP (current international $) Indicator. United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Index (HDI)*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2phJxdz; «Freedom in the World Data and Resources; Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2018 (Excel),» *Freedom House*, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2M1xslX

من الواضح أن مؤشر التعليم أكثر دقة من معدل الدخل، فثمة تناسب واضح بين الترتيب العالمي في مستوى التعليم والترتيب في مستوى الحقوق والحريات؛ إذ إن الدول الثلاثين الأولى في مستوى التعليم تكاد تكون كلها ديمقراطية بمقاييس مؤشر الحريات والحقوق السياسية، وتتخلف الدول الثلاث الأخيرة وفق مؤشر التعليم على مستوى الحقوق والحريات أيضًا.

الجدول (1-3)

ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التعليم الأعلى في العالم وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
مضافًا إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد، ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقًا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس		
					مستوى الحقوق السياسية	مستوى الحريات المدنية	تصنيف البلد
ألمانيا	51,760	0.01	1	5	1	1	(F)
أستراليا	45,780	0.17	2	3	1	1	(F)
الدانمارك	51,560	0.39	3	11	1	1	(F)
إيرلندا	62,440	0.00	4	4	1	1	(F)
نيوزيلندا	39,560	0.12	5	16	1	1	(F)
النرويج	63,530	3.84	6	1	1	1	(F)
المملكة المتحدة	43,160	0.29	7	14	1	1	(F)
آيسلندا	53,640	0	8	6	1	1	(F)

يتبع

تابع

هولندا	52,640	0.02	9	10	1	1	(F)
فنلندا	45,730	0	10	15	1	1	(F)
السويد	50,840	0	11	7	1	1	(F)
الولايات المتحدة	60,200	0.05	12	13	2	1	(F)
كندا	45,750	0.25	13	12	1	1	(F)
سويسرا	65,910	0	14	2	1	1	(F)
بلجيكا	47,960	0	15	17	1	1	(F)
جمهورية التشيك	35,010	0.01	16	27	1	1	(F)
سلوفينيا	33,910	0.00	17	25	1	1	(F)
ليتوانيا	31,030	0.04	18	35	1	1	(F)
إسرائيل	38,060	0.00	19	22	1	3	(F)
إستونيا	31,000	0.12	20	30	1	1	(F)
بولندا	28,170	0.04	21	33	1	2	(F)
لاتفيا	27,400	0	21	41	2	2	(F)
كوريا الجنوبية	38,260	0.00	23	22	2	2	(F)
النمسا	52,660	0.04	24	20	1	1	(F)
اليابان	45,470	0.00	25	19	1	1	(F)
جورجيا*	10,120	0.05	26	70	3	3	(PF)
فرنسا	43,720	0.01	28	24	1	2	(F)
اليونان	27,820	0.01	29	31	2	2	(F)
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)*	18,140	0.60	29	53	6	6	(NF)
سنغافورة*	90,570	0	31	9	4	4	(PF)
روسيا*	24,890	7.01	31	49	7	6	(NF)

* دول شبه حرّة أو غير حرّة.

المصدر: المرجع نفسه.

على الرغم من كثرة الحديث مؤخرًا عن إنجازات الصين، ودخول بعض جامعاتها قائمة الألف جامعة الأولى في العالم، فإنها ما زالت متخلفة تعليميًا وتحتل المرتبة 107 عالميًا في مؤشر التعليم.

الجدول (1-4)

مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقًا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس		
				مستوى الحقوق السياسية	مستوى الحريات المدنية	تصنيف البلد
الصين	16,760	107	86	7	6	(NF)

المصدر: المرجع نفسه.

عاد شيفورسكي إلى ملاحظة ليبسيت عن أن أغلبية الدول المتطورة ديمقراطية، وأغلبية الدول الفقيرة دكتاتورية، وبيّن في دراسته مع فرناندو ليمونجي في عام 1997 أن هذا النمط الإحصائي المتكرر ليس ناجمًا عن احتمال نشوء الديمقراطية في الدول الأكثر تطورًا، وإنما يدل على رابط آخر يفيد بأنه إذا نشأت الديمقراطية، بغض النظر عن أسباب نشوئها، فستكون أكثر ديمومة في حالة النمو الاقتصادي[82]. ووفق شيفورسكي، لم تسقط الديمقراطية في أيّ بلد بلغ معدل دخل الفرد فيه 6,055 دولارًا أميركيًا، بأسعار منتصف السبعينيات، وخلال التاريخ الحديث سقطت 70 ديمقراطية في دول أفقر بمقاييس هذا السلم. وصمدت 35 ديمقراطية طوال 100 عام في دول متطورة. إن الديمقراطيات في الدول المتطورة تصمد في الحروب

(82) Adam Przeworski, «Capitalism, Development, and Democracy,» *Brazilian Journal of Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October-December 2004), p. 488, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2o3upQx; Lipset, *Political Man*; Przeworski & Limongi, pp. 155-183.

والانتفاضات، وتنجو من الفضائح والأزمات الاقتصادية والسياسية[83]. ويرى شيفورسكي أن الديمقراطيات ليست وحدها التي تصمد في ظروف النمو الاقتصادي، فحتى الدكتاتوريات في حال نشأتها في الدول المتطورة تنزع إلى الصمود فترات أطول في مثل هذه الظروف[84]؛ أي إن النمو الاقتصادي حين يترجم في مؤسسات دولة قوية ناجعة ومستوى معيشة مرتفع نسبيًا يسهم في صمود أيّ نظام. ولا يستقر النظام في الدول الفقيرة غير المتطورة في عصرنا، ديمقراطيًا أكان أم سلطويًا. وكتب شيفورسكي في موضع آخر أن السلطوية في كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا عزّزت النمو بالفعل، لكن بعد التحول الديمقراطي فإن تحقيق معدلات نموٍّ مرتفعة يقلّل من احتمال العودة إلى السلطوية[85].

بالحدس والمنطق يمكن ترجيح أن النظام الديمقراطي الوليد والهش أكثر حاجة إلى النمو الاقتصادي من حاجة النظام السلطوي كي يستمر، فهو أقل قدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية وتراجع النمو. وقد ينهار نظام سلطوي مأزوم اقتصاديًا، لكن هذا لا يعني بالضرورة التحول إلى الديمقراطية. ويبدو صحيحًا للوهلة الأولى أنّ الازدهار الاقتصادي قد يديم النظام السلطوي والنظام الديمقراطي، والأزمات الاقتصادية تعرّض شرعية النظامين للخطر، لأن شرعية النظام يعزّزها رضا الناس. لكن الفارق أنّ الازدهار الاقتصادي في العصر الحديث يعني التمايز بين القطاعين الاقتصادي والسياسي، وارتفاع مستوى التعليم، ونشوء طبقة وسطى واسعة، وتطور حاجات لدى الناس تتجاوز كفاية حاجاتهم المادية بما فيها كفاية مستوى المعيشة، وفي مقدمها الحاجة إلى أن تُحترَم كرامتهم الإنسانية وحرياتهم، كما تنشأ الرغبة في المشاركة في تقرير نمط حياتهم، ولا سيما إذا انتظمت واجباتهم تجاه الدولة مثل دفع الضرائب.

(83) Przeworski, «Capitalism,» p. 492; Przeworski & Limongi, p. 165.

(84) Przeworski, «Capitalism,» p. 494.

(85) Adam Przeworski, «Self-enforcing Democracy,» in: Barry R. Weingast & Donald A. Wittman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy* (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 312-328.

في أي حال، قد يديم النمو الاقتصادي النظام السلطوي ويساهم في استقراره إذا كان قادرًا على تعديل نفسه والتجاوب مع تغير طبيعة المجتمع وحاجات الناس الجديدة. والبديل هو اضطراره إلى ممارسة رقابة أوثق على المجتمع واستخدام قمع أشد. ثم إن الأداء الاقتصادي الناجع لا يقصي الاحتجاج السياسي تمامًا، ومثال ذلك احتجاجات الطبقة الوسطى في كوريا في عام 1987. كما أن الأنظمة السلطوية قد تنشق في زمن الأداء الاقتصادي الجيد. لكن، بشكلٍ عام، تحظى القيادات السلطوية بدعم أكبر وتتعرض لاحتجاج أقل في حالة الأداء الاقتصادي الجيد[86]. ونستدرك بملاحظة مهمة هي أنّ النمو الاقتصادي أكثر إدامة للنظام الديمقراطي منه للنظام السلطوي، لأن النمو في حالة النظام السلطوي قد يسهم في إنتاج نقائض النظام.

في النظام الديمقراطي يؤدي توقف النمو وتدهور مستوى معيشة الناس إلى أزمة في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، يتجاوزها النظام إذا كان راسخًا من حيث مصادر الشرعية وقواعد اللعبة الديمقراطية. وغالبًا ما تثير أزمات النظام الديمقراطي مسألة مدى تمثيل المؤسسات للشعب، ومدى رضا المحكومين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم. ويروج اعتقاد واسع أنّ النظام الديمقراطي الليبرالي في الغرب يمر بمأزق كهذا اليوم في أثناء كتابة هذا الكتاب. وسبق أن كتب كارل مانهايم وغيره عن «أزمة الديمقراطية» في الماضي، ما يؤكد أنّ الأمر دوري في تاريخها في الغرب. وأجاب بالحاجة إلى أن تكون عملية الدمقرطة التي ترافق عملية التحديث صيرورة مستمرة، وما أسماه دمقرطة جذرية للمجتمع الحديث، ومشاركة الناس السياسية[87]. والحقيقة أن العملية تجري في عدة اتجاهات: مشاركة، وروتنة للمشاركة، وتشيؤ العلاقات السياسية، وفصل النخبة السياسية عن المحكومين، والعودة إلى مطلب المشاركة التي قد تتخذ أشكالًا

---

(86) Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transition,» *Comparative Politics*, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, vol. 29, no. 3 (April 1997), p. 268, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2LWE74s

(87) Reinhard Bendix, ATradition and Modernity Reconsidered,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 9, no. 3 (April 1967), pp. 292-346, accessed on 18/7/2019, at: http://bit.ly/2Z1BzFf, p. 346; Karl Mannheim, *Man and Society in an Age of Reconstruction*, Edward Shils (trans.) (London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd., 1940).

شعبوية مثل سياسات الهوية وغيرها. وفي النهاية تُفرَض تركيبة جديدة، فإذا حافظ النظام على تماسكه فإنه يخرج من الأزمة أكثر تطورًا ممّا كان.

أما الديمقراطية الناشئة حديثًا فيهددها تراجع النمو بالفعل، فيعرقل عملية ترسيخها تراجع شعبيتها وانحسار قواعدها الاجتماعية. وتؤدي المطالب الاجتماعية في ظروف تراجع النمو إلى حراك احتجاجي ينشر الانطباع بوجود حالة من عدم الاستقرار أو الفوضى، وينجم عنه توق إلى الاستقرار الذي يعني في هذه الظروف «النظام القوي». فتراجع معدلات النمو، بما يترتب عليها من تراجع فرص العمل والتشغيل والتدهور الاقتصادي بعد التحولات، يتزامن مع ارتفاع التوقعات من النظام الناشئ بعد ثورة أو إصلاح عميق، ومع إتاحة حرية التعبير والتجمع أيضًا. فالنظام الديمقراطي الوليد يتجنب قمع حرية التعبير أو استخدام القوة ضد الحراك الشعبي، مع أن ولادته تتميز بتراجع اقتصادي أو بصعوبة حل المشكلات الاقتصادية المتراكمة بما يؤدي إلى تزايد الاحتجاجات في ظروف من الحرية. وإذا فشل نظام ديمقراطي حديث النشأة في تحقيق معدلات نموٍّ تمكنه من القيام بمهمات التنمية وتلبية حاجات الناس، وتراجَع أداؤه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، فإن ردة فعل الجمهور وأنماط الاحتجاج التي تتبعه لا تتعلق بخيارات النخب المعارضة وثقافتها السياسية فقط، بل بمستوى التعليم في الدولة أيضًا. فانخفاض مستوى التعليم قد يؤشر، في رأيي، إلى درجة تمسك أقل بالنظام الديمقراطي الوليد، وإلى زيادة احتمال تعرّض الجمهور للديماغوجيا المؤيدة لعودة الحكم السلطوي.

يبدي النظام السلطوي ممانعة أكبر في مرحلة التدهور الاقتصادي، مما يبديها نظام ديمقراطي وليد، لأنه قادر على التعويض عن تناقص الشرعية بالدعاية وتجييش قاعدته الاجتماعية واستخدام العنف. يصح هذا الكلام شرط بقاء النظام نفسه متماسكًا. فقد تؤدي الأزمة إلى انشقاقٍ في النخبة الحاكمة في النظام السلطوي يطلق ديناميكية تؤدي إلى انهياره أو تغييره.

يرى شيفورسكي وليمونجي أن نظرية التحديث قد تصح بالنسبة إلى «الدول القديمة» (والمقصود بها الدول غير المستقلة حديثًا بعد الاستعمار)

التي تعرضت لصيرورة التحديث وفق ما تصفه النظرية. وحتى الدكتاتوريات القديمة سقطت في النهاية في شرق أوروبا، نتيجة لعملياتٍ تاريخية ذات منطق تحديثي. أما الدول الجديدة، فكانت أغلبيتها فقيرة وظلّت فقيرة بعد الاستقلال، ولا توجد علاقة إيجابية بين النمو والديمقراطية فيها[88]. ومن هنا، فإن مشروع دراسات الانتقال الديمقراطي الناقد لمقاربة التحديث يرفض أن تنتظر هذه الدول تحقيق شروط نظرية التحديث كي تحقق الديمقراطية، وينطلق من حقيقة أن الديمقراطية ليست عملية موضوعية ناجمة عن النمو الاقتصادي، بل تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين. ومن الخطأ البحث عن شروط مسبقة للديمقراطية. وإنما يجب النظر إلى الديمقراطية من ناحية القدرة على إنشاء توافقات بين النخب السياسية. وقد يخلق انهيار النظام السلطوي سياقًا لتفاعلٍ استراتيجي بين النخب السياسية. هذا ما يحدد هل ستنشأ الديمقراطية أم لا. ويمكن أن تحصل التوافقات السياسية في سياقات اجتماعية مختلفة، ومن الصعب تحديد الشروط الاجتماعية لمثل هذه التوافقات[89].

لكن ليبسيت - خلافًا لدراسات الانتقال النقدية التي عرفتها الأكاديمية الغربية لاحقًا - لم يناقش العوامل السياسية الداخلية وعلاقات المنظومة السياسية الداخلية مثل صراعات القوى السياسية ومواقف النخب وغيرها، بل اهتم بالبنى الاجتماعية والاقتصادية الداعمة لنظام ديمقراطي قائم. بيد أنه أشار إلى ما يعتبره ديمقراطية غير ناضجة أو سابقة لأوانها يمكنها أن تصمد في ما لو ما طوّرت الشروط المؤاتية للديمقراطية مثل نشر التعليم وإتاحة تأسيس اتحادات طوعية مستقلة[90]. وثمة بذور واضحة هنا لدراسات الانتقال في مقاربة نظرية التحديث ذاتها لهذه المسألة؛ فخلق البيئة الملائمة لترسيخ ديمقراطية وليدة مرهون بسياسات قادة المرحلة الانتقالية في التركيز على تطوير الشروط الملائمة في ظل الإمكانيات المتاحة. فإذا كنّا لا نستطيع أن

(88) Przeworski & Limongi, p. 176.

(89) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 19, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i

(90) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 72.

ندّعي أنّ النمو الاقتصادي يشجع على نحو آلي أو ميكانيكي تبني التعددية السياسية، فعلينا أن نعترف بأن النمو الاقتصادي يزيد احتمالات مأسسة الجهود الديمقراطية وشرعنتها. كما أن المشاركة السياسية في ظروف اقتصادية صعبة وتراجع معدلات التعليم قد تنقلب إلى تهديد للعملية الديمقراطية. هذا مع أن النمو الاقتصادي هو عنصر في الدمقرطة فحسب، ولهذا فإنه عنصر مهمّ للغاية.

بعد موجة الانتقالات في أميركا اللاتينية وغيرها، ولج ليبسيت مع باحثين آخرين من المدرسة نفسها في مجال دراسات الانتقال الناقدة لأفكاره وأفكار غيره من التحديثيين، ليُثبِت فاعلية دراساته القديمة ونفاذ فرضياته محوّلًا شروط ترسيخ الديمقراطية إلى متطلبات مسبقة للانتقال حتى في الدول المستقلة المستعمَرة سابقًا، مع إضافة متغيرات عديدة. أما فحْص شروط الدمقرطة الذي أجراه مع ثلاثة باحثين آخرين فيشتمل على معطيات من مستعمَرات سابقة فحسب.

شملت سلسلة الفرضيات التي جرى اختبارها في هذا التحليل: **أولًا، الفرضية الأساسية:** للتطور الاقتصادي تأثير إيجابي في مستوى الديمقراطية، وهي فرضيته منذ عام 1959. **ثانيًا،** عند المقارنة بين المستعمرات الإنكليزية والفرنسية السابقة يتبين أن الحكم البريطاني السابق مساعد على الدمقرطة في مقابل تأثير سلبي للماضي الكولونيالي الفرنسي. **ثالثًا،** إن لوطأة النظام السلطوي أو مدى قمعيته (Regime Coerciveness) تأثيرًا سلبيًا في احتمالات الديمقراطية، وهو عامل مهم بلا شك. **رابعًا،** التعبئة السياسية تقلل من احتمالات الديمقراطية[91]. **خامسًا،** يساعد الإدماج المتزايد للدول النامية في المنظومة العالمية مع نشر التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، التنمية السياسية ويسهم فيها[92]. وبحسب نتائج ومعطياتٍ من بحث كينيث أ. بولين وروبرت جاكمان[93] عن فترة ستينيات القرن الماضي، وبحسب معطيات كُتّاب

(91) هذا موقف هنتنغتون الذي يمكن القول إنه خصص كتابًا كاملًا لما عدّه مخاطر التحديث، وهو كتاب **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة.**

(92) Lipset, Seong & Torres, p. 159.

(93) Kenneth A. Bollen & Robert W. Jackman, «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's,» *Research in Political Sociology*, no. 1 (1985), pp. 27-48.

المقال عن السبعينيات والثمانينيات، يتبين أن التطور الاقتصادي هو عامل التنبؤ الأساس بشأن الديمقراطية إذا ما ضُبِطت جميع المتغيرات الأخرى. كما بينت لهم معطيات السبعينيات أنّ المستعمرات البريطانية السابقة أكثر احتمالًا أن تصبح ديمقراطية من دولٍ استعمرتها قوى أخرى. لكن هذه العلاقة تصبح فجأة غير مهمة في الفترة 1980-1985[94]. وسنتطرق إلى هذه الشروط جميعها، ونبين مدى أهميتها خلال الكتاب. لكن قبل ذلك لا بد من ملاحظة أن البعض ربما تأثّر، بوعي أو بغير وعي، بنزعة الاستعمار الاستيطاني (الولايات المتحدة، كندا، نيوزيلندا، أستراليا، إسرائيل، جنوب أفريقيا) إلى تشكيل مجتمع المستوطنين على أساس المشاركة السياسية الحصرية وترسيخ التعددية فيه، فانقلبت عنده إلى «فضائل» الاستعمار البريطاني في توريث الديمقراطية.

إن ربط النظام الديمقراطي المعاصر بدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي إحصائيًا لا يكفي لتفسير نشوء الديمقراطية، كما أن هذا الربط يتجاهل حالاتٍ مهمةً لا ينطبق عليها، فضلًا عن أن سببية العلاقة غير واضحة. فما السبب وما النتيجة في هذه المعادلة؟ قد تكون العلاقة متبادلة، والتعاقب التاريخي (أيهما السابق؟ وأيهما اللاحق؟) في الديمقراطيات المبكرة غير واضح. إن وجود علاقة في حد ذاته لا يكشف الكثير عن السبب والنتيجة، ويمكن استخلاص الأسباب والنتائج من المعطيات التاريخية هذه بمساعدة النظرية (التفسيرية) وحدها.

بهذا الخصوص، يشير دال في ملاحظة هامش في كتابه *Polyarchy* إلى ورقة قدّمها روستو بعنوان «الديمقراطية والإجماع والدول الجديدة» في مؤتمر ببروكسل في عام 1967[95] والتي يجادل فيها في أن المجتمع ما قبل الصناعي حينما يكون بيئة غير ملائمة للديمقراطية في المجتمع الحديث، فإن ذلك لا يعود إلى كونه غير صناعي بالتحديد، بل إلى تزامن وجود أمّية وفقر وطبقة وسطى ضعيفة وثقافة سياسية سلطوية. وهذه الصفات ترتبط في عصرنا بغياب الصناعة

---

(94) Lipset, Seong & Torres, pp. 159-160.

(95) Dankwart A. Rustow, «Democracy, Consensus, and the New States,» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels, September 1967.

والمدينة، لكنها لم تكن دائمًا صفات ملازمة للمجتمع ما قبل الصناعي[96]. وهو، في أي حال، يستنتج أن ما يزيد من احتمالات تطور نظام سياسي تنافسي تعددي هو وضع اجتماعي اقتصادي: أ. يساعد في محو الأمية وفي رفع نسبة التعليم ويوفر شبكات الاتصالات. ب. ينتج نظامًا اجتماعيًا تعدديًا. ج. يمنع حالة متطرفة من اللامساواة[97]، وهو ما توافر في أميركا الشمالية قبل التصنيع، وذلك لأسباب عديدة متعلقة بطبيعة مجتمع المهاجرين وتعدديته واتساع القارة وخصوبة الأرض والتطور المبكر للصحافة المحلية والبرق والبريد. لكن دال أيضًا لا يتطرق إلى الفارق بين حصر النظام الديمقراطي في بداياته التاريخية المشاركة في نخبة اقتصادية اجتماعية من الذكور البيض فحسب، في مقابل شرط تطبيق المشاركة الشاملة عبر تعميم حق الاقتراع في أي ديمقراطية ناشئة في عصرنا حتى في الدول الفقيرة وغير الصناعية.

أمّا هنتنغتون المتفق مع ليبسيت على شروط الديمقراطية، والذي يرى في المقابل أن التحديث قد يقود إلى عدم الاستقرار والفوضى في المجتمعات التي تهتز فيها البنى التقليدية، ومن ثم إلى الاستبداد، فيصل إلى نتائج مشابهة لاستنتاجات ليبسيت؛ إذ يستنتج أنّ الفقر[98]، من حيث المبدأ، هو العقبة الرئيسة أمام تطور الديمقراطية، وأن تطور الديمقراطية يعتمد على التطور الاقتصادي، وأن العوائق أمام التنمية الاقتصادية هي نفسها العوائق أمام الديمقراطية[99]. ويضيف إلى ذلك عاملًا آخر، ليصبح هناك عاملان مقرران هما التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية. التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة، أما القيادة السياسية فتجعلها واقعًا. وهكذا، مع نهاية الحرب الباردة، يلتقي هنتنغتون «فجأة» مع منظري الانتقال. فحتى تخرج الديمقراطية إلى حيز التنفيذ

---

(96) Dahl, *Polyarchy*, p. 74.

(97) Ibid.

(98) وهو غير ما استنتجه في كتابه **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، وقد سبق أن تطرقت إليه وسأبين ذلك لاحقًا.

(99) Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave,» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), p. 31, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2MeshUm

يجب أن تتوافر نخب سياسية تؤمن بالحد الأدنى من الديمقراطية باعتبارها أقل الأنظمة سوءًا[100]، وهذا ما لا يتطرق إليه ليبسيت إلا بشكل مقحم؛ إذ ينهي دراسته بملاحظة متفائلة نسبيًا تقول إن فرادة مجموعة العوامل التي أدت إلى نشوء الديمقراطية في الغرب في القرن التاسع عشر لا تعني أن الديمقراطية غير ممكنة خارج أوروبا؛ فالديمقراطية السياسية وُجِدت وموجودة حاليًا في ظروف متنوعة، أما الحفاظ عليها فممكن بشروط محدّدة، ويذكّر بأن إرادة الناس في نهايتها توجّه الحوادث وتبني المؤسسات[101]، فلا ينكر دور القوى السياسية وإرادتها، لكنه يركز على ما يعتبره شروطًا ضرورية.

إن الدول غير الأوروبية ذات الاحتمالات الأفضل في الحفاظ على نظام ديمقراطي بحسب ليبسيت هي: إسرائيل واليابان ولبنان والفلبين وتركيا. فهي «تشبه أوروبا في جانب واحد أو أكثر»، من مستوى تعليم عالٍ في جميعها (ما عدا تركيا)، وطبقة وسطى واسعة (وهذا لا يصح في حالة الفلبين على الإطلاق)، والحفاظ على الشرعية السياسية التاريخية بوجود قوًى غير يسارية في الحكم[102]. وهو يتجاهل الهند التي لا تشبه أوروبا. ومن الواضح أن دكتاتورية فرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965-1986) المطلقة التي دامت فترة طويلة نسبيًا نشأت في الفلبين، بعد أن نشر ليبسيت مقاله. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فليبسيت مثل كثيرين غيره من منظّري الديمقراطية، لا يتعامل مع طابعها الاستيطاني الإحلالي، وقد تحولت حقيقة إلى دولة فصل عنصري مع من تبقّى من عرب فلسطين على أرضهم بعد التهجير. لقد أدارت مجتمعات المستوطنين الأوروبيين نفسها ديمقراطيًا، أكان مجتمع المستوطنين يشكل أكثرية أم أقلية في محيطه الذي يقصيه من ديمقراطيته، أو يتقبله بعد إبادة أغلبيته وتحويله أقلية. وهذا ما لا يتطرَّق إليه الأكاديمي الأميركي، ويتجاهله كثير من الباحثين.

---

(100) Ibid., pp. 33-34.

(101) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 103.

(102) Ibid., p. 101.

لا معنى للشروط الضرورية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، فهي ضرورية وغير كافية، وينطبق ذلك على إرادة الفاعلين السياسيين التي تكتفي بها دراسات الانتقال اللاحقة. فوحدها ليست كافية، وحتى إذا كانت «ضرورية وكافية» في مرحلة الانتقال فإنها غير كافية لبناء الديمقراطية وترسيخها كما سنرى.

تنتشر مقاربة تحديثية تتمثل بضرورة توافر شروط اجتماعية اقتصادية للديمقراطية عربيًا؛ إذ يتبنى كثيرون نظرية التحديث بشأن احتمالات نشوء الديمقراطية عربيًا، مثلما يتبنى تيار فكري عربي واسع مقولة نقص الثقافة السياسية السائدة أو عدم ملاءمتها للديمقراطية، ويجمع البعض بين الأمرين. ويتمّ تبرير ذلك بأن تجربة الديمقراطية في العالم الغربي التي استغرقت قرون عدة كي تكتمل مقوماتها، تثبت أنّ هناك متطلبات مسبقة اقتصادية واجتماعية، بمعنى أن تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية تقتضي وجود بنى معينة ودرجة محددة من التطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي[103]. ولا حلول جاهزة لمشكلات الديمقراطية؛ فالديمقراطية، وفق وجهة النظر هذه، تظهر تلقائيًا إذا ما اكتملت مقوماتها الأولية. وتطبيق نظامٍ ما من نظم الحكم برلمانيًا أكان أو رئاسيًا، أو غيرهما من النظم، ليس هو الضمان لظهور الديمقراطية وممارستها. كما أنّ الديمقراطية لا تُفرض بقرار من السلطة، أو بمطالبة شعبية فورية[104]. بمعنى أنه إضافة إلى افتراض شروط اجتماعية اقتصادية، يجري التقليل من أهمية الفعل السياسي للأنظمة ومعارضيها. فالديمقراطية تظهر تلقائيًا إذا اكتملت شروطها. وهذا تبسيط حتى للمقاربة البنيوية التحديثية، وتبرير لعدم الفعل السياسي، ونفي لمقاربات الانتقال التي باتت تتحدث عن الديمقراطية بوصفها نموذجًا جاهزًا (أو نماذج جاهزة)، بحيث أصبح الانتقال إليها بعد تسوية بين النخب السياسية أقرب إلى تبنّيها، وليس إنتاجها من جديد من شروط مسبقة تتطور تدريجًا في كل مرة.

---

(103) محمد فريد حجاب، «أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث»، في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 19، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 98.

(104) المرجع نفسه، ص 100-101.

الفصل الثاني

نظرية التحديث ومقاربة الشرعية
من زاوية طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية

في مفهوم الشرعية وفي الربط بين شرعية النظام الديمقراطي وطريقة الانتقال إليه. وفي لقاء التحديث ودراسات الانتقال على تفضيل الانتقال التدريجي وقبول التسويات. وفي أن التدرج لا يعني السلمية بالضرورة. وفي ارتباط الشرعية الديمقراطية بمسألة الهوية الوطنية ورموزها، وبالقدرة على حل القضايا الرئيسة التي تهم المجتمع في إطار الدولة، والنجاعة في الإدارة وخدمات الدولة. وفي أن الشروخ الأيديولوجية الكبرى تتناقض مع التعددية الديمقراطية لأنها تفضي إلى لعبة حصيلتها صفر. وفي أفضلية مفهوم الشرعية على مفهوم الهيمنة.

يحتاج أي نظام سياسي إلى شرعية؛ أي القدرة على توليد مقبولية لدى الناس، واعتقاد بضرورة الحفاظ عليه قناعةً أو تعوّدًا. وتحتاج الديمقراطية الشرعية أكثر من غيرها؛ إذ لا يمكنها تعويض غياب الشرعية بالعنف ولو موقتًا. وعدم الرضا عن حكم السلطة الحاكمة وسياساتها قد يفضي إلى عزل الحكام بالانتخاب مع الحفاظ على النظام الديمقراطي نفسه؛ إذ يمكن تغيير الحكام مع الحفاظ على النظام. وهذا من عناصر شرعية النظام الديمقراطي.

عدّد ماكس ڤيبر ثلاثة أنواع من شرعية الحكم هي: 1. التقليدية القائمة على احترام البنى التقليدية والأعراف المتوارثة السائدة. 2. الكاريزمية المعتمدة

على سحر الشخصية وجاذبيتها (لدى الزعماء والأنبياء). 3. القانونية المعتمدة على العقلانية في إدارة المجتمعات في الحداثة واحترام القانون. وفي حالة الديمقراطية، فإن القانون المقصود هو الذي تسنّه هيئة منتخبة، ومن ثم فهي هيئة شرعية أيضًا بموجب القانون أو الدستور[1]. ويتميز مفهوم الشرعية الفيبري هذا بدقة أكبر من مفهوم الهيمنة الذي انتشر في أوساط الماركسيين الجدد بسبب هذا التصنيف تحديدًا، وإمكانية إضافة تصنيفات أخرى، في حين يقتصر مفهوم الهيمنة على الثقافة بوصفه أيديولوجيا طبقية. ويمكننا من البداية ملاحظة قيمة استخدامية له في تفسير بعض ما يجري في حالات التحديث المتأخر، وعواقب فقدان النوع الأول من الشرعية، وهو التقليدي، من دون أن ينشأ الثالث منها، وهو القانوني العقلاني، وكذلك عند أفول الثاني أو الكاريزمي من دون صعود الثالث، فعندها تكون البدائل هي إما الفوضى، وإما أنظمة هجينة سلطوية تستدعي التقاليد وتحاول إعادة إنتاجها بوسائل حديثة أو تستبدل غيبيات أخرى بالكاريزما الشخصية، وإما الاستبداد الشامل.

بعد الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، لا تتأسس الشرعية القانونية بسرعة تُغنيها عن مصادر شرعية أخرى مباشرة. فيجب أن يرافق إقامة الشرعية العقلانية – القانونية القائمة على الحقوق والدستور وغيرهما رمزيات وطنية للنظام الديمقراطي الجديد تجذّره في الثقافة الشعبية، ونمو اقتصادي يمكّن من تحسين ظروف حياة الناس، لأن توقعاتهم تتصاعد بسرعة، خصوصًا إذا حصل الانتقال بعد أزمات اقتصادية اجتماعية للنظام السلطوي. وإذا لم تتمكن الدولة في ظل النظام الديمقراطي الوليد من تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم، فلا يستطيع هذا النظام أن يؤسس شرعيته في الشارع[2]. وأعتقد أن هذه النقطة مهمة جدًا في تحديد مصير الديمقراطية (تحديدًا بعد ثورة). فإذا لم

---

(1) Max Weber, *The Vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation*, David Owen & Tracy B. Strong (eds.), Rodney Livingstone (trans.) (Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004), p. 34.

(2) سبق أن تطرّقت إلى هذا الموضوع، أي ثورة التوقعات الشعبية من النظام الجديد، يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 17.

ترسخ «الوطنية الدستورية»؛ أي تطوير نوع من الولاء الوطني للدستور[3]، في غياب نمو اقتصادي، ستتعرّض الديمقراطية الوليدة للتهديد، لإن الأمور التي لم يكن متاحًا للشعب مناقشتها وإبداء الرأي فيها في ظل النظام السابق، يصبح الاحتجاج عليها متاحًا قانونيًا في ظل النظام الديمقراطي. أي إن زيادة التوقعات وخيبات الأمل تأتي بالذات في مرحلةٍ أصبح بإمكان الجمهور أن يحتج ويتظاهر فيها، في ظل ديمقراطية وليدة تتجنب القمع؛ وهكذا، تهتز شرعية الديمقراطية بيد الديمقراطية ذاتها. ففي المراحل المبكرة يكون المسّ بالشرعية الغضة سهلًا عبر الاحتجاج المستمر قبل أن تتوطّد المؤسسات الوطنية الدستورية.

اعتبر ليبسيت، كما بينّا، أن درجة الشرعية متعلقة بقدرة النظام السياسي على أن يولّد قناعات لدى الناس بأنّ المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن للأمر علاقة بالنجاعة والكفاءة أيضًا، ولا سيما أداء النظام الاقتصادي وقدرته على حل المشكلات الكبرى ومعالجة الشروخ الاجتماعية. ولاحقًا أكّد ليبسيت على عنصر آخر في تشكل الشرعية، وهو التوصل إلى تسويات مع القوى القديمة بحيث تحافظ على الاستمرارية كما في حالة تحويل الأنظمة الملكية إلى دستورية مع الحفاظ عليها[4].

في أثناء مقاربة موضوع الشرعية تحديدًا، وجد ليبسيت نفسه ينزلق من معالجة متطلّبات ديمومة الديمقراطية إلى الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك على نحوٍ معكوس. أي أنه ربط بين احتمالات ترسيخها وطريقة الانتقال

---

(3) بَلْوَرَ أدولف شتيرنبرغر هذا المفهوم لظروف ألمانيا بعد الحرب، ولإيجاد رابط وطني ديمقراطي غير قومي يكون فيها الإخلاص لأعراف الديمقراطية والمواطنة فوق الإثنية. وقام يورغن هبرماس بتطويره لاحقًا، يُنظر: Jan-Werner Müller, «On the Origins of Constitutional Patriotism,» *Contemporary Political Theory*, vol. 5, no. 3 (2006), pp. 278-296, accessed on 27/2/2020, at: http://bit.ly/2ZmpBpX

نحن نستخدم المفهوم هنا بتخفيف دلالته إلى الشعور الوطني تجاه دستور ديمقراطي أُنجز بعد مطالبة شعبية واسعة ونضالات غزيرة التضحيات.

(4) Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994), p. 8, accessed on 27/2/2020, at: http://bit.ly/2PRu3bz

إليها، فأعاد درجة شرعية الديمقراطية القائمة إلى الطريقة التي نشأت فيها، أي نمط الانتقال إليها. فشرعية النظام الديمقراطي الوليد مرتبطة إلى حد بعيد بتقبّل الطبقات القديمة ذات الامتيازات للنظام الجديد، وهذا بدوره يتماشى مع التدرج في نشوء الديمقراطية وتوفير تعويضات وضمانات لها كي تتنازل عن الحكم أو عن جزء من امتيازاتها[5]. إن الأنظمة الديمقراطية الأكثر شرعية واستقرارًا هي التي تحوّلت من أنظمة ملَكيّة إلى ملَكيّات دستورية فحافظت على نوع من الاستمرارية، كما احتفظت فيها الطبقات القديمة بمكانةٍ ما، خلافًا للدول التي جرى فيها تحوّل حادّ أكان بالعنف أو من دونه، وبقيت الطبقات القديمة فيها معارضة للنظام الديمقراطي[6]، وهو ما حصل في الثورة الفرنسية. وظل النظام بعدها يتعرض لهزات، بما في ذلك عودتان إلى الملكية، ونظامان إمبراطوريّان. كما كان المجتمع الفرنسي من أكثر المجتمعات في الأنظمة الديمقراطية انجرارًا خلف من نصّبهم الاحتلال النازي مثل حكومة فيشي في فرنسا (1940-1944)؛ إذ تعاونت مع الحكومة العميلة قطاعات وازنة من المجتمع الفرنسي. ويصح ذلك على إيطاليا في ظل النظام الفاشي. وباختصار، كانت الديمقراطيات الأقل استقرارًا من بين الديمقراطيات التاريخية هي تلك التي قامت بعد قطعٍ كامل مع الماضي، وغالبًا بالثورة.

الحقيقة أن دراسات الانتقال الناقدة لنظرية التحديث تبنّت هذه المقاربة لتاريخ الديمقراطية، وهي تؤكد على تصالح الطبقات القديمة مع النظام الجديد الذي يضمن سلامتها وبعض امتيازاتها، ويجردها منها تدريجيًا، والمتقاطعة مع مقاربة دال أيضًا في تأكيده على التوسع التدريجي لليبرالية الحصرية بتوسيع حق الاقتراع. لقد تبنّت دراسات الانتقال ما يشبهها، من دون إشارة إليها، في مقاربتها للانتقال الديمقراطي، وذلك برفع الانتقال في إسبانيا إلى مستوى

(5) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 87, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2MI0Lnp

(6) Ibid., pp. 87-88.

النموذج: انشقاق في نخبة النظام بسبب الإصلاح، تفاهم بين المعتدلين (Soft-liners) من النظام والمعارضة، ومساومات وضمانات متبادلة لحل أزمة النظام القديم بالانتقال إلى الديمقراطية، وإجبار «المتطرفين من الطرفين»، النظام والمعارضة، على القبول بها أو تهميشهم ومحاصرتهم.

ربما سبق أرسطو التحديثيين إلى تفضيل التدرج في حالة الديمقراطية. فعل ذلك في سياق تصنيفه أنواع الأوليغاركيا والديمقراطية، فكتب أنّ الحكومة قد تكون شعبيةً بميل الأخلاق والعقول من دون أن يكون الدستور ديمقراطيًا. وأحيانًا يكون الدستور ديمقراطيًا لكنّ الأخلاق والعقول أوليغاركية. ثمّ يضيف: إن هذا التنافر «يحدث دائمًا بعد ثورة. وينبغي التحفّظ من تعجل التجديدات وإيثار الاكتفاء بادئ الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال» مع بقاء زعماء الثورة سادة للدولة[7].

إذا صح أن الطبقات القديمة تظل معارضة للديمقراطية في حالة الانتقال الحاد الذي يستثنيها، وأنّ هذا الاستثناء يؤثر في شرعية النظام الجديد، فإن العكس صحيح أيضًا. فحيثما تعنّتت الطبقات القديمة المحافظة في رفضها إشراك قطاعات جديدة من السكان في الحكم، كما في حالة الاعتراض المستمر على حق الاقتراع للطبقة العاملة، نشأ لقاء مصالح بين فئات واسعة من السكان والأيديولوجيات التي تعتبرها هذه الطبقات متطرفة. فمثلًا، حين تأخر حق التصويت للعمال في بروسيا وغيرها من الدول الألمانية التقى المطلب الديمقراطي مع المطالب الاجتماعية للتيار الاشتراكي الذي لم يكن في حينه ديمقراطيًا ليبراليًا. وقد احتاج الأمر إلى وقت كي يصبح التيار الاشتراكي ديمقراطيًا بالمعنى الليبرالي المتقبّل للملكية الخاصة وحماية الحريات الفردية

---

(7) Aristotle, «Politics,» in: *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), Book IV, Part V, p. 2051.

استخدمنا في الاقتباس في هذه الحالة ترجمة أحمد لطفي السيد إلى العربية. يُنظر: أرسطوطاليس، السياسة، ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي - سانتهيلير، تعريب أحمد لطفي السيد (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 387-388.

وتحديد نفوذ الدولة. لكن الاستقطاب ظل قائمًا في المجتمع الألماني وأثر في الديمقراطية الوليدة بعد الحرب العالمية الأولى.

ينطبق هذا الأمر إلى حدٍ بعيد على حالة الدول العربية، فحيث أبدت الفئات الحاكمة أكبر قدر من مقاومة الإصلاح والتغيير نشأت ردات فعل متطرفة غير ديمقراطية، إضافة إلى أن الانقلابات الحادة ضد النظام الملكي، كما في حالتَي مصر 1952 والعراق (الأكثر حدة ودموية) 1958، أنتجت عمومًا أنظمة استبدادية، وإن كانت حين صعودها أكثر حداثة من الأنظمة الملكية التقليدية (وفي تلك المرحلة كان الرهان على دور الدولة التحديثي الحصري يسمّى توجهًا تقدميًا). وقد رفع الانقلاب المصري شعارات ديمقراطية في البداية قبل أزمة آذار/ مارس 1953 في مجلس قيادة الثورة، بيد أنه ما لبث أن تنازل عنها بعد تلك الأزمة لمصلحة احتكار السلطة وحلّ الأحزاب. ولا شك لدي في أن ثمة علاقة بين نشوء التيارات الدينية المتطرفة في العالم العربي وتطرف الاستبداد وسدّه أيّ أفق للتغيير، وربط فئات واسعة من الناس مظاهر التحديث والعلمنة من أعلى بعملية قمع المجتمع[8].

يعتبر ليبسيت قدرة الأمم على تطوير ثقافة سياسية دنيوية مشتركة لجميع الأحزاب والقوى السياسية من أهم امتحانات شرعية النظام الديمقراطي[9]. والمقصود هو ما أُطلِقَ عليه أيضًا «الديانة المدنية».

تطورت الديمقراطيات التاريخية بالتدريج، واحتاج ترسيخ مؤسساتها وقيمها إلى وقت. لكن التدريج لم يَعْنِ السلمية بالضرورة. وخلافًا للتحديثيين الذي جعلوا التاريخ السابق للديمقراطيات الليبرالية في بريطانيا والولايات المتحدة نموذجَيهم المفضّلَين، فإن التطور في بريطانيا لم يكن سلميًا. وفي

---

(8) تحيل هنا إلى فرضيتي في كتاب **الدين والعلمانية في سياق تاريخي** أن أنماط التدين تتأثر بدرجة كبيرة بأنماط العلمنة التي مر بها مجتمع من المجتمعات، بما في ذلك الموقف من الديمقراطية، يُنظر: عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، ج 1: **الدين والتدين** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013)، مقدمة الجزء الأول، ص 8.

(9) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 89.

الولايات المتحدة أيضًا، ترافق تأسيس النظام والولاء لرموزه (الدستور، والآباء المؤسسون، والفدرالية) مع ثورة وطنية عنيفة ضد الإنكليز. أما بقية رموز الديانة الوطنية (خطابات لينكولن، وزيارة أضرحة الشهداء، والأناشيد الوطنية) فقد نشأت في خضم الحرب الأهلية الدموية البالغة العنف، وبعدها مباشرة، في سياق صوغ ذاكرتها. لم تنشأ الثقافة السياسية الأميركية، والديانة المدنية الديمقراطية[10]، بمعزل عن ذلك. ما يهمنا هنا أن ليبسيت يعلّق أهمية على ربط الديمقراطية بإنتاج الهوية الوطنية المشتركة، من دون أن يستخدم هذه المصطلحات.

في مقارنته مساراتٍ مختلفة قادت إلى الديمقراطية الليبرالية أو الفاشيّة أو الشيوعية، لم يقدّم بارنغتون مور المسار الديمقراطي بوصفة مسارًا سلميًّا، بل قدّمه من دون تجميل لواقع العنف والمعاناة في عملية رسملة العلاقات الزراعية في الريف بواسطة تسييج الأرض وطرد الفلاحين والحرب الأهلية في إنكلترا، وغير ذلك من التحولات الاجتماعية التي لا تخلو من العنف. وما يمكّن بعض الباحثين من الحكم على التحول في فرنسا باعتباره عنيفًا في مقابل التحول الموصوف بالسلمي في بريطانيا هو إهمال الثورة البيوريتانية في بريطانيا، والتعتيم على الحرب الأهلية فيها، وإبراز عنف الثورة الفرنسية، مع أن المجتمع الإنكليزي مرّ بتحوّل مبكّر لا يَقلّ عنفًا[11]. إن التدرج التاريخي في تشكل الديمقراطيات الأولى يعني أن المشاركة السياسية توسعت رويدًا رويدًا، واتسعت معها شمولية المواطنة وعمقها الداخلي. وجرى ذلك من خلال نضالات وصلت إلى حد الحروب الأهلية أحيانًا. لكن ما ميز النظام

---

(10) يُنظر تحليل الكاتب لبحوث روبرت بيلا بشأن الديانة المدنية الأميركية في مقاله «الديانة المدنية في أميركا» وكتابه **العهد الذي حُنث به** في: عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، ج 2، مج 2: **العلمانية ونظريات العلمنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 370-380؛ Robert N. Bellah, «Civil Religion in America,» *Daedalus*, vol. 96, no. 1 (Winter 1967), pp. 1-21, accessed on 27/2/2020, at: http://bit.ly/2MHxCo6; Robert N. Bellah, *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial* (New York: Seabury Press, 1975).

(11) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]), p. 4.

الديمقراطي الأنجح هو قدرته على تعديل نفسه وإنتاج توليفة جديدة في كل مرة، بتوسيع المشاركة، وزيادة الحقوق والحريات، ووضع حدود للسلطات، وتعديل الحدود بين المجالين الخاص والعام.

حين أُصيبت الاقتصادات الرأسمالية المتطورة في أوروبا والولايات المتحدة بأزمة عميقة بين أواخر عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، اهتزت الديمقراطية في تلك الدول التي حقق فيها النظام أقل قدر من الشرعية، مثل ألمانيا والنمسا وإسبانيا، فانهارت الديمقراطيات فيها، ونجت فرنسا بصعوبة من مصيرٍ مشابه. أما الدول التي احتلت مواقع مرتفعة على سلم الشرعية، وحيث تطورت ديمقراطياتها بشكل متدرج، بحسب تقدير ليبسيت، عبر تسويات كبرى بين الطبقات، مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا، فلم تَنهَرْ الديمقراطية فيها. وبعد أن بينّا أن التدرّج لم يَغْنِ السلمية، ننبه إلى أن التسليم بفكرة التدرّج ذاتها لا يكفي لتفسير الشرعية الديمقراطية في هذه الدول، بل ثمة أسباب إضافية متعلقة بالعمق التاريخي لنشوء النظام وتزامنه مع نشوء الهوية القومية التي باتت مرتبطة بهذا النظام ورموزه. فحين يرتبط نشوء النظام الديمقراطي بنشوء القومية الحديثة من خلال الصراع مع دول أخرى، أو من خلال التداخل مع الهوية الوطنية للشعب وثقافته، فإن الديمقراطية تَرْسَخ حتى لو تعرضت لهزات، وتعيد إنتاج نفسها بعد الأزمات. لقد نشأت الهوية القومية الفرنسية مع الجمهورية ومفهوم المواطنة والنظام الديمقراطي (بأزماته العنيفة المعروفة في فرنسا)، وكذلك الهوية الإنكليزية ثم البريطانية التي تتطابق مع الانتماء إلى الدولة والملكية الدستورية، وحيث يعني التنافر بينها وبين هويات وطنية محلية أخرى أزمة تحل إما بالتوافق وإما بالانفصال. أما في ألمانيا وإيطاليا فلم يتزامن نشوء القومية مع الديمقراطية، بل إن القومية نشأت قبلها، ولم تكن التعددية والحريات داخل الجماعة مرتبطة بالانتماء القومي إلى الأمة، أو الوطني إلى الدولة. واجتازت هذه الدول أزمات عدة بما فيها عدم صمود الديمقراطية في الأزمات، وانهيارها مرة على الأقل قبل أن تنشأ الوطنية الدستورية، أو الولاء للدستور الديمقراطي بوصفه أحد مكونات الثقافة السائدة.

لا شك في أن النجاعة في الأداء وتوفير الأمن والخدمات والمستوى المعيشي المعقول يسهمان في تدعيم الشرعية. وحين يصاب النظام الاقتصادي والسياسي بهزات كبيرة يتضح مدى قوة الشرعية أو هشاشتها[12]. ولذلك أشار ليبسيت في عام 1960، في كتابه **الإنسان السياسي**، إلى أن من الضروري أن يُقدّر الناس الديمقراطية لذاتها، لا لمجرّد فاعليتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بل لأجل مميزاتها السياسية أيضًا، وحينها تصبح الديمقراطية مستقرة بالفعل[13]. وكي تصمد الديمقراطية في الأزمات لا يعقل أن تعتمد الشرعية على حسن الأداء الذي دحضته الأزمة، بل يفترض أن تكون ثقافة أوساط واسعة من الناس، أو على الأقل ثقافة النخب السياسية الرئيسة، قد تشربت قيم المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات.

إن نمط الانتقال الذي فضّلته لاحقًا أغلبية المتخصصين في دراسات الانتقال، وتوقعت له مستقبلًا ناجحًا هو الذي اشتمل على مساومات وتسويات، وغالبًا ما توصّلت إلى مواثيق تحيّد تأثير المتشددين من الطرفين. وقاد التشديد على الانتقال بالتفاوض والحوار إلى استنتاج أن التحولات الثورية والدرجات العليا من تحشيد الجماهير تشكّل خطرًا على عملية الانتقال الديمقراطي. وأعتقد أن منظري الانتقال استفادوا في هذا التفصيل من دراسات بعض التحديثيين، ولا سيما في ما يتعلق بالتدرج والتسويات، على الرغم من أنهم يهملون ذكر هذا القسم من أفكار ليبسيت، وأقصد الجزء الذي يناقش فيه مسألة الشرعية ويربطها بتدرج الانتقال الديمقراطي، ويركزون على نقد الجزء المتعلق بشرط النمو الاقتصادي. وروستو الذي يؤكد أن أفكار ليبسيت لا تتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية بل بسبل ترسيخها، لأن عنوان مقالته «Some Social Requistites»، وليس «Prerequisites»[14]، يتجاهل مسألة الشرعية عنده.

---

(12) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» pp. 89-91.

(13) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), pp. 68-70.

(14) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), p. 342, accessed on 27/2/2020, at: http://bit.ly/2nxFetW

تتعلق الديمقراطية عند ليبسيت بالصراع، وإمكانية الوحدة في الصراع، ما يجعل النتائج متوقفة أيضًا على أسلوب حل الصراعات والقضايا الرئيسة التي تُحدث شروخًا كبرى في تاريخ أمةٍ من الأمم. لكن يمكننا أن نستنتج بيسر أن الوحدة في زمن الصراع (أو الصراع داخل الوحدة) تفترض وجود الكيان السياسي الذي يُسلم به الفرقاء المتصارعون، والذي يشكّل إطار التعددية السياسية وسقفها. ويمكن استنتاج هذا الشرط من التحديثيين قبل أن يجعله روستو الشرط المسبق الرئيس، بل الوحيد، لما أسماه المرحلة التمهيدية للانتقال الديمقراطي.

تتطلب هذه الوحدة التي تتيح التعددية السياسية في داخلها التغلب على الشروخ العميقة الكبرى التي قد تقسّم الشعب، أي تُشكّل خطرًا على الوحدة السياسية، أو تحييد هذه الشروخ بالتسويات على الأقل. وهذا لا يعني غياب الاستقطاب السياسي، فهو مطلوب، بل هو شرط توصل إلى الديمقراطية بوصفها تسوية. وإن تأجيل التوصل إلى حلٍ للشروخ والقضايا الرئيسة التي تشغل مجتمعًا ما، وصرف النظر عن تفاقمها المتواصل وتركها عرضة للاستخدام السياسي، يؤدي كلّه إلى استقطاب الناس ليس بموجب الموقف من القضايا المنفردة والتفصيلات التي تهمهم، بل بموجب رؤى عامة أو أيديولوجيات (أو عصبيات هوياتية لم يتنبه ليبسيت لها)، بحيث يجتاح الانقسام جميع القضايا ويتغلغل في جميع المجالات، على نحوٍ يؤدي إلى استقطاب يعدّ كل طرف فيه فوز الآخر في المنافسة الديمقراطية تهديدًا وجوديًا له[15]، لأنه قد يستغل السلطة لإقصائه تمامًا عن السياسة وغيرها، أو يفرض عليه رؤيته الشاملة للعالم في حالة الصراع الأيديولوجي. وقد يدفعه الخوف من ذلك إلى عقد تحالفات تدعم أنظمة سلطوية تقضي على أي فرصة لوصول الطرف الآخر إلى الحكم. فالطبقات الوسطى والبرجوازية في ألمانيا خافت انتصار الشيوعيين إلى درجة التحالف مع النازيين. ولولا هذا التحالف لما نجح النازيون في الوصول إلى الحكم. ومالت الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا

(15) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 92.

إلى التحالف مع الدكتاتورية ضد الاشتراكيين في زمن الحرب الأهلية. كان كل طرف واثقًا بأنه في حال وصول الطرف الآخر إلى السلطة سيقصيه عن السياسة، وسيفرض عليه نمط حياة كاملًا، ويحظر عليه ممارسة طريقة حياته. وهذه هي حال الصراع الطويل بين الملكيين والكاثوليك والعلمانيين في فرنسا الذي ارتفعت وتيرته في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأفضى إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، والذي لم يتوصل إلى حله بنهج العلمانية الأميركية والبريطانية والإسكندنافية التي تمكّن الطرفين من ممارسة عقائدهما في النظام الديمقراطي نفسه، بل تمخض عن علمانية إقصائية متطرفة.

هذه هي أيضًا حال الكثير من الطبقات الوسطى والأقليات الدينية وجزء من العلمانيين في البلدان العربية بالنظر إلى استعدادهم لدعم الاستبداد، إذا كان يمنع الإسلاميين من الحكم وفرض نمط حياة محدد عليهم، وذلك بوجود شرخ عميق لا يقتصر الاختلاف فيه على قضايا عينية، بل يتعلق برؤى شمولية للمجتمع والدولة تمس نمط حياة الناس، بمن فيهم غير المهتمين بالسياسة. **لقد جرى تداول أفكار كثيرة في العالم العربي عن خوف الناس من أن يتقبل الإسلاميون الديمقراطية والانتخابات ظاهرًا كي يتمكنوا من الوصول إلى السلطة، ثم يُغلقوا بعد ذلك بابها لمنع غيرهم من الوصول إلى الحكم مثلما فعلت الأنظمة الشمولية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية. وهذا غير صحيح، في رأيي، لأن عموم معارضي مشاركة الإسلاميين لا يخشون امتناع الإسلاميين عن إجراء انتخابات نزيهة بعد وصولهم إلى الحكم تحديدًا، وإلا لما كان العديد منهم يفضل الدكتاتورية التي تمنع أي انتخابات أصلًا على حكم إسلاميين منتخبين. إن العامل الرئيس يعود في نظري إلى خشيتهم من تدخّل نظام حكمٍ إسلامي في مجالهم الخاص، وفرض نمط حياة شمولي عليهم، فضلًا عن فرضه في المجال العمومي، وهذا ما لا تقدم عليه الأنظمة السلطوية غالبًا.** إن مشكلة فئات واسعة مع الإسلاميين في العالم العربي هي تعبير عن شرخ اجتماعي ثقافي وليس عن خلاف سياسي، لأنه يتعلق بتوجهات شمولية تتناول طابع الدولة والمجتمع وحتى نمط الحياة الخاص، وهو الأمر الذي يفترض أن تتناوله أي عملية إصلاح أو مراجعة تقوم بها الحركات الإسلامية. خذ مثلًا فرض قوانين تقيد الحريات

الخاصة والعامة[16] التي فرضها نظام البشير-الترابي في السودان بعد الانقلاب على النظام البرلماني، والتي أصبحت من أهم رموز الاستبداد المشهر بها لدى أوساط واسعة من الشعب السوداني، كما تبين من مشاركة النساء بقوة في ثورته ضد نظام مستبد وفاشل ومعزول دوليًا وتدخل في خصوصيات الناس. فالقضية ليست موافقتهم على العمل الديمقراطي ودخول البرلمان، ولا عقيدتهم ونمط حياتهم ما دامت تخصهم هم، بل مسألة فرض تصوراتهم الكلّية ونمط حياتهم على الناس باستخدام الدولة وأدواتها... هذه هي القضية. وقد درجت حركات دينية سياسية، حتى وهي في المعارضة، على مطالبة الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي وفي بعض البلدان المسلمة، بفرض مثل هذه الأمور على المجتمع (تحت شعار تطبيق الشريعة)، والمس بحقوق الأقليات وتعيير سياسيين مخالفين بأقلويتهم الدينية، الأمر الذي جعل الناس تتساءل عما ستفعله تلك الحركات إذا وصلت إلى الحكم. **وتتطلّب مثل هذه المراجعة مقاربة الديمقراطية ليس بوصفها مسألة انتخابات ومشاركة سياسية فحسب، والحرية ليس بوصفها شرطًا لتوفير انتخابات نزيهة وكفى، (كما فعل ڤيبر وشومبيتر وليبسيت ممن عرّفوا الديمقراطية اختزاليًا)، بل باعتبار الحريات المدنية مساويةً للحقوق السياسية في متن تعريف الديمقراطية، وليست مجرد شرط للانتخابات النزيهة والمشاركة السياسية.**

نؤكد هنا أن مسألة الشروخ الاجتماعية والثقافية لا تقتصر على الصراع بين الأيديولوجيات الشمولية، ولا على التعددية الإثنية والطائفية في دولة ما. إن ما يؤثر في الديمقراطية ليس هذا في حد ذاته، بل تحوّلها جميعًا إلى سياسات هوية، أكان الطريق إلى ذلك يمر بتسييس الطائفة أم الإثنية، أو قصر التنظيم أو الحزب السياسي على تمثيل ما يدّعي أنه مصالحها، أم عبر تحويل قواعد الأحزاب الأيديولوجية والعقائدية إلى هويات ثقافية وأنماط حياة

(16) أقصد قوانين مثل المادة 152 من القانون الجنائي لعام 1991، وقوانين النظام العام الولائي في المحافظات. وهذه القوانين أوصلت الدولة إلى جلد الناس بسبب نوع اللباس. لم يكتف إسلاميو الجبهة الإسلامية القومية في السودان بالانقلاب على نظام برلماني في عام 1989، بل حاولوا لاحقًا فرض نمط حياة معين على السودانيين، ما أدى إلى استقطاب شديد. هذا عدا تجاهلهم التعددية الثقافية والدينية والإثنية التي يمتاز بها هذا الشعب.

وتطييف الأحزاب السياسية والأيديولوجيات. وكما حصل في الصراع بين الأحزاب العلمانية والدينية، تحوّل الإخوان المسلمون وقواعدهم الاجتماعية إلى «جماعة» فعلًا، أي إلى مجتمع عضوي قائم بذاته، يسهل تنظيمه وتحشيده، ويتميز بنمط حياته، فسهل على النظام السلطوي أيضًا عزله عن بقية المجتمع عند احتدام الصراع. وهذا ما تحولت إليه في الماضي بعض قواعد الأحزاب الشيوعية والقومية المتطرفة أيضًا. وما زال كثيرون يذكرون كيف تحولت قواعد الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى ما يشبه الطوائف والأخويات المغلقة. **العبرة إذًا ليست بالتعددية الدينية أو الثقافية في حد ذاتها، بل في تحويل أيّ تعددية إثنية أكانت أم حزبية إلى سياسات هوية تحوّل الانقسام في كل قضية مهما كانت صغيرة إلى «نحن» و«هم».**

دفع موضوع الشروخ الإثنية والطائفية العديد من الباحثين إلى التشاؤم بشأن توافر شرط أساس لنجاح الانتقال الديمقراطي، وهو الوحدة الوطنية، وأن من الضروري معالجة قضايا الشروخ الرئيسة في العالم العربي قبل الدمقرطة بتبنّي التوافقية، أو النظم اللامركزية، أو وضع ضمانات خاصة للأقليات، لأن الدمقرطة تؤدي إلى انفجار هذه الشروخ العميقة الإثنية أو الطائفية. و«إن العملية الديمقراطية لا يمكنها حسم هذه الأمور ذات الطابع المصيري»، إنما تتهيأ الظروف للديمقراطية بعد حسمها أو إدراك عدم إمكانية حسمها، ومن ثم التوافق بشأنها. و«كما أثبتت تجارب الانتقالات العديدة، فإن الطمأنة المتبادلة هي أهم شروط الانتقال الناجح [...]، وجماع ذلك أن تشعر القوى المهيمنة بحالة من الاسترخاء والأمن على مصالحها تجعلها لا تخشى زيادة نفوذ العناصر المهمشة. وهذا هو بالتحديد البُعد الغائب في الأوضاع الانتقالية العربية»[17]. وسنعود إلى هذا الموضوع في الجزء المخصص لدراسات

(17) عبدالوهاب الأفندي، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 203؛ وينظر أيضًا عمل باحثين من منظور مايكل مان الذي ربط بين الانتقال الديمقراطي وجرائم الإبادة في الدول المتعددة الإثنيات، وعدّها وجه الديمقراطية المظلم، وسنعود إلى فرضياته لاحقًا: Nils-Christian Bormann, Manuel Vogt & Lars-Erik Cederman, «The Arab Spring and the Forgotten Demos,» Center of =

الانتقال والحلول التي يطرحها بعضها[18]. وفي رأيي، يتعلق الأمر بقدرة القيادات الشعبية التي تقود النضال من أجل الديمقراطية؛ ليس على طرح برامج ديمقراطية مواطنية مساواتية تحترم التنوع في الوقت ذاته، بل قدرتها على إثبات صدقيتها من خلال التناسق بين خطابها الداخلي وخطابها الموجّه إلى الجمهور، وفي تركيبة قيادتها. وتزداد أهمية هذه المهمات وصعوبتها في الوقت ذاته حينما يقوم النظام بالتحشيد ضد المعارضة على أسس الهوية الطائفية أو الإثنية.

يتوصل ليبسيت إلى بعض المقولات الصالحة للتعميم ذات الزعم الكوني بقوله: «في البلدان التي تختلط فيها مجموعة شروخ تاريخية وتشكّل أساسًا لسياسات أيديولوجية تقوم على رؤية شمولية للعالم تكون الديمقراطية غير مستقرة وضعيفة»، فلا مكان لمفاهيم التسامح والتعددية في الأيديولوجيات الشمولية[19]. ويميز نقلًا عن سيغموند نويمان بين أحزاب تكاملية (Integrative) وأحزاب تمثيلية (Representative). وفي رأيه، تقوّي الأخيرة الديمقراطية، أما الأحزاب التكاملية فتضعفها[20] لأنها تقدّم لأتباعها نمطَ حياة متكاملًا يكاد يكون ثقافةً فرعية. فهنا تتحوّل الأحزاب وقواعدها الاجتماعية إلى ما يشبه الفرق الدينية التي لا تقدم برنامجًا سياسيًا فحسب، بل نمط حياة مختلفًا عن بقية المجتمع كذلك، فتعيق التواصل بين الفئات المختلفة في المجتمع بالحيلولة دون تكوين هويات وانتماءات مختلفة للأفراد، كما تعيق الانتقال من رأي إلى آخر في الانتخابات، وتعتبره نقيصة أو مذمة أو حتى خيانة (وكفر أو ردة في حالة الحركات الدينية المتطرفة).

Comparative and International Studies (CIS) ETH Zurich, *Working Paper*, no. 52 (February 2012), = accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/3ae8SuX

(18) سبق أن تناولت هذا الموضوع بتفصيل أكبر، يُنظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)؛ عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

(19) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy,» p. 94.

(20) Ibid., p. 94; Sigmund Neumann, *Die Deutschen Parteien: Wesen und Wandel nach dem Kriege*, 2nd ed. (Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1932).

للأسباب ذاتها، يفضّل ليبسيت نظام الحزبين، لأن كل حزب في هذه الحالة يخترق فئات اجتماعية متنوعة، ويجسّر شروخًا كثيرة أفقيًا. كما يؤيد نمط الانتخاب المناطقي الإقليمي الذي يجمع النسبية إلى تمثيل الأقاليم، لأن تمثيل الأقاليم يتجاوز انقسامات كثيرة في داخل الأقاليم، ويؤيد الفدرالية للسبب نفسه، شرط ألّا تكون فدرالية على أساس هويات أو جماعات بل على أساس مناطق[21]. ويعتبر هذه الأمور عوامل ميسّرة وليست شروطًا للديمقراطية، بل آليات لتخفيف أثر الانقسامات في استقرار الديمقراطية.

يتفق دال مع هذا التشخيص. فثمة صراعات لا يتمكن النظام التنافسي من إدارتها بسهولة، وهناك مشكلات يَصعُب عليه معالجتها، ولا سيما حالات النزاع التي يشعر فيها قسم كبير من السكان بأن نمط حياته وقيمه العليا تضرّرا بأيدي مجموعة أخرى من السكان. هنا تنشأ أزمة في النظام الديمقراطي. ومهما كانت النتائج فإن السجل التاريخي يُظهر أن هذه الأزمة تنتهي إلى حرب أهلية، وقد تقود إلى نظام سلطوي. إن أي خلاف يستقطب السكان إلى مجموعات متعادلة هو شرخ بالغ الأهمية. فالبلدان التي تعاني مثل هذه الشروخ الاجتماعية هي أقل قابلية لنشوء نظام ديمقراطي. ويدحض دال محاولات التقليل من أهمية هذه الشروخ أو اختزالها إلى خلافات طبقية كأنها شروخ وهمية غير قائمة بالفعل؛ فتجاهلها لا يؤدي إلى زوالها، بل إلى زيادة حدتها. وهو يذهب أبعد من ذلك. فالتعددية الثقافية، من منظوره، تُجْهِد التسامح والثقة المتبادلة المطلوبة في نظام تنافسي تعددي، وبيئة النظام التنافسي التعددي الطبيعية هي المجتمعات المتجانسة[22]، وهو موقف ليبرالي كلاسيكي. والمفارقة أن اليمين الشعبوي راح يتبنى هذا الموقف بعد أن تجاوزته الليبرالية ذاتها. وفي رأيي، تتعايش الديمقراطية الليبرالية مع تعدد الهويات والثقافات، وتنجح في ذلك إذا لم تُخضِع حقوق المواطن لها،

---

(21) في مناقشة مسألة الفدرالية في العراق في كتابي **في المسألة العربية** ميزت بين الفدرالية الإدارية التي تقسم المناطق على أساس إداري، والفدرالية على أساس هويات إثنية وطائفية وغيرها. واعتبرت الثانية تهديدًا لوحدة الدولة. بشارة، **في المسألة العربية**، ص 259-262.

(22) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 105-108.

بل تُقِيمها على أساس حقوق المواطن، حتى لو كانت حقوق الجماعة سابقة على حقوق الفرد تاريخيًا في هذه البلدان التي قامت الدولة فيها تاريخيًا من خلال توافقات بين جماعات. إن تأطير الحقوق الجماعية ضد حقوق المواطنة الفردية هو من التحديات الرئيسة التي تواجه الديمقراطية الليبرالية المعاصرة.

سبق أن تطرّقت إلى الاختلاف بين موقف جون ستيوارت مِل (1806-1853) والنظرية الليبرالية الكلاسيكية في شأن اندماج الأقليات في الدولة وقبولهم المواطنة بكامل الحقوق، وموقف النظرية الأكثر محافظة التي مثلها المفكر الإنكليزي الكاثوليكي المحافظ اللورد أكتون (Lord Acton) (1834-1902)، بدفاعه عن تعددية الجماعات، وعن الحاجة إلى الاعتراف بوجود تعدد جماعات في الدولة؛ إذ رأى أكتون أن هذا الاعتراف هو أحد الضمانات الأساسية لتحديد سلطة الدولة. كان هذا نقاشًا بين استراتيجيتين لمنع تعسف السلطة والاستبداد. فاعتقد أكتون أن المجتمع المتعدد الجماعات أكثر تقييدًا للاستبداد، من دون أن يعني ذلك أنه نظام ديمقراطي، لأنه توجد مجتمعات أهلية وسيطة بين الفرد والحكومة المركزية وغيرها. وثمة خطأ في فهم الاختلاف بين أكتون ومِل؛ إذ لا ينقسمان بشأن رجحان النظام الديمقراطي، إنما بشأن الإجابة عن السؤال الآتي: ما الأكثر تقييدًا لسلطات الحكومة، النظام الليبرالي في مجتمع متجانس لا يعترف بغير المواطن الفرد (بغض النظر عن حصرية هذه المواطنة في حينه وإقصائها العمال والنساء)، أم النظام القائم على تعدد الجماعات القادرة على إدارة شؤونها بأقل تدخّل ممكن من الحكومة المركزية[23]؟

تصلح ظروف التوتر وتخفيفه في المجتمع التعددي عند دال أساسًا للتنظير اللاحق لدى آرنت ليبهارت الذي يقتبس في كتاباته عن هولندا[24].

---

(23) يُنظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 261-262؛ John Stuart Mill, *Three Essays*, Richard Wollheim (intro.) (London/New York: Oxford University Press, 1975), p. 85; John Emerich Edward Dalberg Acton (Baron), *Essays on Freedom and Power* (London: Thames and Hudson, 1956), pp. 66-75.

(24) Arend Lijphart, *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* (Berkeley, CA: University of California Press, 1968).

يمكن، في حالة المجتمعات المتعددة الثقافات، الحفاظ على الديمقراطية إذا لم تكن مجموعة سكانية بأكملها مستثناة من الحكومة، وبشكل عام إذا حُيِّد العنصر الإثني أو الديني أو الإقليمي في الصراع بين الحكومة والمعارضة[25]. وهذا يعني أن دال لم يكتفِ بعرض التعددية الثقافية والإثنية بوصفها عائقًا بنيويًا في مقابل التجانس بوصفه شرطًا بنيويًا ميسّرًا للديمقراطية، بل يؤكد دور الفاعل الإنساني أيضًا في التعامل مع هذا العائق، ووضع نماذج لحلول ممكنة. وهو ما قام به ليبهارت، وكذلك ألفرد ستيبان وخوان لينز ضمن دراسات الانتقال، كما سنرى.

لا شك، في رأيي، في أهمية مفهوم الشرعية، أكان ذلك لاستقرار الأنظمة السياسية أم للانتقال إلى الديمقراطية، ولا أقترح الاستغناء عن مفهوم الشريعة ذاك. ولهذا أختم هذا الفصل بنقاش ما كتبه نزيه الأيوبي عن أن مفهوم الهيمنة (Hegemony) عند أنطونيو غرامشي أكثر شمولًا وأقل قانونية من الشرعية لدى ڤيبر. وفي رأيي، لا يغني مفهوم الهيمنة عن مفهوم الشرعية في الديمقراطية، لأن الأخير يجمع القانونية بوصفها تعبيرًا مؤسسيًا ضامنًا وملزِمًا إلى المقبولية الاجتماعية لنظام لا تقبل الأغلبية ببديل منه. أما الهيمنة فتبسط، وفق غرامشي، من خلال علاقات قائمة بين جميع مستويات المجتمع، وطبقة سائدة ذات رؤية للعالم (World View) أو (Weltanschauung)، وهذا يتغلغل في المجتمع في جميع مناحي الحياة بحيث تتقبل الجماهير هذا الوعي السائد ليصبح جزءًا من «فطرتها السليمة». والتفاعل المؤدي إلى ذلك بين البنية الفوقية والبنية التحتية يتجلّى في خلق كتلة اجتماعية - سياسية سماها غرامشي «كتلة تاريخية»[26]. ولا أعتقد أن مصطلح الهيمنة كي يصبح شموليًا يُغْني عن مفهوم شرعية النظام. كما أن شمولية مصطلح الهيمنة وتحويله إلى «تقليعة» تغطي فقدان التمايز داخله، مقارنة بالتمايز القائم بين الشرعيات المختلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية.

---

(25) Dahl, *Polyarchy*, pp. 114-115.

(26) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London/New York: I.B. Tauris, 2001), pp. 6-8; Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notes*, Quintin Hoare & Geoffrey Nowell Smith (eds. & trans.) (New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1971]), pp. 186-188, 381.

إن أفكار غرامشي التي طوّرها لوي بيير ألتوسير (Louis Pierre Althusser) (1918-1990)، ونيكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas) (1936-1979)، في اتجاه الاستقلال الذاتي النسبي للدولة عند بولانتزاس، وتطوير مفهوم الأجهزة الأيديولوجية للدولة عند ألتوسير[27]، ليست جديدة على الفكر الديمقراطي، بل على الفكر الماركسي. والجديد فيها، ألا وهو ربط الهيمنة بالطبقة، يُنقِص فاعليتها التحليلية.

تكمن المشكلة في أن التطور الفكري في زمن الصراع الأيديولوجي يبدو كأنه يجري في تيارات منغلقة متنافسة. فهذا التطور داخل الفكر الماركسي يظهر كأنه اكتشاف كبير، لكن نجد أن أفكار استقلالية الدولة باعتبارها مؤسسات وفضاء صراع بين النخب، وليس مجرد أداة قمع بيد طبقة ضد طبقة أخرى، تطورت في الفكر الديمقراطي قبل غرامشي. فلا يوجد اكتشاف كبير في هذه المفاهيم التي تبدو جديدة لأنها جديدة في الماركسية، لكنها ليست جديدة في تاريخ الفكر السياسي بشكل عام. وكما أسلفت، لا أرى أفضلية لفكرة الهيمنة على فكرة شرعية نظام الحكم بمصادر الشرعية المختلفة، بل العكس. فمفهوم الهيمنة، على تجديده في الماركسية، هو محاولة لإنقاذ تقسيمها المجتمعات إلى بنية تحتية وأخرى فوقية بتحويل تبعية الثانية للأولى إلى تفاعل بين الاثنتين تنتج حالة الهيمنة. إن الحل الأسهل لأزمة نظرية تعتمد على أولوية طرف على طرف أخر في معادلتها هو الانتقال إلى الحديث عن التفاعل والتأثير المتبادل، كما بين أي شي وأي شي. ولا يغني مفهوم الهيمنة عن الحاجة إلى فهم مصادر الشرعية. هذا فضلًا عن فقدانه أي معنى عند غرامشي إذا لم يربط بفكر طبقة، وهو ما يجعل من الصعب إنقاذ المفهوم. فأغلبية من يستخدمونه يفعلون ذلك من دون الطبقة لأنهم يدركون ضعف فكرة هيمنة ثقافة طبقة بعينها وعدم وضوحها. لكنهم بذلك يجرّدون المفهوم من سبب وجوده الأصلي. وأخيرًا، إذا كانت الماركسية هي فكر الطبقة العاملة فهي لم تهيمن على أوساط الطبقة العاملة حتى حين أصبحت أيديولوجيا رسمية لدول، كما أنها لم تتحول إلى

---

(27) Ayubi, p. 8.

هوية (إلا في أوساط مثقفين يساريين)، خلافًا لأيديولوجيات دينية وقومية تهيمن على مستوى الهوية.

ما عاد من السهل تحديد معنى فكر طبقة ما أو ثقافتها، ومعنى هيمنتها، هذا إذا سلّمنا بأن الطبقة الاقتصادية ما زالت محددة بالخطوط التي وضعها ماركس لناحية موقعها من ملكية وسائل الإنتاج، ولا سيما أن ما يعتبر «فكر الطبقة العاملة» ليس مهيمنًا حتى في صفوفها، وأصبحت مسألة الهيمنة الثقافية في أوساط واسعة من الجمهور مرتبطة بقدرة أي فكر على مخاطبة قضايا هوياتية: وطنية وقومية ودينية، وحتى طبقية إذا نشأت هوية طبقية. وقد نشأت بالفعل هوية طبقية للعمال في الدول الصناعية في القرن التاسع عشر واستمرت مدة قصيرة في القرن العشرين.

كتب غيلنر أن رسالة الماركسية بُلّغت إلى العنوان الخطأ؛ فهي لم تصل إلى عنوانها، وهو الطبقة العاملة، لأن الفقراء تبنّوا القومية في الغرب أو الدين في الشرق بوصفها أيديولوجيات تعبوية (لا نتفق معه على هذا التقسيم بين الشرق والغرب)، لأنها احتوت على عناصر عاطفية وروحية غير متوافرة في الوعي الطبقي. في حالة أوروبا، نشأت الأيديولوجيا القومية مع التحول من الريف إلى المدينة في القرن التاسع عشر. والحال نفسها في نشوء الأيديولوجيا الإسلامية السياسية خلال عملية التمدين وانتقال فئات واسعة من السكان من الريف إلى المدينة[28]. وتحدي الشرعية الديمقراطية الأصعب، في رأيي، هو على مستوى الهوية بالضبط؛ أي ما يمكن عدّه انتماءً ديمقراطيًا عبر هوية مواطنية قد تساهم الهوية الوطنية والقومية في تصليبه، وقد تناقضه إذا لم تنجح عملية بناء الأمة في أخذ الهوية القومية في الحسبان، أكان ذلك في أمة قومية، أو في أمة متعددة القوميات. وهذه الفكرة أشد أهمية لشرعية النظام الديمقراطي من هيمنة ثقافة طبقة. ولا شك في أن شرعية الديمقراطية (هيمنتها إن شئتم) ونجاعة النظام الديمقراطي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، تساهمان في تصليب هذا الانتماء أو الولاء للنظام الديمقراطي.

---

(28) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University, 1983), p. 129.

الفصل الثالث

عناصر الانتقال عند التحديثيين وفكرة التدرج إلى الديمقراطية

في أفضلية الانتقال من الليبرالية والتنافسية الحصرية إلى الديمقراطية. وفي تناقض تركيز مصادر القوة مع النظام الديمقراطي، وفي صعوبة الانتقال المباشر من نظام سلطوي إلى ديمقراطي. في توصيف دال لشروط الأنظمة الديمقراطية القائمة ومكوناتها، وفي أنها ليست شروط نشوئها، وفي توصيف أليكسيس دو توكفيل لمجتمع أميركي زراعي في القرن التاسع عشر تميز بتوزيع مصادر القوة والنفوذ وتبنّي المعتقدات الديمقراطية. وفي علاقة احتمالات الديمقراطية بهوية المستعمِر، وفي إدخال المقاربة التحديثية عنصر الثقافة السياسية.

نبيّن في هذا الفصل أن بعض أفكار دراسات الانتقال الديمقراطي مثل التدرج، والانفتاح السياسي، وإطلاق الحريات قبل تعميم حق الاقتراع العام، وثقافة النخب السياسية، ورد في تقليد منظّري التحديث بشكل تعاقب زمني طويل المدى، من دون التخلي عن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية.

ليست الشروط اللازمة للأنظمة التعددية بتعبير دال رائجة، كما أن إنتاجها ليس سهلًا. وقد بحث دال في الشروط التي تزيد من فرص نشوء النظام التعددي، وأفرد لشروطها[1] فصولًا في كتابه عن التعددية التنافسية،

(1) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), p. 32.

أو الديمقراطية الواقعية «النظام البولياركي» (Polyarchy) وهي سبعة شروط: 1. التعاقب التاريخي: إن الطريق الأفضل إلى نظام ديمقراطي مستقر هو التقدم في مجال الحقوق والحريات وحصر التنافس والمشاركة السياسية وتوسيعها بالتدريج، أي الانتقال من الليبرالية التنافسية المحدودة بتوسيع المشاركة تدريجيًا، ما يضمن عملية تنشئة ديمقراطية تدريجية. 2. درجة المركزية في النظام الاجتماعي الاقتصادي: يُحدِث تركيز الاقتصاد في أيدي الدولة تفاوتًا حادًا في مصادر القوة السياسية ويجهز على التنافسية عمليًا. فالبديهية الأولى عنده أن استعداد الحكومة للتسامح مع المعارضة يزداد مع تراجع قدرتها على استخدام العقوبات الاقتصادية الاجتماعية أو العنف لقمع المعارضة[2]. وتركيز الاقتصاد يزيد من قدرة الدولة على استخدام مثل هذه العقوبات. لقد اعتبر اقتصاد السوق شرطًا للديمقراطية. ولاحقًا عدّل دال رؤيته لاقتصاد السوق مع إدراكه توسّع الفجوة الاقتصادية ونشوء الاحتكارات وتأثيرها الهدام في المشاركة السياسية، ولا سيما في توليد اللامساواة الاقتصادية التي تفضي لا محالة إلى تفاوت بين الأفراد في الموارد السياسية، أي تؤدي إلى فجوة بينهم في القدرة على التأثير السياسي[3]، مع أن المساواة بين المواطنين، بوصفهم مواطنين، هو المبدأ الأول للديمقراطية الذي يقوم عليه حقهم في المشاركة. 3. درجة التطور الاجتماعي الاقتصادي: فالمجتمعات المدينية الصناعية المتطورة أكثر ملاءمة لنشوء الديمقراطية بسبب زيادة نسب التعليم والثقافة، وطريق الدول غير المتطورة صناعيًا لمغادرة السلطوية إلى التعددية التنافسية يمر عبر تطوير هذا الجانب بالذات. 4. انعدام المساواة: الاستبداد أقدر من

= الكتاب كله عبارة عن عرض وتحليل لهذه الشروط التي يكتفي بتعدادها في البداية، وشرحها في الفقرة التالية هو تلخيصي لما ورد في فصول الكتاب المتعلقة بكل شرط.

(2) Ibid., p. 49.

(3) في كتابه الصادر في عام 1998، خصص دال فصلًا قصيرًا يناقش فيه مضار الرأسمالية على الديمقراطية بعد الفصل الذي يربط بينها وبين اقتصاد السوق، معتبرًا أن للرأسمالية «وجهي يانوس» في ما يتعلق بالديمقراطية، وأن لا مناص من دور الدولة ليس لتنظيم التبادل الاقتصادي بالقوانين وغيرها فحسب وإنما أيضًا لتقليص الأضرار على الإنسان (الفقر وعدم المساواة السياسية) والبيئة والفجوة في الدخول وغيرها. Robert Dahl, *On Democracy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998), pp. 173-179.

الديمقراطية على التكيف مع الفجوات الطبقية الكبيرة؛ إذ يتضرر استقرار النظام الديمقراطي من إحباط فئات اجتماعية واسعة. 5. الشروخ الثقافية: التجانس الثقافي أكثر ملاءمة للديمقراطية إلا إذا نجحت في تحييد الشروخ الثقافية عن عملية التنافس السياسي. 6. أفكار الناشطين السياسيين: هذه العوامل جميعها يجب أن تمر عبر الفاعلين السياسيين وأفكارهم ومعتقداتهم[4]، ما يعني إدخال وعي الفاعلين السياسيين وإراداتهم بوصفها عوامل مهمة. 7. السيطرة الخارجية: قد تلغي السيطرة الخارجية تأثير جميع العناصر السابقة الفاعلة في ظروف غياب سيادة الدولة[5].

وفق دال، يصعب أن تتحول دولة لم تتوافر فيها مؤسسات للتعددية السياسية والتنافس السياسي، ولا يوجد فيها تقاليد تسامح نحو المعارضة السياسية، إلى ديمقراطية ثابتة خلال بضع سنوات. ونادرًا ما تتحول البلدان ذات التاريخ الطويل من التسامح والسياسة التنافسية والمشاركة الواسعة إلى دول سلطوية. لذلك، فمن غير الواقعي ترقّب تحولات دراماتيكية في عدد الدول الديمقراطية التعددية خلال جيل أو جيلين (كتب هذا في عام 1971). وقد تتحول بعض الأنظمة السلطوية إلى أنظمة مختلطة شبه سلطوية، وبعض الأنظمة شبه السلطوية أو المختلطة إلى شبه ديمقراطية، وقد تصبح بعض الأنظمة شبه الديمقراطية ديمقراطيات[6]. لكن بعد نشر كتابه بأعوام قليلة بدأ انتقال دول سلطوية مثل اليونان (1974) والبرتغال (1974) وإسبانيا (1975) إلى دول ديمقراطية من دون أن تمر بمرحلة شبه ديمقراطية. وهو ما يؤكد إحدى فرضيات هذا الكتاب التي سبق أن ذكرتها، وهي أنّ ما ينطبق على تاريخ نشوء الديمقراطيات الأولى لا ينطبق على نشوئها في المرحلة المعاصرة.

إن استنتاجات دال بشأن الانتقال الديمقراطي التدريجي انطلاقًا من

---

(4) Dahl, *Polyarchy*, p. 124.

(5) Ibid., p. 189;

نجد هذه الشروط مكررة في كتابه **الديمقراطية ونقادها**، يُنظر: Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 264.

(6) Dahl, *Polyarchy*, p. 208.

المرحلة الليبرالية هو وصف تحليلي لصيرورة نشوء الديمقراطيات التاريخية. هذه حقائق. لكن الحقائق الصلبة لا تعني حتميات تاريخية، فالعلاقات السببية في ما يتعلق بتغيير الأنظمة احتمالية، والنتائج غير محتومة[7]. ليس بالضرورة أن تمر الديمقراطيات بالمراحل التاريخية الفريدة التي مرّت بها إنكلترا وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا، والتي اتخذت هناك أيضًا مسارات مختلفة، ولكن متبادلة التأثير. أصبحت الديمقراطية الليبرالية نموذجًا قائمًا وحيًّا بمزاياه وسلبياته وإشكالياته. ولن تمر دول العالم بمسارات مختلفة **لاختراعه**، بل بمسارات مختلفة **لتبنٍّ** مرنٍ لصيغٍ مختلفة منه.

لذلك علّق جوزيبي دي بالما القادم من دراسات الانتقال أهمية على مسألة «صناعة الديمقراطية» (Manufacturing Democracy) مشدّدًا على أربعة عناصر: 1. نوعية المنتوج، أي المؤسسات والقوانين والإجراءات المختارة من بين الخيارات الديمقراطية المطروحة، وهذه مسألة مؤسسية. 2. نمط عملية صنع القرار الذي أدى إلى اختيار المؤسسات. 3. طبيعة السياسيين والقانونيين الحرفيين الذين اتّخذوا القرارات وصنعوا الائتلافات والتحالفات. 4. التوقيت، أي تعاقب المهمات في عملية الانتقال الديمقراطي[8]. وفي العالم المعاصر، ما عاد هذا النظام المنشود بنية مجرّدة قائمة على معايير أو قيم أو غيرها، إنما أصبح حقيقة واقعة لها تاريخ وجغرافيا وإجراءات وقوانين مجرّبة، ونشرها يجري على أساس نماذج عينيّة نجحت في أماكن أخرى[9]. لذلك، فالأدق هو الحديث عن تبنّي الديمقراطية وليس عن نشوئها. فلا يمكن تكرار نشوء الديمقراطية التاريخية في الغرب، مثل تحديد الأرستقراطية سلطات النظام الملكي تدريجًا، وتراجع دور الفلاحين، ورسملة العلاقات في الريف، ونشوء برجوازية رأسمالية مبادرة، وتجانس ديني وإثني، وتصنيع مُبكّر، وطبقة عاملة جرى احتواؤها قبل أن تنشب ثورة (كما في بريطانيا) أو بعد ثورة في نهاية القرن الثامن عشر وانتفاضات عمالية

(7) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 4.

(8) Ibid., pp. 8-9.

(9) Ibid., pp. 14-15.

في نهاية القرن التاسع عشر (كما في فرنسا)، وسياسات نخبوية تنافسية نشأت قبل توسيع حق الاقتراع بالتدريج ...إلخ. و«الظروف الفريدة ليست هي ذاتها الظروف الضرورية المطلوبة»[10]، والنتائج غير المتوقعة أو التصادفية في مرحلة ما يمكن صناعتها أو التسبب فيها عن قصد في مرحلة أخرى.

يعي دال تشاؤمه، ويتذكّر أنّ «عصر الثورة الديمقراطية»[11]، كما سماه روبرت روزويل بالمر (1909-2002)، أي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، انتهى من دون ديمقراطيات ما عدا في الولايات المتحدة. وليس من المبالغة القول إن ما يسمّى الثورة الأميركية شرعن صيرورات دمقرطة محلية كانت قائمة في المستعمرات في أميركا الشمالية وربما سرّعتها. ساهمت الحركات الثورية في القرن الثامن عشر في خلق بعض شروط الديمقراطية، ولا سيّما في مسألة حرية المعتقدات بنشرها قيم الحرية والمساواة، لكنها فشلت في مهمتها الرئيسة وهي تحقيق جمهوريات تمثيلية مستقرة على أساس حق الاقتراع العام[12]. نادرًا ما حصل في التاريخ أن أُسقِط نظام سلطوي بقوة معارضته الداخلية، ثم حلّت في محلّه ديمقراطية. فقدرة الحكومات على مقابلة القوة بالقوة تُصعِّب الانحلال الداخلي للدكتاتوريات. ولم يجد دي بالما ديمقراطية ولدت مباشرة من انتفاضة مسلحة قامت بها قوى ديمقراطية ضد الدكتاتورية إلا واحدة في كوستاريكا بعد ثورة 1948[13]. لكن ليس لديه مثال آخر. فعمومًا، لا تُنشئ الانتفاضات المسلحة أو الثورات على نظامٍ ما نظامًا ديمقراطيًا، فالانتقال الديمقراطي يجري بالتدريج وليس بفعل ثورة.

مع ذلك، لا يصح استقراء تناقض بين الثورة والديمقراطية، بل يصح الاستنتاج أن الثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية إلا إذا تلتها إصلاحات

---

(10) Ibid., p. 17.

(11) Robert Roswell Palmer, *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800*, 2 vols. (Princeton: Princeton University Press, 1959-1964).

(12) Dahl, *Polyarchy*, p. 209.

(13) Di Palma, pp. 37-38.

تدريجية[14]، حتى لو جاءت هذه الإصلاحات بعد ارتدادات وثورات مضادة. ومن ناحية أخرى، يصح أنّ الثورات الديمقراطية (فرنسا) كانت أعظم أثرًا في محيطها في نشر الأفكار الديمقراطية وتطلّع الشعوب إليها، من التحول التدريجي البطيء (بريطانيا).

في عرضه ما يسميه التعاقب التاريخي (Historical Sequence) الذي يعتبره عنصرًا مهمًا في نشوء الديمقراطية صعوبةً ويسرًا، درس دال عمليًا الانتقالات السابقة إلى الديمقراطية، واستقرأ منها ثلاث طرائق للتغيير:

أولًا، إن اللبرلة السياسية تسبق المشاركة وتتم بخطوتين كبريين: أ. في هذه الحالة يقوم نظام سلطوي مغلق بزيادة فرص التنافس العمومي ومعه بعض الحريات، ويتحول إلى نظام سلطوي تنافسي. ب. يتحول النظام السلطوي التنافسي إلى نظام تعددي بإتاحة المشاركة السياسية لقطاعات أكبر. وهذا هو الطريق الواثق والآمن[15]، فتُتاح في البداية حرية تنافس محصورة في فئات محددة من المجتمع، ثم تجري عملية تعويد على مبادئ الديمقراطية. وحين تتاح المشاركة تكون تدريجية. كان هذا مسار معظم الانتقالات التاريخية إلى الديمقراطيات التاريخية والمستقرة، وقد استُخلص هذا التعميم النظري من الانتقالات التاريخية إلى الديمقراطيات العريقة والراسخة في الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا.

سنحت الفرص لذلك أيضًا في بعض بلدان أميركا اللاتينية التي حصلت على استقلالها مبكرًا مقارنة بدول أخرى في العالم الثالث. في هذه الدول التي توسّعت فيها الديمقراطية تدريجًا تحت سيطرة النخبة، جاء التنافس الديمقراطي أقل استقطابًا من دول أخرى في القارة ذاتها لم تحظَ بهذه الفرصة.

(14) سبق أن تطرقت في مرحلة مبكرة في كتابي **المسألة العربية** إلى أن الثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية إذا لم يَتْلُها إصلاح، وأن الإصلاح التدريجي من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي إلى ثورة بمعنى تغيير النظام. وعدت إلى ذلك في كتاب **الثورة والقابلية للثورة** بعد الثورات العربية في عام 2011، وكذلك في الكتب الثلاثة عن ثورات مصر وسورية وتونس.

(15) Dahl, *Polyarchy*, pp. 34, 36.

وجاء المنعطف التاريخي حين استجابت النخب لضغط فئات واسعة من أجل المشاركة في العملية السياسية، وفسحت المجال لنشوء مؤسسات مستقلة تُعبّر عن مصالح شعبية. لكن التعبئة الشعبية تجاوزت قدرة أي مؤسسات على احتوائها، وأُصيبت أوساط من النخب القديمة بالفزع، ووقع ارتداد كبير ورّط الدول في عقودٍ من عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية المتعاقبة. وما زالت هذه العقود تلقي بظلالها، بتأثيرات سلبية أو إيجابية، على الانتقال الديمقراطي في نوع من تبعية المسار[16].

بما أنه ما عاد ممكنًا في عصرنا أن تبدأ عملية الدمقرطة بحصر المشاركة السياسية في مجموعة صغيرة تتوسع باستمرار، وبما أنه صار من غير الممكن أيضًا قبول التعاقب التاريخي الآمن في الطريق إلى نظام ديمقراطي، فإن تطبيق دروس هذا التعاقب يكون بترتيب الأولويات بعد ثورة أو خلال عملية إصلاح، وذلك بضمان تطبيق الإصلاحات في مجالات الحقوق والحريات قبل إجراء الانتخابات التنافسية، التي ما عاد ممكنًا أن يتسع نطاقها بالتدريج لناحية القطاعات السكانية المتاح لها ذلك، بل يجب أن تشمل جميع المواطنين. وبكلمات أخرى، تحديد كيف تُحكَم البلاد لناحية طبيعة النظام قبل تحديد من الذي سوف يحكم.

ثانيًا، الحالات التي تسبق فيها المشاركة الشعبية اللبرلة: أ. حين يصبح النظام التسلطي أكثر استيعابًا للمشاركة الشعبية. ب. هذه السلطوية تتيح المشاركة وتزيد فرص التنافس[17]. وفي هذه الحالة، تحدق مخاطر جمّة بتجربة توسيع حق الاقتراع من دون ترسيخ الحقوق والحريات وتعويد المجتمع على ممارساتها واحترامها في البداية، فيحتدم الصراع بين قوًى سياسية واجتماعية قبل أن يترسخ التسامح السياسي، وحيث الالتزام بالحقوق والحريات هش أو مفقود، ما يهدد بالعودة إلى السلطوية في أي وقت. وفي بعض هذه الحالات

---

(16) Larry Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz, «Introduction: Politics, Society, and Democracy in Latin America,» in: Larry Diamond et al. (eds.), *Democracy in Developing Countries: Latin America*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 15.

(17) Dahl, *Polyarchy*, p. 34.

تجرى الانتخابات أصلًا لمنح شرعية لنظام دكتاتوري باستخدام هذا الطريق الذي لا يؤدي غالبًا إلى ديمقراطيات، بل يمنح شرعية لأنظمة سلطوية بانتخابات أو استفتاءات.

ثالثًا، الطريق القصير المختصر: نظام سلطوي مغلق يتحول مباشرة إلى نظام تعددي يمنح حق الاقتراع العام ويتيح التنافس السياسي في الوقت ذاته[18]. والمقصود هنا إزاحة النظام السلطوي بالقوة بعد ثورة أو انقلاب عسكري أو احتلال أجنبي يسمح بالانتخابات. وقد حصلت تحولات مباشرة مفاجئة ناجحة في اليابان وإيطاليا وألمانيا، وذلك باحتلال هذه البلدان. لكن دال يأخذ في الحسبان مرور ألمانيا وإيطاليا بمراحل ديمقراطية سابقة أمكن الاستناد إليها لإرساء الديمقراطية التي فرضتها سلطات الاحتلال في تقاليد وطنية. أما في اليابان فقد أبقى الأميركيون على الإمبراطور للحفاظ على استمرارية تمنح الانتقال شرعية[19]؛ وبذلك خفّف وقع الانتقال بتفادي القطع الكامل مع التاريخ. وهذا من أسباب استقرار الديمقراطية اليابانية المفروضة من الخارج؛ إذ بُذِلت جهود لتبيئتها في التقاليد اليابانية، وإيجاد نقاط استناد تاريخية يمكن البناء عليها.

الطريق الأول هو الذي اتّخذته بريطانيا والسويد في التحول الطويل المدى إلى الديمقراطية. والثاني هو الطريق الذي اتخذته ألمانيا من الإمبراطورية إلى جمهورية فايمار. والطريق الثالث هو الذي اتخذته فرنسا في الفترة 1789–1792، أي مرحلة الثورة[20]. إن معظم الحركات الديمقراطية في عالم اليوم ليست ثورية، وأغلبية الحركات الثورية التي تطيح أنظمة سلطوية بالثورة ليست ديمقراطية[21].

ثمة حالات تداخلت فيها الثورة الوطنية بالمطالب الديمقراطية، أو أسست الحركة الوطنية بنى ديمقراطية بعد الاستقلال مباشرة. في هذه الحالة قد تصبح

---

(18) Ibid..

(19) شرعية تقليدية بمصطلحات ماكس ڤيبر، يُنظر: Ibid., pp. 37-38.

(20) Ibid., pp. 34-35.

(21) Ibid., pp. 211-212.

هذه البنى مكوّنًا من مكونات الهوية الوطنية. ويجلب دال التجارب الأميركية والفنلندية والإيرلندية والهندية والإسرائيلية (!) أمثلةً على تداخل الديمقراطية بالاستقلال الوطني، ما منح الانتقال إلى الديمقراطية (الثوري في هذه الحالات) شرعية عميقة؛ أي إن أيديولوجيا الديمقراطية تعززت بالأيديولوجيا الوطنية وأصبحت عنصرًا فيها[22]. والحقيقة أنه إذا سلّمنا جدلًا بتجاهل دال البعد الكولونيالي في تأسيس «الديمقراطية الإسرائيلية» وقيامها على أساس نفي الآخر الأصيل، فإن الانتقال لم يكن ثوريًا ولا فجائيًا. وكان الإنكليز قد أرسوا جزءًا كبيرًا من مؤسسات الحكم الذاتي التي استفادت منها الحركة الصهيونية في بناء الدولة، كما وفروا بعض الحقوق والحريات إبان انتدابهم على فلسطين (1920-1947). غير أن سياسات قمعية كانت السائدة في حالة الفلسطينيين مع تكرّر الانتفاضات ضد الاستيطان الصهيوني. ولم تُضِف الدولة الصهيونية في السنوات الأولى لقيام الدولة شيئًا للبنى والقوانين الانتدابية البريطانية التي كانت قائمة. ولم تكن للقيادة الصهيونية البراغماتية مشكلة عميقة مع شرعية مؤسسات الانتداب البريطاني، فبفضلها تمكّنت الصهيونية أصلًا من استيطان فلسطين وإقامة مؤسساتها، فبنت عليها وأضافت إليها تعريفاتها اليهودية للدولة، وتبنّي الصهيونية عقيدةً رسمية.

حاول بعض الحركات الاستقلالية العربية أن يبني النظام على المؤسسات الانتدابية البريطانية والفرنسية أيضًا، لكن الأمر لم يعمّر طويلًا؛ لأنها لم تحظَ بشرعية لأسباب متعددة، منها عجزها عن حل معضلات المسألة الزراعية، والهوية الوطنية داخل الحدود التعسفية التي رسمها الاستعمار، ومجابهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وغيرها. وهو ما سهّل على النخب الراديكالية الجديدة من الريف والطبقات الوسطى الدنيا في المدينة الصاعدة بواسطة الأحزاب والحركات ذات الأيديولوجيات الراديكالية أن تصور هذه المؤسسات والنخب التي بنت عليها مؤسسات وطنية بعد الاستقلال بوصفها من مخلفات الاستعمار.

---

(22) Ibid., p. 43.

إن الطريق الأسوأ نحو النظام الديمقراطي، وفق دال، هو الانتقال الذي يجري وسط معارضة جزء كبير من المواطنين، كما في حالة نشوء النظام التعددي من حرب أهلية، أو ثورة هُزم فيها جزء كبير من السكان الذين ظلوا مواطنين في الدولة تحت حكم النظام الجديد[23]. وتكررت هذه النقطة بأشكال مختلفة في دراسات الانتقال وغيرها، وهي تتعلق بعدم توافق الديمقراطية مع وجود شروخ عميقة فاعلة ومسيّسة بشأن النظام الديمقراطي نفسه، وقضايا أخرى أكانت متعلقة بالأيديولوجيا أم بالهوية.

وفي كتابه **الديمقراطية ونقادها** (1989) الذي صدر بعد ثمانية عشر عامًا من صدور كتابه عن النظام البولياركي، حوّل دال الشروط السبعة إلى شروط تاريخية عمليًا، مضيفًا إليها شرطين جديدين. فهو رأى أنّ المحاولات الرامية إلى تفسير بقاء الديمقراطية، أو غيابها، أو فشلها اعتمدت حتى ستينيات القرن العشرين على تجارب عددٍ محدود من الدول. وبالغت هذه المحاولات في التعميمات المستقاة من فشل الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا في العقد الرابع من القرن الماضي على مناطق أخرى، منتقدًا بذلك نظرية التحديث التي اعتمدت في تقديراتها عمومًا على بيانات عن معدّل دخل الفرد، ودرجة الإلمام بالقراءة والكتابة، وعدد الهواتف نسبةً إلى عدد السكان، إضافة إلى أسرّة المستشفيات، وأهملت ظروفًا أخرى تعتبر حاسمة من الناحية النظرية في رأي دال، كالتوجهات والمعتقدات والثقافة السياسية[24].

فما الظروف التي تُعتبر مؤاتية لنمو النظام البولياركي ودعمه واستقراره من منظوره الجديد؟ لا بد من توافر شرطين كي تُحكَم دولة بشكل ديمقراطي، وهما: **أولًا**، السيطرة المدنية على الجيش والشرطة؛ **ثانيًا**، أن يكون المدنيون أنفسهم الذين يسيطرون على الجيش والشرطة خاضعين لعملية ديمقراطية[25]. يفسّر الشرط الثاني الديمقراطية بالديمقراطية، أما الشرط الأول فمهمّ للغاية.

---

(23) Ibid., pp. 46-47.

(24) Dahl, *Democracy and its Critics*, pp. 239-242.

(25) Ibid., p. 245.

وما يحذّر منه دال هنا هو طموح الجيش بعد أن أصبح مؤسسة مستقلة إلى القيام بدور سياسي، والحاجة إلى احتواء قدرة القمع المركزي التي تطوّرت في العصر الحديث. وعلى العكس من تنظيرات هنتنغتون لمصلحة الجيوش المهنية، يعتبر دال المؤسسة العسكرية المحترفة خطرًا؛ إذ تنشأ بوجودها فجوة اجتماعية وسيكولوجية بين العسكريين والمدنيين، ويصبح الجيش نظامًا اجتماعيًا منفصلًا. وظهرت عواقب ذلك في البرازيل في عام 1964، وغانا في عام 1965، والأرجنتين على نحو متكرر منذ عام 1955 حتى عام 1983[26]. وللمهنية العسكرية وجهان إذًا: وجه البعد عن السياسة، ووجه الترفع على المدنيين والسياسيين الذي قد يؤدي إلى الشعور بالوصاية عليهم.

بعد أن وضع دال شرط السيطرة على جهاز القمع المركزي، اعتبر أنّ الديمقراطية الواقعية القائمة (النظام البولياركي) مقترنة تاريخيًّا بتوافر بعض الخصائص المتداخلة. وراح يعدّدها كأنه يصف إحدى الدول الديمقراطية المتطورة القائمة من دون بذل أي جهد تحليلي: مستوًى عالٍ نسبيًا من الدخل والثروة للفرد، ونموّ مطّرد للدخل، ومستوى عالٍ من الحياة الحضرية، وعدد قليل نسبيًّا من السكان الزراعيين، وتنوّع في الوظائف، ومستوى ثقافي مرتفع، وانتشار التعليم، وعملية إنتاج مستقلة نسبيًّا توجهها السوقان الوطنية والدولية، ومستويات معيشة مرتفعة بشكلٍ عام مع مؤشرات جيدة بشأن معدل الأعمار ووفيات الأطفال واستهلاك المواد الاستهلاكية وغيرها: «ليس في متون البحوث المتوسعة باستمرار في شأن شروط الديمقراطية ما هو أكثر ثبوتًا من العلاقة المتبادلة بين أي واحد من هذه المقاييس المجتمعية ومؤشّرات الديمقراطية أو البولياركية»[27]. وتحبّذ البلاد الحديثة، وفق وصف دال، النظام الديمقراطي لأنّه يشتّت القوى والنفوذ والسلطة، ويوزّعها بين عدد كبير من الأفراد والمجموعات[28].

(26) Ibid., p. 250.

(27) Ibid., p. 251.

(28) Ibid., pp. 251-252.

لكن، ليست المزايا التي يقترن بها النظام الديمقراطي المعاصر شرطًا لا ضروريًا ولا كافيًا لنشوئه. ويشير دال إلى أنّ أغلبية سكان الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر كانوا زراعيين وريفيين: 94 في المئة منهم يعيشون في مناطق ريفية. وفي عام 1830، أي عشية زيارة أليكسيس دو توكڤيل (Alexis de Tocqueville) (1805-1859)[29]، كانت النسبة 91 في المئة[30]. وقدّر مؤرخون معدل دخل الفرد حين كتب توكڤيل كتابه **الديمقراطية في أميركا** ما بين 350 إلى 400 دولار أميركي في العام. لكن السياسة التنافسية كانت قد تأسست في الولايات المتحدة قبل رحلته إليها بمدة طويلة. ويمكن القول إن التعددية التنافسية المقصورة على البيض كانت موجودة في عام 1800 تقريبًا، حين كان معدل دخل الفرد أقل من ذلك[31]. وما يصح في الولايات المتحدة يصحّ بدرجات مختلفة في نيوزيلندا وكندا والنرويج والسويد وحتى في بريطانيا إلى حدٍ ما، حيث كانت هناك سياسة تنافسية في القرن التاسع عشر، مع أن هذه الدول كانت على درجة منخفضة من التطوّر[32].

بيد أن المجتمع الزراعي في الولايات المتحدة امتلك سمتين حاسمتين بحسب توكڤيل: وزّع مصادر القوة والنفوذ، وتبنّى المعتقدات الديمقراطية. وخلافًا للتنظير التحديثي القائم الذي يربط بين الديمقراطية والبرجوازية ربطًا محكمًا، اعتقد توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) (1743-1826) وجون تايلر (John Tyler) (1790-1862) وغيرهما من المنظّرين والقادة الجمهوريين[33] أنّ المجتمع الزراعي المكوّن من العائلة المستقلة للمزارعين هو أمر ضروري لوجود جمهورية ديمقراطية، وقد رأوا في هؤلاء عماد النظام الجمهوري الديمقراطي. لكن، في حين كانت هذه المجتمعات الزراعية

---

(29) كتب توكڤيل كتابه **الديمقراطية في أميركا** بعد رحلته إلى الولايات المتحدة في عام 1831، ونشره في مجلدين، وقد صدر المجلد الأول في عام 1835 والثاني في عام 1840.

(30) Ibid., p. 253.

(31) Dahl, *Polyarchy*, pp. 69-70.

(32) Ibid., p. 71.

(33) ليس المقصود الحزب الجمهوري بالطبع، بل الفكر الجمهوري.

مجتمعات حرّة، فإنّ البلدان الزراعية في عصرنا لا تتألّف من مجتمعات زراعية حرّة[34].

نجد عند أرسطو تقديرًا قريبًا من ذلك هو أن المجتمع الديمقراطي هو مجتمع المزارعين المستقلين لأسباب شبيهة بالأسباب التي بيّنها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة. فهم مستقلون ولا يتدخلون كثيرًا في حياة الآخرين، وليس لديهم وقت كثير للسياسة، لذلك فهم لا يستخدمون السلطة بإفراط، ولا يبحثون عن مكاسب مادية فيها: «من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقّة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام. وبما أنّها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع، ولا تستطيع أن تتجمع إلّا نادرًا [...]. ولئن يعمل المرء خيرٌ من أن يحكم ويتأمّر»، حيث لا تأتي مزاولة السلطة بمنافع جليلة «لأنّ الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف»[35]. وفي مسألة الزرّاع وملاءمتهم للديمقراطية، يذكر أرسطو أنّ إقامة أغلبيتهم خارج المدينة في الأرياف تمنع طبقة التجار من الاجتماع في جمعية من دونهم[36]. وأعتقد أنّ القصد عنده هو تقليل ما يسميه التأمُّر أو ممارسة السلطة بإفراط، وترك إدارة البلاد للقانون والعرف، والاجتماع يكون للبتّ في الاستثناءات فحسب. وربما كان هذا عنصرًا ليبراليًا مبكرًا عند أرسطو.

يؤكّد دال على أهمية معتقدات الناشطين السياسيين، أو ما يمكن اعتباره النخبة السياسية، فالانتقال قد يكون إبداعًا ذاتيًا للنخبة السياسية ووعيها.

---

(34) Dahl, *Democracy and its Critics*, pp. 253-254.

(35) Aristotle, «Politics,» in: *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*, Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), Book VI, Part IV, p. 2093.

استخدمنا هنا ترجمة أحمد لطفي السيد لأنها تنقل النص الإنكليزي الذي تستخدمه بدقة. يُنظر: أرسطوطاليس، **السياسة**، ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي - سانتهيلير، تعريب أحمد لطفي السيد (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 439. وكتب أرسطو أيضًا أنه حين يكون الحُكّام من الزُرّاع ومتوسطي الثروة فإنّه ليس لديهم من الفراغ للاجتماع باستمرار، ويتركون الحكم للقانون، ويكون اجتماعهم للبتّ في الاستثناءات، يُنظر: المرجع نفسه، ص 388.

(36) Aristotle, Book VI, Part IV, p. 2094.

ويؤكّد شرعية النظام الديمقراطي أيضًا؛ أي إيمان أغلبية الناس بأنه نظام شرعي[37]. وهو لا يتمكّن من تفسير عدم استقراره في بعض الحالات، كما في الأرجنتين مثلًا، إلا بـ «ضعف التزام الناشطين السياسيين المبادئ الديمقراطية»[38]. وأخيرًا، لا يمكن أن تقوم ديمقراطية تحت السيطرة الأجنبية، وهو يَعدّ اليابان وإيطاليا وألمانيا والنمسا حالات غير قابلة للتعميم، فليس بالضرورة أن يرعى نظام بولياركي نظامًا بولياركيًا في بلد آخر. وباهتمام دال بموقف النخب السياسية وثقافتها ينضم عمليًا إلى منظّري الانتقال. وبالنسبة إلى الشرط الخامس، وهو التجانس الثقافي، أعتقد أنه يجب أن يقتصر على غياب الصراعات الثقافية، أو تحييدها عن عملية التنافس السياسي على السلطة. فثمة دول ديمقراطية غير متجانسة ثقافيًا (سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند). وربما كانت كوريا هي الأكثر تجانسًا، ولكن كوريا الشمالية لا يحكمها حاليًا نظام ديمقراطي، وهذه هي حال اليمن وألمانيا في الماضي، وبولندا ومصر وهايتي وغيرها. ليس **التجانس الثقافي شرطًا للديمقراطية، وليست التعددية الثقافية شرطًا لها أيضًا**.

إن حالة الانتقال الديمقراطي النموذجية بالنسبة إلى دال هي التي تتوافر فيها الشروط السبعة المذكورة سابقًا، بعد دكتاتورية لا تحظى بشعبية. في مثل هذه الحالة يمكن أن يجري انتقال سريع. لكن تزامن توافر هذه الشروط في دولة واحدة نادر إحصائيًا. أما الحالات غير الواعدة فهي التي لا يتوافر فيها عدد من الشروط السبعة، وهي الأغلبية المثيرة للتشاؤم. وهذه حال معظم الدول التي تحتاج إلى مساعدة اقتصادية أميركية، من منظور دال، الذي يعتقد أن أميركا راغبة في تحويل دولٍ إلى ديمقراطيات عبر تقديم المساعدات لها، وهذا غير صحيح أصلًا. وفي رأي دال، فإن إسهام الدعم في نشوء الديمقراطية غير مرجّح[39]. أما بالنسبة إلى تصدير النموذج بالتدخل العسكري المباشر فقد نجح في الماضي في إيطاليا وألمانيا والنمسا واليابان. كما نجح

(37) Dahl, *Democracy and its Critics*, p. 261.

(38) Ibid., p. 262.

(39) Dahl, *Polyarchy*, p. 210.

الاستعمار في الماضي في خلق أنظمة ديمقراطية في الهند والفلبين وجامايكا وبورتوريكو، لكن معظم الدول التي استقلّت بعد الاستعمار لم تنشأ فيها أنظمة حكم ديمقراطية، أو لم تصمد فيها. وبعد أن اختفت الكولونيالية من الوجود، لم يكن التدخل النيوكولونيالي في شؤون الدول ملائمًا أيضًا أو مؤاتيًا لنشوء الديمقراطيات.

في البحث عن المتغيرات الواعدة في تفسير دينامية التغيير، اقترح لوسيان پاي البدء بنظرية دال والشروط السبعة الأكثر ملاءمة لهذا النظام والأقل ملاءمة. ويمكن جمع هذه العناصر، كما يقول، مع النموذج الديناميكي الذي اقترحه روستو في مقالته في عام 1970، في شرح صيرورة الانتقال إلى الديمقراطية. ويتلخص نموذج روستو الذي ينتقد نظرية التحديث من داخلها، والذي ستتطرق إليه لاحقًا، في أن نشوء الديمقراطيات ليس حتميًا، ولا مرتبطًا بشروط بنيوية مسبقة، بل يرتبط بدولة مستقرة ينشأ فيها صراع يتعذّر حلّه إلّا إذا قبلت القوى الرئيسة، التي ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، بتسوية تتلخص بالتوافق على القبول بإجراءات ديمقراطية لا يخسر فيها طرف كل شيء، ولا يربح الآخر كل شيء، ثم تتلوها عملية تعويد على الديمقراطية.

اقترح پاي إضافة عوامل مثل الثقافة السياسية السائدة والتقاليد التاريخية. فإذا انطلقنا، مثل روستو، من أزمة النظام السلطوي، فثمة أيضًا فروق في ردة الفعل عليها بين المجتمعات، لناحية القابلية لإجراء تسويات، وفقًا للثقافة السياسية السائدة ومدى توافر تجارب سابقة مع المؤسسات الديمقراطية[40]. وأكد ليبسيت أيضًا في مقالة المراجعة التي نشرها في عام 1994 على مركزية الثقافة السياسية، وعدّها أحد أسباب الارتداد عن الديمقراطية في كثير من الدول. فمثلًا، من بين الدول التي أصبحت ديمقراطية في الفترة 1915–1931 ظلت 4 دول من 17 دولة فقط ديمقراطية في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته. ومن بين 32 دولة ديمقراطية كانت فاعلة في عام 1958

(40) Lucian W. Pye, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), pp. 7, 15, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2weogbF

أصبح ثلثها سلطويًا حتى منتصف السبعينيات. وأشار أيضًا إلى انتخابات كانون الأول/ديسمبر 1993 في روسيا حين نالت حركة فاشيّة 24 في المئة من الأصوات، فيما نال الشيوعيون 15 في المئة. ويعود ذلك، في رأيه، إلى عدم توافر الفرصة لتطور ثقافة حاضنة للديمقراطية عند حصول تحوّل حاد عن النظام السلطوي[41]. ويبدو ليبسيت في هذه المرحلة (النصف الأول من التسعينيات) متبنيًا فكرة التوتر بين الإسلام والديمقراطية ثقافيًا، وموقف بعض المستشرقين من «العلاقة بين الإسلام والديمقراطية»، وأن «الحرية السياسية غريبة عن الإسلام»[42]. لكن لم يخطر في باله السؤال «الثقافي» أيضًا: أليست الحرية غريبة عن التوراة اليهودية والنصوص الدينية المسيحية؟[43].

توصل ليبسيت بشكل متأخر إلى نتيجة مفادها أن الدراسات التاريخية العابرة للدول أظهرت، عند بحث المتغيرات المتفاعلة والمرتبطة بالديمقراطية، أن العوامل الثقافية أشد أهمية من الاقتصادية[44]. وعاد إلى مفكّرَين محافظَين مثل جورج كينان (1904-2005)، وبرنارد لويس (1916-2018) ليكرر أن الديمقراطية نجحت في أوروبا وتحديدًا في شمال غرب أوروبا، وكذلك

(41) Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994), p. 4, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2PRu3bz

(42) Ibid., p. 6; Panayiotis J. Vatikiotis, *Islam and the State* (London: Croom Helm, 1988), p. 118; Robin Wright, «Islam and Democracy,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3 (1992), p. 133, accessed on 1/3/2020, at: https://fam.ag/2WENdbT; Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), p. 506, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2yHp9ao; Ali Kazancigil, «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 2 (1991), p. 345; Bernard Lewis, «Islam and Liberal Democracy,» *The Atlantic*, vol. 271, no. 2 (1993), pp. 96, 98, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2NWeodz

(43) سأحاول أن أخصص كتابًا كاملًا ضمن هذه السلسلة لمناقشة عقم السؤال عن «الإسلام والديمقراطية».

(44) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» p. 5; Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong & John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2 (May 1993), pp. 168-170.

هذا رأي هنتنغتون أيضًا: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, vol. 4 (Norman, OK: University of Oklahoma, 1991), pp. 298-311.

في الدول التي استوطن فيها سكان هذه المنطقة، مثل أستراليا والولايات المتحدة وغيرهما؛ أي إن الأمر مرتبط بسكان شمال غرب أوروبا وثقافتهم التي حملوها معهم. وفي رأي كينان، ما زلنا ننتظر الدليل على أن الديمقراطية قد تكون نمط حياة طبيعيًا بالنسبة إلى شعوبٍ أخرى، فهو يدعي أنها نمط حياة طبيعي لشعوب شمال غرب أوروبا. وتبنّى لويس الموقف نفسه؛ إذ يقول إن المستقبل سيثبت هل في الإمكان زرع مثل هذا النظام في ثقافات أخرى[45]. ولا ندري كيف يمكن عد الديمقراطية نمط حياة طبيعيًا في مكان وغير طبيعي في مكان آخر، مع أنها لم تكن «نمط حياة»، ولا «طبيعية» في أي مكان قبل نشوئها.

كما وجد لويس ضمن التقييمات الكمية أن المتغير ذا الصلة الإيجابية جدًا بالديمقراطية هو الماضي الاستعماري البريطاني للبلد المعنيّ. فحتى إذا استثنينا الولايات المتحدة وأستراليا، نجد أن كل دولة يتألف عدد سكانها ممّا لا يقل عن مليون نسمة، وتقريبًا جميع الدول الأصغر التي استقلت ولديها ممارسة ديمقراطية مستمرة، كانت مستعمرات بريطانية[46]. ويبدو أن المقصود أن الاستعمار البريطاني اعتمد غالبًا على نخب البلاد (التي اختارها) في إدارتها، وسمح لهم بالعمل في المؤسسات التي بادر إليها، ومنها مؤسسات برلمانية؛ أي إن البلدان عاشت نوعًا من الإدارة الذاتية في ظل الحكم البريطاني، خلافًا للتقليد الكولونيالي الفرنسي.

قامت مؤسسات الإدارة الذاتية التي أنشأها الاستعمار بدور في توليد المرحلة الليبرالية الأولى بعد الاستقلال. لكن هذا لم يعتمد على هوية المستعمِر، بل على سياسته في الإدارة. فبريطانيا أدارت الهند بحكومة قائمة بذاتها من الإنكليز، وأشركت نخبًا هندية في بيروقراطيتها، وكان استعمارها انتدابيًا في فلسطين والأردن والعراق، ومباشرًا في كينيا وتنزانيا وأوغندا.

---

(45) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» p. 5; George Kennan, *Clouds of Danger: Current Realities of American Foreign Policy* (Boston, MA: Little, Brown, 1977), pp. 41-43; Lewis, pp. 93-94.

(46) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» p. 5.

ويُثبت الفارق بين دول أميركا اللاتينية التي خضعت للمُستَعمِر نفسه أن من غير الممكن تفسير احتمالات الديمقراطية بمسألة الإرث الاستعماري. فطبيعة البلد نفسه أثّرت في نتائج تفاعل الإرث الاستعماري معها، وأحداث وقعت في القرن التاسع عشر نفسه تُفسّر كثيرًا من التطورات اللاحقة أيضًا. ففي دولة مثل تشيلي شُكّلت مؤسسات ديمقراطية مقيّدة أو محدودة في قطيعة مع الإرث الاستعماري – ثقافةً ومؤسساتٍ – وليس بالبناء عليه كما في الولايات المتحدة وكندا. وبعض الدول استفادت من عزلتها وضعف مواردها النسبي ومن إهمال المُستعمِر لها في تأسيس إدارات ذاتية. ودمّر الصراع العنيف مع المستعمِر المؤسسات في دول أخرى. بعض هذه المؤسسات قدّمت حماية بالحد الأدنى للسكان الأصليين ضد أصحاب الأرض والأوليغاركيا المحلية، لكنها اختفت خلال حقبة الاستقلال[47]. يجب رؤية الأزمة من زاوية بناء الدولة في دولٍ رُسِمت حدودها بشكل مصطنع، ما يُذكّر بعملية إقامة الدول ونزع الاستعمار في أفريقيا في مرحلة متأخرة[48]، مع الفارق أنه في زمن استقلال دول أميركا الجنوبية، في القرن التاسع عشر، لم تكن ثمّة ضمانات للحدود، ولم تتوافر وسائل الاتصال والمنظمات الدولية وضمانات السيادة القائمة حاليًا.

الحقيقة أن التجربتين العربيتين للانتقال بعد ثورات 2011 تثبتان عكس ما ذهب إليه ليبسيت في شأن هوية المستعمِر. فتونس التي نجح فيها الانتقال نسبيًا كانت مستعمَرة فرنسية. أما مصر التي فشل الانتقال فيها فعرفت السيطرة الاستعمارية البريطانية عليها تحت اسم الحماية. وربما يدفعنا ذلك إلى أن نعدّل مقولته هذه بحيث تصحّ على الحالات التي جرى فيها نشوء الديمقراطية أو الانتقال إليها تدريجيًا، أو مباشرة بعد الاستقلال، وليس بالثورة بعد عقود من الاستقلال. وغالبًا، لم تدم هذه الديمقراطيات الهشة المبكرة التي تسمّى عربيًا بالمرحلة الليبرالية طويلًا بعد الاستقلال. والحقيقة أن هذه المرحلة في لبنان وسورية بماضيهما الاستعماري الفرنسي لم تختلف

(47) Diamond, Hartlyn & Linz, p. 9.

(48) Ibid., p. 10.

كثيرًا عن المرحلة الليبرالية في مصر. وعمومًا، تثبت التجارب أنّ مثل هذه التعميمات المستقرَأة من تجارب تاريخية تتعرض باستمرار للنقض، على نحوٍ يدفع إلى تعديلها بموجب التطورات المتلاحقة، وينسف زعمها التوصل إلى تعميمات نظرية.

حينما حاول ليبسيت إضافة عناصر أخرى إلى نظرية التحديث من خارج العوامل الاقتصادية والتعليم، فإنه وقع في خطأ ثقافوي - ذهني رائج منذ أن ربط ڤيبر التطور الرأسمالي بالبروتستانتية بسبب أخلاقيات العمل فيها. كما ادعى ليبسيت أنّ البروتستانتية أكثر ملاءمة للديمقراطية، لأهمية عنصر استقلالية الفرد الأخلاقية، في حين توجد علاقة متينة بين الدين والدولة في الديانات الأربع الأخرى: الكاثوليكية والأرثوذكسية المسيحية والإسلام والكونفوشية[49]. وفي رأيي المخالف لرأي ڤيبر الأصلي، إن سلوك البشر لا تحدده نصوص الديانات وعقائد المذاهب، بل أنماط ممارسة الدين التي تتشابه بين الديانات المختلفة، والتي تساهم في بلورتها عوامل عدة، منها البنية الاجتماعية والأعراف الموروثة وطبيعة نظام الحكم السائد، والعقيدة أيضًا والمذهب. والنتيجة أنه قد يوجد في الإسلام ما يشبه نمط التدين الكالفني لدى أوساط بعينها في ظروف بعينها. والسؤال يدور هنا حول الشروط الاجتماعية الاقتصادية التي تجعل لفئة اجتماعية تمارس نمط التدين هذا مثل ذلك التأثير، ولا علاقة مباشرة لهذا كله بالنصوص المقدسة. أما علاقة الدين بالديمقراطية فلا تتوقف على نوع الدين أو المذهب، بل تتوقف على نوع العلمنة التي مرّت بها البلاد، وأنماط التديّن الجديدة التي نجمت عن تفاعل العلمنة والتحديث مع أنماط التدين والثقافة الدينية السائدة، ومستوى التطور الاجتماعي في زمن العلمنة. **فحين تُفرض العلمنة من أعلى قبل أن تمر المجتمعات بحدٍ أدنى من العلمنة المعرفية، أي التعامل مع الظواهر الطبيعية الاجتماعية والسياسية والجسد الإنساني، ليس بتفسيرات غيبية بل بموجب قوانينها، أو بالاعتماد على أخصائيين (يسمّون علماء أو خبراء) من جهة، وعلى العلمنة السياسية التي ترعى نشوء منطق**

(49) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» p. 5.

الدولة وإخضاع المؤسسة الدينية له وصولًا إلى خصخصة القرار الديني من جهة أخرى، تتخذ أنماط التدين أشكالًا رافضة للعلمنة، وتصبح سهلة الانقياد لأيديولوجيات رافضة للتحديث عمومًا، بغضّ النظر عن هوية الدين نفسه. وإذا تضررت فئات واسعة من عملية العلمنة/ التحديث، وما زالت الثقافة الدينية هي السائدة، فمن الممكن أن تنشأ أنماط تديّن رافضة للتحديث عند هذه الفئات.

كتب ليبسيت مراجعته بعد أن نشر بعض منظّري الانتقال نتائج مشروعهم في شأن الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميركا اللاتينية في عام 1986، المتمثلة بأنّ الانتقال من نظام سلطوي إلى الديمقراطية يطرح خيارات استراتيجية على الفاعلين السياسيين الذين يحدد سلوكهم ما إذا كانت ستنشأ ديمقراطية أم لا. ولم يتفق مع أي مناقشة لهذا الموضوع باستقلالٍ عن شروط الديمقراطية التي أصبح يسميها شروطًا مسبقة للديمقراطية (Democratic Prerequisites) وليس مجرد متطلبات الديمقراطية (Democratic Requisites)، وكأنه قصد أن يردّ، ضمنيًا، بالرفض على تفسير روستو مقالته الأولى التي يذهب فيها إلى التمييز بين المتطلبات والشروط المسبقة. واتفق مع فرانسيسكو ويفورت الذي كتب أن «العمل الإجرائي للديمقراطية السياسية بالحد الأدنى يعني ضمنيًا وجود شروط اجتماعية بالحد الأدنى»[50]؛ بمعنى أنه حتى الديمقراطية الإجرائية تتطلب ظروفًا اجتماعية مؤاتية من نوع المتطلبات البنيوية التي سبق أن تطرق إليها. فلا يمكن الاستغناء عن النجاعة والتنمية الاقتصادية لاكتساب الشرعية في الديمقراطيات الناشئة في البلدان الفقيرة. وهنا ينشأ تساؤل كبير عن التغيرات البنيوية اللازمة لتحقيق النمو، والتي قد تُكلّف ثمنًا باهظًا في مستوى حياة الناس، ومدى توافق إعادة الهيكلة المطلوبة للتنمية مع التحول الديمقراطي[51].

---

(50) Ibid., p. 16; Terry Lynn Karl & Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America: Southern and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 2 (1991), pp. 270-271; Francisco C. Weffort, «New Democracies, Which Democracies?,» The Woodrow Wilson Center, Latin American Program, *Working Paper*, no. 198 (1992), p. 18.

(51) Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited,» p. 17.

الشروط الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية ضرورية بموجب هذه المقاربة، لكن النتائج العينية تعتمد على السياقات، وعلى قدرات الفاعلين السياسيين الرئيسيين كالقادة والزعماء وتكتيكاتهم، ومن ضمن ذلك طريقة الانتخابات ومدى تلاؤمها مع الشروخ الإثنية والبنية الديموغرافية للدولة[52]. ويُنهي ليبسيت بجملة واحدة تقرّبه من منظّري الانتقال الديمقراطي، وهي أن «احتمال نجاح الديمقراطية أو فشلها مستمر بالاعتماد، بدرجة كبيرة، على خيارات القادة والجماعات وسلوكهم وقراراتهم»[53].

عمومًا، فإن عدد العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية الكبير جدًا لا يُمكّن من إنتاج معادلة عامة تتيح التنبّؤ بنشوء الديمقراطية. فدال وهنتنغتون، مثلًا، كانا متشائمَين جدًا في شأن آفاق تطور الديمقراطية على المستوى العالمي[54] قبل صعود ميخائيل غورباتشوف (1985-1991) وبدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي. لكن، مع انطلاق هذه الإصلاحات تحت عنواني «البيريسترويكا» (إعادة البناء) و«الغلاسنوست» (العلانية) تغيّر كل شيء.

بذلك لا تمكّن النظريات الاجتماعية الباحثين دائمًا من وضع قاعدة يمكن التنبؤ بموجبها، ولا يجوز الاستعجال في تحديد الاستثناءات في غياب تلك القاعدة. ولهذا لا يصح الحديث عن استثناء عربي مثلًا في الانتقال إلى الديمقراطية لأنه لا توجد قاعدة أصلًا.

حتى بعد موجة الديمقراطية في جنوب أوروبا وبعض دول أميركا اللاتينية، بدا النظام الشيوعي السوفياتي مستقرًا، بل في توسع، حتى عام 1983[55]. ثم

---

(52) Ibid.

(53) Ibid., p. 18.

(54) Ibid., pp. 17-18; Dahl, *Polyarchy*, p. 208; Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 193-218, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2BT2BFg

(55) Marc F. Plattner, «The Democratic Moment,» in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 37.

بدا كأن الديمقراطية دخلت في طور الأزمة في سبعينيات القرن الماضي مع تقدّم الأنظمة الشيوعية في شرق آسيا، وفشل الليبراليات ما بعد الكولونيالية في الدول المستقلة. بل تراجعت حتى الهند إلى نظام شبه سلطوي في ظل إجراءات الطوارئ التي اتخذتها أنديرا غاندي (1966-1977 و1980-1984) في عام 1975. وكتب دانيال باتريك موينيهان، الدبلوماسي الأميركي المعروف، في تلك الفترة، في عام 1975، أن «الديمقراطية الليبرالية بموجب النموذج الأميركي تميل إلى أن تكون في وضع المَلَكية في القرن التاسع عشر، أي إنها بقايا شكل من أشكال الحكومة صمد في أماكن فريدة هنا وهناك، وقد يعمل جيدًا في ظروف معينة، لكنه ليس ذا علاقة بالمستقبل. إنها العالم حيث كان وليس العالم إلى حيث يتجه»[56]. وأصبح واضحًا في الثمانينيات أن تشاؤم موينيهان لم يكن له أساس، حين انتشرت الديمقراطية، وتبين أن بدائل الديمقراطية في دول العالم الثالث مثل الاشتراكية الأفريقية والبيروقراطية السلطوية في أميركا اللاتينية تحوّلت إلى نماذج فاشلة اقتصاديًّا[57]. وبعد ذلك جاء التحول الكبير في أوروبا الشرقية.

أعادت التحولات في أوروبا الشرقية بعض الوهج إلى نظرية التحديث، لا على مستوى الدول الاشتراكية ذاتها التي حققت درجة عالية من التحديث، بل على المستوى العالمي أيضًا. فوفق باي، ترافق تمدّد الديمقراطية مع القفزة الكبرى في نمو الاقتصاد العالمي التي تجاوزت توقعات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين والماركسيين؛ إذ ارتفعت التجارة العالمية 13 في المئة سنويًا خلال خمس وعشرين سنة منذ عام 1965، في حين كان نموها قبل ذلك 3 في المئة سنويًا فقط. كما تعاظمت التحويلات البنكية بنسبة سنوية بلغت نحو

= التاريخ الذي اختاره الكاتب لتعيين وقف توسع الكتلة الشرقية هو التدخل العسكري للولايات المتحدة في غرانادا. وكان يمكن أيضًا اختيار التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان والرد الأميركي عليه.

(56) Daniel Patrick Moynihan, «The American Experiment,» *The Public Interest*, no. 41 (Fall 1975), p. 6.

(57) Plattner, p. 37.

28 في المئة في الفترة ذاتها[58]. ويشرح باي بتوسع سوق الاتصالات العالمية المعاصرة التي تتجاوز بمسافات يصعب قياسها درجات التحديث التي كانت تفحص سابقًا باستخدام معايير كمية من نوع ما اعتمده ليرنر في عام 1958، وذلك حين اعتمد معيار مدى انتشار أجهزة الراديو في المنازل[59].

(58) Pye, p. 7.

(59) Ibid., p. 8.

الفصل الرابع

البرجوازية ونشوء الديمقراطية

في أن دور البرجوازية التاريخي لا يعني وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية والرأسمالية، وفي أن الرأسمالية ربما تؤدي إلى الاستبداد، ولكن لا توجد في الواقع ديمقراطية حديثة من دون اقتصاديات حرة، وفي دور البرجوازية الليبرالي. وفي رهان ماركس على توسيع حق الاقتراع للأسباب نفسها المتمثلة بتمسّك بعض الليبراليين بحصريته، وفي تبين خطأ رهان الشيوعيين الأوائل على الديمقراطية للتوصل إلى دكتاتورية البروليتاريا، وفي أن التسوية الطبقية في ظل النظام الرأسمالي رافقت الجمع بين الديمقراطية والليبرالية، وفي الديمقراطية وتوزيع مصادر القوة والتأثير. في نموذج بارينغتون مور الذي تؤدي بموجبه الثورات الفلاحية إلى دكتاتوريات، وفي دور ملاك الأرض ومجالس الطبقات القديمة ودور الإقطاع. وفي فقدان مجالس الطبقات في السلطنة العثمانية ودور البيروقراطية الإصلاحي، وفي أن الخلفية التاريخية للديمقراطية هي رسملة علاقات الإنتاج الزراعي، وفي أن البرجوازية ليست فئة سياسية واحدة.

دار نقاش تاريخي طويل حول دور البرجوازية في نشوء الديمقراطية رسّمته الماركسية في صيغة الثورة الديمقراطية البرجوازية، والحديث هنا عن المنشأ التاريخي للديمقراطيات الأولى في العصر الحديث. وإنها لحقيقة تاريخية أنّ مطلب المشاركة السياسية والحريات ضد نظام الامتيازات والطبقات الاجتماعية التي عبّر عنها النظام الإقطاعي قد برز بعد صعود البرجوازية في الدول الأوروبية ونزاعها مع الطبقات القديمة صاحبة الامتيازات، أكان هؤلاء

من الإكليروس أم من الأرستقراطية. أما تعميم حق الاقتراع، وتوسيع الحريات، ومساواة المرأة بالرجل وغيرها، فقد تحقق ذلك من خلال صراعات ميّزت تاريخ القرن التاسع عشر الأوروبي مع قطاعات من الطبقة البرجوازية خاضتها الطبقة العاملة ضد البرجوازية التي تحولت إلى أرستقراطية سياسية، ثم خاضتها الحركات النسائية ضد النظام الاجتماعي القائم. وهذا صحيح أيضًا، لكن البرجوازية بفئاتها المختلفة ومثقفيها وتياراتها الفكرية هي التي شقّت الطريق وولّدت هذه الجدلية من التوقعات والخيبات عند فئات شعبية أخرى، وروّجت مفاهيم مثل الحرية والمساواة استخدمت في الصراع ضد البرجوازية نفسها حين أصبحت الأخيرة عائقًا أمام تحقيق المبادئ التي روّج لها مفكروها. وليس بالضرورة أن تتكرر قصة المنشأ هذه بعد أن أصبحت الأنظمة الديمقراطية العينية ماثلة أمامنا بإيجابياتها وسلبياتها، وكذلك النزوع إلى تقليدها أو النفور منها، والترويج لها أو التحريض عليها.

حين انتشرت فكرة الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم، لم تكن البرجوازية المحلية حامل الفكرة الحصري. ففي بلدان العالم الثالث التي وصلت إليها الأفكار الديمقراطية ونماذجها المطبقة عبر الإعلام وغيره حملت فئات من المثقفين والطبقة الوسطى فكرة الديمقراطية. وفي البلدان العربية ودول العالم الثالث ساهم مثقفو البرجوازية التي لم تدخل في صراع مع نظام حكم سابق، في نشر ثقافة تنويرية ديمقراطية مبكرة. وقامت البرجوازية بدورٍ في لبرلة الدولة بعد الاستعمار، وجرت محاولات للاستثمار في الصناعة. ولكنها ظلت طبقة ضعيفة قياسًا بالطبقات الأخرى، كما اعتمدت في معظمها على قطاعات الخدمات والاستيراد والتصدير التي تتكيّف بسهولة مع النظام الحاكم.

تضررت البرجوازية في مرحلة التأميمات حتى كادت تنقرض كقوة اجتماعية في بعض الدول، ثم صعدت من جديد في مراحل اللبرلة من دون أن تقوم بدور ديمقراطي؛ إذ ظلت مرتبطة بالنظام القائم ملكيًا أكان أم جمهوريًا. وفي ظل الاستبداد المعاصر غالبًا ما تساند البرجوازية النظام السلطوي المستفيدة منه ما دام النظام قويًا، وقد تعادي التطور الديمقراطي والمشاركة

الشعبية، وحتى منح الحريات. وعمومًا يفضل التمييز بين قطاعات البرجوازية المختلفة، مثل الطبقات الوسطى والمثقفين والرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية وغيرها، بموجب درجة تضررها من النظام السلطوي، وتقبلها للديمقراطية وتجرؤها على طرح مسألة نظام الحكم.

تنشأ الديمقراطية وفق شيفورسكي في ظل الرأسمالية، كما تنشأ الدكتاتوريات الحديثة في ظلها، وهي تتلاءم وتتعايش معهما. ولذلك فإن البحث في العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية يحتاج إلى تحليل للمتغيرات التاريخية الجائزة المحددة بمتغيرات تاريخية جائزة لا تخضع لحتميات (Historical Contingencies)، ولا يمكن استنباطها من مبادئ أولية مسبقة[1].

اعتمدت أغلبية الأنظمة الحاكمة في التاريخ إما على سيطرتها المباشرة على مصادر الثروة، أو على تحصيل الأرستقراطية الإقطاعية وأمراء الحرب والولاة وغيرهم الفائض بواسطة جباة ضرائب، أي بالقوة وليس بآليات الاقتصاد ذاتها، وبـ «التعاقد الحر» بين رأس المال والعمل. أما في النظام الرأسمالي، فقد انفصلت سلطة الدولة عن الأمرين؛ عن ملكية مصادر الثروة من جهة، وعن الوسطاء الذين يقومون بجباية الضرائب للدولة من جهة أخرى. وهذا هو الأساس الأول لاحتمالية احتضان الاقتصاد الرأسمالي النظام الديمقراطي أكثر من احتماليته في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لأن رأس المال لا يستحوذ على فائض القيمة باستخدام مباشر للقوة. ومن ثَمّ، فإنه في مجال الاقتصاد بداية يحل التبادل التعاقدي مع العمل المأجور محل استخدام الإكراه في العمل الزراعي عند مالك الأرض ما قبل رسملة العلاقات في الريف، وكذلك في جباية فائض القيمة.

---

(1) Adam Przeworski, «Capitalism, Development, and Democracy,» *Brazilian Journal of Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October-December 2004), p. 488, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2o3upQx

هذا أيضًا رأي شومبيتر كما سبق أن بيّنا. وكذلك رأي ناقد مهم له هو هانس كيلزن، يُنظر:
Hans Kelsen, «Foundations of Democracy,» *Ethics*, vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955), p. 68, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2X0nCtU; Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London/New York: Routledge, 1996 [1942]).

سبق أن نفى مور فكرة تلازم الرأسمالية والديمقراطية عند معالجته الحرب الأهلية في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ بيّن عدم تعارضها مع العبودية أيضًا. فلم تكن عبودية المزارع في جنوب الولايات المتحدة قيدًا على تطور الرأسمالية الصناعية، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إن العبودية شجعت على النمو الصناعي في أميركا، لكنها كانت عقبة بالطبع في طريق تطور الديمقراطية[2]. ويسود اعتقاد أن النظام الرأسمالي القائم على التعاقد الحر يُفترض تناقضه مع العبودية، لكن هذا، كما يبدو، ليس قانونًا؛ فالقطن الذي أنتجه العبيد في جنوب الولايات المتحدة كان منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر عاملًا أساسيًا في نمو الرأسمالية الأميركية والإنكليزية[3]، ويمكننا أن نضيف إليهما أيضًا الرأسمالية الفرنسية الشرهة لتصنيع القطن. وهذا يعني أن الشمال والجنوب لم يتقاتلا لهذا السبب. وفي رأي مور أن الصراع بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة، لو جرت تسويته يومئذ لتمّ ذلك على حساب التطور الديمقراطي، وهذا صحيح. **لكن مشكلة مور تكمن في أنه حاول تفسير كل شيء بالاقتصاد، ولم يُعرُ مسألة الدولة الحديثة الأهمية اللازمة؛ فقد تعلّق الصراع على إخضاع الولايات الجنوبية أيضًا، وأساسًا في رأيي، بفرض سيادة الدولة وعدم قبولها تعدد الأنظمة القانونية الذي يمس السيادة.**

حتى العين غير المدربة يمكنها أن تلاحظ وجود دول رأسمالية عديدة لا تتمتع بنظام ديمقراطي ليبرالي في عصرنا وليس في القرن التاسع عشر وحده. ولذلك فالأدق هو القول إنه توجد دول رأسمالية غير ديمقراطية، لكن لا توجد أمثلة عينية لدول ديمقراطية ليبرالية لا تعتمد اقتصاد السوق. ومن الممكن أن تُلَبْرِل الأنظمة السلطوية اقتصادها من دون ليبرالية سياسية أو ديمقراطية كما جرى في الصين بعد مرحلة طويلة من التحديث المَقُود مركزيًا، وفي العالم

(2) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]), p. 112.

(3) Ibid., p. 114.

العربي في تونس قبل الثورة، وفي مصر، ونسبيًا في سورية. وتدل تجربة بشار الأسد على تطلّعه إلى تقليد نماذج كهذه في «إصلاحاته» الاقتصادية في العقد الأول من هذا القرن. ولم يثبت التاريخ بعد صحة تشخيص دال في أن الأنظمة السلطوية التي تنتقل إلى اقتصاد السوق في الدول الأقل تحديثًا (الدول النامية) تزرع بفعلها هذا بذور دمارها[4]. لكن سوف نبين لاحقًا أن الدول النامية المنفتحة على اقتصاد السوق كانت أيسر انتقالًا إلى الديمقراطية من الدول التي حاولت تطبيق نظام تسلطي شمولي، بما في ذلك إحكام قبضة النظام على السياسة والأمن والاقتصاد ومجالات أخرى أيضًا.

من الصعب أن تنشأ ديمقراطية في دولة تحتكر الاقتصاد. فاحتكار الدولة للاقتصاد يقود إلى نظام سياسي يسخّر الاقتصاد في خدمته. ودولة كهذه تمنع نشوء قوًى اجتماعية مستقلة عن النظام الحاكم، وتزيد احتمالات الفساد فيها، كما تنشأ فيها شبكات التبعية الشخصية الشبيهة بالإقطاع حيث اعتبار الولاء أشد أهمية من الكفاءة، كما تنشأ احتمالات الاستزبان ونفوذ الأقارب والمحاسيب (Nepotism). في هذه الحال لا يصبح التنافس الديمقراطي لعبة حصيلتها صفر، فيربح الفائز كل شيء ويخسر غريمه كل شيء، لكن هذا ما يحصل في حال وجود سلطة سياسية تحتكر الاقتصاد[5]؛ فالخاسر في الانتخابات مثلاً يخسر أيضًا السيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد، ومن يربح فإنه يربح هذه السيطرة. وهذا في حد ذاته يصعّب التنازل في عمليةِ تداولٍ للسلطة. كما أن التحول من نظام سلطوي إلى آخر يتخذ شكل سيطرة على الدولة كأنها غنيمة لناحية المنافع التي توفرها.

أدى النقاش بين نظرية التحديث ودراسات الانتقال في شأن الشروط الاجتماعية/ الاقتصادية للديمقراطية إلى تطرفَين بين لزوم الشروط وإنكار لزومها. **لكن العامل الحاسم، في رأيي، ليس التحديث، بل نمط التحديث**

(4) Robert Dahl, *On Democracy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998), p. 178.

(5) Seymour Martin Lipset, «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address,» *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994), p. 3, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2PRu3bz

ودور الدولة فيه وفي الاقتصاد، وليس الرأسمالية بل كيفية نشوء الرأسمالية وطبيعة نشاطها: أهو صناعي وتجاري أم مجرد وسيط تجاري مع الصناعات في الخارج؟ وحجم القطاعات المتضررة منه (أصحاب الأرض والفلاحون والحرفيون والجماعات الأهلية والمؤسسة الدينية مثلًا)، ومدى استمرارية هذه القوى الاجتماعية المتضررة والتعبيرات السياسية عنها.

نشأت الرأسمالية في شمال غرب أوروبا بفعل ديناميات السوق نفسها، وبفعل الثورة في وسائل الإنتاج وتطور وسائل النقل عبر سكة الحديد والاكتشافات العلمية وغيرها، وذلك في ظل دول أخضعتها الملكية المطلقة لحكم مركزي، وباشرت بناء بيروقراطيتها وطبقتها السياسية. وخاضت الطبقة الوسطى صراعات مع الطبقات الأرستقراطية والنظام القديم ضد الامتيازات السياسية والاجتماعية لتلك الطبقات من جهة، وفي سبيل تحرير قوة العمل من جهة أخرى. أما في الولايات المتحدة، فإن أساس الديمقراطية كان اجتماع التوجه المتنور للطبقة الوسطى والمثقفين في المدن، والإدارة الذاتية للبلدات الصغيرة، والاستيطان الزراعي والملكيات الخاصة الكبيرة الممتدة والمتناثرة.

لم تقد الرأسمالية، في رأيي، عملية التطور نحو الليبرالية في الولايات المتحدة، بل بالعكس، فقد استفادت استفادة كبرى من الليبرالية القائمة في دولة غير صناعية في تطورها الديناميكي السريع. وفي ألمانيا وروسيا، لا يُفهم تطور الرأسمالية و/أو الصناعة عمومًا من دون دور الدولة. وفي الدول النامية، لا يُتوقع من الرأسمالية الناشئة أن تقف ضد السلطة الدكتاتورية التي ترتبط بها زبونيًا، والتي تمدّها بالتراخيص والمناقصات والوكالات وحماية الإنتاج وتوفير القطع النادر لمستورداتها وغيرها. لكن قد تتضرر فئات منها من تدخل الدولة المتواصل ونشوء رأسمال صاحب حظوة مقرب من مائدة النظام في مقابل آخر لا يحظى بهذه المكانة. لكن الرأسمالية نفسها تتكيّف مع النظام الديمقراطي إذا وقع الانتقال إليه، بعد أن تحاول هي تكييف الديمقراطية نفسها معها بالتحالف مع قوى وتكتلات سياسية وعناصر داخل

بيروقراطية الدولة. لا يصح إذًا تعميم نظرية تنسب إلى الرأسمالية الدور الرئيس في نشوء الديمقراطيات وكأنها نظرية عالمية.

ثبت أن البلدان التي نشأت فيها الرأسمالية نتيجة لعمليات لَبْرَلَة الاقتصاد بقيادة نظام سلطوي، لم تكن الرأسمالية فيه حاملة لأفكار الديمقراطية، ولم تبادر إلى الاحتجاج الاجتماعي الذي غالبًا ما اجتمع مع الاحتجاج السياسي، بل فعلت ذلك القوى الاجتماعية المتضرّرة من اللَّبْرَلَة الاقتصادية. وشهدنا ذلك في تونس ومصر وسورية، حيث نشأت «رأسمالية محاسيب» قريبة من النظام. وانتفضت القوى الاجتماعية المتضررة من سياسات النظام القمعية واللَّبْرَلَة الاقتصادية معًا، والتي تعاني الفقر والبطالة وتفاوت التنمية الجهوية، بما في ذلك قوى من داخل قواعد حزب البعث نفسه في سورية مثلًا. وثمة بحوث تناولت استمرار هذه القوى الاقتصادية الاجتماعية القريبة من مفاصل السلطة والمستفيدة من اللَّبْرَلَة الاقتصادية بالتكيّف مع التغير المؤسسي واستغلال المؤسسات الجديدة عبر ائتلافات سياسية حتى بعد الثورات الديمقراطية لمواصلة نفوذها الاقتصادي السياسي[6].

كما أن تجربة الانتقال في دول أوروبا الشرقية في مرحلة ما عُرف ببلدان الديمقراطية الاشتراكية تطرح تساؤلات عن حتمية دور الرأسمالية، أو حتى البرجوازية عمومًا، في عملية الانتقال الديمقراطي، فلم توجد في هذه الدول برجوازية بالمعنى الاقتصادي للكلمة، أي طبقة رأسمالية. وهذا في حد ذاته يخالف ما استُنِدَ إليه تاريخيًا، المتمثل بأن الديمقراطية تنشأ في ظل الرأسمالية. فمثل هذه الطبقة لم تكن موجودة في أوروبا الشرقية، إلا إذا كان المقصود هو البرجوازية بالمعنى الواسع، وطبقة وسطى وليس رأسمالية. ولم تُرصَد خصوصية طبقية تذكر للقوى التي أسهمت في هذا الانتقال في أوروبا الشرقية؛ إذ إن الهبّات الشعبية لم تقتصر على طبقة معينة في بلاد أغلبية قواها العاملة

(6) Abubakar E. Hara, «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia,» *Contemporary Southeast Asia*, vol. 23, no. 2 (August 2001), pp. 307-326, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2pgMGhr; Evan A. Laksmana, «The Curious Case of Indonesia's 'Democracy',» *Foreign Policy*, 7/12/2009, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2WhXFTO

موظفة لدى قطاع الدولة. لكن يصعب تصور بناء الديمقراطية في أيٍّ من هذه الدول على أساس احتكار الحكومة مصادر القوة ومن ضمنها الاقتصاد. وقد حولت الديمقراطية اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، أي إن ترسيخ الديمقراطية تطلّب انتقالًا إلى اقتصاد السوق، وليس العكس.

شرح ماركس بتوسع العلاقة بين تحرير الفلاح من قيود نظام الإقطاع، والتبعية الشخصية للإقطاعي، وعلاقة ذلك بنشوء سوق العمل التي يقوم فيها الإنتاج على «تعاقد حر» بين العامل وصاحب العمل. فالاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على العمل المأجور يتطلب إنسانًا حرًا (بالمعنيَين أي لا يملكه أحد، ولا يملك هو شيئًا غير قوة عمله؛ أي إنه حر من الملكية) قادرًا على التعاقد. كما أن عملية جباية القيمة الفائضة من العمل لا تتم بملكية مُلاك الأراضي لقوة عمل الفلاح غير الحر، المرتبط بالأرض ومالكها، ولا بفرض الرسوم والإتاوات وجبايتها بالقوة كما في المجتمع «التقليدي»، بل تُجبى سلميًا من دون آليات قسر، من خلال عملية الإنتاج ذاتها، لأن العامل يتلقى أجرًا على وقت عمله يقل عن قيمة البضاعة التي ينتجها في وقت عمله المستثمر فيها. ويبدأ الدور التحرري للبرجوازية موضوعيًا في صراعها مع علاقات الملكية القديمة، وذاتيًا في فكر بعض مثقفي البرجوازية وسياسييها في المدن. وكان ماركس في شبابه متحمّسًا للإنجازات في ميدان الحريات، ودافع عن حرية الصحافة، وترأّس في مدينة كولن تحرير صحيفة **الراين** الديمقراطية الراديكالية التي موّلها برجوازيون. لكنه كان مقتنعًا بأن الرأسمالية ومصالح البرجوازية تتناقض في النهاية مع الديمقراطية، فالرأسماليون يخشون حق الاقتراع العام[7]. وفي الفصل الثالث من **البيان الشيوعي** دافع عن الحرية والمساواة اللتين حققتهما الثورة الفرنسية خلافًا للاشتراكيين الألمان الذين استخفوا بهذه الإنجازات، وكان نفورهم من الرأسمالية رومانسيًا يتضمن حنينًا إلى حميمية المجتمع التقليدي الذي حطمه رأس المال. وفي الفصل الرابع من هذا النص

(7) تناول ماركس أهمية الإصلاح الانتخابي الذي يتحول عنده في النهاية ضد وجود الدولة وضد المجتمع البرجوازي في نقد فلسفة الحق عند هيغل. Karl Marx, *Zur Kririk der Hegleschen Rechtsphilosophie*, in: *Marx Engles Werke*, vol. 1 (Berlin: Dietz Verlag, 1988), p. 327.

المهم اعتبر الوطنيين البولنديين والشارتيين الإنكليز الذين ناضلوا من أجل حق الاقتراع للعمال من أقرب الحركات إلى الشيوعيين، كما أنه دعم توسيع حق الاقتراع لينهي الوضع الذي يقرر فيه المصوتون مَن ينتخبون من صفوف الطبقة الحاكمة كي «يسيء تمثيل» الشعب في البرلمان[8].

رأى ماركس وفريدريك إنغلز أن «المهمة الأولى لرفع الطبقة العاملة إلى طبقة حاكمة هي الفوز بالديمقراطية»[9]. ومن الواضح أنهما كان يعنيان تعميم حق الاقتراع. ويسهل تخمين هل كان شيوعيو تلك المرحلة سيختارون، لو خُيِّروا، بين النظام الديمقراطي والسلطوية، حتى لو كانت نظامًا سلطويًا يحكمه حزب شيوعي؟ فالشيوعية لم تكن حزبًا في نظرهم أصلًا. لكن ماركس الذي دعم المساواة والديمقراطية في عمله السياسي ووقف إلى جانب تحرير العبيد في أميركا، رأى أن مطلب المساواة يلائم المرحلة البرجوازية التي تكون المساواة فيها مصطلحًا حقوقيًا قضائيًا يقوم على التفاوت الطبقي والاستغلال، فيعامَل الناس كأنهم متساوون مع أنهم ليسوا كذلك. فالمساواة الحقوقية بين غير المتساوين اجتماعيًا تكرّس حالة اللامساواة. في المقابل، لم ينتبه ماركس إلى الخطر الكامن في إهمال المساواة الحقوقية الذي يخسر فيه المجتمع المساواة الاجتماعية والحقوقية معًا في غياب الحقوق السياسية والحريات، كما لم يرَ أن المساواة الحقوقية السياسية هي بوابة العمل من أجل تضمين ما يسمى الحقوق الاجتماعية في منظومتها. أما المساواة في الشيوعية فتكون بحسب اختلاف الأشخاص واختلاف حاجاتهم، والمرحلة الفاصلة بين المجتمع الرأسمالي والمرحلة الشيوعية هي مرحلة دكتاتورية البروليتاريا

---

(8) في تحليله لكومونة باريس في عام 1871، كتب ماركس أن ما ميز ثوار باريس هو ما قاموا به من كسر جهاز الدولة وإقامة دكتاتورية البروليتاريا. هنا، لا يكون تغيير نظام الحكم بنقل السلطة من جزء من الطبقة الحاكمة إلى جزء آخر، بل بحكم العمال الذي ينهي الحاجة إلى الدولة، وهذه هي الديمقراطية بوصفها حكم الأغلبية التي تنهي الحاجة إلى الدولة. Karl Marx, *Burgerkrieg in Frankreich*, in: *Marx Engles Werke*, vol. 17 (Berlin: Dietz Verlag, 1972), p. 541.

(9) Karl Marx & Friedrich Engels, *Manifest der Kommunisitischen Partei*, in: *Marx Engles Werke*, vol. 4 (Berlin: Dietz Verlag, 1972), p. 480.

التي عدّها حكم الأغلبية في الحقيقة[10]، ومن ثم يمكن دكتاتورية البروليتاريا بالديمقراطية؛ أي إنه تصور إمكانية الوصول إلى الدكتاتورية بالديمقراطية. لم يرَ ماركس الديمقراطية هدفًا، بل حدد هدفه بالوصول إلى النظام الشيوعي الذي تنحلّ فيه الدولة. وثمة مرحلة انتقالية يشكل العمال فيها دكتاتورية الأغلبية التي تلغي الملكية الخاصة إذا وصلت إلى الحكم.

من منطلقاتٍ متباينة ولغاياتٍ متناقضة، فإن ماركس، في تحليله نتائج منح حق الاقتراع العام الذي كانت الحركات العمالية تطالب به، التقى ليبراليين فضّلوا تقييده، أو تقييد التمثيل على الأقل، لأسباب متعلقة بحكم من لا يملكون وقد لا يحترمون الملكية الخاصة والحريات الفردية. ومن هؤلاء الليبراليين الرئيس الأميركي الرابع جيمس ماديسون (James Madison) (1809–1817) الذي عُرف بأبي الدستور، والمفكر الإسكتلندي جيمس ماكنتوش (James Mackintosh) (1765–1832) الليبرالي الراديكالي الذي وقف مع الثورة الفرنسية وردّ على انتقادات إدموند بيرك (Edmund Burke) (1729–1797) لها، وتراجع عن أفكاره هذه في زمن حكم اليعاقبة. اهتم ماكنتوش بتوسيع حق الاقتراع ليشمل جميع الطبقات، لما في ذلك من فائدة للبرلمان نفسه ومدى تمثيله وإحساس أعضائه بمعاناة الناس، والطبقات الفقيرة ذاتها التي يرتفع مستوى أفرادها وتفكيرهم في المصلحة العامة بمنحهم حق التصويت. لكنه دعا إلى تقييد عدد ممثلي العمال. فعدد محدود يكفي لأن يعبّر عن طبقة بأكملها، وإلا فسوف يتحول البرلمان إلى مكان للديماغوجيين المعبرين عن المظلومية أداتيًا من دون أن يشعروا بها بالضرورة[11]. لقد توقّع في عام 1818 أنه في حالة حصول العمال على حق الاقتراع العام، فسوف ينشأ صراع مع الملكية الخاصة[12]، لكنه اقترح التغلب على ذلك بانتخابات

---

(10) Karl Marx, *Kritik des Gothaer Programms*, in: *Marx Engels Werke*, vol. 19 (Berlin: Dietz Verlag, 1987), p. 19, 21, 28.

(11) James Mackintosh, «On the Right of Parliamentary Suffrage,» in: *The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh*, vol. 3 (London: Longman, Brown, Green and Longmans, 1854), pp. 214-218.

(12) Adam Przeworski, «Self-enforcing Democracy,» The New York University, Department =

غير مباشرة توجِد أجسامًا وسيطة وأكثر مسؤولية من المصوّتين الأفراد. كما أن الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823)، أستاذ ماركس الفعلي في الاقتصاد، كان مستعدًا للقبول بتوسيع حق الاقتراع ليشمل أولئك الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة.

لكنّ مفكرين ليبراليين آخرين لم يتفقوا مع تقييد حق الاقتراع، ومنهم جيمس مِل (James Mill) (1773-1836) الذي دعم حق الاقتراع العام في القرن التاسع عشر[13]، وكذلك غيره من الليبراليين. كان مِل مقتنعًا بأن خدمة مصالح الأمة ترتبط بتمثيل المنتخَبين لفئاتها كافة، وأن السياسي مهما كان حكيمًا ومخلصًا فإنه في النهاية يخدم مصلحة الفئة التي فوّضته[14]. ومن المنطلق نفسه كان مستعدًا لاستثناء النساء من حق الاقتراع، باعتبار أن زوج المرأة أو والدها يمكنه أن يمثل مصالحها[15]، خلافًا لرأي ابنه جون ستيوارت الذي دافع عن حقوق المرأة السياسية لأنها ليست قاصرًا.

في النهاية سوف تضطر الرأسمالية، وفق ماركس، إلى أن تختار؛ فإما استمرار سيطرتها الاقتصادية وإما الديمقراطية السياسية. وسوف تُفضّل سيطرتها الاقتصادية، وتمنح السلطة السياسية لدكتاتور كي يحافظ على سلطتها الاقتصادية كما في حالة نابليون الثالث (Napoléon III) (1852-1870) الذي

of Politics, 28/6/2005, p. 2, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/340kazg; Stefan Collini, Donald = Winch & John Burrow, *That Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 98.

(13) تتفاوت التفسيرات لمقالة جيمس مِل عن الحكومة (Essay on Government) التي أكد فيها على حق الاقتراع، لكنه بالغ في تقديره دور الطبقة الوسطى، الكبيرة الحجم وفقًا لتعريفه الموسع لها، لناحية قدراتها وحنكتها وحكمتها، بما في ذلك قدرتها على تمثيل مصالح الأمة، والتأثير فكريًا في الطبقات الأدنى إلى درجة دفعت كثيرًا من المحللين إلى الاعتقاد بأنّ المفكر الليبرالي ابن المدرسة النفعية لم يدعُ إلى توسيع حق الاقتراع كي يشمل الطبقات الدنيا، في مقابل آخرين اعتقدوا أن تحليله كله في المقالة لا يقود إلّا إلى مثل هذه النتيجة وإن صاغها بلغة غامضة تجنبًا للصراعات مع فئة المثقفين من أبناء الطبقات العليا التي كتب لها، يُنظر: Joseph Hamburger, «James Mill on Universal Suffrage and the Middle Class,» *The Journal of Politics*, vol. 24, no. 1 (February 1962), pp. 167-171, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2VZG3KE

(14) Ibid., p. 172.

(15) Ibid., p. 175.

حلل ماركس دوره ووظيفته التاريخية في كتابه **الثامن عشر من بروميز: لويس بونابرت**؛ فقد جسّدت البونابرتية بالنسبة إليه مستقبل علاقة الطبقة الرأسمالية بالسلطة السياسية. فبما أن أغلبية الناخبين ستكون من البروليتاريا، فسوف يرفض رأس المال حتى الديمقراطية السياسية، وسيبرم صفقات مع دكتاتوريين يتنازل لهم عن السلطة السياسية لقاء تنازلهم عن «السلطة الاقتصادية» وتولي مهمة حماية مصالح الطبقة الرأسمالية[16]. ولم يتوقع ماركس أن تتحول الرأسمالية إلى الديمقراطية مع حق الاقتراع العام، وأن تتحول الشيوعية إلى الدكتاتورية.

كان ماركس ديمقراطيًا راديكاليًا أكثر مما كان اشتراكيًا رومانسيًا، لأنه انطلق من التشديد على البعد السياسي في نضال الطبقة العاملة[17] ودفعه في اتجاه تسلّم الحكم والوصول إلى دكتاتورية البروليتاريا، أي دكتاتورية الأغلبية. لكن بمعنى لا يشبه ما يطلق عليه الديمقراطية الراديكالية في عصرنا التي تؤكد على المشاركة الشعبية أكثر مما تشدّد على الليبرالية، بل بمعنى قريب من أمثولة جان جاك روسو، في ما سمّاه في نقد فلسفة الحق عند هيغل بـ «الديمقراطية الحقيقية» التي تصل إلى حد التطابق بين الدولة والشعب في حكم الشعب لذاته والانسجام بين الحرية الفردية والمصلحة العامة، بحيث لا تعود ثمة حاجة إلى الدولة في الأوتوبيا الشيوعية. فالديمقراطية التي تقتصر على حق الاقتراع لا تعني عنده غير تحويل الأفراد إلى مجموع حسابي من الأفراد، ولا تعني التحول إلى شعب يحكم ذاته.

في أي حال، وخلافًا للاعتقاد الرائج بين العديد من تحديثيي الزمن الحاضر، لم تكن العلاقة بين البرجوازية والديمقراطية مفروغًا منها في فكر التحديثيين في الماضي، اشتراكيين أكانوا أم ليبراليين، فقد كان توسيع حق

(16) Mark Cowling & James Martin (eds.), *Marx's 'Eighteenth Brumaire': (Post) Modern Interpretations*, (London: Pluto Press, 2002).

(17) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])، ص 180، يُنظر أيضًا: Arthur Rosenberg, *Demokratie und Sozialismus: Zur Politischen Geschichtes der Letzten 150 Jahre* (Frankfurt am Main: Europaische Velagsanstalt, 1962).

الاقتراع والحريات دائمًا موضع خلاف بين مثقفي البرجوازية. أما البرجوازية بوصفها طبقة اقتصادية، فقدّمت تنازلات في هذا الشأن بما يتلاءم مع مصلحتها في احتواء الحراك الشعبي المطلبي لتجنب دفع ثمن أكبر. وثبت أن الرأسمالية والنظام الديمقراطي الليبرالي المحدود كانا قادرين على استيعاب توسع حق التصويت والحريات، مع تكييف النظام الليبرالي نفسه بموجبهما؛ أي إن احتواءه هذا المطلب أدى إلى تغيّره وتطوّره وتحقيق فوائد أكبر. ومع التطور التقني والعلمي وتطور أساليب الإدارة والتكيف المتبادل بين العمل النقابي والإدارات، ما عاد مسعى تحقيق الأرباح يتعارض مع الاعتراف بحقوق اجتماعية أيضًا، وليس بحقوق سياسية فحسب.

تاريخيًا، حصل ما لم يتوقعه ماركس؛ إذ توسعت الطبقة الوسطى وصغرت الطبقة العاملة بالتدريج، وارتفع مستوى معيشتها وأصبحت أكثر استعدادًا لقبول تسويات مع البرجوازية بعد أن أصبحت البرجوازية أكثر استعدادًا لاستيعاب قضاياها المطلبية في إطار النظام الرأسمالي، ومن خلال النقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي دخلت البرلمان. وتبين أن الأكثر قدرة على عقد التسويات الطبقية بين البرجوازية والعمال هو النظام الديمقراطي الذي ينظّم إدارة الفجوة الطبقية عبر البرلمان والنقابات وغيرها من المؤسسات، وذلك بالاعتراف بالحقوق الاجتماعية من جهة، وفرض الضرائب التصاعدية من جهة أخرى. ولم يؤدِّ تطوّر الاقتصاد الصناعي ومجتمعه إلى زيادة الاستقطاب بين طبقة لا تملك شيئًا وطبقة تملك كل شيء، بل نشأت، نتيجة للتطوّر العلمي والإداري، فئة الخبراء والفنيين والمديرين والطبقات الوسطى المرتبطة بقطاعات إنتاجية وخدمية، وفئات واسعة من المثقفين والفنانين والأدباء والصحافيين المرتبطين بتطور مؤسسات الدولة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، وزيادة حجم الجمهور المستهلك لإنتاجهم. وبالتدريج، تراجعت الفجوة الطبقية؛ لا من حيث مستويات الدخل والرواتب بالضرورة، بل من حيث ازدياد حجم القطاعات السكانية المتحررة من الحاجات الجسدية المباشرة مثل الطعام والمأوى والطبابة، والمهتمة بالشأن العام، أو بمناقشة نمط حياتها على الأقل، مع وجود هوامش فقيرة تعيش إما على معونات الدولة في

حالة دولة الرفاه أو يُلقى بها فريسة لأصناف البؤس، وأخرى صاحبة نفوذ قوي في الاقتصاد ومؤسسات الدولة. وما لبث أن نشأ المجتمع الاستهلاكي الذي قل فيه اهتمام أوساط واسعة بالشأن العام، وتحوّل الاهتمام بالسياسة عند قطاعات واسعة إلى استهلاك السياسة عبر قنوات الإعلام التجاري ومنصاته المختلفة. ونشأ صراع بين التداول العقلاني في الشأن العام والشعبوية والنجومية والإثارة وغيرها.

نشأ داخل النظام الرأسمالي صراع آخر يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد وسياسات الضرائب والخدمات التي تقدمها الدولة، وعلاقة صنع القرار السياسي برأس المال، وكذلك علاقة صنع الرأي العام برأس المال. كما نشأ صراع بين الإدارة والملكية في الشركات الكبرى التي لا يشارك آلاف المالكين المساهمين في عملية صنع القرار فيها، مع أن سياسات هذه الشركات تتعلق بأموالهم، والأهم من ذلك أنها ذات أثر في المجتمع كله، وهذه قضية متعلقة بالديمقراطية بالتأكيد.

عادت مسألة المساواة تطرح مع الديمقراطية في الوقت نفسه. فمنذ أرسطو، كما بينتُ آنفًا، ظهرت فكرة أن الانعدام المتطرف للمساواة يساهم في إنشاء أنظمة سلطوية، وأن الأنظمة غير السلطوية الأكثر نزوعًا إلى المساواة تشتمل على فئات وسطى تتعارض مواقفها ومصالحها مع الفجوات والفوارق التمييزية المتطرفة في المنزلة والدخل والثروة.

نشأت علاقة تبادلية بين تقليص الفجوات في الدخل والمكانة الاجتماعية وبين الديمقراطية. وتؤثر درجة التفاوت الطبقي في مجتمع ما، وفق مفكر ليبرالي مثل دال، في فرص التنافس السياسي. فمثلًا، يعني التفاوت المتطرّف في توزيع الثروة والمنزلة والمعرفة والقوة السياسية انعدام المساواة في توزيع مصادر القوة السياسية، ما يُرجّح غياب المشاركة في السلطة، ومن ثم وجود نظام سلطوي[18]. وثمة علاقة ليس بين المجتمع الصناعي في حد ذاته وتوزيع

---

(18) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 81-82.

مصادر القوة، بل بين هذا التوزيع ودرجة تطور المجتمع. فكلما كان المجتمع أكثر تطورًا، ارتفعت نسبة توزيع مصادر القوة السياسية. ومع أن هذه الصيرورة لا تُنتج مساواة، إلا أنها تُنتج فرصًا أكبر لِندّية سياسية[19].

العلاقة تبادلية؛ إذ يساهم تقليص التفاوت الطبقي في ترسيخ الديمقراطية، بينما تساهم الديمقراطية في تقليل حدّة التفاوت. وسبق أن بيّن دال، من خلال مراقبته بلدة في شمال غرب الولايات المتحدة، أنّ تطور الديمقراطية يقلل من التفاوت في الاستحواذ على مصادر التأثير. وفي تفسيره لتوزيع مصادر التأثير في الأنظمة السياسية، أشار إلى أن «الإنسان السياسي يمكنه أن يستخدم مصادره لكسب النفوذ، ويمكنه بعد ذلك استخدام نفوذه للحصول على مزيد من المصادر»[20]. ويشير إلى أن النظام الديمقراطي يمنح الأفراد فرصًا استثنائية لتكديس مصادر التأثير. ولذلك أهمية قصوى في فهم تأثير الأفراد والجماعات في النظام السياسي على مر العقود، كما هي الحال في دراسته للتغيير في النظام السياسي في مدينة نيو هيفن. ووصف دال هذا التغيير الذي جرى خلال فترة طويلة تنوف على أكثر من قرن تقريبًا[21]، بأنه «ثورة سلمية ممتدة» شهدت خلالها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحوّلاتٍ عديدة. ويفسر أسباب هذا التغيير بالاستناد إلى ثلاث فرضيات أساسية؛ **أولًا**، أن العديد من المدن الأميركية شهدت تحولًا من نظامٍ تجمعت فيه مصادر التأثير لدى مجموعة معينة من الأفراد إلى نظام توزّعت فيه هذه المصادر على نطاقٍ واسع. **ثانيًا**، أن هذا التوزيع يستند إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المدينة. **ثالثًا**، أنه يعني الانتقال من تركيز مصادر القوة إلى تفرّقها

(19) Ibid., p. 86.

(20) Robert A. Dahl, *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven, CT: Yale University Press, 1961), p. 227.

(21) يجلب هنا مثالًا لحالتين، الأولى من عام 1803؛ إذ انتُخب إليزور غودريتش (Elizur Goodrich) من الحزب الفدرالي عمدةً لمدينة نيو هيفن، وهو أستاذ جامعي خريج جامعة ييل، وكان محاميًا وقاضيًا ونائبًا سابقًا في الكونغرس، وينحدر من سلالة أسقف إنكليكاني من القرن السادس عشر. في حين انتُخب جون ميرفي (John W. Murphy) من الحزب الديمقراطي عمدةً للمدينة في عام 1931، وهو كاثوليكي حفيد لمهاجر إيرلندي، وكان مسؤولًا نقابيًا في أحد الاتحادات العمالية.

وتوزّعها، وليس من انعدام المساواة إلى المساواة. وبناءً عليه، يصف التغيير في النظام السياسي فيها بأنه تحولٌ من نظام تركيز تراكمي لعدم المساواة في حيازة موارد التأثير السياسي (Cumulative Inequalities) إلى نظام توزعت فيه هذه الموارد على نحوٍ غير متكافئ (Dispersed Inequalities). إنها لامساواة مشتتة، فهي لا تتراكم ولا تتركز في فئات محددة. ويشير إلى أن هذا النظام الجديد قد تميّز بست خصائص: 1. العديد من مصادر التأثير أصبحت متاحة لمختلف المواطنين. 2. لكنها، مع بعض الاستثناءات، توزّعت على نحوٍ غير متساوٍ. 3. قد ينجح البعض في التأثير باستخدامه أحد هذه المصادر، وقد يفشل في غيرها. 4. كما لا يوجد مصدر تأثير معيّن يهيمن على المصادر الأخرى. 5. يكون لمصادر النفوذ تأثير في قضية أو مجال أو قرارات بعينها. 6. عمليًا، لا يوجد أي فرد أو مجموعة أفراد تفتقر تمامًا إلى مصادر التأثير والنفوذ(22). وسبق أن بيّنت أن تفاؤل دال هذا تبدد بالتدريج مع زيادة تركيز مصادر القوة والنفوذ في الدول الرأسمالية المتطورة، وإدراك ضرورة التصدي لتوسع الفجوة الطبقية والفجوة في الدخول ومصادر التأثير السياسي وعدم الارتكان إلى ديناميكية النظام الذاتية.

نتقل الآن إلى تحليل إحدى المقاربات الكلاسيكية لنشوء الديمقراطية والدكتاتورية ودور البرجوازية ونقدها، مع أن موضوع البحث هو الانتقال الديمقراطي في عصرنا هذا وليس نشوء الديمقراطيات التاريخية، لكن لا بد من التطرق إلى هذا الموضوع في سياق مبحث التحديث ودور البرجوازية:

أولًا: الديمقراطيات التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية: نموذج مور

ما ميز بحث بارينغتون مور ليس العودة إلى الأصول الاجتماعية (الطبقية) للأنظمة السياسية فحسب، بل تشديده على وجود مسارات تحديث مختلفة ذات إسقاطات متباينة للغاية على طبيعة النظم السياسية. وهو ما لم تلتفت

(22) Ibid., pp. 227-228.

إليه النظريات البنيوية - الوظيفية التي بدأت تسود العلوم الاجتماعية في ذلك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي ظلّ اعتبار درجة التطور التي بلغتها الولايات المتحدة وبريطانيا منتهى التحديث ومبتغاه ثاويًا في نظرتها إلى مسار التطور العالمي. كما ميز بحث مور التشديد على دور ملاك الأرض والفلاحين في تحديد مسار التحديث. عالج مور دور البرجوازية في نشوء الديمقراطية تاريخيًا، وتحديدًا رسملة العلاقات الزراعية، أي برجزة مُلاك الأرض وحلّ المسألة الفلاحية. والمهم في هذه المعالجة أنه لم يعتبر أن الرأسمالية هي الموضوع، بل دور ملّاك الأرض وعلاقتهم بالرأسمالية ودور الفلاحين، فهذا ما يحدد وجهة المسار إلى الديمقراطية أو الدكتاتورية.

انطلق مور من ظهور الأنظمة الديمقراطية والشيوعية والنازية، محاولًا فهم نشوء كل منها عبر تتبع التاريخ الاقتصادي لمجتمعاتها وعلاقة البيئة الاقتصادية بنوع السلطة (والحديث هنا عن تاريخ طويل (Longue durée) من دون تسميته أو التنظير له منهجيًا). فقد تفاعل التحديث مع طبيعة البنى الاجتماعية التي كانت قائمة قبل التحديث، ليُفسر طبيعة نظام الحكم الذي نشأ، وكأننا أمام تطبيق لمقاربة تبعية المسار (Path Dependency)، ولكن على المدى البعيد.

الأساس والمنطلق عند مور هو البنى الاجتماعية الطبقية، وليس الثقافة أو الدين. فصعود نظام حكم يعرّض الحاكم إلى المحاسبة، أو يحدد سلطاته، غير مرتبط بجوهر ثقافي ناجم عن نوع الدين، بل هو مرتبط بمسار التطور الاجتماعي وطبيعة الصراعات السياسية المترافقة معه[23]. وقد عدّت ثيدا سكوكبول مؤلَّف مور العمل الماركسي المفصّل الوحيد عن صيرورات

---

(23) خلافًا لمقاربة تاريخية اجتماعية قدّمها شموئيل آيزينشتات وبنى فيها التمييز بين حضارات تطورت فيها آليات محاسبة الحكام وأخرى لم تتطور فيها مؤسسات وآليات كهذه، على منشأ الدين والتدين في تواريخ سحيقة في العصر المحوري (Axial Age)، يُنظر: Shmuel Noah Eisenstadt, «Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics,» *The British Journal of Sociology*, vol. 32, no. 2 (June 1981), pp. 155-181.

التحديث[24]، وامتدحته على اختياره التركيز على الجوانب البنيوية الاجتماعية والاقتصادية، وليس على الجوانب الثقافية والأفكار، خلافًا للنزعة التي سادت في الخمسينيات في مرحلة تأليفه الكتاب[25].

بموجب هذا النموذج التفسيري، فإن شرط الوصول إلى المسار الديمقراطي تاريخيًا هو تطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة مبكّرًا، بمعنى حل المسألة الزراعية في بداية عملية التحديث، ونشوء مصلحة مشتركة بين رأس المال والطبقة الأرستقراطية. ولم تخلُ هذه العملية التاريخية من العنف، لكن العنف المبكر هذا أجهض احتمالات اندلاع ثورات فلاحين متأخرة. فمثل هذه الثورات المتأخرة أدت إلى الشيوعية في الصين وروسيا، كما أن التحالف المبكر بين رأس المال وملاك الأرض وفر على المجتمع الثورة التحديثية من الأعلى التي تقود غالبًا إلى الفاشيّة، والتي قد تحقق نجاحات اقتصادية. والحديث هو دائمًا عن الديمقراطية الإنكليزية البرلمانية التي نشأت تدريجًا عبر تحديد الطبقات العليا سلطات الملك، واتسع فيها حق الاقتراع بالتدريج أيضًا.

بيّن مور أن التصنيع كان منذ البداية عملية قسرية، ولم يكن صيرورة من أدنى، ولم ينشأ بفعل قوانين السوق وحدها. وعمومًا، في مختلف أنحاء العالم قامت نخبة حديثة وفرضته من أعلى[26]. كما أن الحفاظ على هيمنة ثقافية واجتماعية لم يكن عملية سلمية. فالناس يُرهَبون «ويضربون، ويُزَج بهم في السجون ومعسكرات الاعتقال، ويُخدَعون بالكلام المعسول، ويُرشَون، ويُجعَل منهم أبطالًا، ويُشجَّعون على قراءة الصحف، ويُعدَمون، ويُدرَّس لهم علم الاجتماع في بعض الأحيان»[27]. وينفي مور أن النزعة الفردية في الاقتصاد ظهرت بدايةً في الطبقة البرجوازية، ويسجّل ملاحظة أن مُلّاك الأراضي «المُسيَّجين»، أي الذين

---

(24) Theda Skocpol, «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy,» *Politics & Society*, vol. 4, no. 1 (Fall 1973), p. 1.

(25) Ibid., p. 34.

(26) Moore, p. 506.

(27) Ibid., p. 486.

فرضوا ملكيات الأرض الخاصة الواسعة على حساب الأرض المشاع وفرضوا العمل المأجور في الزراعة، وفّروا حاضنة لتلك المبادئ التي اعتُبِرَت هدّامة في حينه[28]. وفي النهاية، وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية الإنكليزية التي دامت من 1642 إلى 1651 بين أنصار الملك تشارلز الثاني وأنصار البرلمان والتي انتهت بنصر البرلمان، لم تكن ثورة برجوازية، فإنها قادت في النهاية إلى تقوية البرلمان. وقام التحالف بين الديمقراطية البرلمانية والرأسمالية الصناعية والزراعية، والتي غالبًا ما تفرّعت من العائلات نفسها المالكة للأرض[29]. وأصبح البرلمان الذي قوّته الحرب الأهلية والتطورات اللاحقة قادرًا على القيام بالإصلاح السلمي الذي فتح المجال بشكل أوسع أمام السوق الحرّة والتطور الرأسمالي[30]. كانت بداية الديمقراطية الإنكليزية في تحديد سلطة الملك عبر تقوية البرلمان بالتحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية. هذه هي البدايات التاريخية، إنها بداية ليبرالية للديمقراطية.

أعاقت المواجهة بين التاج البريطاني والثورة الفرنسية والردة الرجعية التي صاحبتها عملية الإصلاح المستمر ومسرحُه البرلمان، لكن بريطانيا عادت إلى عملية الإصلاح التدريجي في القرن التاسع عشر. ولم يَخْلُ مسار التطور التاريخي من الصراع بين طبقة ملّاك الأرض والرأسماليين الباحثين عن الأسواق والمواد الخام، والذين دفعوا الدولة نحو التوسع الاستعماري في القرن الثامن عشر وتوسيع التجارة العالمية، في حين كانت الطبقة الأرستقراطية مترددة تخشى الضرائب التي تفرضها الحرب.

لم تحتج البرجوازية البريطانية إلى دعم كبير من الدولة، فهي تطورت بالتدريج، وتوحدت الأسواق واستقلت آليات عملها عن الدولة في القرن التاسع عشر، خلافًا لحالة البرجوازية الألمانية التي احتاجت إلى دعم بروسيا وطبقتها الأرستقراطية من ملّاك الأراضي لتحقيق الوحدة الألمانية

---

(28) Ibid., pp. 8-9.

(29) Ibid., p. 19.

(30) Ibid., p. 29.

وإزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة. وشهد القرن التاسع عشر الصدام مع الحركات العمّالية، ومع الحركة الديمقراطية أيضًا التي سُمّيت الحركة «الشارتية»، أي الميثاقية، التي طالبت بحق الاقتراع العام السري وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية وإلغاء الضريبة المفروضة على من يرشّح نفسه للانتخابات. وظلّت المواجهة سلميّة إلى أن قُتِل اثنان وعشرون من الميثاقيين رميًا بالرصاص في أحد الاضطرابات[31]. وكانت قوة الجيش البريطاني معتمدةً في الأساس على القوة البحرية ذات القدرة المحدودة على القمع في الداخل[32]. وهذه ملاحظة مهمة، فقد كانت طبيعة قوى القمع، ومدى قدرتها أو استعدادها للتصدي لقوى الإصلاح والتغيير، أو حتى التمرد في المجتمع، دائمًا عاملًا مهمًا في تحديد مسار التطور. وسوف يحتفظ هذا العامل بأهميته عند مقاربة العوامل المساندة والمعرقلة للتحول الديمقراطي في العصر الراهن. لكن مور لم يولِ المسألة العسكرية وكيفية تشكيل الجيوش الحديثة مع تمركز سلطة الدولة، وطريقة تمويلها، الأهمية الكافية في تفسير نشوء الديمقراطية والدكتاتورية. وكان هذا داعيًا لنقده[33].

بيّن بريان داوننغ أن تأسيس جيش نظامي وطريقة تمويله عاملان حاسمان بين الحفاظ على نظام ملكي ذي ضوابط إقطاعية طبقية (أو دستورية إقطاعية كما يسميها) أو تأسيس حكم أوتوقراطي، أو حتى دمار الدولة وزوالها. فقد أدت هزيمة الطبقات الأرستقراطية المتنفذة على يد بروسيا إلى توحيد ألمانيا في ظل نظام عسكري بيروقراطي[34]. وقدم

---

(31) Ibid., pp. 33-34.

(32) Ibid., p. 32.

(33) يُنظر كتاب: Brian M. Downing, *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

احتفى مور بهذا النقد، وعدّه مكملًا لبحثه على منهجه نفسه، وأوصى بقراءة الكتاب بكلمات على غلافه الخلفي. يُنظر أيضًا: George Ross et al., «Barrington Moore's Social Origins and Beyond: Historical Social Analysis since the 1960s,» in: Theda Skocpol et al. (eds.), *Democracy, Revolution, and History* (Ithaca & London: Cornell University Press, 1998), p. 12-13.

(34) Brian M. Downing, «War and the State in Early Modern Europe,» in: Skocpol et al. (eds.), pp. 26-27.

نماذج على الصراع بين الملك والطبقات القديمة في عملية فرض الجندية وجباية الضرائب للتسليح وطريقة حسم الصراع في إنكلترا وفرنسا والسويد والأراضي الواطئة وبولندا. وكان الحفاظ على «الدستورية الإقطاعية»، أي تحديد سلطة الحكم المركزي، حاسمًا بشأن الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية لاحقًا.

إن ما عدّه مور عناصر تطوّر إنكلترا نحو الديمقراطية هي عوامل موروثة في رأيه من «الماضي العنيف [...] والبرلمان القوي والمستقل نسبيًّا، والمصالح التجارية والصناعية بقاعدتها الاقتصادية، وغياب مشكلة فلاحين خطيرة»[35]. أما العوامل الأخرى فهي رأسمالية صناعية سريعة التطور في القرن التاسع عشر، واستيعاب الطبقات العليا عناصر جديدة ضمن صفوفها، والتنافس معها سلميًّا على التأييد الشعبي في الوقت ذاته، وتجنب الهزيمة في الصراع الداخلي بتقديم تنازلات في الوقت الملائم. والحقيقة أن جزءًا من الطبقات الأرستقراطية انتقل بنفسه إلى الرأسمالية، وفي الوقت ذاته قُبل برجوازيون في صفوف الأرستقراطية.

تكمن فرادة المسار البريطاني في هذه العوامل في أن ما عده ماركس وغير ماركس نموذجًا كلاسيكيًا للتطور الرأسمالي كان في الحقيقة نموذجًا استثنائيًا وفريدًا. أمّا في فرنسا فلم تنتقل طبقة مُلّاك الأراضي إلى العلاقات الرأسمالية. كما ظلت البرجوازية الصناعية ملتفّة حول الملك وتُنتج السلع والخدمات لأرستقراطية معتاشة على الالتزامات المفروضة على الفلاحين[36]. فكانت المَلَكية المطلقة في فرنسا هي الرابط بين الطبقة الرأسمالية الناشئة في المدن وملّاك الأراضي. وخلافًا لبريطانيا التي قلّص فيها اتحاد ملّاك الأراضي والبرجوازيين سلطات الملك، اعتمدت البرجوازية الفرنسية على دعم الملك، وعلى استهلاك القصر والأرستقراطية للسلاح والسلع التي تُنتجها. وكانت نخبة البيروقراطية الملكية من كبار الموظفين هي المحرك الرئيس للتحديث

(35) Moore, p. 39.

(36) Ibid., p. 40.

وليس الطبقة البرجوازية. فقد كان هدف هذه النخبة زيادة موارد القصر من خلال جعل الاقتصاد أكثر نجاعة[37]، وكان هدف القصر إحكام سيطرته على البلاد وتطوير القدرات القتالية للجيش.

يذكّر ذلك بدوافع البيروقراطية العثمانية التي قادت «تنظيمات» القرن التاسع عشر، مع الفارق الكبير بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا في:
1. وجود تقاليد إقطاعية أرستقراطية في فرنسا وغيابها في السلطنة.
2. مركزة السلطة التي أنجزتها الملكية المطلقة الفرنسية خلال صراع طويل منذ نهاية القرن السادس عشر وطَوَال القرن السابع عشر، على عكس النظام الإمبراطوري العثماني الذي لم لم يتمكن من فرض سلطته المركزية على جميع أنحاء الامبراطورية على الرغم من عدم وجود نظام إقطاعي.
3. التفاوت الزمني الكبير بين مراحل الإصلاحات في الحالتين. فقد أتت التنظيمات العثمانية متأخرة بعد تطور الرأسمالية الصناعية والتجارية الأوروبية، فجاءت إصلاحاتها التنظيمية والعسكرية بعد صعود دولٍ ذات مطامع استعمارية وجيوش حديثة، وقدرات تكنولوجية وخبرات للتصدير. وكان محرك الإصلاح هو البيروقراطية في الحالتين، وكان منطق الإصلاح، في رأيي، هو ذاته، لكن في مرحلة تاريخية مختلفة تمامًا؛ إذ جاء التحديث في الإمبراطورية العثمانية متأخرًا.

لم ينشأ في السلطنة في أي مرحلة إقطاع زراعي يقوم على ملكية خاصة على غرار الأوروبي، ويتمتع بحدٍّ أدنى من الاستقلالية التي تضع حدودًا للسلطة المركزية. ولم يدخل أي تمرد قام به أحد الولاة أو المشايخ من جباة الضرائب في سياق تحديد سلطة السلطان، خلافًا للإقطاع والطبقات (Estates) المنظمة في البرلمانات الملكية، بل في سياق الاستقلال عن المركز وتوسيع النفوذ على منطقته، أي الانفصال والتفتيت. **فالسلطنة العثمانية لم تعرف مجالس الطبقات (البرلمانات الملكية أو الارستقراطية) التي وازنت سلطة الملك، ولا الصراع بين الملك والإقطاع على القرار السياسي والنفوذ**

(37) Ibid., pp. 56-57.

العسكري، بل كانت محكومة بسلطة مركزية مطلقة تصارع لبسط نفوذها على أرجائها. ونقيضها هو الفوضى وانعدام الأمان (غارات البدو وعصابات الجنود المسرحين وتمردات الأقاليم على أنواعها) وطموحات الولاة الشخصية والنزعة الانفصالية لبعضهم، ولا سيما في القرن الأخير من تاريخ السلطنة. وهذا موضوع جوهري تناوله عدد من الباحثين في السياق العربي والإسلامي، مثل بيري أندرسون وآخرين، متأثرين، في رأيي، بمور. وخلاصة رأي أندرسون أنه بسبب غياب ملكية خاصة للأرض في الدولة الإسلامية، بموجب الشريعة، لم تتطوّر في الدول الإسلامية في ظل الدولة العثمانية طبقة نبلاء أو أرستقراطية، أو إقطاع يشكل قوة سياسية/ اجتماعية في مقابل السلطان. وكانت مكانة الأعيان أو النبلاء المحليين مرتبطة بالدولة. وكانت الدولة في رأي أندرسون تراقب المدينة والسوق والنقابات الحرفية الأمر الذي لم يفسح في المجال لبروز طبقة برجوازية[38]. وهذا يعني أنه لم تنشأ مجالس أرستقراطية تحدد سلطة الملك على نمط مجلس الطبقات الفرنسي أو البرلمان الإنكليزي، إضافة إلى ذلك لم تترسمل العلاقات الزراعية في الريف، ولم تنشأ برجوازية صناعية في المدن. وكان محرك التحديث المتأخر هو بيروقراطية الدولة.

بدأ تطور الليبرالية الإنكليزية في رأيي بتحديد سلطة الملك في فرض الضرائب لخوض الحروب وغيرها. وكان تحديد السلطات هو طبيعة الصراع المتواصل في فرنسا بين البرلمان والملك[39]، والذي بلغ ذروته في اجتماع مجلس الطبقات عشية الثورة. وحتى أكثر النظريات السياسية المبكرة تشديدًا على سيادة الملك المطلقة ومركزيتها، ونموذجها أعمال الفيلسوف السياسي الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) (1530-1596)،

---

(38) Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London/Brooklyn, NY: Verso, 1979), pp. 361-377.

(39) كما يستعرضه روبرت بالمر مطولًا وعلى نحو مشوّق في فصل بعنوان عودة الأرستقراطية (The Aristocratic Resurgence) في كتابه: Robert Roswell Palmer, *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800*, 2 vols. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959-1964), pp 326-346.

لم تتمكّن من تجاهل حاجة الملك إلى موافقة الطبقات الأرستقراطية على زيادة الضرائب(40).

في النهاية، أدى إصلاح الإمبراطورية العثمانية بالتزامن مع الضعف والحروب إلى تفكّكها. ولا شك في أن تحديث تركيا المستقلة اللاحقة كدولة قوميةً قطف ثمار إصلاحات التنظيمات. أما في العالم العربي فلم تنشأ عن انهيار الإمبراطورية دولة قومية توحّد السوق الاقتصادية وتدعم صعود رأس المال العربي، بل نشأت بلدان عربية مختلفة تحت الوصاية الاستعمارية، وبعد ذلك استقلت دول من دون حل المسألة القومية. أما الإقطاع في المناطق العربية من الدولة العثمانية فنشأ متأخرًا، مع إصلاح قوانين ملكية الأرض وتسجيل الأراضي، ونشوء طبقة الأعيان الذين يملكون الأرض ويقطنون في المدن أي الملاك الغائبين(41). وهؤلاء قاموا بدور في وراثة الدولة العثمانية بعد تحلُّلها، وشكلوا مع الطبقات الوسطى الجديدة نخبة الدول العربية في ظل الوصاية الاستعمارية، وكذلك بعد الاستقلال مباشرة، لكنهم لم يقوموا بدورٍ داعم للديمقراطية، بل شكّلوا عائقًا أمام التحديث وحل المسألة الزراعية. لقد تحالفوا مع الأنظمة الملكية التقليدية، وشكّل أبناؤهم المتعلمون، بمن فيهم المتعلمون في الغرب، أحزابًا ليبرالية هشة في بعض الحالات. أما في الجمهوريات فقامت الانقلابات العسكرية الراديكالية بتصفية طبقة الأعيان اقتصاديًا وسياسيًا، وكذلك منابع الثقافة السياسية الليبرالية عند أبناء هذه الطبقة المتعلمين، وإلغاء التعليم الليبرالي المتأثر بالتعليم الغربي الذي ضم إلى التيار الليبرالي متعلمين من طبقات أخرى وغيرها، وحلّت بضربة واحدة المشكلة الزراعية عبر الإصلاحات الزراعية، ما مكّنها من تشكيل قاعدة اجتماعية فلاحية واسعة فترة طويلة.

---

(40) يُنظر مناقشة ستيفين هولمز المطولة لهذا الموضوع: Stephen Holmes, *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), pp. 106-109.

(41) كتب شارل عيساوي أن في العراق وسورية، مع ترتيب ملكية الأرض، جرى نقل مساحات شاسعة من الأراضي القروية والقبلية للشيوخ وأعيان آخرين. وفي مصر، وضع محمد علي الأساس لطبقة مُلّاك الأرض. وفي شمال أفريقيا، تملّك المستوطنون الأوروبيون أراضيَ واسعة، يُنظر: Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982), p. 4.

واجهت جميع الأنظمة الملكية المعتمِدة على الزراعة، في فرنسا وروسيا والهند والصين، مشكلة تمويل الجهاز البيروقراطي الضخم الذي لا تكفي لتمويله العائدات من الزراعة. وكانت جميعها، بما في ذلك فرنسا، تعتمد حيلة بيع المناصب بحيث يُتاح المجال للموظف في ذلك المنصب بعد أن دفع ثمنًا له باسترداد المال بواسطة الفساد[42]. وهو ما عرفه العالم العربي العثماني ولا سيما الولايات الشامية العثمانية بصورة مميزة، بواسطة استثمار الأرض عبر نظام الالتزام الذي انبثقت منه شريحة الملتزمين، تلك الشريحة التي مثلت الأساس الذي تشكلت عليه فئة الأعيان، علاوة على بيع منصب الولاية أو المتصرفية، فالوالي كبير الملتزمين الذي يمتلك جهازًا بيروقراطيًا وعسكريًا لجباية الأعشار الزراعية، والتشدد فيها للإيفاء بقيمة المبلغ الذي تعهد بتحصيله مقابل الحصول على منصب الولاية، وتمويل نفقات الجهاز الجبائي. وتحول الالتزام فعليًا إلى نوع من منصب وراثي مثل حيازة الولاية بالشراء، ولهذا ارتبط منصب الولاية والمتصرفية بما عُرف عثمانيًا بمفهوم «البقجة»، وهو سعي الوالي أو المتصرف لملء خزينته الخاصة بالأموال المستنزفة من الفلاحين لتعويض ما دفعه ثمنًا لحصوله على المنصب.

استغلت البرجوازية الفرنسية المال لشراء المناصب لأغراض التوسع، لكن المناصب الملكية أفسدت البرجوازية ودَمجتها ضمن فئة البلاط والنبلاء والمدافعين عن نظام الامتيازات[43]. ويمكن اعتبار الثورة الفرنسية، إلى حدٍ بعيد، ردًا على الإصلاحات التي قام بها البلاط وممثلو البرجوازية والسوق الحرة ممثلة برمزها الأشهر آن روبير جاك تورغو (Anne Robert Jacques Turgot) (1727-1781) الذي قام بهذه الإصلاحات وتوفي قبل سنوات قليلة من اندلاع الثورة الفرنسية، وكان لها تأثير واضح في كتاب آدم سميث (1723-1790) **ثروة الأمم** (1776)[44]؛ وهكذا يستعرض مور مسار الثورة: أدّت رسملة اقتصاد السوق وتمدّدها في ظل إدارة تورغو والإصلاحات التي تتيح

(42) Moore, pp. 57-58.

(43) Ibid., p. 60.

(44) Ibid., pp. 74-75, 81-82.

تمدّد سلطة المال على حساب العلاقات التقليدية إلى انتفاضات فلاحية بسبب غلاء الأسعار الناجمة عن تجارة الحبوب. ولذلك، فإن اعتبار الثورة الفرنسية ببساطة ثورة برجوازية ورأسمالية هو من باب التنميط الخاطئ الناجم عن سردية ماركسية. فقد كان دافع الريف هو معارضة العلاقات الرأسمالية، ونوعًا من المطالبة بالارتداد إلى النظام المحافظ الذي يضمن التعاضد في الريف. فأزالت مراسيم 1787 القيود المفروضة على تجارة الحبوب. وفي العام الذي تلاه، كان الشتاء قاسيًا وتلاه فيضانات، فاجتمعت الكوارث الطبيعية مع النقمة السياسية عام 1789، ما أدى إلى انتفاضات فلاحين في مناطق عديدة من فرنسا. لكن العناصر الراديكالية استغلت الثورة في المدن وحوّلت النقمة إلى ثورة عامة باريس على الأرستقراطية والملك. أما البرجوازية الصناعية والتجارية فهيمنت لاحقًا مع عودة الملكية، وليس في ظل الثورة. ولا شك في أن بعض النبلاء الليبراليين تضامنوا، في البداية، مع الثورة التي قادتها أنتلجنسيا من الطبقات الوسطى.

عندما اجتمعت الجمعية الوطنية، وهي برلمان الأرستقراطية والإكليروس، وأداة النبلاء في تأكيد دورهم وإحداث توازنٍ مع سلطة الملك، لم تتمكن من استعادة المبادرة نتيجة لتطويقها بأعمال الاحتجاجات والاضطرابات. واضطرت الجمعية إلى سنّ قوانين تُصفّي عمليًا امتيازات الإقطاع السياسية والقانونية. وقد خدم ذلك تطور الرأسمالية، لكن هذا لا يعني أنها كانت ثورة رأسمالية.

في خضم الثورة وبعدها مباشرة، تطوّرت دينامية الحشود الشعبية وكأن حسم أي قضية يفترض أن يجري في الشارع، ومن ضمن ذلك مشكلة الأسعار وغلاء الحبوب. ووفق فكر القادة الراديكاليين في حينه، تتجاوز مسؤولية الدولة حفظ الأمن والقانون إلى ضمان ألّا يجوع قسم كبير من المواطنين، بحيث يعلو هذا الواجب على الالتزام تجاه الملكية الخاصة. ففي خضم الدينامية الراديكالية للثورة الفرنسية، ظهرت نزعات ديمقراطية تطالب بدورٍ أكبر للدولة لتحقيق الرفاه، في الوقت الذي دعمت فيه مواثيق الجمعية الوطنية وقوانينها الحقوق الفردية واقتصاد السوق الحرة. لقد تطورت الليبرالية الفرنسية متأخرًا.

بناءً على ذلك يمكن القول، في رأيي، إن بداية الديمقراطية البريطانية كانت ليبرالية، ومرّت لاحقًا بعملية دمقرطة تدريجية، في حين أن بداية الجمهورية الفرنسية كانت ديمقراطية، وتبعتها لاحقًا عملية لبرلة تدريجية. ومن هنا كانت الديمقراطية البريطانية الليبرالية تعزز دور الروابط الجمعياتية، بينما قامت الجمهورانية الفرنسية الثورية منذ البداية بتحطيم الروابط الجمعياتية بوصفها روابط فيودالية تقسّم الجمهورية وتجزّئ الصالح العام والإرادة العامة وهما وجهَا التفكير الجمهوراني. ولعل هذا ما يفسر دهشة توكڤيل حين زار أميركا ووجد الجمعيات والكنائس تقوم بدورها في كل مكان، بينما حاربت الجمهورانية الفرنسية تلك المؤسسات والهيئات والتجمعات المرتبطة بها. ولهذا ليس مصادفة أن يتأخر إقرار الجمهورية الثالثة قانون الجمعيات في فرنسا نحو أكثر من مئة عام بعد قيام الثورة الفرنسية في تعديلٍ ليبرالي متأخر للجمهورانية الدولتية الفرنسية.

أدّت سياسة العناصر الراديكالية المتمثلة باليعاقبة إلى صدامٍ بين فقراء المدن والفلاحين. كانت هذه السياسة صالحة للتحشيد في الحروب ضد أعداء الجمهورية الوليدة، لكنها لم تكن صالحة في حفظ توازن المجتمع واستقراره داخليًا. وبالنسبة إلى عنف الثورة الفرنسية في مقابل الانتقال التدريجي في بريطانيا، يَصِحّ القول إن الانتقال في بريطانيا قد شابَهُ أيضًا بعض العنف، كما لا يمكن فهم انتقال الثورة الفرنسية إلى العنف من دون الثورة المضادة والتدخل الخارجي. إنّ مجمل من لاقوا حتفهم نتيجةً للقمع الثوري في مرحلة اليعاقبة بلغ نحو 35 ألفًا إلى 40 ألف شخص[45].

حسمت الطبقة البرجوازية الفرنسية الصراع لمصلحتها في النهاية ببناء نظام رأسمالي وديمقراطي بعد عودة الملكية وسلسلة من الهزّات، ولا سيما دحر الأرستقراطية الفرنسية وإنهاء تأثيرها السياسي بعد ثورة 1830. وفي مرحلة عودة الملكية، شهدت البرجوازية الفرنسية تطورًا نوعيًا عززته التقانات العلمية وبناء سكك الحديد والبواخر والتوسع الاستعماري الذي مثّل احتلال

(45) Moore, p. 103.

الجزائر (1830) محطة انطلاقه الأساسية. أما الدول التي كانت فيها الطبقة البرجوازية أضعف من أن تُشكِّل بديلًا، فقد كانت النتيجة هي الفاشيّة أو الشيوعيّة. فتعرّضت الدول التي واصلت فيها طبقة مالكي الأرض تشبثها بزمام الأمور فترة طويلة إلى ثورات فلاحين وتحديث قسري من أعلى.

على سبيل التلخيص، تطورت في بريطانيا السلطة الديمقراطية منذ انتزاع البرلمان بوصفه ممثلًا لدافعي الضرائب سلطاتٍ من الملك، ولا سيما في زمن الحروب الأهلية في القرن الثامن عشر، وذلك في سياق السعي للتحكم في قرار الحرب وصرف الميزانيات. كما رفع المواطنون غير المشاركين في البرلمان مطلب تمثيلهم فيه. أما في فرنسا فدفعت الأزمات المالية في القرن الثامن عشر الملك إلى التشاور مع ممثلي الطبقات (Estates)[46]، وفسحت الانتفاضة الشعبية في المجال لـ «الطبقة الثالثة» (الوسطى) أن تتمثل في المجلس وأن تختطف المبادرة. والتقت مصالح البرجوازية مع الأرستقراطية البريطانية بعد رسملة العلاقات في الريف، في حين حافظت البرجوازية الفرنسية والإقطاع على التحالف مع الملك ما أدى إلى ثورة فلاحين انضم إليها عامة المدن. وكان يمكن أن تؤدي إلى نظام دكتاتوري شمولي لولا عودة البرجوازية إلى السيطرة في ظل عودة الملكية. وتكررت في رأيي «خيانة» البرجوازية للديمقراطية مرات عدة في الصدام مع الطبقات الشعبية، وتتطلب الأمر جولات عدة حتى ترسيخ نظام ديمقراطي ليبرالي في فرنسا.

في المجمل، كانت الطبقات العليا في فرنسا مناهضة للديمقراطية والليبرالية، ولم ينشأ مسار مصالحة تدريجي معها خلافًا لبريطانيا. وفي فرنسا، أتاح الاستبداد الملكي تغلغل الرأسمالية في الزراعة، وتكيَّفَ مُلّاك الأرض مع هذه السياسة، ما زاد من الضغط على الفلاحين. أي إن التحديث في فرنسا كان مبكّرًا ومن أعلى من خلال القصر الملكي، فحصل اندماج بين النبلاء والبرجوازية من خلال الملكية وليس ضدها، كما أسلفنا. وبدلًا من تَبَرجُز مُلّاك الأرض، أصبحت الطبقة البرجوازية أرستقراطية. ولولا المسار الذي فتحته ثورة الفلاحين وفقراء

(46) Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 192.

المدن مع مثقفي الطبقة الوسطى الجديدة، لأدّى هذا التحالف إلى نوع آخر من التحديث في فرنسا أشبه بما حصل في ألمانيا واليابان.

بالنسبة إلى اليابان وألمانيا، فالتشابه بينهما يكمن في قدرة شريحة من ملّاك الأراضي المتحالفين مع بيروقراطية الدولة على تشجيع الصناعة مع بقاء العلاقات الإقطاعية والتراتب البيروقراطي. وهذا ما يميّزهما من فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة حيث جرى التصنيع مبكرًا بموازاة تطور الديمقراطية. كما اختلفت اليابان وألمانيا عن روسيا والصين اللتين لم تكونا دولتين إقطاعيتين، بل كانتا بيروقراطيتين زراعيتين(47). وهذا تمييز مهمّ؛ فالدول الأوروبية الغربية انتقلت من الإقطاع إلى الحداثة والتصنيع من أدنى كما في بريطانيا، أو من أعلى، كما في حالتَي ألمانيا واليابان. أما روسيا والصين فكانتا إمبراطوريتين، وهيكل كل منهما الأساسي بيروقراطي وليس للإقطاع فيهما شأن سياسي رئيس.

أخيرًا، يضيف مور إلى هذا العامل الرئيس عامل غياب ثورة الفلاحين في اليابان، وقمع الانتفاضات الفلاحية القليلة والمحدودة التي نشبت في بعض المناطق كردة فعل على اقتحام العلاقات الرأسمالية الريف. في عام 1889 أُعلن عن الدستور الجديد الذي ضمن حق التصويت للنخبة وحدها؛ إذ حصل على حق الاقتراع 460 ألفًا من أصل 50 مليون نسمة في تلك الفترة(48). وتوسع بعد ذلك حق الاقتراع تدريجًا، لكن لم يُمنح هذا الحق إلا للذكور في عام 1928. واختلفت الفاشيّة اليابانيّة عن نظيرتيها الألمانيّة والإيطاليّة، فهي لم تنشأ من أدنى بظهور قيادات شعبوية تستثمر في الفئات المتضررة من الرأسمالية. ولم يقع في اليابان قطع واضح وصريح مع الديمقراطية الدستورية. وظل الإجماع على الإمبراطور قائمًا. وكان في الإمكان استخدام الثقافة التقليدية والرموز التقليدية للولاء والطاعة مع استخدام استثنائي للإرهاب. لكن التشابه بين ألمانيا واليابان ظل قائمًا في أن دخول العالم الصناعي جاء متأخرًا، والتحديث من أعلى، واستخدام القمع في الداخل والتوسع المتأخر في الخارج

(47) Ibid., p. 253.

(48) Moore, pp. 254, 257-258.

لبناء النظام الرأسمالي. وفي الحالتين، كان الأساس الاجتماعي للنظام الفاشي هو الائتلاف بين النخب التجارية الصناعية الحديثة والطبقات الحاكمة التقليدية في الريف لقمع و/أو الفلاحين والعمال الصناعيين. وفي الحالتين أيضًا، أنتجت محنة البرجوازية الصغيرة والفلاحين نزعة وطنية متشدّدة يمينية[49].

أما في الصين فلا السلطوية البيروقراطية الزراعية الراسخة في الإمبراطورية، ولا الرأسمالية الناشئة تمكنتا من حل المسألة الزراعية. وصعد الشيوعيون عمليًا بسبب نقمة الفلاحين. وكانت ثورتهم ثورة فلاحين في الحقيقة. وحين وصلوا إلى السلطة أقاموا نظامًا تحديثيًا من أعلى، من دون القطع مع الثقافة الوطنية الجمعية المناهضة للفردانية الليبرالية. فقد كانت الشيوعية الصينية تجسيدًا آخر للثقافة المحلية. ومن هنا يكمن سِرّ ديمومتها، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع شروط التطور الصناعي في نهاية القرن العشرين، بالانتقال إلى رأسمالية تحت إشراف الدولة.

ثمة ثلاثة سُبل مُوصِلة إلى العالم الحديث وفق مور[50]: السبيل **الأول** يجمع بين الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية بعد ثورات مثل الثورة البيوريتانية والثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأميركية. أما السبيل **الثاني** فهو الرأسمالي بالتحديث من أعلى في غياب موجة ثورية، والذي أوصل إلى الفاشيّة. والسبيل **الثالث** هو الشيوعي كما في روسيا والصين، حيث قام نظام تحديثي بعد ثورة فلاحين. أما الهند فلم تمرّ بأي من هذه العمليات، لا بالثورة البرجوازية، ولا بالثورة من أعلى، ولا حتى بثورة فلاحين، وقد دخلت التصنيع متأخرة جدًا في منتصف ستينيات القرن العشرين. ولا يجد مور تفسيرًا للديمقراطية في الهند ضمن نظريته التحديثية، ولذلك يتحدث عنها كأنها مجرد بنية سياسية فوقية لنخبة موظفين ومثقفين شكلوا استمرارًا لمؤسسات الاستعمار البريطاني، ويعتبر مصير الديمقراطية الهندية غير واضح.

---

(49) Ibid., pp. 304-305.

(50) Ibid., pp. 413, 415, 417-418, 420.

تضمّن النظام الإقطاعي ميزة خاصة هي وجود أشخاص وجماعات ذوي حصانة، وحق مقاومة السلطة المتعدية على امتيازاتهم. كما أنه تضمّن عناصر من العَقد الاجتماعي، خصوصًا بين الأرستقراطية والملك. ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما لم يُعِره مور اهتمامًا وهو تقاليد المواطنة التي نشأت في المدن المستقلة في العصور الوسطى.

في العصور الحديثة، كان شرط الديمقراطية الحاسم هو نشوء توازن بين الملك والنبلاء. وإن غياب مثل هذا المكوّن في الهند المغولية والصين وروسيا والسلطنة العثمانية هو فارقٌ رئيس، لكن مسألة استقلالية طبقة النبلاء غير كافية، وإنما السؤال هو: كيف طُبّقت هذه الاستقلالية؟ فسعي طبقة النبلاء للحصول على الحرية في غياب البرجوازية لا يفضي إلى الديمقراطية، بل إلى تخلص مجموعة من الأمراء من التزاماتهم تجاه الملك، ما يؤدي في النهاية إلى توحيد الدولة من أعلى بواسطة إمارة قوية، مثل بروسيا في ألمانيا وسردينيا في حالة إيطاليا.

يساهم دخول البرجوازية في مجال الزراعة والتحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية في وحدة مصالح الريف مع المدن، ما يعزز وحدة البلاد بدلًا من تفكيكها. وتتجلى أهمية النموذج البريطاني في أن هذا الاندماج حصل في تعارضٍ مع السلطة الملكية فسعى إلى تقييدها بالبرلمان. وهي حالة فريدة في التاريخ؛ إنها الاستثناء وليس القاعدة، ولا يمكن تعميم الفرادة. ومع ذلك نشأت الديمقراطية في بلدان عدة بمسارات أخرى. وفي عصرنا أصبح النظام الديمقراطي نموذجًا تسعى قوًى اجتماعية إلى تطبيقه من دون الحاجة إلى عبورالمسار التاريخي كله.

ثانيًا: هل هي تبعية المسار؟

تعني تبعية المسار أن الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين غير قادرين على إعادة العجلة إلى الوراء لإبطال تأثير خيارات صُنِعَت في مراحل مفصلية؛ إذ

زادت هذه المراحل من احتمال أن تتبع الدول مسارًا محددًا للتطور[51]، ويمكن أن تكون المراحل الانتقالية مفصلية إذا عُطبت المؤسسات السابقة وقادت إلى إنشاء مؤسسات تميل إلى الديمومة ولا تغيّر بسهولة. وتنشأ هذه المؤسسات بعد سلسلة من ردات الأفعال والرد على ردات الأفعال بتسويات أو غيرها بعد اتخاذ هذه الخيارات. لكن تحليل مور الذي يندرج ضمن نظريات التحديث، في رأيي، كما يظهر من إدراجه في هذا الباب، لا يتعلق بخيارات فاعلين سياسيين من مراحل سابقة، بل هو أقرب ما يكون إلى تحليل بنيوي تطوري في الوقت ذاته، لأنه يربط بين البنى الطبقية ونشوء النظم السياسية وأفولها.

ثمة نماذج معاصرة في دراسة الانتقال الديمقراطي من زاوية تبعية المسار، مثل دراسة جيمس ماهوني الذي درس الإصلاح الزراعي الليبرالي، أي الخصخصة الزراعية في دول أميركا الوسطى مثل كثافة الإصلاح وشدته وتأثيره في التطور الديمقراطي بعد ذلك بعقود. ففي منتصف القرن العشرين، كانت غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا ذات أنظمة مختلفة كليًّا. ويفسّر ماهوني ذلك بالعودة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين جرت الإصلاحات الزراعية في تلك البلدان[52]، ما يعيدنا في الحقيقة إلى تفسير بنيوي، لأن هذه الخيارات صاغت في النهاية بنى معينة، ويجري تفسير الديمقراطية من عدمها بموجب البنى الناشئة من دون الحديث عن فعل الفاعلين السياسيين في العصر الراهن ولا خياراتهم. وكل ما يفعله الباحث هو التوصل إلى جذور هذه البنى بالبحث في فعل فاعلين سياسيين لم يدركوا بالضرورة نتائج خياراتهم وأفعالهم حين قاموا بها.

نشأت حركات ديمقراطية في غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا، لكن لم تنجح منها غير الحركة الكوستاريكية في تأسيس نظام ديمقراطي، فارتبطت هذه التطورات بنوع الإصلاحات الزراعية التي أنجزت في هذه البلدان في القرن

---

(51) James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (March 2001), p. 114, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2xIgLqp

(52) Ibid., p. 112.

التاسع عشر، وفق نظرية تبعية المسار. فدمج الفئات الشعبية في النظام السياسي لم يهدد السلطة الاقتصادية للنخبة المتحكمة في إنتاج القهوة وتجارتها في كوستاريكا. كما خفّف الموقع الهامشي للقوات المسلحة في الدولة من احتمال ردة فعل عسكرية حادة على عملية الدمقرطة. في حين كان الأمر معاكسًا تمامًا في غواتيمالا والسلفادور[53].

ربما يقابل ذلك تفسيرات لأنظمة عربية حالية بتبعية المسار، ولا نهاية للأمثلة الممكنة: لنأخذ مثلًا قرار العثمانيين خوض الحرب العالمية الأولى بالتحالف مع ألمانيا ونتائجه، أو قرار البريطانيين والفرنسيين تقاسم إرث السلطنة العثمانية في البلدان العربية في المشرق العربي وأثره في مسألة الدولة وشرعيتها بعد الاستقلال، وأثر ذلك كله في طبيعة الأنظمة والمسألة الطائفية والديمقراطية، أو فتح المدرسة العسكرية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين على يدي مصطفى النحاس باشا (1879-1965) الذي تزعّم حزب الوفد (1927-1952)، لضباط من فئات فقيرة، وتأثير ذلك في نشوء النظام العسكري في مصر جراء منح الطبقات المظلومة أو الجديدة قدرات داخل الجيش! أو رهان سياسة الاستعمار الفرنسي المنهجية في تجنيد الأقليات في القوات الخاصة السورية - اللبنانية المحلية (الفرنسية) التي تحولت إلى الجيش السوري مثلًا! أو آثار الإصلاح الزراعي في مصر في نشوء بيروقراطية وطبقة وسطى دنيا ذات أصول ريفية، والتصنيع الذي أدى مع الإصلاح الزراعي إلى هجرة ريفية إلى المدن ونشوء أحزمة فقر حولها، وفشل في استيعابها مع تراجع التصنيع، وغير ذلك.

هذه تفسيرات تاريخية لنشوء البنى قد تُساهم في تفسير طبيعة الأنظمة. أما تفسير الانتقال الديمقراطي وغيابه بوجود نموذج الديمقراطية الجاهز في عصرنا، فيكاد يكون مستحيلًا من دون أخذ إرادة الفاعلين في الاعتبار: القيام بإصلاح، التراجع عنه، القيام بمساومات، الاستعداد للتنازل لغرض التوصل إلى توافق يمنع عودة الاستبداد، التصلب، وغيرها من الخيارات. فالانتقال في حد ذاته هو «حدث مفصلي» يحيّد تأثير البنى ويزيد من تأثير الفاعلين السياسيين.

---

(53) Ibid., p. 127.

ثالثًا: هل هي حتمية طبقية؟

بيّن ڤيبر في تحليله لثورة 1905 في روسيا، بعد الهزيمة في الحرب مع اليابان (1904–1905)، والتي اعتبرها البلاشفة في حينه ثورة «برجوازية ديمقراطية»، وجود تمايزات حاسمة داخل البرجوازية تحول دون إرجاع دور موحّد إليها. **فميّز بين البرجوازية بوصفها طبقة اقتصادية من ناحية، بمعنى الرأسمالية الصناعية والمالية التي أبدت برودًا تجاه أيّ تحول إلى ما سماه «الليبرالية الدستورية» وكان مزاجها السياسي عمومًا رجعيًا**[54]**، وبين البرجوازية بوصفها مكانة اجتماعية (Status) من ناحية أخرى. والأخيرة برجوازية من حيث التعليم والثقافة «والسلوك تجاه الحياة»**[55]، وشكّلت أساس الحركة الديمقراطية الليبرالية في روسيا. وغالبًا ما لا يقوم المنظّرون لدور البرجوازية الديمقراطي، بمن فيهم مور، بمثل هذا التمييز المهم. أمّا العنصر **الثالث** المتمثّل بالفئات الدنيا من البرجوازية المشاركة في المجالس المحلية التي انبثقت من الثورة في حينه بإصلاح قيصري، فتألّف من صغار الموظفين والمهنيين الأقرب إلى اليسار الراديكالي. ولم يرجح ڤيبر سقوط النظام الأوتوقراطي القيصري في روسيا، ورأى أن الأمر يحتاج إلى حرب أوروبية جديدة ليسقط النظام. وحتى في هذه الحالة، لن يؤدي سقوط النظام القيصري إلى ديمقراطية، وإنما إلى زيادة وزن الفلاحين في الحياة السياسية، وسيقود ذلك إلى «شيوعية راديكالية» ونظام مركزي بيروقراطي لا إلى ليبرالية فردانية[56]؛ وقد صدق بالفعل. لقد توقّع ڤيبر أن يؤدي صعود دور الفلاحين إلى صعود البلاشفة قبل أكثر من نصف قرن من تحليل مور السياق ذاته بأثر تراجعي[57].

---

(54) Max Weber, «Bourgeois Democracy in Russia,» in: Max Weber, *The Russian Revolutions*, Gordon C. Wells & Peter Baehr (eds. & trans.) (Ithaca, NY: Cornell University Press; Cambridge, NY: Polity Press, 1995), p. 74.

(55) Ibid., p. 45.

(56) Ibid., p. 90.

(57) إذ كتب ڤيبر تلك المقالة ونشرها في عام 1906. Max Weber, «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland,» *Beilage: Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, vol. 22, no. 1 (1906), pp. 234-353.

سبق أن اقتبس في هذا الكتاب من مصدر بالانكليزية، لكننا نورده هنا من الأصل لتبيين التاريخ ومكان النشر.

تتلخص انتقادات سكوكبول لمور في أربع نقاط أساسية هي: **أولًا**، عدم وضوح كيفية تفعيل المتغيّر المتعلّق بقوة تأثير البرجوازية أو ضعفه. **ثانيًا**، صعوبة التمييز بين شكلَي الزراعة التجارية، ذلك القامع للعمل والذي يتبنى قوانين السوق. **ثالثًا**، عدم ملاءمة تفسير الصراعات السياسية والتحولات الاجتماعية بالصراع الطبقي والتحالفات الطبقية. **رابعًا**، القصور النظري الواضح في التركيز حصريًا على العوامل الداخلية المولِّدة للتغيير، وإهمال عوامل التفاعل بين المجتمعات[58]. ففي كثير من الحالات، كانت الخطوات التحديثية الرأسمالية في اليابان، والشيوعية في روسيا والصين، عوامل في الدفاع عن السيادة الوطنية ضد التدخل الأجنبي مثلًا، أو محاولات لقطع الصلة بالنظام الرأسمالي العالمي، كما في حالة الاتحاد السوفياتي[59]. وكان العامل الخارجي، ولا سيما الحروب مع روسيا وتغلغل القوى الغربية في السلطنة العثمانية، أهم عوامل الإصلاح والتحديث فيها.

في أي حال، ليس الأمر علاقة بسيطة تفاعلية بين رأس المال وحرية السوق وبين النظام الديمقراطي بوصفه نتيجة سياسية لاقتصاد السوق. وتحليل مور أكثر تركيبًا من مقاربة باحثين مثل فيليبس كاترايت[60] رأوا أن الديمقراطية نظام سياسي متمايز داخليًا يلائم التمايز الداخلي المركب للنظام الرأسمالي. وهذا تبسيط بالطبع. في المقابل، يرى رويشماير وآخرون «أن النمو الرأسمالي يرتبط بالديمقراطية لأنه يغير بنية الطبقات ويقوّي الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، ويضعف الأرستقراطية الزراعية. ليس الاقتصاد الرأسمالي ولا الرأسماليون هما القوة الرئيسة المُشكِّلة للديمقراطية، وإنما تناقضات الرأسمالية هي التي دفعت بها»[61] إلى ذلك. لكن لا توجد أي إضافة هنا، فحين نتحدث عن الرأسمالية

---

(58) Skocpol, «A Critical Review of Barrington Moore,» p. 12.

(59) Ibid., p. 32.

(60) Phillips Cutright, «National Political Development: Measurement and Analysis,» *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2 (April 1963), pp. 253-264, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2KOHyJJ

(61) Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), p. 7.

نشمل بذلك تناقضاتها. ولا شك في أن الصراع الطبقي جزءٌ أساسي منها، لكن ثمة أيضًا صراع فكري وقيمي، وهذا ما يغفله مور وبعض نقاده؛ إذ أنتجت الطبقة البرجوازية ثقافة ليبرالية وثقافة ديمقراطية جمهورانية مع توتر بينهما. كما أنجبت تناقضات الرأسمالية أيضًا فئة من السياسيين والمثقفين حملوا أفكارًا ديمقراطية اقتنع بها جزء من هذه الطبقة، ورفضها جزء آخر. وينطبق ذلك على القيادات السياسية للأحزاب التي عُدَّت معبّرة سياسيًا عن الطبقة العاملة، فلا يمكن تجاهل الفارق بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في الموقف من «الديمقراطية البرجوازية».

يتلخص نقد رويشماير وآخرين لمور في إهمال دور الطبقة العاملة التي اضطلعت بالدور الأبرز في نشوء الديمقراطية في الغرب بموجب مقاربتهم، وذلك بالتحالف مع الطبقة الوسطى. والحقيقة أنّ مور تناول المرحلة الأولى لنشوء الديمقراطية وليس مرحلة النضالات لتوسيع حق الاقتراع.

انتقادي لمور أنه لا يستطيع أن يشرح بأدواته الطبقية لماذا يؤدي أحد الخيارات إلى الديمقراطية وآخر إلى الفاشيّة من دون ولوج مجال الأفكار، وهو ما لم يقم به، كما أنه لم يشرح كيف يدخل الجيش في المعادلة. ففي تحليله لألمانيا واليابان يظهر الجيش فجأة من دون علاقة بمصطلحات مور الأساسية التي يستخدمها في البحث مثل الطبقة وبنية الدولة، ولا يُفرد له تحليلًا كافيًا.

ثمة صراع أفكار يطوّر دينامية خاصة به بصعود فئات السياسيين والمهنيين والمثقفين. وتوجد صراعات مصالح، طبقية وغير طبقية، وقد تكون هي المقررة، لكن صراعات المصالح الاقتصادية لا تؤثر في نظام الحكم من دون تعبيرات فكرية وسياسية تحملها فئات أخرى، كما لا يوجد نظام حكم حديث من دون فئات بيروقراطية وسياسيين يتأثرون ليس بالمصالح الاقتصادية للطبقات فحسب، بل بعلاقات القوة في السياسة وبعالم الأفكار والقيم، والصراع على السلطة أيضًا، وهذه مجتمعة تخترق الطبقات الاقتصادية وتقسمها.

الفصل الخامس

في نقد مقاربات التحديث

في قبول شروط التحديث لنشوء الديمقراطية مع ملاحظة عناصرها المعوِّقة للديمقراطية، وفي تفاوت درجات التحديث وآثاره، وفي ضرورة بناء النظام السياسي قبل الحديث عن الديمقراطية، وفي أثر التعبئة السياسية الهدام في بناء المؤسسات، وفي أن المهمة الرئيسة في العالم الثالث يجب أن تكون بناء النظام والتنمية، وفي أن الدكتاتورية هي الحل الوحيد في ظروف التعبئة السياسية وفق هنتنغتون، وفي احتمال أن تكون أكثر نجاعة في عملية التنمية. في نقد دراسات الانتقال لفكرة ضرورة دعم الدكتاتوريات التنموية للوصول إلى متطلبات الديمقراطية، وفي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي حتمًا إلى الدكتاتورية أو الديمقراطية، وفي التفاوت بين تفاعل التحديث مع البنى والهياكل القائمة من جهة، وتفاعله مع الثقافة والقيم من جهة أخرى. وفي نقد نظرية التبعية لنظرية التحديث، وفي العلاقة بين السلطوية والتبعية، وفي نقد حلول مثل الاكتفاء الذاتي وفك الارتباط بالاقتصاد العالمي، وفي نقد غياب الأجندة الديمقراطية لدى نظرية التبعية.

أولًا: هنتنغتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أيديولوجيا تبريرية

تاريخيًا، لم تنشأ الديمقراطية دفعة واحدة، بل بالتدريج. وينطبق ذلك على التوسع التدريجي لمحورَي الديمقراطية المعاصرة كما نفهمها، أي الانتخابات الدورية للحكام، والحقوق والحريات. لكنها أصبحت نموذجًا متكاملًا مطروحًا

في ظروف اجتماعية اقتصادية ثقافية متفاوتة ومتباينة. وهذه معضلة دراسات الانتقال، فلا ينطلق الانتقال المعاصر من الليبرالية ويصل إلى الديمقراطية، ولا هو عملية توسع تدريجي لحق الاقتراع كما بيّنا ذلك في الجدول (1-1) في الفصل الأول. إنه انتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية بوصفها نظامَ حكم معروفًا ومجرّبًا، ونماذجه المختلفة جاهزة إلى حد بعيد.

توسعت المشاركة، وتعمقت الحقوق والحريات في الديمقراطيات التاريخية عبر العقود، وأحيانًا القرون، وهذا يعني أنها تطورت أفقيًا وعموديًا على نحو متدرج. وهي اليوم تعيد إنتاج نفسها كاملة وتتطور باستمرار عبر تطور الحاجات والوعي، وعبر مواجهة الأزمات وحل المشكلات التي تواجهها. وكما سبق أن بينًا، لم تنشأ الديمقراطية في شمال غرب أوروبا وأميركا الشمالية في مجتمعات صناعية متطورة، خلافًا لما تبدو عليه هذه المجتمعات اليوم. فالولايات المتحدة، مثلًا، لم تكن دولة صناعية، ولا فرنسا كانت كذلك، ولم تشكّل فيها الطبقة الوسطى أغلبية.

انتقد هنتنغتون مبكرًا تداعيات مفهوم التحديث والتوقعات الإيجابية التي تنجم عنه، فأشار إلى أن الانحلال السياسي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية هي أيضًا مخرجات ممكنة لعملية التحديث مثل التطور السياسي. وتتناقض جوانب التحديث فيما بينها، فيُمكن التعبئة السياسية المتجلية باندفاع قطاعات اجتماعية واسعة إلى المشاركة في السياسة وتوقعاتها المتزايدة بشأن تحسين ظروفها، وعدم قدرة النظام السياسي على مجاراتها، أن يؤديًا إلى إحباط، ولا سيما حين تجد قطاعاتٌ واسعة نفسَها خارج نطاق التأثير في النظام السياسي وعاجزة عن المشاركة فيه.

يحدد هنتنغتون ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات المستقلة لتفسير التحديث السياسي هي «عقلنة السلطة، وتمايز البنى، وتوسيع المشاركة السياسية»[1]. امتدت فترة التحديث السياسي في الغرب قرونًا عدة،

---

(1) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, with a new foreword by Francis Fukuyama (New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968]), p. 93.

وتفاوتت درجة التحديث السياسي وآثارها في كل متغيّر تابع لتلك المتغيرات الثلاثة المستقلة، وتسلسلها وتعاقبها، ما بين المناطق المختلفة في أوروبا وأميركا الشمالية. أما في البلدان المستقلة حديثًا فقد كان التحديث سريعًا ومتفاوتًا في مرحلتي الاستعمار ثم الاستقلال.

لا يتزامن تحديث المجالات المختلفة بالتوازي، فتتفاوت، مثلًا، مراحل التحديث السياسي ولا تتوازي بالضرورة مع التحديث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فللتطور السياسي منطقه الخاص[2]. وثنّى فوكوياما على رأي هنتنغتون بأن للتطور السياسي منطقه الخاص المستقل عن التطور الاقتصادي، مستدلًا على ذلك بأن إنتاج النمو الاقتصادي على مدى فترة طويلة مؤسسات ديمقراطية متماسكة أو أقل عرضة للانتكاسات لا ينطبق على الدول الفقيرة، حيث يُعتبر كل من وجود نظام سياسي، ديمقراطيًا أكان أم لا، ومؤسسات مؤهلة لإدارة الدولة والاقتصاد، شرطًا مسبقًا للنمو الاقتصادي[3].

قدّم هنتنغتون أُسسَ استراتيجيةٍ للتطوير سُمّيت بـ «الانتقال الاستبدادي»، فرأى أن الدكتاتورية التحديثية قد تكون ضرورة في حد ذاتها للوصول إلى الديمقراطية والمشاركة المدنية. وتوسع في هذا الموضوع تلميذه فريد زكريا في تفضيل ما سمّاه أنظمة سلطوية ليبرالية (المقصود ليبرالية اقتصاديًا بالطبع) في بناء مؤسسات واقتصاديات متطورة قبل الانتقال (تشيلي، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة)[4]. وبمقترحه هذا، واجه هنتنغتون انتقاداتٍ قاسية في ستينيات القرن الماضي. لكن فوكوياما أشار إلى أن استراتيجيته أُثبِتت في بلدان شرق آسيا، أو ما سُمي بـ «المعجزة الآسيوية»، حيث حققت بعض الدول الدكتاتورية في تلك المنطقة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال الفترة ما بين ستينيات القرن الماضي وتسعينياته، وتحولت إلى بلدان متقدمة مع بداية القرن الحادي والعشرين. فحققت كوريا الجنوبية تقدمًا اقتصاديًا في ظل حكم الدكتاتور العسكري بارك تشونغ-

---

(2) Francis Fukuyama, «Foreword,» in: Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. xii-xiii.

(3) Ibid., pp. xiv-xv.

(4) Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York/London: W. W. Norton &. Company Inc., 2003), pp. 251-252.

هي (Park Chung-hee) (1962–1979)، وتايوان تحت حكم تشيانغ تشينغ-كو (Chiang Ching-kuo) (1978–1988)، وسنغافورة برئاسة لي كوان يو (Lee Kuan Yew) بعد استقلالها عن ماليزيا في عام 1965، وإندونيسيا خلال فترة حكم سوهارتو (Haji Muhammad Soeharto) الذي قاد في عام 1967 انقلابًا عسكريًّا، وحكم إندونيسيا بيدٍ من حديد على مدى ثلاثة عقود (1967–1995)[5]. ربما شكّل هذا التقدم الاقتصادي قاعدة التحول الديمقراطي الجزئي والمتفاوت بين هذه الدول. وحققت دولٌ عربية مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر معدلات نمو مرتفعة، لكنها عادت وتراجعت بسبب عدم القدرة على تمويل المشروعات الكبرى، والإنفاق الحربي، وتضخم الجهاز البيروقراطي. ويعدّ العراق مثالًا بارزًا على ذلك حين حقق معدلات نمو مرتفعة للغاية في السبعينيات، ثم جاءت الانتكاسة مع الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينيات.

الحقيقة أن تشيلي كانت ديمقراطية قبل الدكتاتورية والانقلاب العسكري، ويصعب تصنيف سنغافورة بوصفها ديمقراطية حاليًا بعد التقدم الاقتصادي الذي تحقق. والمشكلة الكبرى هي تشخيص هل كانت دكتاتورية ما تنموية فعلًا أم لا قبل أن يقرر هذا المنظّر الأميركي دعمها أم لا. ومن هنا، يُخشى أن هذا التنظير قد يتحول إلى تبرير للدكتاتوريات عمومًا. فهل دكتاتورية السيسي في مصر تنموية؟ وهل يجب دعمها إذا كانت كذلك بوصفها خطوة نحو الديمقراطية؟ أما كان بالإمكان دعم الديمقراطية في مصر من دون الحاجة إلى هذه المرحلة الدموية؟

تشكّل التعبئة السياسية الناجمة عن صيرورتَي التحديث وفشله في تلبية التوقعات التي يستدعيها التحديث ذاته لدى فئات اجتماعية أصبحت أكثر استعدادًا للمشاركة في الشأن العمومي، واحدًا من أهم عوائق الديمقراطية وفق هنتنغتون الذي يرى أن التعبئة تمس استقلالية المجال السياسي وتعوق نشوء المؤسسات. ولا يتعب هنتنغتون من التأكيد أن مصطلح «النظام السياسي» في عنوان كتابه **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة** هو هدف في حد ذاته، وليس

---

(5) Fukuyama, p. xiii.

مجرد تصوير لواقع، وهو يحاول استكشاف ظروف تحقيق المجتمعات التي تمر بتغييرات اجتماعية واقتصادية سريعة ومدمّرة، من أجل بناء نظام سياسي[6]. والتطور السياسي والديمقراطية وفق هنتنغتون ليسا بالضرورة مرتبطين ببعضهما، فيمكن الدولة أن تحقق درجة عالية من المأسسة السياسية والسيطرة على الأرض والسكان من دون أن تكون بالضرورة ديمقراطية[7]. وهذا نقد واضح لتيار المؤسسية في العلوم السياسية. فقد عالج هذا التيار إشكالية النظام السياسي في إطار التوتر القائم بين بناء المؤسسات الحديثة والتعبئة السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة[8]. والمهم بالنسبة إليه ليس نوع النظام أو نمط الحكم، بل وجود نظام سياسي ومدى سيطرة هذا النظام على البلاد.

على هذا الأساس، صنّف هنتنغتون الدول الغربية الديمقراطية والليبرالية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والأنظمة الشيوعية الشمولية، مثل الاتحاد السوفياتي، ضمن الفئة ذاتها، باعتبارها أنظمة سياسية فعّالة؛ أي إن حكوماتها تحكم فعلًا. ورأى أن هذه الأنظمة تتشابه في ما بينها على أساس أن هذه البلدان جميعها تتمتع بإجماع شعبي على شرعية النظام السياسي، وبمؤسسات سياسية قوية ومتماسكة وقابلة للتكيّف، وجميعها يشتمل على بيروقراطية فعّالة، وأحزاب سياسية منظمة، ومشاركة شعبية واسعة في الشؤون العامة، وسيطرة فعّالة للمدنيين على الجيش، ودور كبير للحكومة في الاقتصاد، وإجراءات فعّالة إلى حدٍ ما في تنظيم عملية «تداول الحكم»[9] والسيطرة على الصراع السياسي. وتحظى هذه الحكومات بولاء مواطنيها، ما يمنحها القدرة على فرض الضرائب، وتجنيد الأيدي العاملة، وتنفيذ السياسات وتغييرها من خلال الأجهزة الحكومية[10]. هذه إذا هي معايير وجود نظام سياسي فعال.

(6) Ibid., p. xix.

(7) Ibid., p. xvi.

(8) Ibid., p. xix.

(9) ليس المقصود ما يفهم عادة بتداول الحكم سلميًا في الديمقراطيات، بل تسليمه من أمين عام للحزب إلى آخر، ضمن نظام الانضباط الحزبي.

(10) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 1.

سبق أن بيّن حقوقي ديمقراطي مثل هانس كيلزن أن إجراءات أجهزة الدولة، ولا سيّما الحكومة، هي أفعال يمكن أن تُنسب إلى الدولة، والذي ينفذها يُمثّل الدولة. فنظام قانوني كهذا وحده يشكّل كيانًا يسمى دولة. والنظام يمثل الدولة ديمقراطيًا أكان أم لا. والمهم هو سيطرة النظام على الأرض والسكان في مجالات: 1. الدفاع. 2. إدارة العدالة. 3. ضمان طاعة الناس وولائهم(11). جعل بعض المنظّرين هذه الحقيقة أساسًا لتمثيل المجتمع وليس الدولة وحدها. ومثلًا، تصبح بذلك الحكومة السوفياتية ممثلة للمجتمع السوفياتي بوصفه كُلًا(12). لكن هنتنغتون لم يتطرق إلى دور العنف في ضمان سيطرة هذا النظام السياسي ونجاعته. كما أن تنظيره هذا فشل أمام انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، أي بعد نحو عقدين فقط من نشره دراسته تلك. فقد تأكلت شرعية النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي السابق على الرغم من أنه كان يبدو قويًا جدًا في نظر هنتنغتون. وتراجع ولاء حتى الذين تولّوا مناصب عليا فيه. ولم يتمكن النظام من تلبية حاجات السكان الأساسية بسبب فشل اقتصاد الدولة المركزي، والإنفاق على سباق التسلح، وتعفّن الجهاز البيروقراطي بعد تصلّب شرايينه، ومن بين تلك الحاجات التطلّع إلى الحرية الذي لا يجوز إهماله.

فشلت السياسة الخارجية الأميركية مدة عقدين بعد الحرب العالمية الثانية، وفق هنتنغتون، في التعامل مع إشكالية الفجوة السياسية بين تطوير المؤسسات السياسية والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية. فعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين أدركوا أن من مصلحة الولايات المتحدة إيجاد أنظمة سياسية قادرة على العمل بنجاح في البلدان التي تشهد عملية تحديث، فإن ذلك لم ينعكس في سياساتها تجاه تلك البلدان فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي(13).

---

(11) Hans Kelsen, «Foundations of Democracy,» *Ethics*, vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955), p. 11, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2X0nCtU

(12) Ibid., pp. 12-13.

(13) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 5.

من أسباب عدم إيلاء الولايات المتحدة مسألة التطوير السياسي وفق هنتنغتون (ويقصد به بناء مؤسسات مستقرة للدولة) اهتمامًا كافيًا غياب الموضوع عن تجربتها التاريخية؛ إذ بُنِيَت الولايات المتحدة على أسس المساواة (لا يذكر أن المقصود هو المساواة بين الرجال البيض). كما أنها نشأت بوجود حكومة بمؤسسات وممارسات سياسية استُورِدَت من بريطانيا في القرن السابع عشر. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تعالج مشكلة بناء الحكومات من منطق ضرورة تحديد سلطات الحكومة وتوزيع السلطات بموجب النهج الأميركي، أي من خلال دستور يضمن الحقوق، وفصل السلطات والتوازن والرقابة بينها، وتطبيق الفدرالية، والانتخابات الدورية، والتنافس الحزبي. وعلى الرغم من أهمية هذا النموذج فإن منطلقه تقييد الحكم[14]، في حين أن المطلوب، وفق هذا النقد المحافظ، هو تعزيز قوة الحكومات وترسيخ النظام. وإن عقد انتخابات في غياب التنظيم السياسي قد يُساهم في تعزيز القوى الاجتماعية الرجعية والتخريبية وهدم بنية السلطة العامة فحسب[15]. وفي هذا السياق، يقتبس هنتنغتون من الرئيس ماديسون، في أحد مقالاته، ضمن سلسلة أوراق الفدرالية، قوله: «أما عند صوغ حكم يديره أفراد من البشر ويمارس على البشر، فإن الصعوبة الكبرى تكمن في ما يأتي: يجب أولًا تمكين الحكومة من السيطرة على المحكومين، ثم في المقام الثاني إجبارها على أن تسيطر على نفسها»[16]، وهذا يأتي قبل الديمقراطية.

قام مثقفون معروفون إعلاميًا، مثل فوكوياما وزكريا، باستخدام حجج هنتنغتون في قوة الدولة ضد الدعم المبكّر لعملية الدمقرطة. فكتب زكريا أن الحكومات يجب أن تبحث عن النظام أولًا، ثم التنمية الاقتصادية، وأخيرًا الديمقراطية. وكتب فوكوياما أن الدول التي تقوم بدمقرطة غير ناضجة تؤجل

(14) Ibid., p. 7.

(15) Ibid.

(16) Ibid.; James Madison, «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments,» *The Federalist Papers*, the New York Packet, no. 51, 8/2/1788, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2EqyBE7

صراعات لا تلبث أن تنفجر لاحقًا. وهذا كله صحيح. المشكلة أن هذه المقولات هي غالبًا مقولات حق يراد بها باطل. فلا شك في أن الدولة شرط الديمقراطية، وهذا يعني الإجماع على كيان الدولة وشرعيته. لكن الدول الكبرى استخدمتها في تبرير دعم الدكتاتوريات والأنظمة السلطوية حتى في حالات الدول المستقرة، وبعد أن أصبح النظام السلطوي وبيروقراطيته عوائق أمام التنمية المستدامة.

تكمن المشكلة في البلدان التي تعرضت للتحديث بموجب النقد المحافظ الموجه لأجندة الديمقراطية والإصلاح السياسي في قدرة الحكومة على السيطرة على المواطنين قبل السيطرة على ذاتها. فالمشكلة الأساسية ليست إطلاق الحرية، بل إيجاد نظام عام يتمتع بشرعية بين المواطنين، لأن في الإمكان إيجاد نظام من دون حرية، لكن العكس لا يمكن تحقيقه. وفي حين فشلت الولايات المتحدة، وفق هنتنغتون، في إدراك أهمية ذلك وتحقيقه، استطاعت الحكومات والحركات الشيوعية توفير سلطة فعّالة، لأن أيديولوجيتهم تؤسس قاعدة للشرعية[17] من دون ديمقراطية.

حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كان هنتنغتون لا يزال يحدّد نطاق التحديث السياسي بالانتقال من النظام السلطوي التقليدي إما إلى الشيوعية أو إلى الديمقراطية، وحصرها في الثلث الأعلى للدول ذات الدخل المتوسط[18]. وهذا يعني أن النظامين، الشيوعي والديمقراطي، يظهران في قائمة الدول الأكثر تطورًا من بين الدول النامية. وهذا تعميم غير دقيق، وهو لا يصح لا على الصين (عندما تبنّت الاشتراكية)، ولا على الهند بين الدول الديمقراطية، كما لا يصح على كوبا وفيتنام، إضافةً إلى أن أغلبية السلطويات التقليدية لم تنتقل إلى هذا أو ذاك؛ إذ نتجت من اللقاء مع الحداثة مركبات سلطوية مختلفة فيما يطلق عليه العالم الثالث.

صحيح أن دولًا عديدة في العالم الثالث نظرت إلى نموذج الاتحاد

---

(17) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 7-8.

(18) Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 201-202, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2BT2BFg

السوفياتي والصين بوصفه مثالًا يحتذى في تحديث مجتمعات زراعية، لكنها أنتجت أنظمة سلطوية ذات طبيعة مختلفة. وبالنسبة إلى دول العالم الثالث، لم يقدّم الغرب دائمًا نموذجًا جذابًا، ولا سيما حين لم تنجح القيادات «الليبرالية» التي ورثت الاستعمار وقادت الدولة في القيام بمهمات التحديث، وذلك لأسباب موضوعية متعلقة ببنية المجتمع وتركة الاستعمار وضعف الدولة، وأخرى ذاتية متعلقة بقدراتها الإدارية والتنظيمية، وعجزها عن حل المسألة الزراعية، وضعف قواعدها الاجتماعية.

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بدا كأن الأنظمة الشيوعية والحكام السلطويين قد تفوّقوا على دول العالم الثالث الأخرى في سرعة النمو الاقتصادي. وفي بداية السبعينيات، كانت أزمة نظام سلطوي تفتح الطريق لنظام أكثر سلطوية. ويصح هذا في حالة المجتمعات العربية، حيث يضاف إلى فشل الأنظمة الليبرالية بعد الاستقلال مباشرة التعبئة الأيديولوجية ضد الاستعمار وضد الغرب التي أسهمت فيها القوى الأيديولوجية السياسية الرئيسة من الإسلاميين واليساريين والقوميين على حد سواء، حيث أدى الدعم الغربي لإسرائيل وللأنظمة الملكية دورًا مهمًا في نشر العداء للغرب على الرغم من جاذبية نماذجه في الحكم بدايةً.

عادت جاذبية النموذج الغربي الديمقراطي الليبرالي مع نشوء طبقات وسطى جديدة وفئات جديدة من التكنوقراط والمتعلمين غير المؤدلجين، ولا سيما مع تفاقم أزمات الأنظمة السلطوية العربية منذ السبعينيات بتحوّلها من قوة تحديثية إلى عائق أمام التحديث، وظهور آثار التحديث من أعلى ونقائضه، وانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. لكن عوامل جديدة مثل تصاعد قوة التيارات السياسية الإسلامية والتدخل الأميركي في العراق، واستمرار دعم إسرائيل غير المشروط، وعقلية الحرب الباردة أميركيًا حين تعلّق الأمر بالمنطقة العربية، حصّنت بدورها نفور فئات واسعة من هذا النموذج.

تلخّص النقد المحافظ لمدرسة التحديث بالتحذير من تفاؤلها، فنتائجها تختلف عمّا هو متوقع نظريًا من استقراء تجارب سابقة تمخضت عن حالات

التحديث المتأخر. فبدلًا من الاتجاه نحو الديمقراطية والتنافسية والاستقرار السياسي والوحدة القومية وبناء الدولة، نتج من عملية التحديث في البلدان النامية «تأكل» في الديمقراطية وميل نحو الأنظمة العسكرية الأوتوقراطية وأنظمة الحزب الواحد والحزب الواحد والنصف الممثل بالجبهات الحزبية، وانقلابات وثورات وصراعات وحروب أهلية متكررة، ما أدى بهنتنغتون إلى استنتاج أن التحديث السياسي في هذه البلدان اقتصر على التعبئة الجماهيرية والنزوع إلى المشاركة السياسية بشكل عام[19]، وذلك قبل انتشار قيم الحداثة وأخلاقياتها في المجتمع، ولا سيما في ما يخص انتشار العقلانية في النظر إلى قضايا المجتمع، والفردية والمواطنية والمساواة والحرية. فعملية التحديث تؤدي إلى المسّ بالتراتبية الاجتماعية للمجتمع التقليدي، ومكانة الإنسان التقليدية في بيئته التي تترتب عليها توقعاته منها ومن الآخرين، وما يُتوقع منه.

جادل هنتنغتون بأن العنف وعدم الاستقرار لا يُفسَّران بالفقر، فهما من آثار عملية التحديث نفسها، لأن احتمال الانتفاضات في البلدان الأغنى يمكن أن يصل إلى ضعفَي ذلك في البلدان الأفقر. كما أن احتمال نشوء العنف نتيجة للحكم الاستعماري والتنوع الإثني في ظروف تعبئة الجماعات وتسييسها هو أعلى من احتمال نشوئه من معطى الفقر[20]. الغريب أن هنتنغتون يساوي بين فقر الدولة وفقر السكان، وهذا صحيح إلى حاد ما، لكنه لا يأخذ أثر الفجوات الطبقية والفجوات التنموية بين الريف والمدينة في الاعتبار على نحوٍ يؤثر في مدى دقة استنتاجاته.

في المقابل، يرتبط عدم الاستقرار السياسي بالحراك الاجتماعي بشكل مباشر. فارتفاع وتائر التمدين، وانتشار التعليم ومحو الأمية، وانتشار وسائل الإعلام، جميعها عوامل تُساهم في زيادة توقعات الأفراد من الدولة، وكذلك تطلعات الجماعات كما يصوغها الناطقون باسمها. ويغذّي عدم تلبية التوقعات النزوع إلى الانخراط في السياسة الذي يؤدي، في غياب مؤسسات قادرة على

(19) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 35-36.

(20) Ibid., pp. 41-42.

استيعابه، إلى عدم الاستقرار[21]. إن هشاشة الدول التي نشأت بعد الاستعمار هي سبب العجز عن احتواء المد الجماهيري الناجم عن التحديث الذي يسهم بدوره في مفاقمة هشاشتها. وغالبًا ما يكون المَخرَج هو قيام دكتاتوريات، أو أنظمة عسكرية، قادرة على الاضطلاع بمهمات التحديث ولجم المشاركة الشعبية في الوقت ذاته، باستخدام القمع من جهة، والديماغوجيا من جهة أخرى. فالديماغوجيا تتحكم في تسييس الناس عبر تحويلهم إلى جمهور يهتف للنظام، وتستخدم شبكات الزبونية المتفرعة من اقتصاد الدولة وخدماتها ووظائفها، والتي تربط مصالح عديد من الناس المؤثرين بالسلطة السياسية مباشرة.

ساهم قطاع الدولة العام من دون شك في القيام بمهام التحديث في دول العالم الثالث، من محو الأمية وحتى الإصلاح الزراعي والتصنيع والتشغيل. وحقق في البداية درجات عالية من النمو. كما أن القطاع العام من جهة والجيش من جهة أخرى كانا المنتج الأكبر للطبقة الوسطى في دول مثل مصر وتونس وسورية والعراق بعد الاستقلال، خصوصًا القطاع العام الذي مثّل المجال الأكبر لإنتاج التقنيين والإداريين وانتقال فئات واسعة من الريف والفئة الفلاحية إلى الطبقة الوسطى. صحيح أن القطاع العام تحوّل لاحقًا إلى عائق أمام تطور قوى الإنتاج بالبيروقراطية والتكدس الوظيفي، والبطالة المقنعة والتعيينات الأمنية بناءً على الولاء، لكن لا يجوز نسيان دوره التنموي المهم في البداية.

أثّر انتشار التعليم في الاستقرار السياسي في عدد من البلدان؛ إذ شهدت سريلانكا، على سبيل المثال، توسّعًا في النظام الدراسي بسرعة بين عامَي 1948 و1956، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب المتخرجين باللغات الأصلية، وساهم في ظهور ضغوط اجتماعية جديدة بين الطبقات المتوسطة المتعلمة ظهر أثره بشكل مباشر في الانقلاب الانتخابي على الحكومة في انتخابات عام 1956 التي هُزمت فيها النخبة الحاكمة التي حكمت البلاد عقدين، وأنهت بذلك مرحلة حكم الحزب الوطني المتحد (United National Party, UNP). والأمر كذلك في كوريا؛ إذ أصبحت مدينة سيؤول أحد أكبر مراكز

---

(21) Ibid., p. 47.

التعليم في العالم في خمسينيات القرن العشرين. وارتبط انتشار التعليم في تلك الفترة بزيادة الوعي، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي في البلاد خلال أوائل الستينيات. وتشاركت الأنظمة العسكرية الحاكمة في تلك الفترة في كوريا وبورما وتايلاند القلق من انتفاضات الطلاب وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل[22]. ومثلما أهملت مقاربات التحديث الأولى آثار التحديث السريع «السلبية»، أهمل النقد المحافظ لهذه المقاربات من تلك المرحلة دور التعليم في نشر التطلع إلى حقوق المواطنة، واضطرار النظام الدكتاتوري في كوريا إلى مباشرة الانتقال إلى الديمقراطية بالإصلاح من أعلى.

كان الطلاب أيضًا أساس الانتفاضات المعادية للاستعمار، في مصر مثلًا، قبل ثورة يوليو 1952. وأصبحوا لاحقًا بعد مرحلة من الدكتاتورية التحديثية، وتراجع معدلات النمو، واستنزاف تضخم الجيش وتسليحه للموارد، سوية مع جماهير العاطلين عن العمل والطبقات الوسطى المفقرة أساس الاحتجاج ذي الطابع القومي اليساري ثم الإسلامي.

تقبّل المجتمع التقليدي واقع اللامساواة باعتباره معطًى يكاد يكون مولودًا في منزلة اجتماعية يترتب عليها محدّدات اجتماعية وسياسية واقتصادية باعتبارها جزءًا من البيئة الطبيعية للعيش، إلا أن الحراك الاجتماعي ونشوء الوظيفة الحكومية (بما في ذلك العمل في الجيش النظامي)، وانتشار قيم المساواة، ونشوء الدولة الوطنية والمواطنة فيها، يُمثّل جميعه عوامل محفّزة على المقارنة بأفراد من خارج البيئة الاجتماعية المباشرة، وترفع نسبة الوعي بانعدام المساواة وتفاقم الشعور بالاستياء منه. فالأفكار الجديدة تدفع نحو التشكيك في شرعية التوزيع القديم. لكن ثمة وجه آخر للمجتمعات التقليدية، ووجه آخر لصيرورة التحديث. فلا يخلو المجتمع التقليدي، القبلي تحديدًا، من رفض الهرمية الدائمة وطلب التعامل باحترام مع أفراد القبيلة، كما قد يحمل التحديث قيم الانضباط والطاعة للهرمية السياسية أو البيروقراطية أو الحزبية أو العسكرية، والتفكير العقلاني البيروقراطي الذي يحيّد القيم ويتمحور حول

---

(22) Ibid., pp. 47-48.

وسائل الوصول إلى الهدف، من دون التفكير في الأهداف ذاتها. وما يهمنا هو الوجه الأبرز الذي يحدد خصوصية المجتمع الحديث في مقابل التقليدي. ومع ذلك، فإن الجوانب المهملة في التحديث وفي المجتمع التقليدي قد تكتسب أهمية في ظروفٍ معينة فتدحض التوقعات المبنية على تعميمات غير حذرة.

يعتمد استقرار أي نظام سياسي على العلاقة ما بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المأسسة السياسية القادرة على استيعابها. ومع غياب المؤسسات التقليدية، والحديثة البديلة منها، تكون العلاقة مباشرة ما بين النخب والجمهور الذي تحرّكه. وفي مفهوم الدولة البريتورية (Practorian State) التي تتميز بسيطرة الجيش عليها وانقلاباته المتلاحقة، وبحسب عالم النفس ديفيد رابابورت، فإن «الطموحات الشخصية نادرًا ما يكبحها حسّ السلطة العمومية، ويتعاظم فيها دور السلطة (أي الثروة والقوة)»[23]. ويرى هنتنغتون أن من الصعب تصنيف «الدول الفاسدة» أو البريتورية بالاستناد إلى أشكال الحكم فيها، فمع أن من السهل تصنيف دولٍ مثل الولايات المتحدة باعتبارها دولة ديمقراطية دستورية، والاتحاد السوفياتي بوصفه دكتاتورية شيوعية، فإن هنتنغتون واجه مشكلة في تصنيف النظام السياسي في دول سلطوية غير شمولية كثيرة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا. في بعض الأحيان، كان بعض هذه الدول تحت سيطرة زعيم ذي شخصية كاريزمية، وفي أحيان أخرى سيطرت عليها مجموعة من الضباط. وهي، إضافة إلى ذلك، دول غير مستقرة، ولا يمكن التنبؤ بالتغيير فيها.

لا يكفي مصطلح «الدولة البريتورية» في وصف تلك الدول. فقد استقر النظام السلطوي في بعضها فترات طويلة، كما حصل في سورية

---

(23) Ibid., p. 81; William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (Glencoe, Ill: The Free Press, 1959); David C. Rapoport, «Praetorianism: Government without Consensus,» PhD. Dissertation, University of California, Berkeley, 1960; David C. Rapoport, «A Comparative Theory of Military and Political Types,» in: Samuel P. Huntington (ed.), *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press of Glencoe, 1962), p. 72.

اقترض هنتنغتون من ديفيد رابوبورت مفهوم الدولة البريتورية الذي ينسبه إليه كثيرون، ولا سيما في دراساته عن الجيش والسياسة.

والعراق ومصر وليبيا واليمن وغيرها من الدول منذ سبعينيات القرن الماضي. صمدت الأنظمة العربية (في دول عرفت الانقلابات العسكرية) منذ بداية السبعينيات حتى مرحلة الثورات في عام 2011. وأمكن تغيير النظام العراقي في عام 2003 بغزو العراق عسكريًا. وتجاوزت هذه الأنظمة الحالة المسماة البريتورية بالاعتماد على مؤسسات الدولة الأمنية والتوظيف في مؤسسات القطاع العام الناتج من التأميم والإصلاح الزراعي والتوسع في الاستثمار فيه، وبيروقراطية الدولة، وعلاقة الزبونية بين الدولة ورجال الأعمال الذين عملوا متعهدين ثانويين لمشروعات القطاع العام المتوسعة. وكان الجهاز الأمني وولاء الجيش أداة الأنظمة الملكية السلطوية أيضًا، يضاف إليها شرعية أسرية تقليدية، وريوع النفط بالنسبة إلى الدول النفطية، فضلًا عن الدعم المالي الخارجي والمساعدات الأميركية للدول الملكية السلطوية غير النفطية.

في شأن تضارب تناقض التعبئة الشعبية وبناء المؤسسات، كتب ليبسيت مفاضلًا بين بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لمصلحة الأولى من زاوية نظر مقاربة التحديث. فهو يرى أن وجود طبقات فقيرة واسعة ومستويات تعليم منخفضة وهرم طبقي ذي قاعدة واسعة ورأس مدبب حادٌّ من جهة، في ظروف انتصار اليسار مبكرًا في بلدان آسيا وأفريقيا المستقلة حديثًا من جهة أخرى، جعل إمكانيات الحفاظ على ديمقراطية سياسية ضعيفة[24]. ومع أن أميركا اللاتينية أقل تطوّرًا في الاقتصاد من العديد من الدول الآسيوية، فإنها بحسب ليبسيت أقرب سياسيًا إلى أوروبا القرن التاسع عشر، وذلك لأن جميع دول أميركا اللاتينية استقلت ورسخت قبل انتشار الأيديولوجيات الماركسية، وتوجد فيها قواعد قوية وتقليدية للمحافظين، والريف فيها تقليدي وغير مسيّس، ولليسار قواعد جماهيرية في الطبقة العاملة الصناعية. ولذلك يمكن أن تتبع فرنسا وإيطاليا في طريقهما المتعرج إلى الديمقراطية،

---

(24) Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 101, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2Ml0Lnp

فقد يبقى العمال بقيادة الشيوعيين، وتتحالف الطبقة الوسطى مع اليمين ضد الديمقراطية خوفًا من وصول ممثلي العمال الشيوعيين إلى السلطة[25].

في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين أظهرت التطورات، وفق مقاربة التحديث، أن التقدم الاقتصادي مرتبط بالليبرالية واللامركزية الاقتصادية بدءًا من النظم الديمقراطية التي بدّلت الدكتاتوريات الشخصية في البرتغال وإسبانيا والدكتاتورية العسكرية في اليونان. وإضافة إلى عودة الجيوش إلى الثكنات في أميركا الجنوبية، شكلت هذه التطورات حافزًا لتنظيرات جديدة بشأن الانتقال الديمقراطي ما عاد يربط السلطوية، في العالم الثالث على الأقل، بالرأسمالية كما درج على ذلك بعض المنظّرين اليساريين في السابق[26]. فشلت الأنظمة الشمولية الاشتراكية التي جمعت بين اقتصاديات كبيرة وصناعات تنتج حتى السلاح النووي وسفن الفضاء ومستوى معيشة شبيه بمستويات معيشة العالم الثالث في سوء الخدمات التي تولّت الدولة تقديمها مثل الصحة والتعليم، وشحّ السلع الاستهلاكية وتعقيد البيروقراطية وانخفاض معدل الحياة المتوقع عند الولادة وتناقص قدرة الدولة على تلبية حاجات السكان[27].

ثانيًا: لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال

إن دراسات الانتقال الآتية من يسار العلوم السياسية (بتعبير مجازي) التقت، على نحوٍ غير متوقع نقدَ هنتنغتون المحافظ لنظرية التحديث. واختصر أودونيل فرضية ليبسيت كما يأتي: إذا أصبحت الدول الأخرى في مستوى غنى الدول المتطورة نفسه، اقتصاديًا، فيُرجّح تحولها إلى دول ديمقراطية[28]. لكنه

(25) Ibid., pp. 101-102.

(26) Lucian W. Pye, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), p. 7, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2weogbF

(27) Ibid., pp. 10-11.

(28) Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in* =

لاحظ أن التحديث في الدول النامية يقود إلى السلطوية، أو تقوم به أنظمة سلطوية. هكذا بدأ أودونيل نقده قبل أن ينتقل إلى دراسات الانتقال التي توصّل فيها إلى أن النمو ليس شرطًا، بل المهم هو توافر الإرادة السياسية.

اشترطت مقاربة التحديث كما هو معروف توافر شروط متعلقة بمعدل دخل الفرد وتوسع الطبقة الوسطى وارتفاع مستوى التعليم بوصفها شروطًا ملائمة للتحول الديمقراطي، أي إن احتمال نشوء الديمقراطية في بلدان حققت مثل هذه الإنجازات أكبر من احتماله في غيرها. والحقيقة أنه لا يوجد تناقض فعلي بين المقولتين. فلا شك في أن الأنظمة السلطوية المركزية كانت أكثر نجاعة في التحديث من الأنظمة التعددية في الدول النامية بدايةً، فهذه الأنظمة قادرة على اتخاذ خطوات فاعلة وحاسمة مستغلة في ذلك الكاريزما أو الشرعية الثورية من مرحلة التحرر الوطني، أو قدرتها على القمع. ومع تعبئتها التوسعية للموارد، بعد الوصول إلى مستويات معينة من تطور قوى الإنتاج، تُصبح هذه الأنظمة عائقًا أمام استمرار التحديث لأسباب عديدة منها ثقل جهاز الدولة البيروقراطي المتحكم في الاقتصاد مع تراجع الإنتاجية، وقمع التنافس والمبادرة الفردية المبدعة، وقصور الدولة عن تلبية حاجات الناس مع التزايد السكاني، والنزعات التي يطوّرها الاستبداد عادةً للقيام بمشروعات كبرى من دون رصيد مالي حقيقي، الأمر الذي يؤدي غالبًا إلى إفراغ الخزينة، والميل إلى نشوء برجوازية طفيلية حول الاستبداد مثل رأسمالية الأقرباء والمحاسيب المرتبطة أيضًا بالميل إلى تشجيع الاحتكارات الاقتصادية على أنواعها، وكذلك الفساد الذي يعوق تطور ثقافة استثمارية منتجة. **وهذا يعني أن الاستبداد أكثر نجاعة في مراحل إرساء البنى الأساسية للتحديث وإحلال الواردات في الدول النامية. لكنه سرعان ما يدخل في أزمات مالية، ويصبح بجموده عائقًا أمام التطور، فيضطر عندها إلى استخدام قدر أكبر من العنف والدخول في حالة جمود تطول أو تقصر، أو القيام بإصلاحات اقتصادية، أو اقتصادية وسياسية. وهنا تبدأ عملية خلخلة النظام، وقد تنضج حالة ثورية، أو ينشأ نمط جديد من**

South American Politics (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, = 1973), p. 3.

السلطوية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا، تتيح مجالًا أوسع لرأس المال الخاص، وربما بعض الحريات المدنية على الهامش.

مع الإصرار على شروط التحديث بما فيها تطور الرأسمالية الصناعية، يثار غالبًا السؤال عن ديمقراطية الهند التي قامت بعد الاحتلال البريطاني، والتي لا يمكن فصل منشئها عن تأثير الاحتلال البريطاني ودور النخب السياسية الهندية فيه. لقد نشأت الديمقراطية في الهند في عام 1947 حين كان معدل دخل الفرد فيها 556 دولارًا أميركيًا، وفي سنغافورة صمدت الدكتاتورية حتى عندما كان معدل دخل الفرد فيها 18,300 دولار أميركي[29]. ونشأت الديمقراطية في بلدان ذات معدلات دخل متفاوتة للفرد. صمدت الدكتاتورية في دول غنية، ومهما كان حدّ النمو الاقتصادي الذي تبدأ بعده الدول السلطوية في حفر قبرها بنفسها، فقد عبرت تلك الدول ذلك الحد، وظلت سلطوية. وحتى لو استثنينا الدول التي تحصل على أكثر من 50 في المئة من دخلها من النفط، فإن دولًا مثل سنغافورة وألمانيا الشرقية وتايوان والاتحاد السوفياتي وإسبانيا وبلغاريا والأرجنتين والمكسيك ظلت دولًا سلطوية بعد أن عبر معدل دخل الفرد حد الخمسة آلاف دولار، وهو الحد الذي لم تصل إليه دول ديمقراطية مثل النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وآيسلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج حتى عام 1950[30]. لكن التطورات اللاحقة ألقتْ ظلًا ثقيلًا على مقارنات شيفورسكي هذه، حتى لو اعتبرنا عوامل أخرى (غير الاقتصاد) مسؤولة عن سقوط الأنظمة السلطوية وصعود الديمقراطية في الدول المذكورة.

سبق أن بيّنا أن الإصرار على توافر الشروط البنيوية للديمقراطية في نظرية التحديث مع كشف جوانب التحديث «الهدامة»، في الوقت ذاته، برّرا في نظر هنتنغتون دعم الأنظمة السلطوية إبان الحرب الباردة. وشكّلت دراسات

---

(29) Adam Przeworski, «Capitalism, Development, and Democracy,» *Brazilian Journal of Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October-December 2004), p. 487, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2o3upQx

(30) Adam Przeworski & Fernando Limongi, «Modernization: Theories and Facts,» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 160, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2GphUaK

شيفورسكي مساهمة جدية في تدقيق مثل هذه التعميمات بناءً على دراسات مقارنة مبنيّة على معطيات كثيرة باستخدام أدوات إحصائية. وتناول شيفورسكي بشكلٍ خاص الحجة القائلة إن التطور الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، والتي أوصلت إلى استنتاج يقول إن من الحكمة دعم الأنظمة السلطوية ومشروعاتها التنموية لأن أداءها الاقتصادي أفضل. وأظهر بالأدلة القائمة على معطيات، بحجم غير مسبوق، أنْ لا أساس لضرورة التضحية بالديمقراطية على مذبح التنمية، وأن الديمقراطية ليست مستحيلة ولا حتمية، لكنها نتيجة جائزة (بمعنى لا حتمية ولا مستحيلة) للنزاع بين مجموعات منظمة.

يؤيد شيفورسكي نظرية ليبسيت في أنه بعد نشوء نظام ديمقراطي تزداد احتمالات رسوخه وديمومته كلما كانت نسب النمو الاقتصادي مرتفعة[31]. لكن لا يوجد أساس للاعتقاد أن النمو الاقتصادي يولّد ديمقراطيات، بل يمكن أن يؤدي إلى أنظمة سياسية مختلفة. لكن، إذا ما نشأ النظام الديمقراطي فإنه يميل إلى الزوال في الدول الفقيرة، أما صموده في الدول الغنية فيقترب من اليقين[32]. ويلخص شيفورسكي مع ليمونجي نقد دراسات الانتقال لنظرية التحديث كما يأتي: **أولًا**، لا توجد علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي ونشوء الديمقراطية، بل بين النمو وديمومة الديمقراطية. وفي الدول التي يسميها شيفورسكي «قديمة»، أي تلك التي لم تنشأ نتيجة للاستقلال عن الاستعمار، اطّردت احتمالات نشوء الديمقراطية مع النمو. **ثانيًا**، قد يكون التحديث سببًا من أسباب نشوء الديمقراطية، لكن الانتقالات الديمقراطية القديمة نشأت لعدة أسباب، كانت الحرب مثلًا من أهمها. **ثالثًا**، إن ارتفاع معدلات النمو في الدول الجديدة يرسّخ الدكتاتورية والديمقراطية على حدٍ سواء. **رابعًا**، الديمقراطية هشّة في الدول الفقيرة إذا نشأت، ولكنها تميل إلى الاستقرار مع النمو حتى لو كانت البداية ضعيفة اقتصاديًا بمقياس معدلات الدخل، أي أن الارتفاع المطلوب للحفاظ على النظام هو ارتفاع نسبي في النمو مقارنة بما كان سابقًا،

---

(31) Ibid., p. 166.

(32) Ibid., p. 167.

وليس المطلوب أرقامًا مطلقة محددة. **خامسًا**، يخلص رأي التحديثيين عمليًا إلى أن النمو يتطلب دكتاتورية لفرض التحديث، لكنه، في النهاية يؤدي إلى الديمقراطية. ويرى شيفورسكي وليمونجي أن هذا الأمر ليس حتميًا، فربما يؤدي إلى الديمقراطية أو إلى الأنظمة السلطوية. **وأخيرًا**، إن مسألة الديمقراطية في الدول الجديدة هي مسألة نضال سياسي وخيارات سياسية للنخب. وبعد الانتقال، من الضروري العمل على النمو الاقتصادي وزيادة معدل دخل الفرد وتحسين ظروف المعيشة، فلا بديل من ذلك في الدول النامية المستقلة حديثًا بعد الانتقال الديمقراطي[33].

مع أن ليبسيت استخدم عوامل عديدة لتفسير سبب صمود الديمقراطيات، فإنه اعتقد أن النمو الاقتصادي السريع للدول يؤدي إلى عدم استقرار الديمقراطية بنشوء حركات متطرفة مثل الفاشيّة والشيوعية، فسبب التطرف عنده هو النمو السريع[34]. وسبق هنتنغتون، كما بيّنا، إلى هذا الاستنتاج. لكن شيفورسكي خالف ليبسيت ومن اتفق معه في هذا الطرح؛ فالنمو السريع لا يشكّل خطرًا على الديمقراطية ولا على الدكتاتورية[35]. إن ما يؤدي إلى عدم الاستقرار هو الحراك الاجتماعي الناجم عن ارتفاع توقعات المجتمع. لكن النمو يزيد من قدرة الدولة على الاستجابة وتلبية تلك التطلعات، وهو ما يساهم في الحد من عدم رضا المجتمع وعدم الاستقرار السياسي. وفي حالة النمو الاقتصادي السريع، من المفترض، نظريًا على الأقل، أن تنشأ فرص جديدة للأعمال والوظائف أيضًا. لكن ثمة احتمالات لصعود ظواهر أخرى مترتبة عليه، يدرج هنتنغتون تسعة منها[36]، حيث كتب أن النمو السريع: 1. يمزّق التكتلات الاجتماعية التقليدية. 2. ينتج أثرياء جددًا من خارج النخب

---

(33) Ibid., p. 177.

(34) Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960), p. 54.

(35) Przeworski & Limongi, p. 167.

(36) يقتبس هنتنغتون هنا من عالم الاقتصاد والاجتماع الأميركي مانكور أولسون (الابن)، ويفيد أن هذه القائمة مستخلصة في الأساس من مقالة أولسون، يُنظر: Mancur Olson, «Rapid Growth as a Destabilizing Force,» *The Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4 (December 1963), p. 532.

الاقتصادية/الاجتماعية التقليدية لا يتكيّفون تمامًا مع النظام القائم الذي لا يستوعبهم بدوره بشكل كامل، وهم يسعون إلى تحصيل نفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسبان مع وضعهم الاقتصادي الجديد. 3. يتيح كثرة التنقل الذي يقوّض الروابط الاجتماعية، ويشجع على الهجرة السريعة من المناطق الريفية، التي تنتج في المدن بيئة مؤاتية للاغتراب والتطرف السياسي. 4. يزيد مستوى معيشة أعداد متزايدة من الناس تدهورًا، ويوسّع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. 5. هذا ما يؤدي إلى زيادة توقعات هؤلاء وشعورهم بعدم الرضا عن النظام القائم. 6. يتطلّب فرض قيود عامّة على الاستهلاك بهدف تشجيع الاستثمار على نحوٍ ينتج استياء شعبيًا. 7. يزيد من معدلات محو الأمية وانتشار التعليم ووسائل الإعلام، ما يرفع سقف التطلعات إلى مستويات أعلى مما يمكن تحقيقه. 8. يفاقم الصراعات الإقليمية والعرقية في قضايا مثل توزيع الاستثمار والاستهلاك. 9. يرفع مستوى مهارات التنظيم الجماعي ما يسهم في نجاعة التعبئة والضغط في سبيل مطالب قد يتعذر تحقيقها[37].

سبق أن طرح توكفيل مثل هذا التفسير للاضطراب الاجتماعي والسياسي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية السريعة في تأريخه للثورة الفرنسية[38]، فأشار إلى أن الثورة الفرنسية سبقها تقدم وازدهار سريعان ومستمران على نحوٍ أدى إلى زيادة في الرخاء، وثارت الاضطرابات نتيجة لأسباب لا علاقة لها بوجود أزمة اقتصادية. وكان الاستياء الشعبي متزايدًا في المناطق الفرنسية التي شهدت أعلى مستويات من التطور والتنمية الاقتصادية على وجه التحديد، لكن ليس للأسباب التي يذكرها هنتنغتون، بل لأنه كان هناك، بحسب مور، متضررون من التحديث في الريف. وامتدت انتفاضاتهم لتشمل فقراء المدن المتضررين أيضًا، والطبقات الوسطى بأفكارها الجديدة الناقدة للإقطاع والكنيسة وطموحها السياسي. أما تفسير توكفيل للوقائع ذاتها فاختلف عن

(37) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 49-50.

(38) Alexis de Tocqueville, *The Ancien Régime and the French Revolution*, Jon Elster (ed.), Arthur Goldhammer (trans.) (Cambridge/New York: Cambridge University Press, 2011), chapter III, 4, pp. 152-159.

تفسير مور، إذ نحا منحًى ثقافيًا معنويًا، فرأى أن توقعات الناس تختلف مع تحسن الأوضاع، فيرفضون التعايش مع ظروف كانوا يذعنون لها من دون مقاومة، و«أن الثورات لا تحدث عندما يتحول الوضع من سيئ إلى أسوأ [...]، والنظام الذي تهدمه الثورة يكون غالبًا أفضل من النظام الذي سبقه»[39].

إن تفسير عدم الاستقرار الاجتماعي بالنمو السريع وفق ليبسيت، وكذلك نقاش شيفورسكي وليمونجي له، كلاهما خاطئ، لأن الموضوع يصبح واضحًا فحسب إذا كان الموضوع هو التحديث السريع وغير المتكافئ، وهو مفهوم أشمل من النمو السريع. إن الانتقال السريع إلى مجتمع حديث من دون تطور تدريجي للقيم المرافقة للحداثة، وليس النمو السريع في حد ذاته، هو الذي أدى إلى ردات الفعل المتطرفة كما حصل في فرنسا، حيث حصل تطور قيمي ثوري هائل لكن في أوساط النخبة، وتطلّب الأمر وقتًا لنشر الأفكار الديمقراطية في أوساط شعبية واسعة. وتشهد دول أخرى توترات سببها التفاوت بين التحديث السريع من أعلى والثقافات السائدة في مراحل أصبحت فيها التعبئة الجماهيرية ممكنة.

كتبت نيكي كيدي أن الدول التي قامت فيها حركات إسلامية قوية توافرت فيها عادة الشروط الآتية: محاولة توحيد الدولة بناءً على أيديولوجيا غير الإسلام كالقومية مثلًا، ونمو اقتصادي سريع، وتمدين سريع، ونشوء طبقات فقيرة محرومة في المدن التي تظهر فيها بوضوح فجوة مرئية بين الغني والفقير. وجميع هذه الدول استفادت من الريع النفطي ولو بشكل غير مباشر، وقطع مع الماضي الأكثر إسلامية للحكومة والمجتمع. كما أن أغلب هذه الدول تعرّضت لتأثير غربي[40]. وجميع هذه الظواهر متعلقة بالتحديث السريع المفروض من أعلى، وبمظاهر مرافقة له مثل التأثر بالغرب وتبنّي أيديولوجيات غير دينية في

---

(39) Ibid., p. 157.

(40) Nikki R. Keddie, «Ideology, Society and the State in Post-Colonial Muslim Societies,» in: Fred Halliday & Hamza Alavi (eds.), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* (London: Macmillian Education, 1988), p. 17.

السياسة. ومع أن من غير الصحيح أنه قد تم القطع مع ماضٍ أكثر إسلامية، بل **نشأت، في خضم الصراع مع هذه الأنظمة، وانتشرت تصورات مختلفة لماضٍ أكثر إسلامية قطعت معه الأنظمة الحاكمة، فإنه حصل، في المجمل، هذا التفاوت، بل التنافر بين تفاعل التحديث مع البنى والهياكل الحديثة من جهة، والتفاعل بين التحديث والثقافات القائمة من جهة أخرى.**

يقترح نوربيرتو ليشنر تسمية التغييرات التي تسببها العقلانية تحديثًا في مقابل الحداثة التي تعني عقلانية معيارية (Normative Rationality). والتقابل بين المصطلحين يكشف بعض أهم تحديات عصرنا في ظروف التحديث العابر للقوميات. لا يوجد مجتمع يمكنه رفض التحديث من دون أن يحكم على نفسه بالتخلف. كل مشروع تنموي يصبو إلى قطع صلات الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي محكوم بالفشل[41]. **لكن، من ناحية أخرى، قد تنجم عن التحديث من دون حداثة أي من دون عقلانية معيارية، أنظمة أشد قمعًا للإنسان الفرد من المجتمع التقليدي.**

مهما كانت الاستراتيجية المتبعة، فإن التحديث يؤدي إلى التفكك الاجتماعي ونشوء قطاعات مهمّشة معرّضة للإفقار الشديد، ونشوء قطاعات اقتصادية خارج القانون، وقطاعات اجتماعية خارج النظام الرأسمالي، كما هو الأمر في مجتمعات أميركا اللاتينية. والمشكلة ليست في عدم تمكُّن تلك الدول من دعم هذه الفئات فحسب، وإنما في التفكّك الاجتماعي أيضًا. فالاندماج الاقتصادي والثقافي العالمي العابر للقوميات ينتج هو نفسه تفكّكًا وطنيًا في داخل الدول[42]. وأعتقد أن هذا الوصف لمجتمعات أميركا اللاتينية يصحّ على أغلبية المجتمعات العربية بإقصاء قطاعات واسعة منها خارج عملية الإنتاج، مثلما يتماثل تشبيه نخب عربية نفسها وما تعتقد أنه مثيلاتها في باريس ولندن مع تلك

---

(41) Norberto Lechner, «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), pp. 541-542, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2yIIp9ao

هذا نقد لنقد آخر لنظرية التحديث وهو نظريات التبعية التي سيأتي الحديث عنها لاحقًا.

(42) Ibid., pp. 542-543.

النخب في سان باولو وسنتياغو التي أشار إليها ليشنر، وتشبيهها نفسها مع مثيلاتها في نيويورك ومدريد[43]. يذكّرني ذلك بالانقسام القائم في المجتمعات العربية بين تبنّي ثقافة غربية والانكفاء إلى ثقافة تقليدية من جهة، وثقافة جماهيرية تجمع على نحو متوتر بين تحلل اجتماعي وثقافي تنتجه الطبقات الغنية الجديدة للاستهلاك، وتقاليد وأعراف معدّلة وأخرى مصنوعة متخيلة على أنها تقليدية. إن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية والتحديث المتأخر يؤدي إلى نشوء ثقافات متضادة، وقد تطرّقتُ إلى ذلك في كتاب **ثورة مصر**، فثمة قطاعات نخبوية باتت تعيش في منعزلات ومدن وأحياء خاصة بها أو في مدن مسيجة، وفئات اجتماعية هشة ومهمشة تفتقد الحس بالأمان الإنساني، وتجد نفسها مذررة إما في هاوية الفقر والجريمة والعوالم السفلية في الحياة اليومية وإما باحثة عن تعاضد جماعي تتماسك فيه ذاتها الهشة الضعيفة عبر العودة إلى التقاليد وبناء جماعات متخيلة المستوى الأهلي (قومية/ دينية ...إلخ)[44].

يقود التحديث المتأخر الذي يقوّض البنى التقليدية إلى عصبيات جديدة يعتقد الناس أنها تقليدية أو من إرث الماضي، ويتخيلون من خلالها عودتهم إلى الجذور والأصول «السعيدة» المتوهمة مع أنها من نتائج التحديث نفسه، كما في حالة الطائفية السياسية والعشائرية السياسية التي أنتجها دمار الهيئة الاجتماعية في العراق جراء الفجائع الكارثية للحرب ولا سيما بعد احتلال العراق[45]. وحتى دراسة بانفيلد عن المجتمع في القرية الإيطالية[46]، والتي تؤسس «التخلف» في جنوب إيطاليا (مقارنة بشمالها) على أخلاقيات المصلحة الذاتية للعائلة النواة، وغياب تصور ما لمصلحة عامة، وافتقاد العلاقات خارج العائلة إلى عنصري الأخلاق والثقة، إنما تبحث في مجتمع «متخلف» بوجود

(43) Ibid., p. 543.

(44) عزمي بشارة، **ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، ج 1 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 198، 208، 217-221.

(45) كما سبق أن بينت في عدة مواضع، يُنظر: عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

(46) يكثر هنتنغتون من اقتباسها في كتابه عن النظام السياسي في مجتمعات متغيرة.

آخر «متقدم». وهذا المجتمع المتخلف مر بعملية تفكيك الجماعة الممتدة إلى عائلات نواة. ولا شك في أن الثقة ووجود تصور لمصلحة عامة، ولو بالحد الأدنى، يمكّنان من التعاون أو الاتحاد على مستوى المجتمع، ويسمحان بتوقع سلوك الآخرين والتنبؤ بردات أفعالهم. لكن «العائلية اللاأخلاقية» (Amoral Familism) المتمحورة حول العائلة النواة لا تنتمي إلى مجتمع تقليدي، بل إلى مجتمع «متخلّف» تفككت فيه المؤسسة التقليدية للعائلة الممتدة نتيجة المرحلة الأولى من التحديث في ظروف الفقر والتنمية البشرية المنخفضة وزيادة التوقعات في الوقت ذاته[47].

في رأيي، إن أخطر أثر للتحديث المتأخر والسريع وغير المتكافئ والمفروض من أعلى، هو تحول الجماعات المنكفئة على نفسها، والتي تشكل أخلاقياتها أساسًا للأخلاق المتموضعة في العرف الاجتماعي، إلى مجرد أطر عصبوية، وقد تصبح لاحقًا أطرًا للتعبئة والتحشيد السياسيَين، ومن ضمن ذلك الطائفية والقبلية والجهوية وغيرها.

ما يميّز عملية التحديث، ولا سيما في المراحل الأولى، وفق هنتنغتون، هو الوعي المتزايد بالأهمية الذي تنتجه لدى قوى اجتماعية مختلفة. ويعبّر عن ذلك مثلًا ظهور حركات دينية أصولية في المراحل الأولى من التحديث مثلما حدث في مصر بظهور جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك الحركات البوذية في بورما وفيتنام وسريلانكا التي جمعت بين الأساليب التنظيمية الحديثة والقيم الدينية التقليدية والخطاب الشعبوي[48]. والقبلية في أفريقيا هي نتاج التحديث والتأثير الغربي في المجتمع التقليدي؛ إذ إن الوعي القبلي لم يكن معروفًا

---

(47) Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society* (New York: Free Press, 1967 [1958]), pp. 10, 160.

مع التحفظ الشديد على نهج الكاتب في إسقاط توجهات ڤيبر في شأن الأخلاق البروتستانتية في دراسة العلاقة بين التحديث والأخلاق في التطبيق على قرية صغيرة يتوقع منها النهوض بمهام التحديث، ويقفز من دراسة أنثروبولوجية سطحية تقوم على المراقبة ومقابلة السكان إلى استنتاجات متعلقة بالصين والهند ومهمات التحديث هناك. Ibid., p. 8.

(48) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 37-38.

تقريبًا في الحياة الريفية التقليدية. وعلى سبيل المثال، تطوّر وعي قبيلة اليوروبا (Yoruba) في جنوب نيجيريا في القرن التاسع عشر وحده، واستخدم مصطلح «يوروبا» أول مرة المبشرون الأنغليكان. وحتى في خمسينيات القرن الماضي، حاول أحد زعماء قبيلة الإيبو (Ibo)، أو الإغبو، إقناع رجال القبيلة في القرى المجاورة بأنهم من القبيلة نفسها، لكنهم ببساطة لم يقتنعوا بذلك. لكن، مع عملية التحديث، نجحت جهود الإقناع بإيجاد شعور مشترك بالقبيلة بين أفرادها. فالولاء للقبيلة «هو، في كثير من النواحي، استجابة للتحديث، وهو نتاج قوى التغيير ذاتها التي أحضرها الحكم الاستعماري إلى أفريقيا»[49]. وقد كتب سمير أمين (1931–2018)، أحد أبرز منظري المدرسة الراديكالية في التبعية، بحق، أن الزعامة القبلية في أفريقيا المعاصرة، التي يرى البعض أن لها جذورًا تقليدية، إنّما هي ظاهرة حديثة، ملتقيًا في ذلك مع هنتنغتون[50]. ويصح ذلك على تثبيت معاهدات الحماية البريطانية للأسر الحاكمة في دول الخليج العربية كبديل من دورانها السابق بين عدة عائلات، وجعل الولاء لها ولاءً للدولة. فالتحديث يعني أيضًا أدوات جديدة للتخييل الاجتماعي تنتج انتماءات لقبائل كبرى تعدّ بالملايين لم يكن ممكنًا تصورها في أفريقيا، وطوائف دينية كبرى عابرة للحدود أنتجتها الطائفية السياسية والصراع على الدولة في المشرق العربي. وهو ما سبق أن أطلقت عليه تسمية طوائف متخيلة[51] مستعيرًا مصطلح بندكت أندرسن (1936–2015) في وصفه للقوميات.

سبق أن بيّنا أن ديمومة الديمقراطية، وفق نظرية التحديث، تتطلّب الجمع بين عنصرين: الشرعية والنجاعة. فهل يتوافق العنصران في الدول النامية؟ رأى ليشنر أن عنصر النجاعة يؤدي إلى تعديلات بنيوية ضرورية كي يتلاءم الاقتصاد

---

(49) Ibid., p. 38; David Abernethy, «Education and Politics in a Developing Society: The Southern Nigerian Experience,» PhD. Dissertation, Harvard University, Cambridge, MA, 1965, p. 307.

(50) سمير أمين، «قضية الديمقراطية في العالم الثالث»، **الفكر الديمقراطي**، العدد 11 (1990)، ص 15.

(51) يُنظر: بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**.

مع الاقتصاد العالمي، وليكون منافسًا فيه. لكن هذه الإجراءات نفسها تؤدي إلى تفكك اجتماعي يقلل من شرعية النظام، وحتى من شرعية التحديث، من حيث أن الشرعية لا تقوم على القانونية أو الإجراءات الشكلية فحسب؛ بل يكتسب النظام شرعيته أيضًا من القيم والمعتقدات، حتى لو كانت متناقضة وغير معرّفة بشكل جيد. ومن هنا، فإن وجود منظومة معيارية من هذا النوع حيوي لغرض الثقة بوعود الديمقراطية وتَقَبُّل عدم تحقيق بعضها. وثمّة عنصرٌ مفتاحيٌ في نظرية الديمقراطية هي وحدة الجماعة الوطنية في الدولة. فهل يتلاءم ذلك مع التفكيك الذي ينتج من عملية التحديث[52]؟ يمكن تكثيف أطروحة ليشنر في أن ثمة أربعة مصادر لشرعية النظام الديمقراطي: 1. القانون والإجراءات. 2. النجاعة. 3. الإيمان بوعود الديمقراطية. 4. الإيمان بالديمقراطية داخل «نحن» ما؛ أي يجب أن تكون الديمقراطية ضمن منظومة جماعية تُشكِّل انتماء جماعيًا يَمَسُّ تفكيكها بالديمقراطية.

يمكن أن يتحول المصدر الرابع، وهو ضروري بالتأكيد، كما سنبين في الفصل عن الدولة، إلى مصدر لمخاطر الانزلاق إلى الانغلاق الإثني في تحديد هذه الـ «نحن» على حساب المواطنة المنفتحة لاستقبال الآخر. يفضي ذلك إلى فحصٍ محدد للجماعة الوطنية التي تتأسس عليها المنظومة الاجتماعية في عالم مترابط يبدو أنه يقوم على الاعتماد المتبادل لكنه منقسم، وتحكمه علاقات السيطرة والهيمنة والاتباع.

هذه العلاقات كانت من أبرز مشاغل نظرية التبعية.

ثالثًا: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

في سياق آخر غير سياق موضوع الديمقراطية واجهت نظرية التحديث تحديات نظرية أخرى لم أعالجها في البداية؛ إذ لم يكن لها علاقة مباشرة بموضوع الديمقراطية. فقد ناقشت نظرية نقدية للنظام الرأسمالي العالمي مسألة

---

(52) Lechner, p. 543.

نشوء مركز وهامش يكرس العلاقة بينهما «التخلف»، بمعنى مغادرة المجتمع التقليدي من دون التوصل إلى حداثة، لأن طبيعة عملية التحديث في دول الهامش وآثارها تختلف تمامًا عن المركز. هذه النظرية هي نظرية مدرسة التبعية (Dependency Theory) التي ركزت في تحدّيها نظرية التحديث على الاستقطاب الذي يحكم النظام العالمي.

اعترض منظّرو مدرسة التبعية، على اختلاف توجهاتهم البنيوية (ولا سيما في أميركا اللاتينية) والماركسية (مع سيطرة التوجه الماركسي على تنظير التبعية في النهاية والتي جعلت منها نوعًا من ماركسية العالم الثالث) على استنتاج نظرية التحديث أن منتهى صيرورة التحديث في البلدان النامية هو نموذج شبيه بالدول الغربية. ورأوا أن علاقة التبادل بين الدول الغربية الصناعية والبلدان النامية تتبع مسارًا مختلفًا تمامًا، فتنتج مركزًا اقتصاديًا متطورًا ومهيمنًا، وهامشًا يصدّر المواد الخام، أو يؤسس في بعض الحالات صناعات غير متطورة، فيولّد التحديث التخلف (بإنتاج العلاقة غير المتكافئة مع الدول المتقدمة والمقارنة بها)، وتكرّسها علاقة المركز بالأطراف. لقد كان منظّرو التبعية ناقدين بلا هوادة لنظرية التحديث، غير أنهم كانوا في الحقيقة تحديثيين في كل ما يتعلق باقتصادات العالم الثالث ومجتمعاته، لكن بالاعتماد على دور الدولة في التحديث باستقلالٍ عن المراكز الرأسمالية العالمية.

بعد انهيار تطبيق سياسة إحلال الواردات الصناعية في خمسينيات القرن الماضي في دول أميركا اللاتينية بناءً على برنامج اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية في الأمم المتحدة، ثارت ردة فعل نظرية نقدية، ولا سيّما بعد انهيار الأنظمة الشعبوية التي طبقت برامج التصنيع وإحلال الواردات وحماية المنتج المحلي. ولاقت أدبيات التبعية رواجًا في الولايات المتحدة في مرحلة مدّ حركة السلام والحركات الطالبية والشبابية في الستينيات والسبعينيات. لقد طرحت نظرية التبعية سؤالًا عن عدم نجاح إحلال الواردات والتصنيع، فالأسواق المحلية لم تكفِ للقيام بأود الصناعات للبضائع الاستهلاكية، وتحوّل الاعتماد على تصنيع المواد الاستهلاكية للمركز الصناعي الغربي إلى الاعتماد عليها في

التكنولوجيا المتقدمة، ما أخلّ بميزان المدفوعات مرة أخرى وأدى إلى تراكم الديون ونشوء أزمة مالية، وهذا ما نعرفه أيضًا في حالات مثل مصر وسورية. وكانت هذه الحالة ستنشأ في العراق (قبل الحرب مع إيران) والجزائر لولا وجود ثروة نفطية في البلدين. وتفشل نظرية التحديث في تفسير ما جرى، لأنها تركّز فقط على العوامل الداخلية المتعلقة بمستوى التحديث في البلد المعني، ولا ترى أهمية العلاقات بين المركز الصناعي المتطور ودول العالم الثالث منذ الاستعمار وحتى التبعية. وبنت نظرية التبعية مقاربتها على هذه العلاقة مؤكدةً أن ما يُنتج التخلف ليس الإقطاع أو التقاليد أو غيرها، بل التبعية، فهي التي تُنتِج مركزًا متطورًا وآخر متخلفًا[53].

لخّص المُنظّر الأول في مدرسة التبعية، ثيوتونيو دوس سانتوس[54]، تعريفه للتبعية بأنها علاقة بين دولتين أو أكثر «تكون فيها بعض الدول (المسيطرة) قادرة على التوسع والانطلاق من ذاتها، في حين أن الدول الأخرى (التابعة) يمكنها أن تفعل ذلك فقط انعكاسًا لذلك التوسع»[55]. وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين منظّري التبعية، فإنهم يجتمعون على فرضيات أساسية أهمها: 1. التبعية صيرورة عامة في دول العالم الثالث. 2. إنها عامل خارجي وليس داخليًا مفروضًا من الخارج. 3. هي في جوهرها مسألة اقتصادية. 4. تتجلى التبعية في استقطاب مناطقي أو إقليمي في الاقتصاد العالمي. 5. التبعية غير متوافقة مع التطور، فمن الصعب أن تلتحق دول الهامش بدول

---

(53) Alvin Y. So, *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World-System Theories*, Sage Library of Social Research, vol. 178 (Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990), pp. 96-97; André Gunder Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil* (New York: Monthly Review Press, 1967); André Gunder Frank, *Latin America: Underdevelopment or Revolution* (New York: Monthly Review Press, 1969).

(54) Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence,» in: K. T. Kan & Donald C. Hodges (eds.), *Reading in the U.S. Imperialism* (Boston: Extending Horizons, 1971), pp. 225-236; Theotonio Dos Santos, «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America,» in: H. Bernstein (ed.), *Underdevelopment and Development* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), pp. 57-80.

(55) Dos Santos, «The Structure of Dependence,» p. 226.

المركز المتطورة. وفي ذلك نوع من الحتمية. ومن ثم فإن استنتاجات نظرية التبعية مناقضة تمامًا لنظرية التحديث[56].

من الأهمية بمكان أنّ بعض أهم منظّري التبعية ونقاد نظرية التحديث، مثل أودونيل الذي اشتهر بمفهومه عن السلطوية البيروقراطية لفهم النظم العسكرية الانقلابية في الستينيات وتحليلها في أميركا اللاتينية، أصبحوا منظّرين للانتقال الديمقراطي بنقد النقد، أو نفي النفي، أي إنهم بدأوا في نقد نظرية التحديث بربط التحديث بصعود الدكتاتوريات، ثم انتقلوا منها إلى نقد التبعية الكلاسيكية التي لا ترى مخرجًا من التبعية غير فك الارتباط بالاقتصاد العالمي، والبحث في خيارات الفاعلين السياسيين بعيدًا عن نظرية التبعية التي باتت تضع شروطًا بنيوية خاصة بها، ولم تكن الديمقراطية على جدول أعمالها.

بيّن أودونيل وغيره علاقة التطور الرأسمالي في الدول التابعة بنشوء أنظمة سلطوية بيروقراطية، وهذا على خلاف تفاؤل نظرية التحديث بنجاعة تلك الأنظمة. وشدّد على موقع الدولة التابعة في النظام الاقتصادي العالمي. وترى نظرية الاقتصاد العالمي، مثلها مثل نظرية التبعية، أن التبعية للمركز الاقتصادي العالمي تدفع في اتجاه الحكم السلطوي[57]. وأكد بولين أن التبعية تقود إلى المركزية السياسية المتجسّدة في حكوماتٍ سلطوية، مشيرًا إلى أن هذه الفرضية «لم تحز اهتمامًا كافيًا في الدراسات العابرة للدول»[58]، أي في علم السياسة المقارن الذي تشعبت عنه دراسات الانتقال.

لخّصت تيري لين كارل، إحدى باحثات الانتقال، نظرية التبعية بقولها: «اعتبر منظّرو التبعية في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة أن ولوج القارة [تقصد أميركا اللاتينية] السوق العالمية عقّد الانتقال إلى الديمقراطية [...]. وفي منطق معاكس لمقاربة التحديث التفاؤلية، حاجّ أودونيل وفرناندو

---

(56) So, pp. 104-105.

(57) O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*, p. 90.

(58) Kenneth Bollen, «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence,» *American Sociological Review*, vol. 48, no. 4 (August 1983), p. 468, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/30CpDdY

كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso)[59] بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصادات التابعة أكثر تركيبًا، ويخترقها رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا، وأكثر اعتمادًا على الأجور المنخفضة للحفاظ على تنافسية في الاقتصاد العالمي، تحرّكت جيوش مهنية وتكنوقراط وإداريو الدولة إلى مقدمة عملية صنع القرار، مستبدلين أحزابًا شعبوية ونقابات يصعب السيطرة عليها، لتأسيس حكم أكثر نجاعة»[60]. لكن التطورات في البرازيل وتشيلي وغيرهما، برهنت أن هذا الاستنتاج ليس قانونًا، ولا توجد علاقة حتمية بين التطور الرأسمالي في العالم الثالث والنظام السلطوي.

أدى إدخال متغير العلاقة بين دول مركز الاقتصاد العالمي والدول الهامشية وشبه الهامشية على أسس سياسية (معاهدات، تحالفات، تدخل عسكري) إلى الاستنتاج أن حظوظ الديمقراطية أقل في دول الهامش، وأكثر قليلًا في دول شبه الهامش. وقد يعني هذا أن بنية العلاقات الدولية ربما تتجاوز في أهميتها التبعية الاقتصادية في تحديد احتمالات نشوء النظام الديمقراطي. وبالنسبة إلى العلاقات الدولية، اقترح إدوارد مولر[61] أنه لا يوجد دليل على أن غياب الديمقراطية كان نتيجة التبعية الاقتصادية، لكنه وجد علاقة سلبية قوية بين المعونات، ولا سيّما العسكرية من الولايات المتحدة، واستقرار الديمقراطية[62].

دافع معظم منظّري التبعية عن نظام الحماية الاقتصادية، أو الاقتصاد الحمائي، في بلدان الهامش وشبه الهامش ضد السوق الحرة العالمية (حرية

---

(59) الذي سيصبح رئيسًا للبرازيل (1995-2003) ويطبق سياسات ليبرالية، حتى في المجال الاقتصادي.

(60) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 4, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i; O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*; Fernando Henrique Cardoso, «Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications,» in: Alfred Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future* (New Haven, CT: Yale University Press, 1973), pp. 142-178.

(61) Edward N. Muller, «Dependent Economic Development, Aid Dependence on the United States, and Democratic Breakdown in the Third World,» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 4 (December 1985), pp. 445-469, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/34b1VrU

(62) Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), p. 19.

التجارة) التي تخدم المركز المتطور (تصدير بضائع، وحاليًا تصدير الشركات العالمية للصناعات بحثًا عن أيدٍ عاملة رخيصة، وهيمنة سياسية). وأعادوا إنتاج صيغة منظومية متطورة لمفهوم الوطنية الاقتصادية الذي برز في ثلاثينيات القرن الماضي في أميركا اللاتينية، حيث تساوق ذلك مع إعادة النظر في النموذج الاقتصادي الليبرالي على خلفية الكساد العظيم والأزمة العالمية في الثلاثينيات وبروز دور الدولة وأهمها هنا الكينزية. وفي بعض الحالات دفع تحليل معضلة التنمية في سياق علاقات التبعية بعض منظّري هذا الاتجاه الذين أصروا على سياسة فك الارتباط لتقويم أنظمة سلطوية، وحتى شمولية، إيجابيًا في ضوء مفهوم التنمية المستقلة لمجرد أنها تتّبع إجراءات اقتصادية حمائية وسياسات إحلال الواردات.

ذهب منظّرو التحديث غالبًا إلى أن العلاقة بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتطورة عامل مساند للديمقراطية بشكل عام. وقد عارض ذلك منظّرو التبعية. لكنّ الأخيرين، بغض النظر عن دوافعهم، لم يعتنوا كثيرًا بمسألة الديمقراطية في الدول التابعة، ومن اهتم بالموضوع، أو كان تحقيق الديمقراطية دافعه، غادر نظرية التبعية إلى شكل آخر من نقد نظريات التحديث تمثّل بدراسات الانتقال التي سنتطرق إليها بالتفصيل في الباب الثاني. وقدّر أصحاب نظرية التبعية أن العلاقة بين الهامش والمركز لا تُشجّع الاقتصاديات المحلية على التطوير لأنها تقوم على تصدير المواد الأولية والاستيراد وتترك هامشًا صغيرًا للنمو، فتبقى دول الهامش غير متطورة. ويقتبس ليبسيت وكيونغ ريونغ سيونغ وجون شارل توريس من مقال كاردوسو (في خصائص الأنظمة السلطوية في أميركا اللاتينية الذي صدر في عام 1979 قبل أن يتولى وزارة المالية ثم رئاسة الجمهورية في البرازيل)، والذي تساءل فيه عن الديمقراطية بوصفها نموذجًا رومانسيًا أكثر مما هو حقيقي، وعن معنى أن إقليمًا بأكمله يجري تحديثه في الوقت الذي يصبح فيه سياسيًّا أكثر سلطوية[63].

---

(63) Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong & John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2 (May 1993), p. 156; Fernando Henrique Cardoso, «On the Characteristics of Authoritarian Regimes in =

تعلقت أغلبية الحجج التي سيقت لإثبات علاقة سلبية بين التبعية والديمقراطية بالعلاقة بين النخب في المركز والأطراف، ومصلحتها المشتركة في تكريس السلطوية. وتتلخص العناصر الرئيسة في العلاقة بين التابع والمتبوع بالحفاظ على توريد المواد الخام الرخيصة، وضمان تدفق الاستثمارات إلى دول الهامش من دون قيود، والعمالة الرخيصة في الدول التابعة، الأمر الذي يتطلب تضامنًا بين نخب المركز ونخب الأطراف[64].

التحالفات الأكثر دعمًا لمثل هذه العلاقة هي تحالفات مُلّاك الأرض والتجار، ما يؤدي إلى إضعاف البرجوازية الوطنية ذات الطموح التصنيعي التحديثي. هذا رأي بعض منظّري التبعية، في حين أن البعض الآخر يرى أن البرجوازية الصناعية نفسها، إذا نشأت في هذه الظروف، لا تتحدى علاقات التبعية بل تندمج فيها[65] بالتحول إلى الصناعات التحويلية والتركيبية. والدولة وحدها تتمكن في هذه الحالات من تحدي علاقة التبعية بوضع القيود على التجارة وبحماية المنتج المحلي. هنا لا يكون دور البرجوازية التابعة ديمقراطيًا، خلافًا لما توقعته نظرية التحديث. وتقلل الدول شبه التابعة، الأكثر استقلالية والأقوى، من سيطرة دول المركز، لكن من غير المحتمل أن تتسامح مع المعارضة الداخلية في سعيها لتخفيض الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ما يتطلب غالبًا قبضة حديدية[66]. أمّا في دول المركز، فتواجه الحكومات مطالب الجماهير من دون دعمٍ خارجي يعزّز موقفها، وتضطر إلى توزيع مصادر القوة السياسية على نحوٍ أكثر عدلًا.

Latin America,» in: David Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, NJ: = Princeton University Press, 1979), ch. 2, pp. 33-57.

(64) Bollen, p. 470.

(65) Ibid.; Christopher Chase-Dunn, «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study,» *American Sociological Review*, vol. 40, no. 6 (December 1975), pp. 720-738, esp. p. 723, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2OFCzi1; Fernando Henrique Cardoso & Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, Marjory Mattingly Urquidi (trans.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).)

(66) Daniel Chirot, *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977), pp. 80-81, 223-224.

كتب بولين أن ثمة حالات منسجمة مع مقاربات التبعية المتشائمة بشأن الديمقراطية في الدول التابعة، وثمة حالات أخرى لا تنسجم معها إطلاقًا. فمثلًا، كانت البرازيل والسعودية وإيران وكوريا الجنوبية وهايتي والأرجنتين كلّها حتى نهاية الستينيات، دولًا شبه تابعة وغير ديمقراطية. في حين كانت، في الفترة ذاتها، نحو عام 1965، دول مثل الهند (في حينه) وسريلانكا وترينيداد وتوباغو وباربادوس وجامايكا، كلّها دولًا تابعة، لكنها ديمقراطية نسبيًا[67]. ويتلخص الاستنتاج الرئيس من المقارنات بين الدول في أن الدول التابعة وشبه التابعة أقل ديمقراطية من دول المركز. كما يمكن رصد علاقة مثابرة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؛ إذ يزيد النمو الاقتصادي من احتمالات الديمقراطية. وإذا كان الوضع الهامشي أو التابع ضاغطًا على النمو الاقتصادي، فإنه يقلل من احتمالات الديمقراطية على نحوٍ غير مباشر. أي إن الأمر يعود في النهاية إلى مدى تأثير التبعية في النمو، وتأثير النمو في درجة الديمقراطية[68]. وهذه مصادقة التفافية على سريان نظرية التحديث في الدول التابعة أيضًا. وسبق أن تطرقنا إلى تصحيح هذا الافتراض-النتيجة؛ فتأثير النمو إيجابي في احتمالات ديمومة النظام الديمقراطي إذا نشأ.

لكن منظّرين آخرين مثل كاردوسو وأودونيل رأوا أنّ العلاقة بالاقتصاد العالمي لا تلغي إمكانات التطور، والنظام السياسي له شأن في الخروج من واقع التبعية. وحصل تطور اقتصادي كبير في البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والصين في ظل أنظمة سلطوية منخرطة بقوة في الاقتصاد العالمي. وهذه الحقيقة ولّدت أدبيات تفيد أنه بعد أن قادت الدكتاتوريات الشعبوية إلى نمو في الاقتصاد المركزي وكانت قادرة على التأميم والتصنيع لإحلال الواردات، ودخلت في أزمة الديون والتبعية التكنولوجية، نشأت سلطويات بيروقراطية متلبرلة اقتصاديًا، بعضها يكرس واقع التبعية وبعضها الآخر يتبع استراتيجية صناعية متجهة إلى التصدير (كما في حالة ما سمي في حينه النمور

(67) Bollen, p. 471.

(68) Ibid., p. 477.

الآسيوية علاوة على البرازيل). **وتميز منظّرو التبعية النقديون في مدرستهم ذاتها بأمرين: 1. رفض حتمية التبعية في العلاقة بالمركز الاقتصادي العالمي ورفض فكرة الانكفاء عنه. 2. طرح الأجندة الديمقراطية. كما تميزوا داخل نظرية التحديث في إيلائهم الخيارات الاستراتيجية للنخب السياسية شأنًا مهمًا في تحقيقها**. وهذا ما دفع بعضهم إلى دراسات الانتقال الديمقراطي.

توصل يان تيوريل إلى توضيح كمّي لوجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية (وليس الانتقال إليها) مؤكّدًا مقولات شيفورسكي. ورصد، مثل غيره ممّن أجروا دراسات كمية، علاقة سلبية بين وجود أكثرية مسلمة بين السكان والديمقراطية. وفحص، أيضًا، مسألة الاعتماد على التجارة من خلال نظرية النظام العالمي ونظرية التبعية وتأثيرها في احتمالات الديمقراطية. وتُظهِر أرقامه أنّ حجم التجارة وتدفقات المحافظ الاستثمارية تعوق الديمقراطية، أما الاستثمارات التنموية المباشرة فتُحفِّزها لكنها تَضعف مع الزمن[69]، وهذا منطقي. وتظهر إحصاءات تيوريل أن لحجم التبادل التجاري الخارجي تأثيرًا سلبيًا. أما انتشار الديمقراطية في بلد مجاور والانضمام إلى منظمات دولية ديمقراطية فلهما تأثير إيجابي[70].

لكن مشكلة مدرسة التبعية، في رأيي، لا تكمن في الحقائق، وإنما في الاستنتاجات السياسية، لأن سياسات فك الارتباط بالتجارة الخارجية تحت دعوى التنمية المستقلة والتحرر من التبعية، والانكفاء عن تأثير العولمة كأنها عدو، لا مجرد مرحلة تاريخية موضوعية في تطور الاقتصاد ووسائل الاتصال، يؤديان إلى الدكتاتوريات وليس إلى الديمقراطية. وهي في جوهرها حلولًا رجعية تشبه العودة إلى المجتمعات التقليدية كحل للاستغلال الرأسمالي. وقاد

---

(69) Jan Teorell, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 78.

صدر عن المركز العربي ترجمة لكتاب تيوريل، يُنظر: يان تيوريل، **مُحدِّدات التحول الديمقراطي: تفسير تغيُّر أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**، ترجمة خليل الحاج صالح، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

(70) Teorell, p. 84.

الانغلاق المتطرف إلى سلطوية شمولية متطرفة كما في حالتي كوريا الشمالية وكمبوديا في مرحلة حكم الخمير الحمر، التي أيدها بعض منظّري التبعية، مثلما أثار النظام السوري الذي أقام نظامًا سلطويًا من دون ديون خارجية وتأمين الأمن الغذائي إعجاب البعض، فاعتبروا انتفاضة الشعب السوري مؤامرة إمبريالية، لأنهم في عدائهم الحازم للإمبريالية لم يتركوا مكانًا لحقوق الشعوب وحرياتها في الدول النامية، مع أن السياسات الاقتصادية الفعلية للنظام السوري منذ التسعينيات قد تَلَبْرَلَت سلطويًا على المستوى الاقتصادي، وقادت القطاع الصناعي العام الذي هو ركن التنمية المستقلة لدى مدرسة التبعية إلى موت سريري، وفك تحالفه الشعبوي السابق مع قواعده الفلاحية والعمالية لمصلحة التحالف مع نخب انتقائية وعائلية من رجال الأعمال الجدد.

وفق المنهج الكمي نفسه في حصر الدول وتصنيفها، تؤثر المنظمات الإقليمية الديمقراطية إيجابًا في تسريع عودة التحول الديمقراطي، كما حصل في تركيا في عام 1983 بعد الانقلاب العسكري الثالث في أيلول/ سبتمبر 1980[71]. فقد مارست السوق الأوروبية المشتركة ضغطًا كبيرًا على تركيا. وزادت مساعداتها المالية في عام 1981، قبل أن توقفها وتشترط تعزيز حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية[72]. والحالة الثانية هي حالة بيرو، حيث تدخلت منظمة الدول الأميركية (Organization of American States) بموجب إعلان سانتياغو (القرار 1080) ضد انقلاب ألبرتو فوجيموري (Alberto Fujimori) على الديمقراطية، والذي وصل إلى الرئاسة في عام 1990 بالانتخابات[73]. وضغطت هذه المنظمة لمراقبة الانتخابات الرئاسية التي هُزم فيها عام 2000[74].

وفق سمير أمين، أحد أبرز ممثلي الاتجاه الراديكالي في مدرسة التبعية

(71) Ibid., pp. 91-92.

(72) Ibid., p. 92.

(73) Ibid., p. 96.

(74) Ibid., pp. 96-97.

إلى جانب أندريه غوندر فرانك (André Gunder Frank) (1929-2005) مقابل الاتجاه الآخر الذي مثّله كاردوسو، ليس ثمة ما يدعو إلى الاستغراب لعدم وجود ديمقراطيات على النمط الغربي في دول العالم الثالث، وهذا ليس نتاج تراث أو تقليد وإنّما يعود إلى «أن التوسع الرأسمالي يعارض الديمقراطية ويجعلها أمرًا مستحيلًا»[75]. ومع أنه يسمي الدول الاشتراكية القائمة في حينه بمصطلح نظم اشتراكية مزعومة، وأحيانًا بمصطلح وصفي هو دول الاشتراكية المحققة، فإنه يعتبر أنها حققت خطوات متقدمة في تحررها من الرضوخ لمعايير «العقلانية الرأسمالية»، وفي قيامها بثورات اجتماعية جذرية من ناحية أخرى. أمّا دول العالم الثالث، فلم تحقق ذلك، لا في مجال ما يسميه فكّ الارتباط، ولا في مجال التغيير الاجتماعي الداخلي[76]. وأطروحته المعروفة هي فكّ الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يحكمه التطور اللامتكافئ، ومن ثم الاستقطاب، لأنه يعيق تنمية بلدان الهامش. وفي رأيه تكون هذه الأطروحة خاطئة إذا كان النموذج الوحيد للتنمية هو الانخراط في الانفتاح العالمي، وإذا كانت واقعية المقولات الاشتراكية قد دُحِضت بانهيار المعسكر الاشتراكي، أي أصبح لها طابع طوباوي[77]. لكن هذا ما حصل فعلًا، فهل كان هذا إذًا تراجعًا ضمنيًا متأخرًا عن مقولة فكّ الارتباط عند مفكر كان قريبًا في الخمسينيات من الحلقات الماوية الفرنسية، وتعاطف مع تجربة الخمير الحمر، وأمضى شطرًا حيويًا من حياته في دعم بعض النظم السلطوية في أفريقيا، وأسس منتدى العالم الثالث، وكان له تأثير فكري فاعل في أوساط اليسار العربي غير المُسَفْيت؟

ينتقد أمين نظرية التحديث، لأنها ترى أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية التدرجية هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الديمقراطية في دول العالم الثالث، وهذا في أفضل الأحوال[78]. كما ينتقد الربط بين غياب الديمقراطية في دول الهامش بإرث العصور السابقة. وهذا صحيح، لكن خلافًا لرأي أمين وغيره،

(75) أمين، ص 10.

(76) المرجع نفسه.

(77) المرجع نفسه، ص 11.

(78) المرجع نفسه، ص 13.

ليس هذا الغياب نتاج التبعية وحدها، بل لأن الديمقراطية أصبحت مطروحة من دون شروطها (وإلا لما طرح هذا السؤال)، ما يتطلب قوًى سياسية وبرامج عمل وتدخّل عنصر الإرادة، قبل اكتمال الشروط البنيوية. صحيح أنّ علاقة المركز الصناعي بالدول التابعة تنتج استقطابًا داخليًا في توزيع الدخل والتهميش الاجتماعي، لكن لم يثبت أنّ حلّها ممكن في ظل أنظمة سلطوية، ولا أنّ مواجهة الفجوات الطبقية تغني عن ضرورة وضع قيود على سلطة نظام الحكم، وتوفير الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات.

كتب أمين أن الانفجارات في دول العالم الثالث لا تؤدي إلى الديمقراطية، بل إلى نظم شعبوية. وهذه النظم تقوم ببعض الإصلاحات الاجتماعية، من إصلاح زراعي وتأميم وتعليم، وهي نُظم «دخلت في نزاعات حادة مع الغرب من دون أن تكون قادرة على دفع منطق فكّ الارتباط، ولم تكن ديمقراطية مع كونها شعبية، بمعنى أنّ الجماهير وقفت وراءها من دون أن تسمح السلطة لهذه الجماهير بأن تؤسس تنظيمات مستقلة لها. ويرجع هذا الوضع إلى ضعف التكوين الطبقي لهذه الجماهير. وفي هذه الظروف كثيرًا ما تظهر الشخصية الكارزمية»[79]، مثل البيرونية والناصرية. وتتجلى أزمة النظم التي تنشأ في هذه الظروف، أي ظروف الهامش والعالم الثالث في علاقته بالمركز، في أنها «تواجه إحراجًا خطيرًا. فإما أن يقبل النظام السياسي الخضوع لمقتضيات 'التكيّف' بحيث لا يستطيع أن يحقق الإصلاحات الاجتماعية المطلوبة، الأمر الذي يحكم عليه بالتأزم السريع، وإما أن تفرض الجماهير الشعبية مثل هذه الإصلاحات من خلال استخدام أداة الديمقراطية، وحينها لن يلبث النظام أن يقع في تناقض خطير مع الغرب، الأمر الذي يدفع الحركة إلى التطور من مشروع برجوازي إلى مشروع وطني شعبي»[80]. والحقيقة أن مشروع الدولة التحديثي لم يكن برجوازيًا أصلًا، كما أن الديمقراطيات الصاعدة في العالم الثالث نشأت بسبب أزمة الأنظمة

(79) المرجع نفسه، ص 16.

(80) المرجع نفسه، ص 17.

السلطوية، وأيضًا بسبب تطلّع الناس إلى تحديد تعسّف السلطات ونيل الحقوق السياسية والحريات المدنية.

رأى منظّرو التبعية أن العلاقة بالمراكز الاقتصادية العالمية معوِّقة للتطور الذاتي، ومن ثم لأي احتمال للديمقراطية (لاحظ هنا أن منظّري التبعية يعارضون نظرية التحديث على الصعيد العالمي، ويتبنونها في بلدانهم بربط التقدم والتطور الاجتماعي بالنمو الاقتصادي لكن من دون فكرة الديمقراطية!). بيد أنّ منظّري تيار التبعية الذين عدّوا العلاقة بالدول الرأسمالية، أو ما يسمى دول المركز، أو العلاقة بين المركز والأطراف، عائقًا أمام التحول الديمقراطي، أيدوا أنظمة دكتاتورية في هذه البلدان نفسها دعمًا لجهدها في بناء الاقتصاد الوطني والاستقلال عن بلدان المركز، طامحين إلى فك الارتباط مع المركز، أي إنهم أيدوا الجهد التحديثي، ولم يكن عند أغلبيتهم أيّ برنامج ديمقراطي، فالديمقراطية لم تكن على أجندتهم، وبالتأكيد ليس الحريات المدنية والسياسية. وقسم منهم وقف ضد التحول الديمقراطي والثورات في العالم العربي، مثلما وقف بعضهم إلى جانبها. فالانقسام لم يحدث بناءً على القرب من التحديث والبعد عنه، بل بناءً على الموقف القيمي من الديمقراطية والدكتاتورية.

إن الدول التي تقدمت نحو بناء الديمقراطية من بين الدول النامية السلطوية التي اهتمت بالتعليم والتصنيع والتحديث، كانت عمومًا أقرب إلى نموذج كوريا الجنوبية المنفتح، وليس نموذج كوريا الشمالية المنغلق «المكتفي ذاتيًا»، وإلى نموذج جنوب أفريقيا وليس زمبابوي، وتونس وليس سورية. أي إن التحديث من أعلى مع انفتاح اقتصادي داخلي وخارجي هو الذي كان مؤاتيًا أكثر للانتقال الديمقراطي، وهذا ليس قانونًا، بل إنه تسجيل لحقائق قد تناقضها حقائق أخرى في المستقبل. وثمة نماذج أخرى لدول منفتحة أمام التجارة العالمية غدت بلغة الاقتصاديين منكشفة أمام الاقتصاد العالمي (المعولم مع مأسسة ذلك في منظمة التجارة العالمية) لم يؤدِ التحديث فيها إلى الديمقراطية بعدُ، مثل مصر والمغرب. فالانفتاح على العالم لم يسلك سبيلًا واحدًا. لكن عمومًا، لم يكن الانغلاق ومحاولات الاكتفاء الذاتي طريقًا إلى الديمقراطية، بل غالبًا ما طبّقته

أنظمة قمعية اضطرت إلى اتباع المزيد من القمع، مع تناقضٍ بين المشروعات الكبرى وبين تلبية حاجات الناس اليومية من طعامٍ ومسكنٍ وغيرهما وقد فشلت هذه المشروعات نفسها في كثير من الحالات، أوْ أُفشلت، وتورطت في أزمات تمويلٍ واستدانة ترافقت مع مواجهة أمنية لتطلعات الناس نحو الانعتاق من حالة الانغلاق بالقوة. ولهذا استغل المفكر الليبرالي المحافظ، جيوفاني سارتوري (1924–2017)، ضعف نظرية التبعية لتوجيه نقد متطرف إليها. ففي رأيه كانت مساهمتها الرئيسة في أميركا اللاتينية تقديم العلاقة بالمركز المتطور كبش فداء عن سوء أداء الأنظمة، أو «حجة غياب» لتبرئة المسؤولين من سوء الإدارة التي أدّت إلى الديون والانهيارات[81]. وهذا غير صحيح بالطبع.

تلتقي القوى السياسية المتأثرة بفكرة الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من خلال قطع الصلات مع التجارة العالمية (مع أن الاستقلال الاقتصادي في عصرنا نسبي جدًا وكذلك الاكتفاء الذاتي، وهو يترافق مع التبادل التجاري ولا يتناقض معه) على استراتيجية الدور الاقتصادي الاجتماعي التحديثي للدولة والقطاع العام. وقلّما توقعت دراسات التبعية أمراض هذا القطاع الحتمية حين يحتكر هذه الوظائف. والأمراض هي: البيروقراطية والتكدّس الوظيفي وسوء الإدارة وفشل التخطيط المركزي، وأخيرًا، وليس آخرًا، الفساد والزبونية وصولًا إلى رأسمالية المحاسيب. ولا شك في أن النقديين من بين منظّري الاكتفاء الذاتي انتقدوا هذه الظواهر، وانتقلوا إلى المعارضة أحيانًا، لكنهم لم يتبنوا الديمقراطية والدفاع عن الحقوق والحريات استراتيجيةً فعلية.

وقف أتباع نظرية التبعية الذين آمنوا بدور الدولة التحديثي في سياق بناء الاقتصاد الوطني المستقل عن السوق العالمية، مع الثورات العربية ضد الاستبداد منذ عام 2010، حينما كانت في نظرهم معادية للإمبريالية فحسب، أي حين نشبت ضد أنظمة مرتبطة بالسوق العالمية عبر اللَّبْرَلَة الاقتصادية والخصخصة كما في حالتَي مصر وتونس، وعارضوا الثورات في ليبيا وسورية.

---

(81) Giovanni Sartori, «Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), p. 441, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2yHp9ao

لكنهم عمومًا ما لبثوا أن اتخذوا موقفًا ضد الرئيس المصري المنتخب بعد الثورة، وأيّدوا الانقلاب العسكري، ووقفوا غالبًا ضد التسوية بين المتدينين والعلمانيين في تونس لأن مواقفهم كانت حداثوية علمانوية متطرفة مستعدة للتضحية بالمسار الديمقراطي لمصلحة الصراع مع الإسلاميين، بدلًا من التسوية والبحث عن قواعد إجرائية وضمانات متفق عليها. وقد دفع الاستقطاب الديني/ العلماني أو المدني/ الإسلامي بعض المثقفين اليساريين إلى دعم الانقلاب العسكري في مصر. لقد كانوا تحديثيين متطرفين في داخل بلدانهم. ومثّل هذا النموذج من المثقفين الحداثويين نقاد نظرية التحديث حالات غير متصالحة مع عملية التحول الديمقراطي. إن الذين قدّموا بديلًا وطنيًا ديمقراطيًا حقيقيًا في هذه المرحلة هم المثقفون الذين جمعوا بين الموقف المعادي للإمبريالية والمثابر في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدانهم[82].

أصبحت الديمقراطية، بتبعية أو من دونها، نموذجًا مطروحًا في أوساط الشعوب الرازحة تحت نير الاستبداد والتعسف في قمع الحريات. ولا شك في أن التخلص من نظامٍ سلطوي بعينه لا يعني بالضرورة تحقيق الديمقراطية، بل قد يعني الانتقال إلى نظام سلطوي آخر. فثمة شروط يجب أن تتوافر أهمها، في رأيي، تبنّي الفاعلين السياسيين الرئيسيين خيار الديمقراطية، وعدم اتخاذ الجيش موقفًا مناهضًا للانتقال الديمقراطي، والعمل على توفير شروط تطبيق الانتقال وترسيخه وهو ما نحاول أن نبيّنه في هذا الكتاب.

كتب مارك بلاتنر أنه إذا فشلت الديمقراطيات في جنوب الكرة الأرضية، وثبت أن الديمقراطية تصلح للدول المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجيًا فحسب،

---

(82) قدّم الاقتصادي المصري إبراهيم العيسوي المنظّر للتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية نموذجًا كهذا؛ إذ ظل مثابرًا في دعمه للديمقراطية ولجهود إنجاح التحول الديمقراطي حتى في عصر الرئيس محمد مرسي، يُنظر: إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 310.
الموضوع عنده ليس مجرد موقف سياسي، فهو مؤسس على تبنّي موقف جون رولز وأمارتيا سن حيث الحرية مكون رئيس في فكرة العدالة، وأن العدالة الاجتماعية تشكل قاعدة متينة للديمقراطية، يُنظر: المرجع نفسه، ص 122-126.

سينشأ عالم قبيح فيه دول متطورة تَهنأ مجتمعاتها بنمط حياة استهلاكي وبحرّيات مدنية وغيرها، ودول «متخلّفة» تخضع لأنظمة سلطوية. وسيستحيل أن تبقى دول الشمال بمنأى عن تعاسة الجنوب؛ فعزلها غير ممكن لأن ثمة حاجة إلى الوصول إلى المواد الخام. كما أن التعاسة تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والجوع والإرهاب وتهريب المخدرات وغيرها. والأهم من ذلك أنه «سيكون علينا أن نعلن انسداد الأفق أمام الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والمواطن في الجنوب»[83].

(83) Marc F. Plattner, «The Democratic Moment,» in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 45.

القسم الثاني

دراسات الانتقال الديمقراطي

الفصل السادس

الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها

في أن دراسات الانتقال تهدف إلى الوصول إلى الديمقراطية، وفي أن عدم الحياد في ما يتعلق بالغائية الأخلاقية لا يتعارض بالضرورة مع الموضوعية العلمية. وفي رسالة العلوم الاجتماعية للشعوب التي لا تتوافر لديها مقومات الديمقراطية بموجب نظريات التحديث. في تشديد دراسات الانتقال على إرادة الفاعلين السياسيين وخياراتهم في ظروف محددة، وفي رفضها الحتمية البنيوية. وفي أن مقاربات التحديث لنشوء الديمقراطية ورسوخها قامت على استقراء نشوء الديمقراطيات التاريخية والدول المتطورة في حين أن دراسات الانتقال قامت على استقراء تجارب متأخرة في الانتقال في بلدان جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية. في تصنيف مقاربات الانتقال إلى الديمقراطية بما فيها التحديث والمؤسسية والاقتصاد السياسي. في العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية مرة أخرى. في أهمية الأداء الاقتصادي للنخبة الحاكمة قبل الانتقال وتحديد دورها في الانتقال وبعده، وفي اللَّبْرَلَة المزدوجة ونماذجها المختلفة، وفي تفضيل الشروع في اللَّبْرَلَة السياسية قبل الاقتصادية عند الانتقال إلى الديمقراطية، إلا إذا قام النظام السلطوي باللَّبْرَلَة الاقتصادية قبل الانتقال.

بحوث الانتقال إلى الديمقراطية التي أصبح يطلق عليها علم الانتقال (Transitology)، والتي تكرر ذكرها في هذا الكتاب بوصفها مخالفة لمقاربة التحديث، هي دراسات حالة، وأخرى مقارنة لظروف التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ومراحل الانتقال، وسبل إنجاحه. وقد تناول بعضها

بالبحث ترسيخ النظام الديمقراطي، وأسباب الفشل في حالة الفشل. وجميعها يتفق على أهمية العوامل السياسية، والفاعلين وخياراتهم الاستراتيجية التي قلّلت دراسات التحديث من أهميتها، كما يُجمع منظّروها غالبًا على الديمقراطية بوصفها هدفًا وغاية. فليست تسمية مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية نتاج تحقيب تاريخي يموضعها بين حقبتين، بحيث لا تُحَدَّد المرحلة الانتقالية بما فيها، بل بما ليس فيها[1]. إن الانتقال هنا مترتب على وجود غاية هي التوصل إلى الديمقراطية، أي إن من يقوم بتحديد مراحلَ ما بوصفها مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية هم منظّرون أو سياسيون لديهم موقف إيجابي من الديمقراطية ويرومون المساهمة في التوصل إليها. يصح انتقادهم على أنهم غائيون (Teleologists) في بحوثهم. وليس هذا نقدًا سلبيًا لأن أغلبية المنظّرين يعترفون بهذه «التهمة». والغائية (الأخلاقية وليس النظرية) في حد ذاتها لا تتناقض مع الموضوعية العلمية، إلا إذا قادت إلى انتقائية بإدراج صفات تميز مرحلة الانتقال وإهمال أخرى.

باختصار، فإن الموضوعية في البحث العلمي، أي الإحاطة بالوقائع وعدم الانتقائية في المعطيات وإدراك احتمالية التعميمات من الاستقراء الصحيح وتماسك الاستدلال من التعميمات، كلها لا تعني الحياد في الموقف الأخلاقي من الاستبداد من منطلقات قيمية مثل كرامة الإنسان والحرية والمساواة.

إن ما حفز على دراسات الانتقال أمران: **الأول** معنوي، ومضمونه رفض فكرة أن كل ما لدى البحث العلمي أن يخبر به شعوب البلدان غير المتطورة صناعيًا هو عدم توافر فرصة للديمقراطية في بلادهم لأن شروطها البنيوية غائبة[2]؛ **والثاني** نظري فرضته حقائق تاريخية، ومفاده تحقيق النمو في ظل

---

(1) مثال على ذلك تعريف التاريخ الأوروبي العصر الوسيط بما ليس فيه بوصفه وسيطًا واقعًا بين مرحلتين، ولذلك يجري التعامل معه أحيانًا كأنه عصر ظلمات، فهو ليس العصر الهيليني الكلاسيكي ولا عصر النهضة الكلاسيكي، بل هو بمنزلة فراغ في الوعي، لا يملؤه بالمضمون غير المتخصصين فيه.

(2) كان هذا دافع الكاتب الرئيس لتأليف كتاب **في المسألة العربية** في عام 2007 دفاعًا عن أهمية الفاعل الإنساني والفعل السياسي، وضرورة طرح مسألة أنظمة الحكم في العالم العربي والبديل الديمقراطي، ودحض حتمية الشروط البنيوية، وتبيين العوائق المطلوب تجاوزها في العالم العربي، وقد أجملْتها تحت عنوان **في المسألة العربية**.

أنظمة سلطوية، وانتقالات من السلطوية إلى الديمقراطية في بعض دول أميركا اللاتينية إضافة إلى اليونان وإسبانيا والبرتغال، ولاحقًا في بعض الدول النامية.

يرى توماس كاروثرز أن نحو مئة دولة، من عام 1990 حتى عام 2002، صُنّفت دولًا ذات أنظمة في حالة انتقال[3]. وغالبًا ما يتغير تصنيف المرحلة الانتقالية إذا تبيّن أنها ليست انتقالًا إلى الديمقراطية، ولا مجرد حالة رمادية، بل نمط جديد من السلطوية. ويعاد تقييمها بأثر تراجعي.

ليس ما سُمّي علم الانتقال نظريات جديدة في الاجتماع السياسي، بقدر ما هو مشروعات بحوث ودراسات في تجارب أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا في السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وربما تجارب أوروبا الشرقية أيضًا حتى بداية التسعينيات، واستنتاجات مفيدة منها. وهي، على أهميتها، لا ترقى إلى تسمية «نظرية» أو «نظريات»، مع أنها قدمت مقاربات نظرية يمكن تطبيقها على حالات أخرى. ففي كل مرة جرت محاولة لتعميم استنتاجات من دراسات الانتقال في منطقة على مناطق أخرى في العالم، أي التصرف كأن هذه الاستنتاجات نظرية قد تُسهّل فهم الانتقال إلى الديمقراطية من دون التخصص في الدولة والمجتمعات ذاتها في تلك المناطق الأخرى، كانت النتيجة الاضطرار إلى تعديل «النظرية»، بحيث تمنح وزنًا أكبر لعددٍ من العوامل المساعدة، وتزداد أهمية البيئة الاجتماعية السياسية والظرف العيني، وأحيانًا العوامل الخارجية والبيئة الإقليمية والدولية.

حصل أمر شبيه بذلك لما سمي «نظرية الديمقراطية التوافقية» التي استُنتجت من حالات معينة في أوروبا مثل هولندا، ثم بدلًا من أن تُفسّر حالات أخرى عدَّلت تلك الحالات الأخرى النظرية ذاتها باستمرار، حتى لم يبقَ من الشروط العامة غير استعداد نخب الجماعات المختلفة للتوافق، إلى درجة تحوّلها إلى استقراء مستمر لحالات عينية، ما يشبه مسألة استعداد النخب للتوافق على الإجراءات الديمقراطية في ما يسمى «نظريات الانتقال الديمقراطي».

(3) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), pp. 6-7, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2Vz2Zn5

ساهمت دراسات الانتقال الديمقراطي في الإضاءة على جوانب مهمة من عمليات التحول من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، والتمييز بين شروط الانتقال وظروفه وشروط ترسيخ الديمقراطية، لكنها ليست نظرية عامة، ولم تنتج قانونًا بل مجموعة قواعد ناجمة عن تنميط تجارب متعددة. ومن هذا المنطلق، أقول إنه لا توجد استثناءات عربية لأنه لا توجد قاعدة. وظلت مَهمّةُ فهم المناطق المختلفة في العالم مُلقاة على عاتق الباحثين المتخصصين. فدراسات الانتقال لا تحررهم منها، مثلما لا تحرر الديمقراطيين في هذه المناطق من النضال السياسي، ومن مهمة وضع برامج ديمقراطية، مع أن بعضها يرجّح إمكانية حصول الانتقال بالتوافق على قواعد إجرائية ديمقراطية لتنظيم التنافس وتداول السلطة بين قوى هي ذاتها ليست ديمقراطية بالضرورة. وربما استفاد بعض الديمقراطيين من نظريات الانتقال الديمقراطي ليتعلموا من أخطاء حالات يعدّونها شبيهة بحالاتهم، ومن إنجازاتها، هذا إذا اطّلعوا على هذه الدراسات، وإذا سلّمنا أن هذه الدراسات شخّصت الأخطاء والإنجازات علميًا. ولا توجد مبررات خاصة للتشكيك في هذا الأمر، إذ ينطبق عليها ما ينطبق على العلوم الاجتماعية بشكل عام.

ينطبق مصطلح المرحلة الانتقالية أو الانتقال على مرحلة زمنية راهنة، إذا أضمر مستخدِم المصطلح تصورًا عن مرحلة محددة مستقبلية يتجه الانتقال نحوها، ويكتسب تعريفه منها. من دون هذه «الغائية»، تُوسم مرحلة سابقة بأنها انتقالية بأثر تراجعي بعد نشوء مرحلة تاريخية جديدة ذات محددات جديدة، فيصبح ما سبقها مباشرة مرحلة انتقالية بالضرورة، أكانت مرحلة في تاريخ النظم السياسية، أم أنماط الإنتاج، أم العلم والفن وغيرهما. وغالبًا ما يرد التصنيف بأثر تراجعي في إطار عملية تحقيب تاريخي. لكن لا معنى لمصطلح «انتقال إلى الديمقراطية» أو «التحول الديمقراطي» إذا كان سابقًا على التحول من نظام غير ديمقراطي يسمى عادة سلطويًا (بغض النظر عن نوع السلطوية) إلى نظام ديمقراطي، إلّا من منظور من يرى الديمقراطية غايةً، حتى لو كان «باحثًا موضوعيًا» ينشر مقالاته في دوريات العلوم السياسية.

من هذه الناحية، فإن دراسات الانتقال ليست أدبيات أكاديمية متفرعة من علم السياسة المقارن فحسب، بل مصوغة من داخل الخطاب الديمقراطي أيضًا، حالها كحال نظريات الديمقراطية التي راجت في زمن الحرب الباردة (شومبيتر، كيلزن، سارتوري، ليبسيت، دال، وغيرهم كثيرون). وجاهر باحثون أصحاب أقدمية نسبية بذلك، ومن ضمنهم من أصبحت دراساتهم كلاسيكية في نظرية التحديث، وتتناول شروط استقرار الديمقراطية من موجات تنظيرٍ جديدة نسبيًا.

كتب ليبسيت، مثلًا، في ختام مقالة سبق أن تطرّق هذا الكتاب إليها بتوسع: «بقدر ما، كان هدف توكفيل من دراسة الديمقراطية الأميركية مساعدة الفعل البشري على مواصلة تعزيز الديمقراطية. وتبقى هذه المهمة الثقافية/ الفكرية الجوهرية التي يمكن طلاب العلوم السياسية وضعها نصب أعينهم»[4]. وبعد ليبسيت لم يكتفِ دال بتفضيل النظام الديمقراطي والدفاع عنه في كتابه، بل صرّح أيضًا بأن هذا أهم دوافعه لتأليف الكتاب. لكنه ادعى أن حججه في حد ذاتها غير متأثرة بدوافعه هذه[5]. وكتب أودونيل عن مشروع دراسة الانتقال إلى الديمقراطية الذي نسّقه مع زميلين آخرين في معهد وودرو ولسون في ثمانينيات القرن الماضي انطلاقًا من تجربة دول جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، والذي سنعود إليه لاحقًا، ما يأتي: «أتذكر أيضًا إحساسنا بالمشاركة الأخلاقية والسياسية في بحثنا عن طرقٍ لتخليص العالم من الأنظمة السلطوية التي كانت لدينا أسباب جيدة لنكرهها»[6]. وبعد مرور أكثر من عقدين على المشروع، كتب أودونيل أن محرّكه لمشروع **الانتقال من النظام السلطوي**، كان إثبات خطأ الآراء المسبقة الثقافية عن دول أميركا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال التي

(4) Symour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 103, accessed on 16/3/2020, at: http://bit.ly/2Ml0Lnp

(5) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University, 1971), p. 31.

(6) Guillermo O'Donnell, «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010), p. 29.

كانت الأدبيات التي قرأها في مكتبة جامعة ييل، والتي تُنكِر إمكانات تحقيق الديمقراطية في هذه الدول لأسبابٍ ثقافية ودينية متعلقة بالأفكار الهرمية والتراتبية والسلطوية[7]، وأنه يأخذ بجدية موضوع نشوء نظام دولي لحقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، والمواثيق المتعلّقة بمساواة المرأة في الفترة 1979-1999، ومناهضة التعذيب في عام 1984، ومواثيق مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1965، وحقوق الطفل في عام 1989، وحقوق السكان الأصليين في عام 2007، من بين معاهدات ومواثيق دولية حقوقية أخرى، ويفترض أن تكون هذه من مصادر القوانين الوطنية[8]. وهذا يعني أن الدافع للتأسيس النظري للانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطي حتى في الدول غير المتطورة، هو دافع معياري مضمونه الإيمان بقيم كونية.

صحيح أن دراسات الديمقراطية تُعنى بتعريف الديمقراطية وشروطها ورسوخها وطبيعة مؤسساتها، ونظريات الديمقراطية تعنى ببنيتها ومؤسساتها وأسسها الفكرية وحتى الفلسفية، كما أن دراسات الانتقال تبحث في الشروط العينية لنشوئها، ودور الفاعل الإنساني في ذلك، لكن علينا أن نتذكر أن الديمقراطية ذاتها ليست علمًا بل هي نظام حكم، أي نظام سياسي. وقد ينشده الناس لأسباب مختلفة غير متعلقة به، بل بالتخلص من النظام السلطوي، وأزماته وآفاته، أو طلبًا لقواعد وإجراءات متفق عليها لحل الصراعات السياسية والاجتماعية سلميًا بين قوى ليست ديمقراطية بالضرورة، لكنه أيضًا نظام يقوم على قيم مثل المساواة والحرية بوصفها قيمًا جديرةً بأن ينشدها البشر في تنظيم مجتمعاتهم. وقد يتجاوز تحقيق الديمقراطية ما يعتقد أنه شروطها لأن ثمة من ينشُدها تطلعًا إلى عيش أبنائه في ظل نظام يحترم هذه القيم، وليس نزوة أو مكرمة من حاكم، بل لأن مؤسساته وقوانينه تقوم عليها.

---

(7) Guillermo O'Donnell, *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent* (Oxford/New York: Oxford University Press, 2010), pp. 183-184.

(8) Ibid., p. 189.

دراسات الانتقال هي تفسير لعملية الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية (أو تعثرها في بلدٍ ما بعد حصولها) باستنتاج شروطها (الضرورية والمساعدة). وقد تصلح الاستنتاجات النظرية مرشدًا في العمل السياسي في بلد آخر بعد دراسة ظروفه العينية، لأنها تشدد على عنصرَي الإرادة والوعي عند النخبة، وترفض الحتمية الكامنة في نظرية التحديث التي تتجاهل الفعل الإنساني. ووفق أحد الباحثين، فإن الفارق بين دراسات الانتقال التي يمكن اعتبارها «جديدة» وتلك السابقة المرتبطة بالتحديث هو أنها أقل حيادًا وأكثر ترشيدًا وتوجيهًا للفعل السياسي إلى درجة أن مشروع التحولات الأشهر بقيادة أودونيل وفيليب شميتر كان، في رأي أحد منسّقيه، وهو أبراهام لوفنتال، عبارة عن (Thoughtful Wishing) (قلب لعبارة Wishful Thinking)؛ أي تمنّي مُتأمِّل، وأن المشروع يرفض الحتمية البنيوية، ويتبنى الديمقراطية قيمةً ويبحث عن إمكانات واقعية لتحقيقها[9]، وذلك في مقابل نظريات ليبسيت ومور وغيرهما من التحديثيين الذين يصرّون على شروط موضوعية ولا يولون الفاعل الإنساني أهمية خاصة. وقد بيّنا من اقتباس ليبسيت السابق أن نظرية التحديث لم تكن حيادية، ولا تكشف عن قوانين حتمية، بل رأت، على لسان أحد أهم أقطابها في دراسة الديمقراطية، أن مهمة العلوم السياسية هي المساعدة في تحقيقها. ويتمثل الفارق الرئيس، في رأيي، في أن نظرية التحديث ظلت أسيرة التاريخ الأوروبي والأميركي الشمالي. وإذا قبلت باحتمال تطبيق الديمقراطية في البلدان النامية، ربطت هذا الاحتمال بتحقيق شروط بنيوية وثقافية نشأ بعضها بعد اكتمال الديمقراطية في الغرب، ولكنها أسقطتها على المجتمعات الأخرى باعتبارها شروطًا مسبقة.

سنبيّن لاحقًا أن تأكيد شميتر أن هذا العلم المتشعّب عن العلوم السياسية المقارنة توصّل إلى مجموعة فرضيات ومصطلحات كونية يمكنها أن تفسر التحول من النظام الأوتوقراطي إلى الديمقراطي، أو يأمل أن تساعد في توجيه

---

(9) Gerardo L. Munck, «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule,» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2 (June 2011), p. 335, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2WGWKec

التحول وإرشاده[10] هو تأكيد فارغ من المضمون النظري الكوني، فضلًا عن أنه اعتراف بأن هذا العلم غير محايد، مثل نظرية التحديث.

تنطلق نظرية التحديث في مقاربتها للانتقال الديمقراطي من تشخيصها لشروط استقرار الديمقراطيات العريقة المستقرة. أما تنظيرات الانتقال الديمقراطي الناقدة لنظرية التحديث فتنطلق من استقراء تجارب جديدة ناجحة نسبيًا تَحقَّق فيها انتقال من السلطوية إلى الديمقراطية. وإذا ما سلّمنا حقًا أن الشروط التي شُخّصت باعتبارها أساسية وجوهرية لحصول الانتقال الديمقراطي هي فعلًا كذلك، يبقى علينا أن نميز بين شروط ضرورية، ومن ثم قابلة للتعميم، وشروط أخرى غير محددة سلفًا تُستنتج من دراسة البلد المعنيّ. فالشروط الضرورية هي غالبًا، بل دائمًا، غير كافية. والعلوم الاجتماعية تميّز بين الشروط الضرورية وتلك المتغيرات التي تطرأ فتصبح الشروط الضرورية كافية، وهي المتغيرات الطارئة/ الحادثة أو الجائزة، بمعنى التي لا تحكمها القاعدة النظرية التي توصّل إليها البحث. ومع أن هذه المتغيرات الطارئة صعبة التوقع فإنه تجري محاولات متواصلة لتنميطها، أو التوصل إلى ترسيمات لها. ولأن أغلبية الشروط قيد البحث متعلقة بالفعل الإنساني وقرارات الفاعلين الاجتماعيين التي يصعب التنبؤ بها، إلّا على درجات متفاوتة من الاحتمال، فإن ما يُنقل عادةً ويصح تعميمه هو ما يمكن اعتباره الشروط الضرورية فحسب. لكن المفيد في هذه الدراسات ليس ما يصلح للتعميم، بل دراسة تفصيلات النجاح والتعثّر ذاتها، والاستفادة من خصوصية كل حالة. فما يمكن تعميمه ضامر للغاية، أما ما يمكن التعلم منه فكثير ووافر.

لم يحقق أي تنظير من هذا النوع، في رأيي، هدفه في الخروج إلى العلوم الاجتماعية والفاعلين السياسيين بتعميم ينص على ضرورة توافر شروط سابقة على أي عملية انتقال إلى الديمقراطية غير اثنين هما: **أولًا**، الكيان السياسي المجمع عليه، أي الدولة بوصفها إطارًا سياسيًا مفروغًا منه ولا تساؤل في

(10) Philippe C. Schmitter, «Is it Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?,» Stanford University (1995), pp. 1-2, accessed on 3/3/2020, at: https://go.aws/3aGdREu

شأنه عند الأغلبية الساحقة من الناس والفاعلين الرئيسين، وعدم تشكيك أي تيار سياسي رئيس في كيان الدولة القائمة. وهذا في الحقيقة يعني فصل النظام السياسي عن الدولة، بمعنى أنْ لا تساؤل في شأن شرعية الدولة ووحدتها عند الاختلاف على شرعية النظام السياسي. ويبدو هذا العامل بسيطًا، لكنه يشمل ضمنيًا مكونات اجتماعية ثقافية مهمة للغاية. **ثانيًا**، قبول النخب السياسية الرئيسة، أكانت في السلطة أم المعارضة أم في كليهما، قواعد اللعبة الديمقراطية. ويفتح هذا الشرط أفق التغيير في دولٍ لا يفترض أن تنتظر تحقّق شروط نظرية التحديث في ما يتعلق بمستوى المعيشة، ومستوى التعليم، وغيرهما، كي يتمتع سكانها بالمشاركة السياسية، وبالحماية من تعسف السلطات. وسنضيف في الباب الثالث من هذا الكتاب عناصر أخرى من التجربة العربية قد تصلح للتعميم مثل موقف الجيش. وكل ما عدا ذلك عوامل مساعدة وظروف عينية تختلف من دولة إلى أخرى، بما في ذلك مسألة انقسام النخبة الحاكمة التي تعتبرها دراسات الانتقال شرطًا ضروريًا (وسنحاول تنميط بعض العوامل العينية من التجربة العربية مثل جدلية الإصلاح والثورة، والعوامل الخارجية وموقع الدولة الجيوستراتيجي، وسلوك النخب السياسية بعد الانتقال مباشرة). لكن الشرطين المذكورين لا يكفيان لفهم ظواهر عينية مركبة مثل الانتقال في بلد محدد، أكانت بدايته الإصلاح أم الثورة، فشروطه الميسّرة والمعرقلة تختلف من بلد إلى آخر، وهي كثيرة يصعب حصرها، ولا تصحّ لكل البلدان في حالة الانتقال، ومن ثم فهي غير قابلة للتعميم ولتكوين نظرية. من الصعب جدًا، وربما من المستحيل، التوصل إلى شروط ضرورية وكافية وقابلة للتعميم لنشوء الديمقراطية في جميع البلدان. فلا توجد نظرية توفر علينا جهد معرفة ظروف كل مجتمع ودولة في مرحلة تاريخية محددة، وتحليلها، بما في ذلك فهم بنية المؤسسات القائمة، وتاريخ الدولة السياسي. والأهم من ذلك عدم وجود نظرية توفّر على الديمقراطيين النضال من أجل الديمقراطية، وعلى الفاعلين السياسيين، أكانوا ديمقراطيين أم لا، عناء المساومات والحلول الوسط، وربما التوافق على قواعد ديمقراطية إجرائية لتجنب الصراع المدمر. فالديمقراطية هدف، وليست مرحلة تاريخية حتمية قادمة بفعل التطور والتقدم، بغض النظر عن أهداف الفاعلين واستراتيجياتهم.

أشار ستيفان هاغرد وروبرت كوفمان في كتابهما **الاقتصاد السياسي للانتقال** إلى فشل نظرية التحديث في توقع التطورات الاقتصادية والسياسية الناجحة في الدول الاستبدادية في أميركا اللاتينية وشرق آسيا، ولذلك تخلّت التحليلات عن التفسيرات المرتبطة بالجانب الاقتصادي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي[11]. واتفق كل من لين كارل وشميتر أيضًا، على ضرورة التخلّي عن البحث عن شروطٍ ومتطلباتٍ ضرورية تميز الأنظمة الديمقراطية وتفسر وجودها، والتركيز بتواضع على فهم تنوع الظروف التي قد تظهر الديمقراطية في ظلّها[12].

أما في ما يتعلق برسوخ الديمقراطية فلا شك في أهمية العوامل الاقتصادية. وقد ذكرت باربرا جيدز أنه في الفترة 1974–1998 انهار 85 نظامًا سلطويًا، لكن بقي منها 30 نظامًا ديمقراطيًا حتى ذلك العام، ونشأت 9 أنظمة ديمقراطية مع نشوء دول جديدة، وثمّة 8 دول لا تبدو فيها الديمقراطية مستقرة، وتحولت 4 أنظمة إلى حالةٍ من الاحتراب وسيطرة أمراء الحرب، وتحوّل منها 34 إلى نظام سلطوي[13]. وتذكر بشكلٍ خاص استنتاج جون لوندريغان وكيث بول أن العامل الرئيس في التنبؤ بالانتقال إلى السلطوية هو الفقر، أكان الانتقال من الديمقراطية أم من نظام سلطوي آخر[14]. وسبق أن تطرّقنا إلى دراسات شيفورسكي عن الموضوع.

في المرحلة التي نُشرت فيها دراسات الانتقال التي أثار ابتعادها عن المقاربات البنيوية نقاشًا متشعبًا، صدرت أدبيات كثيرة عن أزمة السلطوية في

(11) Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), p. 2.

(12) Terry Lynn Karl & Philippe C. Schmitter, «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 2 (1991), p. 270.

(13) Barbara Geddes, «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» *Annual Review of Political Science*, vol. 2 (1999), pp. 115-116, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2zbHMUf

(14) Ibid., p. 117; John B. Londregan & Keith T. Poole, «Does High Income Promote Democracy?,» *World Politics*, vol. 49, no. 1 (October 1996), pp. 1-30, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2TP6ymI

المعسكر الاشتراكي وبداية الإصلاحات في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وأدت مجددًا إلى مقاربات بنيوية لأزمة الأنظمة السلطوية أعادت الاعتبار إلى نظرية التحديث، من منطلق أن مفتاح فهم أزمة النظام الاشتراكي كان انخفاض معدلات النمو وعجزه عن منافسة الدول الغربية في الإنتاج[15] ومستوى المعيشة، وخصوصًا بعدما نشأت في دوله مجتمعات حديثة بنسب تعليم عالية وطبقات وسطى واسعة تطمح إلى الديمقراطية، وأصبح النظام السلطوي القائم عائقًا أمام تطلعات هذه المجتمعات. ولفت التحول في أوروبا الشرقية الانتباه إلى دور العوامل الخارجية أيضًا، التي نفرد لها فصلًا خاصًا في هذا الكتاب؛ إذ تعذّر فهم التحولات التي حصلت من دون انهيار الهيمنة السوفياتية. لم تأخذ دراسات الانتقال الديمقراطي الأولى، بعد التحولات في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، العامل الخارجي في الاعتبار، كما لم تتعرّض لقضايا مركبة كتلك القائمة في البلقان ودول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق حيث تبرز شروخ تاريخية وقضايا إثنية معقدة تعرقل نشوء الديمقراطية أو ترسيخها، وتحتاج إلى حلول مركبة قبل نشوء الديمقراطية وبعده، على نحوٍ لم تعرفه أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا، باستثناء إسبانيا التي ما زالت منشغلة بقضية كتالونيا، ولكنها منشغلة بها في إطار الديمقراطية ذاتها، من دون أن تشكّل تهديدًا لها حتى الآن. ويرى أحد الباحثين أن التأكيد على دور النخب السياسية الذي تميزت به دراسات الانتقال لا يلائم الحالات في أوروبا الشرقية، حيث قامت الحركات الجماهيرية والنقابات والجماعات ما تحت الوطنية بدور كبير في انهيار البلدان الاشتراكية[16]. ولا أتفق معه في ذلك؛ إذ أدّت المساومة والتسويات بين نخب المعارضة ونخب النظام القديم دورًا مهمًا في إحداث التغيير السلمي في هنغاريا وبولندا. ولم يخْلُ بلد واحد في أوروبا الشرقية من مفاوضات كهذه في إحدى مراحل التحول. وحتى حيث لم يحصل حوار كهذا

(15) Jordan Gans-Morse, «Searching for Transitologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm,» *Post-Soviet Affairs*, vol. 20, no. 4 (2004), p. 326, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2KLLdEs; Lucian W. Pye, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), p. 7, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2weogbF

(16) Gans-Morse, p. 328.

(رومانيا مثلًا)، قامت نخب النظام القديم بعد التخلص من الرئيس بدورٍ أساسي في الحفاظ على دور الحزب القائم، ومن ثم في عملية الانتقال ذاتها.

في هذا السياق، تبيّنت محدودية مصطلح الموجات العالمية، ولا سيما الموجة الثالثة؛ فبعض الأدبيات ينطلق من وجود صيرورات عالمية، أو موجات بلغة هنتنغتون. وفي ما عدا كونها غير مثبتة، فإن مشكلتها الرئيسة تكمن في التعامل مع الظروف التاريخية في كل دولة بتصنيفها معوِّقةً لهذه الموجة العالمية أو مساعدةً لها. فينشأ تصور ناجم عن ترويج بعض الدراسات في الإعلام وتبسيطها بتواطؤ من بعض الأكاديميين، وكأنه توجد ظاهرة قائمة بذاتها هي «موجة ديمقراطية»، تتقبلها بعض الدول والمجتمعات ويفشل غيرها في ذلك. ومن ثم نبدأ في البحث في أسباب تقبّلها في ذلك المجتمع أو رفضها في ذاك، وهذا منطق عجيب. فلا توجد موجة ديمقراطية، بل مجتمعات عينية تنتقل إلى الديمقراطية تُستقرَأ منها موجة، وأخرى تبقى على حالها أو تتخذ مسار تطور آخر. يجب الانطلاق من المجتمعات نفسها عند معالجتها، ومن ينطلق من «موجة» ما خارجها يميل إلى عدم فهمها، وقد ينزلق إلى محاسبتها من منظور موجة عالمية مفترضة. فضلًا عن ذلك، يمكن أن يشكّل الانتقال في دولة أو عدة دول موجة إقليمية تتحول إلى عامل خارجي مؤثر في الاستقرار والخيارات السياسية في دولة ما.

في رأينا، أن الموجات التي يفترض أن تُستَقرأ من التجارب العينية هي في الحقيقة إقليمية وليست عالمية. فالانتقال الديمقراطي قد ينتشر مثل جائحة أو عدوى (Contagion) في سياقات إقليمية، أو داخل فضاءات ثقافية اجتماعية سياسية متقاربة وقابلة للتأثير والتأثر. وأصلًا، لا توجد نزعة عالمية للديمقراطية يمكن أن تقع ضمنها التحولات في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية والمعسكر الاشتراكي، فلكل منها ظروفه، وإن تأثرت بعض دول أميركا اللاتينية بتجربتَي إسبانيا والبرتغال، فهذه «موجة» منفصلة عن «موجة» التحولات في أوروبا الشرقية التي قُرِئت بأدوات أخرى غير دراسات الانتقال في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا. لا توجد إذًا موجة عالمية أولى أو ثانية

أو ثالثة للانتقال إلى الديمقراطية، خلافًا لتأكيدات أمثال هنتنغتون، وكأن ما حصل في شرق أوروبا جزء من موجة عالمية[17]. وحتى تاريخيًا، لم يغْنِ انتشار أفكار ليبرالية وديمقراطية في القرن الثامن عشر أن الديمقراطية الإنكليزية والأميركية والهولندية والفرنسية تنتمي إلى موجة واحدة (هي الأولى بحسب هنتنغتون)، بل كانت الموجة انتشار الأفكار عند النخبة في بلدان كثيرة، منها ما أصبح ديمقراطيًا، ومنها ما لم يصبح كذلك. الموجة العالمية استعارة. وحتى إذا أخذنا العوامل الخارجية في الاعتبار أكانت بـ «العدوى» وتقليد النموذج، أم بالتأثير المباشر في المحيط كما في حالة البيريسترويكا والغلاسنوست، أو تغير الأجندة الأميركية، أو اشتراطات برامج الإصلاح الهيكلي في شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإقراض، فإنها لا تؤدي دائمًا إلى انتقال ديمقراطي، ولا تأتي على شكل موجات عالمية.

ثمة منظّرون قاربوا حوادث في أوروبا الشرقية بأدوات نظريات انهيار الدولة وبنائها، وآخرون مثل مارك بيسنغر وكروفورد يونغ تعاملوا مع ما جرى في آسيا، في منطقة القوقاز ووسط آسيا، كحالة إزالة الاستعمار أو تفكيكه (Decolonization) باعتبار أن السيطرة السوفياتية كانت نوعًا من الاستعمار[18]. وبدت مقاربة انهيار الدولة وبنائها ملائمة للباحثين في شؤون روسيا وأوكرانيا، في حين لاءَمَتْ نظرية تفكيك الاستعمار الباحثين في شؤون آسيا الوسطى والقوقاز، وطُبّقت مقاربة الثورة على رومانيا. أما دراسات الانتقال مما سُمي الموجة الثالثة فاستخدمتها قلة من الباحثين في شؤون أوروبا الشرقية، حيث تجاوز البحث تغيير نظام سياسي، ما تطلّب تطوير دراسات خاصة لما يمكن اعتباره انتقالات ما بعد الشيوعية (Theory of Post-Communist Transitions)، لأنها تتناول كيان الدولة ذاته والمجتمع والثقافة والنظام الاقتصادي وغير ذلك، وليس النظام السياسي فحسب[19].

---

(17) Ibid., p. 331.

(18) Ibid., p. 342; Mark Beissinger & Crawford Young (eds.), *Beyond State Crisis? Post-Colonial Africa and Post-Soviet Eurasia in Comparative Perspective* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002).

(19) Gans-Morse, p. 343.

تصنيفات

يمكن العثور على عدة تصنيفات لدراسات الانتقال إلى الديمقراطية. والحقيقة أن كثيرًا مما يُعدّ مدارس قائمة بذاتها مثل المؤسسية والتحديث، وما يُعد مدرسة اقتصادية، قد تفاعل مع غيره من التيارات والمدارس، وأخذ منها مثلما أخذت منه. وينطبق ذلك على التيار الذي سنتعامل معه بالتفصيل، والذي بدأ بوصفه تيارًا قائمًا بذاته في العلوم السياسية المقارنة، ويُعنى بالانتقال من النظام السلطوي تحديدًا، وليس بنشوء الديمقراطية تاريخيًا أو عملية بنائها، كما يعنى بالسياسة وخيارات النخب الاستراتيجية. فقد جذب إليه مدارس فكرية مختلفة، وبات يُعنى أيضًا بعوامل لم يكن يأخذها في الحسبان، مثل طبيعة النظام السابق، وطريقة الانتخابات، والتدخل الخارجي، وغيرها من العوامل. وسندرج في هذا السياق تصنيفين أحدهما قام به سوجيان جيو[20]، والآخر أعده تيوريل[21] لأربع مقاربات نظرية مع تحليلنا لها.

1. المقاربات البنيوية والوظيفية

ربما كان أهمها أعمال ليبراليين مثل ليبسيت وألموند وسيدني فيربا، وماركسيين مثل مور، وغيرهم ممن يعتبرون منظّري مقاربة التحديث في دراسة الديمقراطية. وسبق أن تطرّقنا إليها بعرضٍ وتحليلٍ مسهبَين، لكننا لم ندرجها في دراسات الانتقال، فهي ليست مقاربات للانتقال أصلًا، لكننا بيّنّا كيف فرضت عناصر من النظريات البنيوية بوصفها شروطًا للانتقال[22]. واستندت هذه البحوث إلى الافتراض أن التنمية الاقتصادية والثقافة السياسية والصراع الطبقي والبنى الاجتماعية وغيرها من العوامل والبنى الاجتماعية والسياسية، بشكل عام، قد

---

(20) Sujian Guo, «Democratic Transition: A Critical Overview,» *Issues & Studies*, vol. 35, no. 4 (1999), pp. 134-135, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2zjBdzz

(21) Jan Teorell, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 2-3.

(22) لكن جيو يضيف أودونيل وشميتر في بحوثهم الأولى التي ركّزت على السلطوية والديمقراطية في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا في الفترة ما بين ستينيات القرن الماضي وسبعينياته.

تفسّر أسباب نشأة بعض حالات الانتقال الديمقراطي أو إعاقتها. وما يميّز النظريات البنيوية للتحول الديمقراطي بحسب تيوريل هو: **أولًا**، أنها تعطي الأولوية للعوامل البنيوية. **ثانيًا**، لا تحدد كيف تؤثر هذه العوامل في الفاعلين الاجتماعيين، وفي سلوكيات وخيارات محددة بشأن نظام الحكم[23]. بالتأكيد يعرف ليبسيت وأمثاله أنّ من يقوم بالانتقال في النهاية هم بشر، ويشير إلى دور النخب ولكنه لم يعالج هذا الموضوع.

الحقيقة أن «سوق» البحوث في شأن الانتقال ما زالت تعج بالدراسات الكمية التي تقارن مستوى الديمقراطية في الدول بناءً على مقياس فريدوم هاوس أو «بوليتي» وربطه بمقاييس مثل معدل الدخل ومستوى التعليم وتوافر وسائل الاتصال والاعتماد على تصدير المواد الخام وغيرها من العوامل الموروثة من مقاربة التحديث، مع محاولات لإيجاد متغيرات بنيوية جديدة مستقلة تُربط مع الديمقراطية بوصفها متغيرًا تابعًا. وهذا يعني أن مقاربات التحديث ما زالت حية ترزق وتفيد في الأبحاث المقارنة بين البلدان. وما زلنا نجد بحوثًا مفيدة في الانتقال من منطلق التحديث تتجاوز الاقتصاد إلى الثقافة السياسية والصراع الطبقي والبنى الاجتماعية.

2. المقاربات المؤسسية

ينصب جل اهتمام المقاربات المؤسسية (Institutionalist Approaches) على دور المؤسسات وأثرها في تشكيل السياسات وأنماط القرارات السياسية وفي تقييدها أهداف الفاعلين السياسيين وخياراتهم حيث يكون للمدى الذي تبلغه مأسسة النظام السابق شأن مهمّ في تفسير تحولات النظام. وقد ركز بعض الباحثين على تفاعلات الدولة مع المجتمع والتغييرات في هذه العلاقة ودورها الحاسم في عملية التحول الديمقراطي. فمثلًا، يشير بعضهم إلى الدور الأساس للمجتمع المدني في انهيار الدول الشيوعية في شرق أوروبا. والمؤسسية بوصفها مقاربة عريقة في العلوم السياسية أولت عملية بناء المؤسسات في

---

(23) Ibid., p. 18.

الدول المستقلة حديثًا، باعتبارها المفتاح لنشوء الديمقراطية، أهمية فائقة. وشدّد باحثوها على القانون وسيادة القانون. فالديمقراطية تصلح بديلًا من الاستبداد باستخدامها القانون بديلًا من التعسف، وفي تدبير المشاركة والمحاسبة، وهي مصممة بحيث تُشكّل توازنًا ديناميًا في المجال السياسي موازيًا للتوازن المتغير في المجال الاقتصادي. واتفق المؤسسيون القدامى على أن الممارسة التعسفية للسلطة محكوم عليها بالزوال على المدى البعيد.

عمليًّا، المؤسسية القديمة هي تأسيس علم الحوكمة (أو الحِكامة) المقارن بواسطة محاولة فهم كيف تعمل الديمقراطية، وكيف يتشكل النظام من أجزائه، وكيف تأتلف الأجزاء لتُشكّل نظامًا[24]. وما دامت القضية أساسًا هي بناء مؤسسات فيمكن فرض الديمقراطية من أعلى، وأن تقوم المؤسسات بتغيير المجتمع بنفسها، أي أن من الممكن فرض المؤسسات الديمقراطية التي تعيد تشكيل المجتمع بحيث يتلاءم معها. ولم يكن النظام الديمقراطي في ديدنها مجرّد مؤسسة سياسية، وإنما التعبير الأعلى والأفضل عن الفضيلة السياسية على الرغم من الأخطاء. ولم يَبْنِ المؤسسيون قناعاتهم على الثقة بالنخبة وحكمتها وإنما اعتقدوا أن أي مشكلة يكون حلّها بإصلاح المؤسسات أكثر مما يكون بتحسين السياسات[25].

انتقد شيفورسكي هذه المقاربة بدءًا بالمؤسسات الاقتصادية؛ إذ منحت هذه المقاربة المؤسسات الناجعة أولوية في فهم النمو الاقتصادي. أما فقر الدول النامية فيتلخص سببه من منظورها بالقيود المؤسسية التي لا تشجع النشاط الإنتاجي[26]. وبيّن شيفورسكي، مدعّمًا ببحوث كثيرة أخرى، أن المؤسسات القانونية المنقولة من بيئة والمزروعة في أخرى لا تضرب جذورًا،

(24) David E. Apter, «Institutionalism Reconsidered,» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991), p. 467, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2yHp9ao

(25) Ibid., p. 468.

(26) Adam Przeworski, «The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?,» *European Journal of Sociology*, vol. 45, no. 2 (2004), p. 165, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2Zd14bo

و«من المتوقع أن تكون مقبرة الإصلاحات المؤسسية ضخمة للغاية. ففكرة فرض الديمقراطية على أفغانستان أو العراق تبدو سخيفة رغم كل شيء»[27].

تفترض المؤسسية أنه إذا وجدت مؤسسات الدولة نفسها في بلدان مختلفة فسوف يكون أداؤها الاقتصادي متشابهًا. ولا تطرح أسئلة عن خيارات الفاعلين ومصلحتهم أصلًا في بناء المؤسسات من النوع الذي تفترض النظرية أنه مفيد للأداء الاقتصادي. وأهم المؤسسات التي تخطر في بال المنظّرين في هذه الحالة، وذات العلاقة بالتنمية، هي المؤسسات التي تحافظ على حقوق الملكية[28].

صحيح أن باحثين بريطانيين وأميركيين من الذين تبنّوا منهج المؤسسية القديمة حصروا الدول التي تملك الصفات المدنية اللازمة للديمقراطية خارج بريطانيا والولايات المتحدة في كندا ونيوزيلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا البيضاء، إلّا أنهم اعتقدوا أن القانون الاستعماري يُمكن أن يزرعها في بلدانٍ مختلفة. كان أمرًا مفروغًا منه بالنسبة إلى المؤسسيين القدامى اعتقادهم أنّ الديمقراطية تفترض تطوّرًا مسبقًا للمؤسسات الاجتماعية، واقتصادًا متقدمًا بالحد الأدنى، بحيث لا تكون القرارات الصعبة لحسم المصالح المتضاربة عبارة عن «لعبة حصيلتها صفر». الحكومة الديمقراطية بهذا المعنى لم تكن مجرّد مجموعة أدوات، وإنما عملية توسّط مستمر بين الحاجات الاجتماعية والوظائف الحكومية[29].

لم يهتم المؤسسيون بالمجتمعات كثيرًا، إلّا بوصفها مصدرًا للمطالب الموجّهة إلى النظام السياسي. كما لم يبذلوا جهدًا في فهم سلوكيات الجماعات والأفراد. ولذلك لم يكونوا جاهزين لفهم مصائر الديمقراطيات التي قامت على موجة القومية وبناء الأمة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ركّزوا جهدهم على أفضل تعبير دستوري عن المؤسسية في جمهورية فايمار

(27) Ibid., p. 168.

(28) Ibid., p. 173.

(29) Apter, p. 468.

في ألمانيا بين الحربين، ومن ثم لم يوفّقوا في فهم انهيار هذه الديمقراطية وصعود النازية، ولم تتمكن المؤسسية أيضًا من التعامل مع أصول الديمقراطية في الثورات. وعلى الرغم من حكمة المؤسسية بشأن حُكم القانون والضوابط والتوازنات والشفافية والمحاسبة والبيروقراطية والأحزاب والنظم الانتخابية، فإنها ظلت أنكلوسكسونية حضاريًا وساذجة سياسيًّا. وفي ما عدا ابتعادها عن تحليل المجتمعات وخصوصيتها ومحاولتها عولمة التجارب الغربية، فإنها لم تقدّر أهمية البُعد اللاعقلاني في السياسة. ومع أنهم تقبّلوا فكرة العرق والقومية والإثنية والدين، فقد آمنوا بأن في الإمكان تحويلها من اختلافات في الهوية إلى مصالح قابلة للتفاوض. ولأن المؤسسية لم تهتم بدراسة المجتمع وظروفه الخاصة، فإنها لم تنتبه إلى ظواهر مثل الشعبوية، وبالنسبة إليهم كان مصطلح دكتاتورية شعبوية مصطلحًا متناقضًا[30]. ولهذا كان الخروج على المؤسسية ونقدها في مرحلة خمسينيات القرن العشرين.

اهتم المؤسسيون الجدد بتطوّر دولة الرفاه وبطريق التطوّر الديمقراطي الاشتراكي. ومن منظورهم، فإن أيًا من المقاربات الديمقراطية ليس مجرد مجموعة إجراءات وآليات؛ فالمؤسسات نفسها مشبعة بالمبادئ المعيارية المتجسّدة في القانون والإجراءات. وبما أن نهايات العملية الديمقراطية مفتوحة ولايقينية، فإن الأمر يتطلب أن تكون الحقوق محميّة، وهنا تكمن أهمية أدوات حمايتها. وتتضمن الديمقراطية حقوقًا محميّة بالمؤسسات، ومواطنين تحميهم هذه المؤسسات. وعبر ممارسة الحقوق يُعاد تعريف الغايات. ومن ضمن الغايات التي يُعاد تعريفها باستمرارٍ الحرية والمساواة والنجاعة. والمطلوب من الدولة خلال هذه العملية الإرشاد المدني الذي يؤدي إلى سلوك مواطني/ مدني[31].

ثمّة ثلاثة اهتمامات نقدية تميّز المؤسسية الجديدة: 1. علاقة المركز والمحيط بما يشمل تأثير الطبقة والهيمنة والشركات الكبرى المتعددة القوميات. 2. تشكيل السياسات العمومية والتفضيلات الأيديولوجية التي تحتويها.

---

(30) Ibid., p. 470.

(31) Ibid., pp. 464, 466.

3. الصراعات بين القطاعات والجماعات في المجتمع على تخصيص الميزانيات في الدولة. وفي حين شدد المؤسسيون القدامى على الأيديولوجيات ضمن دراسات مقارنة لمنظومات العقائد، فإن المؤسسيين الجدد أعادوا اكتشاف مصطلح الثقافة إلى درجة التعرّض أحيانًا للسقوط في الحتمية الثقافية[32]. ومع أن المؤسسية الجديدة أجابت عن غياب الاهتمام بالسلوكية والتنمية السياسية، فثمة غيابات خاصّة بها. فهي لم تتعامل مع الموجة الثالثة للديمقراطية، إلّا إذا اعتبرنا أعمال لينز وشميتر وأودونيل مؤسسيةً جديدة. ولم تقدّم توصيفات لهندسةٍ دستورية ممكنة. لقد ارتدَّت عن المؤسسية القديمة المهتمة بعالمية الديمقراطية، والتي وضعت اقتراحات على شكل مؤسسات. وعلى الرغم من الفروق بين جميع المقاربات المؤسسية، فإن جميعها رأى أن بناء المؤسسات الديمقراطية على نحوٍ صحيح هو الأمر الحاسم[33].

الحقيقة أن المقاربة المؤسسية لا بد من أن تدخل ضمن دراسات الانتقال لأن طبيعة مؤسسات النظام السلطوي الذي يجري الانتقال منه تسهم في تحديد استراتيجيات الفاعلين السياسيين. كما أن الخيارات الاستراتيجية قد تصيب أو تخطئ حين تنشد نوعًا من المؤسسات الديمقراطية التي تلائم، أو لا تلائم، ظروف بلد ومجتمع عينيّين في مرحلة الانتقال. ولا يمكن فصل الخيارات في هذا المجال عن خيارات النخب السياسية وتوافقاتها. ولهذا أمكن اعتبار دراسات الانتقال نوعًا من أنواع «المؤسسية الجديدة» إلى حدٍ ما.

تولي المقاربة المؤسسية شكل الحكومة والنظم الانتخابية والأطر المؤسسية عمومًا وتأثيرها في الاستقرار الديمقراطي أهميةً. ومؤخرًا، عندما اهتمت بمسألة الانتقال الديمقراطي، طُرحت مسألة نوع المؤسسات السلطوية القائمة وتأثيرها في التحول الديمقراطي. واهتمت أغلبية دراسات تيار المؤسسية بمسألة استقرار الديمقراطية. أمّا بالنسبة إلى حظوظ الانتقال، فقد تناولت الموضوع بعض الدراسات، بتقاطع مع الدراسات التي تتبنى

(32) Ibid., p. 473.

(33) Ibid., p. 468.

نهج الخيارات الاستراتيجية (دراسات الانتقال)[34]. هذه المقاربات، في رأي تيوريل، تشبه المقاربات البنيوية؛ إذ تضع الأولوية السببية لعوامل أو عناصر خارج العنصر البشري، مع أن المؤسسية أكثر حساسية للفاعلية البشرية من نظرية التحديث[35].

لا يجوز أن نهمل تفسيرات متقاطعة مع نظرية الانتقال قدمتها المؤسسية التاريخية، خصوصًا حين طرحت مفهوم المرحلة المفصلية (Critical Juncture) الذي يعدِّل تأثير البنيوية والمؤسسات. ونظرية «التبعية للمسار»[36] تولي نشوء المؤسسات تاريخيًا أهمية أيضًا، وتذهب إلى أن نتائج سياسية واجتماعية كبرى لا تُفسَّر بصيرورات قصيرة المدى. فثمة مراحل مفصلية تتخلل مسارات التطور، ويكون لحوادث طارئة أو صغيرة فيها تأثير كبير في الحوادث؛ إذ تنشأ صيرورات تعتمد على المسار الذي تم إرساؤه. لذلك يتطلب التفسير الملائم تشخيص الصيرورات التاريخية التي شقّت مسارات معينة للتطور، حتى لو حصلت هذه الصيرورات في الماضي البعيد. وتؤدي خيارات الفاعلين في المراحل المفصلية التي تتخلل التطور التاريخي إلى نشوء مؤسسات تتصف بالقدرة على إعادة إنتاج ذاتها[37].

في محاولة للربط بين المقاربتين السابقتين (البنيوية والمؤسسية)، ركّز باحثون آخرون على الربط بين خيارات النخب الاستراتيجية والسياقات التي تُحدِّد معايير القرارات السياسية. وتنطلق هذه المقاربة من أن البنى الاجتماعية

(34) Richard Snyder & James Mahoney, «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change,» *Comparative Politics*, vol. 32, no. 1 (October 1999), pp. 103-122, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2M1ptsp; Jan Teorell & Axel Hadenius, «Determinants of Democratization: Taking Stock of the Large-N Evidence,» in: Dirk Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Opladen, Leverkusen: Barbara Budrich Publishers, 2007), pp. 69-95.

(35) Teorell, p. 18.

(36) James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 4 (August 2000), pp. 507-548, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2NzFO9H

(37) James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1 (March 2001), p. 111, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2xIgLqp

والمؤسسات الموجودة هي «الشروط المقيِّدة» لملامح القرارات السياسية وخيارات النخب الاستراتيجية خلال مرحلة الانتقال، والتي بناءً عليها تُنتَج أنواعٌ مختلفة من الأنظمة الديمقراطية[38]. وأظهرت دراسات عديدة وجود علاقة بين طبيعة مؤسسات النظام وطبيعة تغييره ودرجة صعوبتها (إصلاح سلمي، تغيير عنيف، انتفاضة شعبية) وما لذلك من تأثير في فرص الانتقال.

تحاول المقاربات المؤسساتية الجديدة الربط بين المقاربات البنيوية وتلك المبنية على الخيارات الاستراتيجية، وذلك للتوصّل إلى تحليل تجريبي للاستراتيجيات وخيارات النخب والفاعلين السياسيين المقيّدين بالبنى الموجودة مسبقًا، ما يؤدي إلى تحسين التوقعات والتوصل إلى تحليل لكيفية اتخاذ هذه النخب قراراتها والأسباب الدافعة لها. لكن، بالنظر إلى حالتَي الصين والاتحاد السوفياتي اللتين تشابهت فيهما البنى الاقتصادية وكذلك المؤسسات السياسية، فإن هذه المقاربة تفشل في تحليل أسباب اختلاف عملية التحول ونتائجها في هاتين الحالتين، ما يؤكد ضرورة مواصلة البحث عن متغيراتٍ أخرى، مثل الاختلاف في أجيال القادة الشيوعيين، وطريقة تفكير قيادة المكتب السياسي الإصلاحية في الاتحاد السوفياتي، وأثر سباق التسلح مع الولايات المتحدة، وكذلك دور الجيش والأجهزة الأمنية في السياسة الانتقالية. لقد ساهم الإصلاح الاقتصادي في الصين في ظل النظام القائم في استمراريته. أما في الاتحاد السوفياتي، فقد حافظ النظام الشيوعي على اقتصاد الدولة ضد اللَّبْرَلَة حتى نهاية النظام نفسه.

رأى الباحث السوداني حسن الحاج علي أحمد، مثلًا، أن مخرجات المرحلة الانتقالية التي يزداد فيها وزن قرارات النخب السياسية ويتعطل دور العوامل البنيوية «تتوقف على ثلاثة عوامل هي: الإرث المؤسسي الذي خلَّفته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات للتغذية

(38) Guo, pp. 137-139; Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), pp. 1-21, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i; Karl & Schmitter, pp. 269-284.

الاسترجاعية أو عدمها، وتحالفات النخب»[39]. وثمة محاولات متكررة من هذا النوع للجمع بين المقاربة المؤسسية وما سمي هنا مقاربة الخيارات الاستراتيجية التي أطلقنا عليها نحن كنية دراسات الانتقال. والمقصود بآليات التغذية الاسترجاعية تلك التي تساعد على عودة المؤسسات القديمة. وبهذا الجمع بين مقاربتين، المؤسسية والخيارات الاستراتيجية، تم التقدم خطوة في الجمع بين عدة مقاربات. وهذا جهد في الاتجاه الصحيح من دون شك، لكن يستحيل إعداد خطة متعددة الأبعاد مسبقًا، فلا بد من الغوص في الحالات العينية، وعندها يمكن التيقن من صلاحية المقاربات واستخدامها المتداخل، ووزن كل منها في فهم المجتمع العيني الذي قد يتغلب فيه بعدٌ واحد على الأبعاد الأخرى فيحوّلها إلى متغيرات تابعة.

ثمّة نقدٌ لمقاربة المؤسسية بشأن الانطلاق من البنية الدستورية للنظام في فهم التحولات ومدى نجاح الانتقال الديمقراطي. ولا شك في تأثير المؤسسات حيث يتقيد بها النظام الحاكم ولو بالحد الأدنى. لكن، ثمة أنظمة سلطوية لا تلتزم المؤسسات الدستورية القائمة، ولديها هامش تنافسي محدود لا تتغير فيه طبيعة النظام السلطوي بتغير الحكام، ومن ثم فهي تُفرّغ نظرية البناء المؤسسي من مضمونه[40]. وفي العديد من الدول النامية، تكون المؤسسات الرسمية أضعف من أن تقيّد النخب السياسية التي تلتف عليها وتعبث بها باستمرار. وبدلًا من أن تحدّد اللعبة السياسية الخاسرين والرابحين، يحددها الرابحون، ويعيدون تصميمها في كل مرّة بحسب مصالحهم. وفي هذه الحالة، تكون قدرة المؤسسات الرسمية على التأثير في الصيرورات اللاحقة ضعيفة[41].

---

(39) حسن الحاج علي أحمد، «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 67.

(40) Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010), pp. 78-79.

(41) Ibid., p. 81.

3. المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي

تُعنى المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي بسلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتفاعل بين الاقتصادي والسياسي، باعتبار ذلك متغيرات لتفسير نتائج الانتقال الديمقراطي. وتهتم الدراسات المنطلقة من الاقتصاد السياسي بأثر الظروف الاقتصادية القصيرة المدى، أو أثر الأزمات الاقتصادية في شروط الانتقال وطبيعة التحالفات السياسية الجديدة[42].

يستند تيوريل في تصنيف المقاربة الاقتصادية إلى كارل بوش[43]، وهاغرد وكوفمان[44] اللذين اهتما بأثر الاقتصاد (الأزمات الاقتصادية تحديدًا) في خيارات الفاعلين السياسيين، بمعنى محاولة فهم ما الذي يجعل الفاعل السياسي يُقْدِم على خيارٍ بعينه. وتنطلق هذه المقاربة عادةً من المصلحة الاقتصادية ولا سيّما مسألة الدخل[45]. ويتحوّل الموضوع إلى إشكالية سياسات اقتصادية، لأنها تحدد دعم الفقراء أو الأغنياء لنظام بعينه، ديمقراطيًا أكان ذلك النظام أم دكتاتوريًا، إذا اتّبع سياسات اقتصادية لمصلحتهم. لكن هذه المقاربة لا تفسّر اتخاذ الخيار الديمقراطي. وقد يكون الاعتقاد أن الفقراء عمومًا يفضلون الديمقراطية بينما يفضل الأغنياء الدكتاتورية صحيحًا تاريخيًا، وفق أرسطو على الأقل. لكن الطفرات الشعبوية الكبرى ضد الديمقراطية بقيادة أفراد من الطبقات الوسطى، أو أحزاب أيديولوجية، أو حتى بدعم من الأغنياء، استندت إلى دعم جزء كبير من الفقراء، كما أن التيارات الشعبوية التي تشكل تهديدًا للديمقراطية في هذا العصر غالبًا ما تخاطب الطبقات الدنيا وتستند إلى تأييدها.

---

(42) Guo, p. 139.

(43) هكذا يلفظ اسم boix بالكتالانية.

(44) Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003); Haggard & Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*; Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,» *Comparative Politics*, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, vol. 29, no. 3 (April 1997), pp. 263-283, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2LWE74s

(45) Teorell, p. 25.

تقدم تحليلات بوش وجيمس روبنسون وداورن عاصم أوغلو[46] دلائل قوية لمصلحة مبرهنة ألان ميلتزر وسكوت ريتشارد[47] التي يستندان إليها، والتي تؤكد أن الديمقراطيات تتبع غالبًا نظام الضريبة المتدرجة بحسب الدخل التي تُسمّى عادةً الضريبة التصاعدية[48]. وهذا طبعًا لمصلحة إعادة توزيع الثروة. وأعتقد أن هذا تحليل صحيح، لكنه تعليل أكاديمي للغاية للانتقال الديمقراطي. فلا أعتقد أن أغلبية الناس تربط بين تغيير النظام والضريبة التصاعدية مباشرة، وإن كانت تتوقع من الانتقال تحسين ظروفها المعيشية. وقد تؤدّي هذه السياسات دورًا في رسوخ النظام وليس في نشوئه. كما أن ثمة ديمقراطيات تحقق نجاحًا محدودًا في تطبيق الضريبة التصاعدية في حالات الرواتب، بينما تنجح رؤوس الأموال في التهرب منها بطرق مختلفة. وثمة أنظمة سلطوية ودكتاتوريات تتبع سياسات اقتصادية شعبوية، فهي بالتأكيد لا تفسر الانتقال من النظام السلطوي إلى الأنظمة الديمقراطية.

يضيف تيوريل إلى تصنيفات نظرية الانتقال ما يسميه مقاربة «تراث القوى الاجتماعية»، بموجب تنظير رويشماير وآخرين[49]، ومفاد ذلك أن الحامل الرئيس لمطلب الديمقراطية هو الطبقة العاملة وليس البرجوازية. هذا الاستنتاج، إذا صحّ، هو الوجه الآخر للقول إن التصنيع وازدياد قوة رأس المال هما الطريق إلى الديمقراطية. ورويشماير يوافق على أنه خلال هذه العملية تطالب البرجوازية بالديمقراطية في صراعها مع طبقة مُلّاك الأرض، لكن العامل الرئيس في توسيع الديمقراطية عنده هو الطبقة العاملة وليس البرجوازية. هذه المقاربة تُهمِل الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، كما أنها تستند إلى التجربة

(46) Boix; Daron Acemoglu & James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2006).

(47) Allan H. Meltzer & Scott F. Richard, «A Rational Theory of the Size of Government,» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 5 (October 1981), pp. 914-927, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2Y5ORQe

(48) Teorell, p. 27.

(49) Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992).

الأوروبية التاريخية وإلى تجربة أميركا اللاتينية. ويمكن، في رأيي، أن تندرج ضمن المقاربات التحديثية النقدية.

وجد رويشماير وآخرون أن المقارنة الكمية الإحصائية العابرة للدولة تبيّن علاقة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية، وعلاقة إيجابية أيضًا بين إرث الاستعمار البريطاني والديمقراطية، وكذلك البروتستانتية. كما أكدوا وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية والتنوع الإثني. لكنهم أضافوا أن تفسير نظرية التحديث لهذه العلاقات غير ملائم، وأن علاقات الطبقة والدولة والقوى الدولية جوهرية لفهم نشوء الديمقراطية(50).

تحدد مقاربة الاقتصاد السياسي فاعلية الأفراد والجماعات بناءً على سيطرتهم على المصادر الاقتصادية والإدارية التنظيمية و/أو قوة الإكراه وصراعهم على الموارد الشحيحة. ويأخذ بعضهم الأفكار في الاعتبار والقيم والمصالح غير المادية كذلك، ولا سيّما الممأسسة منها والمنظمة. والديمقراطية هي مسألة سلطة أولًا يدور الصراع عليها في ظل إنجاز المساواة السياسية. وعلى هذا يقوم بحث رويشماير وآخرين. والمقولة الرئيسة في محاجّتهم النظرية متمثلة بأن «علاقات القوة بالدرجة الأولى هي التي تحدد إذا كانت الديمقراطية سوف تنشأ وترسخ وتحافظ على نفسها في ظروف غير مؤاتية»(51). وعلاقات القوة الرئيسة هي علاقات بين الطبقات وبين الدولة والمجتمع أيضًا، وتعتمد على درجة استقلالية الدولة، وتأثير علاقات القوة العابرة للقوميات في توازن الطبقات وعلاقات الدولة والمجتمع المدني. وتهمُّهم مسألة الطبقة لأنها عبارة عن مركّب اجتماعي من المصلحة والقوة في المجتمع، ولأن تنظيم مصالح الطبقات هو منطلق فاعلين جماعيين وازنين، ولأنه يفترض أن يكون للطبقات تعبيرٌ سياسي في الصراع على الديمقراطية. ويتوقع رويشماير وآخرون أن تكون الطبقة العاملة الداعم الأهم لتوسيع الحقوق الديمقراطية من منطلق مصالحها، وهي تختلف عن الطبقات الدنيا الأخرى في قدرتها على التنظيم.

---

(50) Ibid., pp. 9-10.

(51) Ibid., p. 5.

وهذا الفارق يميّزها من الفلاحين أيضًا. إنهم يتفقون مع مور في أن ملّاك الأرض هم قوة مضادة للديمقراطية[52]. ويشير رويشماير وآخرون إلى أن فرض حق الاقتراع العام بنضالات الطبقة العاملة جرى قبل إعطاء القوة للجندر ومنح حق الاقتراع للنساء. لذلك يتعامل الكُتّاب مع حق الاقتراع العام قبل منحه للمرأة، ويؤكدون أنه عندما مُنح حق الانتخاب للمرأة فإن مشاركة النساء في التصويت لم تؤثر في المجال السياسي في البلد، أي لم يحدث تغيير سياسي نتيجة تصويت النساء[53].

لكنهم حين يتحدثون عن هيمنة ثقافة الطبقة العاملة مقابل الطبقات الحاكمة، لم يعرّفوا لنا ثقافة الطبقة العاملة: هل هي ديمقراطية؟ وهل تنبع الأفكار من المصالح مباشرة؟ وفي اعتقادي أن مفهوم هيمنة أيديولوجية الطبقة العاملة بواسطة المثقفين عند غرامشي هو تغلغل الفكرة الاشتراكية في المجتمع. فالوعي الطبقي وثقافة الطبقة العاملة، كما تناولتها الأدبيات المختلفة والأحزاب التي اعتبرت نفسها أحزاب الطبقة العاملة، كانت موجهة نحو الاشتراكية، واعتبرت الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الاشتراكية. ولم تكن الديمقراطية هدفًا في حد ذاتها. وحصل انقسام في ما عُدَّ أحزابًا عمالية على هذا الأساس.

راجع رويشماير وآخرون دراسة جيمس وايلي وفيليبس كاترايت[54] التي فحصت 40 دولة في أربع مراحل مختلفة، ووجدوا أن العامل الأهم في الاستقرار هو ضمانات الأمن الاجتماعي؛ فهو ما يربط الناس بالوضع القائم. وكانوا قد استنتجوا من مقارنة المراحل هذه أن العلاقة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية إيجابية ومستمرة. أما تغيير النظام فمرتبط بتراجع الأمن الاجتماعي، ولا سيّما في الدول التي تنخفض فيها الضمانات الاجتماعية ويرتفع فيها مستوى التعليم في الوقت ذاته. أما الدول التي

---

(52) Ibid., p. 6.

(53) Ibid., p. 48.

(54) Philips Cutright & James A. Wiley, «Modernization and Political Representation: 1927-1966,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 5, no. 2 (1969), pp. 23-44.

ينخفض فيها العنصران، فإن احتمالات التغيير تكون قليلة[55]، ما يؤكد أهمية دور انتشار التعليم في عملية التغيير، فهو يزيد الوعي بالحقوق، والتوقعات من النظام، ولذلك يساهم الوعي في تحويل غياب الأمن الاجتماعي إلى أزمة سياسية.

وجد بولين[56] في عام 1979 علاقة إيجابية بين درجة التطور الاقتصادي والديمقراطية بناءً على مقارنة 99 دولة. وفحص رويشماير مؤشرات أخرى تبيّن منها أن المتغير المستقل الأقوى هو التطور الاقتصادي. كما تكرّرت علاقة إيجابية إحصائية بين نسبة البروتستانت إلى عدد السكان، وعلاقة سلبية مع حجم ميزانية الحكومة من الناتج القومي؛ أي علاقة إيجابية مع اقتصاد السوق. وفي دراسات أخرى، فحص بولين العلاقة بين الديمقراطية السياسية والمساواة في الدخل، وبين الديمقراطية السياسية ودرجة استقلال الدولة أو تبعيتها لدول أخرى في العلاقات الاقتصادية. إن المساواة الاقتصادية، بحسب نتائجه، لا تؤثر في احتمالات نشوء الديمقراطية، إلّا أن علاقتها إيجابية في الحفاظ على النظام الديمقراطي[57]. وبحسب بحوث بولين، وحتى فيليبس كاترايت وروبرت مارش وآخرين، فإن العلاقة بين درجة التطور الاقتصادي والديمقراطية تبقى قائمة حتى لو استبعدت الدول الرأسمالية الأكثر تطورًا من الناحية الإحصائية[58].

انتقد هاغرد وكوفمان المقاربات «الإرادوية» لدراسات الانتقال كونها لا تفسّر العوامل التي تؤثر في خيارات الفاعلين السياسيين والظروف التي قد تغيّر تلك الخيارات، فضلًا عن فشلها في تحديد الفاعلين الأساسيين والمحوريين

---

(55) Rueschemeyer, Stephens & Stephens, p. 16.

(56) Kenneth A. Bollen, «Political Democracy and the Timing of Development,» *American Sociological Review*, vol. 44, no. 4 (August 1979), pp. 572-587, 28/3/2020, at: http://bit.ly/33GAYvQ

(57) Rueschemeyer, Stephens & Stephens, pp. 17-18.

(58) Ibid., p. 27; Bollen, «Political Democracy»; Phillips Cutright, «National Political Development: Measurement and Analysis,» *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2 (April 1963), p. 258, accessed on 2/3/2020, at: http://bit.ly/2KOHyJJ; Robert M. Marsh, «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?,» *Comparative Social Research*, vol. 2, no. 2 (1979), p. 238.

في عملية الانتقال الديمقراطي[59]. وذهبا إلى أن «البنية السوسيو - اقتصادية» و«السياسة والأداء الاقتصاديين» و«الأزمات الاقتصادية» جميعها تؤثر في خيارات الفاعلين، وفي قدرتهم على الحفاظ على الترتيبات المؤسسية أو تغييرها، إضافةً إلى أن «عدم القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية أو التكيّف معها يزيد من احتمال تغير النظام السلطوي، ويقلل من قدرة قادته على التحكم في عملية التغيير السياسي، بما في ذلك الشروط المرافقة لها»، ويصح أيضًا أن احتمالات رسوخ الديمقراطية ترتفع حين تحسّن الحكومة إدارة الاقتصاد الذي ورثته[60]. هذا كله صحيح، فلا شك، في أثر الأزمة الاقتصادية وكيفية التعامل معها في مصير أي نظام، وقد كرّر كثيرون أهمية النجاعة الاقتصادية في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال. لكن هذا لا يعني أن العوامل الاقتصادية حصرًا هي التي تحدّد إرادات الفاعلين في الانتقال الديمقراطي.

ضمن نقد هاغرد وكوفمان دراسات الانتقال، نجد دراسات لينز وستيبان وشميتر وأودونيل ولين كارل، إضافة إلى هنتنغتون غير المحسوب ضمنها، لأنها تأخذ خيارات الفاعلين السياسيين باعتبارها معطاة، لكنها لا تبحث في العوامل التي تشكّلها. وهذا هو النقد الرئيس للكاتبين[61]. وقد صوّرا الأمر من خلال تحليل دور الأزمة الاقتصادية في تشكيل هذه الخيارات، مع التأكيد على عدم وجود علاقة بسيطة بين الأزمة الاقتصادية وتغيير النظام. ففي بعض الدول، يكون تغيير النظام نتيجةً لأزمة اقتصادية، وفي غيرها يتجاوز النظام الأزمة. فلا توجد نظرية اقتصادية محضة في الدمقرطة، إنما بحث في الشروط الاقتصادية التي تؤثر في توقيت التحول الديمقراطي وشروطه، والتحالفات من بعده[62].

في حالة سقوط نظام سلطوي نتيجةً لأزمة اقتصادية، تتشظى النخبة المحيطة به ويصبح من الصعب إجراء مفاوضات أو مساومة لمصلحة النخبة

---

(59) Haggard & Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*, pp. 5-6.

(60) Ibid., pp. 6-8.

(61) Ibid., p. 265.

(62) Ibid., p. 266.

الحاكمة. أما إذا صمدت تلك النخبة، فتكون شروط خروج النخبة الحاكمة لاحقًا من النظام السلطوي أفضل[63]. وعمومًا، يقلّل الأداء الاقتصادي السيئ من قدرة النظام السلطوي على المساومة ويقوّي المعارضة. ولهذا الغرض، يجب فحص ثلاثة عناصر هي: القطاع الاقتصادي الخاص والطبقة الوسطى، والمؤسسات الجماهيرية، والنخبة التي تتحكم في الدولة وأجهزة القمع.

في كوريا، حيث قدّمت الحكومة تنازلاتٍ للمعارضة بعد تظاهرات 1987، كُتب الدستور قبل خروج النخبة الحاكمة من الحكم. لكن في الفلبين والأرجنتين، قام المعارضون بوضع الخيارات المؤسسية مع تأثير قليل للنظام المعزول. وفي بوليفيا، شاركت فئات من النظام السلطوي في الانتقال، لكن الرئاسة سُلّمت لأحد أكثر عناصر المعارضة راديكاليةً. وفي الأوروغواي، أدى التراجع الاقتصادي والاحتجاج السياسي إلى إجبار الحكومة على التخلي عن مطالبها الدستورية، ولا سيّما بشأن امتيازات العسكر وتأثيره[64]. هذه ملاحظة مهمة، لكنها ليست بالضرورة قانونًا، فالأمر معتمد على وزن الحراك الشعبي الثوري في التحول نفسه، أكان الدافع أزمة اقتصادية أم لا.

بالنسبة إلى الأزمة الاقتصادية باعتبارها سببًا للانشقاقات في داخل النخب الحاكمة والتغيير، نجد أكثر من إشارة إلى ارتفاع أسعار النفط بوصفه أحد أسباب الأزمة في عدة دول في نهاية سبعينيات القرن العشرين. وكان المتضرر الأكبر منه هو دول في أفريقيا وأميركا اللاتينية، لكنها، في أوروبا الشرقية، قلّصت الاستهلاك. وتفجّرت الاحتجاجات الشعبية في دولٍ كثيرة في أميركا اللاتينية وأفريقيا بسبب الخطوات التي اتُّخذت لمكافحة الأزمة الاقتصادية، وذلك باتباع سياسات تقشفية وبرفع الأسعار[65]. ومن المفارقات أن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 سبّب أزمات في دول العالم المختلفة، في حين أن ما سبّب الأزمة التي أدت إلى احتجاجات

(63) Ibid., p. 267.

(64) Ibid., pp. 269-270.

(65) Geddes, p. 138.

شعبية وإصلاحات في عدة بلدان عربية في ثمانينيات القرن العشرين هو انخفاض أسعار النفط.

من أهم قضايا مرحلة ترسيخ الديمقراطية الأحزابُ المستمرة منذ عهد النظام السلطوي، حتى لو لم تكن جزءًا منه أو دعمته فحسب. وقد يكون أداؤها الانتخابي جيدًا في الانتقال الديمقراطي الخالي من الأزمات الاقتصادية، مثلما حصل في كوريا الجنوبية، أما في حالة الأزمات الاقتصادية فلا تحقق نتائج انتخابية جيدة. ففي الفلبين، مثلًا، لم يحظَ أي حزب يمثل مرحلة ماركوس بأي تمثيل في انتخابات عام 1987. وفي الأوروغواي في عام 1984، حصل الحزب الذي كان مؤيدًا للنظام السلطوي على 10 في المئة من الأصوات فقط[66]. وقدّمت مصر وتونس نموذجَين مختلفين؛ إذ حصلت الأحزاب أو النخب التي كانت حاكمة أو مرتبطة بالنظام السابق على نسبة عالية من الأصوات تقترب من نسبة أحزاب المعارضة أو تفوقها بقليل. ولا يكفي الاقتصاد لتفسير ذلك في رأيي، فالبلَدان لم يعيشا فترة ازدهار اقتصادي قبل الثورة. ويبدو أن التفسير هو وجود قواعد اجتماعية للنظام الساقط ظلت تدعم أحزاب رجالاته، كما أدى الخوف من التيار الإسلامي دور الخوف من حكم اليسار الراديكالي في دولٍ أخرى.

في المقابل، تواجه الحكومات التي تتولى الحكم بعد أزمة اقتصادية في ظل نظام ديمقراطي وليد صعوبة كبيرة بسبب التناقض بين توقعات الجمهور والإجراءات التي تضطر الحكومة إلى اتخاذها لمواجهة الأزمة. وتتأثر مرحلة ترسيخ الديمقراطية بالخيارات السياسية في المرحلة الانتقالية، كما تتأثر بالوضع الاقتصادي، وبتطورات محلية ودولية تتجاوز سيطرة القادة السياسيين. ويشكك هاغرد وكوفمان في مميزات مرحلة الانتقال نفسها، مثل الميثاقية وغيرها، بشأن استقرار النظام الديمقراطي اللاحق. فالعوامل التي تؤثر في الاستقرار تتجاوز ذلك كثيرًا في رأيهما[67]، وهما محقّان في ذلك. فالتوصل إلى ميثاق أمر مهم، لكن لا يقل عنه أهمية الالتزام به، والظروف التي تساعد،

(66) Haggard & Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions,», p. 274.

(67) Ibid., p. 279.

أو لا تساعد، على ذلك. فللأزمة الاقتصادية والشروط السياسية والاقتصادية تأثير كبير في مسار ترسيخ الديمقراطية. وثمّة تأثير للنمو بعد الانتقال، وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع. لكن في المجمل، يَفْضُل النظامُ الديمقراطي النظامَ السلطوي بأنه إذا ما حوفظ عليه يمكّن من تغيير الحكام المَلومين، بحقٍ أو بغير حق، جراء الأوضاع في المرحلة الأولى الصعبة بدلًا من تغيير النظام بأسره[68].

من الصعب على صناع القرار والفاعلين السياسيين في الانتقال الديمقراطي وضع استراتيجية لمواجهة أي قضية عينية بالاكتفاء بأحد المناهج المذكورة سابقًا. فإذا أردنا أن نفهم انتقالًا عينيًا إلى الديمقراطية، سنجد أنفسنا نستخدم المقاربات المذكورة كلها، إضافةً إلى أخذ إرادات الفاعلين وخياراتهم في الحسبان، وربما سيكون علينا أن نستنبط مقاربات إضافية. فبعد تبيّن حدود كل مقاربة يصبح من الضروري اللجوء إلى مقاربة مركبة. وهذا ما يفعله الباحثون الجديون حين يرغبون في فهم حالةٍ بعينها، وليس مجرد إثبات وجهات نظرهم.

لنأخذ مثلًا مسألة اللَّبْرَلَة السياسية والاقتصادية، أو ما يسمى اللَّبْرَلَة المزدوجة؛ هل يمكن تطبيقهما سوية في مرحلة الانتقال؟ وأيهما يأتي أولًا؟ لا يمكن معالجة هذه الأسئلة من دون الجمع بين مقاربة مؤسسية واقتصادية، ومقاربة خيارات استراتيجية للفاعلين كما في دراسات الانتقال التي سوف يأتي الحديث عنها. ثمة، كما يبدو، طبيعة متناقضة للَّبْرَلَة المزدوجة السياسية والاقتصادية بعد الانتقال. وتُظهر تجارب دول عديدة أن تزامن اللَّبْرَلَة الاقتصادية والسياسية قد يكون وصفة مدمرة لمسار الانتقال الديمقراطي في استثارة عدم الرضا الجماهيري، ومفاقمة الصراع الاجتماعي[69].

هنا يصحّ أن نتساءل، هل توجد مهمّة من هذا النوع في حالات الانتقال الديمقراطي في الدول النامية؟ أم أن اللَّبْرَلَة السياسية وتوسيع نطاق المشاركة

---

(68) Ibid., p. 279.

(69) Omar G. Encarnación, «The Politics of Dual Transitions,» *Comparative Politics*, vol. 28, no. 4 (July 1996), p. 477, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2PR0Xxn

هي المهمة الرئيسة؟ هذه «الدوامة»، في رأيي، تصحّ في شرق أوروبا، وليس في العالم العربي الذي لا تكمن المهمة الاقتصادية الرئيسة فيه في الانتقال إلى اقتصاد السوق، بل في مكافحة فساد جماعات المصالح المحيطة بالنظام وسيطرتها على اقتصاد السوق، أي تحرير اقتصاد السوق القائم من شبكات الاستزبان للنظام السلطوي، واحتكار القلة. أما بالنسبة إلى دور الدولة في تقديم الخدمات، فلا أرى أن في الإمكان الاستغناء عنه لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتفادي استثارة غضب شعبي ضد النظام الوليد.

تتعلق احتمالات ترسيخ الديمقراطية بشكلٍ كبير بالأداء الاقتصادي. وقد تتضرر فئات اجتماعية كثيرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق[70]. في هذا المجال، ناقشت مجموعة باحثين النماذج الآتية: نموذج اللَّبْرَلَة الاقتصادية قبل اللَّبْرَلَة السياسية كما في تشيلي، حيث قام النظام السلطوي بعملية اللَّبْرَلَة الاقتصادية بعد التخلص من الاشتراكيين وقمع النقابات، موفّرًا على النظام الديمقراطي اللاحق الذي قام باللَّبْرَلَة السياسية اتخاذ هذه الخطوات. في حين أن النموذج المضاد هو إسبانيا، حيث فضّل الإصلاحيون البدء باللَّبْرَلَة السياسية وترسيخ الديمقراطية، فخُصِّصت السنوات 1977-1982 لعملية تفكيك إرث عقود من الدكتاتورية الممأسسة، وبناء مؤسسات ديمقراطية، ولا سيّما دستور 1978، مع إبقاء البنى الاقتصادية على حالها في عهد فرانكو، ثم بدأت عمليات خصخصة الاقتصاد الإسباني في عام 1982 بعد ترسيخ الديمقراطية. أما النموذج الثالث فمتضمن في فصل عن بولندا، حيث تحرّك السياسيون لاستغلال النجاحات السياسية المتمثلة بتفكيك الشيوعية لخصخصة الاقتصاد، وأدى ذلك إلى أزمات سياسية متتالية[71].

إن حالة تشيلي استثنائية ساهم فيها ماضيها الديمقراطي، أما أغلبية الانتقالات الديمقراطية فتحدث بعد أزمات اقتصادية، وليس بعد استقرار

---

(70) Ibid., pp. 479-480.

(71) Ibid., p. 481; Stephan Haggard & Steven B. Webb (eds.), *Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment* (Washington, DC: The World Bank, 1994).

الإصلاحات الاقتصادية. فقد يؤدي الازدهار الاقتصادي إلى استقرار النظام السلطوي، ولا يؤدي إلى الانتقال الديمقراطي. لذلك يبدو النموذجان الإسباني والبولندي أكثر قابلية للتعميم. والديمقراطيات الوليدة قد تفضّل النموذج الإسباني على البولندي، حيث قلل ترسيخ الديمقراطية من مخاطر التغييرات الاقتصادية البنيوية. فما إن انتهى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حتى كان صوغ الدستور قد اكتمل، وأصبحت السلطة التشريعية تجتمع بانتظام، وتشكلت الأحزاب والاتحادات المختلفة، بما في ذلك تلك التي تمثل مصالح محددة يمكن التفاوض معها بشأنها[72]. وكتبت نانسي بيرميو أن بولندا قدمت نموذجًا إيجابيًا للَبْرَلَة الاقتصادية قبل ترسيخ الديمقراطية، في حين جسدت التجربة الروسية نموذجًا سلبيًا كهذا، وبوليفيا أيضًا؛ حيث كلّف الإقدام على تحول اقتصادي راديكالي قبل أن تُضمن الديمقراطية ثمنًا غاليًا[73].

4. دراسات الانتقال التي تسمى أيضًا مقاربة الخيارات الاستراتيجية

إن هذه الدراسات هي التيار البحثي الذي سيشغلنا في ما تبقى من هذا القسم من الكتاب، والتي شكّلت التحدي الأكبر للمقاربات البنيوية، بتشديدها على التفاعلات بين الخيارات الاستراتيجية للنخب وأدوارهم الحاسمة بوصفها تفسيرًا لنجاح الانتقال الديمقراطي أو فشله؛ أي إنها تشدّد على مسار الانتقال بدلًا من تشديدها على الشروط البنيوية. لكن هذه المقاربات لم تنفِ أهمية العوامل الاقتصادية. وسنفرد لها الفصل المقبل.

---

(72) Encarnación, p. 482; Nancy Bermeo, «Sacrifice, Sequence, and Strength in Successful Dual Transitions: Lessons from Spain,» *The Journal of Politics*, vol. 56, no. 3 (August 1994), p. 619, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2L0SORII

(73) Bermeo, p. 623.

الفصل السابع

دراسات الانتقال: الخيارات الاستراتيجية

في محطات تطور دراسات الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وفي أهمية الإجماع على الدولة، والصراعات التي تنتهي باتفاق على إجراءات ديمقراطية في إطارها، وفي الديمقراطية بوصفها تسوية للصراعات في إطار دولة مجمع عليها. وفي مراحل الانتقال الديمقراطي. في الإصلاح من أعلى على شكل انفتاح أو لَبْرَلَة يتلوها انشقاق النخبة الحاكمة، وفي شروط سيطرة النظام الحاكم على إيقاع الإصلاح وفرض شروط التسوية الديمقراطية على المعارضة، وفي شروط ضعف النظام وفرض المعارضة شروطها. وفي دور الانتفاضات الشعبية في تعميق الإصلاحات، وفي الميثاقية. في سلمية الانتقال إلى الديمقراطية بالاتفاق على الإجراءات الديمقراطية. في معنى الإجراءات وهل احترام الحقوق والحريات يجب أن يكون ضمنها؟ في أهمية أو عدم أهمية وجود ديمقراطيين ضمن النخب السياسية.

أولًا: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية

انطلقت دراسات الانتقال من رفض تأجيل التخلص من الاستبداد في العالم الثالث حتى نضوج متطلبات الديمقراطية بموجب مقاربات التحديث،

وأحيا نموذج روستو[1] بعد 26 عامًا من نشر مقالة له يشرح هذا النموذج. ونسب هاغرد وكوفمان أغلبية العناصر التي ظهرت في دراسات الانتقال إلى روستو، ولا سيما المبادئ الآتية: **أولًا**، مفاتيح عملية الانتقال هي النخب السياسية في الحكومة والمعارضة وليس جماعات المصالح ولا المنظمات الجماهيرية أو الحركات الاجتماعية. **ثانيًا**، يعرَّف الفاعلون بحسب مواقفهم من تغيير النظام بوصفهم معتدلين أو متطرفين وليس بواسطة مصالحهم الاقتصادية أو الاجتماعية. **ثالثًا**، إن سلوك الفاعلين هو سلوك استراتيجي، وأفعالهم متأثرة بتوقعاتهم في شأن سلوكيات الحلفاء والخصوم. **رابعًا**، الدمقرطة هي نتيجة عمليات مفاوضات ومساومات[2].

ثمة ثلاث محطات رئيسة مرّ بها ما أطلق عليه «علم الانتقال»، كانت الأولى مع نشر مقالة روستو الذي سبق أن تطرّقنا إليه وسنعود إلى تفصيله. وأعتقد أن القضايا التي أثارها، ومنها استقرار الدولة، والتمييز بين شروط نشوء الديمقراطية ومتطلبات ترسيخها، ومقاربة الإجراءات الديمقراطية بوصفها تسوية لصراعات، ودور النخب السياسية، ما زالت قضايا البحث وإشكالاته حتى اليوم.

مع دخول دول جنوب أوروبا تحولاتٍ، وأميركا اللاتينية مرحلة التحولات الديمقراطية، انطلقت دراسات الانتقال. ويلخص غيورغ سورنسن المرحلة بانتقال أربعين بلدًا في الفترة 1974–1984 إلى الديمقراطية، فقفز عدد الأنظمة الديمقراطية من 40 إلى 89 بلدًا. وكانت بداية «الموجة» في جنوب أوروبا، في اليونان وإسبانيا والبرتغال في سبعينيات القرن الماضي، تلتها الأرجنتين والأوروغواي وبيرو والإكوادور وبوليفيا والبرازيل ولاحقًا الباراغواي في جنوب أميركا، وهندوراس وإلسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا

(1) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-363, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2nxFetW

(2) Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transition,» *Comparative Politics*, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, vol. 29, no. 3 (April 1997), p. 265, accessed on 26/2/2020, at: http://bit.ly/2LWE74s

في أميركا الوسطى[3]. وترتبط المرحلة الثانية من دراسات الانتقال بهذه التحولات، وغالبًا ما يشار إليها بكتاب **الانتقال من الحكم السلطوي** الذي صدر في أربعة مجلدات صغيرة من تحرير أودونيل وشميتر ولورانس وايتهيد في عام 1986[4].

ثم تلت ذلك الانتقالات في أوروبا الشرقية، وحصلت الموجة الأحدث في أفريقيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق. أما في آسيا فحدثت انتقالات على مدى فترة طويلة منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين حتى التسعينيات، في غينيا الجديدة وباكستان وبنغلاديش والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان ومنغوليا ونيبال[5].

من المفضل أن تُراقَب هذه العملية في ضوء أمرين: يتمثل **الأول** بأنّ قسمًا من هذه الدول كان في الماضي ديمقراطيًا، أي إنها غير مستجدة تمامًا على الديمقراطية. فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي شهد العالم انهيار ديمقراطيات كانت قائمة، ويتمثل **الثاني** بأنّ قسمًا كبيرًا من الدول المذكورة لم يتحول فعلًا إلى دول ديمقراطية بل علق في منطقة رمادية، أي أنه تحوّل إلى نظام سلطوي بديكور ديمقراطي، كما في حالة روسيا نفسها.

سبق أن وقعتْ في أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية من قبل، في ألمانيا الشرقية في عام 1952، وفي بولندا في عام 1953، وهنغاريا في عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968، قُمعت جميعها، وقمعت حركات التضامن معها. وعادت قضية الديمقراطية في هذه الدول إلى الحياة بفعل الإصلاح من أعلى في الاتحاد السوفياتي الذي رفع مظلة الحماية عن أنظمة أوروبا الشرقية الفاقدة الشرعية، وكان عاملًا رئيسًا ليس في نجاح الانتفاضات الشعبية هذه

---

(3) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، ترجمة عفاف البطاينة، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 62.

(4) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, 4 vols. (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986).

(5) سورنسن، ص 62.

المرة، بل في التجرؤ على إطلاقها، باستثناء الحراك الشعبي في بولندا الذي بدأ في عام 1980، قبل الإصلاح السوفياتي.

من المفيد أن نسترجع هذه الحقائق عند تناول مصائر الثورات العربية. فقد وقعت في أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية في الخمسينيات والستينيات وقُمعت. لكن منذ قمعها لم تتوقف فئات واسعة من هذه الشعوب عن التطلع إلى الديمقراطية، مع نموّ الحاجة إلى الحرية وإسهام مثقفين ومعارضين في تنميتها (وهذا بوجود النموذج الأوروبي الغربي الجاذب) إلى أن سنحت الفرصة المؤاتية للتغيير. وهذا ما نتوقع أن يحصل عربيًا أيضًا في المرحلة المقبلة. فالأنظمة الدكتاتورية القائمة، حتى التي نجحت في إخماد الثورات، ظلت فاقدة للشرعية. وتبلورت حاجة الشعوب إلى الحرية على نحوٍ أكثر نضوجًا في مطلب الديمقراطية. ويؤشر تفجّر الثورات في السودان في نهاية عام 2018 وفي الجزائر في عام 2019 والانتفاضات الثورية ضد الفساد والمحاصصة الطائفية في العراق ولبنان في العام نفسه إلى أن المرحلة التي انطلقت في نهاية عام 2010 لم تنته بقمع ثورات عام 2011.

تحت تأثير التحولات في أوروبا الشرقية، انطلقت - بحسب تحقيب بيرميو - المرحلة الثالثة من دراسات الانتقال الديمقراطي مع كتاب ستيبان ولينز بعنوان **مشاكل الانتقال الديمقراطي وتعزيزها: جنوب أوروبا وأميركا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية** (1996)[6]، والذي أضاف تجربة أوروبا الشرقية إلى تجربة أوروبا الجنوبية وأميركا اللاتينية التي لخصها أودونيل.

تعود بيرميو إلى دراسات أودونيل الأولى عن التحديث والسلطوية البيروقراطية التي كانت تقوم على مقاربة بنيوية تفيد وجود علاقة بين السلطوية البيروقراطية والتحديث في أميركا اللاتينية، وليس بين الديمقراطية

---

(6) Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996).

والتحديث[7]. فكما سبق أن بينًا في نقد نظريات التحديث، استنتج أودونيل الميل إلى السلطوية من التحديث والتصنيع في البلدان النامية. وحجته الرئيسة أن التغيير الاقتصادي السريع يولّد صراعًا اجتماعيًا واستقطابًا سياسيًّا[8]، لا تتمكن ديمقراطيات وليدة غير ناضجة من احتوائه، ومن هنا يتأتى تفضيل النخب البيروقراطية والعسكرية للأنظمة السلطوية. وهكذا، فإن مسألة الاستبداد في البلدان النامية لا تُحل بانتظار تحقق شروط بنيوية حددتها نظريات التحديث، ولا بد من أخذ إرادات الفاعلين السياسيين في السلطة والمعارضة في الاعتبار.

أما لينز وستيبان، فقدّما نقدًا للمقاربة البنيوية من زاوية بحثهما في عوامل انهيار الأنظمة الديمقراطية الذي لا يفسَّر، وفق مقاربتهما، بالانطلاق من توترات وضغوط بنيوية فحسب، فهذه لا تفيد أن الانهيار حتمي، بل ينبغي النظر في ممارسات الأفراد، ولا سيّما ممارسات القادة، والتشديد على سلوك النخب السياسية، والسياسات المتطرّفة والضغط الموجّه من طرفَي الخريطة السياسية إلى وسطها لإفشال الحوار والتسويات، فينهار النظام الديمقراطي غير الراسخ تحت الضغوط، وتتصدر القوى المتطرفة والشعبوية المشهد في الهجوم على النظام البرلماني والسياسيين الفاشلين. ويؤدي سلوك القوى المتطرفة إلى إجهاد بنيوي للمنظومة السياسية والاقتصادية. وقد تورِّط هذه القوى مجموعة كبيرة من السكان معها في الموقف من النظام الديمقراطي، ولكن قدرتها على فعل ذلك هو نتيجة لسياسات الأحزاب الحاكمة وسلوكها. ليس النظام الديمقراطي في حد ذاته مسؤولًا عن الانهيار، ولا عن توليد القوى المتطرفة، بل سياسات الحكام. وسنعود إلى تفصيل ذلك في دراسات أرتورو

(7) Nancy Bermeo, «Rethinking Regime Change,» *Comparative Politics*, vol. 22, no. 3 (April 1990), pp. 360-361, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2nxw9kw; Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973).

(8) O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*; Guillermo O'Donnell, «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic-Authoritarian State,» *Latin American Research Review*, vol. 13, no. 1 (1978), pp. 3-38, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2zeCgQV

فالنزويلا (Arturo Valenzuela) الذي بيّن تفوّق العناصر السياسية على الاقتصادية في بحثه عن انهيار ديمقراطية تشيلي[9] في عهد الرئيس المنتخب سلفادور أييندي (Salvador Allende) (1970-1973) وإقدام قيادة الجيش على الانقلاب العسكري الشهير.

عمليًا، تبنّى أودونيل وشميتر، المتأثران بمناهج التبعية الجديدة والمؤسسية الجديدة في دراسات الانتقال مقاربة لينز وستيبان في تعليل انهيار الديمقراطية بسلوك الفاعلين. وفي خلاصة المشروع، حاجّ المؤلفان تحت عنوان **استنتاجات أولية عن ديمقراطيات غير يقينية** بأنّ مواقف النخب وميولها وحساباتها واتفاقاتها المعبّر عنها في مواثيق هي التي تحدّد احتمال الانتقال الديمقراطي. ويجب أن يكون واضحًا أنّ النخبة هنا ليست تسمية أخرى للطبقة، فليس المحرك الرئيس لمواقف النخبة اقتصاديًا بالضرورة، ربما يكون الدافع الحفاظ على السلطة في حد ذاتها، ويحتمل أن يكون الدافع المحرك للقيادات غير متوقّع إطلاقًا من منظور الذين يتبنّون مقاربات بنيوية؛ فثمة ظروف يصبح فيها الحرص على السمعة مثل أهمية إشباع الرغبات المادية نفسها. ويشيران إلى ما كتبه ألبرت هيرشمان المتمثل بأن الأخلاق والعواطف قد تكون مهمة مثل المصالح[10].

يحدد أودونيل وشميتر[11] البداية النمطية للانتقال بالإصلاحات التي يمنح بموجبها الحكم السلطوي قدرًا من الحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجماعات. أي إن العملية تنطلق بإصلاح من أعلى (يتمثل بانفتاح مَهْما كان طفيفًا) بغض النظر عن دوافعه وأسبابه، ومن ثمّ يتوسّع هامش نشاط المعارضة السياسية وقدرتها على قيادة نشاط احتجاجي، وتبدأ الانقسامات

---

(9) Haggard & Kaufman, p. 264.

(10) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 19, 25, 48; Albert Hirschman, *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

(11) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4.

داخل النظام بين معتدلين ومتشددين، ولا سيما أنّ المعارضة تستجمع شجاعتها وترفع سقف مطالبها. وإذا احتدم الصراع ولم يتغلب المتشددون على المعتدلين في داخل النظام الحاكم، لا يبقى للإصلاحيين من خيار إلاّ إحراق الجسور مع الماضي والاستمرار. وتبدأ عملية الانتقال بالتسويات الميثاقية بين التيارات المعتدلة من النظام والمعارضة، أو يبادر النظام إلى انتخابات يخسرها، وغيرهما من الاحتمالات. ويمكن أن تنضم أوساط من القوى المتشددة من الطرفين إلى التسوية لاحقًا، وتُمنح حق المشاركة في الانتخابات.

يعني تأكيد أودونيل وشميتر على دور القيادات والنخب السياسية وعملية صنع القرار تهميش العوامل البنيوية والخارجية الدولية أيضًا في المرحلة الانتقالية. وعند معالجة العوامل الداخلية يبدآن بصنّاع القرار. إنّ النصيحة التي يمكن استنتاجها من تنظيرات هذا المشروع موجهة للسياسيين الذين يريدون إحلال الديمقراطية في محل النظام السلطوي، وتتلخص في القبول بالتدرج والاستعداد للمساومة والتعاون مع المعتدلين في داخل النظام القائم. إنهما لا يقدّمان نصائح كهذه مباشرةً، لكن هذه الاستنتاجات هي التي يمكن التوصل إليها من دراستهما، حتى لو كانا حذرَين جدًا في صوغها[12]. ويذكّر هذا الاستنتاج/النصيحة بمقاربات لينز وستيبان وهنتنغتون، وليبسيت أيضًا، فجميعهم شددوا على الاعتدال والتدرج في عملية الانتقال، كما بيّنا حتى الآن، وكذلك دال الذي حصر الطريق إلى الديمقراطية بنهج التدرج في المراحل، والاعتدال والحلول الوسط في السلوك السياسي[13]. ولا يتظاهر الكاتبان، أودونيل وشميتر، بتقديم نظرية أو قواعد للتحول الديمقراطي، بل يحاولان الإمساك باللّايقين الاستثنائي لعمليات الانتقال[14]، أي إنهما يتمتعان بتواضعٍ نظري، ولا يزعمان التنبؤ.

---

(12) Bermeo, p. 362.

(13) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 15, 33-34, 216.

(14) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, pp. 3-4.

قبل ذلك، وانطلاقًا من دراسة تاريخ التجربة السويدية، نشر روستو في عام 1970 مقالة صارت تُعتبر تأسيسيًا لدراسات الانتقال إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من أنه تناول تجربة تاريخية، فإن استنتاجاته من هذه التجربة فارقت نظرية التحديث في مسألة الانتقال ذاتها، لأنه اعتمد تمامًا على عوامل أخرى غير الشروط البنيوية. وقد استخدمت مشروعات البحث الجديدة في الانتقال مقولاته بوصفها أدوات تحليلية.

لكنْ، خلافًا للانطباع السائد بين الباحثين، لم يكن روستو ناقدًا للتحديث بل كان باحثًا تحديثيًا، وربما كان أكثر تمسكًا من ليبسيت بضرورة توافر مقومات اجتماعية اقتصادية للديمقراطية، وذلك خلافًا للانطباع الذي نشأ من مقالته في عام 1970 من دون قراءة بحوثه الأخرى واستعجل الاستنتاج من مقالة واحدة. فقد ذكر في كتابه **عالم من الأمم** أنّ الدول الديمقراطية أو الواعدة للديمقراطية في العالم الثالث[15]، والدول التي حقّقت ديمقراطيات مستقرة نسبيًا، والدول الأخرى التي يمكن أن تُحصّل ديمقراطيات مستقرة نسبيًا[16]، تعرّضت جميعًا لصيرورة من التحديث الإداري والتعليمي استمرت من 40 إلى 130 عامًا، نشأت خلالها الأحزاب السياسية الحديثة، بما في ذلك دول نامية مثل الهند وتركيا والمكسيك. كما ترسخت خلالها حدود جغرافية للكيان السياسي. وقامت تركيا والهند بنقل الهيئات الإدارية والإداريين أنفسهم من السياق السابق، أكان ذلك السياق الإدارة البريطانية للهند أم التنظيمات العثمانية. وكان ثمّة استمرار إداري مستقل في لبنان منذ العهد العثماني تميّز فيه من بقية البلدان العربية في تلك الفترة. وأخيرًا، كان ثمّة تقليد مستمر لجماعات منظمة أو أحزاب شكّلت رابطًا عضويًا بين الحكام والرعايا: أحزاب في حالة الهند مثلًا، وطوائف في حالة لبنان. أما الشرط الرابع الجامع بين هذه الدول، فهو وجود صراعات حادة جدًا ما كان في الإمكان حسمها بالقوة فتمّ التوصل إلى حلول وسط. وقد تمحورت مقالته (1970) حول هذا الشرط الرابع،

(15) الغريب أنّه يذكر من بينها الفلبين ولبنان وتشيلي وكوستاريكا والأوروغواي.

(16) يذكر المكسيك والهند وسيلان وكولومبيا والبرازيل وتركيا.

إضافة إلى رسوخ كيان الدولة، وجذبت هذا الاهتمام كله، وأهمل قراؤها شروطه الأخرى[17].

عرفت دولٌ في أميركا اللاتينية مرحلة تطور سلمي دستوري ليبرالي في الفترة 1852–1930 في الأرجنتين، وفي تشيلي من عام 1839 إلى عام 1925، وفي كولومبيا من عام 1860 إلى عام 1948، وهذه الدول شهدت انتخابات منظمة دورية وتغييرًا سلميًا للحكومة. لكن القاعدة الاجتماعية المشارِكة كانت صغيرة جدًا، فقد ارتبط حق الاقتراع بالمِلكية أو التعليم. وفي كولومبيا مثلًا حُصر حق الاقتراع في المستوطنين الإسبان، وفي الأرجنتين وتشيلي كان السكان كلّهم تقريبًا من أصول أوروبية، وسيطر مُلّاك الأرض. لكنّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى أدّت إلى انهيار هذه الأنظمة المُتَلَبْرِلَة. وشكّلت القطاعات الشعبية الواسعة غير المشاركة أساسًا لدكتاتوريات شعبوية عسكرية في الأرجنتين وتشيلي، ومدنية ثم عسكرية في كولومبيا. ويمكن في نظر روستو مقارنة هذا التطور بالتطور في بريطانيا منذ عام 1688 مرورًا بتوسيعات حق الاقتراع المختلفة في الأعوام 1832 و1867 و1885. لكن ما حصل في بريطانيا أنّ النظام الليبرالي تمكّن من استيعاب مطالب الطبقات الدنيا بالمشاركة، ولم ينهر بسببها[18].

إن نظام الحكم الديمقراطي، وفق رستو، هو نهج في الحكم، وهو وسيلة في تسوية الصراعات والخلاف، وما يتطلّبه هو التعبير عن المصالح المتصارعة وليس قمعها. لكنّه يتطلّب أيضًا أن يكتسب المشاركون خبرة في تسوية الصراعات. تفترض الديمقراطية توافر مهارات في الإدارة وأعداد من السياسيين ونخب سياسية متعددة متنافسة ومنظمة في أحزاب. وهي مثل التقنيات الأخرى تقتضي استقرارًا يسمح بالاستمرارية والتغيير في الوقت ذاته. إنّه نظام حكم الأغلبية الموقتة، وللدقة ممثليها. ويمكن حماية نهج التداول السلمي للسلطة

(17) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), pp. 228-229.

(18) Ibid., p. 230.

إذا ساد شعور متواصل لدى المواطنين بهوية مشتركة، بحيث تتغير الحكومات ويبقى الشعب. وأخيرًا، الديمقراطية هي تقنية سياسية تتطلب شروطًا اجتماعية واقتصادية[19]. والمطلوب، كي يترسخ نظام ديمقراطي، هو سياسات التحديث وترسيخ الهوية الجغرافية (أي المرتبطة بوطن) والمساواة السياسية. وهذه لن تلقى قبولًا إلّا إذا فُهِم أنها سارية المفعول مدة طويلة غير محددة زمنيًا. فإذا لمس الشعب أنّ أيًا من هذه السياسات الثلاث موقت، فلن تنجح لأن المعارضة سوف تستسهل عرقلتها[20]. وهذا يعني أن شروط الديمقراطية عند روستو غير ممكنة التحقيق في حالة ديمقراطية حديثة العهد ذات معارضة قوية لديها إمكانيات التعبئة الشعبية لإفشال الحكومة، وهذا تحليل يذكّر بتحليلات هنتنغتون، ويصب في مصلحة الدكتاتوريات التحديثية في العالم الثالث في رأينا.

أما مقالته التي أثارت النقاش مجددًا مع عودة دراسات الانتقال إليه فمستقاة من التجربة السويدية. ولا شك في أنه افترض لرسوخ الديمقراطية في السويد وجود الشروط المذكورة أعلاه، والتي تتعلق بالمتطلبات التي اعتبرها الكاتب متطلبات إقامة دولة حديثة. لكنه عَزَلَ عملية الانتقال ذاتها عن شروط تحقق الديمقراطية ورسوخها وعالجها على حدة. في بداية تلك المقالة التي اعتُبرت مقدمةً لظهور دراسات الانتقال، رد روستو على الأدبيات الرائجة في شأن الديمقراطية في مرحلته، وقسّمها إلى تلك التي تشدّد على شروط استقرار الديمقراطية والحفاظ عليها، وشملتها كتابات ليبسيت وفيليبس كاترايت وغيرهما، والأخرى التي تفسّر الديمقراطية بمجموعة آراء ومواقف وأمزجة عند المواطنين، وذكر من بين منظّري الثقافة السياسية (بمصطلحات اليوم) والتر بيجهوت (Walter Bagehot) (1826-1877)، وإرنست باركر (Ernest Barker) (1874-1960) اللذين أكدا على الإجماع بوصفه أساسًا للديمقراطية، إما على شكل إيمان مشترك بمبادئ معينة، أو على شكل إجماع إجرائي على قواعد اللعبة التي سماها باركر «الاتفاق على الاختلاف»[21].

(19) Ibid., p. 231.

(20) Ibid., p. 232.

(21) Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» p. 337.

رأى روستو أن المتناقشين في الديمقراطية في عصره يتفقون على نقطتين أساسيتين: **أولًا**، جميعهم تقريبًا يبحثون في النظام الديمقراطي القائم، وسبل الحفاظ عليه وتعزيزه (وليس الانتقال إليه)، بالاستناد إلى إحصاءات مقارنة ومقابلات ومسوح. **ثانيًا**، يحيّر الدراسات في شأن الديمقراطية، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، لغز التفاوت الكبير بين استقرار الديمقراطية في الدول الناطقة باللغة الإنكليزية والدول الإسكندينافية من جهة، والأزمات المتكررة إلى درجة انهيارها في فرنسا وألمانيا، من جهة أخرى[22]. لكن ثمة اهتمامات أخرى تشغل دارسي الدول النامية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا الاستوائية وأميركا اللاتينية. فهم غير مهتمين كثيرًا بالفوارق بين الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد من جهة، وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى، بل بينها جميعًا وبين ما اعتبر «ديمقراطيات صاعدة» في حينه، مثل سريلانكا ولبنان وتركيا وبيرو وفنزويلا، ما يقودهم إلى السؤال عن عملية نشوء الديمقراطية. وهو يلحّ على الانتقال من المنهج الوظيفي في التفسير إلى منهج البحث في تولّد الظاهرة أو نشوئها (Genetic Inquiry)[23]. ووفق روستو، أخطأ ليبسيت في نهاية مقالته[24] (التي عالجناها سابقًا) حين وسع مجال التفسير الوظيفي من تناول دور بنى محددة في إدامة الظاهرة إلى تفسير نشوئها. وبلغتنا، استخدم ليبسيت منهج تفسير إعادة إنتاج الظاهرة لنفسها في فهم نشوئها.

اللافت أن روستو يبدأ أولًا بدحض تعليل وجود الديمقراطية من عدمه في هذه الدولة أو تلك بربطها بالثقافة السائدة. فالديمقراطية من منظوره هي أساسًا مسألة إجرائية. وهي تقوم على الصراع الذي قد ينشب في المرحلة الأولى بين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين. ويسمح «النموذج الديناميكي للانتقال» الذي يتطلّع إليه روستو بأن تقوم مجموعات متعددة بالإسهام في اندفاعة الانتقال الحاسمة إلى الديمقراطية. يمكن اختصار عناصر رئيسة في دراسة روستو كما يأتي: **أولًا**، التمييز بين التفسير الوظيفي وتفسير منشأ الظاهرة، فالعوامل التي

(22) Ibid., p. 339.

(23) Ibid., p. 341.

(24) Ibid., p. 342.

تحافظ على الديمقراطية ليست هي الشروط التي تؤدي إلى نشوئها. **ثانيًا**، في التفسير الوظيفي يجري التركيز على العلاقة التبادلية، أما في تفسير المنشأ فيجب أن يكون الفارق واضحًا بين السبب والنتيجة. **ثالثًا**، لا تختزل الروابط السببية كلها في عوامل اجتماعية أو اقتصادية تؤدي إلى نتائج سياسية. **رابعًا**، ليست الأسباب كلها مواقفَ وأفكارًا تؤدي إلى أفعال. **خامسًا**، الطريق المؤدي إلى الديمقراطية ليس واحدًا بل يمكن أن تقود إليها سبل متعددة. **سادسًا**، قد تكون عوامل حسم الاندفاع إلى الديمقراطية مختلفة في المرحلة الزمنية نفسها. **سابعًا**، ثمة تفاوت اجتماعي في المواقف من الديمقراطية، فليس نشوؤها عملية متجانسة اجتماعيًا. **ثامنًا**، المعطيات التي تدعم نظرية المنشأ يجب أن تغطي الفترة الزمنية السابقة على الديمقراطية وتمتد إلى ما بعد نشوئها. **تاسعًا**، لبحث منطق التحول في النظام السياسي يجوز أن نتجاهل البلدان التي كان فيها الفاعل الأساس خارجيًا. **عاشرًا**، يمكن استنتاج نموذج مثالي للانتقال من فحص حالتين أو ثلاث حالات واختبار هذا النموذج بتطبيقه على البقية[25].

نجد في البند التاسع تسليمًا مبكرًا بأن دراسات الانتقال لا تفيد في دراسة تجارب بلدان فُرض فيها النظام الديمقراطي خارجيًا، بالاحتلال مثلًا، أو إذا كان العامل الخارجي رئيسيًا. فهل ينطبق هذا التحفظ على شرق أوروبا مثلًا؟ نعتقد أن دراسات الانتقال يفترض أن تدرس الانتقال بما في ذلك التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، وحتى حين تُفرَض الديمقراطية بالاحتلال المباشر يكون للتفاعل مع البنية الداخلية للمجتمع والسياسية دور مهم في نجاحها أو فشلها (خذ مثلًا الفارق بين تجارب ألمانيا واليابان والعراق). وإذا كان ثمة معوِق خارجي وزال (كما في حالة النفوذ السوفياتي بوصفه معوِقًا للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وزواله بعد أزمة النظام السوفياتي والإصلاحات في نهاية ثمانينيات القرن الماضي)، أو عامل خارجي يمارس تأثيرًا مباشرًا بفرض الشروط، ففي هاتين الحالتين، يمكن اعتبار العامل الخارجي أساسيًا، وإن بدرجة أقل من الاحتلال المباشر بالطبع. كما يمكن أن

---

(25) Ibid., pp. 346-347.

يُدرَس الانتقال في حالة حصول تحولات داخلية ساهمت في إعاقتها وعرقلتها وتحويل مسارها تدخلات خارجية (إقليمية) كما في حالة مصر بعد ثورة 25 يناير مثلًا.

قدّر روستو مرحلة الانتقال الديمقراطي بجيل واحد على الأقل، وهي الفترة اللازمة لنشوء جماعات جديدة وعادات جديدة. وفي الدول التي لم يتوافر لديها نموذج تقلّده كانت العملية أطول كثيرًا. ففي بريطانيا مثلًا تجوز المحاججة بأن العملية بدأت نحو عام 1640 أو ما قبله، وأنجزت في عام 1918[26]. وقد وضعت أسس تحديد سلطات الملك في تسوية عام 1688. ونشأ الحكم بالسلطة التنفيذية عبر مجلس الوزراء ذي المسؤولية المشتركة أمام البرلمان في القرن الثامن عشر، واتُخذ قرار تعديل حق الاقتراع في عام 1832.

هذه زاوية نظر مفيدة في رؤية التحول في الدول النامية، والعالم العربي خصوصًا، من منظور تاريخي. فإضافة إلى الانتقال السريع في هذه الدول، تتوقع المجتمعات، وكذلك الباحثون بالطبع، أن يطبّق نموذج الديمقراطية الجاهز الذي تطور عبر قرون في أوروبا والولايات المتحدة، دفعة واحدةً؛ إذ باتت ملامحه التي تميّزه معروفةً لكل من يريد أن يتخلص من الأنظمة السلطوية، وهي صيرورة وعرة تتخللها تحديات معقدة وخطيرة للغاية.

اختصر روستو نموذجه الديناميكي بثلاثة تأكيدات: «أولًا، ثمة مركّبات لا يمكن الاستغناء عنها في نشوء الديمقراطية، فيجب أن يتوافر شعور عام بالوحدة الوطنية من ناحية، وصراع سياسي من ناحية أخرى، وإضافة إلى ذلك لا بد من أن تتبنى النخب السياسية الفاعلة قواعد إجرائية ديمقراطية، وأخيرًا يجب أن يعتاد السياسيون والناخبون، على حدٍ سواء، هذه القواعد. ثانيًا، يؤكد النموذج أنّ هذه المهمات يجب أن تنفّذ بالتوالي، فلكل مهمة منطقها ومؤيدوها الطبيعيون مثل شبكة من الإداريين أو جماعة من المثقفين الوطنيين المهتمين بالوحدة، وحركات جماهيرية من طبقات دنيا بقيادة منشقين عن الطبقة العليا

(26) Ibid., p. 347.

تقوم بالنضال التحضيري، وحلقة من القادة السياسيين ذوي المهارات التفاوضية والقدرة على تقديم السياسات وصوغ إجراءات ديمقراطية»[27]. ووفق روستو، فإن وجود صراعات جوهرية في البلد المعني تجعل التعايش والتعددية قضايا ملحّة، ولا سيما على خلفية شعور مشترك بالوحدة الوطنية. واستنتاج روستو يفيد أنْ لا حاجة إلى ديمقراطيين قبل نشوء الديمقراطية، وأنّ نقل الولاء من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لا يتطلّب ظروفًا مؤاتية؛ فالديمقراطية تنشأ لأنها أكثر جاذبية مقارنة بالنماذج الأخرى في الحلول في محل الصراع. وعندما ينقل الفاعلون السياسيون ولاءهم إلى النموذج الديمقراطي، فإنهم يتقبلون بذلك درجة محسوبة من عدم اليقين[28]. لكن نقل الولاء إلى الديمقراطية والتزام مبادئها يجب أن يُحسم في النهاية. ففي رأينا، لا يمكن أن تقوم الديمقراطية وتدوم بناء على مصالح جزئية لقوى سياسية أساسها عجز أي طرف عن حسم الصراع، ولا بد من أن يتحول التنافس بينها إلى تنافس بين تصورات مختلفة (أو على الأقل ادعاء تمثيل تصورات) للمصلحة العامة. فالديمقراطية لا تقوم وتدوم بوصفها توازنًا محسوبًا بين مصالح قطاعية أو جزئية من دون مصلحة عامة، بما في ذلك اعتبار الحفاظ على النظام الديمقراطي والتزام مؤسساته مصلحة عامة.

أولًا، الشرط/ الخلفية (Background Condition): وهو واحد ووحيد، ويتلخص في التسليم بالكيان السياسي المتمثل بالدولة. والوحدة الوطنية المقصودة هنا ليست تهويمات قومية رومانسية، ولا المقصود ما يسمى بالهوية الوطنية بالمعنى النفسي للكلمة، ولا هي رسالة جامعة للأمة، وإنما تعني ببساطة أن أغلبية المواطنين في الدولة لا يشكّكون فيها بوصفها جماعة سياسية ينتمون إليها، أو يوالونها بوصفها دولتهم أو وطنهم. وترجمة مصطلح (Political Community) الذي يستخدمه روستو إلى «جماعة سياسية» هي ترجمة مضلّلة في هذه الحالة، وذلك بسبب تعدد الأبعاد والدلالات لمصطلح (Community).

(27) Ibid., p. 361.

(28) Ibid., p. 362.

فالمقصود في هذه الحالة هو الربط بين الكيان السياسي والأمة؛ أي تشكّل الجماعة على أساس الدولة، ما يستثني حالات تسعى فيها فئات واسعة إلى تقسيم الكيان القائم أو الانفصال، كما في الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وكما في دول أفريقية عديدة وبعض الدول العربية في عصرنا، ويستثني أيضًا حالات يتجاوز فيها الفهمُ السائد للأمة حدود الدولة بحيث يؤثر في الولاء للدولة.

الديمقراطية هي نظام حكم تُتخذ فيه القرارات عادةً بالأغلبية السياسية، وهي أغلبية موقتة. وكي يُمارَس الحق في تغيير الحكّام والسياسات دوريًا، يجب ألّا تكون حدود القواعد الاجتماعية للقوى السياسية المتنافسة ثابتة، بل حدود المواطنة والولاء لها وحدهما؛ أي حدود الشعب. ويمكن أن تنطبق هذه المقولة سلبًا، كما بيّنت حالة البلقان وغيرها. فقد يمر الطريق إلى الديمقراطية عبر تفكيك كيان قائم مثل يوغوسلافيا، ونشوء كيانات ذات شرعية بالنسبة إلى الأغلبية من مواطنيها، بحيث يمكن إدارة الاختلاف السياسي فيها من دون أن يُهدّد وجودها؛ أي نشوء كيانات يتوافر فيها الشرط المسبق لنشوء الديمقراطية، وهو الشعور المشترك بالوحدة الوطنية. هنا ينكشف ما يعدّه البعض وجهًا مظلمًا للديمقراطية وهو قيام شرعية التعددية على «نحن» قومية أو إثنية تتيح التسامح مع الاختلاف داخلها. وفي رأيي، لا ينطبق الأمر على حق الاقتراع والتنافس الانتخابي فحسب، بل على أنواع المشاركة الأخرى في المجال العمومي أيضًا، فثمة علاقة بين نوع الجماعة السياسية المشتركة المقصودة والتسامح مع مشاركة الآخر المجال العمومي.

إن الوجه الآخر لشرعية الاختلاف في داخل جماعةٍ محددة هو إقصاء من هم خارجها، والذي قد يبلغ حد التطهير الإثني، أو التمييز ضد الأقليات عند التسامح مع وجودها في داخل الكيان[29]، أو منح الأقلية مساواة مدنية بوجود

(29) تطرقت إلى هذه القضايا في كتاب المسألة العربية، يُنظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 255.

أكثرية إثنية واثقة بنفسها وبطبع الدولة بطابعها. لكن، في جميع الحالات، لا يترتب الإقصاء، بموجب مقاربتي في هذا الكتاب (وقبل ذلك في كتابيّ **في المسألة العربية والمجتمع المدني**)، على الديمقراطية ذاتها وإتاحة الاختلاف الداخلي، بل يتوقف على المعطيات التاريخية والثقافية التي تحدد الجماعة السياسية ودور الدولة في ذلك، فهل الجماعة السياسية إثنية/ طائفية أم مواطنية؟ كما أن الديمقراطية لا تشق الكيانات المتعددة الطوائف والإثنيات، ولا يحصل الانشقاق نتيجة لعملية الانتقال الديمقراطي، بل نتيجة لزوال السلطوية التي كانت توحدها بالقوة، وانفلات صراعات إثنية مع ارتخاء قبضة الاستبداد. والسؤال المصيري الذي يجدر أن يُسأل هو: هل يمكن نشوء «نحن» مواطنية/ وطنية غير إثنية تتعايش في ظلها الهويات الإثنية والقومية ولا تلغيها؟ يجب أن تكون الوحدة الوطنية المقصودة المتجسدة في الانتماء إلى الدولة أمرًا مفروغًا منه كي تتحقّق الديمقراطية. فهل يعني هذا بالضرورة الرابط بين الدولة وإثنية محددة؟

نميز هنا بين النزعة القومية الانفصالية والنزعة الوحدوية القومية التي تجمع عدة بلدان. فلا يشترط في الدولة التي تعيش فيها أكثرية قومية إثنية ممتدة إلى عدة بلدان، تحقيق الوحدة القومية قبل الديمقراطية بتأسيس دولة اتحادية، فما دام الوعي بالتجانس قائمًا فيها هي ذاتها، يمكن تأسيس الديمقراطية على أساس الدولة القائمة ووطنيتها القائمة على المواطنة، شرط الاعتراف بحقوق الأقليات القومية فيها. والمهم هو القبول بشرعية الدولة القائمة على الرغم من عدم التطابق بين القومية الإثنية والأمة المواطنية.

أكد على عنصر العلاقة بين الدولة والقومية والمواطنة والديمقراطية عديد من المفكرين الذين اعتبروا بلورة الدولة لـ «جماعة سياسية» شرطًا لنشوء الديمقراطية، وذلك من خلال صيرورات مثل توحيد اللغة، ووضع تاريخ لكيان الدولة، وتصويرها على أنها في خدمة جماعة محددة باعتبار شعب هذه الدولة مؤلّفًا من مواطنين تتوسط علاقاتهم غير الطوعية بالدولة علاقة سياسية

وقانونية[30]، وجرت هذه الصيرورات سلميًا أو بالقوة. لكنّ هؤلاء المفكرين لم يميزوا بين نشوء القومية الإثنية نواة الدولة والتي تزيد الدولة في بلورتها بأدوات عديدة منها الأساطير والأدب والفن ومناهج التدريس واختيار رموزها وكتابة تاريخها من جهة، والأمة المؤلفة من مواطني الدولة، والتي يمكن أن تسعى الدولة إلى بنائها إذا توافر لديها هذا التوجه، مثلما تسعى إلى بناء القومية الإثنية، من جهة أخرى. واقترب ستيبان ولينز من فهم الفارق بطرح مصطلح «أمة الدولة» أو «الدولة–الأمة» (State-Nation) في مقابل «دولة الأمة» أو الدولة القومية (Nation-State). وسوف نعود إلى هذا الموضوع لاحقًا.

ثانيًا، المرحلة التحضيرية: البلد الذي ينتقل إلى الديمقراطية هو بلد يعيش حالة صراع سياسي مزمن، لكن القوى السياسية فيه متفقة على الحفاظ على الكيان السياسي القائم. وهي تصل إلى قناعة أن من غير الممكن حسم الصراع، وأن الحل الأفضل هو الاتفاق على إجراءات تتيح لها فرصة الوصول إلى السلطة، وإذا خسرت فإنها لا تخسرها إلى الأبد بل تتاح لها فرصة العودة. ويكرر روستو أن الاتفاق على إجراءات إدارة التعددية والتنافس والصراع وقواعدها يتم قبل الاتفاق على المبادئ السياسية، فالاتفاق على المبادئ هو جزء من عملية الانتقال إلى الديمقراطية وليس شرطًا لها[31].

يُفترَض أن تتوافر قناعة لدى النخب السياسية الرئيسة بأن ثمة حاجة إلى جسر استقطابات وحلّ صراعات كبيرة للحفاظ على الوحدة، من دون تفكك الدولة أو طرد مجموعات سكانية ومذابح كبرى[32]، أي بعقد حوارات ومساومات، وهذه أهم مؤشرات بلوغ المرحلة التحضيرية للديمقراطية. وهذا هو الفارق بين الاستقطاب في تركيا في بداية القرن الماضي ضد الأرمن واليونانيين الذي أدى إلى طردٍ ومذابحَ، والاستقطاب داخل المجتمع القومي

(30) Jürgen Habermas, «The European Nation-State: On the Past and Future of Sovereignty and Citizenship,» in: Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory*, C. Cronin & P. Grief (eds.) (Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998), pp. 253-264.

(31) Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» p. 362.

(32) Ibid., pp. 353-354.

التركي ذاته بين الفئات الزراعية وبرجوازية المدن العلمانية الذي أدى إلى تبنّي معادلات ديمقراطية لحلّه في إطار الوحدة الوطنية. ويعيدنا ذلك إلى ما ذكرته سابقًا عن نوع الـ «نحن» القائمة، أهي إثنية؟ أم طائفية؟ أم مواطنية؟ ففي تركيا، مثلًا، لا شك في أن الهوية الإثنية التي نشأت التقت مع الإسلام والمواطنة في الجمهورية، حتى في ذروة العلمانية المتشددة، وقد تنافرت مع غير المسلمين، كما قامت الدولة بدمج المسلمين غير الأتراك (الكرد) في الهوية الإثنية التركية، بحيث أصبحوا مواطنين متساوين في الحقوق باعتبارهم أفرادًا في هذا الإطار، ولم يُكتب لهذا الجهد الأخير إلّا نجاح جزئي؛ إذ تبيّنت صعوبة فرض الهوية القومية في هذا العصر، وأن الدمج في الكيان السياسي يجب أن يمر عبر الاعتراف بهوية كردية.

خلافًا لبعض التفسيرات، لا يرى روستو أنّ الديمقراطية «تحدث» من خلف ظهور الفاعلين، وفي غيابٍ لدور الوعي والإدراك. إن البحث عن توازنٍ دقيق لحلّ الصراعات بالحفاظ على الوحدة وإيجاد معادلات إجرائية لذلك هو مسلك واعٍ وقرار مقصود من القادة السياسيين بقبول التنوع في الوحدة، ومأسسة الإجراء الديمقراطي. هذا هو القرار الذي اتُّخذ في عام 1907 في السويد (التجربة التي يقوم عليها نموذج روستو) الذي اعتبره روستو التسوية الكبرى في السياسة السويدية، وهو قبول حق الاقتراع العام مع تمثيل نسبي[33].

لن نتطرق هنا إلى مرحلة التعويد بعد الانتقال، ويُقصَد بها تشرّب الإجراءات الديمقراطية باعتبارها الحَكَم الوحيد في الخلافات، والطريق الوحيد للوصول إلى السلطة، وتبنٍّ تدريجي لمبادئ الديمقراطية ذاتها بالممارسة والتعلم.

ركز روستو انطلاقًا من نموذج السويد على التحول التدريجي من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، بينما أولى منظّرو الانتقال، مثل أودونيل وشميتر ووايتهيد، الشروخ في النخبة الحاكمة في داخل النظام السلطوي،

(33) Ibid., pp. 355-356.

والإصلاحات، والتحولات السلمية التي يمكن أن تؤدي إلى الديمقراطية وطبيعة قوى المعارضة، والمفاوضات جل اهتمامهم. وبدأ مشروع الانتقال الديمقراطي في ثلاثة مؤتمرات عقدها معهد وودرو ويلسون في الأعوام 1979 و1980 و1981، وانتهت إلى كتيّبات أربعة حرر أودونيل وشميتر ثلاثة منها مع وايتهيد، ولخصا استنتاجاتها في المجلد الرابع والمعنون بـ: **استنتاجات أولية حول ديمقراطيات غير يقينية**.

أحدثت دراسات أودونيل وشميتر من جهة، ولينز وستيبان، ودراسات شيفورسكي عن الانتقال من جهة أخرى، قطعًا مع المقاربات البنيوية والوظيفية التي تشدد على القوى الماكرو-اجتماعية. كما شدّد دي بالما على مهارة أو «صنعة الديمقراطية» بالتوصل إلى «اتفاقات متفاوض عليها» بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة انطلاقًا من التجربة الإسبانية، وتحويل اللعبة بين النخب الحاكمة إلى معادلة لعبة غير صفرية (A Positive Sum Game)، في حال اتباع الخطوات الصحيحة في عملية الانتقال[34]. فصناعة الديمقراطية هي صناعة التحالفات.

أدرك باحثو مشروع الانتقال أن انهيار الحكم السلطوي قد ينتهي إلى تأسيس ديمقراطية أو إلى تأسيس نظام أكثر سلطوية من سابقه. وقد ينتهي إلى نوع من الارتباك والتناوب على السلطة بين حكومات مختلفة تفشل في توفير حلٍّ مستقر لمشكلة مأسسة السلطة السياسية. كما يمكن أن تتدهور الانتقالات إلى مواجهات عنيفة تفسح في الطريق أمام أنظمة ثورية تقوم بتغيرات تتجاوز المجال السياسي[35].

ما جمع الباحثين في هذا المشروع (وفق مؤلفَي المجلد الرابع الذي يجمل استنتاجاته) هو قيمٌ مشتركة تروم تأسيس نظام ديمقراطي بديل من السلطوية. أما الأمر الثاني الذي اتفق عليه جميع الباحثين فملحق بالأول،

---

(34) Sujian Guo, «Democratic Transition: A Critical Overview,» *Issues & Studies*, vol. 35, no. 4 (1999), pp. 136-137, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/2zjBdzz

(35) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 3.

وهو ضرورة الإمساك باللايقين الاستثنائي لعملية الانتقال. وثمة مشترك ثالث اتفقوا عليه وهو أنه في حالات الانتقال لا يمكن الاعتماد على البنى الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المستقرة نسبيًا وحدها في تحليل استراتيجيات الهويات السياسية للسلطة والمعارضة، وأن المسائل البنيوية يقل تأثيرها، ليس عمومًا، بل في مراحل الانتقال تحديدًا. وتسمى هذه بالمراحل المفصلية التي تزداد فيها قوة الفاعل البشري والإرادات[36].

في الماضي، كان الانتقال من نظام سلطوي يأتي بعد هزيمة عسكرية، أو احتلال عسكري من دولة ديمقراطية لبلد ما يسود فيه حكم سلطوي. لكن في سبعينيات القرن الماضي، نشأ نموذج جديد ينطلق من الانفتاح من أعلى. صحيح أنه يستحيل تجاهل الفشل اليوناني في قبرص والفشل الأرجنتيني في حرب جزر الفوكلاند (1982)، لكن عامل الفشل العسكري لم يكن مقررًا في الحالات الأخرى التي بحثها المشروع والذي شَكَّلت فيه إيطاليا استثناء حيث أدّت دول الحلفاء هناك دورًا مفتاحيًا، وشكّلت البرتغال أيضًا، في رأيي، استثناءً جزئيًا لأن الهزيمة في المستعمرات في أفريقيا كانت عاملًا أساسيًّا في الانقلاب العسكري على الحكم السلطوي. لكن، حتى هناك، كما بيّن فصل كينيث ماكسويل عن البرتغال[37]، قامت عوامل وصراعات محلية بدورٍ رئيس في عجز النظام عن الدفاع عن نفسه في وجه تحرّك مجموعة من الضباط الصغار. وفي جميع الحالات الأخرى كان الدافع وراء الانفتاح محليًّا، مع وجود عوامل دولية واقتصادية وأيديولوجية. إن عملية نشوء الديمقراطية هي عملية مركّبة يشارك فيها فاعلون كثيرون، خلافًا لعملية إسقاط الديمقراطية التي قد تتمّ بمشاركة عددٍ قليل من المتآمرين[38].

---

(36) Ibid., pp. 4-5.

(37) Kenneth Maxwell, «Regime Overthrow and the Prospects for Democratic Transition in Portugal,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe*, vol. 1 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 109-137.

(38) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 18.

لا يوجد انتقال من النظام السلطوي لا تكون بدايته، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، انقسامات مهمّة في النظام نفسه، بحيث يبرز شرخٌ بين المعتدلين والمتصلبين. هذا استنتاج باحثي المشروع. وتشكّل البرازيل وإسبانيا نموذجَين لعلاقة سببية مباشرة بين عامل الانقسام والتحول الديمقراطي؛ فقد جاء قرار اللَّبْرَلَة من أعلى المستويات، في مقابل معارضة سياسية ضعيفة وغير منظَّمة. البرتغال هي حالة ثانية قام فيها العسكر بالانفتاح على الذين وصلوا إلى الحكم، واضطرّتهم حركة شعبية واسعة إلى اللَّبْرَلَة والدمقرطة في آنٍ. أمّا في اليونان وبيرو والأرجنتين (نحو عام 1970)، فقد كان قرار الانفتاح متأثرًا بوجود معارضة سياسية مدنية. ومع ذلك، وقعت انقلابات عديدة وأعمال قمع وتصفيات في الحكومة والقوات المسلحة قبل أن يسيطر المعتدلون[39]. وتوجد حالات أخرى بالطبع تقع في الوسط بين هذه الحالات الثلاث.

في حال وجود معارضة قوية تحاول الانتقال بالتعبئة الشعبية، يمكن التوصل إلى انتقال سلمي بالتفاوض والحوار إذا انقسم النظام. لكن قد لا يكفي ضغط المعارضة لتغيير النظام، إذا حافظ الأخير على تماسكه وقدرته على القمع، فينشأ حينذاك الاحتمال أن يصبح النزاع مسلحًا. وثمّة حالات تكون فيها المعارضة ضعيفة، ويكون أداء النظام ناجحًا وثقته بنفسه مرتفعة. في مثل هذه الحالة من الصعب حصول الانتقال، وإذا حصل فسيكون محكومًا بالقواعد التي يضعها النظام نفسه. في أي حال، وبشكلٍ عام، عندما يأتي الانفتاح بمبادرة من النظام، يكون قادرًا على ضبط إيقاع اللَّبْرَلَة والدمقرطة والسيطرة عليهما. وعندها تحتفظ القوى السياسية الاجتماعية التي تدعم النظام السلطوي بدورٍ فاعل، وتتوافر لها فرصٌ أكبر في الانتخابات المقبلة.

كانت عملية الانتقال في البرازيل تدريجية، لأن النظام السلطوي حافظ شكليًا على مؤسسات النظام الديمقراطي السابق مثل البرلمان وغيره، وجرت في ظله انتخابات مع ضبط للمرشحين من أعلى، وظلّت الانتخابات على المستوى المحلي منتظمة. وعندما حصل أول انفتاح في عام 1972 ثم

---

(39) Ibid., pp. 19-20.

انتخابات 1974، تَحكُّم النظام فيها. لكن وزن المؤسسات التمثيلية ودورها ازداد باستمرار، وتمثلت أحزاب المعارضة في البرلمان، كما وصلت إلى بعض المناصب الرسمية. لكنها حُرمت حتى عام 1984 من فرصة المنافسة على أعلى المناصب التنفيذية. إن معظم الحالات الأخرى التي حلّلها مشروع الانتقال كانت مختلفة عن البرازيل، لم تكن تدريجية إلى هذا الحد، ولم تكن المؤسسات قائمة، بل يجب أن تُبنى بعد الانتقال الديمقراطي.

يسود في حالات الانتقال خوفٌ من الانقلاب العسكري نتيجة لتجارب سابقة. لكن، باستثناء بوليفيا وتركيا، لم تحصل انقلابات عسكرية في أثناء التحولات في الحالات التي دُرِسَت. ومع ذلك، حذّر شميتر في الفصل الخاص به في المشروع أن الانفتاح واللَّبْرَلَة وانخفاض تكلفة العمل السياسي وما يترتب عليها من ازدياد التعبئة الشعبية والتسييس على مستوى القواعد الشعبية اللذين يرافقان اللَّبْرَلَة، قد يدفعان بعض فئات البرجوازية إلى التمسك بالنظام السلطوي، إما لأنه عزز تطور الرأسمالية، وإما لأنه قادر على الصمود[40]. وقد تلتقي البرجوازية وفئات قلقة من الطبقة الوسطى في تأييد انقلاب عسكري إذا وجدت لها عناصر حليفة تميل إلى مثل هذا الخيار في الجيش[41].

ثمّة معضلة كبيرة تتمثل بتصادم العدالة الانتقالية والمحاسبة على الماضي مع الحاجة إلى دفن الماضي في الحالات التي يؤثر فيها فتح ملفاته سلبيًا في المصالحة الاجتماعية؛ أي في الحالات التي ارتُكبت فيها جرائم بشعة. وهذا يعني أن الحاجة إلى نسيان الماضي أو إلى تسوية الأمور بشأنه تبرز وتلحّ تحديدًا في الحالات التي يصعب فيها الغفران أو النسيان بسبب حجم الجرائم التي ارتكبها النظام السلطوي، ولأن الذاكرة ما زالت حيّة في الأذهان. كما أن الاتفاق بين النخب على دفن الماضي قد يبدو غير أخلاقي بالنسبة إلى الجمهور. وتثار

(40) Ibid., p. 27; Philippe C. Schmitter, «An Introduction to Southern Europe Transitions from Authoritarian Rule: Italy, Greece, Portugal, Spain, and Turkey,» in: O'Donnell, Schmitter & Whitehead (eds.), vol. 1, pp. 3-10.

(41) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 27.

هذه «الدوامة» من دون أن يزوّد أحدٌ من الباحثين المشروع بحلٍ لها[42]. ومن الواضح أن مسألة المحاسبة والعدالة الانتقالية تُحلّ وفق ظروف كل بلد، بحيث ترجح مصلحة إنجاح بناء النظام الديمقراطي على دافع الانتقام، وبحيث يكون هدف العقاب، إذا أقرته محكمة خاصة أو هيئة شكِّلت لهذا الغرض، تثقيفيًا يهدف إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية، واحترام قيم مثل حياة الإنسان وكرامته وحريته.

ينجز انتقال ميثاقي عندما لا يكون النظام قادرًا على الاستمرار في قمع المعارضة وعندما تكون الأخيرة غير قادرة على إسقاطه. ولا يُتَّفق على ميثاق إذا بادرت إلى الإصلاح أطراف من أعلى وظلّت قادرة على السيطرة على إيقاعه. الميثاق هو في الواقع انتقال إلى الديمقراطية بأساليب غير ديمقراطية، باتفاق نخبوي بين قوّى سياسية خلف أبواب مغلقة[43]. ويعيدنا بحث الميثاقية إلى روستو الذي يتحدث عن التسويات بين القوى السياسية في الحكم والمعارضة على نظام سياسي بديل، حيث لا توجد أي قوّى سياسية قوية إلى درجة أن تفرض مشروعها «المثالي». ولا يبقى لديها خيار غير البحث عن ثاني أفضل حل وقبوله إذا وجد. وقدمت التجربة الإسبانية النموذج لمثل هذه التسوية، حيث اعتَبر اليمين عقد الميثاق خطوة إصلاحية، في حين اعتبره اليسار ثوريًا، وتعايش الطرفان معه.

تتوصل إلى الميثاق أحزاب وقوى سياسية، فيحدد الميثاق نفسه حينذاك أجندة الخيارات السياسية، ويوزع المنافع بين أطرافه، ويقيّد مشاركة قوّى

(42) Ibid., p. 30.

عالج ستفين هولمز أيضًا مسألة الصمت هذه. واعتبر أن ما تصمت عنه الدساتير الديمقراطية الليبرالية مهم مثل ما تصرح به. فعند روستو يفترض أن تصمت الدساتير عن الشروخ الكبرى وترفض تسييسها مثلما تصمت عملية الانتقال عن التواطؤ مع الأنظمة السلطوية البائدة. Stephen Holmes, *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), p. 209.

(43) Ibid., O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 38; Terry Lynn Karl, «Petroleum and Political Pacts: The Transition to Democracy in Venezuela,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*, vol. 2 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 196-218.

سياسية لم تشارك في توقيعه. لكنهم يتفقون على تجنّب التدخل العسكري والتعبئة الشعبية. وثمة احتمال أن يقوموا بتقاسم السلطة في ما بينهم في المرحلة الأولى. هنا تنشأ تجمعات نخبوية تعبّر عن أحزاب وقطاعات، والديمقراطية الناشئة هنا هي الديمقراطية التوافقية، فهي أيضًا نوع من الميثاق[44].

إذا تحوّل الميثاق إلى توافقية من نوع المحاصصة الدائمة، فإن صعود الفردية والعلمنة واقتصاد السوق في الدولة المتقدمة يقوّض قدرة قادة الأوليغاركيا التوافقية على السيطرة على سلوك أتباعهم والمصوتين لهم. كما يتحرر أعضاء الاتحادات من التبعية للأيديولوجيات أو الطوائف. وتنشأ جماعات جديدة عابرة للشروخ التي كانت سببًا في القيام بالميثاق. فمثلًا، قد يتطلع المواطنون إلى تجاوز الديمقراطية التوافقية (وهي نوع من الديمقراطية المحدودة) إلى المواطنة الكاملة وحكم الأغلبية. وربما تكون هذه الأمور منصوصًا عليها في القانون والدستور لكنها تُدفَن عادةً في الإجراءات التنفيذية أو البيروقراطية أو التواطؤ بين القوى التوافقية[45]. في لبنان، يمكن اعتبار اتفاق الطائف (وثيقة الوفاق الوطني اللبناني 1989) بعد الحرب الأهلية توافقيًا؛ إذ عدّل المحاصصة الطائفية القائمة، لكنه أقر أيضًا الانتقال إلى نظام ديمقراطي غير طائفي. لكن القوى الطائفية تواطأت على الرغم من خصوماتها على دفن هذا البند الذي يذكّر به بعض المثقفين، وتجهد الانتفاضات الشعبية في إعادته إلى ذاكرة زعماء الطوائف وشبكات الزبونية والاستزبان من حولهم.

يفترض أن تكون المواثيق توافقية لغرض الاتفاق على قواعد الديمقراطية، وليس لغرض التوصل إلى ديمقراطية توافقية. وهذا هو واقع الحال في معظم حالات الانتقال الميثاقية.

رأى الباحثون في المشروع أن جميع الانتقالات غير الميثاقية التي حصلت في أميركا الجنوبية في الماضي نسفتها عودة السلطوية، ما عدا حالة

(44) O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 41.

(45) Ibid., p. 42.

واحدة هي حالة كوستاريكا. وكانت التحولات في المرحلة المزامنة لكتابة المشروع، في بيرو وبوليفيا والإكوادور والدومينيكان، من دون ميثاق اقتصادي أو سياسي، وبدت عملية الترسيخ فيها أقل وثوقًا من جنوب أوروبا. والاستثناء هو البرازيل، حيث تمّ التوصل إلى ميثاق عسكري وميثاق سياسي واضحَين وإن لم يكونا معلنَين.

استنتج الباحثون في المشروع ضرورة التوصل إلى مواثيق اقتصادية بغرض ترسيخ الديمقراطية، وفي الوقت نفسه صعوبة التوصل إليها في مرحلة الانتقال. والحاجة ناجمة عن ضرورة اتخاذ خطوات اقتصادية صعبة في بعض الحالات نتيجة للإرث الاقتصادي السيئ الذي تخلّفه الأنظمة السلطوية والحاجة إلى اتخاذ خطوات قد تضرّ بفئات واسعة، ومن ثم فمن المفضل الاتفاق عليها. ولذلك رأى آخرون أن الأفضل أن تُتَّخذ بعد ترسيخ الديمقراطية.

عربيًا، في رأيي، لم تُدرَك لحظات ميثاقية بين نخبة النظام الحاكم والنخب المعارضة في الحالتين المعروفتين، وهما تونس ومصر. لكن ما كان مطلوبًا في مصر ولم يحصل هو ميثاق بين القوى المعارضة للاتفاق على طبيعة النظام، بما في ذلك نقطة مهمة مذكورة سابقًا وهي رفض تدخّل الجيش أو اللجوء إليه لحسم الخلافات.

لم تمرّ جميع الانتقالات بطفرات ناجمة عن انتفاضات شعبية، فلم تشهد ذلك التجربة الإسبانية. أما في البرتغال فنشبت ثورة شعبية واسعة وعفوية بعد انقلاب 1974 تميّزت بالحماسة والتضامن الشعبي. وتمكنت حركة القوات المسلحة من استخدام هذا الاحتجاج العفوي في خدمة أجندة التحول الديمقراطي. وعرفت الأرجنتين لحظتين من التحركات الشعبية الواسعة ضد الحكم السلطوي في عام 1969، وتحرّكًا أقل كثافة بعد حرب الفوكلاند عندما ساد شعور بإمكانية التغيير. وفي فنزويلا في عام 1958، شلّت الإضرابات الدولة وأجبرت الرئيس على تسليم السلطة، كما نشبت انتفاضة شعبية كبيرة في سبعينيات القرن الماضي. وتوقّع باحثو المشروع أن يحصل مثل هذا في

تشيلي[46]، وتبيّن لاحقًا أنه تقدير خاطئ، فقد جاء الانتقال الديمقراطي في تشيلي بالإصلاح من أعلى والانتخابات ومن دون انتفاضات شعبية.

حين يسيطر النظام الحاكم على عملية الانتقال، فإن الطفرة التي تُحْدثها فيها انتفاضة شعبية تكون أقل احتمالًا وأقل قوة إذا حصلت، ويقل الضغط لتجاوز مرحلة اللَّبْرَلَة (الانفتاح) إلى الدمقرطة، وتتضمن الديمقراطية في هذه الحالة عناصر أوليغاركية. ويحار الباحثون في أثر الانتفاضات الشعبية، فتراجُع احتمال الانتفاضات الشعبية يقلّل من احتمال الانقلاب العسكري. لكن في المقابل، حين يكون الحراك الشعبي متسعًا جدًا وقويًا جدًا يتردد الضباط في القيام بانقلاب عسكري قد يؤدي إلى صدامات واسعة. لا يمكن التنبؤ بالأمر بواسطة قاعدة عامة، فلا بد من معرفة ظروف البلد، وثقافة القوات المسلحة وتاريخها. وقد تنجح الانتفاضات الشعبية في دفع التحول إلى أبعد مما رغب أصحابه في البداية. فيكون لها شأن حقيقي في الانتقال بشرطين: ألا تتدخل القوات المسلحة ضدها، وأن لا تدفع الانتفاضات الشعبية العفوية المعارضات السياسية إلى التطرف إلى درجة رفض التسويات والتدرج في الانتقال.

من ناحية أخرى فإن «نزع السحر» عن الديمقراطية بعد الانتقال، وأقصد تبدد الأوهام المتضخمة بشأنها وكأنها علاج لجميع المشكلات، يخلّف خيبات. فترسيخ الديمقراطية لا يلبّي كل ما طمحت إليه الجماهير. ومن أهم نتائج الانتفاضات الشعبية الكبرى، عادةً، الدعوة إلى الانتخابات. وفي الانتخابات تبرز الأحزاب، حتى تلك التي لم تقم بدورٍ مهم في الاحتجاجات الشعبية. فمن يقود الاحتجاجات الشعبية غالبًا، إذا كانت ثمة قيادة أصلًا، هي تنظيمات أو اتحادات نشأت في أثناء الحراك نفسه. لكن العملية الانتخابية تعيد الأهمية إلى الأحزاب ودورها. وحتى لو انتشرت مواقف شعبوية ضد الأحزاب والسياسيين في مرحلة الاحتجاجات الشعبية، فإن الأحزاب هي التي تختطف زمام المبادرة بعد انحسار الحراك الشعبي لأنها ممأسسة ومنظمة. وقد تفرز الاحتجاجات تنظيمات جديدة، لكن قلّما يحدث ذلك.

---

(46) Ibid., p. 54.

في مرحلة المساومات بين الأحزاب المعارضة وقوى السلطة الإصلاحية يدور صراع على الإجراءات والقواعد التي تنظّم الديمقراطية، حيث الاتفاق عليها ضرورة قصوى. وخلافًا للديمقراطية الكلاسيكية الأثينية التي قامت على إجماع مجلس المواطنين، وخلافًا أيضًا لنظرية الليبرالية الديمقراطية التي تأسست على افتراض أن المواطنين الفاعلين والواعين (وهم أقلية بين السكان) سينتخبون ممثلين عنهم خاضعين لمحاسبتهم، فإن نظريات الديمقراطية المعاصرة تلقي بعبء الاتفاق على كاهل نخب الأحزاب والسياسيين المهنيين الذين يتفقون في ما بينهم؛ ليس على قضايا أخلاقية أو أيديولوجية، بل على الإجراءات ومعاييرها. ويتوافق هؤلاء الممثلون على التنافس بطريقة تجعل من يحصل على أغلبية الأصوات يمارس سلطة سياسية موقتة بطريقة لا تمنع الأقلية من الحصول على أغلبية في المستقبل. والذين يخسرون الانتخابات في الحاضر يقبلون بسلطة الفائزين باتخاذ قرارات ملزمة مقابل أن يُسمح لهم بأن يصلوا إلى السلطة وأن يتخذوا هم القرارات في المستقبل[47].

نجد من الضروري أن نسجل هنا أن مشروع الانتقال كان منشغلًا بالانقسام التاريخي بين اليسار واليمين في أوروبا وأميركا اللاتينية (وهو شرخ مختلف تمامًا عن الشرخ في العالم العربي وأماكن أخرى من العالم). فوفق المشروع، أكدت جميع الانتقالات السابقة للديمقراطية شرطًا واحدًا أساسيًا يقيّد الفاعلين: من غير المسموح به قتل «الملك في لعبة الشطرنج» هذه، وهو في هذه الحالة حقوق الملكية للبرجوازية وغيرها. من الممكن اتخاذ إجراءات اقتصادية مهمة مثل توسيع القطاع العام، لكن «يُمنع قتل الملك». ووفق مشروع الانتقال، يجب أن تفهم ذلك الأحزاب اليسارية إذا أرادت أن تقوم بدورٍ في النظام الديمقراطي، والبديل هو المجازفة بأن تتحول إلى أحزاب هامشية. والقيد الثاني تابع للأول وهو: «يحظر أخذ المَلِكة»؛ أي المسّ بالقوات المسلحة[48]، أو تقييدها في مرحلة الانتقال. فإذا كانت القوات المسلحة حامية

(47) Ibid., p. 59.

(48) Ibid., p. 69.

لحقوق التقييد الأول ومزاياه، فلا مجال لتهديد وجودها المؤسسي وممتلكاتها وأهميتها، فيؤدي ذلك إلى انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية. وسوف نرى أن الشروط في حالة العالم العربي لا تختلف على عدم المس بالقوات المسلحة. أما بالنسبة إلى الشرط الأول فهو من خارج السياق. فليست الملكية الخاصة موضوع الصراع التاريخي بين الأنظمة والمعارضات، ولا يدور الصراع الرئيس بين اليسار واليمين عليها. وكان عنوان الانتفاضات الشعبية الثورة على الاستبداد والفساد. أما بخصوص المحاذير فسبق أن أشرنا إلى مسألة خوف قطاعات واسعة من فرض نمط حياة محدد عليها، أو استخدام الدولة لفرض تصورات محددة للعقيدة الدينية. كما أن التنوع والاختلاف قد يثير مخاوف من تفسير حكم الأكثرية بوصفه حكم الأكثرية الطائفية أو الإثنية.

بعد أن تنتهي المرحلة الانتقالية، وبعد أن يَتعلَّم المواطنون التسامح مع تسوياتها، حينذاك يمكن توقّع أن تُنتِج الديمقراطية السياسية وعيًا بالمصلحة المشتركة، وشكًّا متبادلًا أقل في الغايات والأفكار والمُثُل. أي إن الثقة المتبادلة بين المواطنين والأحزاب ليست شرطًا مسبقًا للديمقراطية بل هي نتاج لعملية ترسيخ الديمقراطية.

عمومًا، يتألف الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية (ولا تؤدي جميع الانتقالات إلى الديمقراطية كما أسلفنا) من صيرورتين أساسيتين: اللَّبْرَلَة بالإصلاحات، وهي عملية انفتاح وإعادة تعريف الحقوق وتوسيعها، وتؤشر إلى بداية الانتقال، ولها تبعات وإسقاطات تحدد أفق الانتقال. والدمقرطة، ومبدؤها المواطنة، وهذا يشمل الحق في أن يُعامَل الإنسان باعتباره مساويًا لبقية المواطنين في ما يتعلق بحقه في الإسهام في صُنع الخيارات الجماعية، وخضوع منفّذي الخيارات الجماعية للقانون، وقابليتهم للتعرض للمساءلة والمحاسبة[49]. والمقصود هو المساواة بشأن الحق في المشاركة في صنع الخيارات الجماعية، بالانتخابات وبغيرها، وتحمّل مسؤوليتها. فالديمقراطية تقوم على المواطنة، وليست الدمقرطة هنا غير عملية تطبيق قواعد الديمقراطية

---

(49) Ibid., pp. 6-7.

وإجراءاتها، وتعميمها. وفي جميع التجارب التي فُحِصت سبقت عملية اللبرلة الدمقرطة، ما عدا في حالتَي البرتغال واليونان، حيث كان الانتقال سريعًا، فتزامنت اللبرلة مع الدمقرطة. لكن حتى في هاتين الحالتين، كان من الضروري لبرلة الحقوق الفردية والجماعية قبل عقد إنتخابات، وقبل تمثيل المصالح المختلفة، وقبل تعريض السلطة التنفيذية للمحاسبة والمساءلة[50]، فهي شرط لأداء المؤسسات الديمقراطية وظيفتها.

ثانيًا: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثر دراسات الانتقال بالصراع بين اليسار واليمين

نتقل إلى شيفورسكي الذي سبق أن تطرّقنا إليه في سياق مراجعة أفكار ليبسيت، وفي نقد نظرية التحديث، وهو الأكثر مثابرة وتماسكًا منهجيًا من بين منظّري الانتقال، مع أنني لا أتفق مع تعريفه الاختزالي للديمقراطية، على منهج روستو وليبسيت وقبلهما شومبيتر، باعتبارها آلية انتخابية لتجنب الصراعات وحسم مسألة السلطة دوريًا وسلميًا.

تتلخص فكرته في الانتقال في أنه يبدأ بصراعات وتوازنات في داخل النخبة الحاكمة ومع النخب المعارضة، وربما يصل قسم من النخبة الحاكمة إلى قناعة بأنه من أجل الحفاظ على مصالحهم أو جزء منها يفضل القيام بالإصلاح، والتوصل إلى تسوية مع المعارضة، والاتفاق على قواعد لعبة جديدة تضمن هذه المصالح، حتى بثمن مشاركة السلطة مع الآخرين، أو باتباع نظام تبادل السلطة سلميًا. لكن قد يحصل ذلك أيضًا ضد رغبة القوى الحاكمة بعد هزيمة في حرب مثلًا، خارجية أكانت أم حربًا أهلية، أو نتيجة لأزمة اقتصادية ينشأ عنها انقسام داخلي، أو نتيجة لانتصار القوى المؤيدة للديمقراطية من القاعدة في انتخابات بادر إليها النظام في إطار الإصلاح ولم يتوقع أن يخسرها. في مثل هذه الحالات، تعتمد عملية الانتقال الديمقراطي على وجود نخب في المعارضة والسلطة قادرة على القيام بمساومات وحلول

(50) Ibid., p. 10.

وسط وغيرها. وقد فسّرها البعض بأنها تعني عدم الحاجة إلى قوى ديمقراطية، أو إلى وعي ديمقراطي، كما فُسِّر روستو أيضًا. وفي رأيي، يتوقف الأمر على ظروف البلد ومستوى وعي النخب فمثلًا، قد يكون سبب عدم توصّل النخب إلى تسويات بالمساومة وجود استقطاب أيديولوجي تفضّل فيه النخب السياسية الالتزام الأيديولوجي على التسويات، ولا تدرك أنّ التسويات الديمقراطية تحفظ لها أيديولوجيتها شرط ألّا تفرضها على الآخرين، كما أن النقاش في شأن طبيعة التسويات بين الأفرقاء يحتاج في كثير من الحالات إلى ديمقراطيين مثابرين قادرين على صوغها[51]. **في أي حال، ثمة - في رأيي - حاجة إلى ديمقراطيين بالحد الأدنى، بمعنى الاتفاق على الإجراءات الديمقراطية والالتزام بها. إن رفع الالتزام بالإجراءات الديمقراطية فوق الالتزامات الأخرى هو الحد الأدنى المطلوب في تعريف الديمقراطي. ومن الضروري توافر هذا النوع من الديمقراطيين في عملية الانتقال.**

لا توجد في الديمقراطية نتائج مضمونة. وانتصار قوة اجتماعية سياسية في مرحلة ما لا يضمن أي انتصارات مستقبلية. أما الدكتاتورية، فعلى الرغم من تعسفها وصعوبة التنبؤ بما ستُقدم عليه، فإنها لا تقبل باللايقين بشأن مصالح الحكّام. ولهذا، فإن عملية الانتقال تتخطى العتبة إلى الديمقراطية الراسخة عندما يُستبعَد احتمال تدخّل قوة ما لتغيير نتائج العملية السياسية الديمقراطية[52].

الديمقراطية هي عملية إخضاع جميع المصالح للتنافس، وعملية مأسسةٍ للّايقين؛ ليس بخصوص الأفراد والجماعات الذين سيحتلون مواقع في السلطة فحسب، بل بالنسبة إلى استخدامات السلطة أيضًا. ومن هنا، فإن الانتقال إلى الديمقراطية السياسية يُنتِج فرصًا وليس حتميات[53]. إنها لحظة يكون جهاز

---

(51) Gerardo L. Munck, «Democratic Theory after 'Transitions from Authoritarian Rule',» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2 (June 2011), pp. 333-335, accessed on 3/3/2020, at: http://bit.ly/31oY3B9

(52) Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster & Rune Slagstad (eds.), *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 62.

(53) Adam Przeworski, «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy,» in: =

النظام السلطوي قبلها قادرًا على التحكم في النتائج، ولا يعود بعدها أحدٌ قادرًا على التحكم فيها، وتنتقل السلطة من مجموعة من الناس إلى منظومة من القواعد. يحدث الانتقال إلى الديمقراطية هنا إذا اكتمل شرطان: 1. تفكك النظام السلطوي. 2. التزام جميع القوى السياسية المؤسسات الديمقراطية بوصفها إطارًا تتنافس في داخله لتحقيق مصالحها. يجب أن تقتنع القوى المختلفة التي تجتمع ضد النظام السلطوي بأن تنشُد تحقيق مصالحها في إطار تعددي، وليس مطلوبًا منها التخلّي عن هذه المصالح. لذلك، فإن النضال من أجل الديمقراطية هو نضال على جبهتين هما تفكيك النظام السلطوي من جهة، وإنشاء الشروط اللازمة لتحقيق مصالح الجماعة أو الحزب أو التيار المشارك في هذا النضال في المستقبل حتى في الصراع مع حلفاء حاليين من جهة أخرى. ومن ثم، فإن مهمة الديمقراطية هي تأسيس تسوية إجرائية بين هذه القوى المتحالفة ضد النظام السلطوي. إنها تسوية يمكن من خلالها أن يتابع كل من هذه القوى مصالحه وينشدها في إطار مؤسسات. ومن دون هذا النوع من التسوية ينشأ صراع جديد بين هذه القوى يُجهَز فيه على الأضعف فيها، ويقوم نظام سلطوي جديد، لذلك فإن المؤسسات هي الحل لمسألة الدمقرطة. ومع أن هذا الجواب يبدو سطحيًا، فإن المقصود بالتوافق على المؤسسات هو تسوية إجرائية وليس الاتفاق على الموضوعات الجوهرية[54]. وهنا، أعتقد أن شيفورسكي يلتقي مع جون رولز (John Rawls) (1921–2002) الذي لا يذكره أيٌّ من منظّري الانتقال، والذي يتحدث عن الديمقراطية بوصفها تسوية إجرائية واتفاقًا على قواعد اللعبة من دون أن يتنازل أحد عن أفكاره أو أيديولوجياته أو عقائده، وحقّه في ممارسة الحريات ونشدان السعادة من دون المسّ بحرية الآخرين.

هنا يُطرح السؤال: هل مسألة الحقوق والحريات والتسويات هي أيضًا مسألة إجرائية أم جوهرية؟ وعلى طريق روستو في استبعاده الاتفاق على

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from* = *Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 47-63.

(54) Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» pp. 63-64.

المبادئ عند التوافق على القواعد والإجراءات، كتب شيفورسكي أنّ التسويات في القضايا الجوهرية غير ممكنة لأنها لا يمكن أن تكون ملزِمة. وهو يقصد بذلك التسويات على مضامين البرامج السياسية، كمسألة الضرائب. فعندما يفوز حزب سياسي قد يتنصل من مثل هذه التعهدات ويفضّل برنامجَه. وإذا لم تتوافر ثقة متبادلة، فإن الطرف الآخر لن يُقدِم على تسوية في أمر جوهري لأنه يخشى ألّا يلتزم بها الطرف الثاني. فالاتفاق المسبق على القضايا الجوهرية أمر غير ممكن، والمطلوب هو تسويات يُتفَق فيها على المؤسسات التي تضمن في المستقبل الالتزام بالاتفاقات، وتضمن أن أي أغلبية تحكم لا تستطيع أن تتجاوز سقفًا معينًا متفقًا عليه.

مرة أخرى، سؤالي هنا هو: هل الحقوق والحريات هي مسألة مؤسسية، أم هي من ضمن المسائل الجوهرية التي لا يجوز الاتفاق عليها؟ فبعض البلدان العربية واجه استقطابًا دينيًا علمانيًا شمل قضايا الحقوق والحريات، وهذه لا تحلّها تسوية إجرائية، إلّا إذا أدخلت الحريات ضمن الإجراءات. وفي رأيي، لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمية ضمن التسوية الإجرائية لأي نظام ديمقراطي مقبل، أو إقحامها إذا لزم الأمر، تمامًا مثلما رأى باحثو الانتقال أنّ التسوية مع اليسار تطلّبت تنازله عن مواقف متعلقة بالملكية الخاصة، وهو تنازل جوهريٍ وليس إجرائيًا. هكذا يجب أن يتنازل من لديه أيديولوجيا مناقضة للحريات المدنية والسياسية عنها ويُطمئن الآخرين إلى أنه لن يفرضها في السياسات إذا فاز في الانتخابات.

أفرد شيفورسكي مكانًا لمناقشة التنازلات التي يجب أن يقدّمها اليسار ليُثبت أنه «صالح للحكم»، أي أنه لا يهدِّد النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم. هذا ما فعله الحزب الاشتراكي في إسبانيا حين وصل إلى الحكم بقيادة فيليب غونزاليس، وهو يقارنه بما حصل لحزب العمال في بريطانيا حين دخل الحكومة في عام 1924. وبهذا المعنى، فإن الانتقال يضع اليسار في «دوامة»، لأن الديمقراطية تصبح ممكنة بثمن تقييد التحولات الاجتماعية والاقتصادية

وتحديد مداها[55]. فما عاد ممكنًا تحقيق ما اعتقد ماركس أنه يمكن أن يتحقق بالديمقراطية، وهو أن تكون الديمقراطية جسرًا إلى الشيوعية. وفي حالة الدول العربية، لا يجوز أن تكون الديمقراطية جسرًا لما تسميه الحركات الإسلامية حكم الشريعة، بتفسيرها هي لحكم الشريعة، مثلما لا يجوز أن تكون الديمقراطية جسرًا لانتخاب حزبٍ فاشي علماني، غير ملتزم الديمقراطية ولا يحترم الحقوق والحريات. ولهذا، لا بد من أن تتضمن التسوية الديمقراطية بعض المبادئ غير الإجرائية.

إنّ الدافع إلى الدخول في تسويات مؤسسية لدى القوى المختلفة هو القناعة بأنه لا يمكن الانتصار على الطرف الآخر بالصراع، وأن التسوية هي ضمان أفضل للمصالح. فهي لا تضمن جميع المصالح، بل تضمن الأمن والاستقرار. والتسوية جوهرية على نحوٍ غير مباشر، بمعنى أن الجماعات تدخل فيها باعتبارها إطارًا واعدًا لتحقيق مصالحها. إن الأمر الأهم في عملية الدمقرطة هو الضمانات، ويمكن أن تكون الضمانات مؤسسات[56]. لكن التجربة المصرية عربيًا تثبت أن المؤسسات الديمقراطية لا تضمن ذاتها، وأن الجيش يجب أن يلتزم بها، وكذلك الأجهزة الأمنية.

تتطلب التسوية المؤسسية ثلاثة شروط: 1. أن يكون للمؤسسات تأثير في نتائج الصراعات. 2. أن يؤمن أطراف الصراعات الذين أصبحوا شركاء في التسوية بأن للمؤسسات مثل هذا التأثير. 3. أن في الإمكان إنشاء المؤسسات التي تمنح أمانًا معقولًا للقوى السياسية[57]. وأضفنا حاليًا شرطًا رابعًا هو التزام الجيش والقوى الأمنية بالمؤسسات.

بموجب مشروع دراسات الانتقال، تُطلِق عملية الانتقال نشاطًا اجتماعيًا سياسيًا ثقافيًا واسعًا يتوَّج بخروج العمال إلى الشارع من منطلق أنّ مطالبهم الاقتصادية يصعب تحقيقها من دون حقوق سياسية. ويُعتَبر العمّال الأكثر قدرة

(55) Ibid., p. 80.

(56) Ibid., p. 64.

(57) Ibid., p. 66.

على التنظيم. كانت هذه هي الحال في أوروبا الغربية في بداية القرن العشرين، وفي إسبانيا والبرازيل وبولندا في نهاية القرن العشرين[58]. وأذكّر مرةً أخرى أنّ تحليل شيفورسكي مثل تحليلات أودونيل وشميتر عن أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا، تنطلق من صراع تاريخي بين اليسار واليمين في هذه الدول. وفي جميع هذه البلدان، مثَّل اليمين، قبل موجة الانتقال الديمقراطي التي تناولوها في بحوثهم، موقفًا داعمًا للدكتاتورية، ومثّل اليسار موقفًا رافضًا لها. وحين نشأت حالة الانتقال إلى الديمقراطية، تبيّن لهؤلاء الباحثين من المراقبة البسيطة أنه في حال فوز اليسار في الانتخابات بعد الانتقال الديمقراطي، بغضّ النظر عن برنامجه، يزداد احتمال انقلاب اليمين على الديمقراطية بتحالفٍ مع الجيش. أما في حال فوز اليمين، فإن احتمالات الانقلاب أقل، لأن وجوده في الحكم يُطمئِن القوى التي كانت حاكمة. ويُقدِّم شيفورسكي أمثلة متعلقة بأحزاب شيوعية (الإسباني واليوناني) قدَّمت تنازلات وحاولت ألّا تتصدر المشهد السياسي، كي لا تستفز القوى السلطوية للعودة إلى المشهد السياسي. ويذهب إلى حدِّ الاستنتاج أن عدمِ وجود قوًى يمينية ديمقراطية كبيرة يُصعّب عملية التوصّل إلى تسوية، ولا سيّما إذا كانت القاعدة الاجتماعية للنظام القديم صغيرة جدًا، ولا توجد قوًى تمثّلها في إطار النظام الديمقراطي[59]. وإذا اعتبرنا اليمين واليسار ممثلَي قوًى طبقية، فإن «الديمقراطية تظل نادرة وغير مستقرة؛ نادرة لأنها تتطلّب تسوية طبقية، وغير مستقرة لأنها تقوم على تسوية من هذا النوع»[60].

وفق شيفورسكي، يمكن تحليل منطق الانتقال والخيارات القائمة في مراحله المختلفة والشروط التي تصبح فيها الديمقراطية ممكنة بالمصطلحات نفسها، أكان ذلك في أوروبا الغربية في بداية القرن العشرين أم أميركا اللاتينية وشرق أوروبا المعاصرين. الشروط التاريخية مهمة، وثمة اختلاف بنيوي بين النظام الرأسمالي والأنظمة في أوروبا الشرقية، ومصطلحات مثل اليمين والبرجوازية تبدو غريبة إذا استخدمناها في حالة أوروبا الشرقية، حيث اليسار

(58) Ibid., p. 73.

(59) Ibid., pp. 75-76.

(60) Ibid., p. 80.

الحاكم هو اليمين في الحقيقة، ومن ثاروا عليه هم خليط من اليسار واليمين الاجتماعيَّين. لكنه مع ذلك يمكن الاستفادة من تجربة أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا في تحليل الحالة البولندية في عام 1980 كما فعل شيفورسكي، وفهم خسارة الحركة الديمقراطية في بولندا في حينه[61].

في حالة انقسام النخبة الحاكمة، يجري الانتقال بالمفاوضات بين قسم من هذه النخبة وقسم من المعارضة، وتصبح المسألة مسألة خيار سياسي وقرار. صحيح أن خيار الديمقراطية لا يُطرح على نحوٍ واقعي من دون الشروط الخلفية (كيان الدولة المجمع عليه)، والشروط التحضيرية (الصراع والاستقطاب)، لكنه قرار أصيل تتخذه النخب السياسية في النظام والمعارضة، ولا ينبع مباشرة من هذين الشرطين، بل يولد لمصلحة الديمقراطية من تفاعل عوامل مختلفة تؤدي فيه حلقة صغيرة من القادة دورًا أساسيًا، وتدعمه أحزاب وائتلافات وجماعات قد تتحالف وتنشق مرارًا[62]. ودوافع القبول بالتعددية متعددة جدًا، أهمها الخوف من أن الاستمرار في مقاومة التغيير قد يؤدي إلى خسارة كل شيء. كما أن أصحاب مبادئ معينة يقررون أحيانًا جسر الفجوة بين مبادئهم وأفعالهم، وقد يتعب المحافظون والإصلاحيون من الصراع الطويل، أو يخشون حربًا أهلية يخسر فيها الطرفان كل شيء. فهكذا رأى مور أن الحرب الأهلية الإنكليزية ساهمت مبكرًا في دفع النخب السياسية الإنكليزية إلى تجنب العنف واختيار التدرج لاحقًا[63]، وهو ما نأمل أن يحصل في دول مثل الجزائر (وربما سورية مستقبلًا)، أي أنْ يؤدي الاستقطاب السياسي في الجولة

---

(61) Ibid., p. 76.

المقصود هو بالطبع فشل المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي التي انتهت بانقلاب عسكري بقيادة فويتشخ ياروزلسكي. فقد تعذّر التوصل إلى ميثاق في بولندا، قبل التغييرات في الاتحاد السوفياتي، بسبب خشية القوى المتصلبة في الحزب الشيوعي من خسارة أي انتخابات مقبلة، وعدم تمكّن حركة التضامن العمالية من التنازل عن فكرة الانتخابات أصلًا.

(62) Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» p. 356.

(63) Ibid., p. 357; Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]), p. 3.

المقبلة، بعد تجربة العنف والحرب الأهلية خلال «العشرية السوداء» إلى خيار الديمقراطية خوفًا من تكرار تجربة العنف الدموي العالقة في الذاكرة الجماعية. فلا شك في أن النخب الجزائرية وقادة في التيارات السياسية الرئيسة توصلوا إلى استنتاج تجنّب التغيير العنيف، لكن لم تتوافر حتى كتابة هذه السطور النخب الجريئة صاحبة الإرادة، للتوصل إلى تسويات تتضمن اتفاقًا على قواعد النظام الديمقراطي وعلى دستور جديد بعد إطاحة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة (1999–2019) بانتفاضة شعبية تعاون الجيش معها في تحقيق مطالبها الأولى التي خرجت من أجلها. أما في سورية، فقد أباد النظام النخب القادرة على اتخاذ قرارات مماثلة أو هجّرها، وأبقى على المتطرفين وحدهم من النخبة الحاكمة والمعارضة، ثم همّش هؤلاء أيضًا في الصراعات الإقليمية. ويحتاج الأمر إلى وقت طويل لمثل هذه التسوية إذا لم يقع ضغط دولي حقيقي على النظام بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها.

رأت لين كارل أنّ ما اعتُبر في الماضي شروطًا مسبقة للديمقراطية يجب أن يُعتبر مستقبلًا من نتائجها، ومن ضمن ذلك نموٌّ اقتصادي أكبر، وتوزيع أفضل للثروة، وارتفاع في مستوى التعليم ووسائل الاتصالات وحرية الإعلام؛ فهذه كلها نتائج لديمقراطية مستقرة. وينطبق ذلك على الثقافة السياسية، ومستوى الثقة، والرغبة في التسامح مع تنوع الآراء، والاستعداد للتسويات. كلها يمكن أن تنمو عبر عمل مؤسسي ديمقراطي متواصل يُنتِج قيمًا ومعتقداتٍ ملائمة. وتُقدَّم أدلة على هذا الادعاء مفادها أن أغلبية الديمقراطيات في أوروبا، وأقدم الديمقراطيات في أميركا اللاتينية، وهي كوستاريكا، التي نشأت من خلال الحروب، غير مدنية إطلاقًا. فما اعتُبِرَ في الماضي متغيرات مستقلة يُفترض أن يصبح في المستقبل متغيرات تابعة. لكن من الضروري تفادي الانزلاق إلى الإرادوية بدمج الشروط الاجتماعية والاقتصادية القائمة في تفسير بلورة إرادات الفاعلين وتقييدها. فالبنى الاقتصادية والاجتماعية تحدِّد الخيارات الممكنة، لكنها لا تحدِّد الخيار العيني الذي يختاره الفاعلون[64].

(64) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), pp. 5-7, accessed on 25/2/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i

في هذا الإطار، تُدرَس العلاقة بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات القائمة، وصولًا إلى الخيارات الممكنة. وبدلًا من البحث عن شروطٍ مسبقة، يقترح هذا النموذج أن يركّز الباحثون جهدهم على المهمات الآتية: 1. تبين كيفية سقوط النظام ونشوء السياق الذي يمكن فيه أن تجري تفاعلات استراتيجية. 2. اختبار كيف تسهم هذه التفاعلات بدورها في تحديد هل ستنشأ ديمقراطية وتدوم. 3. تحليل نوع الديمقراطية التي سوف تنشأ وكيف ستتمأسس[65].

يمكن التمييز بين الانتقالات إلى الديمقراطية على الخطوط الآتية: الانتقال بالقوة أو بالتسوية، وانتقالات بإدارة النخب الحاكمة، وأخرى كانت اليد العليا فيها للقوى السياسية المعارضة. وشهدت أميركا اللاتينية الأنماط الأربعة هذه[66]. ويفضل أن يكون الهدف دائمًا هو التوصل إلى ميثاق.

يجب أن يشمل أيّ ميثاق تأسيسي جميع الأطراف السياسية المهمة، بما في ذلك العسكر والمدنيين، على شروط تأسيس حكم مدني. ويتناول الميثاق قواعد نظام الحكم، وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والاتحادات النقابية في ما يتعلق بالملكية وأنظمة السوق وتوزيع الفوائد. هذا النوع من المواثيق يتناول السياسات، وقواعد صنع السياسات. وبعد أن تتفق جميع القوى المتصارعة على المساومة، يمكن البدء في الحديث عن مشاركة السلطة. المساومة الأولية تضع الأسس للثقة المتبادلة بعد نشوء نوع من الألفة بين الجماعات. فمجرد القبول بالمساومة والتعاقد الميثاقي، يخلق أجواءً من التوافق. وقد تضطر المعارضة إلى طمأنة القوى الحاكمة التقليدية بإبعاد بعض الأطراف من الميثاق. ووفق لين كارل، لا تساهم المواثيق في الانتقال إلى الديمقراطية فحسب، بل في استقرارها أيضًا، وتُجلب أمثلة من فنزويلا عام 1958، وتشيلي منذ وضع قانون الانتخابات في عام 1874، وكذلك في كولومبيا في عام 1958[67].

---

(65) Ibid., p. 8.

(66) Ibid., pp. 8-9.

(67) Ibid., pp. 11-12.

في رأي لاري دايموند[68] أن الشرط الرئيس للانتقال، في ما عدا الإجماع على كيان الدولة، هو مجموعة نخب تعتبر تحقيق الديمقراطية من مصلحتها بغضّ النظر عن السبب. وهذا يتوافق مع توجهات أودونيل وشميتر. لكن، لو كانت الدولة فقيرة مثل مالي، بحسب رأيه، فسيكون من الصعب جدًا أن تنجح؛ فأي صدمة خارجية قد تهز أركان العملية بأجمعها. لكن علينا ألّا نستخف بإمكانية النجاح في أماكن لا نتوقعها حتى لو كانت جميع الاحتمالات ضدها[69]. عدنا إذًا إلى أن نظرية التحديث تصلح لتفسير رسوخ الديمقراطية وليس نشوئها. وهو كلام يتكرر من باحث إلى آخر من دون إضافة نظرية حقيقية. وفي رأي دايموند، ينتهي الانتقال ببساطة عندما يتحقق تعريف الديمقراطية الأساسي والبسيط بنشوء نظام حكم يمكّن الشعب من اختيار حكّامه بانتخابات حرة على نحوٍ معقول في بيئة من الحريات بالحد الأدنى والمساءلة والمحاسبة بين انتخاباتٍ وأخرى[70]. ومن الواضح أنه لا يمكن التيقّن من ذلك بعد حصوله مرة واحدة، وحتى مرتين. ومن هنا تتأتى أهمية ترسيخ النظام الديمقراطي، بمعنى ألّا توجد قوة سياسية أو اجتماعية كبرى ترغب في تغييره، أو تحمل تصورًا عن بديل واقعي منه حتى تسعى إلى تحقيقه.

ثالثًا: تلخيص منظّري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد

بعد مرور عشرة أعوام على نشر نتائج مشروع دراسات التحول الديمقراطي الأكثر شهرة، لخّص شميتر الأفكار الأساسية من هذا الفرع في العلوم السياسية المقارنة في اثنتي عشرة فكرة، أغلبها سالب يفيد بالنفي، ومفتوح للاحتمالات

(68) يمكن عدّ دايموند من الذين تبنوا نظرية الحداثة من جهة واستنتاجات دراسات الانتقال من جهة أخرى، وقد حاول الجمع بينهما.

(69) Larry Diamond et al., «Reconsidering the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 1 (January 2014), p. 91, accessed on 25/2/2020, at: https://bit.ly/2UElQeN

(70) Ibid., p. 94.

المختلفة، ومن ثم فهو يدحض وجود نظرية انتقال فضلًا عن برادايم[71]، وسوف يتضمن عرضها هنا تعليق الكاتب عليها ونقدًا لها:

1. الديمقراطية ليست حتمية، والعودة عنها أيضًا محتملة، كما أنها ليست شرطًا للرأسمالية، وليست استجابة لواجبات أخلاقية تترتب على التطور الاجتماعي. هذه الفكرة تعني أنه لا توجد شروط ولا حتميات؛ أي إن الأمر مفتوح. 2. التحول من النظام الأوتوقراطي إلى الديمقراطي يمكن أن يصل إلى نهايات مختلفة، منها العودة إلى الأوتوقراطية أو إقامة نظام مختلط أو بقاء ديمقراطية غير راسخة أو إرساء الديمقراطية؛ أي إن الانتقال من النظام الأوتوقراطي يمكن أن يؤدي إلى أنظمة مختلفة، وهذا ليس تعميمًا نظريًا في الحقيقة، ولا يفيد، لأنه يتسع لكل شيء. 3. كل انتقال إلى الديمقراطية له إيقاعه الخاص، ومراحله الخاصة به، ولا يوجد طريق واحد لترسيخ الديمقراطية ولا ضمان لثباتها أو حيويتها. نرى حتى الآن مجرد تصريحات عما لم يتوصل إليه مشروع الانتقال، أو اعترافًا بأن ما توصل إليه غير محدد. 4. الديمقراطية في هذه اللحظة التاريخية، بغضّ النظر عن أنماطها، تُعَدّ الشكل الوحيد للسيطرة السياسية الشرعية[72]. وهذا موقف ديمقراطي تعمّم وساد إلى درجة أنه أصبح متطابقًا مع مفهوم الشرعية. 5. قلّما يحصل الانتقال في عزلة عن مطالب أخرى غير سياسية، مثل المطالب الاجتماعية والاقتصادية وصيرورات اقتصادية اجتماعية ثقافية. وهذا كلام صحيح لكنه عام جدًا، لأنه يعني أنّ السياسة غير معزولة عن الاقتصاد والمجتمع، وأن المطالب التي تعبّر عن تطلّع الناس إلى

---

(71) Philippe C. Schmitter, «Is it Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?,» Stanford University (1995), pp. 7-14, accessed on 3/3/2020, at: https://go.aws/3aGdREu

(72) وصف بلاتنر ذلك بـ «اللحظة الديمقراطية» بقوله إننا بعد الحرب الباردة في «عالم يهيمن فيه مبدأ واحد للشرعية السياسية، وهو الديمقراطية»، للمزيد، يُنظر: Marc F. Plattner, «The Democratic Moment,» in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press,1996), p. 38.

يضيف: «وقوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة». وفي رأيي، ثمة خلط للأمرين عند عدد من الباحثين والمعلقين، وقد توقعوا من الولايات المتحدة أن تجسد الشرعية الديمقراطية أو على الأقل تدعمها وتساندها.

الديمقراطية تتواشج مع مطالب الناس الأخرى. وغالبًا ما تتصدّر المطالب الاجتماعية الاقتصادية النضال، وقد يبدأ الحراك الشعبي في رفعها. 6. تعتمد نتيجة الدمقرطة بدرجة كبيرة على الترتيب الذي يقارب فيه الفاعلون التحولات المختلفة الضرورية. وهذا يعني أن عامل اتخاذ القرار، وترتيب سلّم الأولويات في تناول الإشكالات يكتسب أهمية. 7. هنا بالتحديد يدلي شميتر باستنتاج عيني وواضح عمّا يعتبره شرطًا للتحول الديمقراطي، وهو أن من المفضل وجود هوية وطنية متماسكة وحدود إقليمية ثابتة ومؤسسة قبل قيام التحول الديمقراطي. وهذه، في رأيي، بديهية سبق أن أبرزها روستو. وسبق أن بيّنّا أنها الشرط المسبق الذي صمد، إضافة إلى شرط الانتقال الديمقراطي المتعلق بقدرة النخب السياسية على التوصل إلى تسويات. 8. تشدد الفكرة الثامنة على تأثير موجات التحول الديمقراطي دوليًا، فبعد كل محاولة لتأسيس نظام ديمقراطي تصبح الدول أكثر وعيًا بشأن التحولات المقبلة، بمعنى أنها تكتسب خبرة. وهذا صحيح أيضًا، لكنه صحيح في كل سياق إنساني. فمن الضروري الانتباه إلى تأثير موجات الانتقال والسياق الدولي. 9. ترتبط الفكرة التاسعة بالنتائج المترتبة على النقطة السابقة؛ حيث يشير الباحث إلى أن أهمية السياق الدولي تزداد على نحو مطرد مع اندثار النظام السلطوي ومع كل محاولة لإقامة نظام ديمقراطي. 10. يؤدي التدويل المتزايد للديمقراطية إلى نشوء منظمات وشبكات تهتم بحقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات الإثنية ومراقبة الانتخابات وتقديم النصائح السياسية والاقتصادية وغيرها؛ ولذلك تتفاءل الفكرة رقم 11 بنشوء مجتمع مدني عابر للحدود يؤثر في السلوك حكومات الدبلوماسي الكلاسيكي للدول الديمقراطية الذي يقوم على المصالح، في اتجاه بذل جهد لدعم التحول الديمقراطي في ما يتجاوز مصالحها القومية. واستخدام مصطلح مجتمع مدني دولي هنا مضلّل للغاية، لأن المقصود هو جمعيات ومنظمات دولية غير رسمية، لا أكثر ولا أقل. أما مفهوم المجتمع المدني فمكانه في جدلية الدولة والمجتمع.

لتصوير قوة مفهوم المجتمع المدني التفسيرية وأهمية استخدامه استخدامًا صحيحًا بما يتجاوز تحويله إلى مجرد تسمية للمنظمات غير الحكومية، فإن

أحد أهم أسباب عدم القدرة على فعل اندماج في الاتحاد السوفياتي بعد انهيار النظام هو عدم وجود علاقات تبادل اقتصادي اجتماعي طوعية، فالعلاقات التبادلية كانت تمر عبر الدولة. ولم تكن ثمة علاقات اقتصادية تبادلية طوعية في اقتصاد سوق ومجتمع مدني مستقلٍ نسبيًا عن الدولة السوفياتية التي انتهت. وهذا ما نقصده بأهمية مفهوم المجتمع المدني الذي لا يفيد استخدامه في وصف جمعيات دولية لمجرد أنها غير رسمية. وهذا ما ينطبق على سورية مثلًا في ظل دكتاتورية الأسد. فحتى لو سمح بنشوء ألف جمعية أهلية أو غير حكومية، هل كان ممكنًا الحديث عن مجتمع مدني سوري يقوم على علاقات طوعية متبادلة لا تمر عبر أجهزة الدولة بين أنحاء سورية كافة؟ وينطبق ذلك بدرجة أكبر على ليبيا في عهد معمر القذافي، وهو أحد أسباب ملء الطوائف والعشائر الكبرى المتخيلة هذا الفراغ مع تراجع الدولة. وهذا لا ينفي وجود محاولات جدية لإنشاء مؤسسات حديثة واتحادات قائمة على التعاقد الحر. وقد لفتت التطورات في أوروبا الشرقية النظر إلى ذلك، ولا سيما بعد نشوء حركة تضامن في بولندا وعرائض المثقفين في تشيكوسلوفاكيا، ما شكّل منطلقًا جديدًا لنقد دراسات الانتقال. وهذا كما يبدو سبب التفات شميتر إليها.

عمومًا، بما أنّ دراسات الانتقال اعتُبرت نخبوية، بمعنى أنّها ترى الانتقال بوصفه مفاوضات ومساومات بين نخب، اقترح نقادٌ لحكم النخب، باعتباره حكم القلة، الالتفات إلى دور الحركات الاجتماعية، ومنها حركات الاحتجاج على تلوث البيئة والحركات العمالية والنسوية وغيرها، ومساهمتها في خلق فضاء حوار عقلاني بمفهوم هبرماس، وذلك من منطلق إسناد أهمية فائقة لنشوء مجتمع مدني بتعريفه بوصفه فضاءً لمشاركة المواطنين والحوار العقلاني. ومن المنظّرين المهمّين في هذا المجال ألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci) (1943–2001) وليوناردو أفرتزير (Leonardo Avritzer)[73]. وعمليًّا تدفع الحركات الاجتماعية في اتجاه تسييس مجالات جديدة أو توسيع المجال

---

(73) جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 2006)، ص 58.

السياسي ليشمل حقوق النساء والعمال[74]، ومن ثم اندراجها في إطار العملية الديمقراطية، وتوسيع الديمقراطية خلال ذلك.

12. أخيرًا، تنص الفكرة الثانية عشرة على أن من الممكن، وليس بالضرورة من السهل، التحول من أنماط مختلفة من الدكتاتورية إلى أنماط مختلفة من الديمقراطية من دون احترام الشروط المسبقة التي وضعها علماء السياسة واعتبروها ضرورية:

أ. ليس صحيحًا أن الانتقال إلى الديمقراطية سلمي دائمًا. وتاريخيًا، فإن جميع الديمقراطيات الأولى من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا تطوّرت بعد وقوع عنف وحروب أهلية. وهذا يعني، في رأيي، أن الفارق ليس بين استخدام العنف من عدمه، بل بين حصول تطور تدريجي نحو الديمقراطية من عدمه حتى بعد وقوع العنف. وقد يكون الدافع للتدرج هو الإجماع على عدم العودة إلى العنف بعد المرور بتجربة مثل الحرب الأهلية التي قد تتحول إلى ذاكرة معاناة مشتركة، أي ذاكرة وطنية. وهذه أيضًا خصوصية أيّ تحول ديمقراطي مقبل في الجزائر. فتجربة الحرب الأهلية وعنفها الضاري محفوران في الذاكرة، ويبدو أن ثمة إجماعًا على عدم العودة إلى مثلها.

ب. يمكن أن يبدأ التحول الديمقراطي، وفق شميتر، من دون حراك شعبي ضخم يطالب بإسقاط النظام القديم. لكن بعد أن تبدأ عملية التحول، فإن حراكًا جماهيريًا يطالب بتعميق الإصلاحات أو تغيير النظام يؤدي إلى بعث الحياة في المجتمع المدني[75]. بيد أننا نلاحظ أنّ حركة الجماهير العفوية من دون قيادة منظمة قادرة على التفاوض، وفي ظل عدم الثقة بين الحركة الجماهيرية وأحزاب المعارضة قد تؤدي إلى انتشار مزاج شعبي قلق

---

(74) المرجع نفسه.

(75) من هنا لا تصح ملاحظة غرايم جيل أن مشروع دراسات الانتقال أقصى مصطلح المجتمع المدني من مفرداته، لكن المشروع ثبّت أولوية السياسة على نشاط ما يسمى منظمات المجتمع المدني، وأن الأخيرة تكتسب أهميتها ودورها من المجال الذي يفسحه لها النضال السياسي والقرارات السياسية. Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press, 2000), p. 7.

من عدم الاستقرار والفوضى، ومن ثم نشوء بيئة حاضنة لمشروعات الارتداد عن الإصلاح.

ج. يمكن أن يتطور التحول من دون مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي، ويمكن حتى أن تتراجع معدلات النمو في أثناء عملية التحول، إلّا أنّ الحرية تصبح على المدى البعيد عنصرًا مهمًا في دفع النمو الاقتصادي.

د. يمكن أن يحصل الانتقال من دون تأثير فعلي في توزيع الثروة، على الرغم من انتشار أوهام لدى المواطنين عن المساواة التي سوف تتحقق في الديمقراطية. وقد يتراجع النمو الاقتصادي في مرحلة الانتقال لأسباب عديدة منها التخبط في أجهزة الدولة وتراجع الإنتاجية في مرافق الإنتاج وتعطّل بعض الخدمات، ما يحمل مخاطر على العملية برمّتها إذا لم تتوافر قوى دولية وإقليمية داعمة و/ أو التفاف جماهيري واسع حول مشروع الانتقال.

هـ. يمكن تحقيق تحوّل من دون برجوازية وطنية. فالبرجوازيّة أثبتت في كثير من الحالات أنها ليست مؤيدة للحراك الديمقراطي، بل عارضته لأن علاقتها بالنظام السلطوي أفسدتها. ونجد أمثلة دالة على ذلك في حالة النظم السياسية التي تُطور علاقات زبائنية مع مجتمع الأعمال، ولا سيما عبر مناقصات مشروعات الدولة وغيرها.

و. يمكن أن يجري الانتقال من دون ثقافة مدنية، وهذا أمر يفترض أن يكون مفهومًا، على الرغم من كثرة التنظير للثقافة السياسية المؤاتية للانتقال، فكيف يمكن أن تتطور ثقافة مدنية من التسامح والقابلية لصنع التسويات في ظل نظام استبداد؟ هذا يصح، في رأيي، على المستوى الشعبي، أما غياب الثقافة الديمقراطية في أوساط النخب السياسية فيشكل عائقًا حقيقيًا.

ز. يمكن أن يحصل الانتقال من دون كثير من الديمقراطيين، فقد تنتج الديمقراطية تفاعل جماعات غير ديمقراطية. كل ما هو مطلوب أن يقبل هؤلاء، ديمقراطيين أكانوا أم غير ديمقراطيين، قواعد لعبة متفقًا عليها وأن يستمروا في العمل السياسي بناءً على هذه القواعد، بمعنى احترامها في حالتَي النصر

والهزيمة[76]. وسبق أن عبّر روستو وشيفورسكي عن هذه الفكرة. وفي رأيي، تدل التجربة العربية على أن الانتقال الذي يجري بعد تحوّل ثوري يحتاج إلى نخبة سياسية في المعارضة لديها بوصلة ديمقراطية وقادرة على طرح برنامج ديمقراطي يؤطر التنازلات والمساومات في الحوارات التي تجري بين ديمقراطيين، أو حتى بين غير ديمقراطيين. ويعتقد شميتر أن المعضلات التي تواجه التحول الديمقراطي في العالم العربي هي ذاتها في أماكن أخرى، مع احتمالية أقل لترسيخ الديمقراطية، إذا نشأت، مقارنة ببلدان جنوب أوروبا[77].

إن الإجماع على الوحدة السياسية الإقليمية للدولة أو الكيان السياسي بوصفه أمرًا مفروغًا منه في نظر القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة هو شرط بديهي. ويمكن أن نسمي ذلك وحدة وطنية أو وحدة قومية أو غير ذلك. بمعنى أن التعددية التي تتيحها الديمقراطية لا تؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى كيانات مختلفة، أو لا تؤدي إلى حروب أهلية. فإذا كان الولاء للدولة مفروضًا من أعلى بواسطة استبداد أو أيديولوجيا، وليس قائمًا في لاوعي الناس، فإن زعزعة الاستبداد قد لا تؤدي إلى تعددية سياسية بل إلى احتراب أهلي، وربما يُحسم لمصلحة استبداد من نوعٍ جديد، أو يقود إلى نشوء دول جديدة وتطهير ديموغرافي إثني أو طائفي أو قبلي، أو تنشأ بعد مرحلة من الاحتراب الأهلي حلولٌ توافقية هشة تقوم على محاصصات تعيق نشوء ديمقراطية ليبرالية، وتمنع حتى تداول السلطة سلميًا. فالديمقراطية في النهاية هي نظام حكم في دولة، وهذه الدولة هي إطار التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة وممارسة الحريات المدنية. ويبدو لي أن هذا من تعريفات الديمقراطية وليس من استنتاجات دراسات الانتقال. وهذا الأمر تحديدًا أصبح أكثر راهنية في حالة العالم الثالث حيث الكيانات السياسية لم تكتسب شرعية كافية بعد، ورسم الاستعمار حدود عددٍ كبير منها على نحوٍ تعسفي، أو لم تنجح الأنظمة فيها في عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار المواطنة.

(76) ما سبق هو مناقشة لأفكار شميتر وتلخيص لها كما وردت في المصدر الآتي:
Schmitter, «Is it Safe for Transitologists & Consolidologists,» pp. 7-16.

(77) Ibid., p. 41.

ثمة حالات في أوروبا الشرقية أدى فيها سقوط النظام السياسي إلى تفكك دول قائمة ونشوء كيانات جديدة. وكان الانقسام شرطًا للديمقراطية في كل وحدة انفصلت وأصبحت كيانًا وطنيًا مستقلًا. لكن لم تكن الديمقراطية هدف الانقسام أو سببه، كما في حالة يوغوسلافيا والدول المنشقة عن الاتحاد السوفياتي مثلًا، سواء وقع هذا الانقسام نتيجة لانهيار الإمبراطورية كما في الاتحاد السوفياتي، أو نتيجة لحرب دموية كما في يوغوسلافيا. وهذا هو التعديل الأول بشأن مقولة روستو، وقد تحقّق التعديل في أوروبا الشرقية. قد يكون الانفصال شرط الديمقراطية، وإن لم تكن محركه وهدفه. وهذا ليس ضروريًا دائمًا، فثمة نماذج ناجحة لدولٍ ديمقراطية متعددة الثقافات والإثنيات والقوميات، ولكنها حققت ولاءً للدولة وتسليمًا بوجودها.

في حالة الانتقال من الأنظمة السلطوية في العالم العربي، برهنت الحالة التونسية على صحة مقولة الكيان السياسي المفروغ منه، كما أكدها سلبيًا كل من سورية واليمن وليبيا؛ إذ لم يتوافر فيها هذا الشرط. وكان شميتر قد كتب في عام 1995 أن الهوية الوطنية راسخة في الدول العربية، أي إن شرط روستو متوافر فيها، في ما عدا استثناءين هما اليمن والسودان[78]. وهذا ينمّ عن عدم اطّلاعٍ على أوضاع المنطقة خصوصًا في المشرق العربي. كما رأى أنّ العراق مجزّأ بشكل سيئ على خطوط إثنية ودينية بعد حرب الخليج، وقد يتجزّأ إلى كيانات سياسية إذا قامت الدكتاتورية الحاكمة في حينه (نشر المقالة في عام 1995) بعملية لبرلة فضلًا عن دمقرطة[79]. وبرّر توقّعه هذا عجزَ الدكتاتورية عن الإصلاح قبل حرب عام 2003 واحتلال العراق. ولاحقًا، قام الاحتلال الأميركي بإسقاط النظام بالقوة، وفَرْضِ نظامٍ ديمقراطي على العراق يقوم على المحاصصة الطائفية عمليًا، ما زاد من تعقيد قضية الديمقراطية في المشرق العربي، فقد استخدمت الأنظمة الحاكمة مثالَ العراق للتخويف من الديمقراطية وتخوين المطالبين بها بربطها بالاحتلال والتفتت الطائفي.

(78) Ibid., p. 38.

(79) Ibid., p. 39.

الفصل الثامن

أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

في أهمية التمييز بين أنواع الأنظمة السلطوية، وفي صعوبة تغيير أنظمة الحزب الواحد والدكتاتورية الفردية، وفي صعوبة تغيير الأنظمة الشمولية من الداخل، ونفي الإصلاح السوفياتي من أعلى للاستحالة، وفي سهولة تغيير الأنظمة العسكرية مقارنة بالحال قبل أن تتحول إلى دكتاتورية فردية أو حزبية. وفي فشل محاولة ملاءمة نماذج الانتقال الديمقراطي لأنواع الأنظمة، وفي التمييز بين الأنظمة بحسب قدرتها على القمع العنيف واستعدادها لذلك.

لم تحصل الإصلاحات من أعلى في إسبانيا ودول أميركا اللاتينية وبولندا فحسب، بل في العالم العربي أيضًا في ثمانينيات القرن الماضي، مع انخفاض أسعار النفط ونشوء حركات اجتماعية احتجاجية واسعة. فبادرت الأنظمة إلى إصلاحات في كلٍ من الأردن والجزائر والمغرب والبحرين ومصر. **لكن اللافت في هذه الحالات عدم حصول انشقاقات في السلطة الحاكمة نتيجة للإصلاح** (ما عدا في حالة الجزائر التي انتهت إلى انقلاب على الإصلاح في عام 1992). ولم يفلت زمام المبادرة من أيدي أيٍّ من الأنظمة؛ أي إنها تمكنت من عكس مسيرة الإصلاح حين ارتأت ذلك حتى بعد أن قطع شوطًا معتبرًا كما في الجزائر.

صحيح أن اللَّبْرَلَة من أعلى تخفض ثمن التعبير والفعل السياسيَين الذي يدفعه الأفراد، لكن التقدّم في هذا المجال ليس حتميًا، ويمكن الارتداد عنه في مراحل مبكرة من الانتقال. فالتحول محفوف بالمخاطر، ويعتمد في البداية

على قوة الحُكّام التي تبقى تعسفية في هذه المرحلة، وسبق أن ذكرنا تحليل شيفورسكي لهذا السياق[1]. وفي رأيي، إن أثر اللَّبْرَلَة في حالات الانتقال إلى الديمقراطية مزدوج؛ **أولًا**، تجرؤ المواطنين على الفعل السياسي بانخفاض تكلفة هذا الفعل. **ثانيًا**، انقسام النخب الحاكمة نتيجة للبرلة بشأن توسيعها أو التراجع عنها. وهذا الأثر الثاني لم يقع في الحالات العربية التي عرفناها. إن ما يجب أن يجيب عنه الباحثون في شؤون العالم العربي هو: لماذا وأين يكمن الفارق؟ ولا يكفينا استنتاج ما هو مفروغ منه، وهو أنّ الإصلاح من أعلى ليس شرطًا ضروريًا أو كافيًا للتحول الديمقراطي. ففي بلدان مثل البرتغال لم تكن البداية بالإصلاح، بل بانقلاب عسكري. ولذلك أميل إلى الاستنتاج أنّ الإصلاح ليس الطريق الوحيد لانشقاق النخبة الحاكمة، ولا الانشقاق هو الطريق الوحيد إلى الديمقراطية. فهل هو الطريق عربيًا؟ في تونس انقسمت النخبة الحاكمة نتيجة الثورة وليس نتيجة الإصلاح، هذا إذا اعتبرنا الجيش جزءًا من النخبة الحاكمة. وانقسمت كذلك النخبة في الجزائر خلال الانتفاضة الشعبية في عام 2019.

المقارنة مفيدة لأنها تكشف بعض خصوصيات الأنظمة العربية الحاكمة، وأهمها في هذه الحالة هو: **أولًا**، تمركز السلطة حول الفرد الحاكم وجمعه بين الدكتاتورية الفردية البيروقراطية والسلطانية، ومنع نشوء تيارات مختلفة في داخل النظام قابلة للانشقاق، فالجميع أتباع للحاكم الفرد. **ثانيًا**، صحيح أنّ مركز النظام هو حكم الفرد، لكن النظام مؤلف من مكونات: أجهزة الأمن، ورجال الأعمال الجدد، والحزب الحاكم (إن وُجد)، وغير ذلك، ما يمكّن الحاكم الفرد من استخدامها في مراقبة أحدها للآخر. فحتى لو انقسمت مركبات النظام بين معتدلين ومتشددين بشأن الانفتاح على المعارضة مثلًا، فإن الانقسام لا يشمل النخبة كلها بل أحد مركباتها فقط. فمثلًا، من الطبيعي أن تنقسم فئة

(1) Adam Przeworski, «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 47-63.

رجال الأعمال لأن جزءًا منها مقرّب من النظام ويستفيد من علاقة المحسوبية والزبونية مع النظام، ومن الطبيعي أن يصبح جزءٌ آخر ناقمًا راغبًا في التغيير، ولكن لا تنشق النخبة الحاكمة جراء ذلك، ولا الفئة الرئيسة من النخبة الحاكمة. **ثالثًا**، هو ما أسميته في كتابات أخرى بـ «المسألة العربية» وهي تتلخص في تأثير إشكالية الهوية باعتبارها عائقًا، ليس من ناحية عدم منح شرعية للدولة ورفع ولاءات سياسية فوق الدولة فحسب، إنما أيضًا بتدخل الدول الإقليمية في الصراع المحلي ولا سيما عبر الريع النفطي، والسعي إلى إنقاذ الأنظمة التي تعاني أزمة من دون إنقاذ الاقتصاد المأزوم، وهو ما أطلقت عليه تسمية الثقافة الريعية أيضًا بنشوء فئة المثقفين والإعلاميين المعتمدين على دعمٍ من الخارج، ولا سيما من دول غنية معادية للتحول الديمقراطي. وهنا يصبح التضامن العربي ليس عاملًا فحسب في نشر لهيب الثورات، أو الاحتجاجات الشعبية على الأقل، وإنما يعني تعاضدًا بين قوى مضادة للديمقراطية.

من الضروري التمييز بين الأنظمة السلطوية والشمولية من حيث قابليتها للسقوط. ووفق لينز، لم يسقط أي نظام شمولي بأي معنى للمصطلح بفعل عوامل داخلية، بما في ذلك الأنظمة التي خَبرَت تغيرات كافية لتسمّى ما بعد شمولية. فالنظام النازي في ألمانيا والنظام الفاشي في إيطاليا أُسقِطا بفعل عوامل خارجية، أي بالحرب. ويلتقي لينز مع دال، الذي سبق أن ذكرناه في هذا الشأن، في الحكم المتعلق بأن سقوط الأنظمة السلطوية بالثورات لم يؤدِ، في أغلبية الحالات، إلى تأسيس ديمقراطية، إنما إلى تأسيس نظام سلطوي آخر[2]. والحقيقة أن للتعميم الأول استثناءات؛ فالنظام الشمولي في الاتحاد السوفياتي سقط بفعل جموده اقتصاديًا وتجوّفه أيديولوجيًا، وبسبب الفشل في التنافس مع الغرب في سباق التسلح ومستوى المعيشة وغيرهما، ما أدى إلى عملية إصلاح من أعلى انشق بعدها النظام وانحازت أغلبيته إلى الإصلاح. والفشل في التنافس مع الغرب هو عامل داخلي وخارجي في الوقت ذاته. أما التعميم الثاني فيمكن إضافة الحالة التونسية إلى الاستثناءات عليه، **حيث قادت الثورة**

(2) Juan J. Linz, *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1978), p. 7.

إلى تغيير النظام في اتجاه ديمقراطي وليس إلى الاستيلاء على السلطة. ونمط الثورات هذا أسميه ثورات إصلاحية، وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقًا في الباب الرابع من الكتاب.

وفق تقسيمات هنتنغتون، تنشأ أنظمة الحزب الواحد غالبًا بالثورة، وتكون الأيديولوجيا مصدر شرعيتها، والحزب هو المدخل إلى السلطة. أما الأنظمة العسكرية فتنشأ عمومًا من الانقلابات. والدكتاتوريات الفردية متنوعة، والمشترك بينها أن الفرد الحاكم هو مصدر السلطة، ويعتمد النفوذ على القرب منه والبعد عنه. وتشمل الدكتاتوريات الفردية، من بين ما تشمل، دكتاتورية كل من أنطونيو سالازار (António de Oliveira Salazar) (1932–1968) ومارسيلو كيتانو (Marcello Caetano) (1968–1974) في البرتغال، وفرانشيسكو فرانكو (Francisco Franco) (1939–1975) في إسبانيا، وفرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965–1986) في الفلبين، وأنديرا غاندي (Indira Gandhi) (1966–1977 و1980–1984) في الهند (في المرحلة الأخيرة من حكمها)، ونيكولاي تشاوشيسكو (Nicolae Ceaușescu) (1965–1989) في رومانيا. في بعض الحالات، بدأت الدكتاتورية الفردية بانقلاب عسكري تحول إلى دكتاتورية فردية لاحقًا (أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) (1974–1990))، وربما تنشأ هذه الدكتاتورية من نظام الحزب الواحد أيضًا، كما في حالة جوزف ستالين (Joseph Stalin) (1922–1952) وتشاوشيسكو وصدام حسين (1979–2003)[3]. وجمع حافظ الأسد (1971–2000) بين الانقلاب العسكري وحكم الحزب الواحد قبل التحول إلى حكم فرد (يستند إلى حزب من ضمن مكونات أخرى للنظام)، ومعمر القذافي (1969–2011) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد)، وعمر حسن البشير (1989–2019) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد). ولا توجد دولة عربية واحدة لم يتحول فيها الانقلاب العسكري إلى حكم فرد؛ فخلافًا لحالات مثل الأرجنتين في أميركا اللاتينية أو ميانمار (بورما) في آسيا، لم يشهد العالم العربي حكم

---

(3) Samuel P. Huntington, «How Countries Democratize,» *Political Science Quarterly*, vol. 106, no. 4 (Winter 1991-1992), p. 581, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/2y4hzKr

جماعة من الضباط (طغمة عسكرية) إلا لمدد قصيرة جدًا، فانتهى المسار إلى احتكار أحدهم السلطة بالقوة، أو بتفويض بقية الضباط له (السيسي في مصر مثلًا)، أو بغيرهما. وثمة أنظمة سلطوية ملكية تقليدية كما في الأردن والمغرب والسعودية ودول الخليج، مع فوارق بينها لناحية نسب اعتمادها على مركبات الشرعية التقليدية والقمع. لقد كانت الأنظمة العربية عشية ثورات عام 2010– 2011 كلها سلطوية، لكن بدرجات متفاوتة من الاعتماد على القمع.

ميّز هنتنغتون، في محاولته ملاءمة أفكاره مع دراسات الانتقال الديمقراطي متأخرًا، بين ثلاث سبل في الانتقال إلى الديمقراطية هي: 1. التحول (Transformation) وهو ما يقابل عند لينز (Reforma) الإصلاح من أعلى و2. الاستبدال (Replacement) ويقابله عند لينز (Ruptura) التغيير بالثورة ثم 3. (Transplacement) وهو ليس موجودًا عند لينز وفق هنتنغتون، ويقصد به الجمع بين الإصلاح من أعلى والاستبدال من أسفل[4]. لكنه يعني في الواقع الانتقال النمطي المتفاوض عليه[5] إلى الديمقراطية، والذي تمحورت حوله دراسات الانتقال قبل أن يطلق هو عليه هذه التسمية.

قام هنتنغتون بمحاولة جديرة بالتقدير لتأسيس علاقة بين طبيعة النظام السلطوي وطريقة تغييره، لولا أنه صاغها كأنها قوانين ثابتة. ووفقًا لهذا التقسيم كانت الأنظمة العسكرية أشد قدرة على وضع حدٍ لحكمها وعلى تغيير ذاتها، لأن العسكر عمومًا لا يعرّفون أنفسهم كحكام دائمين للبلاد، ويدّعون أنه حالما تنتهي مهمتهم سيعود الجيش إلى الثكنات، كما أن الجيش لا يخشى على مصيره من الحكام القادمين. ينطبق هذا على حالات الموجة الثالثة كلها ما عدا الأرجنتين واليونان وبنما، حيث انهار حكم العسكر وأفسح في المجال للديمقراطية نتيجة لهزائم عسكرية.

غالبًا ما يضع القادة العسكريون شروطًا للتخلي عن السلطة تتعلق بضمان

---

(4) Ibid., p. 583.

(5) يُنظر: Ian Shapiro, *The State of Democratic Theory,* (Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003), pp. 80-81.

حصانة العسكر من المحاسبة القضائية في ظل الحكم المدني بعد التغيير، واحترام الاستقلالية المؤسسية للجيش. وفي بعض الأحيان، يصرّ القادة العسكريون على دورٍ للمؤسسة العسكرية في مسائل الأمن القومي، وحتى الإمساك بوزارات ذات علاقة بهذا المجال، وكذلك الصناعات والمشتريات العسكرية. ففي البرازيل وبيرو وغيرهما، سيطر العسكر على عملية التحول وفرضوا شروطهم. أما في الأوروغواي، حيث كانت قوى السلطة والمعارضة متوازنة، فجرى تعديل شروط العسكر. وفي الأرجنتين واليونان حيث خرج العسكر مهزومين رُفِضت شروطهم[6].

سبق أن نظّر هنتنغتون لحكم العسكر ودورهم المهم في البلدان النامية، في واحد من أوائل كتبه، لأن من الممكن الاعتماد عليهم في عملية التحديث وفي فرض السيطرة على البلاد[7]. وها هو يعود ليفرد لهم دورًا متقدّمًا في عملية الانتقال الديمقراطي قياسًا بالأنظمة السلطوية. ويسهل عليه التعميم في شأن تفضيل العسكر التخلي عن الحكم خشية انشقاق الجيش أو تسييسه، لأنه يستثني الحكام العسكريين الذين يتحولون إلى مدنيين بتغيير الزيّ بعد الانقلابات وينتقلون إلى دكتاتورية فردية تصعّب الانتقال إلى الديمقراطية، كما أظهرت حالة سوهارتو في إندونيسيا. وهذا يعني أن هنتغتون توصل إلى بديهية تقول إن العسكر الذين لا يتمسكون بالسلطة عبر التحول إلى دكتاتورية يتخلّون أيضًا عن السلطة بسهولة أكبر.

أما أنظمة العسكريين السابقين الذين أصبحوا دكتاتوريين فرديين فتشبه الأنظمة السلطوية البيروقراطية التي يقودها مدنيون، لكنها تتمتع بعلاقة مميزة بمؤسسة الجيش، وهم يخشون الجيش في الوقت ذاته لأنهم يعرفون جيدًا قدرته على الانقلاب. والأمثلة العربية كثيرة منها: حافظ الأسد وجمال عبدالناصر وأنور السادات وحسني مبارك وعبدالكريم قاسم وعبدالسلام

(6) Huntington, «How Countries Democratize,» p. 584.

(7) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, with a new foreword by Francis Fukuyama (New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968]), pp. 240-261.

عارف وعبد الرحمن عارف وجعفر النميري وعمر البشير ومعمّر القذافي وعلي عبد الله صالح.

أما بالنسبة إلى أنظمة الحزب الواحد، فقد نشأت في معظمها عن ثورات، وحدّدت أيديولوجية الأحزاب طبيعة النظام. وفي الحالات التي نَحَت فيها الثورة منحى التداخل مع هوية البلد الوطنية، كما في الصين وروسيا وكوبا، وربما كوريا الشمالية، كان نظام ما بعد الثورة أشد رسوخًا وديمومة. وفي دول أخرى، تخلى الحزب بسهولة عن الحكم بتأثير عوامل داخلية وخارجية كما في بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية[8]. وفي الدول العربية، تحوّل الحزب الواحد غالبًا إلى حزب الرئيس، أي إلى حزب ذي قاعدة اجتماعية موالية للنظام وجهاز مدني في خدمة الدكتاتور، أكان النظام يسمح بانتخابات صورية أم لا. وجرت محاولات ناجحة نسبيًا (وربما صادقة أيضًا في البدايات على الأقل) لربط الانقلابات العسكرية بالقضية الوطنية ولا سيما بعد نكبة فلسطين، ولاحقًا عبر برامج الوحدة العربية ومناهضة السياسات الأميركية في المنطقة، ما ساهم في ربط «النظام الثوري» بالمشاعر الوطنية والقومية. وقد استُنزِف هذا الخطاب بالهزائم العسكرية وتغيير التحالفات.

اتفق عديد من الباحثين مع هنتنغتون بخصوص قابلية الأنظمة العسكرية للتغيير مقارنة بأنظمة الحزب الواحد. وبيّن ذلك تيوريل أيضًا في دراساته الكمية. ويتلخّص استنتاج جيدز الذي تفرده على طول دراستها في تلخيص عشرين عامًا من دراسات الانتقال[9] في أن الأنظمة العسكرية أكثر قابلية للانشقاق من الأنظمة السلطوية الأخرى في فترات الأزمات أو عند حصول ضغط شعبي أو حتى ضغط خارجي. ووفق جيدز، كان معدل بقاء الأنظمة العسكرية التي عرفها العالم منذ عام 1946[10] تسع سنوات، في حين بلغ

---

(8) Huntington, «How Countries Democratize,» p. 585.

(9) Barbara Geddes, «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» *Annual Review of Political Science*, vol. 2 (1999), pp. 115-144.

(10) حتى صوغ مقالتها في عام 1999.

معدل بقاء النظام الفردي 15 سنة، أما أنظمة الحزب الواحد، إذا استثنينا منها تلك التي تغيّرت نتيجة احتلال خارجي، فمعدل أعمارها 23 سنة[11].

يتصور الضباط سهولة العودة إلى الثكنات والحفاظ على امتيازاتهم ومصالحهم، بل حتى زيادة امتيازاتهم من طرف الحكومات الانتقالية غير الواثقة بنفسها. ولذلك، فإن مصيرهم غير مرتبط بمصير النظام غالبًا، فأي دولة مقبلة لا تستغني عن الجيش. وربما كان هذا سبب تأكيد دراسات الانتقال التي انطلقت من أميركا اللاتينية على انقسام النخبة الحاكمة بوصفه بداية التحوّل. أما الأنظمة ذات الحكم الفردي (وإن كان فردًا ذا ماضي عسكري انقلابي) فمعرّضة لهزّات مع موت الزعيم أو ضعف قوّته، وهنا تكمن نقطة ضعفها. وفي نظام الحزب الواحد والنظام الفردي، تكون حتى الفئات المتصارعة في داخل النظام أشد رغبة في التعاون في ما بينها ضد خطر التغيير إذا كانت قاعدتها الاجتماعية المؤيدة واسعة، والمصالح التي تجمعها كثيرة و/أو إذا كانت المعارضة غير جاهزة لطمأنتها بشأن مصيرها.

تنشب الخلافات بين الضباط لأسباب عديدة، أهمها الطموحات الشخصية. وهو تقدير صحيح توصلنا إلى ما يشبهه في تحليل خلافات الضباط وتصفياتهم المتبادلة بعد الانقلابات التي شهدها العالم العربي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته[12]. وبعد انقلاب عسكري، غالبًا ما يقوم الضباط باختيار الأقل كاريزما من بينهم والأكثر تقيّدًا بالجماعة بوصفه «أولَ بين متساوين». بيد أنهم لا يلبثون أن يكتشفوا فداحة خطئهم، ومن يبدو عديم الشخصية والكاريزما يحوّل النظام إلى دكتاتورية فردية، كما فعل عيدي أمين (Idi Amin) في أوغندا في الفترة 1971–1979، ورفائيل تروخيو (Rafael Trujillo) في الدومينيكان في الفترة 1930–1961، وجان بيدل بوكاسا (Jean-

(11) Ibid., p. 131.

(12) عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

Bédel Bokassa) في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 1966-1979[13]، والسادات في مصر بعد وفاة عبد الناصر.

لم يميز تصنيف هنتنغتون العلاقات، بين طبيعة الأنظمة واحتمالات التغيير، بين أوتوقراطيات الحزب الواحد والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب التي تتيح للأحزاب هامشًا محدودًا للعمل من دون التدخل في السلطة. ويبيّن تيوريل على أساس عيّنة عالمية من البلدان أن الأنظمة السلطوية المتعددة الأحزاب أكثر تأثرًا بالهزات الخارجية والأزمات الاقتصادية والتعبئة الشعبية وحتى التدخلات الأجنبية[14].

في ما يسمى الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، أسقطت الانتفاضات الشعبية الدكتاتوريات القائمة في البرتغال والفلبين، وفي إسبانيا حصل التغيير بسبب وفاة الحاكم، وفي الهند وتشيلي طرح الحكام أنفسهم لثقة الجمهور في الانتخابات معتقدين أنهم سيحصلون على الأغلبية، وعندما لم يحصلوا عليها قبلوا بها بعد تردد. وفي تشيلي وكوريا الجنوبية حَكم جهاز قمعي، وفي الحالتين ترشح رأسَا المؤسسة القمعية، بينوشيه في تشيلي وروو تاي وو (Roh Tae-woo) (1988-1993) في كوريا الجنوبية، لانتخابات بادرا إليها معتقدَين أن الأمن القومي والتنمية الاقتصادية اللذين حققاهما سيضمنان لهما الأغلبية في الانتخابات، لكن بينوشيه فشل في الاستفتاء على بقائه في الحكم في عام 1988، أما تاي وو فقد نجح في الانتخابات في عام 1987. في المقابل، لم يقبل ماركوس في الفلبين ومانويل نورييغا (Manuel Noriega) (1983-1989) في بنما نتائج الانتخابات وزوّراها، وأدى ذلك إلى انتفاضات شعبية ضدهما[15]. وفي الجزائر أيضًا، بادر الشاذلي بن جديد (1979-1992) إلى انتخابات خسرها حزبه عمليًا فانقلب الجيش عليه وعلى الانتخابات، وتفجر صراعٌ مسلح. وتفجرت ثورات ضد بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا،

---

(13) Geddes, pp. 123-124.

(14) Jan Teorell, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 9-10.

(15) Huntington, «How Countries Democratize,» p. 588.

وصالح في اليمن، والأسد في سورية. فأنظمة الدكتاتورية الفردية تمانع التغيير بالإصلاح، لأنها تخشى أن تفلت منها دينامية الإصلاح، فيكون التغيير بالثورة.

غالبًا ما لا يكون الخط الفاصل بين التحول من أعلى والإحلال (Transplacements) واضحًا. وهناك حالات يمكن تصنيفها في أي من هذين النموذجين. لكن بحسب هنتنغتون، فإن 16 من 35 دولة شهدت تحولًا ديمقراطيًا في ما يسميه الموجة الثالثة للديمقراطية، كانت ضمن نموذج التحول من أعلى. ويتطلب التحول من أعلى أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة، بحيث تتمكّن من تحريك بلدها نحو الديمقراطية، إن أرادت ذلك من دون الإذعان لشروط المعارضة. ووفق ستيبان، عندما بدأت اللَّبْرَلَة في البرازيل «لم تكن هناك معارضة سياسية، ولا أزمة اقتصادية ولا انهيار نتيجة لهزيمة عسكرية»[16]. إن الحالات النموذجية للتحول من أعلى هي إسبانيا والبرازيل وهنغاريا[17]. وأعتقد أن الانتقال من أعلى ما كان لينجح في هنغاريا لولا الإصلاح في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أنه بدأ قبله. فالعامل الخارجي مهمّ في هذه الحالة.

يؤكد هنتنغتون أن المبادرة في البرازيل جاءت من الرئيس إرنستو بيكمان جيزل (Ernesto Beckmann Geisel) (1974-1979)، ثم جواو فيغيريدو (João Figueiredo) آخر رؤساء المرحلة العسكرية منذ عام 1964 الذي حكم البرازيل من 1979 إلى 1985. واتخذ طريق التغيير فيها نمط خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء، أي عملية دمقرطة زاحفة. في عام 1973، كان في البرازيل حكم دكتاتوري قمعي. وفي عام 1989، تحوّل إلى ديمقراطية كاملة. عمومًا، يؤرخ المراقبون نشوء الديمقراطية في البرازيل في كانون الثاني/يناير 1985 بوصول رئيس مدني إلى السلطة بالانتخابات، على الرغم من صعوبة تشخيص منعطف حاد على طريق تطور الديمقراطية، وصعوبة

---

(16) Ibid., p. 591; Alfred Stepan, «Introduction,» in: Alfred Stepan (ed.), *Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation* (New York: Oxford University Press, 1989), p. ix.

(17) Huntington, «How Countries Democratize,» p. 591.

تحديد اللحظة الزمنية التي انتقلت الدكتاتورية بعدها إلى الديمقراطية في البرازيل هي خصوصيتها. كانت إسبانيا والبرازيل الحالتين النموذجيتين للتغيير من أعلى. وفي عامَي 1988 و1989، تشاور قادةٌ هنغاريون بشكل موسع مع قادةٍ إسبان في كيفية تطبيق الديمقراطية[18]. والحقيقة أن المبادرة في إسبانيا كانت من أعلى، بيد أن الانتقال نفسه إلى الديمقراطية في ذلك البلد لا يُفهم من دون التفاوض والمساومات بين المعتدلين من النظام والمعارضة، وبتهميش المتشددين بدايةً.

كتب أودونيل وشميتر أن تداخل العسكر مع المجتمع والسياسة يختلف من بلد إلى آخر. فكثير من الدول السلطوية بدأت أنظمة عسكرية وتحولت إلى أنظمة بيروقراطية سلطوية. حالة الأرجنتين مثلًا هي حالة حكم عسكري مباشر منذ عام 1976؛ فقد عيّنت القوات المسلحة رئيسًا هو نفسه ضابط رفيع تابع للطغمة العسكرية. وبينوشيه الذي استمر حكمه لتشيلي سبعة عشر عامًا بدأ بوصفه «أول بين متساوين». وهذا ما حصل للجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو (Juan Velasco Alvarado) الذي حكم بيرو من عام 1968 حتى 1975، وخوان كارلوس أونغانيا (Juan Carlos Onganía) في الأرجنتين في الفترة 1966-1970. وفي البرازيل، حكم العسكر منذ عام 1964 من دون مشاركة مدنية ومن دون شخصنة الحكم، وتناوب الضباط على السلطة التنفيذية. ولهذه الاختلافات تبعات مهمّة. ففي حالة الضابط الذي تحوّل إلى دكتاتور، ينتهي النظام بموت الدكتاتور أو إطاحته[19]. ولم يصحّ توقّع أودونيل وشميتر هذا بشأن بينوشيه كما بيّنّا. أما في إسبانيا وتايوان، فتوفي المؤسس وشرع خَلَفُه في الإصلاح استجابةً لتطورات اقتصادية واجتماعية. وفي الاتحاد السوفياتي، توفي خلال ثلاثة أعوام ثلاثة أمناء عامّين، ما أوصل غورباتشوف إلى السلطة وبدأ في الإصلاح من خلال الحزب الحاكم.

---

(18) Ibid., p. 592.

(19) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 34-35.

غالبًا ما يفشل الإصلاحيون الذين بادروا إلى الانفتاح بالاستمرار في الحكم. ويحل محلهم إصلاحيون أكثر ديمقراطية. وهذا ما حصل في تايوان وهنغاريا والمكسيك[20]، وربما كان يمكن إضافة فشل غورباتشوف، لكن التجربة أثبتت أن بوريس يلتسين (1991-1999) وخلفه لم يكونا أكثر ديمقراطية منه. وغالبًا ما يفلت زمام الأمور من يد من بادر إلى الإصلاح إما بفعل انشقاق النخبة الحاكمة، وإما بردة فعل تستغل هامش الحرية الذي أتيح لتطالب بتعميق الإصلاحات، وهذا هو تحليل دراسات الانتقال الديمقراطي عند أودونيل وشميتر ووايتهيد وشيفورسكي وغيرهم.

تشجّع الإصلاحات على تفجر حركات الاحتجاج في ظلها باعتبارها غير كافية؛ إذ يتبين أنها لا تكفي لإتمام المهمة. بيد أن الإصلاحات الأعمق تعني تغيير النظام، ومن هنا ينشأ تردّد السلطة في مواصلة المسار. وإذا قامت القوى السياسية المعارضة باستغلال الإصلاحات بسرعة للعمل على تغيير النظام، وكانت القوى المحافظة أقوى من الإصلاحية في داخل السلطة، يحصل ارتداد حاد عن الإصلاح تقود إليه القوى التي قامت بالإصلاح أو تعزلها قوى متشدّدة من داخل النظام كي لا تواصل إصلاحاتها.

بعد وفاة فرانكو، قام خلفه خوان كارلوس (Juan Carlos) (1975-2014) الملتزم تحويل إسبانيا إلى ديمقراطية برلمانية بإصلاحات رفضها رئيس الحكومة كارلوس آرياس نافارو (Carlos Arias Navarro)، فاستبدله في عام 1976 بأدولفو سواريز (Adolfo Suárez) (1976-1981) الذي بدأ فعليًا في الانتقال الديمقراطي. أما في الأرجنتين، فارتدّ النظام ضد الزعيم الإصلاحي وجرى تعيين الجنرال ليوبولد غالتييري (Leopoldo Galtieri) في عام 1981، بدلًا من روبرتو إدواردو فيولا (Roberto Eduardo Viola)، حيث بقي غالتييري في منصبه حتى فشله في حرب جزر الفوكلاند في عام 1982. وحصل أمر شبيه قليلًا في الصين؛ فبعد أن شرع زهاو زيانغ (Zhao Ziyang) الأمين العام للحزب الشيوعي في اللَّبْرَلَة، قامت تظاهرات الطلبة الشهيرة في عام 1989 في ميدان

(20) Huntington, «How Countries Democratize,» pp. 594-595.

تياناتمِن في بكين، ما أدى إلى ردة فعل محافظة عند العسكر وقيادة الحزب فجرى قمع الانتفاضة وتغيير زهاو زيانغ وتعيين لي بنغ (Li Peng). أمرٌ مشابه حصل في بورما أيضًا، بعد التظاهرات الشعبية التي أعقبت الإصلاحات في عام 1988؛ إذ انقلب العسكر على رئيس الحكومة المعتدل الذي حاول التفاوض مع جماعات المعارضة[21]. وفي الجزائر، أدى قلق المؤسسة العسكرية من نتائج إصلاحات بن جديد (1990–1991) التي تمثّلت بفوز الإسلاميين في الانتخابات البلدية، وفي المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، إلى انقلاب 1992. كما انقلب العسكر في مصر في عام 2013 على الإصلاحات التي بدأت بعد ثورة كانون الثاني/يناير ووصلت إلى حد وضع دستور وانتخاب رئيس ديمقراطيًا.

مركّب الإصلاح من أعلى والاستبدال من أسفل الذي يسميه هنتنغتون (Transplacements) هو النموذج الذي تطرّق إليه مشروع دراسات الانتقال الديمقراطي من دون أن يسميه بهذا المسمى. ولا يشير هنتنغتون إلى هذه الدراسات وإنجازاتها في هذا الصدد، ولا يذكرها. وفي رأيه أنّ 11 من 35 حالة بين سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته اقتربت من هذا النموذج، أهمها بولندا وتشيكوسلوفاكيا والأوروغواي وكوريا. وبدأت جنوب أفريقيا عملية كهذه في الفترة 1989–1990.

يشتمل هذا النموذج على أربع مراحل هي: 1. الحكومة تبدأ بخطوات لبرلة وتخسر سلطتها تدريجًا. 2. تستغل المعارضة هذا الوضع بإضعاف الحكومة أكثر وتوسيع قاعدتها الشعبية بتكثيف نشاطها بهدف إسقاط الحكومة. 3. تقوم الحكومة بالرد بالقوة على التحشيد الذي تقوم به المعارضة. 4. تدرك الحكومة والمعارضة نشوء حالة جمود ومواجهة وتبدآن في البحث عن مخارج بالمفاوضات. لكن الخطوة الأخيرة ليست حتمية؛ ففي بعض الحالات تغيّر الحكومة قيادتها وتبدأ في قمع المعارضة باستخدام الجيش وأجهزة الأمن، على الأقل موقتًا، أو تستمر المعارضة في تطوير قوتها وتسقط الحكومة بالقوة.

(21) Ibid., p. 597.

وثمة تنويعات كثيرة لهذه المراحل الأربع، وقد تضاف إليها مراحل أخرى؛ فهذا مجرد نموذج مستقرأ من حالات محددة. والحقيقة أن هنتنغتون لا يضيف هنا شيئًا إلى دراسات الانتقال التي سبقته إلى تحديد هذا النوع من التحول بالإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة والتحشيد من أسفل للضغط من أجل توسيع الإصلاح ونشوء الحاجة إلى الحوار بين قوى السلطة والمعارضة في شأن خيارات الانتقال المختلفة.

أظهرت التجارب العربية، ما لم يلاحظه هنتنغتون، وهو أن الاحتجاجات قد تؤدي إلى انشقاق النخبة على مسألة التعامل معها، أو تقوم بإصلاحات لاحتوائها، ويحتمل أن يتلو ذلك تصاعد الاحتجاجات. وتقوم الأزمة الاقتصادية، أو المطالب الاقتصادية، مع ارتفاع سقف التوقعات حتى في غياب أزمة، بدورٍ مهم. وقد يؤدي دور القادح في الاحتجاجات حدثٌ (مثل مقتل معارض، أو سوء تعامل السلطات مع كارثة طبيعية، أو غيرهما) يفجر غضبًا محتقنًا، فينطلق احتجاجٌ شعبي مطلبي لا يلبث أن يتحول إلى مطالب سياسية.

كما أثبتت التجربة العربية وتجربة أوروبا الشرقية أن التغيير ليس مرتبطًا بطبيعة النظام بموجب تنميط مسبق للأنظمة، بل بقدرتها على استخدام أدوات القمع العنيف ومدى استعدادها لتجاوز جميع الحدود في ذلك. فإذا كان النظام قادرًا على الذهاب بعيدًا في عمليه القمع العنيف، ولديه الإرادة للإقدام على ذلك، وإذا لم يؤدّ هذا الفعل إلى شقّه، فإنه يعرقل الانتقال بتراجع الاحتجاج وخفوت صوت القوى المدنية، وبتحول قوى أخرى إلى حمل السلاح.

ثمة دراسات حالة تُظهر أن تأثير التعبئة الشعبية في الانتقال إلى الديمقراطية في أميركا اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي كان سلبيًا[22]. لكن الأمر متعلق بنفوذ القوى المتصلبة ومناعة النظام وحجم الاحتجاج الشعبي. ويَظهر، بشكلٍ عام، عدم وجود قاعدة عامة تضع التعبئة الشعبية في خانة سالبة ضد الانتقال

---

(22) Teorell, p. 101; Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003); Ariel C. Armony, *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004).

الديمقراطي. فتعميق الإصلاحات وانشقاق النخبة الحاكمة لم يكونا ممكنين في بعض الحالات لولا التعبئة الشعبية، حتى إن بعض الحروب الأهلية أوصلت نخبًا سياسية إلى استنتاج ضرورة حل الصراعات بآليات ديمقراطية. وإحدى الدراسات تُظهِر أن من بين 40 في المئة من جميع الحروب الأهلية التي وقعت في الفترة 1940-1993 تبعها تحسُّن في منسوب الديمقراطية[23]. في الحقيقة، يجب أن نميّز بين الحروب الأهلية والتعب منها بوصفه سببًا، ولا سيّما تلك التي لا يستطيع فيها أيّ طرف أن ينتصر على الطرف الآخر مع استحالة الحلول الانفصالية.

لكن الدراسات الكمية تبيّن أنّ المعارضة الداخلية المسلحة تتعارض مع الانتقال الديمقراطي[24] على المديَين القصير والمتوسط على الأقل. وتثبت دراسات الحالة أن الانتفاضات الشعبية السلمية كانت عاملًا إيجابيًّا في التحول الديمقراطي وفي ديمومته. والأمثلة على ذلك هي الفلبين في ثمانينيات القرن الماضي، وجنوب أفريقيا في أواخر عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وكذلك الانتقال الديمقراطي في نيبال وتايلاند في مطلع التسعينيات[25]. هذا إذا كانت الانتفاضات السلمية ممكنة. فبعض الأنظمة، مثل النظام السوري، تواجهها بقمعٍ شديد لا يمكنها أن تصمد أمامه فتنكفئ، أو تتحول إلى السلاح، أو تنتهي وتحلّ محلها معارضة مسلحة من فئات اجتماعية أخرى.

تُثبت دراسة كيرت شوك أن العمل المسلّح يثبط السعي إلى الديمقراطية، في حين أن العمل السلمي يعززه[26]. والمثال على ذلك هو حالة الفلبين حيث حرّك مقتل المعارض بنينو سيمون أكينو (Benigno Simeon Cojuangco Aquino)، الذي عاد إلى بلاده من منفاه في الولايات المتحدة واغتيل في مطار مانيلا في عام 1983، حراكًا شعبيًّا هائلًا، ما اضطر ماركوس إلى القبول بانتخابات

(23) Teorell, p. 103.

(24) Ibid., pp. 103-104.

(25) Ibid., pp. 106-107.

(26) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005), p. 66.

حق الاقتراع، ما أدى إلى انتفاضة في بلداتهم في الفترة 1984-1985، فقمعتها الحكومة بقوة ونجاح، وارتدّت الحكومة عن الإصلاحات. لكن العقوبات على جنوب أفريقيا التي انضمت إليها هذه المرة الولايات المتحدة وجميع الحكومات الأوروبية، بفعل الانتفاضة وأساليب قمعها، حملت نظام الأبارتهايد على التفكير من جديد في قدرته على مواصلة الحكم بالأساليب القديمة.

فعّل النضال المتواصل والانتفاضة في جنوب أفريقيا عاملًا خارجيًا أصبح حاسمًا، لكن هنتنغتون لا يرى ذلك أيضًا. وبقية «القصة» معروفة؛ إذ بدأ إصلاحٌ جديد قاده الرئيس دي كليرك الذي تغلب على القوى المتشددة في حزبه، وأدى إلى مفاوضات وتغلّب «التيار المعتدل» ممثلًا بمانديلا أيضًا، على الفئات الأكثر تشدّدًا في المعارضة[28]. وأصبح الاتفاق بين «المعتدلين» من الطرفين ممكنًا وفق نموذج دراسات الانتقال. وعرف التاريخ المعاصر حالاتٍ استمرت فيها المواجهة مدة طويلة نسبيًا، بإضرابات ومواجهات، ثم مفاوضات وقمع تلتها مفاوضات مجددًا. ويُجلب عادةً مثال بولندا لمثل هذه الحالة التي أدت في النهاية إلى مناقشات الطاولة المستديرة في عام 1988[29]. لكن في حالة بولندا تحديدًا بدأت صيرورة الانتقال بنضال العمال وتضامن إنتليجنسيا يسارية ديمقراطية ثم تضامن الكنيسة الكاثوليكية، وهذا ما قاد الحزب الشيوعي إلى إصلاحات ما لبثت أن تراجعت عنها المؤسسة الحاكمة بانقلاب عسكري. وأصبح الانتقال الديمقراطي ممكنًا بعد بدء الإصلاح في الاتحاد السوفياتي.

إضافة إلى ذلك، عند الحديث عن المبادرات من أعلى والحلول المتفاوض عليها لا يجوز أن يتجاهل البحث دور الفرد الذي لا تحكمه قوانين. فمثلًا، يمكن تصور ماذا كان سيحصل لعملية الإصلاح في جنوب أفريقيا والتفاوض مع المؤتمر الوطني لو قام متطرف أبيض باغتيال دي كليرك[30].

(28) Huntington, «How Countries Democratize,» pp. 610-611.

(29) Ibid., pp. 609-610.

(30) Shapiro, *The State of Democrtic Theory,* p. 82.

ميّز شميتر ولين كارل بين أربعة أنواع من التحول تُساهم في رأيهما في تحديد طبيعة النظام الديمقراطي الذي سيظهر: **أولًا**، الميثاق (Pact)، وهو الناجم عن اتفاق بين النخب. **ثانيًا**، الإصلاح (Reform) الذي يشكل تسوية مع الشعب في الحقيقة. **ثالثًا**، الإملاء (Imposition) الذي تفرضه النخب. **رابعًا**، الثورة (Revolution) أي التغيير الذي يفرضه الشعب. أما أنماط الديمقراطية التي تتلاءم مع هذه الأنماط الأربعة فهي: الكوربوراتية، والمقصود هو الديمقراطية التي تعترف رسميًا، أو بطريقة غير رسمية، بحقوق جماعات، وقد تقوم أصلًا على توافق بينها، وربما تأخذ حصصها في السلطة في الاعتبار (أحزاب سياسية، طبقات وفئات اقتصادية، جماعات إثنية Corporative Democracy، التوافق Consociational/Consensual Democracy، النخبوية Elitist Democracy، الانتخابية Electoralist Democracy). ويقود الميثاق إلى ديمقراطية كوربوراتية تكون فيه الدولة قوية وفاعلة في المواءمة بين مصالح القطاعات المختلفة. أما الإصلاح فيقود إلى ديمقراطية توافقية حيث الدولة ضعيفة وتوجد إدارة ذاتية للعديد من الأقليات التي تشارك في عملية صنع القرار، وهذا استنتاج عجيب يقوم على ربطٍ لا أساس له بين الإصلاح والديمقراطية التوافقية. ويقود الإملاء إلى ديمقراطية نخبوية ولا يكاد الشعب يشارك في السياسة. أما الثورة فتقود إلى ديمقراطية انتخابية ولا تكون الدولة قوية بما يكفي، ويحافظ الشعب على بعض النشاط الذي لا يلبث أن يُختزل في المشاركة في الانتخابات[31].

الحقيقة أنني أستغرب من هذه الجرأة على التعميم، وهذا الدافع القويّ عند بعض باحثي علم السياسة المقارن إلى التصنيف الذي لا يفيد أحدًا، ويوقعهم في أخطاء تتجاوز عدم الدقة، إضافةً إلى أن طبيعة النظام الديمقراطي بعد الانتقال لا تحدَّد بنوع الانتقال وحده، الذي لا أتفق معهم؛ لا في تصنيفه، ولا في تصنيف الأنظمة الناجمة عنه. وما يهمني هو أنّ أيًا من هذه الانتقالات

---

(31) Philippe C. Schmitter & Terry Lynn Karl, «The Types of Democracy Emerging in Southern and Eastern Europe and South and Central America,» in: Peter Volten (ed.), *Bound to Change: Consolidating Democracy in East Central Europe* (New York: Institute for EastWest Studies, 1992), pp. 56-58.

لا يقود إلى الديمقراطية إذا لم يشتمل على إصلاحات هادفة إلى تحقيقها، أكان ذلك بعد ثورة أم من دون ثورة، وإذا لم تتوافر الحكمة لدى القوى الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية وصولًا إلى مرحلة ترسيخ النظام الذي يحتاج إلى عوامل أخرى اقتصادية وبيئة دولية وغيرها.

تصلح نماذج دراسات الانتقال في تفسير حالات عينية. وفشلت، في رأيي، جميع الحالات لوضع نموذج واحد للانتقال الديمقراطي. وثبت أن الممكن تعميمه هو مجموعة قواعد، منها بديهيات مثل استقرار كيان الدولة، ومنها قواعد سلوكية مثل السعي إلى التوافق لتجنب الصراع، والقبول بإجراءات ديمقراطية، الأمر الذي يتوقف بدرجة كبيرة على ثقافة النخب السياسية، وتشخيص العلاقة بدقة بين النظام السياسي والجيش، ووزن القوى المحافظة المتصلبة في داخل النظام. ومن هنا مصدر اللايقين في عملية الانتقال الديمقراطية، فثمة عوامل كثيرة يجب الإمساك بها، كما أن العوامل التي تبدو بديهية مثل التوافق على الإجراءات تتوقف على وعي الفاعلين السياسيين وإراداتهم، وأحيانًا حتى على دور الفرد.

الفصل التاسع

نقد برادايم الانتقال والرد عليه

في نقد برادايم الانتقال، وفي نفي وجود البرادايم، وفي مسؤولية الوكالات الفاعلة في مجالات الديمقراطية عن تبسيط دراسات الانتقال ونمذجتها، وفي أن دراسات الانتقال لا تعتبر أنّ أيّ انتقال من السلطوية يؤدي حتمًا إلى الديمقراطية. في توافر مؤسسات للدولة بوصفه شرطًا مسبقًا قبل أيّ حديث عن الانتقال. وفي نشوء السلطوية التنافسية بوصفها نموذجًا قائمًا بذاته وليس حالة انتقالية.

نسب بعض نقاد مشروع التحول الديمقراطي تسطيح المنظمات الدولية نتائجه وتحويلها إلى وصفة فورية للتطبيق في دول أخرى إلى المشروع ذاته. وهو ما اعتُبر برادايمًا (نموذجًا) متقادمًا. فأصاب هؤلاء النقاد في بعض نقدهم ولكنهم أخطأوا العنوان. إذًا، لم تُنتِج دراسات الانتقال برادايمًا، بل أنتجه تسرّع المنظمات الدولية غير الحكومية، وأحيانًا الحكومية في الغرب، في استخلاص التوقعات بشأن التطورات في دول مختلفة باستخدامه. وحتى عنوان الكتاب الذي يلخص فيه أودونيل وشميتر مشروعهما يشير إلى العكس تمامًا: **انتقالات من الحكم السلطوي: استنتاجات موقتة عن ديمقراطيات غير يقينية**، وكأن الكلمات اختيرت بعناية لنفي وجود برادايم.

المهم أن هذا النموذج أثّر في الوكالات الغربية ومؤسسات الدعم العاملة في الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا لاحقًا كما في أوروبا الشرقية، وحوّلته إلى نموذج قائم على فكرة خاطئة هي أنّ أيّ نظام يغادر الدكتاتورية يتجه حتمًا إلى الديمقراطية. لكن مصدر الاستنتاجات الخاطئة هو في الحقيقة تسطيح

نظريات العلوم الاجتماعية عند تحويلها إلى مصفوفة تشكل مرشدًا للعمل في الاستنتاجات والتوصيات العملية. وهو ما أريد أن أطلق عليه هنا **متلازمة الوكالات الحكومية وغير الحكومية (NGO's) ومراكز تحليل السياسات (Think tanks)، وهي عبارة عن ميلٍ شديد لتسطيح استنتاجات البحوث العلمية وتبسيط نظرياتها لأغراض وضع الأجندات التمويلية والسياسية وإقناع السياسيين و/ أو الترويج للجمهور. وهي متلازمة متكررة في الولايات المتحدة على شكل تحويل دراسات نظرية إلى معادلة مبسطة قابلة لصوغها في عبارات لا تخلو من الطرافة والجاذبية، وأحيانًا إلى «تقليعة» إعلامية.**

رأى كاروثرز ما اعتبره «براديم الانتقال» مفيدًا في مرحلة لحظية ومفاجِئة من التغيرات في العالم. لكن أصبح من الواضح أنّ الواقع ما عاد طيّعًا للنموذج؛ إذ عُدَّت بلدان عديدة بموجبه في وضع انتقال إلى الديمقراطية، لكنها ما عادت كذلك. وحتى التحولات التي ما زالت قائمة لا تتبع النموذج. والتزامه أصبح يعيق تطور دعم الديمقراطية من طرف الدول الغربية والمنظمات الفاعلة في هذا المجال، ويشوّش عمل صنّاع السياسات. وآن الأوان للاعتراف بأن نموذج الانتقال تجاوز مدة صلاحيته، ويفضَّل البحث عن عدسات جديدة لرؤية الواقع من خلالها[1].

تنتقد هذه المقاربة خمسة افتراضات تعدّها أساس نموذج الانتقال (دحض أودونيل وجودها جميعًا في ردّه عليه) هي:

الأول: يُعتبر هذا الافتراض مظلة الافتراضات الأخرى، ويتلخص في أن الدولة التي تبتعد عن الحكم الدكتاتوري هي دولة في حالة انتقال إلى الديمقراطية. وعلى هذا الأساس، اعتُبرت 90 دولة في حالة انتقال ديمقراطي (20 في أميركا اللاتينية، 25 في شرق أوروبا، 30 في أفريقيا جنوب الصحراء، و10 في آسيا، و5 في الشرق الأوسط). والحقيقة أن مشروع دراسات الانتقال لم يعتبرها كذلك، بل ربما فعلت ذلك بعض المؤسسات الدولية على أساس ما عدّه المشروع نموذجًا.

(1) Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002), p. 6, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2Vz2Zn5

الثاني: تتألف عملية الانتقال الديمقراطي من مراحل متتالية، أولاها البداية أو الافتتاح، وتبدأ عادةً بِلَبْرَلَة سياسية، وتظهر خلالها انشقاقات في النخبة الحاكمة أهمها الشرخ بين المتشددين والمعتدلين، ثم يحصل الاختراق بانهيار النظام، ويصعد بنتيجته نظام ديمقراطي عبر حكومة منتخبة في انتخابات عامة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وغالبًا صوغ دستور جديد. وتبدأ بعد هذا الانتقال عملية ترسيخ النظام، وهي عملية طويلة تُختبر بتكرار الانتخابات النزيهة وغيرها[2]. ثمة غائية ديمقراطية ثاوية في نموذج الانتقال تهيّئ لمن يتبناه أنّ هذه المراحل تؤدي إلى غاية محددة سلفًا. لكن بعض الشروخ في الطبقة الحاكمة لم تنتهِ نهاية حسنة، بل إن طائفة كبيرة من الدول التي تحولت إلى الديمقراطية، مثل تايوان وكوريا الجنوبية والمكسيك، لم تمرّ أصلًا بمرحلة الشرخ في النخبة الحاكمة والاختراق الذي تحدثه القوى المعتدلة. ففي بعض هذه الدول، حصلت انتخابات وصعدت معارضة منظمة تطالب بالانتقال الديمقراطي من دون انشقاق النظام الحاكم إلى معتدلين ومتطرفين، وفازت المعارضة بعد عدة مشاركات في الانتخابات التي أتاحها النظام السلطوي. ولا يرى كاروثرز أن المعارضة تفوز بانتخابات في ظل نظام استبدادي لتستلم بعدها الحكم إلا إذا سمحت بذلك النخبة الحاكمة، وهذا في حد ذاته نوع من الإصلاح.

بيّنت التجارب الناجحة في أوروبا وشرق آسيا أن النجاح الاقتصادي و/أو وجود تجربة سابقة من التعددية السياسية في الدولة يساهم في إنجاح التجربة. والمقارنة بين الدول في داخل الأقاليم نفسها، بين دول المعسكر الاشتراكي السابق مثلًا، أو بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، تبيّن أهمية عوامل مثل توافر ميراث مؤسسي من النظم السابقة[3]. لكن دراسات الانتقال الديمقراطي لا تقصي مثل هذه العوامل، بل تكتفي باعتبارها غير ضرورية، كما سبق أن شرحنا الفارق بين الضروري القابل للتعميم والجائز في الشروط العينية والعوامل المساعدة له. وقد يكون التطور الاقتصادي ومستوى التعليم

---

(2) Ibid., p. 7.

(3) Ibid., p. 16.

والتجربة السابقة مع التعددية عوامل حاسمة في ترسيخ الديمقراطية، وربما في الجسر بين الشروط الضرورية والكافية في مرحلة الانتقال أيضًا، لكنها ليست هي الشروط الضرورية. إن ارتفاع مستوى التعليم ومعدل دخل الفرد مثلًا لا يؤديان إلى الديمقراطية في دولة يشنّ فيها النظام حربًا على مطالب الإصلاح أو على الثورة، وينصاع له الجيش ولا تنشق النخبة الحاكمة، أو في مجتمعات ينشرخ فيها المجتمع إلى جماعات إثنية ويندلع صراع أهلي.

الثالث: يزعم كاروثرز وجود هذا الافتراض، وهو متمثل بالإيمان بالأهمية الحاسمة للانتخابات. وتدرك أغلبية الباحثين المساهمين في دراسات الانتقال أن الانتخابات لا تساوي الديمقراطية، وأنها غير كافية لتعريفها، لكنهم في الواقع دعموا الانتخابات أولًا، ودعوا إليها وعدّوها عمليًا خطوة حاسمة في عملية الانتقال. والحقيقة أنّه يفترض في بعض الحالات التحذير من الانتخابات المبكرة قبل التأكد من أنها لا تعمق الشروخ الاجتماعية، وقبل حصول التوافق الإجرائي على الأقل، واقتناع النخبة السياسية به. وثمة نزعة عند المؤسسات الدولية إلى الدعوة إلى انتخابات بعد أي تحول، وقبل التعمّق في مدى دعم التنافس الانتخابي المبكر لعملية الانتقال. وهو الخطأ الرئيس الذي وقع في ليبيا قبل اكتمال عملية بناء مؤسسات الدولة بما فيها الجيش، والاتفاق على قواعد الديمقراطية.

الرابع: يتمثل بأن الشروط السائدة في الدولة، مثل المستوى الاقتصادي والتاريخ السياسي والميراث المؤسسي والتركيب الإثني والتقاليد الاجتماعية والثقافية وجميع المميزات البنيوية الأخرى، لن تكون عاملًا مهمًا في تحديد نتيجة الانتقال الديمقراطي، فبدا كأن هذا الانتقال يجرى في أقل المناطق توقعًا بحسب نظرية التحديث مثل منغوليا وألبانيا وموريتانيا، وبدا للباحثين في مشروع الانتقال أن كل ما يلزم هو قرار النخب السياسية، وقدرة هذه النخب على الدفاع عن عملية الانتقال ضد القوى المعادية للديمقراطية. هكذا نشأت هذه الأفكار في ظل التحولات العاصفة في تلك «الموجة الثالثة». فظهر، وفق كاروثرز، أن نظريات التحديث الأميركية في شأن الطبقة الوسطى وأهمية

الفردانية البروتستانتية[4] ليست شروطًا للديمقراطية. وهو بذلك يمرر رأيه الذي يقول إنها شروط فعلًا.

الخامس: يتمثل في أن عملية الانتقال الديمقراطي تشمل إعادة بناء مؤسسات الدولة وإقامة مؤسسات منتخبة وبرلمانًا وإصلاحًا في الجهاز القضائي، وجميعها إصلاحات وتعديلات على مؤسسات قائمة وعاملة، أي إن فرضيات الانتقال تفترض دولة قائمة متماسكة[5]. وحين جاء ممثلو المنظمات التي تقدّم معونات لعمليات التحول الديمقراطي اكتشفوا أنْ ليس لديهم العدة الكافية للتعامل مع مجتمعات تبني مؤسساتها من لا شيء (كما في حالة ليبيا مثلًا)، فهذا لم يكن مطروحًا في جنوب أوروبا أو أميركا اللاتينية، وهي المناطق التي كانت الأساس التجريبي لدراسات الانتقال. لذلك فإن الداعين إلى الديمقراطية لم يأخذوا في الحسبان مسألة بناء الدولة باعتبارها جزءًا من عملية الانتقال الديمقراطي. والحقيقة أنها أخذتها في الحسبان، بل سلمت بها، ولكن لم يتعامل معها الباحثون منذ روستو باعتبارها من مهمات الانتقال، بل من شروطه المسبقة. وهم محقّون في ذلك.

ذلك يعني أن ما يسميه كاروثرز بغير حق «برادايم الانتقال» لا ينطبق على بلد مثل ليبيا لا تتوافر فيه الشروط المسبقة، وليس في جعبة منظّريه ادعاءات بهذا الشأن. ولا شك في أن الانتخابات لا يفترض أن تكون المهمة الرئيسة في بلد مثل ليبيا، بل بناء المؤسسات، وإبرام التسويات بين القوى المختلفة وإزالة أي عائق أمام بناء مؤسسات الدولة، ولا سيما بناء الجيش الموحد وأجهزة الأمن، حتى لو جرى بناء الجيش الوطني والشرطة بدمج الفصائل المسلحة، أو

(4) أقحمها كاروثرز في نظرية التحديث كأنها أحد أركانها، ولم تكن كذلك. وهي في رأينا ليست من شروط الديمقراطية، أكانت مكونًا رئيسًا في نظرية التحديث أم لا، وسواء وجد برادايم انتقال أم لا. فلا علاقة للانتقال الديمقراطي حتى تاريخيًا بنشوء ما يسمى الفردانية البروتستانتية التي ربما ثبت وجودها في مسألة الإيمان وانعدام الوساطة بين المؤمن والله، ولكن اشتقاق الأوتونوميا الفردية الأخلاقية منها ليست استقراءً ولا استدلالًا، بل عملية مشابهة وتماثل متعلقة بالطبقات الوسطى في دول بروتستانتية انطلقت الديمقراطية منها، ولكن علاقة الأمر بالبروتستانتية ذاتها غير واضحة إطلاقًا.

(5) Ibid., pp. 8-9.

حلّها، بالقوة. إن رفض الفصائل المقاتلة الاندماج الطوعي، والفشل في إلزامها ذلك، هما من أهم أسباب التفكّك وانهيار عملية الانتقال على مستوى الدولة، وصعود قوى مضادة للانتقال متمثلة بجيش الضابط الليبي السابق خليفة حفتر (قائد ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي منذ عام 2014 الذي دشن مرحلة وجود سلطتين منفصلتين في ليبيا) بدعمٍ من قوى رجعية معادية للانتقال الديمقراطي على مستوى الإقليم.

وفقًا لكاروثرز، فإنه عند التحرر من غائية الانتقال القائمة الكامنة في زاوية نظر الباحث، ينجلي له أن كثيرًا من الدول التي اعتُبرت في حالة انتقال إلى الديمقراطية دخلت بعد التخلص من نظام سلطوي في مرحلة جديدة ليست ديمقراطية. فهي لم تعد إلى سابق عهدها، بل نشأت فيها أنظمة التعددية الخاوية، أو الخالية من المضمون، حيث يسمح بتعددية سياسية، لكنها لا تؤثر في عملية صنع القرار، ولا يشارك المواطن في السياسة، ولا تؤخذ هذه التعددية بجدية بوجود تحالف أمني سياسي اقتصادي لا يتغير. فثمة نماذج مثل بنغلاديش والأرجنتين ونيبال وغواتيمالا وأوكرانيا، تتبادل الأحزاب فيها السلطة من دون أي تغيير في السياسات. والنمط الثاني هو «أنظمة القوة المسيطرة». والأمثلة الدالة عليه هي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وكازاخستان حيث يسمح النظام ببعض اللَّبْرَلَة، وانتخابات شكلية لا يتم فيها أي تبادل للسلطة، ومنها أيضًا دول أفريقية كثيرة جنوب الصحراء. هذه النماذج ليست حالات انتقال إلى الديمقراطية، وإنما نظم سياسية جديدة قائمة[6].

نفى أودونيل، في رده على نقد كاروثرز[7]، وجود «برادايم الانتقال»، أي نموذج إرشادي تنضوي تحته الادعاءات الأخرى كلها، ومضمونه أن كل

(6) في تصنيفاته للأنظمة في المنطقة الرمادية، يسمي كاروثرز «التعددية المجوّفة» (Feckless Pluralist)، وهي نماذج عن نظام ديمقراطي ما دام يعقد انتخابات نزيهة، لكنه مُفرغ من مضمونه بالحكم الفاسد. أما ما يسميه (Dominant Power) فهو عنده نظام سلطوي، ومع أنه يسمح بالانتخابات، إلا أنها انتخابات غير عادلة وغير نزيهة وتفرض عليها تقييدات كثيرة تمنع المنافسة الحرة، يُنظر: Ibid., p. 11-13.

(7) Ibid., pp. 9-16.

انتقال من السلطوية هو انتقال إلى الديمقراطية. ومن هنا عُنوِن مؤلَّف مشروع الانتقال الديمقراطي الرئيس بـ «الانتقال من الحكم السلطوي»[8] وليس الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. ويمثل عدم يقينية بلوغ الديمقراطية بعد التحرر من السلطوية محورًا مركزيًا فيه. ففي الإمكان أن يؤدي هذا التحرر من السلطوية إلى ثورات أو أنظمة مختلطة (Hybrid Regimes) أو حتى العودة إلى السلطوية. وهذا يؤكد العنوان الفرعي للمجلد الرابع الذي سبق التطرق إليه المتمثل باستنتاجات موقتة في شأن ديمقراطيات غير يقينية. وهذا ما يقابل مصطلحات الأنظمة القائمة في المنطقة الرمادية عند كاروثرز؛ إذ إن ما يسميه كاروثرز بـ (Feckless pluralist) هو ما سبق أن سمّاه أودونيل بـ (Democraduras) (وهي جمع ما بين كلمتَي (Democracia) و(Dictatura)، وما يسميه كاروثرز بـ (Dominant Power) سبق أن سمّاه بـ (Dictablandas) (جمع لكلمتَي Dictatura وBlanda أي ناعمة))[9].

لا يوجد انتقال نموذجي أو برادايمي إلى الديمقراطية، فثمة سبل مختلفة للانتقال الديمقراطي[10]. ويشير أودونيل إلى مقالة ستيبان في المجلد الثالث من كتاب **الانتقال من الحكم السلطوي**[11] الذي يعدد فيه طرائق الانتقال[12]. وسبق أن تطرّقنا إلى محاكاة هنتنغتون له.

عن تاريخ مشروع الانتقال الديمقراطي، كتب أودونيل أنه بدأ مع زملائه في البحث في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي في دراسة هذا التاريخ؛ أي إنّ عملهم لم يكن ردة فعل على عملية الدمقرطة في

---

(8) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986).

(9) Guillermo O'Donnell, «In Partial Defense of an Evanescent 'Paradigm',» in: Larry Diamond, Marc F. Plattner & Philip J. Costopoulos (eds.), *Debates on Democratization* (Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 2010 [2002]), p. 95.

(10) Ibid., p. 96.

(11) Alfred Stepan, «Paths toward Redemocratization: Theoretical and Comparative Considerations,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 3 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 64-84.

(12) O'Donnell, «In Partial Defense of an Evanescent 'Paradigm',» p. 96.

أميركا اللاتينية، بل كان تطلعًا إلى الديمقراطية قبل أن تنطلق عملية الانتقال في الإقليم، ما عدا في حالة بيرو. وما يميّز الباحثين في مشروع الانتقال أنهم جميعًا كانوا، في بلدانهم مباشرة أو من خلال شبكات البحث، مدفوعين بغاية إسقاط الأنظمة السلطوية التي ابتُليت بها مناطقهم. لقد اعتقدوا أن التأكيد على العنصر السياسي في الانتقال أكثر من العوامل الاجتماعية الاقتصادية سوف يساعد في تحفيز الانتقال من الأنظمة السلطوية. ففي تلك الفترة، كانت أغلبية الأدبيات تُفيد أنه يجب الانتظار وقتًا طويلًا لتوافر شروط الانتقال بالمرور عبر التنمية الاقتصادية والتحديث ونضوج الثقافة السياسية، كي يتمكنوا من التطلع إلى الديمقراطية بواقعية. لقد وجدوا أن هذا النوع من التنظير للديمقراطية مثبط للعزائم، ولذلك اتجهوا إلى «التمني المتبصّر»، فافترضوا أن العمل السياسي الموجّه إلى غاية قد يكون مؤثرًا، وأن التحليل الجيّد يفيد في مثل هذا الأمر. ويعترف أودونيل أن أدبياتهم مسيسة، لكن الانتقالات التي حصلت لا تَدحضه[13]. إن محرك البحث سياسي، وهدفه التحفيز السياسي وعدم انتظار اكتمال الشروط البنيوية التي تسردها نظريات التحديث والثقافة السياسية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن يعتبر عامل الإرادة السياسية هو الأساس.

يوافق أودونيل على ادعاءٍ واحد فقط من ادعاءات كاروثرز؛ أنهم لم يبحثوا في مشروعهم في البداية بشأن الدول الضعيفة أو غير المتماسكة. لكن، في بداية التسعينيات من القرن الماضي شرع علماء الاجتماع وعلماء السياسة يناقشون قوة الدولة وتماسكها بوصفها من شروط الدمقرطة[14]. والحقيقة أن روستو ودال وغيرهما، كما بيّنا، كانوا قد سبقوهم إلى ذلك. والمسألة ماثلة، عربيًا على الأقل، منذ مدة طويلة.

هيمن على البحث في «الأنظمة الهجينة» التي نشأت في وسط أوروبا وشرقها بعد نهاية الحرب الباردة انحياز إلى فكرة الانتقال الديمقراطي والدراسات التي كرّستها، فعُوملت روسيا مثلًا كأنها تمر بمرحلة انتقال إلى

(13) Ibid., p. 98.

(14) Ibid.

الديمقراطية، ثم اعتبر انعطافها إلى الأوتوقراطية فشلًا في ترسيخ الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، قُوربت حالات أخرى أيضًا، في حين وُصفت الدول التي لم تنتقل إلى الديمقراطية بأنها مؤجلة أو متوقفة أو تشوبها عيوب، وكأن المسار الطبيعي هو الانتقال إلى الديمقراطية. ومنطلق كتاب ليفتسكي وواي أنه قد تنشأ أنظمة من نوع جديد، لا هي ديمقراطية، ولا هي مجرد مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية. فثمة أنظمة هجينة تشكل نموذجًا قائمًا بذاته، ويمكن أن يستقر ذلك النموذج ويترسخ، أو قد تعود تلك الأنظمة إلى الحكم الأوتوقراطي المحض، وفي بعض الحالات تتحول إلى الديمقراطية بفعل صيرورة انتقال جديدة. ويعدّد كتابهما اثني عشر نظامًا هجينًا - سلطويًا تنافسيًا - دام خمسة عشر عامًا. لم تكن هذه ديمقراطيات غير مكتملة أو غير راسخة، وإنّما يجب فهمها كما هي وصوغ مصطلحات لها بوصفها أنظمة غير ديمقراطية، والمفهوم الأكثر فائدة لتحليلها، في رأيهما، هو «السلطوية التنافسية»[15].

سبق أن كتب هنتنغتون عن النظام الحزبي المسيطر في دول آسيا مثل كوريا واليابان الذي يتضمن تنافسًا على السلطة وليس تغيير السلطة، وأن الجميع يشارك في الانتخابات، لكن المشاركة في المناصب هي لحزب التيار الرئيس السائد وحده[16]. فهل هذا هو المقصود بالسلطوية التنافسية؟

يأخذ الباحثان ليفتسكي وواي على دراسات الانتقال الديمقراطي ما بعد الحرب الباردة أنها أولت استراتيجيات المعارضة جل اهتمامها، مهمِلةً

(15) Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010).

السلطوية التنافسية ليست النظام الهجين الوحيد، وفق المؤلِّفين، فثمّة أنظمة هجينة أخرى مثل: 1. الأوليغاركيا الدستورية، والديمقراطيات الإقصائية التي لا تمنح جزءًا كبيرًا من السكان حق الانتخاب، 2. أنظمة وصائية حيث يوجد انتخابات ولكنّ الحكومات مقيّدة بمؤسسات غير منتخبة كما في إيران وإلى حدٍّ ما غواتيمالا وباكستان ونيبال، 3. أنظمة تنافسية حيث الانتخابات حرّة ونزيهة. لكن ثمّة حزب كبير ممنوع من خوضها مثل الأرجنتين في الفترة 1957-1966 وتركيا حتى التسعينيات، ومع ذلك فإن المؤلِّفين يركزان على السلطوية التنافسية. Ibid., p. 14.

(16) Samuel Huntington, «Democracy's Third Wave,» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), p. 27, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2MeshUm

قوّة النظام الحاكم وقدرته على المقاومة، وهذا نقد وجيه. فقد يكون تماسك الجهاز الأمني واستعداده للقمع، أو هشاشته وتردده، سببًا في نجاح الانتقال أو فشله. ويقتبس الباحثان من جيفري هيربست أنه في حالات كثيرة كان ضعف الدول الأفريقية، ولا قوة المعارضة، هو المسؤول عن تغير الأنظمة في كثيرٍ من الدول[17]. وثمة أمثلة لدول كانت فيها المعارضة قوية ولكنها فشلت لأنّ النظام أيضًا قاوم بقوة كما في حالات أرمينيا وماليزيا وصربيا[18]. إنّ الحفاظ على نظام سلطوي حديث هو عملية معقدة ومكلفة ويحتاج إلى درجة عالية من التنظيم، وهذا هو العنصر الرئيس في الحفاظ عليه حين تكون العوامل الحاسمة محلية[19]، وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقًا. وتُعدّ إشكالية صلابة النظام، على الرغم من ضعف مؤسسات الدولة وتمسك نخبه بالحكم واستعدادها لاستخدام أقصى درجات العنف الممكنة، من أهم عوامل فشل بعض محاولات التغيير في العالم العربي.

يعالج ليفتسكي وواي 35 نظامًا من هذا النوع نشأت في الفترة 1990–1995 في ستّ مناطق في أميركا الجنوبية والوسطى (الدومينيكان، غويانا، هايتي، المكسيك، بيرو، نيكاراغوا)، وفي ستّ مناطق في أوروبا الشرقية (ألبانيا، كرواتيا، مقدونيا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا)، وثلاث مناطق في آسيا (كمبوديا، ماليزيا، تايوان)، وستّ مناطق في بلدان رابطة الدول المستقلة؛ أي الاتحاد السوفياتي السابق (أرمينيا، بيلاروسيا، جورجيا، مولدافيا، روسيا، أوكرانيا)، وفي أربع عشرة منطقة في أفريقيا (بينين، بوتسوانا، الكاميرون، الغابون، غانا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزمبيق، السنغال، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي).

إن فرضية المؤلفَين الرئيسة، التي يفصّلانها في الفصل الثاني من كتابهما،

---

(17) Levitsky & Way, p. 55; Jeffrey Herbst, «Political Liberalization in Africa after Ten Years,» *Comparative Politics*, vol. 33, no. 3 (2001), p. 364, accessed on 27/4/2020, at: https://bit.ly/35aIIZpP

(18) Levitsky & Way, p. 55.

(19) Ibid., p. 56.

هي أنّه حيث كانت الصلة بالغرب وثيقة تحوّلت الأنظمة السلطوية التنافسية إلى ديمقراطية، وحيث كانت الصلة ضعيفة اعتمدت النتائج على قدرة الحكام التنظيمية. وفي هذه الحالات التي تضعف فيها الصلات بالغرب، صمدت الأنظمة السلطوية حين توافرت القدرات التنظيمية لدى النخبة الحاكمة، ولا سيّما بوجود حزب حاكم متماسك. وفي حالات التخلف الإداري وعدم تماسك النخبة الحاكمة في ظروف غياب الصلة بالغرب، افتقرت الأنظمة السلطوية التنافسية إلى الاستقرار، لكن قلّما تحوّلت إلى الديمقراطية. وهي فرضية غير صحيحة لأن الأمر متعلق بالأهمية الاستراتيجية للدولة بالنسبة إلى الدول الغربية، وإرادة هذه الدول السياسية في ما يتعلق بمصالحها في الإقليم المحدد في المرحلة الزمنية المحددة. فالدول الغربية، لم تدعم الانتقال الديمقراطي في مصر، كما أن النظام السلطوي الذي نشأ فيها بعد انقلاب 3 تموز/يوليو 2013 يحظى بتجاهل بعض الدول الغربية ودعم بعضها الآخر العلني لها، وذلك غالبًا لاعتبارات جيوسياسية متعلقة بدور مصر وموقعها.

الأنظمة السلطوية التنافسية هي أنظمة مدنية توجد فيها مؤسسات ديمقراطية شكلية، ويُنظر إلى هذه المؤسسات بوصفها وسائل للوصول إلى السلطة. لكنّ استغلال الحكام للدولة يمنحهم أفضلية مقابل خصومهم أو معارضيهم. ويصح تسميتها بالتنافسية لأنّ أحزاب المعارضة تتنافس على المؤسسات، لكنّها غير ديمقراطية لأنّ ميدان العمل السياسي (ساحة الملعب كما يسميانه) يميل إلى مصلحة الحكام. إنّها ساحة غير مستوية والتنافس فيها غير عادل[20]. في مثل هذه الدولة، توجد صحافة حرّة شكلية، فلا تغلَق الصحف، بل تشتريها كارتيلات محيطة بالسلطة، وأحيانًا يُسجن الصحافيون المخالفون بتهم لا تتعلق ظاهريًا بحرية التعبير، أي يجري الاحتيال على الحريات بتهم جنائية مثلًا. وهذا أسلوب تستخدمه الأنظمة العربية التي تتيح حرية محدودة للصحافة، لكنها تلاحق الصحافي النقدي المستقل وتراقبه لجمع أدلة جنائية ضده في مجالات أخرى، وقد تلفّق له تهمًا أخلاقية لتشويه سمعته. ولهذا، يضيف الكتاب إلى شروط الحد

(20) Ibid., p. 5.

الأدنى للديمقراطية[21]، شرط وجود ملعب مستوٍ. ومع أنّ الباحثين يقصدان بذلك توافر ضمانات الانتخابات النزيهة والحريات المدنية، التي من دونها لا يمكن الحديث عن انتخابات نزيهة، فإنهما يصرّان على اعتبار «استواء الملعب» مصطلحًا مستقلًا، ويعني تحديد قدرة النظام السلطوي التنافسي على الالتفاف على الحريات من دون قمعها مباشرة[22]. والحقيقة أن هذه زيادة غير ضرورية في العدة المصطلحية الأكاديمية. فقمع الحريات، مباشرًا أكان أم غير مباشر، يقوّض نزاهة أي انتخابات.

تتميز السلطوية التنافسية من السلطوية (المغلقة) بأنّ الأخيرة لا تحتمل مؤسسات وقنوات تُنافس فيها المعارضة السلطة. هذه هي الحال في دول مثل الصين وكوبا والسعودية. وتختلف أيضًا عن النظام السلطوي المهيمن حيث توجد مؤسسات ديمقراطية على الورق، لكن النظام يقمع المعارضة مباشرة، كما في مصر في مرحلة مبارك وكازاخستان وأوزبكستان، حيث توجد انتخابات لمنح شرعية فحسب للنظام القائم. وتتميز السلطوية التنافسية من الديمقراطية بأنّها تنتهك إحدى ثلاث مزايا للديمقراطية: 1. الانتخابات الحرة النزيهة العامة لجميع البالغين. 2. حماية واسعة للحريات المدنية. 3. ملعب مستوٍ، أو ميدان سياسي مستوٍ بشكل معقول[23].

في بعض الدول غير الديمقراطية من نوع التنافسية السلطوية، قد لا يوجد يقين[24] بشأن النتائج وحتى خسارة الحاكم للسلطة، لكن يرجّح أنّ من يعقبه في الحكم يستخدم السلطة بالطريقة نفسها، أي إنه يكرّس نظامًا سلطويًا

---

(21) وهي: 1. الانتخابات التنافسية الحرة النزيهة. 2. حق الاقتراع للبالغين. 3. حماية الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والاتحاد. 4. عدم وجود سلطة لأوصياء غير منتخبين على مؤسسات الحكم (مثل العسكر والملوك والمؤسسات الدينية) بحيث تحدّ من سلطات المسؤولين المنتخبين التي يلخصانها من كتابات دال وهنتنغتون وغيرهما.

(22) Levitsky & Way, pp. 5-6.

(23) Ibid., p. 7.

(24) عدم اليقين بشأن نتائج التنافس الانتخابي هو مكون مهم في تعريف الديمقراطية عند شيفورسكي.

تنافسيًا. فهذا النوع من الأنظمة يختلف عن الدكتاتورية بأنّ تداول السلطة وارد، لكن البنية السلطوية تبقى قائمة، فلا تتوافر فيها حماية كافية للحريات وميدان سياسي مستوٍ. وانتشرت أنظمة كثيرة كهذه بعد الحرب الباردة في العديد من الدول مثل ألبانيا وأرمينيا وبيلاروسيا والكاميرون وكمبوديا والغابون وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزمبيق وروسيا وأوكرانيا[25]. وليست مصادفة عدم وجود أيّ دولة عربية بين هذه الدول، وربما يقترب العراق الحالي ولبنان من هذا النموذج. وفي النهاية تسود، في رأينا، حالة عدم اكتراث بشأن تغيير الحكّام في هذه الدول، ويصبح الأهم بالنسبة إلى الناس هو مسألة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المدنية والحريات، وليس هوية الحاكم. لكن المؤلفَين يؤكدان أنّ في بعضها فحسب تكون نتائج الانتخابات غير يقينية، وهذا يعني أن اليقين قائم في بعضها الآخر، ما يسمح بإضافة دول مثل الجزائر في عهد بوتفليقة الذي انتُخب أربع مرات، لكن انتخابه كان يقينيًا باتفاق الحزبين الكبيرين والأمن والجيش. وفي بعض الحالات، أرخت القيادة الإيرانية، عبر هيئة تشخيص مصلحة النظام، العنان لانتخابات غير يقينية النتائج ما دامت جرت تحت سقف مبادئ الجمهورية الإسلامية، ومؤسسة المرشد وما يسيطر عليه من مؤسسات عسكرية وشبه عسكرية (تمتلك مؤسسات اقتصادية) ومؤسسات دينية.

الأنظمة السلطوية التنافسية هي ظاهرة ما بعد الحرب الباردة، ومع أنّ تلك الأنظمة وُجدت في بعض الحالات في أثناء الحرب الباردة، فإنّ الظاهرة انتشرت بعد نهايتها حينما تضعضع استقرار كثير من الأنظمة السلطوية المغلقة، لكن لم تتحول كلها إلى الديمقراطية. تراجع في حينه الدعم السوفياتي للأنظمة السلطوية، لكن الدعم الغربي للدمقرطة تفاوت من بلد إلى آخر. وكثير من الأنظمة الأوتوقراطية تبنّت مؤسسات وإجراءات ديمقراطية شكلية، كي تموضع نفسها في مكانٍ مريح لتلقي الدعم الدولي أو تخفيف الضغط الداخلي[26]. لكن

(25) Levitsky & Way, p. 13.

(26) Ibid., pp. 17-18.

دعم الدول الغربية بعض الأنظمة السلطوية التي يمكن الاستفادة منها استمر بعد الحرب الباردة كما هو واضح في حالات عربية معروفة.

يُعلّل المؤلفان التفاوت في نتائج عملية تراجع النظام السلطوي أو تضعضعه بعد الحرب الباردة الذي أنتج أنظمة ديمقراطية وأخرى تنافسية سلطوية، بالعاملين المذكورين وهما:

1. كثافة الصلات بالغرب، خصوصًا الصلات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والتنظيماتية (أي بين المنظمات)، والتدفّق العابر للحدود للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والبشر، بين بلدانٍ بعينها من جهة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. انتقدتُ هذه الفرضية سابقًا، وسنعالج الموضوع بتوسع أكبر في فصل مخصص للعوامل الخارجية.

2. قدرة الحكّام التنظيمية، ومدى تماسك الحزب الحاكم وحجمه. ويقول الكاتبان إنّ من بين الأنظمة ذات الصلة القوية بالغرب لم يبقَ نظام سلطوي واحد بعد عام 2008، وإنّ كل تحوّل أنتج ديمقراطية. حصل هذا حتى في البلدان التي لا تتوافر فيها «ظروف مريحة» للتطور الديمقراطي مثل غويانا ومقدونيا ورومانيا. وحيث كانت الصلة ضعيفة في أغلبية أفريقيا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق كان الضغط الخارجي ضعيفًا، ومن ثم فإنّ المحرّك الرئيس كان العوامل المحلية، خصوصًا القدرة التنظيمية للحكام. وحيث الأحزاب الحاكمة كانت قوية وذات قواعد اجتماعية قوية مثل ماليزيا وزمبابوي، تمكّن الحكام من مواجهة خصوم أقوياء في الشارع وفي صناديق الاقتراع[27].

بعد عقدين على انهيار النظم الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي، تعمقت البحوث في طبيعة الأنظمة غير الديمقراطية التي نشأت في بعض هذه الدول على أنقاض النظام الشمولي، أو بعد الارتداد عن عملية انتقال ديمقراطي في بعضها الآخر. ومنها الأنظمة السلطوية كما في بيلاروسيا التي ما عاد في

---

(27) Ibid., p. 23.

الإمكان اعتبارها ديمقراطية تنافسية؛ إذ أصبح النظام الحاكم سلطويًا ديكتاتوريًا مثل دول الاتحاد السوفياتي السابق في وسط آسيا. ومنها الأنظمة الهجينة التي اتخذ فيها مسار الانتقال الديمقراطي طريقه إلى حكم شبكات الوصاية (patronal networks) أو حكم الجماعات المتنفذة على شكل عُصَب (جمع عصبة) أو «عصابات»، أو عائلات «العالم العلوي»[28] في حالة ما يسمى «دولة المافيا»[29] التي يجمع فيها الحكام ما بين النفوذ السياسي واستخدام مقدرات الدولة، ولا سيما الثروة، في الحفاظ على وجودهم في السلطة. وتتنافس الشبكات المنظمة على منافع السلطة مثل السيطرة على الوظائف والأجهزة الأمنية وحتى السيطرة على الثروات ودخل الدولة، ولا سيما في حالة توافر ريع من مواد خام مثل النفط وغيره. وقد يتخذ التنافس شكل صراع على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية كما في أوكرانيا، من دون تغيير في طبيعة النظام مع تغير الحكام. لكن الصراع غالبًا ما يجري في ظل الهرم السلطوي نفسه الذي يتزعمه حامٍ وصي أو راعٍ (Patron) بعد أن حسمت مسألة السلطة لمصلحته، وأصبح هو الزعيم الوصي الذي يستخدم أدوات السلطة للبقاء في الحكم.

يكون التأثير والاستفادة بالاستزبان والتقرب الشخصي من دوائر هذه الشبكات المختلفة وصولًا إلى الدوائر الأقرب من الدائرة الداخلية حول الزعيم. وهذه قطعًا ليست أدوات تأثير ديمقراطية. **ولا يمكن فهم طبيعة هذا النظام بموجب نظرية الديمقراطية أو دراسات الانتقال، بل بدراسة طبيعة النظام السلطوي السابق وآثاره في المجتمع والنخب السياسية وطبيعة النظام الحالي الذي يعده البعض نوعًا من الكليبتوقراطية (Kleptocracy)**. وتتميز هذه الأنظمة

---

(28) استعارة في مقابل مصطلح العالم السفلي في وصف عالم الجريمة.

(29) يُنظر اشتقاقات بالينت ماجر من نموذجه لدولة المافيا في تحليل النظام في هنغاريا المعاصرة: Bálint Magyar, «From Free Market Corruption Risk to the Certainty of a State-Run Criminal Organization (using Hungary as an example)», in: Bálint Magyar (ed.), *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post-Communist Regimes* (Budapest; New York: CEU. Press, 2019), pp. 461-486.

سبق أن طور الكاتب مع العديد من الباحثين الشرق أوروبيين والمتحدرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق في أوروبا وآسيا هذه الفكرة لإيجاد أدوات مصطلحية غير الديمقراطية والسلطوية لفهم هذا الأنظمة وآليات عملها في: Bálint Magyar & Julia Vásárhelyi (eds.), *Twenty-Five Sides of a Post-Communist Mafia State* (Budapest, New York: CEU Press and Noran Libro, 2017).

من الأنظمة الشمولية أو التسلطية بأنها لا تلجأ إلى القدر نفسه من الإرهاب في حظر وجود أي معارضة. فهي تسمح بوجود معارضين، وقد تسكتهم من خلال تشويه صورتهم في الإعلام الذي تسيطر عليه و/أو تضيق عليهم سبل العيش و/أو ترهبهم، فيما تحافظ على بعض مظاهر المؤسسات الديمقراطية. كما أنها لا تتبنى أيديولوجيا شمولية، بل تتبنى غالبًا ديماغوجيا وطنية وتشكيك في الأحزاب عمومًا وتحذير من «فوضى الليبرالية». ومن هذه الدول ما هو أقرب إلى السلطوية مثل روسيا وهنغاريا، ومنها ما هو أقرب إلى الديمقراطية مثل بولندا. ولا شك في أن بعض دول أوروبا الشرقية قد حققت الانتقال، ومنها مثلًا سلوفينيا والتشيك ودول البلطيق، باستثناء إستونيا التي تحرم الأقلية الروسية من حق الاقتراع. لكنها جميعًا ديمقراطيات شابة لم تجذر تقاليد ليبرالية بعد، ولم تختبر امتحانات كبرى مثل التعددية الثقافية وأعداد مهاجرين كبيرة وغيرها، خلافًا لديمقراطيات أوروبا الغربية، وهي ما زالت معرضة للهزات.

يمكن، مع بعض التعديل، الاستفادة من تحليل التنافس على السلطة ومواردها في دول محاصصة طائفية مثل لبنان والعراق في تطوير فكرة الشبكات الزبونية وعلاقة الوصاية/الحماية بين الزعامات الطائفية وأتباعها. فالنظام السياسي هنا ليس سلطويًا، لكنه «مافيويٌّ» إلى حد بعيد.

الفصل العاشر

الإجماع على الدولة: الأمة والقوميات الإثنية

في تعريف الدولة الحديثة ووظائفها، وفي دور القومية. في التمييز بين القومية الإثنية والأمة على أساس المواطنة، وفي أهمية هذا التمييز لشرعية الدولة. في الفارق بين دولة الأمة وأمة الدولة. وفي التجانس الإثني القومي، وهل هو شرط الديمقراطية؟ في احتمالات الديمقراطية في دول متعددة القوميات الإثنية واحتمالات فشلها. في دحض الربط بين المذابح الإثنية والديمقراطية، وفي دحض الخلط بين أثر الدولة الحديثة والمشاركة الجماهيرية وقومنة الإثنيات من جهة وبين أثر الديمقراطية من جهة أخرى.

سبق أن بيّنت أنّ التعددية التي تتيح التنافس السياسي على حكم الدولة، واحتمالات التغيير واللايقين اللذين يترتبان عليها، يفترض جميعها وجود إطار مستقر مجمَع عليه، يمكن تخيّله منفصلًا عن النظام السياسي القائم[1]. ويمكن تصور تعددية تنافسية في إطار دولة حتى عند تأسيسها، أي قبل أن ترسخ وتستقر، إذا كان ثمة إجماع على تأسيسها ووجودها يتجاوز الخلافات السياسية على القضايا الأخرى، ووقع ذلك فعلًا. فالديمقراطية ليست فوضى، بل نظام حكم يقوم على سيادة القانون في دولة، والاختلاف لا يكون إلّا في إطار وحدة. أما في حال اتخاذ الاختلاف شكل صراع يشق الوحدة ذاتها، فإنّ

(1) في بعض حركات التحرر، يكون التطلع إلى كيان سيادي والنضال من أجله كافيًا بوصفه سقفًا لتعددية داخلية.

الاختلاف لا يكوّن تعددية قوى داخل دولة تمكّن من التنافس الديمقراطي، بل تعدد كيانات أو دول.

غالبًا ما يقتبس الباحثون تعريف ڤيبر للدولة الذي يقول: «سوف يسمّى التنظيم السياسي القسري ذو الاستمرارية دولةً إذا كان طاقمه الإداري قائمًا على احتكار الاستخدام الشرعي للعنف في فرض النظام»[2]. ويضيف ڤيبر: بما أن الدولة تبلغ درجة تطورها الكامل في الأزمنة الحديثة، يفضّل تعريفها انطلاقًا من الدولة الحديثة وبالتجريد من القيم القائمة راهنًا والمتغيرة مع الزمن. وتتلخص مميزات الدولة الأساسية في أنها «تمتلك نظامًا إداريًا قانونيًا خاضعًا للتغيير بالتشريع الذي تتوجه إليه فاعليات الطاقم الإداري المنظمة التي يضبطها التشريع أيضًا»[3]، وسلطة الدولة ليست ملزمة لمواطنيها وحدهم الذين حصلت أغلبيتهم على المواطنة بالولادة، بل لكل ما يجري على أرضها أيضًا. فهي منظمة قانونية قسرية ذات أساس إقليمي. إنها تحتكر العنف الشرعي، أي العنف الذي تقوم به أو تسمح به الدولة[4]. وغالبًا ما يقابل ذلك بتعريف ماركس لها بوصفها أداة قمع طبقة ضد طبقة، واعتبار ماركس وإنغلز الحكومة في النظام الرأسمالي لجنة لإدارة شؤون الطبقة الرأسمالية، وغيرهما من التعريفات الاختزالية.

إن نشوء الدولة الحديثة والجهاز البيروقراطي والمجال العام من أهم صيرورات عملية التحديث إلى جانب الثورة العلمية والتصنيع. وانتقلت الدولة في الحداثة من دولة سلالة حاكمة[5] يتألف الشعب من رعاياها الموالين للملك إلى الدولة بوصفها دولة/ أمّة، بمعنى أنها ليست مرتبطة بأرضٍ محدّدة تبسط عليها سيادتها فحسب، وإنما بجماعة محددة تُعبّر

(2) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Guenther Roth & Klaus Wittich (eds.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), vol. 1, p. 54.

(3) Ibid.

(4) Ibid., p. 56.

(5) بهذا المعنى، فالدولة بتعريفها الخلدوني بوصفها سلالة حاكمة لم تكن مقصورة على العالم الإسلامي، بل كانت في أوروبا أيضًا، وشعبها يتميز بأنه يطيع هذه السلالة أو يواليها.

عنها وتحدّد مصيرها أيضًا. وتعني دولة الأمة في هذه الحالة دولة قومية، والجماعة المقصودة هي جماعة (ينبغي أن نضيف متخيّلة) إثنية قومية. وقد ساهمت الدولة في صناعة هذا التجانس القومي، وحتى فرضه بالقوة إذا لزم الأمر، ولم تنجح دائمًا في ذلك.

بالنسبة إلينا في هذا الكتاب، بدأ تشكّل الدولة الحديثة تدريجًا قبل الحداثة، وساهمت المَلَكيات المطلقة في مركزة السلطة وتأسيس بيروقراطية الدولة.ولا يمكن اعتبارها مجرد إفراز للرأسمالية، مع أن صيغتها الحديثة التي نعرفها استقرّت في ظل هذه الرأسمالية في الغرب. لكن الرأسمالية لم تكن شرطًا لها، وحتى لو كانت كذلك، فإنها ما عادت شرطًا بعد أن نسخ نموذج الدولة الحديثة في مناطق أخرى من العالم.

ما يهمنا هو أن من شروط نشوء الدولة الحديثة عناصر كانت قائمة قبل الحداثة، مثل وجود سلطة سياسية، أي حاكمين ومحكومين. وربما شكّل الولاء لسلالات حاكمة أساسًا لوطنيات لاحقة، وهذا أمر لا يجوز تجاهله. فالدولة الحديثة لم تنشأ من لا شيء. لكن ما يميز الدولة الحديثة من الولاء لسلالات حاكمة هو صفة الرسمية والسيادة المنفصلة عن أي سلالة حاكمة، أو حزب، أو نظام حكم، والتي أضيف إليها عنصر جديد في القرن العشرين أصبح من أهم شروط الحفاظ عليها وهو بعبارة «معترف بها». ويجب أن يتوافر، بموجب تعريفنا لها في هذا الكتاب ما يأتي: 1. **احتكار وسائل العنف الشرعي، والقدرة على ممارسة هذا الاحتكار، ما يعني أن الشرعية في هذه الحالة مشتقة من الدولة. فلا حاجة إذًا إلى هذه الإضافة لأنها تجعل التعريف دائريًا فيكفي أن الدولة تحتكر العنف. وافتراض القدرة على ممارسة هذا الاحتكار يتطلب شروطًا توفِّرها الحداثة مثل بناء جيش وأجهزة شرطة قادرة على فرضها على إقليم وسكان، ما يقودنا إلى العنصرين الثاني والثالث وهما: 2. حدود سياسية جغرافية يُمارَس هذا الاحتكار في إطارها. وهذه الحدود هي الحدود السيادية. 3. شعب يقطن ضمن هذه الحدود خاضع لهذه الدولة، وتمثله الدولة رسميًا أمام الدول الأخرى، وأصبح يتألف في العصر الراهن من مواطنين في هذه**

الدولة. وما عادوا مجرد قاطنين على أرضٍ وموالين لسلطانٍ أو ملك، بل أصبحوا مواطنين في الدولة. 4. جهاز بيروقراطي متفرغ مكلّف إدارة الشأن العام، يعمل لدى الدولة، ويشكل بوجوده جسدها المادي المحسوس. 5. سلطة تشريعية تسنّ القوانين السارية، وتدار بموجبها شؤونها وشؤون المواطنين. وقد تكون هذه السلطة هي الحاكم ذاته في الأنظمة السلطوية، وقد تكون برلمانًا. وفي أي حال، الدولة هي التي تسنّ القوانين من خلال سلطة من سلطات الحكم. وهذا من شروط تعريفها.

يُعرّف أودونيل الدولة على أنها أولًا كيان حديث نشأ في بعض البلدان في الشمال الغربي من أوروبا. هذه العملية ذات الخصوصية التاريخية أثّرت بطرائق مختلفة في تَشكُّل الدول في بقية العالم[6]. وهي «رابطة قائمة على الأرض، تتألف من مجموعة من المؤسسات والروابط الاجتماعية (يساندها غالبًا نظام قانوني في تلك الدولة) تتخلل الأرض والسكان اللذين تحددهما وتضبطهما. هذه المؤسسات تدّعي احتكارها لاستخدام الإكراه المادي الشرعي، ويكون تسيّدها عملية استخدام وسائل الإكراه على السكان والإقليم مصدرًا وحيدًا لتنفيذ القرارات»[7]. القانون بهذا المعنى هو ما يسنّه أفراد مخوّلون يحتلون مراكز قانونية في الدولة. وليس المقصود بالقانون عادات متوارثة أو مجرد نظام أخلاقي أو ديني سائد[8]، ولا هو أمر الحاكم عند توماس هوبس؛ فأمر الحاكم قد لا يُكتب سلفًا وقد يكون نتاج عملية تعسفية موقتة، أما في الدولة الحديثة فالقانون عكس التعسف، أو هكذا يُفترض أن يكون على الأقل.

غالبًا ما تُعبّر الدولة عن نفسها بلغة القانون، ومدى التزامها وقدرتها على التعبير عن ذلك تُحدد درجة نجاعة النظام القانوني للدولة. يُفترض أنّ تولّد البيروقراطية والقانون معًا أكبر قدر ممكن من المنافع لسكان إقليم الدولة. ويفترض موظفو الدولة المخولون اتخاذ القرار والحديث باسمها أنها مهتمة

---

(6) Guillermo O'Donnell, *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent* (Oxford/New York: Oxford University Press, 2010), p. 51.

(7) Ibid., pp. 51-52.

(8) Ibid., p. 67.

برفاهية السكان، وضمان استمرارية تاريخية للمجموعة السكانية القاطنة في هذا الإقليم. يقود ذلك إلى البعد الثالث للدولة، وهو أن تشكّل بؤرة للهوية الجماعية. وعمومًا، يدّعي الرسميون الذين يحتلون مناصب في مؤسسات الدولة أنّ الدولة هي دولةٌ لأمةٍ، دولة للشعب أو المواطنين. ومع تكرار هذا الخطاب، وممارسته بأشكال متعددة في العلاقة بين الشعب والأنظمة الحاكمة، ينشأ «نحن» التي تُعبّر عن هوية متميزة، يؤكّد عليها الخطاب، وتتموضع فوق هويات أخرى ومصالح أخرى ناجمة عن شروخ اجتماعية. هذا كلّه ما يعتبره أودونيل درجة صدقية الدولة[9]. وهذا تبسيط لعلاقة الجماعات بالدولة، فقد تحتفظ الدولة بصدقية بوصفها خيارًا وطنيًا تاريخيًا، وتعبيرًا عن كينونة جماعية، في الوقت الذي تفقد فيه الحكومة صدقيتها، كما قد تبقى الدولة فاقدة الصدقية على الرغم من سياسات حكومية لا تميز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، إذا كان ثمة جماعات هوية ذات قيادات سياسية تعتبر إطار الدولة متنافيًا مع تطلعاتها القومية. لكن، عمومًا، إذا ثابرت الحكومة في سياساتها هذه في ظروف من النمو الاقتصادي تبقى القوى التي لا تعترف بشرعية الدولة أقلية في داخل جماعات الهوية.

لن نبحث في القومية وتعريفاتها المختلفة، فليست هذه مهمة الكتاب. بل نكتفي منها بتناول جوانب متعلقة بموضوعنا. وجرت محاولات عديدة منذ القرن التاسع عشر لتعريف القومية تركّزت أغلبيتها في مسألة العيش المشترك ووحدة المصير، ما يعبّر عنه عادة في دولة ذات سيادة. والحديث هو عن تعاضدٍ أو تعاطفٍ أو تضامنٍ يميّز جماعة كبيرة من جماعات كبرى أخرى، حتى من منظور الليبرالي ستيوارت مِل، بحيث يتشاركون في ما لا يتشاركون فيه مع الآخرين، ويرغبون في العيش في ظل الحكومة ذاتها، بحيث يحكمون أنفسهم، «بمعنى أن تكون الحكومة منهم»[10]. ومن دون أن يقصد، تصلح مطابقة مِل

---

(9) Ibid., p. 54.

(10) John Stuart Mill, «Considerations on Representative Government 1861,» in: John Stuart Mill, *The Collected Works of John Stuart Mill*, vol. XIX - Essays on Politics and Society Part 2 (London/New York: Routledge, 1977), p. 546.

عُنون هذا الفصل كما يأتي: «عن القومية باعتبارها مرتبطة بالحكومة التمثيلية، 1861».

بين «أن يحكموا أنفسهم» و«أن تكون الحكومة منهم» للتنبيه على الفارق بين الجماعة القومية باعتبارها أساسًا لنظام ديمقراطي (يحكمون أنفسهم)، واستخدام الهوية مبررًا لأي حكم (الحكومة منهم)، فتتحول مسألة القومية إلى أيديولوجيته ومبرر وجوده. ووفق مِل فإن ما قد يحرك هذا التعاطف أو التضامن هو «أثر الهوية اللغوية أو العرقية». لكن المحرك الأقوى في رأيه هو وجود ماضٍ سياسي مشترك يشمل رموزًا وقياداتٍ ومشاعر مشتركة بالفخر والحسرة والحزن بشأن حوادث تاريخية وسياقات معينة، مشيرًا إلى سويسرا المؤلفة من «أعراق مختلفة» (بمصطلحاته) تتكلم لغات مختلفة، ومع ذلك يجمع مثل هذا الشعور السويسريين[11]. وبلغتي التي تميز بين الأمة والقومية[12]، نجح السويسريون في تشكيل أمة من دون أن يشكلوا قومية.

منذ هذا الشرح الذي يؤكد على البعد السياسي، مرورًا بالتعريفات الإثنية المختلفة للقومية، حتى تعريف بندكت أندرسن للقومية بوصفها جماعة متخيلة، الذي أراه مفيدًا إذا ما فصّلنا في أدوات التخيّل، وإذا اتفقنا أنه لا ينتج عن لا شيء، بمعنى أن ثمة أساسًا إثنيًا له مثل اللغة وغيرها، تعددت الدراسات والتعريفات للقومية. لكن المهم في أي دراسة للقومية هو الانتباه للبعدين: البعد الإثني مع تحديدات مختلفة للعنصر المهم فيه، أي اللغة والإيمان بأصل مشترك وغير ذلك، والبعد السياسي المتعلق بتعبير القومية عن نفسها في دولة، أي أن يعيش أفرادها في دولة يعتبرونها دولتهم، أو أن تحكمهم «حكومة منهم» على حد تعبير مِل.

كانت المزايا الإثنية قائمة قبل القومية. وكان ثمة مشتركات إثنية في بولندا وهنغاريا وإيرلندا وتركيا والبرتغال وإيران وتايلاند واليابان والعالم العربي قبل نشوء القومية الحديثة. فالقومية لا تنشأ من لا شيء، لكنها تسيّس صفات إثنية وتهمش أخرى، وتؤكد الفارق وتهمل المشترك مع «الآخرين»، وقد تخترع

---

(11) Ibid.

(12) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996]).

الفروق مع ما يصبح قوميات مجاورة بسبب نشوء القومية. ولذلك لا يجوز اختزالها إلى الصفات المسماة صفات إثنية. واستخدم المستعمِرون تسميات عدة في وصف الجماعات السكانية الأصلية، فاستخدم الإنكليز ألفاظًا مثل «قبائل» في وصف الجماعات في أفريقيا، مع أنها لم تكن قبائل. في حين استخدموا كلمة «أمم» للهنود في بعض مناطق أميركا الشمالية[13]. لكن أيًا منها لم يغْنِ ما نقصده بمصطلح القومية. كما استخدم الفرنسيون كلمة «الشعوب» لوصف الطوائف والقبائل في سورية الطبيعية. عرفت العلوم الاجتماعية والأيديولوجيات تعريفات كثيرة للقومية منها ما يميز عناصر مكوِّنة «موضوعية» مثل اللغة والتاريخ المشترك وغيرهما، من عناصر أخرى تسمّى «ذاتية». ومع أن المخيال الجماعي يتجاوز هذا الفصل بين الذاتي والموضوعي، فإنّني أعتقد أنّ الصفة المميزة للقومية الإثنية من مجرد الإثنية تتعلق بالبعد السياسي المعبر عنه غالبًا بالتطلّع إلى الدولة والسيادة، أو على الأقل عدم قبول سيطرة قومية أخرى على إدارة حياة المجتمع في داخل الدولة، والرغبة في الإدارة الذاتية في حالة الأقليات القومية. لكن ما يميز القومية بوصفها ظاهرة حديثة هو التطلع إلى دولة تعبّر عنها. إنّ ما يميّز القومية من الجماعات الأخرى هو ذلك الربط بين الصفات المشتركة المتخيلة أو الحقيقية مع البعد السياسي، أي التوق إلى أن يكون التعبير عنها في دولة. وهذا ما جرى فعلًا في الدول الإثنية عبر التاريخ التي سُميت دولًا قومية، أحصل ذلك تدريجًا، كما في بريطانيا وهولندا والسويد وإسبانيا قبل نشوء أيديولوجيات قومية، أم بالتدريج وبالثورة كما حصل في فرنسا، أم بالتوحيد بالقوّة كما حصل في إيطاليا وألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية والبلقان، والصراع المديد على الاستقلال عن روسيا في حالة بولندا، وعن السويد في حالة النرويج.

شدّد ووكر كونور على أهمية البعد الإثني في القومية، لتمييزه من مسألة الوطنية والدولة والتعريفات «العقلانية» للقومية، مؤكدًا بُعد الإيمان بالأصل المشترك المشتق من كلمة «إثنية» نفسها، صحيحًا أكان هذا الإيمان أم لا.

---

(13) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 28.

المهم هو وجود أسطورة الأصل المشترك[14]. وأعتقد أن هذا صحيح ولكنه غير كافٍ لتمييز القومية من جماعات أخرى، مثل القبيلة وغيرها. وتعريفها بوصفها المجموعة الأكبر التي تؤمن بأصل مشترك، بمعنى أن تمييزها من القبيلة وغيرها بالحجم، لا يكفي لتحديد خصوصيتها وحداثتها. ولا شك في أن بُعد الإيمان أو أسطورة الأصل المشترك مهم في القومية، لكن الحداثة تضيف أبعادًا مثل التفاعل بين اللغة المشتركة والنهوض الحديث ضمن نهضة الثقافة القومية، والبعد السياسي المتعلق بالتوق إلى الحكم الذاتي أو السيادة. لكن لن أتوسع في هذا الموضوع الذي سبق أن تطرقت إليه في فصلٍ مطول في كتاب **المجتمع المدني**. فليس هذا هو موضوع هذا الكتاب، لكنني أتفق مع كونور على التمييز بين القومية الإثنية والوطنية. وما يهمني في مقالته هو القسم الأخير المتعلق بإمكانية احتواء تطلعات الأقليات القومية إلى الانفصال بواسطة منحها الحكم الذاتي ضمن الدول[15]. وهو على درجات كما هو معروف. ويرى كونور أن الحكم الذاتي يلبّي حاجات الناس غير المعنيين كثيرًا بالسياسة الخارجية وسياسات الدفاع التي تبقى في يد الدولة المركزية. لكنه لا يعالج مسألة التعدد الإثني القومي في داخل الدولة الديمقراطية التي لا تقتصر على علاقة أكثرية وأقلية.

وفق إرنست غيلنر، تسعى الأيديولوجيا القومية «إلى المطابقة بين السياسي والجماعة القومية [...]. والشعور القومي هو الشعور بالغضب من خرق هذا المبدأ [...]، والحركة القومية هي حركة يحركها مثل هذا الشعور»[16]. من يعتقد ذلك غالبًا لا يؤيد قيام فدراليات على أسس قومية لأنها قد تتجه نحو الانفصال. لكن يمكن الرهان على قوميات ثقافية ترفض القومية السياسية الانفصالية في حالة تحقيق الفدراليات مزايا لها وتفضّل البقاء فيها[17]. إن

(14) Walker Connor, «Ethnonationalism,» in: Myron Weiner & Samuel P. Huntington (eds.), *Understanding Political Development: An Analytic Study* (Boston: Little Brown, 1987), pp. 204-205.

(15) Ibid., pp. 213-218.

(16) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University, 1983), p. 1.

(17) Alfred Stepan, «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a 'State-Nation' Model as Well as a 'Nation-State' Model?,» *Government and Opposition*, vol. 43, no. 1 (Winter 2008), p. 11, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2KFu17Z

التحدي المعاصر الأهم في هذا السياق يبقى هو الفصل بين الأمّة والقومية، والذي سبق أن تطرقتُ إليه في كتاب **المجتمع المدني** في الفصل المذكور أعلاه، بمعنى إدخال مبدأ المواطنة في الدولة بوصفه أساس الانتماء إلى الأمة، والإيمان بإمكانية أمم متعددة الإثنيات أو القوميات، أو متعددة اللغات أو غيرها، كما في حالة سويسرا المبكرة، وبلجيكا لاحقًا، وحالات متأخرة أكثر مثل الأمّة المتعددة الإثنيات واللغات والديانات في الهند. وثمة حالات كثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى والعالم الثالث أيضًا لا يمكن تخيل أي استقرار فيها من دون مثل هذا الفصل بين القومية والأمة، والبديل هو تواصل التماهي بين الدولة وجزء من المواطنين فحسب، أو تقسيم الدولة إلى دول قومية. وقد شهد العالم ممارسة هذا الخيار الأخير عدة مرات. لكنه ليس ممكنًا دائمًا، وقد يكون ثمنه فادحًا.

يجب الانتباه إلى أنّ الأيديولوجيا القومية والحركات القومية التي يشملها مصطلح (Nationalism)، هي التي تنتج القومية وليس العكس، ولا سيما في حالة القوميات التي نشأت في مراحل متأخرة. فهي تضفي على البعد الإثني واللغوي القائم معنًى سياسيًّا وتطلعًا نحو الدولة، كما أنها تساهم في تخييل عناصر إثنية عبر الحركة القومية والدولة ذاتها، وفي إنتاج التاريخ المشترك والمخيال، وحتى في وضع قواعد اللغة وفرضها. وهذه أمور بحثت فيها سابقًا. فيوهان غوتليب فيشته (Johann Gottlieb Fichte) (1762–1814) بخطاباته الموجهة إلى الأمّة الألمانية لم يكن يخاطب قومية قائمة، بل كان يساهم في صنعها. وكذلك ساهم ساطع الحصري (1879–1968) وميشيل عفلق (1910–1989)، وقبلهما رواد النهضة العربية الحديثة في الفكر والأدب، في الكتابة والتنظيم والتربية والتعليم في نشوء القومية العربية الحديثة، وكذلك فعل كاميلو بينزو كونت كافور (Camillo Benso, conte di Cavour) (1810–1861) وجوزيبّه ماتزيني (Giuseppe Mazzini) (1805–1872) في بناء القومية الإيطالية. كما جرت صناعة الأمّة القومية الباكستانية والأمّة على أيدي قوميين باكستانيين أمثال محمد علي جناح (1876–1948) والرابطة الإسلامية. وينطبق هذا أيضًا على ما يطلق عليه «أبو الأمّة

التركية» مصطفى كمال (أتاتورك) (1881-1938) وقيادته عملية بناء الدولة التركية الحديثة المستقلة باستدعاء قومية تركية.

مثلما تساهم الدولة في إنتاج القومية، يمكنها أن تُنتج في مرحلة أخرى الأمّة المتعددة القوميات. وهذا ليس قانونًا، بل جهد بشري قد ينجح أو يفشل. ويتوقف الأمر على قوة الحركات القومية، وتاريخ الصراعات بينها على الأرض نفسها، وعلى تاريخ وحدة الدولة، وهل فرضت الوحدة بقوة نظام سلطوي أم وجدت أسس تاريخية اقتصادية واجتماعية للوحدة في كيان سياسي واحد؟ كما تؤدي المصلحة دورًا في الحفاظ على الوحدة، لأسباب مثل مستوى المعيشة المتوافر فيها، وقد تؤدي إلى عزلة القوميين الانفصاليين في داخل مجتمعهم إذا كان من مصلحته المحافظة على الاستقرار والعيش المشترك في الدولة القائمة المتعددة القوميات.

يعتقد القوميون أن القومية المتطابقة دائمًا مع الأمة، تستحق ولاء المواطنين، لكن الجماعة القائمة على أساس المواطنة أو ما يسميه ستيبان أمة الدولة تفترض وجود ولاء للدولة أيضًا[18]. وفي رأيي، تتطابق القومية مع الأمة في مرحلة التحرر الوطني، أو السعي إلى إقامة دولة. لكن بعد إنشائها يتطلب النظام الديمقراطي تحديدًا ولاءً للدولة، أي للكيان الذي تمارس فيه الديمقراطية على أساس المواطنة. والولاء هنا لا يعني طاعة كل ما يخالف الضمير الفردي؛ إذ تمكّن الديمقراطية من إيجاد صيغ للتوفيق بين استمرار الولاء للدولة الديمقراطية بوصفها وطنًا وعدم مخالفة الضمير. وهذه ليست الإشكالية التي نعالجها. فالمقصود هو ولاء مجموعات سكانية كاملة ترى في الدولة وطنًا على الرغم من الاختلاف الإثني والطائفي والجهوي. فمن دون ذلك لا تستقر الديمقراطية.

عمومًا، يسود انطباع أن القومية معطى طبيعي، في حين أن الدول تُبنى. يعبّر هذا التمييز عن انتشار تصور بيولوجي عضوي للأمم. ووفق ستيبان، بُنيت

(18) Juan J. Linz, «State Building and Nation Building,» *European Review*, vol. 1, no. 4 (1993), p. 356, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2H9U9Vc

الدول قبل أن تنتشر فكرة القومية التي خلبت ألباب المثقفين وألهبت خيال الشعوب. لكن النزعة الوحدوية للقومية قلّصت عدد الدول من 1500 دولة أو كيان سياسي تقريبًا في أوروبا إلى نحو 25 في عام 1900. وخلافًا لانطباعٍ خاطئ عن أن الثورة الفرنسية، صدّرت القومية إلى باقي البلدان الأوروبية، فإن القوميات في أوروبا الوسطى والشرقية صعدت في سياق الرد على التمدّد الفرنسي إبان حملات نابليون، أي في سياق مقاومته. هكذا على الأقل يمكن الحديث عن قومية إسبانية وقومية ألمانية وغيرهما في القرن التاسع عشر. لكنها قاومته وتأثرت به في آنٍ. نشأت القوميات في القرن التاسع عشر، وينطبق ذلك على إيطاليا وألمانيا واليونان وهنغاريا. واستقلت بلجيكا عن هولندا في عام 1830 لكنها تميّزت، وما زالت تتميز، بوجود قوميتين هما الفلمنكية ولغتها المهيمنة هي الهولندية، والوولونية ولغتها المهيمنة هي الفرنسية. وبدأت في بناء الدولة فور الاستقلال عن هولندا. لكن التحدي القومي الفلمنكي نشأ في القرن العشرين وأدى إلى تحويل بلجيكا إلى دولة متعددة القوميات[19]. إن ما ظهر في القرن التاسع عشر هو الحركات القومية والمثقفون القوميون الذين ساهموا في إنشاء القوميات المتأخرة والأيديولوجيات القومية، واستمرت الصيرورة في دول أخرى طوال القرن العشرين.

ثمة قوميات نشأت مبكرًا بتواشج مع نشوء الأمة المحصور في الدولة بفعل مركزة الملكية المطلقة للسلطة، والسيطرة على مساحة جغرافية محددة، ونشوء البرلمان وتوسيع سلطاته، وتوحيد السوق، وإزالة الحواجز الجمركية بين المقاطعات المختلفة، وتوسّع الطبقة الوسطى وتوحيد اللغة ونشوء الثقافة المميزة لشعب بعينه. هكذا عرّف الإنكليز أنفسهم منذ نهاية القرن السابع عشر، وتحدث الفرنسيون عن أمة فرنسية في نهاية القرن الثامن عشر. كانت هذه قوميات، في أي حال، حتى لو لم يرافقها صعود الأيديولوجيا القومية.

في ألمانيا، نشأت حركة قومية، إلا أن دولة ألمانيا لم يَبنِها القوميون الذين ظل مفهومهم للأمة متجاوزًا الدولة ومتطابقًا مع القومية، بل بناها رجال دولة

(19) Ibid., p. 356.

من طراز أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) (1815-1898). ويصح الأمر أيضًا في دولة إيطاليا الحديثة حيث ساهم كاميلو بينزو كونت كافور، رئيس وزراء المملكة بعد توحيدها، في بناء الدولة أكثر من جوزيبي غاريبالدي (Giuseppe Garibaldi) (1807-1882) أو ماتزيني القوميَين[20]. يصح هذا بشأن الدولة، أما القومية الألمانية غير المتطابقة مع الدولة فهي نتاج تفاعل بين السياسيين والمفكرين القوميين والأدباء وغيرهم.

أدى الاتجاه إلى بناء الأمة المتطابقة مع القومية في الدول التي انشقت عن إمبراطوريات إلى عدم استقرار. ولم تستقر الديمقراطية في أغلبية الدول القومية التي نشأت نتيجة انهيار الإمبراطوريات النمساوية والألمانية والنمساوية- المجرية بعد الحرب العالمية الأولى قط. ومن ضمن الدول الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، فإن فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وإيرلندا وحدها حققت استقرارًا ديمقراطيًا نسبيًا، مقارنةً بتسعٍ من الدول الخمس عشرة القديمة التي لم تنشأ على أساس قومي. ولم تحقق أي ديمقراطية استقرارًا في الدول التي نشأت على أنقاض الإمبراطوريات المهزومة في الحرب العالمية الأولى[21]. وواجهت الديمقراطية في الدول التي نجمت عن انهيار الدولة العثمانية، وكذلك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، مصيرًا مشابهًا. فحدود المقاطعات والولايات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق كانت مصطنعة؛ إذ سبق أن حدّدها ستالين، وتغيّر تركيبها السكاني كثيرًا منذ تلك الفترة. واستقرت الديمقراطية في حالات قليلة منها، وبعض الديمقراطيات التي استقرت ما زالت تعاني التشديد على النزعة القومية الإقصائية والتمييز ضد «الأقليات». وهي حال الدول ذات الحدود المصطنعة الناجمة عن تقسيم استعماري في المشرق العربي وشمال أفريقيا.

غالبًا ما يكون الإجماع على الدولة ناجمًا عن القناعة الشعبية بتعبيرها عن قومية أو إثنية، ويساهم التجانس في تماسك هذه الدولة، ويصلح أن يكون

---

(20) Ibid., p. 357.

(21) Ibid.

أساسًا لتعددية سياسية في إطاره، لكنه يحوّل الهوية القومية إلى مرجع للمطالبة بالحقوق والحريات في الدولة الديمقراطية. لكن، ثبت تاريخيًا أنّ الرابط القومي أو الإثني الذي يصلح سقفًا لتعددية سياسية ديمقراطية في داخل كل متجانس، أو «نحن» قومية متجانسة، قد يُستخدَم في تبرير منع التعددية وقمع الحريات عند نظام يدّعي تمثيل روح الشعب ووحدة الأمة. وثمة دول لا يتوافر فيها تجانس قومي أو إثني، فهل كُتب عليها أن تكون محرومة من الديمقراطية؟ جوابنا هو بالنفي.

بالنسبة إلى العديد من الباحثين، أثبتت الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية التي عرفتها دول سلطوية متعددة الإثنيات أن الدولة المستقرة التي تصلح إطارًا للتعددية هي دولة قومية، وذلك ليس بمعنى الدولة الأمة، أي ليس بمعنى الدولة التي تعتبر في الشرعة الدولية أمة (كما في تسمية الأمم المتحدة)، وإنما بمعنى الدولة التي تعبّر عن هوية قومية إثنية محددة، وقد لا تكون متجانسة دينيًا، لكن يفترض أنها دولةٌ قوميةٍ بعينها. ويمكننا أن نستعيد تاريخ دول ديمقراطية عريقة تعظ الآخرين راهنًا بشأن التعايش والتعدد وحماية حقوق الأقليات، مع أن هذه الدول قامت بفرض التجانس القومي بالقوة (فرنسا)، أو بتوحيد دويلات متفرقة بالقوة (إيطاليا وألمانيا)، قبل نشوء التعددية الديمقراطية الحقيقية فيها.

لا يخلو التاريخ من تجارب قامت فيها الدولة من دون تجانس إثني أو قومي، ومع ذلك نمّت ولاءً وطنيًا وإجماعًا على الدولة على الرغم من التعددية الإثنية، أكانت الدولة متعددة القوميات والإثنيات والديانات مثل الهند، أم متعددة اللغات والثقافات مثل سويسرا، أم ثنائية القومية مثل بلجيكا، أم تتضمن أكثرية وأقلية مثل كندا.

في المقابل، سبق حلّ يوغوسلافيا بالقوة والعنف سقوط النظام السلطوي، أي انتقال ديمقراطي في الكيانات ذات الأكثريات الإثنية الواضحة التي تفرعت عنها. أما تشيكوسلوفاكيا فانحلت سلميًا من خلال العملية الديمقراطية ذاتها. فثمة دول لم تنجح في خلق انتماء إلى الدولة، أو هوية وطنية، إضافة إلى هويات مواطنيها القومية أو الطائفية وغيرها، كما لم تنجح في دمج الأمة، وظل

النظام السلطوي أساس وحدتها، ففاقم الموقف السلبي من هذا النظام حدّة العداء للإطار الوحدوي السياسي، خصوصًا عند جماعات قومية يسود لديها شعور بالمظلومية إضافة إلى توقٍ تاريخي إلى الاستقلال.

عربيًا، أثيرت قضايا متعلقة بالكيان السياسي عند إطاحة نظام سلطوي، أو حتى مجرد إضعافه، في بعض الدول مثل العراق وسورية واليمن والسودان، كما تثار في غيرها نزعات هوياتية قد لا تكون انفصالية بالضرورة مثل الطائفية في لبنان، وقضية الأمازيغ في بعض دول المغرب. ولا شك في أنّ ثمة إجماعًا على الدولة، وعلى الهوية الوطنية الجامعة، ازداد تبلورًا في خضم النضال من أجل المواطنة المتساوية، وبدأ يتخذ طابعًا مناهضًا للطائفية في لبنان. ولا يبدو لي أن الأمازيغية في دول المغرب تتجاوز النزعة الثقافية التي تميل الدول إلى احترامها والاعتراف بها، وذلك على الرغم من وجود تيارات متطرفة مقومنة.

ينطلق ستيبان وغرايم روبرتسون من مسألة الدولة العربية وحدودها المصطنعة، والتي خرجت من الدولة العثمانية وكانت خاضعة غالبًا لاحتلال قوى مستعمرة غربية. الدولة الوطنية ضعيفة بوصفها هوية سياسية، واللغة العربية هي اللغة السائدة، وثمة مكانة في الهوية الوطنية تتمتع بها الوحدة العربية، ومؤخرًا الوحدة الإسلامية لدى تيارات إسلامية. وكل من يعرف المنطقة يعرف كم أن مصطلح الوطن العربي منتشر، والصراع العربي - الإسرائيلي يدخل ضمن هذا السياق. ثم إن الولايات المتحدة تدعم السلطوية في مصر لأنها في حالة سلام مع إسرائيل[22] من بين أمور أخرى. كما تتميز الدول العربية بأن نسبة صرفها على الأمن من مجمل دخلها (GDP) أعلى من أي منطقة أخرى في العالم. فتصرف الدول العربية ما نسبته ثلاثة أضعاف ما تصرفه دول منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، أو ما مجمله 6.7 في المئة من مجمل ناتجها المحلي على الأمن، في حين تنفق دول الناتو 2.2

(22) Alfred C. Stepan & Graeme B. Robertson, «An 'Arab' more than a 'Muslim' Electoral Gap,» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 3 (July 2003), pp. 41-42, accessed on 27/4/2020, at: https://bit.ly/3eWeb4V

في المئة فقط من مجمل ناتجها المحلي (بالاعتماد على بيانات ما قبل عام 2003)[23]. وفي نتائج عام 2017، بقيت النسب متقاربة، فبلغ مجمل إنفاق الدول العربية على الأمن 6.4 في المئة في حين كان صرف دول الناتو أقل من 2 في المئة، باستثناء الولايات المتحدة واليونان وفرنسا وتركيا وإستونيا. كما نجد عشر دول عربية في قائمة الدول العشرين الأكثر إنفاقًا على الأمن من مجمل الناتج المحلي[24].

ثمة قضيتان يفترض أن تلفتا انتباهنا هنا، هما: 1. نقص الإجماع على الدولة، وشرعيتها. 2. الصرف المرتفع على الأمن. وسواء أقمنا بربط الصرف المرتفع على الأمن والتسلح بالنزاعات الإقليمية والمحاور الدولية أم بالأمن الداخلي، فالأمران مرتبطان إلى حدٍ ما بشرعية الدولة واستقرارها والإجماع عليها، بما في ذلك مسألة الحدود.

يذكّر العديد من الباحثين، مثل ليزا أندرسون، في تحليلهم أسباب ممانعة الأنظمة السلطوية العربية الإصلاح والتغيير، بتشديد روستو على مسألة «الجماعة السياسية» والولاء لها، وأن هذه قضية رئيسة في المنطقة العربية[25]. إنها إشكالية المسألة العربية التي تتميز بالتقاطع بين أزمة العلاقة بين الأمة والدولة من جهة، وعوائق الديمقراطية القائمة في بلدان أخرى أيضًا من جهة ثانية. وسبق أن أشرت إلى دراسة يرى مؤلفوها، من منظور مايكل مان (Michael Mann)، أن العالم العربي لا يتوافر فيه الشرط المسبق الوحيد المتعلق بالإجماع على الدولة. ومن ثم، فإن من الضروري معالجة قضايا الشروخ الرئيسة في العالم العربي قبل الدمقرطة، بما فيها مسألة موقع الدين في السياسة والأقليات وغيرها، ومنها تبنّي التوافقية أو النظم اللامركزية

---

(23) Ibid., p. 42.

(24) The World Bank, *Military Expenditure (% of GDP)*, Data (Washington), accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2MUKORb; «Defence Expenditure of NATO Countries (2011-2018),» Press Release, NATO Public Diplomacy Division, 10/7/2018, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2OL4CIo

(25) Lisa Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East,» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006), p. 209, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2wcZSDi

أو وضع ضمانات خاصة للأقليات، لأن الدمقرطة تؤدي إلى انفجار هذه الشروخ العميقة الإثنية أو الطائفية[26].

الحقيقة أن الأمر ليس بهذه الاستحالة، فقد تبين لي في أثناء دراسة الحراك الثوري العربي، خلال العقد الأخير الذي افتتح مرحلة جديدة، أن النضال من أجل الديمقراطية يعود ويترافق مع التمسك بالدولة والهوية الوطنية حتى في الدول التي رافق تخلصها من السلطوية تفكك إلى طوائف وظهور الطائفية السياسية مثل العراق. ويظهر ذلك من خلال شعار الحراك الثوري في هذا البلد خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، وهو شعار «نريد وطنًا» المعبر جدًا، وفي مناهضة خطاب الحراك للطائفية السياسية. ثمة، في ذهن المواطن العادي، علاقة بين مطلب الديمقراطية والتشديد على المواطنة في الدولة. وهذا لا يمنع أن حركات ذات نيات انفصالية قد تدعم الحراك الديمقراطي من منطلقات أخرى، ولذلك فهي لا تشدد على المواطنة المشتركة.

ألحق التقسيم الاستعماري ضررًا كبيرًا بشرعية كيان الدولة التي نشأت بناءً عليه، كما ساهم تحدي الاستعمار والتقسيم في رفع الأمة فوق الدولة، وجاء دور أيديولوجيات الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان ذاتها في عرقلة نشوء شرعية لهذه الكيانات بتبنّيها هويات متجاوزة للدولة مصدرًا لشرعيتها، وتثقيف الجمهور بذلك، مثل الولاءات التقليدية في حالة الملكيات، والأيديولوجيا العربية في حالة البعث، والأيديولوجيا الإسلامية في حالة القذافي في بداياته، ثم العربية لاحقًا. وهي الأنظمة نفسها التي استخدمت ضمن آليات السيطرة ولاءات عشائرية وطائفية مباشرة، بعد تراجع وزن الأيديولوجيا القومية

(26) عبد الوهاب الأفندي، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 178؛ Nils-Christian Bormann, Manuel Vogt & Lars-Erik Cederman, «The Arab Spring and the Forgotten Demos,» Center of Comparative and International Studies (CIS) ETH Zurich, *Working Paper*, no. 52 (February 2012), accessed on 28/4/2020, at: https://bit.ly/3cUDKBp

وفاعليتها، خصوصًا بعد هزيمة حرب 1967، وعمومًا مع تفريغ حزب البعث الحاكم من مضامينه الأيديولوجية بعد مكوثه فترة طويلة في الحكم. وساهم نشوب صراع كاد يكون وجوديًا بين حزبين قوميين في العراق وسورية في ضعضعة صدقية الأيديولوجيا القومية في الحالتين.

لم تدرك هذه الأنظمة أهمية الانتماء العربي الوجداني والثقافي عند الأغلبية في بلدانها الذي يحافظ على تماسك الأكثرية العربية في داخل كل بلد، وركزت على القومية العربية لا بوصفها هوية ثقافية ذات بعد سياسي، بل بوصفها أيديولوجيا تبريرية للنظام. وأفضت ردة الفعل السلبية على الأيديولوجيا القومية المفروضة إلى تضرر الفكرة العربية عمومًا. وتراجعت الأهمية السياسية للانتماء العربي الجامع للطوائف، وساهم تراجعه في الانقسام الطائفي. ففي العراق الذي أنجزت فيه التعددية السياسية نتيجة تدخل خارجي بالاحتلال المباشر قبل الثورات العربية في عام 2011 بثماني سنوات، صعدت طائفية سياسية منظمة بعد انهيار النظام السابق ونزع الشرعية عن أيديولوجيته. لم يحلّ الولاء الوطني للدولة في محل الهوية العربية، بل تصدرت المشهد الولاءات الطائفية التي أجّجتها النخب السياسية الجديدة لكسب التأييد في الانتخابات. أما الأقلية الكردية فتمسكت بهويتها الإثنية القومية، لا بالوطنية العراقية. وهكذا، أخذ الكتاب والباحثون والصحافيون والسياسيون يكتبون عن شيعةٍ وسنّة من جهة، وكردٍ من جهة أخرى؛ أي قومية واحدة وطائفتين، بدلًا من أن تشمل الوطنية العراقية قوميتين إثنيّتين، عربية وكردية، في إطار أمة مواطنية.

لم تنجح جميع المحاولات لتأسيس ولاء وطني في سورية والعراق بحيث يتجاوز القومية العربية بعد الاحتلال في عام 2003 فيما الكردية قومية ثانية. فمن الواضح أن الأمة العراقية تتألف بشكل رئيس من قومية عربية تنتمي إليها الأغلبية، وقومية كردية تنتمي إليها الأقلية. وفي سورية، تشكل القومية الكردية نسبة صغيرة من السكان قياسًا على نسبتها في العراق، ومع ذلك يجب الاعتراف بها. وعلى الديمقراطيين العمل على الاعتراف بهذا الواقع وتقبّله في ظل وطنية جامعة بوصفها شرطًا للتحول ديمقراطي. إن الانقسام الذي

أيّده بعض الديمقراطيين في الغرب إلى جماعة شيعية وأخرى سنية تجمعهما ديمقراطية توافقية يخطئ الهدف تمامًا، ليس لأنه يتجاهل عروبة الأغلبية العربية المؤلفة من أتباع المذهبَين الشيعي والسني فحسب، بل لأنه يقسّم العرب إلى طوائف سياسية في حين يحتفظ الأكراد بهويتهم القومية. وتعددية الطائفيات السياسية تقمع التعددية الديمقراطية في ما عدا فرض الانتماء الطائفي على المواطن بوصفه انتماء سياسيًا. وإضافة إلى ذلك، فإن تسييس الانتماء الطائفي الشيعي والسنّي يتحوّل إلى جسر ولاء لقوى خارجية مثل إيران والسعودية.

في الماضي، شكّل العداء للقومية العربية التحديثية في الغرب، ولا سيما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، منطلقًا لدعم الأيديولوجيا الإسلاموية المعادية للقومية والشيوعية في آنٍ، بما في ذلك التحالف مع الأيديولوجيا الوهابية ضد النظام الناصري وضد الأنظمة البعثية. وحاليًا، أدّى العداء الغربي للقومية العربية في العراق باعتبارها مجرد غطاء لسنّية طائفية إلى تشجيع الهويات الطائفية والطائفية السياسية، واعتبارها أساسًا للديمقراطية التوافقية. والقومية العربية، حتى الأيديولوجية منها، ليست غطاءً لطائفية سنية في العراق، ولا في سورية التي اعتُبرت فيها الأيديولوجيا القومية العربية غطاءً لطائفية علوية هذه المرة.

يقول سورنسن، في تعريفه المجتمع الوطني المتماسك، إن المقصود هو أن الدولة تكون ضعيفة في غيابه، ويتحدث عن «مجتمع ذي مشاعر مشتركة، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأساطير والرموز والموسيقى والفن». وهذا يعني، في رأيي، قومية إثنية (وإن كانت متخيلة) ولا شيء آخر. والمجتمع ذو الوجدان المشترك هذا «لا يحظى تطويره باهتمام كافٍ في الدول الضعيفة. عوضًا عن ذلك، تطغى على الهوية الوطنية الهويات العرقية المرتبطة بالخصائص القبلية والدينية وما يماثلها»[27].

(27) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، ترجمة عفاف البطاينة، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 104.

ويُذكر أيضًا ضعف الاقتصاد أو عدم وجود اقتصاد مندمج ومتماسك يقدّم قدرًا من الرفاه للسكان. أما العامل الثالث في الدولة الضعيفة فهو الافتقار إلى مؤسسات فاعلة وسريعة الاستجابة[28]. والحقيقة أنه محق في أن مثل هذا الوجدان المشترك لا يتحقق من خلال المواطنة وحدها، بل تولّده انتماءات كثيرة، قومية أكانت حتى لو بنيت بواسطة الدولة نفسها عبر الدمج، أم وطنية مباشرة لكيان الدولة في حالة الدولة التي تنجح في خلق انتماء كهذا. يحدث ذلك حين تكون الفائدة من الاندماج في الدولة أكبر منها في الانفصال، هذا في حالة توافر حسابات براغماتية وقرارات عقلانية، كانتشار قناعة أنّ إطار الدولة القائمة هو الإطار الوحيد الممكن بعد تجارب تاريخية من محاولات الانفصال الدامية والفاشلة، أو من دون حسابات عقلانية بوجود تجربة تاريخية مشتركة في النضال ضد مستعمِر، أو هوية مشتركة نمَت في مواجهة محيط مُعادٍ.

ليست الحروب الأهلية والانفصال عن الدولة حتمية أو قدرًا لا بد منه مع انهيار السلطوية أو الثورة عليها في دول متعددة القوميات أو الطوائف، لكنها تصبح ممكنة حين تتوافر الظروف لذلك. وهذا ما حصل في العراق وسورية. لكنها لم تحصل بسبب الديمقراطية، بل قبل نشوئها أصلًا، أي بسبب فشل النظام السلطوي في بناء أمة مواطنية. هذا لا يعني أنّ الديمقراطية هي الحل السحري إذا حافظت الدولة على تماسكها. فلا تُسوّى قضايا الهوية من تلقاء نفسها. وسياسات الهوية تصبح أكثر رجحانًا في حالة الديمقراطية في مجتمعات غير متجانسة. إن من السهل تحشيد الناس على الهوية في الحكومات الحديثة في عصرنا الذي أصبحت فيها الحكومات مصدرًا مهمًا للريع[29]، وفي الإمكان التنافس فيها على تحصيل حصّة منه في شكل ميزانيات أو وظائف أو عطاءات أو تعيينات أو غيرها، وذلك بتمثيل «هوية» ما، إثنية أو طائفية أو غيرها سياسيًا. والحقيقة أن الديمقراطية لا تتسبب في الشروخ، بل تتيح لها أن تبرز، إذا أتيح

(28) المرجع نفسه، ص 104.

(29) Pranab Bardhan, «Democracy and Development: A Complex Relationship,» in: Ian Shapiro & Casiano Hacker-Cordón (eds.), *Democracy's Value* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 106-107.

تمثيلها سياسيًا في عملية التنافس، ما قد يحوّل التنافس إلى صراع هويات. لكن لا مبرر لأي باحث أن يربط بين هذه الشروخ وبين الديمقراطية، فهي ليست مصدرها، بل تغذّت بمشاعر الظلم والتمييز وفشل النظام السلطوي في بناء أمة مواطنية، وغالبًا ما تتفجّر في ظل النظام السلطوي نفسه، أو تظل كامنة تحت قشرة الوحدة الوطنية التي يجسدها ذلك النظام في انتظار الفرصة للتعبير عن نفسها. ومهمة النظام الديمقراطي وضع استراتيجية للتعامل معها، وليس إنكار وجودها، أو انتظار أن تحل وحدها.

نشير هنا إلى اختلاف منظِّرين من أهم منظّري الانتقال، هما ستيبان ولينز، مع شرط الوحدة الوطنية قبل الانتقال إلى الديمقراطية؛ فمن منظورهما يمكن أن تُحَل مسألة وحدة الدولة سوية مع مسألة الديمقراطية[30]. وقد يكون ذلك من خلال بناء فدراليات وتوافقيات. ولا تناقض بين الفدراليات ووحدة الكيان السياسي التي يقول بها روستو، لكن بشرط أن ينتج من ذلك تسليم بكيان الدولة الوطنية المتعددة الهويات (كما في حالة سويسرا). وإذا تشكّلت الفدراليات على أسس إثنية، فغالبًا ما تُقومَن هذه الإثنيات وتنتج منها نزعات انفصالية بدعوى حق تقرير المصير للإثنية المقومنة على أرضها التاريخية المتخيلة منذ أول التاريخ. ويكمن التحدي في القدرة على تنمية هوية وطنية فوق هذه الانتماءات.

انتبه لينز وستيبان إلى عدم إيلاء دراسات الانتقال مسألة الدولة اهتمامًا كبيرًا، لأنها تمحورت حول قضايا أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا حيث لم تكن الصراعات القومية والإثنية مسألة مركزية. وحتى في إسبانيا، لم تُثر قضية كتالونيا والباسك اهتمامًا كبيرًا في هذه الدراسات[31]، مع أنه إذا لم يكن

(30) Gerardo L. Munck, «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule,» *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2 (June 2011), p. 337, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2WGWKec; Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 16-17.

(31) Juan J. Linz & Alfred Stepan, «Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia,» *Daedalus*, vol. 121, no. 2, The Exit from Communism (Spring 1992), p. 123, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2Yfluju

الإجماع على الدولة هو أحد شروط الاستبداد لأن الأخير يفرضه بالقوة، فإنه أحد شروط الديمقراطية. وكلّما زاد عدد من يرفضون وحدة التراب الوطني بوصفه إطارًا لصنع القرارات الشرعية بشأن حياتهم ومستقبلهم، قلّت احتمالات الديمقراطية[32].

يُترجَم مصطلح القومية عادة إلى (Nationalism)، مع أن خصوصية المصطلح الأخير هي الدلالة على أيديولوجيا قومية أو حركة قومية. وليس هذا ما نعنيه بالقومية العربية، فمدلوله هو الهوية القومية العربية، وأفضّل أن أترجمها بـ (Ethnic Nationality) بمعنى هوية قومية أو انتماء إثني (Ethnic National Affliation)، وأقول (Nationality) وليس (Nationalism)، لأن القومية العربية ليست بالضرورة أيديولوجيا وحركة سياسية بل هي انتماء إلى العروبة، وقد يقصد بها ثقافة توحّد من ينتمون إليها[33]. نؤكد هذا التمييز لأنه كثيرًا ما يقال قومية ويقصد بها أيديولوجيا قومية. ولأن مصطلح (Nationality) يستخدم بالإنكليزية في وصف الانتماء إلى الدولة، أي في تحديد الجنسية أو المواطنة في دولة من خارجها، فقد أضفتُ إليه صفة (Ethnic) لتمييز القومية من الجنسية، ومن الأيديولوجيا القومية في الوقت نفسه، متجاوزًا في ذلك أطروحة ساطع الحُصري في تمييزه المبكر عربيًا بين الجنسية والقومية في إطار فهمه الثقافي الجامع للأمة العربية الذي ميز في ضوء مفهومه للقومية العربية الدولة من الأمة. وفي هذا التمييز رأى الحصري أن مفهومَي (Nationality) و(Nation) لا يعبّران عن وضعية الأمة العربية بوصفها مثل بعض الأمم «مجزأة وموزعة بين دول عديدة». ويشكك في مدى كفاية المفهومَين للتعبير عن «الأمة العربية في الحالة الحاضرة». وينتهي إلى القول «إن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة بها، إلا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة، كما أنها تبقى 'أمة' ذات كيان خاص، ولو فقدت الدولة الخاصة بها، وتكون 'أمة واحدة' ولو تعددت الدول التي ترعى

---

(32) Ibid., p. 124.

(33) قد يعتبر البعض هذا في حد ذاته أيديولوجيا، لكنها أيديولوجيا بالمعنى الواسع للكلمة الذي يعني أيّ تفكير اجتماعي.

شؤونها، فالأمة شيء، والدولة شيء آخر»[34]. ونحن نقول إنّ القومية شيء والأمة شيء آخر، وإن تطابقًا في بعض الحالات، ومن منظور الديمقراطية يفترض أن تتطابق الأمة مع الدولة، أتطابقت الأمة مع القومية أم لا.

كل دولة عربية معترف بها هي دولة أمة (State-Nation) في فهم الدولة في منظمة الأمم المتحدة بوصفها أمة. وهذا ما لا يقصده القوميون بالدولة الأمة، بل يقصدون وحدة الأمة والقومية في دولة تعبّر عنها. وتاريخيًا، دخلت هذه الإشكالية في الوجدان العربي. فثمة قضية قومية عربية غير محلولة تشكل أساسًا لما أسميته «المسألة العربية». ومع رسوخ الدولة العربية القطرية على الرغم من التقسيمات الاستعمارية، أصبحت المسألة العربية عائقًا رئيسًا أمام نشوء الديمقراطية. ولأنه لا يمكن حلّها عبر التوحيد بالقوة، ولا عبر إنكارها، ولأن الأحزاب الأيديولوجية القومية العربية، حين حكمت، أنشأت أنظمة سلطوية فشلت في توحيد الأمة، وحتى في توحيد بلدانها، طرحتُ فكرة حلها حلًا ديمقراطيًا بدلًا من أن تكون عائقًا أمام الديمقراطية. ولا يكون ذلك بالتخلي عن القومية العربية بل بالتمسك بها هويةً للأغلبية في مواجهة الطائفية والعشائرية والجهوية، والاعتراف بالهويات الإثنية الأخرى في الدولة، إن وُجدت، وتنمية الانتماء إلى الوطن عبر تشكيل الدولة للأمة المواطنية والعناية بتنمية هذه الهوية. هذا الذي يشكل الأساس لاتحادٍ مستقبلي بين دولٍ عربية ديمقراطية، وليس وحدة قومية في دولة قومية.

قدّمت الثورات العربية مؤشراتٍ بشأن هذا الحل عبر صياغات على مستوى الخطاب السياسي والثقافة الشعبية أيضًا، لكن بعض الباحثين يتجاهلون هذه الصيغة. فلم تبرز في خطاب الثورات العربية مصطلحات الأمة (Nation) والقومية (Ethnic Nationality) مع أنها لم تَنْفهما أيضًا، بل استخدمت مصطلح الشعب. فقيل ثورة الشعب اليمني والسوري والمصري والليبي، أي مصطلح

(34) ساطع الحصري، **ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات**، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري 13، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 33-34.

الشعب معطوف على اسم الدولة باعتبارها صفة لهذا الشعب، ويشمل جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والقبلية والطائفية. لا نقول هذا لننكر بروز مخاطر الطائفية، بل للدلالة على أنه حالما تُطرح المطالب الديمقراطية تطرح معها الهوية المواطنية باستخدام اسم الدولة في وصف الشعب. فالشعب في الحراك الثوري، يعني مجموع المواطنين المعنيين بطبيعة نظام الحكم في الدولة. أما القومية العربية فتجلّت في الاهتمام البالغ والتعاطف الشعبي العربي مع كل ثورة في بلد عربي آخر، وانتشارها كالعدوى في الدول العربية. ويتوقف على القوى الديمقراطية استثمار فكرة الشعب مستقبلًا في مواجهة الطائفية السياسية وغيرها، من دون تجاهل أهمية القومية العربية، ومن دون الدخول في صراع معها. فمثل هذا الصراع لا يؤدي إلى تعزيز الوطنية بل إلى تفكيك الشعب إلى طوائف؛ فالقومية العربية رابط ثقافي حضاري يفضي تهميشه بأيدي الدولة والقوى السياسية إلى صعود الطائفية وتسييس مصطلح الأمة الإسلامية، وأزمات هوية لا حصر لها في المجتمع العربي.

ثمة جانب سلبي آخر لتأكيد الدولة على أنها تعبير عن هوية محددة (قومية أو دينية أو غيرها)، فهو «يسلح» «الشعب» بأدوات للمطالبة بالحقوق والمساواة بناءً على هذا الانتماء وليس المواطنة، فالتساوي بالانتماء القومي والتعلق بالرموز القومية يترجم إلى التساوي في الحقوق، الأمر الذي من شأنه إقصاء من لا ينتمون إلى هذه الهوية القومية. وأكثر من ذلك، قد يسهل تحويل حركات احتجاجية أو نضالات ديمقراطية إلى مسارات عداء لـ «الآخرين» من بين مواطني الدولة. إن دولًا كثيرة من التي تعتمد رسميًا أمة مواطنية ديمقراطية مرّت بمراحل إقصاء للآخرين خارج النواة القومية أو العرقية أو الثقافية التي قامت عليها الدولة، أو فرض الاندماج القومي عليها بالقوة، ومنها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. وتلوح باستمرار مخاطر التقهقر إلى تلك النواة القومية ضمن حسابات براغماتية لكسب الأصوات لدى قوًى يمينية قومية. ومن الأهمية أن نضيف إلى ذلك احتمال عودة تشديد اليمين الشعبوي على القومية في الدولة الديمقراطية الراسخة ذاتها في إطار الديماغوجيا الاجتماعية ضد ما يعدّه «خطر الهجرة» على الثقافة المحلية

وهوية الدولة ونمط الحياة فيها، فضلًا عن «مصادرة» الأجانب فرص العمل من الوطنيين.

حاول لينز عمومًا أن يجد الحل في الفصل بين نموذج دولة الأمة والدول المتعددة القوميات. ويبقى السؤال الكبير عن إمكانية تحويل الدول المتعددة القوميات إلى أمة الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية[35]. وبلغة أخرى، الفصل بين القومية والأمة بحيث تُبنى الأمة على المواطنة وليس على القومية. ومع أن القومية تؤدي دورًا رئيسًا في بناء الأمة خصوصًا في الدول التي تشكّل فيها أغلبية كبيرة، فلا بد من الفصل بين القومية والأمة فيها على المستوى الحقوقي عبر المساواة بين المواطنين.

في رأي لينز، يتوقف مستقبل الديمقراطية في الدول المتعددة القوميات في حالات الانتقال على نوع الانتخابات التي تُجرى في مرحلة الانتقال. فإذا أُجريت انتخابات على مستوى الدولة أولًا، تضطر الجماعات المختلفة إلى الاندماج في أحزاب عابرة للقوميات، ما يُساهم في الاندماج السياسي. أما إجراء الانتخابات الإقليمية أو المناطقية أولًا، فإنه ينمّي النزعات الانفصالية، مؤكدًا أنه حاول في استطلاعات الرأي التي أجراها تجنّب الثنائيات وعدم تخيير الناس بين الهويات، انطلاقًا من أن الناس قد يحتفظون بأكثر من هوية[36]. هذا موقف صحيح، فالهويات مركّبة ولا داعي للاختيار بينها في استطلاع للرأي. لكن، ثمّة فارق بين السلوك الهوياتي في استطلاعات الرأي والانتخابات، ففي الانتخابات غالبًا ما تحاول قوى سياسية أن تخيّر الناس بين هوياتهم بواسطة التعبئة ضد الآخر في عملية التنافس الحزبي.

في إسبانيا، ازداد عنف حركة أرض الباسك (إيتا) بشكلٍ واضح بعد الانتقال، مقارنة بفترة انتفاضة 1968–1975 في عهد فرانكو، وفي الفترة الهادئة في مرحلة الانتقال نفسها 1975–1977. ومع ذلك، لم يُسمَع اتهام للديمقراطية أو

(35) Stepan, «Comparative Theory and Political Practice,» p. 6.

(36) Linz, «State Building and Nation Building,» p. 366.

لنظام الحكم لدى فئات واسعة من الناس. ويفسر لينز وستيبان الأمر بأنه يعود بنسبة كبيرة إلى إجراء انتخابات وطنية جامعة أولًا في مرحلة الانتقال، ما قوّى الاتحادات والمؤسسات الوطنية الجامعة التي تتنافس على السلطة في إسبانيا كلّها، وساهم في تعزيز هوية الدولة[37]. والحقيقة أن النخبة الإسبانية المركزية أدركت تعدديتها الإثنو لغوية الجهوية أو الإقليمية، فأوجدت في دستورها نظامًا لمقاطعات الحكم الذاتي مثل كتالونيا وبلاد الباسك وغاليسيا. وبخصوص تفسير لينز وستيبان فهو، في رأيي، تفسير ضعيف؛ فعادةً تتوقّف الحركات المسلحة عن القتال في بداية مراحل الانتقال، نتيجة لعدم وضوح الصورة في البلاد، ولا سيما في جولات الانتخابات الأولى. فعلت ذلك حتى الحركات المسلحة في مصر 2011–2012، والسودان مع التفاوض على شكل السلطة بعد انتفاضة عام 2019، وفي بعض حالات الانتقال الديمقراطي المعروفة في أميركا اللاتينية.

في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، كانت القضايا أشد تعقيدًا من إسبانيا، بغض النظر عن الاستراتيجيا التي سيتّبعها الفاعلون السياسيون، وفوق ذلك اتُّبعت الاستراتيجيا الأكثر خدمةً للانفصال. بالطبع، لم يكن ثمّة التزام واسع بالديمقراطية لدى النخب السياسية في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا على الرغم من لَبْرَلَةٍ من أعلى أدت إلى مطالب بالدمقرطة من أدنى. وكانت الانتخابات الأكثر حدة وتنافسية في البلدين هي تلك التي جرت على المستوى الإقليمي. في يوغوسلافيا، حيث لم تُجرَ انتخابات منذ الحرب العالمية الثانية، عُقدت انتخابات في عام 1990، وسرعان ما ثارت فيها القضايا الإثنية. صحيح أن انتخابات الاتحاد السوفياتي كانت على مستوى البلاد كلها لمؤتمر مندوبي شعوب الاتحاد السوفياتي في آذار/ مارس 1989، لكنها لم تكن انتخابات متعددة حزبيًّا، وخُصِّص ثلث مقاعد المجلس للشيوعيين من دون منافسة[38]. هذا كله قلّل من أهمية الانتخابات على مستوى الدولة وجرّ الناس إليها بجدّية

---

(37) Linz & Stepan, «Political Identities and Electoral Sequences,» pp. 126-127.

(38) Ibid., p. 131.

باعتبارها انتخابات ديمقراطية، وأصبحت الانتخابات المهمة هي التي جرت على مستوى الأقاليم[39]. فمن الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا نشأت 25 دولة قومية بعد سفكٍ للدماء، كما نشأت فدراليتان إثنيتان[40]. والحقيقة أن طريقة الانتخابات لا تؤثر في تشكل قوميات في امبراطورية من هذا النوع، لم تشكّل يومًا لا أمة-دولة ولا دولة-أمة، ولم تتوافر فيها أي تقاليد ديمقراطية، لا في ظل الاتحاد السوفياتي ولا في ظل روسيا القصيرية.

يعزّز بناء الدولة القومية أو دولة الأمة وبناء الديمقراطية أحدهما الآخر حين تُعرِّف الجماعة نفسها بوصفها أمة ذات إحساس بالتاريخ المشترك، ودين مشترك، ولغة مشتركة في كامل الإقليم الذي تقوم عليه الدولة. لكن يمكن اعتبار دول مثل إسبانيا عند موت فرانكو، والهند عند استقلالها، وبلجيكا بعد عام 1970 دولًا متعددة القوميات، أو متعددة الثقافات. هنا، يكون بناء الأمة وبناء الديمقراطية عمليتين متعاكستين. هنا، ستُمنح إحدى القوميات امتيازات أكثر من غيرها، وبعضها لن يُعتَرف به[41]. وفي الدول المتعددة القوميات، يفترض بناء (State-Nation) أو أمّة الدولة وليس (Nation-State)؛ أي دولة الأمة. وتتمثل صيغتها الأقل توترًا بالفدرالية التي يُمنح فيها بعض الامتيازات والصلاحيات للوحدات المستقلة نسبيًّا، ولا سيما في حالة التوافق/ التطابق بين الهويات والأقاليم، كما في بلجيكا وإسبانيا وكندا والهند[42]. لكن، إذا كان الانتماء إلى الدولة مفقودًا على مستوى الاعتزاز والرموز والوجدان، ونُقِلَت كافة السلطات إلى هذه الوحدات، وإذا كان المواطنون متماهين تمامًا مع هذه الوحدات الإقليمية-الإثنية ويعتبرونها دولًا قومية من حيث الطموح، يصبح من الصعب بناء دولة ديمقراطية على أساس

---

(39) Ibid., pp. 131-132.

(40) Ibid., p. 5.

(41) Stepan, «Comparative Theory and Political Practice,» p. 2.

من الواضح أنه يساوي بين بناء القومية وبناء الأمة، أو يعتبر عملية بناء الأمة قائمة على قومية بعينها، ولذلك يرى أن الدولة الوطنية تعبير عن قومية واحدة بارزة، فإما أنها تشكّل أغلبية كبرى في الدولة وإما أن تعبر عن كامل الشعب في هذه الدولة.

(42) Ibid., p. 3.

متعدد القوميات، بغض النظر عن طريقة الانتخابات المتبعة، وتصبح البدائل المحتملة متمثلة بتفسّخ الدولة إلى دول وطنية، أو الحفاظ عليها بنظام سلطوي قمعي مركزي.

صمدت نظم فدرالية ديمقراطية أكثر من 25 عامًا، وهي الأرجنتين وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وألمانيا والهند وإسبانيا وسويسرا والولايات المتحدة[43]. واختلفت عوامل التماسك من دولة إلى أخرى، حتى لو جرى فحص ذلك فيها جميعًا عبر مقياس واحد هو الثقة بالمؤسسات السياسية. ومن بين الدول المذكورة ما يتكلم سكانها لغة واحدة، وهي النمسا وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين، وهي الأقرب إلى نموذج أمة الدولة. لكنها لم تواجه امتحان التعددية القومية، كما أن وزن الانتماء الإثني القومي ما زال مؤثرًا في ألمانيا والنمسا ويستغله اليمين، كما في أغلبية الدول الأوروبية. ومن بينها دول غير متجانسة تسود فيها فدراليات وتعدد إثني منصوص عليه دستوريًا، ومتعددة اللغات، وهي الهند وبلجيكا وكندا وإسبانيا، ويمكن إضافة سويسرا.

لا توجد علاقة طردية بين القرب من نموذج دولة الأمة والثقة بالمؤسسات. بل على العكس من ذلك، إذ تزداد الثقة بها في الدول المتعددة القوميات، بحسب معطيات استطلاع القيم العالمي (World Value Survey)[44]. فمثلًا، يسبق الهنود مواطني الدول الديمقراطية الأخرى في جميع معايير الثقة بمؤسسات الدولة[45]، وهذا عنصر مهم في استقرار النظام. لكنه، في رأيي، دليل على التمسك بإطار الدولة، وليس دليلًا، لا على عمق الوعي الديمقراطي، ولا على مدى ديمقراطية النظام القائم.

إن امتحان مؤسسات الدول الديمقراطية يكون بقدرتها على أن تثبّت إطار المواطنة مرجعًا لمطلب المساواة الاجتماعية أو غيرها، وألّا يتحقق أي إنجاز

(43) Ibid., p. 12.

(44) Ibid., pp. 13-14.

(45) Ibid., pp. 17-19.

ديمقراطي ليبرالي واجتماعي في الدول الديمقراطية من دون أن يكون المرجع هو المواطنة في الدولة، وليس الانتماء إلى جماعة.

الحقيقة أنه لا يوجد في جعبة دراسات الانتقال الديمقراطي، ولا حتى في نظريات الديمقراطية، حلٌّ لمشكلة دولة لا تحظى بأي شرعية لدى مواطنيها، بوجود تيارات قومية انفصالية ذات قواعد شعبية. أما في حالة توافر حد أدنى من الشرعية للدولة، فإن طريقة الانتخابات تصبح مهمة، وهذا لا يقتصر على تقديم الانتخابات القطرية على الإقليمية، بل يتجاوز ذلك إلى الموازنة بين التمثيل النسبي والأكثري، ووجود مجلسين في البرلمان إذا لزم، وفرض عدم اقتصار أصوات حزب ما على منطقة بعينها، وغير ذلك. ومن المهم ألّا تقوم الفدرالية فيها على أسس إثنية أو دينية خالصة، وأن تكون التيارات السياسية الرئيسة عابرة للمناطق والإثنيات وغيرها، والانتباه إلى أنه في حال حصول تيار سياسي على أغلبية فقط في إطار إثني - قومي معيّن يشكّل أغلبية كبيرة في مناطق بعينها، فمن المحتمل أن يطوّر نزعات انفصالية.

لن نحلّ هذه الإشكاليات في هذا الكتاب، لكن، في أي حال، لا شك في ضرورة تحديد كيان الدولة شرطًا للتعددية الديمقراطية القائمة على حقوق المواطنة.

هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

أفضى التأمل في مذابح البلقان ورواندا في نهاية القرن العشرين إلى مقاربة معروفة ترى «الوجه المظلم» لمسألة الوحدة الوطنية والكيان السياسي، ومن ثم الديمقراطية. وهي فرضية مان المستخلصة من تجارب الأرمن في تركيا والهولوكوست ومذابح رواندا، والذاهبة إلى أن جذور الإبادة تكمن في تعميق عملية الدمقرطة أو فشلها، ولا سيما زيادة المشاركة الشعبية في السياسة التمثيلية. فقد بررت الحكومات عمومًا المذابح باسم الشعب: «ولكن دعونا نلاحظ صفة يتشاركون فيها. جميعهم برّروا مذابحهم، باسم الشعب. وهم لا يختلفون من هذه الناحية عن أيديولوجيات القرن العشرين الأكثر اعتدالًا، لأنه عصر الجماهير. في محاكم ألمانيا

المختلفة من جمهورية فايمار إلى ألمانيا النازية والشيوعية وألمانيا الاتحادية، استخدم القضاة الجملة الافتتاحية ذاتها: 'باسم الشعب'. وتفضل المحاكم الأميركية صيغة 'قضية س ضد الشعب'. بادعائها الشرعية باسم الشعب، ادعت أنظمة الإبادة علاقة قرابة بالحركات التي تعتبر حاملة حقيقية للحداثة، مثل الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية [...]. ويمكن بالتأكيد اعتبار الإبادة الجماعية وجه الديمقراطية المظلم»[46]. والحقيقة أن جميع الدول الحديثة، وبيروقراطياتها، تدّعي أنها تنطق باسم الشعب، وتنطق محاكمها باسم الشعب، وتمثله وتعمل في خدمته. لكن على الرغم من الادعاء، يبقى السؤال عن تعريف النظام للشعب في ضوء سياساته وأيديولوجيته قائمًا.

يمكن تبيّن علاقة بين عملية التحديث والإبادة الجماعية في بعدين أساسيين: **الأول** هو العلاقة بين الجماعة والدولة في الحداثة، دينية أكانت الجماعة أم قومية. لكن الذي ساد في الحداثة المبكرة هو العلاقة بين القومية والدولة ومحاولة فرض التجانس، وعدم الارتياح مع وجود التنوع والاختلاف في القومية والثقافة والدين وغير ذلك. وهو ما تمثّل بعنف بناء الدول القومية في الغرب عبر الإقصاء من جهة، وفرض التجانس من جهة أخرى. لكن ما يشغلنا هنا هو البعد **الثاني** المتعلق بمشاركة الجماهير الواسعة في السياسة ودخولها إلى الفضاء العمومي ونشوء الشرعية الشعبية. وبناء على ذلك، تعتمد الأيديولوجيات التعبوية وتسييس الجماعات، مثل الطائفة والقومية وغيرهما. وهنا لا يضيف مان الكثير، فمنذ القرن التاسع عشر عبّر المحافظون والليبراليون على حدٍ سواء عن تخوفهم من ولوج الجمهور الواسع المجال العمومي وحلبة السياسة، وتنبأوا ببعض مظاهره السلبية. لكن هذا الدخول شكّل قاعدة الأنظمة الشمولية من جهة، وقاعدة الديمقراطية الليبرالية من جهة أخرى. لكل «تقدم» في التاريخ وجهان، على الأقل. إن محاولات استئصال الآخر مع دخول الجماهير (الشعب) المجال العمومي في القرن العشرين، ترافقت مع صعود

(46) Michael Mann, «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing,» *New Left Review*, vol. I/235 (May-June 1999), p. 19, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2NTGUg9

الديمقراطية وحقوق المواطن أيضًا. وهذا جزء من هذا التطور التاريخي، لكن تزامن الأمرين لا يعني أن الديمقراطية سبب المذابح.

يقع هنا خلط بين التزامن والتأثير المتبادل من جهة، وعلاقة سبب – نتيجة من جهة أخرى. فالدمقرطة لم تؤدِّ إلى عمليات الإبادة الجماعية في أي مكان. لقد نجمت عن عملية التحديث ظاهرة الجماهير التي تتمكن فئات من الطبقات الوسطى من تحشيدها على أساس الهوية في خدمة التجانس القومي أو الوطني أو الطائفي. صحيح أن هذا هو شرط الديمقراطية وتوسيع حق الاقتراع أيضًا، لكن الديمقراطية وحق الاقتراع ليسا من أسباب الإبادة والتطهير الطائفي العرقي. فالعمليات الاجتماعية التاريخية التي تسمى التحديث، والتي تؤدي إلى تفكك البنى التقليدية في الريف والمدن القديمة، وتذرر الأفراد ونشوء الجماهير، تهيئُ شروط الإبادة الجماعية أيضًا، كما تؤدي إلى نشوء قاعدة اجتماعية مؤاتية للديمقراطية. إنها قاعدة الديمقراطية مثلما هي أيضًا قاعدة الفاشيّة والاشتراكية وغيرها (فجميعها تقوم على المشاركة السياسية للجماهير في المجال العمومي). إن «الجينوسايد» هو وجه الحداثة الآخر، المظلم، والديمقراطية الليبرالية وجه آخر من وجوهها، مثل الشيوعية والفاشيّة.

راوحت تفسيرات الإبادة الجماعية في الأدبيات بين اعتبار أن سببها هو الدول القوية والتخطيط المدفوع أيديولوجيًا كما في حالة النازية، إلى استغلال حالات الحروب وغيرها عندما تقوم قيادة تحمل أفكارًا عنصرية باستغلال اللحظة الملائمة لتنفيذ مخططها. وهذا يلزمه قيادة مركزية قوية متحكمة في مفاصل السلطة، وفي غياب أيّ معارضة ممكن أن ترفع صوتها ضدها، فلم يكن الهولوكوست ممكنًا في ألمانيا ديمقراطية[47].

---

(47) Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 114-115, 231.

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ترجمة لكتاب باومان، يُنظر: زيغمونت باومان، **الحداثة والهولوكوست**، ترجمة ترجمة حجاج أبو جبر ودينا رمضان، تقديم عزمي بشارة، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

ثمة مقاربة أخرى تتحدث عن ضعف الدولة والانفلات الشعبي وعدم القدرة على تطبيق سيادة القانون التي قد تؤدي إلى حروب أهلية ومذابح[48]. تبدو هذه تفسيرات متناقضة، لكن لا تناقض هنا لأن الحديث ليس عن الظاهرة نفسها. فقد نجمت حروب أهلية وحملات تطهير عرقي وإثني وحروب طائفية عن انحلال دول وإمبراطوريات، مثل المذابح وتهجير أرمن آسيا الصغرى في مجرى الحرب العالمية الأولى وحروب البلقان خلال السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية العثمانية، وكما في حالة تفكك يوغوسلافيا وانهيار الاتحاد السوفياتي وغيرها. وثمة حالات أخرى قامت فيها قيادة مؤدلجة في دول قوية بالتخطيط للمذابح، كما في حالة الدولة النازية وتخطيط «تطهير المجتمع من اليهود»، واستغلالها الحرب لتنفيذ عمليات إبادة جماعية. إذًا، ما يبدو كأنه تناقض ليس كذلك؛ فلكل حالة شروطها وظروفها التاريخية.

يناقش مان أنه في حال تطابق الشعب (Demos) مع الإثنية (Ethnos)، تؤدي ديمقراطية الأغلبية إلى إيمان برابطة عضوية بين الدولة والإثنية، ما يشجع على إبادة الإثنيات الأخرى، مثلما أدى تطابق الديمقراطية مع حكم البروليتاريا في الفكر الشيوعي إلى إبادة الطبقات الأخرى[49]. وفي الواقع، على الرغم من أن القومية الإثنية كانت قاعدة الأكثرية الديمقراطية في قسم كبير من الديمقراطيات، فإن ذلك لم يؤدِّ، في معظم الحالات، إلى ارتكاب الإبادات الجماعية. يلزم إذًا توافر عوامل أخرى لحدوث الإبادات الجماعية، وهي تختلف في حالة الإبادة المنظمة[50] من جهة، والمجازر التي تجري في خضم الحروب الأهلية كما حصل في لبنان والعراق والبوسنة وغيرها، من جهة أخرى.

---

(48) Daniele Conversi, «Demo-skepticism and Genocide,» *Political Studies Review*, vol. 4, no. 3 (September 2006), p. 249, accessed on 28/3/2020, SAGE journals, at: https://bit.ly/3dvtFvN

(49) Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 3-4.

(50) Bauman, p. 72.

كما في حالة الإبادة النازية لليهود والمدفوعة بالأيديولوجيا، والتي نفذتها أجهزة الدولة الألمانية من دون مشاركة حقيقية لأغلبية الشعب الألماني، بل بتحييد الشعب في الحقيقة.

إن أحد التحديات الكبرى أمام الديمقراطية هو الفصل بين الحقوق المدنية والانتماء إلى جماعة قومية بالولادة. وحتى لو كانت الدولة بدايةً تعبيرًا عن حق تقرير المصير لقومية إثنية، يقف النظام الديمقراطي أمام مهمة كبرى هي إرساء الدولة على المواطنة، بوصفها الرابط بين الفرد والدولة. ومواجهة هذا التحدي ليست سهلة، وهي لا تشترط التنازل عن الهوية الإثنية القومية. فهذا غير ممكن في الدول التي تبلورت هويتها القومية تاريخيًا أكان ذلك في عملية توحيد تاريخية أم في خضم الصراع ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، خلافًا للدول التي بدأت كيانات استيطانية وأرست المواطنة من أفراد مهاجرين من شعوب مختلفة، كما في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، حيث نشأت أمة مواطنية «غير إثنية» بالهجرة والاندماج. وحتى في هذه الحالات، سيطرت في البداية إثنية محددة قبل أن يتوسع مفهوم الأمة ليشمل المواطنين جميعًا فعلًا، لا قولًا فحسب. وظلت ثقافة «الإثنية النواة» الأنكلوسكسونية مهيمنة في هذه الدول، وظل الانضمام إلى الأمة المواطنية مرهونًا عمليًا بتبنّيها، ما عدا حالة كندا حيث يتمتع الناطقون بالفرنسية بحقوقٍ جماعية. ومن سخرية التاريخ أن يُترَك لمن تبقّى من السكان الأصليين بعد الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها حق «التمتع» بالأصالة، كأنهم شواهد «سياحية» من عهدٍ غابر أو بقايا أركيولوجية.

رأى مان أن عملية الدمقرطة في يوغوسلافيا قادت إلى الإبادات الجماعية[51]. هذا الحكم لا يقوم على تشخيص صحيح، ولا يميز بين أسباب انهيار يوغوسلافيا وما نجم عنه. لقد استغلت تيارات قومية في كرواتيا وصربيا والبوسنة وسلوفينيا الإصلاح السياسي وضعف الدولة المركزية في يوغوسلافيا المتأثر بالتغييرات في البيئة الإقليمية للتعبير عن تطلعاتها إلى السيادة، أي إلى الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى حروب أهلية وعمليات تطهير إثني. لكن الحروب الأهلية أنتجت كيانات سياسية شرعية في نظر المنتمين إلى قومية إثنية تعبّر عنها هذه الكيانات، ويمكن أن تمارس فيها تعددية سياسية تنافسية. وهذا

(51) Mann, *The Dark Side of Democracy*, ch. 12: «Yugoslavia, I: Into the Danger Zone,» pp. 353-381, ch. 13: «Yugoslavia, II: Murderous Cleansing,» pp. 382-427.

لم يكن حتميًا بالطبع. وفي أي حال، بقيت أقليات إثنية تعاني تمييزًا ضدها في بعض المجالات، وينطبق ذلك على دول أخرى في أوروبا الشرقية أيضًا مثل هنغاريا ورومانيا. ولست أرى أن الكروات أو البوسنيين حاربوا الصرب من أجل الديمقراطية، ولا الصرب دافعوا عن نفوذهم في يوغوسلافيا حبًا في التعددية الإثنية، ولم تجرِ محاولات التخلص من الأقليات في الكيانات هذه سعيًا إلى تأسيس الديمقراطية.

لا القومية الإثنية أدت إلى الديمقراطية بالضرورة، ولا الديمقراطية أدت إلى التطهير العرقي. ويمكن تخيّل انفصال إثني قومي يُنشئ دولة دكتاتورية، مثل انفصال إريتريا عن إثيوبيا، أو انفصال دول وسط آسيا والقوقاز عن روسيا. والبحث عن التجانس الإثني في الانفصال له منطق مختلف عن منطق نشوء الديمقراطية الليبرالية، وإن كان وجود «نحن» متجانسة يسهّل نشوء الشرعية في الكيان السياسي، ومن ثم يسهّل الشروط المسبقة للتعددية والديمقراطية.

مثال مان الأهم هو حالة رواندا باعتبار أن المحرك الرئيس للمذابح هناك هو نشوء حكومة أغلبية من الهوتو رغبت في التخلص من أقلية التوتسي[52]. فهل كانت رواندا ديمقراطية عند وقوع المذابح؟ وهل تقتصر الديمقراطية على انتخاب حكومة أغلبية؟ ألم تقع مذابح في أفريقيا في ظل دكتاتوريات؟ ربما كنت سأتفق مع مان لو تحدّث عن تصدير نموذج الدولة الحديثة، وأثر الصراع على السلطة واحتكار العنف فيها ونشوء جماعات متخيلة كبرى، وما ترتب على ذلك من عنفٍ اجتماعي وسياسي، وليس عن أثر الديمقراطية تحديدًا.

هذا النقد الذي يقدّمه مان من زاوية نظر يسارية شبيه جدًا بالنقد الليبرالي للديمقراطية منذ القرن التاسع عشر، فقد تخوّفت أغلبية المنظرين الليبراليين من تأثير المشاركة الجماهيرية السلبي ضد قيم الليبرالية في المجتمع وحماية الحريات وحقوق الأفراد. ونجد النزعتين في الوقت نفسه عند ستيوارت مِل

(52) Ibid., ch.14: «Rwanda, I: Into the Danger Zone,» pp. 428-448; Ibid., ch. 15: «Rwanda, II: Genocide,» pp. 449-473.

الذي حذّر من طغيان الأغلبية من ناحية، ودعا من ناحية أخرى إلى توسيع حق الاقتراع بحيث تمثّل مصالح الطبقات، لكن ليس عدديًا. هذا التوتر بين الليبرالية المعنية أساسًا بتحديد سلطات الحكومة والحفاظ على الحريات، والديمقراطية المعنية أساسًا بالمشاركة الشعبية، هو ما يميّز الليبرالية الديمقراطية، ويحافظ عليها في الوقت ذاته. وهو توتر غائب عن الأنظمة الفاشيّة والاشتراكية والشعبوية. أما الليبرالية الديمقراطية فتتطور من خلال هذا التوتر في اتجاه توسيع الحريات والمشاركة، وقد تتضرر منه كذلك، كما تبين التطورات الراهنة في الغرب المعاصر بانتشار الشعبوية السياسية وتأثيرها في نتائج الانتخابات.

لا تصمد قيم الليبرالية في ظروف رفض الحقوق المتساوية للجميع[53]. ويفترض أن يعي الديمقراطيون الخطرَين الكامنين في النزعة النخبوية ضد المشاركة الشعبية من جهة، والشعبوية السهلة التعبئة والتحشيد ضد الآخر المختلف، والتي تناصب الحريات العداء من جهة أخرى. والأخطر في المرحلة الراهنة هو تهميش الحقوق والحريات المدنية في اجتماع حق الاقتراع العام والسياسة الجماهيرية مع النيوليبرالية. فنزعات الخصخصة وضرب قطاعات الدولة تؤدي إلى حال من القلق وعدم الأمان لدى قطاعات واسعة من الناس أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها سياسيًا. إن اجتماع النيوليبرالية مع المشاركة السياسية في الوقت ذاته من أهم أسباب تفسخ الوحدة السياسية، لأن الدولة لا تعود قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للناس، وتتوسع الهوة بين الغني والفقير، وفي وقت أصبح الناس فيه مشاركين في الفضاء العمومي عبر حق الاقتراع وغيره، وقادرين على التحرك والتعبير سياسيًا بأشكال مختلفة زودتهم بها وسائل الاتصال الحديثة.

ربما تنشأ احتمالات الاقتتال الأهلي والإبادات نتيجة لتصدير الديمقراطية، بمعنى فرضها في دول متعددة الإثنيات والطوائف، كما يعتقد كثيرون من نقّاد

(53) Marc F. Plattner, «From Liberalism to Liberal Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 3 (July 1999), p. 122.

هذا التصدير بحق، لكنها لا تحصل بسببه وحده. فقد وقع الاقتتال الأهلي وأعمال الإبادة سابقًا بسبب تفاعل بنى اجتماعية وسياسية قائمة مع حداثة مفروضة من أعلى، أو بعد تصدير نموذج الدولة نفسه وفرضه على بنى تقليدية قائمة. وتقع أيضًا في حالة تصدير الديمقراطية من خلال فرض خطوات معينة مثل إجراء انتخابات بعد إضعاف الدولة ومنح جماعات الهوية تعبيرًا سياسيًا، وجعلها أساس التعددية السياسية. أما تصدير الديمقراطية وفرضها في ألمانيا الاتحادية (الغربية) واليابان فلم يؤديَا إلى إبادات وحروب أهلية.

حصلت حالات إبادة وصراعات أهلية في المشرق العربي في اللقاء مع الحداثة قبل تصدير الديمقراطية. ووقعت أيضًا مجازر بعد ما سُمي تصدير الديمقراطية بالاحتلال المباشر للعراق. وسقط ضحايا بسبب الاحتلال نفسه، بما هو احتلال، بغض النظر عن مسألة الديمقراطية، إضافة إلى أن النظام السياسي الجديد ظل فترة طويلة يعاني نقص الشرعية بسبب ربط مَنشئِه بالاحتلال. كما أن تشديد قوات الاحتلال على ضرورة إجراء الانتخابات مباشرة باعتبار الانتخابات هي الانتقال ذاته، قبل تجهيز الخلفية الحزبية، والتوافق على الأرضية المؤسسية والدستورية، تحوّل إلى مؤجج للصراع، ولا سيما في ظل مقاربة إدارة الاحتلال للشعب العراقي بوصفه مجموعة طوائف وعشائر، والتعامل معه على هذا الأساس، ما جعل التنافس على الدولة صراع هويات وقبائل وطوائف.

ثمة اقتباس متكرر لما كتبه إيفور جيننغز بعد مؤتمر فرساي في شأن مسألة حق تقرير المصير متمثّل بقوله: «على السطح يبدو منطقيًا: دعوا الشعب يقرّر. لكنه في الحقيقة أمر سخيف لأن الشعب لا يستطيع أن يقرر حتى يقرر أحدهم من هو الشعب»[54]. ويمكن تفسير تعريف الشعب أيضًا بالأطر المفروضة دستوريًا، وطريقة إجراء الانتخابات، وطبيعة الهيئات المنتخبة صاحبة القرار، وطبيعة القوى المتنافسة أيضًا. ويمكن أن ينجح كيانٌ كهذا في أن يصبح أساسًا

---

(54) Sir Ivor Jennings, *The Approach to Self-Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1958]), p. 56.

للانتقال الديمقراطي، وربما يفلح أو لا يفلح أي تعريف للشعب إذا انهارت دولة متعددة القوميات مع انهيار السلطوية. فلا توجد قاعدة عامة. ولا أعتقد أن طريقة انتخابات صحيحة، مثلًا، كانت ستنقذ الاتحاد السوفياتي من الانهيار بعد التحوّل، فيبقى دولة ديمقراطية متماسكة.

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

الفصل الحادي عشر

العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي[1]

في تأثير العوامل السياسية الخارجية المعوقة والمساندة للانتقال الديمقراطي، وفي أن الدول الديمقراطية حرصت إبان الحرب الباردة على مساندة الحلفاء بغض النظر عن طبيعة النظام وليس على مساندة الانتقال الديمقراطي إبان الحرب الباردة. وفي أن نهاية الحرب الباردة لم تَعْنِ التحول إلى مساندة الديمقراطية بل إلى عدم الحرص على الدكتاتوريات الحليفة. في مدى أهمية الدعم المالي لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي جاذبية النموذج الديمقراطي، وفي أهمية البيئة الإقليمية الحاضنة للانتقال. في دوام اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في المنطقة العربية، وفي البيئة الإقليمية المناهضة للديمقراطية، وفي زيادة دور العامل الخارجي الدولي والإقليمي في إعاقة الانتقال الديمقراطي كلما زادت الأهمية الجيوستراتيجية للدولة المعنية. في نشوء ظاهرة تصدير الأوتوقراطية، وفي اعتبار انتشار الديمقراطية تمددًا غربيًا.

من نافلة القول إن نتائج فعل العامل الخارجي، بمعنى تأثير دول أخرى وسياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحول الديمقراطي فيها، لا تتضح بمعزلٍ عن العوامل الداخلية. فالأخيرة تحدد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم دومًا

(1) نشرت صيغة أولى من هذا الفصل في مجلة **سياسات عربية**، العدد 38 (أيار/ مايو 2019)، وما ينشر في هذا الكتاب هو صيغة معدلة.

في اتجاهه. ونحن هنا نقوم بذلك بعزل هذا العامل بشكل إجرائي مصطنع لفائدة البحث في الانتقال الديمقراطي. ويفترض أن يفحص الباحث في هذا المجال تأثيرَه المعوِّق لهذه العملية أو المساند لها. ومتى يتحول إلى عامل حاسم.

ثمة فارق كبير بين دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال نفسها ودورها في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال. ففي حالات متطرفة، يمكن أن تكون تطورات إقليمية هي القادح لنشوب ثورة على نظام مستبد، أو المعوِّق للانتقال بالتدخل المباشر. وهذا يختلف عن دورها في ترسيخ الديمقراطية وديمومة التجربة في بلد قد يتعرض للحصار لإجهاض التجربة، أو ربما يتلقى الدعم لإدامتها. فمثلًا، يمكن ألّا تمانع دول مؤثرة أو مؤسسات دولية في انهيار نظام استبدادي، لكنها قد لا تقدّم المعونات المالية اللازمة أو الدعم الاقتصادي، أو حتى الدعم التقني والسياسي في أمور حاسمة لمصير التحول الديمقراطي مثل إصلاح القطاع الأمني وضبط توازن العلاقات المدنية - العسكرية (مصر وتونس)، أو حتى نزع السلاح والتسريح والدمج (ليبيا واليمن)، في مرحلة انتقال من الطبيعي أن يتأثر فيها الاستقرار ويتراجع أداء مؤسسات الدولة، ولا سيما في مجال الخدمات، كما تهبط فيها معدلات النمو الاقتصادي على نحوٍ يؤدي إلى تناقص معدلات التأييد للانتقال الديمقراطي ومحاولة ترسيخه مؤسسيًا، وحتى إلى صعود نزعات تعبّر عن حنين إلى الدكتاتورية، بحيث يسهل استخدام قوى محلية وإقليمية معادية للديمقراطية لها، كما جرى في مصر في الفترة الانتقالية 2011-2013. ويمكن ألّا تتحمس دول ومؤسسات مؤثرة لانهيار نظام سلطوي ولعملية التحول في حد ذاتها، لكنها قد تدعم الحكومة الديمقراطية ماليًا بالمساعدات والقروض والاستثمارات خشية الفوضى وعدم الاستقرار، وفق مصالحها كما يحصل حاليًا في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

ثمة عوامل خارجية أثّرت بنيويًا في الاقتصاد والمجتمع، وصار من غير المفيد التعامل معها بوصفها مؤثرات خارجية عند حصول عملية الانتقال

ذاتها. خذ مثلًا التبعية الاقتصادية الناجمة عن علاقات المركز الصناعي العالمي المتطوّر في دول الجنوب، وتشجيعها نشوء رأسمالية وسيطة مرتبطة بالنظام القائم، وإعاقتها نشوء برجوازية وطنية محلية منتِجة. هذا عامل مهمّ للغاية، وقد يكون حاسمًا في إعاقة نشوء مجتمع مدني يقوم على علاقات التبادل الحر من دون تدخل الدولة، أو في الدفع لمركزة القوة الاقتصادية والسياسية بِيَد فئات اجتماعية محددة، بيروقراطية أكانت أم عسكرية تدور في فلكها «رأسمالية محاسيب» غير منتجة. وعلى الرغم من منشأ البنية الاقتصادية التابعة مثلًا في التفاعل بين «داخل» و«خارج»، هل يمكن التعامل مع هذا المركّب الاقتصادي الاجتماعي بوصفه عاملًا خارجيًا في أثناء عملية الانتقال؟ كلّا بالطبع؛ إذ أضحى عاملًا بنيويًا داخليًا، كما في تأثيرات مرحلة الاستعمار في بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع، وإن كان يعاد إنتاجه بين الاقتصادات المتطورة وهوامش الاقتصاد العالمي من خلال علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات تسليح وغيرها. وهذه العوامل البنيوية التي خلفتها التبعية الاقتصادية لا تؤثر في نمط الدكتاتورية فحسب، بل تعود وتفرض ذاتها عند دراسة ديمومة الديمقراطية وفرص نجاحها بعد الانتقال. ويمكن أن تنتقل الرأسمالية الوسيطة إلى رأسمالية منتجة تميل إلى التحرر من قيود الدولة فتنضم إلى عملية التغيير.

على الرغم من أهمية انتشار الأفكار الديمقراطية من خلال وسائل الاتصال والتعليم والتأثير والتأثر الثقافيين، ونشوء ردات الفعل السلبية والإيجابية عليها، فهي ليست من ضمن العوامل الخارجية المقصودة في هذا النوع من الدراسات الذي يميل غالبًا إلى التركيز على العوامل السياسية الخارجية الفاعلة آنيًا، أي في أثناء فترة الانتقال. أما التفاعل الثقافي وانتشار فكرة الديمقراطية ومدى جاذبيتها وكيفية استيعابها بعيدًا عن تعقيدات واقعها الحقيقي، فهي عوامل مهمة جدًا، في رأيي، ولا تحظى باهتمام كافٍ، وصارت غير قابلة للفصل عن الثقافة الشعبية وثقافة النخب على حد سواء وما عاد الفصل بين «الأصيل» و«الدخيل» ممكنًا في الثقافة، كما في الاقتصاد، ولا سيما في مرحلة تشابك الأسواق والاقتصادات. وينطبق ذلك خصوصًا على التفاعل الثقافي العربي – العربي الذي يصعب حصر قنواته وأطره، من وسائل إعلام ومنظمات وأحزاب

ومؤسسات عربية فاعلة على نطاق إقليمي ووسائل تواصل وأدب وفن. فهذه كلها غدت معطيات ومكوّنات في الخلفية السياسية والثقافية والاجتماعية القائمة في الدولة التي تجري فيها عملية التحول وتؤثر فيها.

إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين: الأول، نهاية الحكم السلطوي، أكان ذلك بانهياره بعد إصلاح من أعلى يشق النظام أو بعد انقلاب عسكري[2]، أو بثورة شعبية تجبر رموز النظام على مغادرة الحكم، أو بكلتا العمليتين. والثاني، نشوء نظام سياسي تعددي بتوافق النخب السياسية المشاركة فيه بغض النظر عن نضج النظام الديمقراطي الذي ينشأ في البداية، ومدى الاتفاق على مبادئه. وفي هذا السياق، يهمنا دور العوامل السياسية الخارجية، الآني والمباشر، وتأثيره في هذين التطورين الكبيرين المترابطين.

يصعب قياس تأثير العامل الخارجي من دون حضور الشق الثاني. خذ مثلًا حالة الثورة السورية، وهي من الثورات الأكثر عدالة، وشرعية من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، لناحية الأسباب الداعية إليها، والأكثر مأساوية في مآلاتها. لم تشهد هذه الثورة لحظة توافقٍ على برنامج ديمقراطي من أي نوع لدى فصائل الثورة المسلحة، ومع أن مؤسسات المعارضة السياسية طرحت برامج ديمقراطية، فإن القوى المسلحة الرئيسة رفضتها، ورفضها النظام بطبيعة الحال. وخلافًا لحالتَي اليمن وليبيا المعقدتين واللتين انتهتا إلى

(2) على الرغم من ندرة التحول الديمقراطي بعد الانقلابات العسكرية، فإن 14 انقلابًا فقط من الانقلابات الـ 217 التي وقعت في الفترة 1945–2008، قادت إلى الشروع في عملية تحوّل ديمقراطي، أي ما نسبته 6.4 في المئة فقط، يُنظر: Monty G. Marshall & Donna Ramsey Marshall, «Coup d'Etat Events, 1946-2013,» Center for Systemic Peace (2016); Patrick McGowan, «African Military Coups d'Etat, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution,» *The Journal of Modern African Studies*, vol. 41, no. 3 (2003), p. 340; Quoted in: Omar Ashour, *Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt*, Brookings (Doha: March 2015), accessed on 30/4/2019, at: https://brook.gs/2RF7pn4;

ربما تضيف مقاومة مسلحة للاستبداد (على ندرة نجاح التحول الديمقراطي بعدها كذلك)، كما تجادل ماريا ستيفان وإريكا تشنويث في دراسة 323 حالة مقاومة سلمية ومسلحة ضد الاستبداد أو الاستعمار، يُنظر: Maria J. Stephan & Erica Chenoweth, «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict,» *International Security*, vol. 33, no. 1 (Summer 2008), pp. 7-44, accessed on 30/4/2019, at: https://bit.ly/2CXKiSq

حروب أهلية أيضًا، لم تصل الثورة السورية إلى أي مرحلة من مراحل ممارسة الديمقراطية. ففي حين عرفت تجربتا انهيار النظام السلطوي في ليبيا واليمن محاولات كهذه (الانتخابات في ليبيا، والحوار الوطني وحكومة الوفاق في اليمن)، لم يسقط النظام في سورية، ولم تنجز الثورة حتى بداية انتقال نحو الديمقراطية. ولهذا يصعب اعتبار سياسات القوى الإقليمية والدولية في سورية مواقف من التحول الديمقراطي عمومًا، بل هي مواقف من مسألة سقوط النظام القائم. ولم يُختَبر توافق أجندات خاصة لدولٍ مثل تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المعارضة بشأن الديمقراطية. أما الولايات المتحدة وإن كانت تفضّل رحيل الأسد في المراحل الأولى من الثورة، فهي لم تكن متأكدة إذا كان البديل الأفضل لها انقلابًا عسكريًا أم محاصصة طائفية، أم بديلًا شعبيًا غير واضح المعالم. وما لبثت أن تخلّت عن مطلب رحيل الأسد. وقامت إيران وروسيا بدور حاسم في إنقاذ النظام من سقوط محتوم. ولا شك في أنّ أثر إيران وروسيا لن يبقى خارجيًا فحسب، فَلِتدخّلهما إسقاطات بعيدة المدى على المجتمع والدولة في سورية، لا تنضوي معالجتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي. فالانتقال لم يبدأ أصلًا.

كان تأثير الدول الأجنبية في الثورات في مصر وتونس ضئيلًا وخافتًا، تجلى في البيانات والاتصالات الهاتفية التي أجراها الرؤساء مع حسني مبارك (1981–2011). ولو صمد مبارك وزين العابدين بن علي (1987–2011) ومعهما الجيش، لصمدت التحالفات الدولية معهما، لا شك في ذلك. وثمة مؤشرات متعدّدة على تشجيع الولايات المتحدة قيادة الجيش المصري على عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011. لكن التأثير الخارجي أصبح فاعلًا وملحوظًا في مرحلة الانتقال الديمقراطي 2011–2013، وإن لم يكن تأثيره حاسمًا إلّا بفعل عوامل محلية. فلو تخيّلنا توافقًا داخليًا بين النخب السياسية المصرية على إجراءات النظام الديمقراطي والتزامًا حازمًا منها بعملية الانتقال يرفعه الفاعلون فوق خلافاتهم الحزبية والأيديولوجية، ولو كان الجيش المصري مثل الجيش التونسي لناحية عدم تطلّعه إلى الحكم، لما كانت العوامل الخارجية على هذه الدرجة من التأثير. إن ما جعل الدعم السعودي

والإماراتي الإعلامي (والمالي العلني وشبه العلني) لقوى الثورة المضادة والنظام القديم في مصر[3] مؤثرًا، إلى درجة المساهمة في قلب المعادلة، هو العوامل الداخلية المذكورة. أما السياسات الأميركية فلم تكن حاسمة في أي مرحلة. لكن امتناعها عن تقديم الدعم للحكومة المنتخبة في مصر، ورفضها اعتبار الانقلاب العسكري انقلابًا؛ ما يعني عدم فرض عقوبات عليه، سهّلا على قوى النظام القديم والثورة المضادة مهمة إفشال التحول الديمقراطي. وتبين أنها دعمت الانقلاب في الحقيقة كما سنوضح لاحقًا.

لم تُفضِ السياسات الأوروبية التي اشترطت لتقديم الدعم المالي تنفيذ إصلاحات إدارية وحقوقية، إلى تحفيز أي نظام سلطوي للقيام بإصلاحات جذرية فضلًا عن أن تقود إلى انتقال فعلي. كما أنّ فرنسا وبريطانيا كانتا مستعدتين دائمًا للتخلي عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية مقابل خدمات الأنظمة السلطوية في منع الهجرة ومكافحة الإرهاب، واستمرار صفقات بيع السلاح. لكن الدعم الأوروبي للاقتصاد التونسي بعد الثورة، على الرغم من التلكؤ، كان مهمًا، مثلما كان فك العزلة عن مصر بعد الانقلاب مهمًا في استقرار نظام حكم انقلابي سلطوي يفرغ الفضاء العام في مصر، ويقمع المعارضة، ويسجن رئيسَ دولة منتخبًا. وقبل ذلك لم يَحظَ هذا الرئيس المنتخب والفاقد للتجربة في إدارة الدولة، بتعاون أميركي أو أوروبي جدّي لدعم الاقتصاد المصري وعبور المرحلة الصعبة بعد الثورة، حين كان في سدة الحكم.

أولًا: إعادة الاعتبار للعامل الخارجي

كان القائمون على دراسات الانتقال الديمقراطي مدركين، بلا شك، أهمية العوامل الدولية، ولا سيما الإقليمية، لكنهم لم يولوها أهمية كبيرة، ولم تفرد لها معالجات خاصة. وإن أحد أهم استنتاجات المجلد الرابع من

---

(3) عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215-250.

مشروع الانتقال من الحكم السلطوي[4] الذي سبق التطرق إليه بإسهاب، هو أن العوامل المحلية تقوم بالدور الرئيس في الانتقال، وهذا يناقض طبعًا نظريات التبعية ومقاربات العلاقات الدولية. إن منطلقهم الفكري هو المحرك الرئيس الذي دفعهم إلى التركيز على العوامل الداخلية وإهمال الخارجية، أو تحييدها. فغايتهم كانت البرهنة على أهمية الفعل السياسي في التغيير الديمقراطي. لقد أراد هؤلاء دفع النخب السياسية إلى الإيمان بإمكانية إسقاط الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية. مع أنه إذا أخذنا سياق دراسات الانتقال المذكورة سابقًا، وهو التحولات في أميركا اللاتينية، نجد أن تعديل السياسات الأميركية تجاه الدكتاتوريات فيها منذ مرحلة التأكيد على حقوق الإنسان في فترة حكم جيمي كارتر (1977-1981)[5] كان له أثر غير حاسم. لكن لا يجوز تجاهله، إن لم يكن في الحث على الديمقراطية، فعلى الأقل في وقف عرقلة الانتقال التي دأبت عليها الولايات المتحدة في سياساتها الداعمة للدكتاتوريات الحليفة ضمن إطار الحرب الباردة، ولا سيما حين كان خصم الأنظمة السلطوية هو اليسار (الذي قاد مطالب شعبية ضد الظلم وطالب بالعدالة الاجتماعية لكنه لم يكن بالضرورة ديمقراطيًا). وفي حالة أميركا الجنوبية التي عدّتها منطقة نفوذ، لم تشأ الولايات المتحدة المجازفة حتى بدعم بديل ديمقراطي ليبرالي من الأنظمة السلطوية خشية فقدان السيطرة[6].

ادّعى منظرون مؤيدون لسياسات الولايات المتحدة أن صعود الديمقراطية

---

(4) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

(5) أعتقد أن العامل الشخصي واهتمام كارتر بحقوق الإنسان أدّيا دورًا رئيسًا هنا، كما في حالات لا يمكن فهمها من دون العامل الشخصي مثل حالة الشاذلي بن جديد، وحالة نقيضة هي بشار الأسد.

(6) تحضر في هذا السياق العبارة الشهيرة التي قالها وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر بعد الانتخابات التي جاءت بسلفادور أييندي إلى الحكم في تشيلي: «لا أرى لماذا علينا أن نقف بلا فعل ونشاهد دولة تصبح شيوعية بسبب انعدام المسؤولية لدى شعبها». من أرشيف **نيويورك تايمز** مقالة عن عقيدة كيسنجر، يُنظر: Anthony Lewis, «The Kissinger Doctrine,» *The New York Times*, 27/2/1975, accessed on 30/4/2019, at: https://nyti.ms/2VyekEW

وهبوطها اعتمدا على التأثير الأميركي وليس على آليات اقتصادية أو تراكم رأس المال، خلافًا لما ادعى منظور التبعية. وفي رأي هنتنغتون كان سبب صعود الحُكم السلطوي في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته تأثير الولايات المتحدة. وحصلت التغيُّرات الديمقراطية في الثمانينيات بفضل سياسات إدارة رونالد ريغان التي جدّدت مساعيها لتعزيز السلطة الأميركية بالتصدّي للحركات الثورية ولتعزيز الإصلاحات الانتخابية[7]. لكن ريغان استخدم حقوق الإنسان في مكافحة الشيوعية وخصوم الولايات المتحدة، ولم تحكم هذه القضية علاقاته بحلفاء الولايات المتحدة إطلاقًا.

كتبت لين كارل أن النزعة العامة لتراجع صادرات دول أميركا اللاتينية، وازدياد الديون، وميل الإدارة الأميركية في عهد ريغان إلى استخدام وسائل عسكرية في السياسة الخارجية، أثّرت سلبًا في نشوء الديمقراطيات في ثمانينيات القرن العشرين، ومع ذلك صعدت الديمقراطيات. وقدّم نمط ظهورها تحديًا كبيرًا لفرضية هنتنغتون الذي ربط الديمقراطية بصعود القوة الأميركية. فقد نشأت الديمقراطية تحديدًا في جنوب القارة الأميركية حيث تراجع تأثير الولايات المتحدة، وحافظت سلطويات أميركا الوسطى على نفسها حيث التأثير الأميركي أعلى. وفي بنما وهايتي حيث التأثير الأميركي مفروغ منه، استمرت الدكتاتوريات بصورة سلطوية تنافسية سمحت بانتخابات من دون التخلي عن امتيازاتها[8].

رأت لين كارل أن الديمقراطية في غواتيمالا بين عامي 1946 و1954، وتشيلي بين عامي 1970 و1973، أُفشِلت بتأثير أميركي. فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفًا سلبيًا من الإصلاحات الاقتصادية وعدّتها امتدادًا

(7) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 4, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i; Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 193-218, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2BT2BFg

(8) Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» pp. 4-5.

للتأثير السوفياتي في نصف الكرة الأرضية الغربي[9]. وهكذا أيضًا بُرِّر التدخل الأميركي ضد الحركات الفلاحية الثورية في أميركا الوسطى[10]. وقد توسع نوعم تشومسكي في شرح تفصيلي بالأدلة لدور الولايات المتحدة في «ردع الديمقراطية»، ولا سيما في أميركا الوسطى[11].

نشرت مؤخرًا دراسات تبيّن أنّ التدخل الأميركي لم يكن مباشرًا في الانقلابات العسكرية الشهيرة المفصلية على أنظمة ديمقراطية (البرازيل وتشيلي)، بل حصل تلاقي مصالح بين الموقف الأميركي المستنفَر ضد نشوء حكومات يسارية منذ الثورة الكوبية، مع قوى اجتماعية وسياسية محافظة في هذه البلدان، انضم إليها العسكر حين تضرر هو أيضًا. وهذا لا ينفي الدعم الأميركي لهذه التحركات، بل ينفي أن الولايات المتحدة هي التي بادرت وخططت[12]. ويردّ

(9) Ibid., p. 15; Huntington, «Will More Countries Become Democratic?,» pp. 193-218.

(10) Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» p. 16.

(11) Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992).

(12) يتناول كورت فيلاند الحالة الأشد تطرفًا للتأثير الأميركي المفترض في تغيير الأنظمة في العالم، وهي حالة أميركا اللاتينية، ليثبت من خلالها أنّ درجة التأثير الأميركي أكثر محدودية مما يشاع غالبًا، وذلك بالعودة إلى وثائق الخارجية الأميركية والاستخبارات المتعلقة بفترات الانقلابات وتغيرات الأنظمة. وتناقصت أهمية الدور الأميركي خلال القرن العشرين بالتدريج. وزاد في محدودية الدور الارتباكُ والخلافات الداخلية وعدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة والفاعلين الكُثر في داخل الإدارة الأميركية، وغالبًا ما فُسّر لقاء المصالح بين الولايات المتحدة ومن يقومون بانقلاب عسكري في أميركا بأنه عمالة سياسية أو فعل سياسي بأوامر من واشنطن. ويؤكد الكاتب أنّه في أغلبية الحالات كانت لدى الفاعلين الذين يقومون بانقلاب في أميركا اللاتينية الدوافع الكافية لفعل ما يقومون به من دون تعليمات من الولايات المتحدة. ويقول إن الولايات المتحدة كانت تجد صعوبة كبيرة في عزل الساندينيين عن الحكم في نيكاراغوا، مثلما فشلت في حالة كوبا. كان التأثير العسكري المباشر ممكنًا في دول صغيرة مثل غرينادا وبنما. ومع أنّ نهاية الحرب الباردة ونشوء نظام القطب الواحد أنتجا انطباعًا عن تعاظم التأثير الأميركي، فإن حدود هذا التأثير ظهرت بنشوء أنظمة تميل إلى اليسار في التسعينيات، وضمن ذلك فنزويلا وبوليفيا والإكوادور. وعلى الرغم من الدعم الأميركي والعلاقة الاقتصادية المتينة بنيكاراغوا وفنزويلا وبوليفيا والإكوادور، فإن الولايات المتحدة لم تمنع هذه الدول من الانزلاق إلى نظام سلطوي تنافسي، ولم تحاول منعها، والفشل الأكبر كان في هايتي حيث لم ينجح الدعم الأميركي والضغط الدبلوماسي في ترسيخ الديمقراطية. فهذه الدولة الضعيفة أجّلت الانتخابات عدّة سنوات ولم تتمكن الولايات المتحدة من وضع بنية تحتية للديمقراطية عند حليف ضعيف من حلفائها على الرغم من تأثيرها الاقتصادي والسياسي فيه. والحكومة الوحيدة التي تمّ عزلها باجتياح أميركي كانت حكومة =

كورت فيلاند على فرضية ليفتسكي ووای الشائعة[13]، عن أن العلاقة بالغرب تؤثر في الحكام غير الديمقراطيين للتحول إلى الديمقراطية أو للسير في اتجاه الإصلاح الديمقراطي، بالقول إنّ العقدين الأخيرين يثبتان عدم صحة هذه النظرية[14]. ومع ذلك، فإن هذه البحوث لا تنقض تأثير المعسكرات المتصارعة إبان الحرب الباردة في إعاقة الديمقراطية. فالإعاقة من الخارج حقيقة ثابتة، والمساندة نادرة إبان الحرب الباردة. وترافق تعديل أجندات الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة. أما تعديل أفكار القوى اليسارية بشأن الديمقراطية الليبرالية كي تقبلها، بوصفها إطارًا ممكنًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد سبق نهاية الحرب الباردة في كثير من الحالات لأسباب عديدة ليس هنا المجال لمناقشتها[15].

أما إذا عدنا إلى دمقرطة بلدان جنوب أوروبا، فنجد أن من غير الممكن الاستغناء عن عنصر أساس في فهمه، وهو السياق الإقليمي؛ ليس من حيث جاذبية دول أوروبا الديمقراطية فحسب، وليس بوجود شعور عام غير مريح بالاستثناء في الإطار الثقافي الأوروبي ذاته عند شعوب إسبانيا واليونان والبرتغال، بل لناحية الرغبة في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة أيضًا ثم الاتحاد الأوروبي، والقائمة على مصالح طبقات اقتصادية وتجارية صاعدة. هذا بالنسبة إلى الانتقال، أما بالنسبة إلى ديمومة الديمقراطية في تلك الدول، فلا شك في أهمية احتضان السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي لها

= الجنرال نورييغا في بنما في عام 1989، وتدخّلت الولايات المتحدة في حرب أهلية في جمهورية الدومينيكان في عام 1965 وفي غرينادا في عام 1983؛ حيث أزاح التدخل الأميركي رئيسًا جاء بانقلاب دموي. هذه هي حالات التدخل العسكري المباشر في النصف الثاني من القرن العشرين في أميركا اللاتينية.

Kurt Weyland, «Limits of US Influence: The Promotion of Regime Change in Latin America,» *Journal of Politics in Latin America*, vol. 10, no. 3 (2018), pp. 137-140, accessed on 28/4/2020, at: https://bit.ly/2xkXLIK.

(13) Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010).

(14) Weyland, p. 147.

(15) أما اليسار الأوروبي، بما في ذلك الأحزاب الشيوعية، فقد مر بهذا التحول مبكرًا.

في نهوضها الاقتصادي، وتعزيزها لنموها الاقتصادي وصادراتها بما ساهم في ارتفاع مستوى المعيشة.

كانت شروط التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا (اليونان والبرتغال وإسبانيا) داخلية أساسًا. لكن، لا شك في مساندة البيئة الأوروبية هذه الشروط، وتأثيرها القوي في ديمومة الديمقراطية.

ما عاد إهمال العامل الخارجي ممكنًا في حالة انتقالات يستحيل معالجتها في عصرنا من دون فهمه؛ فتأثير العامل الخارجي في دمقرطة دول شرق أوروبا بعد الإصلاح في الاتحاد السوفياتي ورفع الحماية عن أنظمة الحزب الشيوعي فيها كان حاسمًا. ولهذا استنتج شميتر أن الأوان قد حان لإعادة تقويم تأثير البيئة الدولية في تغيير النظام من دون رفعها إلى درجة المحرك الرئيس[16]. هذا، مع أن العامل الخارجي كان جوهريًا في إعاقة الديمقراطية خلال مرحلة الحرب الباردة، قبل أن تنتبه له دراسات الانتقال الديمقراطي، بل أصبح هو ذاته عاملًا داخليًا في الحفاظ على أنظمة الاستبداد الحليفة للمعسكرين، كما في حالتَي أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فضلًا عن الشرق الأوسط وشرق آسيا.

كان من الضروري تعديل منهج دراسات الانتقال في حالة أوروبا الشرقية، إذ لم يكن الانتقال إلى الديمقراطية في بلدانها ممكنًا من دون العامل الخارجي المتمثل بالإصلاح السوفياتي من أعلى قمة الهرم عبر طرح سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا)، والتخلي عن حماية الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية من احتمالات الإصلاح والهبّات الشعبية، وهو ما فهمته قيادة تلك الدول وقواها المعارضة في الوقت ذاته. ومنع هذا الإدراك المتزامن استخدام العنف وسقوط العديد من الضحايا؛ إذ أدرك الجميع أن هذه الأنظمة آيلة حتمًا إلى السقوط، فلا قاعدة اجتماعية حقيقية لها ولا شرعية تاريخية (خلافًا لحالات مثل كوبا والصين).

---

(16) Philippe C. Schmitter, «The Influence of the International Context upon the Choice of National Institutions and Policies in Neo-Democracies,» in: Laurence Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* (Oxford, NY: Oxford University Press, 2001), p. 27.

لم يتوقف دور العامل الخارجي على العامل الإقليمي (إقليم جغرافي ومعسكر اشتراكي وتحالف عسكري في الوقت ذاته)؛ إذ لم يكن ممكنًا أيضًا فَهْمُ خيار الإصلاح السوفياتي وتوقيته في نهاية الثمانينيات من دون عامل خارجي هو سياسة إدارتَي رونالد ريغان (1981-1989) ومارغريت تاتشر (1979-1990) التصعيدية، ولا سيما في مجال سباق التسلح النووي وتصعيد الخطاب الإعلامي ودعم المجاهدين الأفغان، وخسارة السوفيات الكاملة في التنافس لناحية معدلات النمو الاقتصادي كمًا ونوعًا، وانهيار أسعار النفط الذي ساهمت فيه السعودية. لكنه كان، في أي حال، خيارًا محليًا لنخب سياسية. أي إن ثمة قوى داخلية في جهاز الاستخبارات والحزب الشيوعي، ممثلة بيوري أندروبوف، ولاحقًا غورباتشوف، استنتجت ضرورة الإصلاح. كما أن مركّب عوامل الاهتراء الاقتصادي والإداري في داخل الدولة، والتجوّف الأيديولوجي، والركود الاقتصادي والإداري والاجتماعي، دفعها إلى هذا الاستنتاج، وثمة أيضًا نظام طاعة مركزي في داخل الحزب الشيوعي مكّن هذه القوى الإصلاحية من فرض سياسة الانفتاح والإصلاح من أعلى. ولذلك ظهرت، بعد التحولات في أوروبا الشرقية، دراسات تنتقد أصحاب مشروع الانتقال الذين تعاملوا مع العامل الخارجي بوصفه عاملًا هامشيًا، واعتبره جيفري فريدام العامل المنسي[17].

الحقيقة أنه إذا دققنا النظر، نجد أنّ ما يسمى العامل الخارجي هو في أغلبية الحالات عبارة عن عوامل إقليمية، أو بيئة إقليمية. إن موجات الانتقال الديمقراطية من خلال التأثر والجاذبية هي غالبًا موجات إقليمية تتأثر بها شعوب وأنظمة من دول قريبة جغرافيًا وثقافيًا، وأحيانًا تتشابه بنية مجتمعاتها وأنظمتها. نستثني من ذلك حالات بناء النظام بتأثير قوة احتلال خارجية.

يؤثر العامل الإقليمي مباشرةً في الدولة المعنية. عمومًا، يمكن القول إن البيئة الإقليمية هي من عناصر تعقيد صيرورة الدمقرطة عربيًا. ويشهد هذا

---

(17) Geoffrey Pridham, «International Influences and Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage of Politics,» in: Geoffrey Pridham (ed.), *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St Martin's, 1991), pp. 1-28.

التأثير المواطن العربي في تدخلات السعودية والإمارات في إعاقة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والعمل ضدها ودعم معارضيها في أي دولة عربية، وكذلك نشوء مناطق نفوذ إيراني.

تجلّت أهمية العامل الخارجي مع قيام الاتحاد الأوروبي بدور مركزي في إنجاح انتقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات (بدرجات متفاوتة للغاية). ويرى الباحث أتيلا آغ أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية والبلقان كان على الخارج بعد انهيار حكم الحزب الواحد، وأن تأثير البيئة الإقليمية أشدّ أهمية من الدينامية الداخلية، لأنّ الدول الصغيرة والضعيفة شبه الهامشية كانت أكثر اعتمادًا في تطورها على إملاءات العامل الخارجي الذي أثر في طبيعتها السياسية[18]. أصبحت قواعد المؤسسات الأوروبية، ولا سيما مجلس أوروبا (Council of Europe, COE)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organization for Security and Co-operation in Europe, OSCE)، ملزمة لجميع الدول الأوروبية. وأمليت تلك التعليمات الحيوية لعملية الدمقرطة على الدول الأعضاء أو تلك التي ترغب في العضوية بوصفها شروطًا مسبقة. وفي بعض الحالات، أصبحت المؤسسات الأوروبية نوعًا من سلطة عليا في عدد من دول أوروبا الشرقية والبلقان[19].

بهذا المعنى، فإن السيادة المقيّدة لهذه الدول استبدلتها سيادة أخرى مقيّدة بالمؤسسات الأوروبية. وأصبحت قواعد مثل الإجماع الديمقراطي، وحرية الصحافة، وحقوق الإنسان، والهجرة، وحقوق الأقليات، تنظّمها وتراقبها المؤسسات الأوروبية على نحو لم يقيّد السيادة تجاه الخارج فحسب، بل السيادة الداخلية لهذه الدول أيضًا[20]. أما بخصوص السياسة الخارجية، فلم

---

(18) Attila Ágh, «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization,» *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 32, no. 3 (September 1999), p. 264, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/2SdQ1ZK

(19) Ibid., p. 266.

(20) Ibid., pp. 267-268.

تكن ثمة إملاءات أوروبية عمليًا. ولم تستنتج هذه الدول من غياب سياسة أوروبية خارجية موحدة يمكن إملاؤها، تطوير سياسة خارجية خاصة بها، بل أصبحت الأشدّ ارتباطًا من بين دول الاتحاد الأوروبي بسياسات الولايات المتحدة الخارجية، ولا سيما في الموقف من القضية الفلسطينية الذي اعتقدت تلك الدول أن التقرب من الولايات المتحدة يتطلّبه. وكأنها عوّضت عن التبعية لدولة عظمى في سياستها الخارجية بالتبعية للدولة العظمى في المعسكر الجديد الذي تنتمي إليه.

ما لبث التأثير الأوروبي أن استدعى ردات فعل لدى قوى قومية شعبوية ترفض التأثير الغربي من منطلقات السيادة الوطنية والخصوصية الثقافية، وصعدت إلى الحكم في بعض الحالات (هنغاريا مثلًا) قوى تحاول الارتداد حتى عن إنجازات ديمقراطية. وشجعت سياسة بوتين اليمينية الشعبوية وعودة روسيا إلى القيام بدور أشد تأثيرًا على المستوى الدولي من خلال البوابة السورية، وكذلك من خلال سياسة أشدّ حزمًا في التصدي لتمدد الناتو في شرق أوروبا، النزعاتِ اليمينيةَ القومية الشعبوية في هذه الدول المتحولة حديثًا إلى الديمقراطية، وفي أوروبا عمومًا. وفي مرحلة دونالد ترامب الذي يتبنى بدوره خطابًا مناهضًا لليبرالية، كان من السهل أن تتعايش هذه النزعات القومية الشعبوية البوتينية مع تحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة.

أكدت معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي وُضعت في حزيران/يونيو 1993، بدايةً، استقرار المؤسسات الديمقراطية بواسطة سيادة القانون وحقوق الإنسان. لكن الشرط الثاني كان التأكيد على أهمية احترام الأقليات وحمايتها. دفع هذا الشرط الدول التي ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد نوعٍ من التوافقية وقبول الحقوق الجماعية للأقليات، مع أنّ هذا المعيار يمكن أن يخلق مشكلات حتى لديمقراطيات راسخة في الاتحاد الأوروبي، وحتى من دون أدوات دستورية توافقية[21]. فُرضت بعض ملامح الديمقراطية التوافقية على الأعضاء الجدد بقناعة تؤكد أنه في حال وجود

(21) Ibid., p. 275.

أقليات قومية كبيرة، كما في الحالة الإسبانية، يصعب ترسيخ الديمقراطية من دون دستور ذي مزايا توافقية. وأصبحت هذه الشروط من أهم أدوات محاسبة دول مثل هنغاريا وكرواتيا وسلوفاكيا وغيرها بشأن حقوق الأقليات فيها.

يعلل آغ التفاوت بين دول البلقان ودول شرق أوروبا في الانتقال الديمقراطي بأن أغلبية دول شرق أوروبا مرّت بمراحل ديمقراطية في الماضي، فثمة أهمية لتوافر تجربة ديمقراطية سابقة، وهو ما سبق أن أشار باحثون إلى دوره في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال. أما دول البلقان، فلم تشهد، غالبًا، مرحلة ديمقراطية في تاريخها، ولا وجود لإرث ديمقراطي يمكن الاستناد إليه. ومن ناحية ثانية، فإن الشعوب في الدول ذات التجربة الديمقراطية سابقًا قاومت الاشتراكية المفروضة من السوفيات في عام 1956 في هنغاريا، وفي عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1980 في بولندا، فاكتسبت الشعوب خبرة في الاحتجاج[22]، أو رسبت في ذاكرتها على الأقل رموز المطالبة بالديمقراطية ومقاومة التأثير السوفياتي التي أمكن إحياؤها. وأسّست إرثًا يمكن الاستناد إليه مع نشوء معارضة بولندية وتشيكية أصبحت مؤهلة للتفاوض مع النخب الحاكمة حين لاحت الفرصة لذلك مع بدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي وضعف الأنظمة. أما في دول البلقان، فقد بادرت النخب الحاكمة إلى الانفتاح والإصلاح بضغطٍ من عوامل خارجية، في محاولة لتجنّب إفلات زمام المبادرة منها بالانزلاق إلى سلسلة لا تنتهي من تلبية المطالب الديمقراطية. ولاحقًا، تحرّكت الشعوب في ردة فعل متأخرة، وحاولت النخب الحاكمة الحفاظ على سلطتها وقدمت تنازلات قليلة للمعارضة.

كانت النتيجة حصول تغيّر جذري اقتصادي وسياسي سلمي ومتدرّج في دول أوروبا الشرقية. أما في البلقان فقد كانت التحولات أقل جذرية وأشدّ عنفًا، وتحوّلت إلى ما يشبه الحرب الأهلية في بعض الحالات. والحقيقة، في رأيي، أنّ السبب الأول هو أن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن كافيًا لإفقاد أنظمة البلقان السلطوية مصادر شرعيتها، مع أنه كان شرطًا ضروريًا. فقد كانت

---

(22) Ibid., p. 269.

أنظمة دول البلقان السلطوية غير خاضعة لإملاءات السوفيات خلافًا لأنظمة دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا التي لم تكن لديها أيّ مصادر شرعية تاريخية، وانهارت مع رفع الحماية الروسية من دون أن تُطلق رصاصة واحدة. أما السبب الثاني فهو التركيب القومي والإثني الذي عقّد عملية الانتقال الديمقراطي.

تراجعت أهمية العامل الخارجي في إعاقة الديمقراطية في باقي مناطق العالم التي تأثرت بالحرب الباردة عند انتهاء هذه الحرب مع زوال نظام القطبين. وباتت الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، غير متحمسة لدعم الاستبداد. لكن هذا لا يعني أنها أصبحت متحمّسة لدعم الديمقراطية أو مستعدة لخوض الحروب لهذا الغرض. ثمّة خلط لدى الباحثين والمعلقين في هذا الشأن، **فالولايات المتحدة لم تصبح قوة تحمل راية دعم الديمقراطية في العالم بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل التزامًا بدعم حلفائها المستبدين (وهذا ليس في جميع الحالات).**

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لأسبابٍ لا تتعلق بالديمقراطية، جرت محاولتان لم تترسخا بعد لدعم إقامة مؤسسات منتخبة ودستور ديمقراطي في هذين البلدين في ظل الاحتلال. لكنّ هاتين المحاولتين لم تقدّما نموذجًا جذابًا لأنهما ترافقتا مع احتلال أجنبي و«عملية سياسية» بوصاية أميركية[23]، ولأنهما ارتبطتا أيضًا في الأذهان بأخبار الحروب الأهلية والطائفية والقبلية وفَشل النظام في ضمان الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. فسهّلت التجربتان على الأنظمة الاستبدادية ربط الديمقراطية بالتدخل الخارجي والاحتلال والحروب الأهلية.

كانت الدول العظمى إبان الحرب الباردة مستعدة للتدخل بطرائق غير مباشرة مثل الانقلاب العسكري أو التدخل المباشر لإجهاض احتمالات تغيير

---

(23) يُنظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 63-64، 72-73.

نظام الحكم (الأمثلة كثيرة للغاية)، وأحيانًا مباشرة، لمنع تغيير نظام حليف (هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، فيتنام الجنوبية، كوريا الجنوبية، عدا التدخلات الفرنسية الكثيرة في أفريقيا). أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت العوامل الداخلية أشدّ قدرة على حسم مسألة تغيير نظام الحكم. وتبين أن النظام الدولي، بعد أن تُحسم مسألة النظام، يسلّم عادة بحكم القوى التي حسمت السلطة لمصلحتها، إذا نجحت في إحكام قبضتها وفرض سطوتها على الأرض، بغض النظر عن الطريقة. وحتى بعد حدوث هذا التغيير ما بعد الحرب الباردة، ظلت العوامل الإقليمية فاعلة بقوة في تشجيع الانتقال أو عرقلته، وربما حتى إفشاله بعد حصوله. ويمكن اعتبار سياسات روسيا البوتينية ضمن العوامل الإقليمية في إطار ما اعتبرته مناطق نفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا، إلى أن تدخلت مباشرة في سورية، ما شكل تغيرًا نوعيًا في السياسات الروسية بعد الحرب الباردة.

اهتمت بعض دراسات الانتقال بالعامل الإقليمي، إذ كان موضوعها، أصلًا، موجتين من الانتشار الإقليمي للديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميركا اللاتينية، ولاحقًا في أوروبا الشرقية. وبالنسبة إلى انتشار الديمقراطية إقليميًا، يشير وايتهيد إلى ثلاث طرائق: **أولًا**، الانتشار بالعدوى. **ثانيًا**، الرقابة والسيطرة كما في حالة شروط الاتحاد الأوروبي والناتو وصندوق النقد الدولي وغيرها. **ثالثًا**، الاتفاق (الموافقة Consent) الذي لا يمكن أن يتوقف على عامل خارجي[24]. واستدراكًا لهذا النقص، قسّمت أدبيات الانتقال الديمقراطي التأثير الخارجي فيه إلى خمس صيرورات: **الأولى** هي الانتشار، والمقصود هو الانتشار المحايد نسبيًا للمعلومات عبر الحدود بتأثرٍ من عمليات الدمقرطة في دول مجاورة، أو من خلال التأثر بنماذج ناجحة نتيجة لانتشار المعلومات وتكنولوجيا الاتصال. **الثانية** هي تعزيز الديمقراطية لدى دول غربية مباشرة، وتحديدًا الولايات المتحدة، حيث يتمّ الضغط من أجل التحول الديمقراطي أو فرض الديمقراطية كما حصل في بنما وصربيا، أو الغزو المباشر كما حصل

(24) Laurence Whitehead, «Three International Dimensions of Democratization,» in: Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization*, pp. 3-25.

في العراق. **الثالثة**، المشروطية المتعددة الأطراف في حالات ارتباط الدعم الاقتصادي وقبول العضوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن أنجح الأمثلة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. **الرابعة**، المعونات الخارجية لتعزيز الديمقراطية، حيث زادت الدول الغربية بعد التسعينيات مساعداتها للتدريب والتثقيف المدني والمساعدة في تنظيم الانتخابات والإصلاح في الأنظمة الانتخابية وفي الجهاز القضائي وفي دعم وسائل الاتصال المستقلة. **وأخيرًا**، شبكات المنظمات العاملة في مجال «المرافعة»[25] (Advocacy)، أو «التمكين» (Empowerment)، بمعنى المرافعة عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية أو الانتخابات وغيرها من خلال شبكات غير حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية وأميركية، وتمكين قوى اجتماعية من القدرة على التأثير سياسيًا.

لم تكن هذه الصيرورات أو العوامل فاعلة في المنطقة العربية، فإما أنها غابت (العوامل الثلاثة الأولى)، وإما أن تأثيرها كان محدودًا للغاية (العاملان الأخيران). ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل نشوء منظومة إقليمية رافضة للانقلابات العسكرية كما في حالة الاتحاد الأفريقي، أو مساندة للديمقراطية كما في أميركا اللاتينية (قبل مرحلة ترامب)، وكلاهما غير متوافر في الحالة العربية.

الحقيقة أنه لا يمكن فهم هذه العوامل إلا انطلاقًا من اعتبارات الدول الكبرى ومصالحها، والظروف العينية لكل بلد، وذلك إذا توافرت الإرادة السياسية للدولة التي تمثل «العامل الخارجي» الأقوى في ممارسة التأثير في اتجاه محدد. ففرض الديمقراطية في صربيا وقع في مرحلة الصراع على تقليص بقايا النفوذ الروسي في شرق أوروبا، بعد أن وقع تدخل عسكري لأسباب غير متعلقة بالديمقراطية، بل بحروب الإبادة والتطهير الإثني. لكن هذه السياسة لم تتكرر في سورية على الرغم من التشابه في المجازر وعمليات التهجير، لأسباب متعلقة بإعادة تقويم التدخل العسكري

---

(25) Levitsky & Way, *Competitive Authoritarianism*, pp. 38-39.

الأميركي بعد احتلال العراق، وعدم وضوح البدائل و/ أو عدم الثقة بالبدائل المطروحة للنظام، والخشية من عدم الاستقرار على حدود إسرائيل. واستُغِلّت هذه السياسة الأميركية في توسيع النفوذ الروسي الذي يقوم على عقيدة جيوستراتيجية تتضمن عنصرًا يشكّك في الديمقراطية باعتبارها من أشكال النفوذ الثقافي والسياسي الغربي. وتفاقمت النزعة الأميركية إلى الانكفاء وعدم التدخل بعد انتخاب ترامب الذي يدعم الدكتاتوريات الحليفة علنًا، مع الفارق أنه يطالبها بمقابل للحماية (Protection Money)، يتلخص في دفع المال وشراء السلاح والولاء غير المشروط للسياسة الأميركية.

ثانيًا: تحوّلات أميركية

شكّل النموذج الأميركي، بما في ذلك الديمقراطية ومجتمع الوفرة ونمط الحياة، عامل جذب على المستوى العالمي قبل الحرب العالمية الثانية. غير أن تصدير الديمقراطية لم يكن سياسة أميركية على أي مستوى. وخلال الحرب الباردة، دعمت الولايات المتحدة الدكتاتوريات الحليفة تمامًا مثلما فعل الاتحاد السوفياتي. ولذلك لا يجوز إغفال تراجع الدعم الأميركي للدكتاتوريات في أميركا اللاتينية في مرحلة حكم الرئيس جيمي كارتر في نهاية سبعينيات القرن الماضي، فعلى الرغم من إقرار الكونغرس في 4 أيلول/ سبتمبر 1961 قانون المساعدة الخارجية الذي في إثره تأسست الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (Agency for International Development, USAID) بقرار من الرئيس جون كينيدي (1961-1963)، فقد قدّمت هذه الوكالة بعض المساعدات الإنمائية السياسية المحدودة في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، ولم يكن الدعم الأميركي مشروطًا بالديمقراطية، أو حتى حقوق الإنسان. وبقيت المساعدة التقنية التي تستهدف الترويج للديمقراطية تحديدًا تشكّل جزءًا صغيرًا من مجمل المساعدات. وبدأت مساعدات التنمية من الولايات المتحدة إلى دول أميركا اللاتينية ترتبط بـ «التنمية السياسية» في نهاية سبعينيات القرن الماضي. ففي عام 1975، أضيف البند 116 إلى قانون المساعدة الخارجية الأميركية؛ حيث رُبط استلام المساعدات الاقتصادية باحترام حقوق الإنسان. وفي عام

1978، أضاف الكونغرس البند 116 (e) إلى قانون المعونات الخارجية ما منح الصلاحية لوكالة التنمية الدولية لتعمل على تطوير برامج لتعزيز الحقوق والحريات في الخارج. وقبل ذلك، بدأت الوكالة العمل على اعتبار «عقيدة حقوق الإنسان» أساسية في العلاقات الدولية.

في الثمانينيات، في أثناء ولاية ريغان الرئاسية، بدأ «مشروع الديمقراطية» بتمويل الإدارة الأميركية برنامجًا حكوميًا للمساعدة في نشر الديمقراطية، وتأسس الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy, NED) في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 بالاشتراك بين الجمهوريين والديمقراطيين، من خلال لجنة متوازنة بين الحزبين تحظى بدعم الكونغرس من الانتماءات السياسية المختلفة «بهدف تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم»[26]. كما دفع ريغان إلى إنشاء مكتب تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 1985، مخصص لدعم الديمقراطية. وبحلول عام 1989، أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نحو 100 مليون دولار أميركي على برامج الديمقراطية، وركزت على حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون والانتخابات. لكن التركيز في فترة الثمانينيات بقي مقتصرًا على أميركا اللاتينية، باستثناء بعض المحاولات على نطاقٍ صغير في آسيا[27]. في هذه المرحلة، أصبح دعم الديمقراطية جزءًا من أدوات السياسة الأميركية خلال الحرب الباردة. ويجب تمييز ذلك من التحول في السياسة الأميركية بعد الحرب الباردة. ويمكن أن يقوم باحث بذلك في مشروع بحثي. أما بالنسبة إلى الشعوب فلم يكن التمييز سهلًا، وظل دعم الولايات المتحدة للديمقراطية مرتبطًا في الأذهان بسياساتها المتعلقة بالصراع على النفوذ، وما أطلق عليه «ازدواجية المعايير» منذ مرحلة الحرب الباردة.

---

(26) Thomas Carothers, «The Resurgence of the United States Political Development Assistance to Latin America in the 1980s,» in: Whitehead (ed.), *The International Dimensions of Democratization*, pp. 126-127.

(27) Thomas Carothers, *Revitalizing U.S. Democracy Assistance* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), pp. 9-10.

شهدت ولاية بيل كلينتون الرئاسية (1993-2001) عملية دعم نشوء الديمقراطيات في شرق أوروبا، والتوسع في قضم أجزاء من مناطق النفوذ القريبة من روسيا نفسها، وكذلك التحولات في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق آسيا وشرقها. وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى زيادة تمويلها بشكلٍ ملحوظ، وتوسيع نطاق المساعدات لدعم هذا الاتجاه. وأُعلنت «مبادرة الديمقراطية» في عام 1990. وفي عام 1993، اتخذت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سلسلة من الخطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على المساعدات السياسية أهمها: **أولًا**، وضع مسألة دعم الديمقراطية والحكم باعتبارها ركيزة من «الركائز» الأساسية الأربع للوكالة. **ثانيًا**، إنشاء مركز للديمقراطية والحكم في داخل الوكالة ليكون مركزًا للخبرة في هذا الموضوع. **ثالثًا**، استقطاب كادر من المتخصصين في الديمقراطية والحكم. **رابعًا**، إنشاء مكتب متخصص في مبادرات الانتقال (Office of Transition Initiatives). **خامسًا**، العمل على إصدار سلسلة من الدراسات لاستخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم الديمقراطية التي تقوم بها الوكالة. وتضاعفَ إنفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على برامج دعم الديمقراطية والحكم في هذه السنوات، من 165 مليون دولار في عام 1991 إلى 635 مليون دولار أميركي بحلول عام 1999. ووُزع التمويل على نطاق أوسع في جميع المناطق التي عملت فيها الوكالة. فعلى سبيل المثال، خصص في عام 1999 نحو 288 مليون دولار في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق للإنفاق على الديمقراطية والحِكامة، و123 مليون دولار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و111 مليون دولار في آسيا والشرق الأوسط، و86 مليون دولار في أميركا اللاتينية، كما خصص نحو 27 مليون دولار للبرامج العالمية[28].

خلال الفترة الأولى من ولاية جورج بوش الابن الرئاسية، انكفأت

(28) Ibid., pp. 10-11.

سياسة نشر الديمقراطية، وانخفض تمويل الوكالة لبرامج دعم الديمقراطية بصفة عامة لأن الرئيس وفريقه لم يكونا مهتمَين بالوكالة وعملها. وقامت إدارة بوش باتخاذ بعض الإجراءات التي قلّصت عمل الوكالة، وجرى إعادة تنظيمها في عام 2002 وتغيير صفة «مركز الديمقراطية والحكامة» (Center for Democracy and Governance) التابع للوكالة من «مركز» إلى «مكتب»، طغت على عمله المساعدات الإنسانية وغيرها من القضايا التي اعتُبرت ذات أولوية. وفي عام 2006، أُلغي عمل «مكتب السياسات» في الوكالة نتيجةً لوضع عمل الوكالة كله تحت إشراف وزارة الخارجية الأميركية، فحدّ ذلك من قدرة الوكالة على المساهمة في قضايا الديمقراطية والحكم. وفي أواخر ولاية بوش الابن، وعلى الرغم من تركيزه الخطابي على «أجندة الحرية العالمية» في تبرير الحرب على العراق بعد تبيّن زيف الادعاءات في شأن أسلحة الدمار الشامل، لم يكن لدى الوكالة أي مسؤول رفيع المستوى يركز تركيزًا كاملًا على قضايا الديمقراطية. وواصل المتخصصون في «مكتب الديمقراطية والحكم» إجراء دراسات في هذا الشأن، على الرغم من عدم إعطاء الإدارة العليا في الوكالة أولوية للعمل على الديمقراطية[29]. ومنذ عام 2006، أصبحت أعمال الوكالة في دعم الديمقراطية تتمثل بهدف استراتيجي من أهداف وزارة الخارجية المسمّى «الحكم الديمقراطي العادل»، ويغطي ذلك المساعدة في أربعة مجالات: 1. سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. 2. الحكم الرشيد. 3. دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء. 4. دعم المجتمع المدني.

الحقيقة أن أغلبية هذه المعونات تذهب إلى برامج حكومية في الدول المستهدفة. وحتى دعم المجتمع المدني لا يعني بالضرورة دعم منظمات مستقلة، ولا سيما بعد قيام الحكومات بتأسيس منظمات «غير حكومية» مرخصة وتابعة لها.

---

(29) Ibid., pp. 11-12.

الجدول (11-1)

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (مليون دولار)

السنة المالية (FY)	التمويل لمصلحة وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)					الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy, NED)
	الهدف الاستراتيجي: دعم الحكم الديمقراطي العادل* (Governing Justly and Democratically, GJD)					
	سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان	الحكم الرشيد	دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء	المجتمع المدني	المجموع	
2003	--	--	--	--	1,297	42
2004	--	--	--	--	2,925	40
2005	--	--	--	--	3,115	59
2006	437	638	203	480	1,758	74
2007	532	763	305	541	2,141	74
2008	608	762	295	593	2,259	99
2009	699	1,088	433	482	2,702	115
2010	888	1,518	321	543	3,269	118
2011	758	974	231	554	2,517	118
2012	940	1,037	247	603	2,826	118
2013	1017	942	226	516	2,701	112
2014	636	690	168	458	1,952	135
2015	659	716	163	396	1,934	135
2016	794	886	164	429	2,273	170
2017	829	1,014	221	705	2,769	170
2018**	--	--	--	--	2,309	170
2019***	392	616	106	299	1,413	67

* قبل السنة المالية 2006 كان التمويل تحت بند دعم «الحكومة والمجتمع المدني».

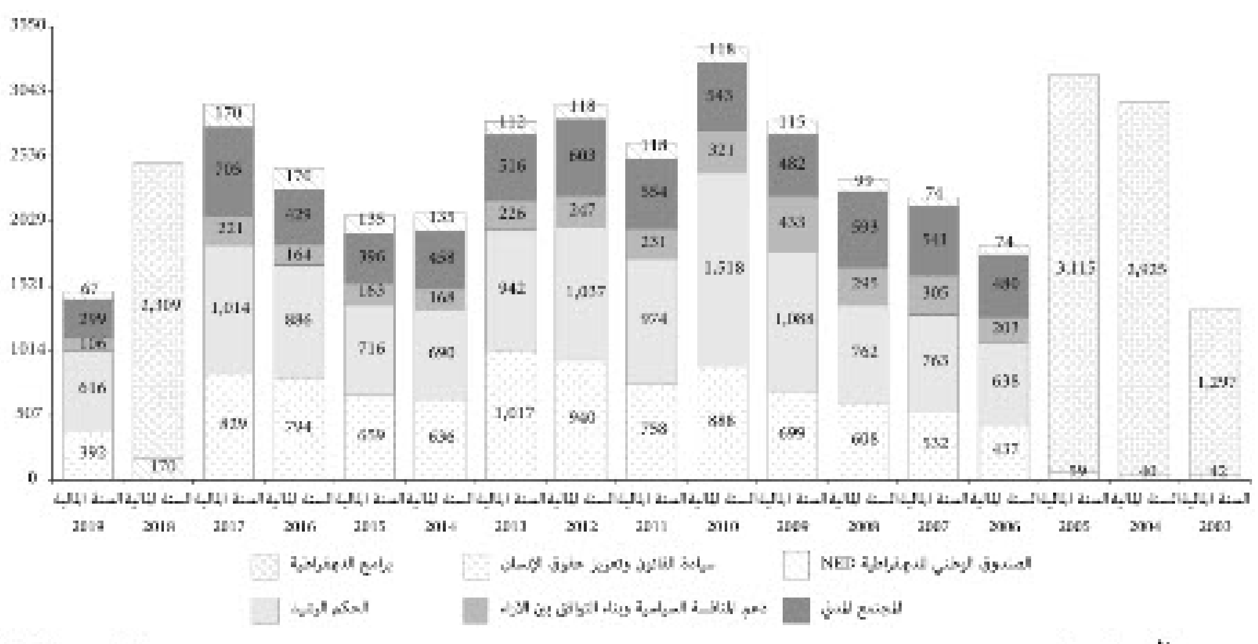
** الموازنة التقديرية.

*** التمويل المطلوب.

المصدر: Marian L. Lawson & Susan B. Epstein, «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance,» Congressional Research Service, *Report*, 4/1/2019, pp. 14-15, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2v3FLY2

الشكل (11-1)

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (مليون دولار)



المصدر: Ibid., p. 14.

استمرت الوكالة في العمل، على الرغم من خفض التمويل بحجة الإنفاق على العراق وأفغانستان. ولم يكن الهدف من هاتين الحربين نشر الديمقراطية، لكن القوى المؤيدة لنشرها في الإدارة الأميركية مثل المحافظين الجدد عَدُّوها كذلك. وكانت للواقعيين والمحافظين في الإدارة مصلحة في تصويرها على هذا النحو، ما أساء إلى قضية الديمقراطية في هذه المنطقة. ونظّر المحافظون الجدد لاستكمال حرب جورج بوش الأب «غير المنتهية» في العراق، وانضم إليها المحافظون الذين وافقوا على ضرب أفغانستان ثم العراق، ولا سيما بعد أن فقدوا أي مبرر سياسي أو أمني لضرب العراق. لكنّ المحافظين قبلوا بعنوان نشر الديمقراطية مشروطًا؛ إنها «الواقعية الديمقراطية». والمقصود بها نشر الديمقراطية في حالة وحيدة: إذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الأميركية. واستعرتُ المصطلح من عنوان مقالة نُشرت في عام 2004 لتقديم تبرير نظري للتدخل الأميركي في العراق في عام 2003. فـ «الغرب» بموجب هذا المنطق لا يستطيع أن

يهاجم جميع الطغاة دفعة واحدة، إلّا أنه يجب أن يفعل ذلك انتقائيًا بالارتباط بمصالحه الاستراتيجية[30]. لكنه لا يشير إلى الوجه الآخر لهذه السياسات التي لا تتحرج من التحالف مع الطغاة أيضًا. أما في حالة محاربة بعضهم «انتقائيًا»، فكلمة الديمقراطية تُستخدم لتجميل دوافع الحرب فحسب، لأن الأمر الرئيس الذي يدفع إلى التدخل ضد نظام معيّن بدلًا من آخر هو المصلحة الاستراتيجية، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست سببًا ضروريًا ولا كافيًا لتفسير التدخل في أي مكان. لكن الإدارة الأميركية تستطيع لاحقًا أن تدّعي أن التدخّل كان يهدف ألى تأسيس الديمقراطية. وفي مرحلة ترامب، تعلن الإدارة الأميركية جهارًا عدم اهتمامها بالديمقراطية في أي مكان. ويستحق الذكر مثال رئيس هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز (Juan Orlando Hernández) حليف الولايات المتحدة الذي عرقل المؤسسات الديمقراطية في عام 2017، وفرض انتخاباتٍ ثانية للرئيس مع أنها لم تكن دستورية. وتبنّى ترامب الخطوة على الرغم من أن منظمة الدول الأميركية (The Organization of American States, OAS) رفضتها، وطالبت بإعادة الانتخابات. وكانت النتائج مشكوكًا في نزاهتها. إن عدم مبالاة إدارة ترامب بالديمقراطية أرسل رسائل واضحة إلى جميع الأوتوقراطيين المحتملين في أميركا اللاتينية تقول إن انتزاع السلطة بالقوة لن يؤدي إلى ردة فعل سلبية لدى الولايات المتحدة[31].

ثالثًا: عربيًّا

شهدت المنطقة العربية التردد الأميركي بشأن الديمقراطية في نهاية الحرب الباردة، بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض البلدان العربية تقدمًا للقوى الإسلامية. ويمكن أن نذكر مثلًا ما حققته جماعة الإخوان المسلمين من مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر في عام 2005، بحيث أصبحت

(30) Charles Krauthammerm, *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World* (Washington, D.C.: The AEI Press, 2004), at: http://bit.ly/2PQ25Av

(31) Steven Levitsky, «Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness,» *Journal of Democracy*, vol. 29, no. 4 (October 2018), p. 109, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2UBb4bY

أكبر كتلة معارضة في البرلمان، وكذلك فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالانتخابات التشريعية في عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات النيابية في عام 1989 بحصول الحركة الإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما اعتُبر مؤشرًا واضحًا دالًا على تنامي شعبية الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من مجمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993، على الرغم من اعتماد قانون «الصوت الواحد» في هذه الانتخابات. أما متلازمة الجزائر (1991-1992) فظلت ماثلة في الأذهان.

قام تشارلز كراوثهامر بمحاولة لصوغ «البديهية» التي تمثلها الواقعية الديمقراطية: «سوف ندعم الديمقراطية في كل مكان، لكننا سنضحي بالدم والثروة في الأماكن التي توجد فيها ضرورة استراتيجية فحسب، أي في الأماكن المركزية بالنسبة إلى الحرب الكبرى ضد العدو الوجودي، العدو الذي يشكّل تهديدًا مميتًا للحرية على المستوى العالمي [...]. العدو الوجودي في عصرنا هو الشمولية العربية الإسلامية التي هدّدتنا بأشكالها العلمانية والدينية ربع قرن منذ ثورة الخميني عام 1979»[32]. وهي، على حد تعبيره، تحل محل بديهيات دعم الديمقراطية بأي ثمن وفي كل مكان. لكن هذه البديهيات المزعومة لم تكن قائمة أصلًا في السياسة الخارجية الأميركية. وحتى حين خاضت الولايات المتحدة معارك بررتها بانتهاك حقوق الإنسان ضد مجرمي الحرب، فهي كانت انتقائية في عرض خروقات أطراف لحقوق الإنسان وإهمال خروقات أطراف أخرى. وساعدتها الهيمنة الإعلامية في ذلك، وانحيازات الإعلام الليبرالي نفسه.

بديهية «الواقعية الديمقراطية» ليست جديدة، بل كانت قائمة في سياسات الحرب الباردة، ووجدت لها عدوًا جديدًا على المستوى العالمي هو الإرهاب. ومع أن لا مقارنة بينه وبين العدو القديم لناحية حجمه وخطره وتهديده، فقد صُوِّر باعتباره خطرًا وجوديًا عالميًا.

---

(32) Krauthammer, p. 16.

يميّز كاتب مقالة «الواقعية الديمقراطية» الديمقراطيين من الجمهوريين في أنّ تدخّل الجمهوريين يكون غالبًا من منطلق الواقعية السياسية ومحاولة ربط المصالح بالخيار الديمقراطي، أو من أجل المصالح وحدها، في حين أن الديمقراطيين يعتبرون أن التدخل المشروع هو التدخل غير المرتبط بالمصالح والقائم على القيم وحدها[33]. وهذا غير صحيح طبعًا. فحتى الحرب التي خاضها كلينتون ضد صربيا لم تخل من المصالح والاعتبارات الاستراتيجية في مرحلة التراجع الروسي في شرق أوروبا[34]؛ وهذا ما دحضه مؤخرًا سلوك باراك أوباما السياسي، حين تردّد كثيرًا قبل أن يدعم التحول في مصر، في الموقف وليس أكثر. أما هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية (2009-2013) ومرشحة الحزب الديمقراطي للرئاسة فطالبت بدعم مبارك[35]. وما لبث أن تخلّى أوباما عن دعم الثورات الديمقراطية حتى معنويًا مفضّلًا اتباع سياسات حذرة لا تجازف في انتظار نتائج انتخابات مصرية في كل أربع سنوات، ولا سيما في قضايا أمن إسرائيل والخوف من الإسلاميين. ولم يتخذ أوباما موقفًا واضحًا مؤيدًا للثورة في تونس قبل ذلك.

عادت الواقعية الديمقراطية نهجًا سائدًا في الإدارة بعد الحرب على العراق. وظل الخطاب الرسمي الأميركي في مرحلة أوباما داعمًا لفظيًا للديمقراطية على المستوى العالمي، لكنه كان حذرًا جدًا في مناهضة الأنظمة السلطوية ودعم الديمقراطية فعلًا، بسبب الخشية من النتائج، ودروس التدخل الأميركي في مناطق مختلفة من العالم، وأحيانًا بتبرير «ديمقراطي» آخر رائج لدى حركات السلام في الغرب، وهو عدم جواز التدخل في الدول الأجنبية، واحترام نمط عيش الشعوب الأخرى. أما في بعض حركات اليسار في الغرب فلم يَجرِ التمييز بما يكفي بين العداء للإمبريالية والعداء لكل ما

---

(33) Ibid., p. 5.

(34) عن هذا الموضوع يُنظر نقد تزفيتان تودوروف: Tzvetan Todorov, *The Inner Enemies of Democracy* (Cambridge: Polity Press, 2014), pp. 47-49.

(35) Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014), pp. 282-285; Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 504.

هو أميركي، حتى لو أدى هذا العداء في بعض الحالات إلى التعاطف مع الدكتاتوريات وحتى مساندتها.

ينسب كراوثهامر فكرة تصدير الديمقراطية أو اعتبار إرادة الحرية هي محرك التاريخ لا إرادة السلطة إلى عقيدة ترومان في عام 1947 المعادية للشيوعية، وإلى كينيدي في خطابه الافتتاحي في عام 1961، وإلى ريغان في خطابه في عام 1983 في شأن إمبراطورية الشر. ويعتبر خطاب بوش الابن عشية الحرب ضد العراق خطاب الحرية ضد الطغيان، والعدو فيه هو «الشمولية العربية الإسلامية» دينية أكانت أم علمانية[36]. والحقيقة أنّ ثمة فارقًا بين الخطاب السياسي الأيديولوجي والممارسة السياسية الواقعية. فجميع الرؤساء الأميركيين المذكورين أعلوا من شأن مصالح الدولة على تصدير الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب العالمية الثانية لنشر الديمقراطية، لكن احتلال ألمانيا واليابان مثّل مناسبة لبناء أنظمة ديمقراطية حليفة للولايات المتحدة. فالأخيرة لم تشنّ أي حرب في حينه، أو بعد ذلك لغرض تأسيس ديمقراطية. ولم يَخلُ الأمر من تأثير مستشارين ذوي توجهات عقائدية في معاداة الأنظمة الشمولية. فعقيدة المحافظين الجدد تختلف في سعيها إلى نشر الديمقراطية عن نهج وودرو ويلسون (1913-1921) في أنها تخلصت من الأوهام في ما يتعلق بالمؤسسات الدولية، أو ما يسمى الشرعية الدولية. كما أنها آمنت بالحرب الوقائية[37] وعدم انتظار حصول فعل عدائي ضد الغرب؛ فبحسب وجهة نظر معتنقيها، لا ينفع الردع وحده في صد الفاعل الذي يعمل سرًا أو الذي لا يخشى الموت، أي الانتحاري، بل يجب مواجهته من خلال العمليات العسكرية الوقائية على أراضي دول أجنبية. واعتقد هؤلاء فعلًا أنّ الأنظمة السلطوية من أهم أسباب

(36) Krauthammer, p. 14.

(37) هي العقيدة التي بموجبها صورت إسرائيل حرب 1967 العدوانية التي شنتها ضد ثلاث دول عربية بوصفها حربًا دفاعية، لأنها وقائية تستبق حصول هجوم عليها. وما زالت الحرب الوقائية، وخوضها على أراضي دول يمكن أن تشكل منطلقًا لهجوم عليها، تشكل ركنًا أساسيًا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

نشوء الإرهاب. ولو كانوا مجرد باحثين لقلنا إنهم لم يجانبوا الصواب في التشخيص، لكنهم برّروا به سياسات عدوانية أميركية منسّقة مع أجندات إسرائيلية. ولم يُتّخذ موقف أميركي فاعل في دعم ثورة ديمقراطية، أو في حماية نظام ديمقراطي عربي منتخب، فضلًا عن التدخل العسكري.

الحقيقة أنّ الموقف السلبي الفاعل من الأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي كان انتقائيًا حتى في مرحلة المحافظين الجدد الذين تخلّوا عن حذر سابقيهم في الإدارة حين تعلّق الأمر بالعالم العربي، فقد وضعوا نصب أعينهم التدخل ضد دول سلطوية معادية لإسرائيل، أثبتت أنها قادرة على بناء جيش قوي: العراق أولًا. وأدى التورط في العراق إلى التخلي عن تنفيذ خطط أخرى. واكتفوا بضغط طفيف على الدول الحليفة التي أرضتهم بإصلاحات شكلية، أو بمؤشرات استعداد للتطبيع مع إسرائيل بدلًا من الإصلاحات الديمقراطية. وفهمت الأنظمة السلطوية ذلك فتبنّت سياسة مكافحة الإرهاب والتخويف منه، واستخدمتها ضد المعارضين السياسيين السلميين أيضًا، كما تبنت ما سُمي خطاب «الاعتدال» في ما يتعلق بقضية فلسطين.

كُتب الكثير عن التغيرات في السياسة الأميركية بشأن أنظمة الاستبداد بعد الحرب العالمية الثانية، وقيل الكثير عن تعزيز سياسة نشر الديمقراطية. وسبق أن بينتُ أنّ التغيير الأساسي منذ مرحلة كارتر تمثل في تناقص الأهمية الاستراتيجية للحلفاء، وعدم الاستعداد لدفع حياة جنود أميركيين ثمنًا لإنقاذ حليف متمثل بنظام سلطوي، وتعمقت هذه النزعة بعد الحرب العالمية الثانية. ودخلت هذه السياسة في التاريخ المعاصر بوصفها «عدم وفاء أميركا لحلفائها» (شاه إيران وماركوس وسوهارتو وغيرهم، ولاحقًا مبارك). واستغلت السياسة الخارجية الروسية في مرحلة بوتين هذه النقطة لتتقمص شخصية الحليف الأشد وفاءً للنظم السلطوية. والحقيقة أنه لم يكن في الإمكان فعل الكثير لإنقاذ دكتاتور من ثورة شعبية إذا لم تتحول إلى حرب أهلية تبرر تدخلًا ما، أو إذا لم يقف جيشه إلى جانبه.

لكن، في أي حال، ومهما كان التصور لتغير الموقف الأميركي بشأن الديمقراطية، ظلت منطقة الشرق الأوسط موضع اهتمام الدول الغربية بعد نهاية الحرب الباردة. وارتبطت مصالح الغرب في المنطقة بهموم أمنية استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمها استمرار تدفق النفط وصعود ما سمي «التهديد الإسلامي» بعد الانسحاب الروسي من أفغانستان، ولا سيما بعد عام 2001[38]، على الرغم من تبنّي الولايات المتحدة خطاب الديمقراطية في سياستها الخارجية. ونضيف إلى ذلك الاهتمام الأميركي بمصالح إسرائيل وأمنها كأنها قضية أميركية داخلية. والمشكلة الأكبر أنّ هذا يعني عادة قبول تصورات إسرائيل ذاتها لأمنها، وهي تصورات تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح دول المنطقة وسيادتها.

كانت الولايات المتحدة مستعدة للقبول بإصلاحات شكلية بمبادرة الأنظمة الحليفة، واعتبرت أي انتخابات في ظل الحكم السلطوي تقدمًا كبيرًا. واحتفت بالإصلاحات التي جرت في مصر واليمن وأنظمة ملكية في العقد الأخير من القرن الماضي، مع أن هذه الإصلاحات لم تحوّلها أو تضعها في طريق التحول إلى ملكيات دستورية في أي حالة من الحالات: الأردن مع الانفتاح السياسي بعد انتفاضة معان في عام 1989، والمغرب مع جملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، ولا سيّما مع الإصلاح الدستوري في عامي 1992 و1996، وكذلك البحرين في نهاية التسعينيات مع تسلّم حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في آذار/ مارس 1999، وإصداره قراراتٍ في عام 2001 ألغى بموجبها قانون أمن الدولة لسنة 1974، وإصدار ميثاق العمل الوطني في عام 2001. ولم تضغط الولايات المتحدة لتوسيع الإصلاحات، ولم تحتجّ على التراجع عنها حين وجد أي نظام الظرف ملائمًا لذلك، ولا سيما حين جرى التراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد أن ارتقت مكافحة الإرهاب إلى

(38) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 148, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2xBf5zH

مستوى «حرب عالمية»، كما أنها لم تضغط على النظام السعودي للقيام بإصلاحات ديمقراطية، بل بإصلاحات تربوية ودينية، حتى بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، واكتفت بتعاون السعودية في مكافحته وإقدامها على طرح مبادرة السلام العربية في عام 2002.

عمومًا، تلخّص الموقف الأميركي إبان الحرب الباردة في ضمان تدفق النفط، والعمل على الحفاظ على أمن إسرائيل، ووقف تمدد النفوذ السوفياتي في المنطقة، بدعم الأنظمة الاستبدادية الملكية الحليفة له في مواجهة «خطر الشيوعية»، ودعم النظام المصري الذي غيّر تحالفاته من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة وأقدم على توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل في مرحلة أنور السادات. والحقيقة، وإن كنا لا نتعامل هنا مع الصراع العربي مع إسرائيل بوصفه عاملًا خارجيًا، فإنه عامل مؤثر في إعاقة التحول الديمقراطي. فمنذ النكبة، كان هذا الصراع قد أدى، من بين عوامل أخرى، إلى وقف عملية اللَّبْرَلَة والدمقرطة المحدودة التي بدأتها النخب العربية بعد الحصول على الاستقلال، والتي ورثت إجراءاتها الإدارية عن الإدارات الاستعمارية في مصر وسورية والعراق ولبنان والأردن. ولا شك في أنه كان لخسارة هذه النخب في حرب 1948 وربطها بالفشل في فلسطين، إضافة إلى عوامل أخرى مثل فوضى الأحزاب شبه الليبرالية التي قادها أبناء العائلات المدنية المتنفذة، والصراعات بين نخب تقليدية على السلطة (في مقابل أحزاب أيديولوجية غير ديمقراطية) وعدم حل المسألة الزراعية، دورٌ في الانقلابات العسكرية وصعود السياسة الخطابية التعبوية التي رافقتها، والتي كانت تستهل بياناتها بالعمل على تحرير فلسطين و«استعادة الكرامة العربية»، وترفع أولوية المعركة على الحقوق المدنية والسياسية، إلى أن تحولت قضية فلسطين في ظل العجز إلى أداة تبريرية لأنظمة مستبدة، حتى بعد أن توقفت هذه الأنظمة عن محاربة إسرائيل فعلًا. أما بالنسبة إلى الأنظمة التي تبنت السلام مع إسرائيل، فقد أعاق السلام مع إسرائيل الديمقراطيةَ على عدة مستويات:

1- احتياج النظام إلى أدوات قمعية في مواجهة القوى الشعبية الواسعة

المعارضة لهذا السلام، وخوفه من أي انتخابات ديمقراطية فعلًا حتى لو كانت لاختيار أعضاء برلمان محدود الصلاحيات بسبب شعبية الخطاب المعادي للسلام مع إسرائيل.

2- تجاهل الأنظمة الغربية الخطوات القمعية إذا كانت في خدمة «السلام»، واعتبار السلام مع إسرائيل أهمّ من حقوق الإنسان والمواطن.

3- التنسيق الأمني مع إسرائيل ذاتها لمواجهة المخاطر المحدقة بالنظام. ويبدو أن هذا العنصر يكتسب أهمية حاليًا في علاقات نظام السيسي بإسرائيل. وفي الحالة المصرية، ترافقت اتفاقيات السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي مع ربط الجيش المصري بالولايات المتحدة تسليحًا وتدريبًا ثم دخوله مجالَي التجارة والاقتصاد على نحوٍ خلق مصلحة له للإبقاء على الوضع الراهن والاستفادة منه، على الرغم من اشتراطات المعونة العسكرية التي من ضمنها بنود غير مفعّلة متعلقة بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى تدخّل الغرب تاريخيًا، تشير ليزا أندرسون إلى تعبير مورو بيرجر، أول رئيس لجمعية دراسات الشرق الأوسط (The Middle East Studies Association, MESA) التي تأسست في ستينيات القرن الماضي، الذي عرَّف لغز ما أسماه «السياسة الغربية» كما يأتي: «إن ما يواجهه الغرب هو معضلة الاختيار بين دعم الحكام السلطويين التقليديين أو المثقفين الحداثيين الذين يريدون التخلص من سلطة الغرب»[39]. وهذا صحيح، فقد كانت القوى الحداثية في البلدان العربية غالبًا نخبًا قومية أو يسارية ذات خطاب «معادٍ للإمبريالية»، متأثرة بحركات التحرر الوطني عالميًا، وتعتبر التحالف الأميركي مع إسرائيل استمرارًا للمسألة الاستعمارية في المنطقة.

كان حل هذا اللغز سهلًا من منظور المحافظين الجدد، بعد انهيار

(39) Lisa Anderson, «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East,» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006), p. 193, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2wcZSDi; Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1964), p. 297.

المعسكر الاشتراكي وتراجع الأهمية الاستراتيجية للدول الحليفة. ومع رفع «الإرهاب» إلى مستوى عدوّ كوني، ربط هؤلاء بين الاستبداد وتوليد الإرهاب. وقال بوش الابن في خطاب مشهور إنّ «الاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يكون على حساب الحرية»، في اختلافٍ واضح مع منطق مرحلة الحرب الباردة التي فضّل فيها الأميركيون والسوفيات الاستقرار والحكومات القائمة التي يمكن الاعتماد عليها على القيم التي يدّعون الدفاع عنها[40]. وبهذا المعنى، بدا المحافظون الجدد أكثر مبدئية في موقفهم من الدكتاتوريات، بما فيها الحليفة. لكن تنظيرهم للتدخل العسكري في العراق من دون مبرر واضح وبعد حصار غير مسبوق في مدته وشموليته، وافتضاح أمر الاعتبارات الإسرائيلية في ذلك، وتعاملهم مع إسرائيل بوصفها ديمقراطية حليفة مهددة، وتجاهل سياساتها الاستعمارية وتجاهل قضية الشعب الفلسطيني، ساهم كله في تعبئة الرأي العام العربي ضد «نشر الديمقراطية» على ظهور الدبابات.

ما لبثت الولايات المتحدة أن تخلّت عن مقاربة المحافظين الجدد. واتفق المعارضون للسياسة الأميركية في المنطقة مع متخصصين في دراسات المناطق على أن مصالح الغرب تكمن في استمرار تدفق النفط، وقلقه من ازدياد منسوب التهديد الإسلامي السياسي: «قدمت منطقًا مقنعًا لصُنّاع السياسة الغربيين للاستمرار في رعاية الأنظمة السلطوية في المنطقة»[41]. فقد ظلت هذه الهموم قائمة بعد نهاية الحرب الباردة، ويضاف إليها ضرورة دعم أجهزة الأمن والجيوش التي تمنع عدم الاستقرار الذي يشكل خطرًا على أمن إسرائيل. وفي رأيي، أدى هذا المنطق في النهاية، يضاف إليه فشل احتلال العراق، إلى تخلي الإدارة الأميركية ليس عن فكرة تصدير الديمقراطية فحسب، بل عن فكرة دعمها أيضًا، ولا سيما بعد أن تبيّن أن الديمقراطية توصل إسلاميين إلى الحكم

---

(40) Anderson, «Searching Where the Light Shines,» pp. 193-194; The White House, *President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East: Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy*, Archives of President George W. Bush, 6/11/2003, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2C1CqiA

(41) Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East,» p. 148.

كما حصل في انتخابات السلطة الفلسطينية، وزيادة قوة الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية في عام 2005. وتكرر ذلك لاحقًا بعد الثورة المصرية؛ فقد اتخذت الإدارة الأميركية موقفًا متسامحًا مع الانقلاب العسكري أقرب إلى التواطؤ الكامل.

إن العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي الاقتصادية والسياسية. فلا توجد علاقات اقتصادية غير متأثرة بالسياسة. ويشمل ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على الاعتبارات السياسية والجيوستراتيجية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بالمفاوضات السياسية والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية. ومن الواضح أن ثمة حرصًا على استقرار الأنظمة بغضّ النظر عن طبيعتها، على الرغم من إثارة بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنها لا تؤدي إلى ضغط فعلي. ففي ما عدا حالات نادرة مثل السويد (وأحيانًا ألمانيا)، لا توجد آلية محاسبة داخلية ملزمة للحكومات الغربية في برلماناتها عن مصير المساعدات التي تقدّمها. ومن الممكن تمرير بعض الخطوات التي تقوم بها الأنظمة موضع النقد كأنها خطوات إصلاحية، حتى لو كانت تجميلية. كما لا يؤثر هذا النقد غالبًا في العلاقات الاستراتيجية والأمنية المتعلقة بصفقات بيع السلاح وتبادل المعلومات الاستخبارية وغيرها. ويزداد قلق الولايات المتحدة والدول العظمى على استقرار الأنظمة كلما كان النظام مهمًّا من الناحية الاستراتيجية وقريبًا من منابع النفط ومحاذيًا لإسرائيل.

لذلك، فكلما ابتعد بلدٌ عربي عن المناطق الغنية بالنفط وعن جبهة الصراع مع إسرائيل، قلّ احتمال تدخّل العوامل الدولية السلبي في عملية الانتقال الديمقراطي خشيةً على «الاستقرار». والمثال الأبرز على ذلك هو الحالة التونسية حيث ساهمت هامشية تونس الجيوستراتيجية والاقتصادية في تحييد العوامل الخارجية السلبية، ومن ثم في نجاح الديمقراطية فيها.

شمل الحرص على استقرار الأنظمة نظامًا مثل نظام القذافي الذي يحكم بلدًا غنيًا بالنفط، مع أنّ القذافي ناصب السياسات الأميركية والأوروبية العداء

فترة طويلة واعتُبر داعمًا للإرهاب. لكنه بدأ في تعديل سياسته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقُبِل في نادي الدول التي يحرص الغرب على علاقات معها لأسباب عديدة، مثل الحرص على تدفق النفط ووقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وحين وقع تدخّل دولي في ليبيا بقيادة الناتو، فإنما فرضته ثورة شعبية تحولت إلى حرب أهلية. وبعد تردد، فضّلت بعض الدول الغربية أن تساهم في حسمها لمصلحة فصائل الثورة والمجلس الوطني الموقت، ولا سيما أن دولًا عربية صديقة للغرب ساهمت في دعم الثورة لأسباب تتعلق بالعلاقات العربية البينية. ولا تزال الولايات المتحدة نادمة على خطوتها بالتدخل عسكريًا إلى حدٍ بعيد لأنها تفضّل الاستقرار في ظل القذافي على الفوضى التي نشأت[42]. ولم تقم الولايات المتحدة بعد الحرب بأي خطوة لتعزيز الديمقراطية الوليدة. لقد انجرّت إلى التدخل ضد النظام الليبي بالقصف من الجو، لكنها أدركت بسرعة أنّ البديل كان عدم الاستقرار، وانتشار قوى إسلامية، فتركت الساحة للدول الأوروبية.

بعد الحرب الباردة، تعاملت الولايات المتحدة مع الأنظمة التي اتخذت مواقف معادية لها وللسياسات الغربية في المنطقة عمومًا، مثل النظامين السوري والليبي، ببراغماتية. ففي غياب الاتحاد السوفياتي أخضعت الولايات المتحدة تعاملها مع هذه الأنظمة لقضايا استراتيجية في الإقليم. وكانت جاهزة للتنسيق الأمني معها في قضايا الحرب على الإرهاب وغيرها، ولا سيما في الحالات التي بينت هذه الأنظمة فيها للولايات المتحدة أن الأخيرة في حاجة إليها، كما في حالة دعم سورية في مراحل معينة مقاومة الوجود الأميركي في العراق بفتح الطرق أمام الجهاديين للوصول إلى العراق، ودعم بعض الجماعات المسلحة. وأبدت أوروبا والولايات المتحدة ترحيبًا بالتعاون مع القذافي في قضايا منع الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

---

(42) Ben Rhodes, *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House* (New York: Random House, 2018); Jeffrey Goldberg, «The Obama Doctrine,» *The Atlantic* (April 2016), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2DbyDgY; «Exclusive: President Barack Obama on 'Fox News Sunday',» *Fox News*, 10/4/2016, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2Z36odw

ومكافحة الإرهاب في أفريقيا حين عدل مواقفه إلى التقرب من الغرب، ولا سيما بعد احتلال العراق. لكن الولايات المتحدة لم تمانع في سقوط هذه الأنظمة عندما تحركت الشعوب ولاحت الفرصة. أما في سورية، فقد تفاءلت السياسة الأميركية بدايةً بالثورة وقدمت بعض الدعم السياسي والمالي، لكنها ترددت لاحقًا كما أسلفنا.

في المقابل، اعتبر الروس الذين دخلوا بقوة إلى المنطقة، في سياق استعادة دورهم العالمي من طريق الشرق الأوسط، كلَّ تحول ديمقراطي تمددًا للنفوذ الغربي ونموذجه في الحكم، واعتبروا أن هذا في الحقيقة ما جرى في شرق أوروبا تحت غطاء موجات الانتقال إلى الديمقراطية، ومنعوا حصوله بصعوبة في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة.

رابعًا: تصدير الأوتوقراطية

منذ انهيار الشيوعية، ما عاد ثمة نموذج عالمي لنظام الحكم قابل للتسويق يجمع بين القيم وأساليب الحكم عدا النظام الديمقراطي. ما عاد النظامان في روسيا والصين تجسيدًا لأيديولوجيات قابلة للتصدير. ومع ذلك، بقيت هاتان الدولتان تخشيان التحولات الديمقراطية، وتميلان على المستوى الدولي إلى الأنظمة السلطوية، مع تفضيل للأنظمة الديماغوجية الوطنية. لكن ليس دائمًا، فثمة اعتبارات متعلقة بالنفوذ (الاقتصادي في حالة الصين)، وأخرى متعلقة بالتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، بوجود قناعة عميقة بأن أي انتشار للديمقراطية هو تمدد للنفوذ الغربي. وتبنّت روسيا رسميًا خطابًا يضع التقاليد والقيم الغربية في مقابل القيم الروسية والأوراسية، والليبرالية العابرة للحدود في مقابل الوطنية والقومية وغيرها. وصرح الرئيس بوتين بشأن الثورات في العالم العربي وبعض دول أوروبا الشرقية قائلًا: «كانت هناك سلسلة من الثورات 'الملونة'. ومن الواضح، أن شعوب هذه الدول، التي شهدت تلك الحوادث، كانت قد اكتفت من الطغيان والفقر ومن فقدان الأفق. لكنّ هذه المشاعر استُغلّت بخبث، وفُرضت معايير

على هذه الشعوب لا تتلاءم مع طريقتها في الحياة، وثقافتها وتقاليدها. ونتيجة لذلك، وبدلًا من الديمقراطية والحرية، نشأت فوضى، واندلع العنف وانتفاضات متعددة. وتحوّل الربيع العربي إلى شتاءٍ عربيّ. ونشأت حالة شبيهة في أوكرانيا في عام 2004، حين حاولوا [يقصد الغرب] الدفع بمرشح معيّن إلى الانتخابات الرئاسية [...]. نفهم أن هذه العمليات كانت موجهة ضد أوكرانيا وروسيا وضد الاندماج الأوراسي. حدث هذا كله عندما كانت روسيا تسعى للدخول في حوار مع زملائنا في الغرب»(43). نلاحظ أن بوتين جمع بين الاعتبارات المتعلقة بالصراع على النفوذ في مناطق يعتبرها مناطق نفوذ روسي، والاعتبارات المتعلقة بالثقافة مستخدمًا حججًا كانت تعتبر يمينية محافظة وعنصرية في أوساط اليسار (التي يعجب بعضها حاليًا ببوتين)، لناحية العلاقة العضوية بين جواهر ثقافية للشعوب والنظم السياسية الملائمة لها.

مع أنّ أنظمةً مثل النظامين السعودي والإماراتي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، واصلت التأثير في محيطها، ومع أنها تفقد نموذجًا للتصدير، فإنها تصدّر ثقافة سياسية من نوع معين (شيعية سياسية في حالة إيران، خليط من طاعة أولي الأمر والثقافة الاستهلاكية في حالة السعودية)، كما دعمت أنظمة سلطوية تختلف عنها جذريًا، إمّا لأسباب جيوستراتيجية متعلقة بالنفوذ، وإمّا لإعاقة تمدد النظام الديمقراطي خشية تأثيره فيها. وقامت السعودية بدور حاسم في إعاقة التحول الديمقراطي في اليمن بفرض المبادرة الخليجية ومساندة قوى غير ديمقراطية. ثم قامت إيران بدور في إعاقة تطبيق مخرجات الحوار الوطني بدعم الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، وما لبث اليمن أن أصبح مسرحًا لحرب إقليمية ضروس بتدخل سعودي - إماراتي مباشر. كما أن الصراع الإيراني - السعودي في العراق يستمر في إعاقة تطور الديمقراطية، حتى بعد الانتقال من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في الانتخابات

---

(43) The Kremlin, *Address by President of the Russian Federation: Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin*, Moscow, 18/3/2014, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/1U4FWps

العراقية؛ فهذا الدعم يروم النفوذ، ويساهم في التشظي الطائفي وليس في نشر قيم المواطنة الديمقراطية. وينطبق الأمر ذاته على لبنان أيضًا[44].

استخدمت السعودية والإمارات الدعم المالي في ترسيخ نظام السيسي وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوّه الثورات العربية وتحمّلها المسؤولية عن نكبات سورية واليمن وليبيا مبرّئةً الأنظمة العربية من مسؤوليتها، إضافةً إلى دعم قوى سياسية سلفية متعصبة من المدرسة التي تدعو إلى طاعة وليّ الأمر وترفض التدخل في السياسة، وأيّ قوى سياسية أخرى تساند السلطوية وترفض الديمقراطية.

اتخذ دعم الاستبداد في العالم أشكالًا دولية وإقليمية، علاوة على الدعم العسكري والعلاقات التجارية. وفي مقابل انتشار الدراسات في شأن دعم الديمقراطية خارجيًا، لم تحظَ فكرة تعزيز الأوتوقراطية من الخارج بالاهتمام الكافي[45]. وظهرت بعض الأدبيات في العقد الأول من هذا القرن تشير إلى أن الحكم الاستبدادي أو شبه الاستبدادي في ازدياد، وكذلك احتمالات تأثيره دوليًا. ومن هذه الأدبيات آخر الاستطلاعات السنوية التي أجرتها مؤسسة فريدوم هاوس عن الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، إضافة إلى كتاب روبرت كاغان[46] الذي اقتُبس بشكل واسع في هذا المجال، والذي يشخّص التنافس الجيوسياسي بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولا سيما مع نهاية الحرب الباردة وصعود منافسين للديمقراطية الليبرالية من قوى غير ديمقراطية

(44) تجري خلال كتابة هذا الفصل في لبنان والعراق تحديدًا ثورة حقيقية ذات أبعاد سياسية وثقافية على النظام الطائفي، وتتميز بربط الفساد وتردي خدمات الدولة بالمحاصصة الطائفية، كما تتميز برفض النفوذ الخارجي ولا سيما الإيراني في حالة العراق. وتجري خلالها عملية إبراز مدهشة للهوية الوطنية في مقابل الطائفية السياسية.

(45) Peter J. Burnell, «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation,» *Journal of Politics and Law*, vol. 3, no. 2 (2010), pp. 3-4, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2QGKnfS

(46) Robert Kagan, *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Alfred A. Knopf, 2008).

واستبدادية[47]. وظهرت دراسات تتناول حالات بعينها، مثل تلك التي تركز على نمو القوة الناعمة للصين ودور نموذجها الاقتصادي السياسي في جذب بعض البلدان النامية[48]. وسبق أن بيّنتُ في موضع آخر عدم صحة تزايد جاذبية الدول السلطوية في مجالات مثل مستوى المعيشة (معدل دخل الفرد) ومستوى التعليم والخدمات الصحية، وأن أيًا منها لا يندرج ضمن الثلاثين دولة الأولى في هذه المجالات، عدا الدول المصدرة للنفط، والتي تسقط من قائمة الدول الثلاثين الأولى عند تصنيفها بموجب مستوى التعليم[49].

صدرت دراسات أخرى تناولت تدخلات روسيا في دول آسيا الوسطى وأوكرانيا وجورجيا وبيلاروسيا، والمحاولات الروسية لتقويض مساعي مراقبة الانتخابات التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[50]. وساهم كل من دعم روسيا مثلًا للحكام في أرمينيا وبيلاروسيا، وكذلك دعم جنوب أفريقيا لزمبابوي، في صمود الأنظمة السلطوية أمام موجات الدمقرطة في الفترة 2000–2005[51].

---

(47) نشرت مجلة فورين أفيرز مقالات كثيرة متشائمة بشأن مستقبل الديمقراطية، لكنّ مقالَتي توماس كاروثرز وكل من ريتشارد يونغز وكريستوفر كاروثرز يشيران إلى المؤشرات الإيجابية في هذه المرحلة الصعبة، يُنظر: Thomas Carothers & Richard Youngs, «Democracy Is Not Dying,» *Foreign Affairs*, 11/4/2017, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/2GLrZyZ; Thomas Carothers & Christopher Carothers, «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics,» *Foreign Affairs*, 24/7/2018, accessed on 29/4/2019, at: https://bit.ly/2mKUgfn

(48) Naazneen Barma & Ely Ratner, «China's Illiberal Challenge: The Real Threat Posed by China isn't Economic or Military it's Ideological,» *Democracy: A Journal of Ideas*, no. 2 (Fall 2006), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2KfhbKM; Carola McGiffert (ed.), *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World*, CSIS Report (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009), accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2Q5Yerd

(49) كما بيّنا سابقًا في الجدولين (1–2) و(1–3) في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(50) Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union* (London/New York: Routledge, 2009).

(51) Steven Levitsky & Lucan A. Way, «International Linkage and Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), p. 22, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2vzO52D لا تقوم دولة جنوب أفريقيا بتصدير الأوتوقراطية، لكنها تدعم حلفاءها بغض النظر عن طبيعة النظام.

لم يقترح الاتحاد الأوروبي العضوية على أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا، بل اقترح عليها رزمة من التسهيلات في قضايا التأشيرة والتجارة المتبادلة وغيرها. لكن روسيا ضغطت على أرمينيا وأوكرانيا لرفض الصفقة، وأدى رفض الأخيرة في عام 2013 هذه الصفقة إلى انتفاضة عارمة على الحكومة التي قبلت بالضغط الروسي، وردَّت روسيا على سقوط الحكومة بضمّ القرم واتخاذ إجراءات عدائية على الحدود[52]. وما زال الصراع جاريًا في أوكرانيا. لقد تفاجأ بيروقراطيو بروكسل في الاتحاد الأوروبي من ردة فعل روسيا على الصفقة التي أرادت عقدها مع أوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا وغيرها. فقد اعتقدوا أن هذه الاتفاقيات تقنية محضة خلافًا لطابع اتفاقيات الناتو الجيوستراتيجية الذي جعل العضوية فيه تستفز روسيا. لكن روسيا رأت حتى في هذه الصفقات الصغيرة قضية جيوستراتيجية، واعتبرتها تمددًا للغرب في المنطقة[53]. وأقنع الأميركيون والأوروبيون جورجيا بعدم الانضمام إلى الناتو كي لا تستفز روسيا كثيرًا، والاكتفاء بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، لكن تبيّن أن هذه الاتفاقيات تستفز روسيا أيضًا[54].

الحالة السورية تهمنا خصوصًا لأن التدخل الروسي فيها كان عسكريًا مباشرًا وحاسمًا في تحقيق هدفين هما: الحفاظ على النظام السوري، ومضاعفة التأثير الروسي في المنطقة العربية. وكانت راية التدخل الروسي الحفاظ على السيادة الوطنية ضد التدخل الغربي الذي يجري من دون إذن الأنظمة الاستبدادية المعنية التي ترحب، في المقابل، بتدخله لمصلحتها بالطبع. وهنا جرت الاستعانة بالشرعية الدولية ومفهوم السيادة. وتحت راية الحفاظ على السيادة الوطنية، تمرّر العقيدة الدموية القائلة إنّ من حق أي نظام أن يفعل بشعبه ومواطنيه ما يشاء، وأن يستدعي التدخل الأجنبي ضد الانتقال الديمقراطي على

---

(52) Ghia Nodia, «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics,» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2014), p. 140, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/2Ujpdc6

(53) Ibid., p. 146.

(54) Ibid., p. 148.

نحوٍ يضع مواثيق القانون الدولي المتعلقة بحماية سيادة الدول في مواجهة مواثيق حقوق الإنسان، ويجعل حتى الجرائم ضد الإنسانية من امتيازات السيادة. وتبرر بعض الدول حقها على نحو سالب، أي بنقد ازدواجية المعايير التي تتيح للدول الكبرى، أو صاحبة الحظوة لديها مثل إسرائيل، بأن تخرق ما تشاء من المعايير بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

من الأمثلة الدالة على تدخلات الأنظمة غير الديمقراطية في دفاعها عن الحكم الاستبدادي، أشار بيتر بورنيل إلى منظمة شنغهاي للتعاون (The Shanghai Cooperation Organisation, SCO)، ورابطة الدول المستقلة (The Commonwealth of Independent States, CIS) – التي تأسست بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي تضم في عضويتها عددًا من جمهوريات سوفياتية سابقة – وسعيهما إلى الدفاع عن الاستبداد من خلال الدعم المتبادل بين هذه الدول، فضلًا عن دور الصين في مساعدة السعودية وفيتنام في حجب المواقع الإلكترونية التي لا ترغب في أن يقرأها مواطنوهما[55]. وقامت الصين وروسيا[56] بعرض المساعدة على السعودية بعد أزمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي (في قنصلية بلاده في اسطنبول في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، وذلك من خلال التسليح وتقوية العلاقات التجارية حين كانت الحملة على الممارسات السعودية في ما يتعلق بحقوق الإنسان في أوجها في الغرب، والتي لم تؤثر في دعم إدارة ترامب السعودية في أي حال.

ترى جيا نوديا أن الأنظمة السلطوية بأنواعها هي غالبًا أنظمة تقوم على بنى محلية ذات تقاليد طويلة، في حين أن الديمقراطية هي الظاهرة الجديدة بالنسبة إلى البنى المحلية، وهي التي قد تحتاج إلى تدخّل

(55) Burnell, p. 5.

(56) Henry Foy, «Russia-Saudi Arabia Rapprochement Reshapes More than the Oil Market,» *Financial Times*, 30/10/2018, accessed on 6/5/2019, at: https://on.ft.com/2J1oubb; Richard Hall, «Jamal Khashoggi: Russia Refuses to Criticise Saudi Arabia in Wake of Journalist's Murder,» *Independent*, 23/10/2018, accessed on 6/5/2019, at: https://ind.pn/2DRI4CG; «Putin Says Can't Justify Spoiling Saudi Ties over Khashoggi Affair,» *Reuters*, 18/10/2018, accessed on 6/5/2019, at: https://reut.rs/2LnTm7G; «MbS to Visit China Seeking 'Greater Development of Sino-Saudi Relations',» *The New Arab*, 15/2/2019, accessed on 6/5/2019, at: http://bit.ly/2WpxM3z; Michael Standaert, «Saudi Arabia Strikes $10bn China Deal,» *Al Jazeera*, 22/2/2019, accessed on 6/5/2019, at: http://bit.ly/2GZST6c

لمساعدتها، خصوصًا أنّ إنشاءها يجري في تحدٍّ لقوًى محلية. وفي الأنظمة الهجينة غالبًا ما يكون العنصر السلطوي تعبيرًا عن عادات قديمة قائمة قد تتغير بشكل سطحي، لكنها تبقى كامنة إلى أن تُستبدَل بأعرافٍ وعادات ومؤسسات ديمقراطية جديدة. لا يوجد عنصر قيمي كوني في السلطوية، ومن الصعب نشر السلطوية عالميًا. أما المصطلحات مثل القيم الآسيوية والإسلام السياسي فتختص بديانات في مناطق معينة وليست عالمية، فعقيدة بوتين الأوراسية ليست كونية أيضًا بحكم تعريفها. أما الديمقراطية فثمة عنصر كوني فيها متعلق بالمواطنة والحرية وغيرهما. مع ذلك، ارتبط العداء للديمقراطية غالبًا بالعداء للغرب[57]. هذا صحيح، لكن عقيدة بوتين الجديدة هي محاولة في تجاوز المحلية إلى طرح عالمي سالب لا يتضمن اقتراح نظام بعينه، لكنه يلائم الأنظمة السلطوية، ويتضمن **التنبيه من الفوضى والتحذير من التخلي عن النظام القائم والقيم المحلية لمصلحة الديمقراطية الليبرالية التي توسم بأنها غربية.** أصبحت هذه الديماغوجيا هي العنصر الكوني في السلطوية؛ إنه الربط بين النظام مقابل الفوضى، والقيم الجماعتية المحلية الجماعية مقابل الفردانية الليبرالية الغربية.

طرح الروس عقيدةً يمكن أن يتبنّاها أي نظام سلطوي ضد التدخل الخارجي، وتبنّتها أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية، وتتلخص في رفع السيادة الوطنية بوصفها مبدأً يتفوق على أي مبدأ آخر في السياسة الدولية. وتقلّص مفهوم السيادة من سيادة الدولة بما فيها الشعب ليقتصر على سيادة النظام الحاكم، بما يشمل حرية التصرف الكاملة لأي نظام مع شعبه باعتبارها تعبيرًا عن السيادة. فشعبه هو شأنه، أما التدخل الخارجي فيتاح إذا طلبه النظام الشرعي، ألا وهو النظام القائم والممارس للسيادة بحسب تعريفهم. كما أصبح نموذج بوتين في الحكم الفردي السلطوي بغطاء انتخابي، وتوسيع صلاحيات الرئيس المحاط بنخبة أمنية واقتصادية موالية، والقادر على قمع معارضيه بأدوات الدولة، نموذجًا جذابًا لأنظمة الاستبداد، وحتى لبعض القادة المنتخبين

---

(57) Nodia, p. 142

في أنظمة ديمقراطية ناشئة حديثًا والطامحين إلى المزيد من السلطة وإلى تأبيد وجودهم فيها.

أتفق مع بلاتنر في أن مصير انتصار الديمقراطية على المستوى العالمي له علاقة بتبنّي الصين وروسيا لها بسبب تأثيرهما في آسيا وشرق أوروبا[58]. فإذا لم تتبنيا الديمقراطية فقد تكون روسيا والصين هما مولِّد الأيديولوجيا المقبلة المعادية للديمقراطية، وليس أيديولوجية الحركات الإسلامية. صحيح أن الحركات الإسلامية الراديكالية تحمل برامج غير ديمقراطية في مواجهة الاستبداد، لكن هذا ليس إشكالًا عالميًا بل إنه مقصور على هذه الدول ذات الأغلبية المسلمة، كما أنه متغير ومتبدل فيها. لكن الصين وروسيا هما القادرتان على طرح نموذج عالمي بديل من الديمقراطية. لكنه ما برح قاصرًا حتى اللحظة لأنه يتجسد بالجمع بين الرأسمالية والمجتمع الاستهلاكي والسلطوية القائمة على أيديولوجيا انقلبت فيها السيادة الوطنية إلى مبدأ مُعادٍ لليبرالية. ليس هذا نظام حكم للتصدير، وما زال أربابه مضطرين إلى استخدام أداة سالبة هي التحذير من الفوضى واعتبار الديمقراطية الليبرالية نبتة غريبة. لكن لن تنتصر الديمقراطية في العالم وتستقر إذا لم تنتصر فيهما.

ما عاد ممكنًا تجاهل مدّ الشعبوية السياسية اليمينية القومية المعادية للديمقراطية الليبرالية[59] الذي شهدته الولايات المتحدة وأوروبا عشية انتخاب ترامب وبعدها، وتصاعد تأثير سياسات الهوية والسياسات الثقافوية والإثنية، وتأثيره في تعزيز ثقة الأنظمة الاستبدادية بنفسها في المشرق، ولا سيما أن

---

(58) Marc F. Plattner, «The Democratic Moment,» in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 46.

(59) لم يتسع المجال في هذا الكتاب لمناقشة موضوع الشعبوية من جهة، وانتشار الأفكار عن فقدان الديمقراطية الليبرالية جاذبيتها، ولذلك خصصت لها كتابًا أصغر حجمًا من هذا الكتاب. يُنظر: عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

الديمقراطية تشهد أزمة في «بلادها»، وهذه القوى تستخدم بعض مفردات الأنظمة الاستبدادية العربية الأثيرة[60].

---

(60) مثلًا، وصل الأمر إلى أن يدافع السيسي عن تطبيق عقوبة الإعدام في حق معارضين سياسيين في بلاده بزعمه أن حكم الإعدام هو من «ثقافة المنطقة العربية». ففي ردّه على سؤال بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر، في ختام فاعليات القمة العربية الأوروبية المنعقدة في مدينة شرم الشيخ، قال السيسي إن «الأولوية في البلدان الأوروبية تتمثل في تحقيق الرفاهية لمواطنيها، خلافًا للأولويات في المنطقة العربية التي تتمثل في الحفاظ على الدولة من السقوط والانهيار والخراب، كما ترون في دول كثيرة مجاورة لنا». وأضاف: «أنتم تتحدثون عن عقوبة الإعدام، وتقدر ذلك. لكن أرجو ألّا تفرضوا علينا أمرًا، فعندما يقتل مواطن بعمل إرهابي، تطالب أسرته بالقصاص له، ولو طالبنا الدول الأوروبية أن تراجع نفسها وتراجع عقوبة الإعدام لديها، فهذا يعني أننا غير متفهمين للوضع في أوروبا». واستطرد بالقول: «أنتم مش ها تعلمونا إنسانيتنا، فلدينا إنسانيتنا وأخلاقياتنا كما لديكم، وعليكم أن تحترموها كما نحترمها لديكم»، يُنظر: «السيسي مدافعًا عن عقوبة الإعدام: لدينا إنسانيتنا ولكم إنسانيتكم»، **العربي الجديد**، 25/ 2/ 2019، شوهد في 29/ 4/ 2019، في: http://bit.ly/2X7Tr0d؛ وسابقًا، كان بشار الأسد قد صرّح، في مقابلة له، في مطلع عام 2011 لصحيفة **وول ستريت جورنال**، أن الطريقة التي يُنظر بها إلى الإصلاح مختلفة عن طريقة الغرب، مضيفًا أن «المشكلة مع الغرب أنهم يبدأون بالإصلاح السياسي في اتجاه الديمقراطية. إذا كنت تريد المُضي نحو الديمقراطية، فإن أول أمر يجب أن تفعله هو إشراك الشعب في صنع القرار لا أن تقوم بإصدار القرار. هذه ليست ديمقراطيتي كشخص، بل هي ديمقراطيتنا كمجتمع. إذًا كيف تبدأ؟ تبدأ بخلق حوار. كيف تخلق حوارًا؟ نحن لم يكن لدينا في الماضي إعلام خاص، ولم يكن لدينا إنترنت أو جامعات أو مصارف خاصة. كل شيء كانت الدولة تتحكم فيه. لا يمكنك أن تخلق الديمقراطية التي تسأل عنها بهذه الطريقة. لديك طرق مختلفة لخلق الديمقراطية»، يُنظر: «Interview with Syrian President Bashar al-Assad,» *The Wall Street Journal*, 31/1/2011, accessed on 29/4/2019, at: https://on.wsj.com/2KKK2L0

الفصل الثاني عشر

عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

في أنه لم تثبت علاقة سببية بين ثقافة شعبٍ ما ونظام الحكم الديمقراطي. وفي أن الأعراف المتموضعة في المؤسسات لا تعني أنّ الأعراف سبقت المؤسسات تاريخيًا، بل هي نتاج لها أيضًا. وفي أن الحديث يكون عن الثقافة السياسية وليس عن الثقافة بصفة عامة، وفي أنه لا توجد ثقافة سياسية متجانسة لشعبٍ بأكمله. في أهمية ثقافة النخبة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وفي تعريف الحد الأدنى المطلوب توافره في ثقافة النخب السياسية الفاعلة في مرحلة الانتقال الأولى والثانية، وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية. في عدم إمكانية نشوء ثقافة جماهيرية ديمقراطية في ظل الاستبداد، وفي عدم جواز إهمال ثقافة الجماهير أو التقليل من أهميتها في مرحلة حق الاقتراع العام وانتشار وسائل الاتصال والتواصل.

تستند الثقافة السياسية السائدة إلى ما أسماه توكفيل عادات الشعب وأعرافه (Mores)، وهي «الحالة الأخلاقية والفكرية للشعب كله»[1]، أو ما أسماه «عادات

---

(1) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Eduardo Nolla (ed.), James T. Schleifer (trans.), vol. 1 (Indianapolis: Liberty Fund, 2012), pp. 466-467.

في ترجمة أخرى لكتاب توكفيل التي اقتبسها دال في كتابه الديمقراطية ونُقّادها، جاءت عبارة «آداب السلوك»، وقد عرّفها على أنها «السمات الفكرية والأخلاقية للإنسان الاجتماعي في تناولها جماعيًا»: «I remind the reader of the general signification which i give to the word manners, namely, the moral and intellectual characteristics of social man taken collectively.» in: Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York: Schocken Books, 1961), p. 379.

القلوب والعقول». إنها ليست الأخلاق بما هي مثل عليا أو قيم ما يؤمن بها الفرد أو يكفر بها، وتوجهه في التمييز بين الخير والشر، بل الأخلاق السائدة في المجتمع التي تعيد إنتاج اللائق وغير اللائق، والقبيح والحسن، والمتموضعة في العلاقات الاجتماعية والمؤسسات، ومن خلال إعادة إنتاج الجماعة أو المجتمع، أو ما أسماه هيغل (Sittlichkeit)[2] لتمييزها من (Moralität). وتتألف الثقافة السياسية من المعايير الاجتماعية السائدة بشأن القضايا العامة، وأيضًا بمعارف الناس وآرائهم عن الدولة والسلطة والتراتبية الاجتماعية والسياسية والولاء والحقوق والواجبات وغيرها.

إن التعامل مع المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة بوصفها أخلاقًا اجتماعية أو أعرافًا متموضعة لا يعني أن الأخلاق هي السبب، والمؤسسات هي النتيجة أو أنها سبقتها زمنيًا.

من الصعب تحديد أي منها، وأي عناصر فيها، ذات علاقة مباشرة بالسلوك السياسي بما يساند أو يعرقل نظام الحكم الديمقراطي. فمنها مثلًا ما يتنافى مع احترام حقوق الفرد وحرياته. لكن ربما يكون سلوك حمَلة هذه القيم في الوقت ذاته معارضًا للسلطوية ومؤيدًا للتعددية وداعمًا للانتقال الديمقراطي لأسباب أخرى غير احترام حقوق الفرد وحرياته. وقد يؤيدون السلطوية القائمة، كما تفصح عن ذلك ثقافتهم السياسية، لكنهم في مرحلة لاحقة على الانتقال الديمقراطي يطيعون القوانين التي تحمي الحقوق والحريات لأنها قوانين، وليس لأنهم يؤيدون القيم التي تقوم عليها، وقد لا يطيعونها أو يعارضونها بتصرفاتهم. وحينها تطرح الأسئلة: هل هم أقلية أم أكثرية؟ وما وزنهم في الحالتين؟ وهل تأثيرهم في النظام الديمقراطي أكبر من تأثرهم به؟ وهذا مثال واحد من أمثلة عديدة للموضوعات التي يمكن أن تتناولها أبحاث الثقافة السياسية.

ينتشر في بحوث الديمقراطية عمومًا الربط بين التحديث والنمو

(2) تجريد من (Sitten) الألمانية وتعني (Mores) بالإنكليزية.

الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم من جهة، ونشوء ثقافة ديمقراطية من جهة أخرى. فغالبًا ما يتقاطع نقاد نظرية التحديث المحافظون القائلون بضرورة توافر الثقافة السياسية الديمقراطية مع أولئك الذين يقاربونها بوصفها مكونًا جوهريًا ثابتًا مرتبطًا بدينٍ أو إثنية معينة.

اعتبر تحديثيون مثل پاي وغيره أن التحديث يزيل هذه العقبة. إن إحدى القيم الأساسية في الأنظمة السلطوية، والتي تقوم عليها شرعيتها، من منظوره، هي القبول التلقائي، شبه الغريزي، بفكرة أن الأدنى منزلة يستفيد من الخضوع للأعلى منزلة. لكن التحديث في رأيه يغيّر طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحيث تتضاءل باستمرار الفائدة من التضحية بالحرية في سبيل الأمن والنظام، ولا سيما مع انتشار الأفكار عن إمكانية ضمان الحرية والأمن والنظام في الوقت ذاته. ويولّد التطور التقني وانتشار التعليم ونشوء الطبقة الوسطى الحديثة مراكز قوة جديدة تغيّر بشكل حاسم السلوكيات تجاه طبيعة السلطة[3]. والحقيقة أن الخضوع للأعلى منزلة لا يعتمد على قبول شبه غريزي فحسب، بل على القمع الجسدي والنفسي أيضًا، وعلى قوة السلطة وهيبتها، وعلى مؤسسات (نسميها في عصرنا تقليدية) تجمع بين الحماية والولاء ولا تتيح للفرد اختيار أحدها دون الآخر، وعلى ثقافة تنشرها هذه المؤسسات. كما أن التحديث من دون مؤسسات ديمقراطية وتحوّل الفرد إلى مواطن قد يذرّر الأفراد (أو يذرر المجتمع إلى عائلات نواة) ويجعلهم أكثر قابلية للخضوع، إما بوصول قمع الدولة الحديثة ورقابتها إلى الفرد والعائلة النواة مباشرة، وإما بإحلال انتماءات جديدة وأيديولوجيات تساهم في امتثال الفرد لها محل البنى التقليدية القديمة.

وفق الكثير من المحلّلين، يمكن أن تؤثر الثقافة السائدة عمومًا، أي ثقافة شعب بأكمله، مباشرة في مساندة الديمقراطية، أو عرقلتها. وهذا ما لا أتفق معه لأسباب خمسة: 1. **لا يحمل شعب بأكمله ثقافة سياسية واحدة متجانسة.** **2. مسألة ربط طبيعة نظام الحكم بالثقافة تفسيرية محضة، فمن الصعب إثبات**

---

(3) Lucian W. Pye, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), p. 9, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2weogbF

وجود علاقة سببية واضحة هنا. وما يجري عادة هو ربط نظام حكم قائم بثقافة قائمة بأدوات تأويلية في طبيعتها، وليس بروابط سببية. 3. يضمر هذا التفسير، من دون أن يفصح، مشاركة للشعب في السياسة. وغالبًا ما أُقصي الشعب عن السياسة أصلًا. 4. القيم والعادات الاجتماعية تنظم علاقات الناس ضمن الجماعة غالبًا، وأحيانًا خارجها. أما طبيعة علاقة الفرد والجماعة بالدولة الحديثة فغالبًا ما تفرضها الدولة وتحدد قواعدها إذا حصل التلاقي المباشر بينهما، مع تسجيل تحفّظ مفاده أنه في حالة ضعف الدولة الحديثة وقوة مؤسسات المجتمع، ولا سيما المؤسسات التقليدية، فإن مؤسسات الدولة تتأثر بها بشدة. 5. لا يمكن فهم تأثير قيم وأعراف اجتماعية تُعدّ عناصر مكوِّنة للثقافة السياسية في السلوك السياسي، إلا من خلال تفاعلها مع الظروف والمصالح ومع مستوى الوعي القائم أيضًا.

مثلًا، يشدد كثير من الباحثين على أن قيمًا مثل الطاعة والولاء تقود إلى السكون السياسي وحتى إلى الاستكانة السياسية. لكن، إذا كان احترام التراتبية هو القيمة المهمة في حالة الطاعة، فهذه تدفع إلى تنفيذ أوامر نظام استبدادي، وأيضًا الأوامر في داخل تنظيم متمرد على الاستبداد. كما أن انعدام أي احترام للتراتبية المؤسسية وعدم الامتثال لقرارات الأغلبية المصوغة في قوانين مثلًا لا يمكّنان من إدارة دولة أو مجتمع. أما حالة الطاعة بموجب الأعراف التقليدية فليست مسألة ثقافية، بل هي نتاج وحدة البنى الجمعية والتقاليد والثقافة. وتعتبر الطاعة شيمة في سياق التراتبية العسكرية، أما إذا فرضت التراتبية العسكرية على المجتمع فتصبح الطاعة المفروضة والقابلية القائمة للطاعة سندًا للنظام السلطوي. وليس الأمر الحاسم وجود «ثقافة طاعة» من عدمها، بل توافر مناخ حرية الرأي والتعبير من عدمه في المجال العمومي.

أما عزة النفس والكبرياء التي لا تقبل الطاعة غير المشروطة فهي غالبًا شيم يُعتد بها، وقد تدفع إلى مناهضة الاستبداد (وقد تتوافر لدى نمط من المستبدين أنفسهم)، لكنها لا تقود بالضرورة إلى دعم الديمقراطية. صحيح أنها ربما تقود إلى الرفض والتمرد، لكنها، من ناحية أخرى، معرضة للاحتواء

من خلال مراسم الاحترام ومنح حاملها المكانة والجاه. أما التسامح والتشدد فقد يعنيان أمورًا مختلفة؛ لأن التسامح داخل جماعة أهلية (نحن)، تشكل مرجعية أخلاقية (عائلة، قبيلة، طائفة دينية، حزب سياسي، قومية إثنية بعينها)، وقد يكون الوجه الآخر للتشدّد مع من هم خارجها. أما المطلوب لاحترام التعددية الديمقراطية وإدارة الاختلافات فهو نوع من الـ (نحن) تشمل مجمل المواطنين على مختلف أحزابهم ودياناتهم وإثنياتهم. وهذا النوع من التسامح يمكن أن تتحلّى به وبغيره نخب أخلاقية تحترم حق الاختلاف وغيرها من حقوق الإنسان في جميع الظروف، لكنه لا يروج ليصبح ثقافةً عامة قبل نشوء المواطنة الديمقراطية ذاتها. وربما تكون الشعوب التي تتقاطع نخبها السياسية ونخبها الأخلاقية محظوظة.

يبني المناصرون لحقوق الإنسان آمالهم على توسيع هذه الـ «نحن» لتشمل البشرية جمعاء حين يتعلق الأمر بالحساسية تجاه المس بحقوق أكثر عمومية من الحقوق المدنية والسياسية، والتي يستحقها الإنسان بوصفه إنسانًا. وهي لا تعتمد في ذلك على ثقافة إنسانية يتحلى بها جميع البشر، بل يحثون الدول على زرع هذه الثقافة من خلال صوغها في المواثيق الدولية وإعلان الالتزام بهذه المواثيق، وإدانة عدم الالتزام بها، وإقامة منظمات دولية ومحلية على أساسها، والتثقيف عليها في مناهج التربية والتعليم، والنشر عبر وسائل الاتصال وغيرها.

لا شك في أن نقد الثقافة أو الثقافات السائدة مهم، ولا سيما في سياقات الصراع على العقلانية في مقابل الغيبية في غير شؤون الدين، وعلى مركزية القيم الأخلاقية في مواجهة العدمية. ولا مناص، في رأيي، من خوض هذه المعارك الثقافية. لكن تغيير الثقافة جذريًا ليس شرطًا يجب على المجتمعات العربية انتظار تحققه كي تحظى بحقوق المواطنة في دولة ديمقراطية. لكن للأسف غالبًا ما يحيد نقاد الثقافة العربية عن هذه المعارك إلى تحميلها مسؤولية غياب الديمقراطية.

نشر إدوارد بانفيلد دراسته الميدانية التي سبق أن ذُكرت في هذا الكتاب، عن الأخلاق في قرية فقيرة في جنوب إيطاليا في عام 1958 مع ازدهار هذا النوع

من الدراسات الذي يقارن ما يعده أخلاقيات المجتمعات «المتقدمة» وثقافتها، مع أخلاقيات المجتمعات «المتخلفة» وثقافتها، باعتبار الفوارق المستنتجة تفسيرًا للتخلف. والمدهش في الدراسة الأنثروبولوجية الصغيرة التي أثارت إعجاب هنتنغتون أنها تنمّط سلوكيات الإيطاليين الجنوبيين الفقراء بناء على قاعدتي سريان المعايير الأخلاقية في داخل العائلة الصغيرة فحسب دون خارجها، وعدم الثقة بالآخرين. فكل فرد يعتقد أن الفرد الآخر يعمل من أجل مصلحته وحده وفق القاعدتين نفسيهما وينعدم أي تصور للصالح العام، ولا ثقة بالسياسيين لأنهم، وفق هذا «الإيثوس»، مثل الآخرين يعملون لمصلحتهم الشخصية. ولا وجود لمجال عمومي إلا المفروض من خارج المجتمع القروي من طرف الدولة أو الكنيسة[4]. ويعرقل هذا النوع من الأخلاقيات التعاون في إنشاء المؤسسات والاتحادات والروابط التي اعتبرها توكفيل فن الديمقراطية وحجر الزاوية فيها، كما يعيق النهوض بالمجتمع عمومًا. وإذا افترضنا صحة ملاحظات هذا الباحث الميدانية وتلك المستنتجة من المقابلات التي أجراها، يُسأل السؤال: هل يمكن أن تُبنى الحداثة والتحديث على مجتمع صغير في الريف أصلًا؟ وهل يمكن تخيل تعوّد مثل هذا المجتمع على الثقة بالسياسة والسياسيين بناء على السياسة البلدية المحلية وحدها، ومن دون ربطه بالدولة والمجتمع الأوسع خارجه، وممارسة الديمقراطية فيهما؟ وهل يمكن أن يثق المجتمع بالنظام وعلاقته بالسياسيين إذا لم تفرض عليهم سيادة القانون، وإذا لم يحاكم أولئك السياسيون في حالات الفساد؟ جوابنا عن هذه الأسئلة هو بالنفي، ولا معنى لاستنتاج احتمالات الحداثة، فضلًا عن الديمقراطية، من دراسة أنماط السلوك في قرية فقيرة. ولهذا لا يجد الباحث مناصًا من مخاطبة الدولة لتقوم بمهام التحديث في هذه القرية وتغيير الظروف التي أدت إلى نشوء هذه القواعد السلوكية[5]. لقد عرفت الديمقراطيات كلها مؤسسات ديمقراطية على المستوى الوطني على الرغم من صمود أشكال من السياسة المحلية التقليدية أو نصف التقليدية ونفوذ الزعامات المحلية.

---

(4) Edward C. Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, (New York: Free Press, 1967 [1958]), pp. 83-101.

(5) Ibid., pp. 158-159.

انتشرت في تسعينيات القرن الماضي أدبيات عربية غزيرة تبحث عن سبب «الاستعصاء الديمقراطي» عربيًا، فتجده في التراث المترسب في العقلية السياسية العربية و«العنف سيد أحكامها»[6]، أو في ترسب «العقلية السلطانية»، أي تلك التي نشأت في العهود السلطانية المديدة، في ثقافة الأفراد، أو في النيوبطريركية. وهذه الأمور كلها، من منظور هذه الأدبيات التي غالبًا ما تجنب كتّابها طرح مسألتي طبيعة النظام الحاكم في بلدانهم والانتقال إلى الديمقراطية، إما غير قابلة للتغيير، وإما يشترط أن تتغير كي يكون في الإمكان التخلص من الاستبداد والانتقال إلى الديمقراطية[7].

لا أعتقد أن دولة واحدة من الديمقراطيات التاريخية تخلصت من البطريركية الاجتماعية والنظام الأبوي قبل نشوء الديمقراطية، ومع ذلك انطلق هشام شرابي في كتابه **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**[8] من مسلمة تقول إن مشكلة المجتمع العربي كامنة في صلب الثقافة العربية. و«إذا أردنا لمجتمعنا العربي أن يتجاوز أزمته المتفاقمة وأن يسترجع قواه ويدخل ثانية في مجرى التاريخ فلا بد له من القيام بعملية نقد حضاري

---

(6) فؤاد إسحق الخوري، **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام** (بيروت/ لندن: دار الساقي، 1993).

(7) محمد حافظ يعقوب، **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1997)، ص 132-145.

أكتفي هنا بالاتفاق مع محمد حافظ يعقوب في رده على العروي بخصوص السلطانية بوصفها تراثًا تخلّد في الثقافة، وعلى شرابي وغيرهما. فليس غرض البحث نقد الأدبيات العربية عن الموضوع، بل تبيين وجهة نظر الكاتب بدحض اعتبار الثقافة الديمقراطية أو المساندة للديمقراطية شرطًا للانتقال. وقررت أن أحذف قسمًا كبيرًا من هذا الفصل الذي تعرضت فيه نقديًا للعلاقة التي تنسج بين الإسلام بوصفه أيضًا ثقافة سياسية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى، لأن الموضوع يحتاج إلى إطار أوسع من هذا الكتاب، ويكفي تكرار وجهة نظر عبّرتُ عنها في كتب أخرى وهي أنه لا جدوى من البحث في الدين بالثقافة السياسية الديمقراطية، وأنّ ما يمكن أن يكون البحث فيه مفيدًا هو البحث في علاقة أنماط التدين بها. وسبق أن تطرّقت إلى هذا الموضوع مناقشًا نماذج من الطرح الثقافي لما اعتُبر استعصاء ديمقراطيًا في كتاب **المجتمع المدني**، يُنظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])، ص 314-325.

(8) هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

يمكّنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العقلانية الهادفة»[9]. وتتلخص مداخلته في تفكيك هذا الوعي إلى جزأين هما: **أولًا**، الوعي بـ«هيمنة الأبوية في المجتمع العربي المعاصر»[10]. **ثانيًا**، الوصول إلى «سبل استئصالها جذريًا»[11]. ويمطِّط شرابي مفهوم السلطة الأبوية ليجعلها تعريفًا لبنية الحضارة العربية عمومًا. إذًا يعرفها بما هي «السلطة المنتشرة في البنية الاجتماعية المتمثلة بالنموذج الأبوي والنابعة منه والمتجسدة في علاقات المجتمع وحضارته ككل»[12]. أما الحلول التي يقترحها فتتلخص في مفهوم الوعي الناقد الذي يعتبره مركزيًا من أجل الخلاص من قبضة الأبوية. ويقوم الفكر النقدي على مجموعة من القيم أهمها «الحرية والمساواة»، وطرح «الديمقراطية على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية في آنٍ. فكيف يمكن ممارستها سياسيًا واجتماعيًا من دون نظام ديمقراطي؟ أليس هذا دورًا منطقيًا؟

لا يرى شرابي مغالطة هنا. فالحرية التي يوفرها النظام الديمقراطي إذا لم تتحقق في أسلوب الفكر الديمقراطي، لن تتجسد في أسلوب النشاط السياسي - الاجتماعي. فكما أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الحرية والديمقراطية على صعيد الممارسة تكمن في نبذ الشمولية والفوقية الأبوية السلطوية، فإن تحقيق الحرية على الصعيد الفكري يتركز في الانفتاح الفكري وفي التعددية الفكرية»[13]. ولا شك في أن هذه مهمات فكرية واجبة على أي مثقف ديمقراطي في مجتمعه، ولا سيما في الصراع الفكري في داخل أوساط النخب السياسية والثقافية.

لكن شرابي لا يكتفي بطلب كل ما تحقق بعد نشوء الديمقراطية بعشرات السنين بوصفه شرطًا لها، بل إنه يطلب حتى تغيير اللغة التي يعتبرها أبوية سلطوية، لنصل في النهاية إلى أنه لا يقصد حتى الديمقراطية الليبرالية،

(9) المرجع نفسه، ص 10.
(10) المرجع نفسه، ص 11.
(11) المرجع نفسه.
(12) المرجع نفسه.
(13) المرجع نفسه، ص 16-17.

بل تلك التي يهدف إليها «الوعي النقدي»؛ أي «النظام الديمقراطي الجذري البديل للنظام البرلماني الشكلي الذي مارسته وما زالت تمارسه بشكل مشوّه بعض الأنظمة العربية وذلك باعتماد الديمقراطية المحلية المباشرة أساسًا لإعادة بناء المجتمع المدني وممارسة الحقوق السياسية والمدنية من قبل جميع المواطنين بالتساوي»[14]. المشكلة هنا أنّ العديد من المثقفين والباحثين تنافسوا في تبيين العطوب الثقافية ونسبتها إلى التراث والبنية الاجتماعية من زوايا نظر مختلفة. وقدّم بعضهم طروحات مفيدة من دون شك، لكن من دون إسهام حقيقي في فهم دور السلطوية المعاصرة في الدولة الحديثة في المجتمع وثقافته، وبتجنب طرح مسألة نظام الحكم ومواجهتها في دول بعينها.

من ناحية أخرى، نجد أنّ مفكرًا تحديثيًا بنيويًا مثل مور عالج مسارات نشوء الأنظمة السياسية المعاصرة من دون الحاجة إلى مكوّن الثقافة أو الخصوصية الثقافية لكل شعب في نموذجه، فشرح الفارق أو التفاوت بين المسارات المختلفة المؤدية إلى الأنظمة المختلفة الفاشيّة الشمولية والسلطوية والديمقراطية بناءً على طبيعة العلاقات الزراعية القائمة في كل بلد بين الإقطاعيين والفلاحين، وليس على الثقافة السائدة في أي بلد من البلدان. فهو رأى أن التفسير الثقافي يقود في النهاية إلى مغالطة دائرية[15]، أو دور، ذلك أن الثقافة السائدة تنتج النظام السياسي بموجب هذا التفسير، لكن النظام السياسي ينتج ثقافته التي تكرّس هيمنته. ولهذا، حذّر عدة مرات في كتابه المعروف من تفسير أي نظام حكم بموجب ثقافة أحد الشعوب في البلدان التي يتطرّق إليها.

في أثناء مناقشته الحرب الأهلية الأميركية، وافق مور على نسبية التفسير الاقتصادي، مع أن وجود نظامَين اقتصاديين مختلفين بين الشمال والجنوب هو الذي أدى إلى ثقافتين مختلفتين، وإلى نشوء حالة من عدم الثقة بين أصحاب قيم

---

(14) المرجع نفسه، ص 98.

(15) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]), p. 486.

أخلاقية مختلفة، وهذا مهم أيضًا من زاوية معالجتنا للثقافة السياسية[16]. فالحرب الأهلية التي دارت حول قضية ذات بعد قيمي وثقافي خطير، أي قضية العبودية، وقعت بين سكان مسيحيين بيض من أصل أوروبي تبنَّوا أنظمة اقتصادية مختلفة. ونشأت ثقافتان سياسيتان على الرغم من الاشتراك في الدين والأصل، وذلك نتيجة للظروف التاريخية والاقتصادية المختلفة. ثم جرى فرض التغيير سياسيًا على الجنوب وتغيرت ثقافته تدريجيًا، واستمر الأمر أكثر من قرن في ظل الديمقراطية وفرض المساواة القانونية بين المواطنين، ما أثبت أمرًا آخر مهمًا هو أن سياسات الحكومة وقوانينها والظروف التي تخلقها تؤثر جذريًا في الثقافة السياسية.

إن تفسير توكفيل، غير المتخصص بالعلوم الاجتماعية والذي لا يتبنى نظرية بعينها، ولا يفصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية عن الثقافية، للفارق بين شمال الولايات المتحدة وجنوبها هو تفسير أكثر شمولًا من تفسير المتخصص مور. فمن الناحية الاجتماعية، يرى توكفيل أن مستوطني نيو إنكلاند (New England) في النصف الأول من القرن السابع عشر جاءوا من أوساط طُهرانية إنكليزية واجتذبوا أمثالهم لاحقًا. وتحدّر معتنقو هذا المذهب عمومًا من أوساط الطبقة الوسطى المتعلمين، أي إنه جمع بين ثقافة هذا القطاع الاجتماعي وموقعه الطبقي[17].

أما مواطنو الجنوب الذين سبقوهم إلى فيرجينيا (بدءًا من عام 1607) فجاءوا من أوساط متنوعة، غالبًا من دون موارد اقتصادية، ولا تجمعهم آداب سلوك، بل جمعهم البحث عن الذهب في البداية. وحالما أُدخِلَ نظام العبودية حصل تَغيُّر اجتماعي ثقافي كبير، لخصّه توكفيل بنشوء نبالة جديدة قائمة على الامتيازات الطبقية وضيق الأفق والكسل والغرور. وفسّر نظام العبودية باجتماع ما أسماه «الشخصية الإنكليزية» مع الأعراف والتقاليد التي نشأت في الجنوب[18].

---

(16) Ibid., pp. 117-118.

(17) Tocqueville, *Democracy in America* (2012), pp. 53-54, 59-61.

(18) Ibid., p. 52.

لم يكن المستوطنون الذين وصلوا إلى المنطقة المسمّاة لاحقًا نيو إنكلاند في عام 1620 مدفوعين بالبحث عن الذهب، ولا كانوا أفرادًا مغامرين، بل هاجروا من موطنهم مع عائلاتهم بحثًا عن حرية العبادة بعيدًا عن الملاحقة والإملاء الديني. ومُنِحت بعض مناطقهم لاحقًا نوعًا من الإدارة السياسية الذاتية، وتمكنوا من إدارة شؤونهم على نحو ديمقراطي. ويؤكد توكفيل درجة التجانس العالية بينهم من ناحية اللغة والثقافة والمذهب الديني والتفكير في بناء مجتمع أفضل(19). كان هذا، وفق توكفيل، النموذج النواة للديمقراطية الأميركية الذي توسّع وانتشر لاحقًا. المهم أن المستوطنين في الشمال والجنوب كانوا إنكليزًا يتحدَّرون عمليًا من البيئة الحضارية والثقافية نفسها، لكنهم هاجروا لغايات مختلفة، وأنشأوا نظامين اجتماعيين اقتصاديين مختلفين تمامًا بتأثيرٍ من البيئة والثقافة، وهذان النظامان المختلفان ساهما في نشوء الثقافة السياسية والأعراف السائدة. من ناحية أخرى، ثمّة فوارق ثقافية بين المستوطنين حدّدها الموقع الاجتماعي والمذهب، ولاحقًا تفاعلت هي ذاتها مع الظروف في المنطقة التي وصلوا إليها من ناحية نمط الإنتاج الذي تم تبنّيه. لا يمكن الفصل بين الخلفية الثقافية والموقع الاجتماعي والسلوك في كيفية التعامل مع الواقع، والواقع ذاته، حين نبحث في نتيجة تفاعل هذه العناصر جميعًا. ولا يكفي تحديد الحضارة أو الثقافة التي يتحدر منها مجموع الفاعلين لاشتقاق سلوكهم السياسي.

كتب مور، في نقده ما يمكن اعتباره النظرية السلوكية من دون أن يسميها، أن البشر أفرادًا وجماعاتٍ لا يتفاعلون مع الواقع مثلما تتفاعل العناصر الكيمائية في أنبوب الاختبار. ولذلك، فإن مثل هذه التفاعلات لا تتكرّر بموجب معادلات، فثمة متغيرات وسيطة، يصفها بـ «فلتر»، بين الأشخاص والواقع الموضوعي يتكوّن من عناصر عديدة مثل الاحتياجات والتوقعات والأفكار المستمدة من الماضي، وأساسًا من الثقافة. وهذا الـ «فلتر» يُخفي أجزاءً من

(19) Ibid., p. 59.

الواقع الموضوعي ويُظهر أخرى، ومن ثم تتغير سلوكيات البشر تجاه الوقائع نفسها، ولا تبدو مثل تفاعلات كيمائية[20].

تبرز أهمية الثقافة السياسية على مستوى أكثر تفصيلًا وفترات زمنية أقصر ومناطق أصغر مما في بحث مور للمسارات التاريخية الطويلة، كما في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية، مع التسليم بأنها ليست جوهرًا ثابتًا، بغضّ النظر عن عوامل نشوئها. وشرط ذلك أن نحدد مفهوم الثقافة السياسية ونقيّده بسياقات وشروط تاريخية، وإلا فسوف تصبح المقاربة من منطلق الثقافة السياسية مبررًا للاستبداد، أو على الأقل وسيلة لتجنب نقد الاستبداد، كما في حالة بعض الباحثين والمثقفين العرب وغير العرب الذين يحصرون نقدهم في الثقافة السائدة والتخلّف (المقصود التخلف عن الحداثة وقيمها)، ويلجأون إلى لوم الثقافة الشعبية في بلاد يسود فيها نظام سلطوي، وطغيان في بعض الحالات. ومن الواضح والبديهي بالنسبة إليّ أنْ لا معنى لبحث الثقافة السياسية إذا اشتُقت من جوهر مزعوم للديانات والحضارات، وإذا لم يلحظ الباحث تاريخيتها، وتغيّرها وتبدّلها، وتأثّرها بالنظام الاجتماعي السياسي القائم، فراح يفحص مدى مساندتها للنظام الديمقراطي من عدمها، وذلك في ظل الاستبداد.

كما يجب التمييز بين تأثير الثقافة السياسية للنخب الفاعلة، ولا سيما الفاعلة سياسيًا، وتأثير الثقافة الشعبية السائدة في عمليات الانتقال الديمقراطي حين تكون ذهنية النخب السياسية وسلوكياتها هي المؤثرة في صناعة القرارات. وأعتقد أنها تظل مهمة خلال مرحلة ترسيخ النظام الديمقراطي أيضًا، بسبب تأثيرها في القوانين والدساتير، والمداولات التي تجري في الفضاء العام، وعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد عبر التعليم والإعلام وغيرهما. وقد تكون النخب صغيرة أو ضعيفة التأثير، ولا سيما في عصر أصبحت فيه الجماهير مؤثرة من خلال حق الاقتراع العام الذي أصبح يطبَّق مباشرة ولا يتوسع تدريجًا مع توسع الثقافة الديمقراطية، وكذلك من

(20) Moore Jr., p. 485.

خلال الثقافة الجماهيرية ووسائل التواصل. إن اعتبار ضعف النخب السياسية عاملًا مهمًا يؤكد أهمية الثقافة السياسية للنخب.

من العبث محاولة تحديد معنى ثقافة شعب بأكمله، فضلًا عن قياس تأثيرها في قابلية الدولة التي يعيش هذا الشعب فيها لتطبيق نظام سياسي سلطوي أو ديمقراطي. ويفضَّل حصر البحث في أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية ومدى توافر ثقافة ديمقراطية لدى النخبة السياسية تحديدًا. فثقافة الشعب الديمقراطية لا تنمو وتتطوّر في ظل الاستبداد، بل في ظل نظام ديمقراطي، ومن ثم فمن العقم افتراض أنها سابقة عليه. لكن السؤال هو: هل يجب أن يتوافر حدٌّ أدنى من الثقافة السياسية الديمقراطية لدى النخب السياسية بوصفه مطلبًا مسبقًا؟ الإجابة هي نعم. فما الثقافة الديمقراطية التي يفيد أن تتزود بها النخبة السياسية في مرحلة الانتقال؟ إنها تتلخص في محورين: 1. **القابلية للحوار والمساومة والتوصل إلى تسوية الصراعات سلميًا بحلول وسط. 2. اعتبار الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية التي أصبحت معروفة عالميًا الإطار الأفضل لتسوية الصراعات وحسم الخلافات بشأن السياسات وإدارة الدولة سلميًا. وقد يكفي للانتقال نفسه أن تتفق النخب على الديمقراطية الإجرائية ومؤسساتها، ولكن بعدها مباشرة، أي في المرحلة الثانية من الانتقال، وهي مرحلة بناء المؤسسات وتشريع القوانين، تبرز أهمية توافر عناصر أخرى في الثقافة السياسية لنخب الانتقال التي غالبًا ما تقود بدايات النظام الديمقراطي وإنشاء المؤسسات بعد الانتقال. وعندها تحتاج إلى أكثر من قدرة على المساومة والحلول الوسط والاتفاق على الإجراءات. فبناء الديمقراطية في المرحلة المعاصرة يتطلب عنصرين إضافيين في ثقافة نخب الانتقال: أ. قبول مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق سياسية وحريات مدنية وواجبات. ب. الالتزام بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية.**

لم يكن ثمة حاجة في الماضي إلى جميع هذه المكونات لثقافة النخب السياسية. لكن في عصرنا الذي يشارك فيه الشعب مباشرة في المجال العام بعد الانتقال الديمقراطي، من دون اشتراط توافر هذه الثقافة لديه، يتطلب الانتقال

الديمقراطي توافرها لدى النخب السياسية الرئيسة الفاعلة في الانتقال، مثلما يتطلب عملها في بناء الديمقراطية ومؤسساتها إرساء قيم المواطنة في القوانين وتجذيرها لدى الجمهور الواسع المشارك في الحياة السياسية.

عرّف فيربا الثقافة السياسية بـ «منظومة المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تُعرّف الحالة التي يجري فيها النشاط السياسي»[21]. ومنذ أن صدر كتابه المشترك مع ألموند عن الثقافة المدنية في عام 1963، يتفق الباحثون على صيغة تعريفية للثقافة السياسية باعتبارها «تلك القيم التي تعزز أو تضعف (تدعم أو تقوّض) منظومة معينة من المؤسسات السياسية، أو ذلك التوزيع المعين لأنماط التوجهات السياسية والسلوك تجاه النظام السياسي ومركباته المتعددة، والسلوك تجاه دور الذات الإنسانية (الفرد، المواطن) في هذا النظام»[22]. وحين استعاد مفهومه لإعادة النظر فيه بعد ما يقارب العقدين على صدور كتابه الذي نظّر فيه للثقافة الديمقراطية، ذهب فيربا إلى أن دراسته في الثقافة السياسية لا تشكل نظريةً «بل محاولة لطرح معادلات وتأسيس علاقات يعتبرها مهمة بين معتقدات الأفراد وقيمهم ومواقفهم تجاه نظام سياسي من جهة، وإثبات هذا النظام واستقراره من جهة أخرى». ورأى أن دراسته شكلت نجاحًا نسبيًا في تجميع المواد وتصنيفها وتشخيص الثقافة السياسية، لكنه اعترف بأن تأسيس العلاقة بين الظاهرتين (الثقافة السياسية ونظام الحكم) كان مشدودًا ومتوترًا بعض الشيء، أي مفروضًا عليهما[23].

في مقابل النظريات التي روّجت للثقافة السياسية المساندة للديمقراطية باعتبارها شرطًا، لم تضع دراسات الانتقال مثل هذا الشرط، وإن كان موضوع

---

(21) Sidney Verba, «Comparative Political Culture,» in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (eds.), *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 513.

(22) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 135؛ Gabriel A. Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989), pp. 12-13.

(23) بشارة، **في المسألة العربية**، ص 138؛ Sidney Verba, «On Revisiting the Civic Culture: A Personal Postscript,» in: Almond & Verba, pp. 394-410.

الثقافة السياسية للنخب متضمّنًا في اشتراطها السلوك السياسي «المعتدل»، وللدقة «التسووي»، القابل لإجراء مساومات وتفاهمات على الإجراءات في مرحلة الانتقال. وفي أثناء دحض الفكرة المتعلقة بضرورة وجود ثقافة ديمقراطية سابقة على نشوء نظام ديمقراطي، استخدم روستو نظرية في علم النفس الاجتماعي هي نظرية ليون فستنغر (Leon Festinger) (1919-1989) في كتابه عن التنافر الإدراكي (Cognitive Dissonance) التي تفيد أن ثمة علاقة متبادلة بين الأفكار والأفعال. والنظرية، في رأيي، على قِدَمِها ما زالت مفيدة. ففي كثير من الحالات تؤدي الممارسات نفسها إلى نشوء أفكار عند الفاعل تبرّر الممارسات بأثر تراجعي. فالإنسان، وفق هذه النظرية، يبحث عن «تناسق داخلي بين أفكاره وسلوكه وقيمه ومعارفه»[24]، والديمقراطية لا تنشأ بالتبشير والبروباغندا والتعليم وغير ذلك[25]. وفي حالة الديمقراطية، وبما أن الانتقال إليها، بحسب فستنغر، نتاج صراع بين قوّى سياسية لا يمكن حسمه بالقوة فيضطر الأفرقاء السياسيون إلى التوصل إلى صيغة للتعددية في إطار الوحدة السياسية القائمة (أي في إطار التسليم بالدولة) ليدار الخلاف من خلال هذا النظام السياسي بطرائق سلمية، تبرر هذه التسوية لاحقًا بالأفكار الديمقراطية. فالأفكار الديمقراطية بموجب هذه المقاربة ليست شرطًا مسبقًا بل قد تأتي لتبرير القبول بالتعددية. والمقصود هو التبرير للذات وللآخرين.

ثمّة انطباع خاطئ هو أنّ الديمقراطية تقوم على عقائد مشتركة وإجماع على أفكار مشتركة. بيد أن الديمقراطية لم تنشأ بالإجماع، بل فُرضت على فئات كثيرة ظلّت تعارضها فترات طويلة حتى في الدول التي نشأت فيها الديمقراطية بالتدريج مثل بريطانيا في الفترة 1832-1918 أو السويد في الفترة 1890-1918، وقبلها كثيرون على مضض[26]. ليس الإجماع أساس

(24) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985 [1957]), p. 260.

(25) Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), p. 344, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2nxFetW

(26) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 233.

الديمقراطية، بل المصالحة والاتفاق بعد الاختلاف، وأداتها الرئيسة في ذلك هي التنافس على المناصب والانتخابات في قواعد الأحزاب والكتل البرلمانية والائتلافات والتصويت داخل الحكومة وفي اللجان البرلمانية.

أساس الديمقراطية هو الاختلاف وآليات حسمه وليس الإجماع. ووفق برنارد كريك، في حال وجود إجماع على قضية ما، لا تعود هذه القضية سياسية. فالجماعات المتنوعة تتماسك أو تتعايش لأنَّ لديها مصالح مشتركة، وهي لا تمارس السياسة لأنّها تتفق على الأمور المبدئية الأساسية (Fundamentals). «إن الإجماع الأخلاقي في دولة حرّة ليس أمرًا غامضًا قبل السياسة أو فوق السياسة: إنّه النشاط (النشاط التمديني) للسياسة ذاتها»[27].

هذا يعني أن الديمقراطيين ربما ينشأون بالممارسة، وربما يُدفَعون إلى الديمقراطية عبر الممارسة، فقد لا تكون الأفكار هي الدافع، بل ضرورات العمل. ومن غير الممكن أن تصبح ثقافة الجمهور السياسية ديمقراطية تقوم على تقبل الاختلاف والتسامح واحترام حرية الفرد واحترام سيادة القانون والثقة بالنظام في ظل حكم دكتاتوري سلطوي.

تحفظ لا بد منه

ضمن نقد كين جوويت لتفاؤل نظرية التحديث ودراسات الانتقال بعدها خلال رده على مقالة «نهاية التاريخ» لفوكوياما، كتب أن من الأجدى الحديث «عن مسيرة كبرى طويلة» وليس عن انتقال الحاد إلى الديمقراطية، وأنه لا يجوز أن يدفع التفاؤل إلى التغاضي عن أهمية بصيرة القرن التاسع عشر المتمثلة بأن الأشكال السياسية للحكم ترتبط بشكل تكاملي بأنماط ثقافية اجتماعية. والديمقراطية، بحسب هذا الموقف، نتيجة ممكنة لكنها نادرة تاريخيًّا، وولادتها عادةً عسيرة. ومن يُرِدْ الديمقراطية عليه أن يصبر ويتحمّل[28]. والعبارة الأخرى

---

(27) Ibid., p. 234; Bernard Crick, *In Defense of Politics* (London: Penguin Books, 1964), p. 24.

(28) Ken Jowitt, «The New World Disorder,» in: Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 35.

تنم عن واقعية لازمة. لكن، على الرغم من ازدياد أهمية الشروط المسبقة للديمقراطية في عصرنا لأن مشاركة المواطنين فيها عامة وشاملة ويفسح لهم في المجال للمشاركة مباشرة بعد الانتقال، وقبل أن تجري عملية تعويد متدرجة، خلافًا لنشوء الديمقراطيات في الغرب، فإنه ليس صحيحًا، في رأينا، أنّ الانتقال إلى الديمقراطية مرتبط بالضرورة بأنماط ثقافية اجتماعية وفق «بصيرة القرن التاسع عشر» في أوروبا، بل تتلخص شروط الانتقال في الحاضر باستقرار الدولة وشرعيتها، وثقافة النخب السياسية المساندة للديمقراطية، وعدم معارضة الجيش والأجهزة الأمنية للانتقال.

أمّا رسوخ النظام الديمقراطي فيرتبط بحسن الأداء والنجاعة الاقتصادية وانتشار التعليم والنمو الاقتصادي، إلا إذا كانت مشاركة الشعب السياسية منخفضة ومقتصرة على السياسة المحلية، كما في الهند، حيث تحكم النخب وتتنافس بوجود فجوة طبقية وثقافية مع مئات الملايين من الهنود. فحتى ديمقراطية الهند القوية وذات العيوب الكثيرة في الوقت ذاته، تهددها نزعات إقليمية ولغوية ودينية. لقد ساهم وجود نزعة وطنية هندية وزعامات هندية وأسطورة تأسيس للديمقراطية الهندية في استقرار الديمقراطية في دولة شاسعة وفقيرة منهكة بالنزاعات المحلية الدينية والإثنية في الأطراف. لكن لا يجوز أن ننسى أنها في الحقيقة ديمقراطية أقلية، والمؤسسات الديمقراطية غالبًا ما تكون مجرد واجهة، لأن القطاعات الاجتماعية الأساسية المشاركة فيها هي الطبقات الوسطى والعليا[29].

لا يمكننا، في رأيي، تجاهل وجود منظومات وأفكار ديمقراطية جاهزة أصبح بالإمكان تبنّيها أو تبنّي جزء كبير منها على الأقل، أكان ذلك لتحقيق الانسجام الفكري مع الممارسة التسووية والاعتراف بالواقع التعددي الذي نشأ، أم لأسباب أخرى مثل الإيمان فعلًا بأن هذا هو النظام الأفضل.

بعد أن ننحّي جانبًا فكرة أن الثقافة كائن عضوي متخيّل قابل للاستخدام

---

(29) Ibid., p. 33.

العنصري بوصفه بديلًا من العرق على سلم تطوّرٍ (Evolution) يميز بين مراتب الثقافات، وننبذها ونقبل على الرغم من ذلك، من جهة أخرى، أن الثقافة السياسية مجموعة أفكار ومواقف عن كيفية إدارة نظام الحكم في الدولة، وهي تحدّد سلوكيات ودرجات متفاوتة من التسامح مع الرأي الآخر، واحترام خصوصية الإنسان وحرياته، فإننا نتجاوز روستو إلى القول إن الثقافة السياسية مهمة، وليس صحيحًا أنها غير مهمة. لكن المقصود هو الثقافة السياسية للنخب الفاعلة وليس ثقافة الجمهور الواسع، مع التأكيد أنه كلما عمّت لتشمل فئات أوسع من الجمهور، كان ذلك أفضل. لكن ثقافة الجمهور لا تصبح ديمقراطية في ظل نظام استبداد.

إن الثقافة السياسية السائدة لدى الجمهور في عصرنا عامل مهم في ظل النظام الديمقراطي مع فتح المجال العمومي، وليس في الانتقال إليها، ولذلك تشتمل مهمات النخب عند بناء النظام على نشر قيم الديمقراطية عبر سنّ القوانين والمداولات العامة في البرلمان ووضع برامج التعليم وعمليات التنشئة الاجتماعية وغيرها، لأن الجمهور يشارك في السياسة من خلال حق الاقتراع العام وغيره، وإهمال تجذير قيم الديمقراطية وتحويل إجراءاتها إلى عادات وأعراف مقبولة في السياسة قد يرتد عكسيًا على النظام في مراحل أزماته. فمن الذي يقوم بتجذيرها ونشرها عبر الممارسة إن لم يكن النخب؟

لا أتفق إذًا مع روستو ومن تبعه في أن ثقافة النخب ليست شرطًا في مرحلة الانتقال (وإن لم يصرح هو بذلك على هذا النحو)، وأنها تدفع إلى النظام الديمقراطي بحسابات براغماتية للمصلحة الذاتية فحسب، من خلال حساب لطبيعة الصراع ونتائجه. وتكتسب ثقافة النخب السياسية أهمية قصوى في مرحلة الانتقال، ولا سيما بعد التخلص من النظام السلطوي مباشرة.

لا شك في أن ثقافة الجمهور تصبح مهمة في النظام الديمقراطي حين تنعكس عبر مدد زمنية طويلة بالانتخابات وغيرها على طبيعة النخب الحاكمة، والعكس كذلك صحيح؛ إذ تساهم ثقافة النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة في تكوين ثقافة الجمهور خلال تطور النظام الديمقراطي.

في الديمقراطيات الغربية، تطورت المشاركة السياسية للفلاحين والعمال الأُجراء والنساء من خلال الصراع على حق الاقتراع بعد أن كانت المشاركة محصورة في الرجال من أصحاب الأملاك ودافعي الضرائب من الطبقة الوسطى فما فوق. وكانت المدة الزمنية التي حصل فيها هذا التوسع التدريجي لحق الاقتراع كافية بالكاد لتعويد الجمهور وتعوّده إجراءات الديمقراطية ومبادئ الليبرالية. أما في الديمقراطيات الناشئة في عصرنا فلا يمكن تصور هذا النظام من دون حق اقتراع عام للجمهور قبل أي تنشئة أو تعويد على إجراءاته، فضلًا عن مبادئه. وتكمن المفارقة في أن الجمهور، تحديدًا في البلدان التي لم تنشأ فيها ثقافة جماهيرية ديمقراطية بعد، يقوم بدور أكبر من دوره في بلدان الديمقراطيات الأولى المؤسِّسة. **واللحظة الحرجة هي لحظة ما بعد الانتقال مباشرة حين تتدفق فئات واسعة إلى السياسة بثقافاتها السياسية التي تشكّلت في ظل السلطوية في ظروف التعبئة وفتح المجال العمومي. وهنا تحديدًا تبرز أهمية وجود ثقافة ديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة، أو حرص على الديمقراطية على الأقل، يكبح إغراءات الانجرار إلى الديماغوجيا.**

تثبت التجربة في أميركا اللاتينية، مثلما ثَبُتَ في ألمانيا وإيطاليا، أن الخيار الديمقراطي للنخب سَبق وجود قيم ديمقراطية عند عامّة الناس[30]. وغالبًا، كان الخيار الديمقراطي في الماضي خيارًا براغماتيًا محسوبًا واستراتيجية لقوى محافظة، مثل تشيلي، بحسب فالنزويلا[31]؛ إذ استوعبت هذه النخب أن المؤسسات التمثيلية كانت في مصلحتها حين كانت الحلول العسكرية غير ممكنة. وحتى على مستوى النخب، جاء الالتزام الأخلاقي بعد هذه الحسابات العقلانية. في تشيلي والأوروغواي وكوستاريكا، كانت قيم التسامح والمشاركة والتزام مبادئ الديمقراطية وإجراءاتها نتاج الممارسة في إطار المؤسسات

---

(30) Larry Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz, «Introduction: Politics, Society, and Democracy in Latin America,» in: Larry Diamond et al. (eds.), *Democracy in Developing Countries: Latin America*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 39.

(31) Arturo Valenzuela, «Chile: Origins, Consolidation, and Breakdown of Democratic Regime,» in: Diamond et al. (eds.), pp. 159-206.

الديمقراطية[32]، حيث يشرع السياسيون والمواطنون في التعلّم من الحلول الناجحة للقضايا في الإطار الديمقراطي. إن زيادة قدرة النظام الديمقراطي على حلّ المشكلات الاقتصادية وضمّ فئات اجتماعية أكبر، ونجاحه في رفع مستوى التعليم وانتشاره ورفع مستوى المعيشة، عوامل تنتج عبر الزمن إيمانًا بشرعية الديمقراطية. وحيث كان أداء الأشكال الابتدائية للديمقراطية المحصورة في جزء من السكان، أو ما يسمى (Proto Democratic Regimes)، سيئًا، كما في الدومينيكان وبيرو والمكسيك، لم يتطوّر التزام عميق بالديمقراطية[33].

في المقابل، فإنه في حالة الانتقال غير المتدرج إلى الديمقراطية في ظروف تعميم حق الاقتراع، لا بد من أن تتوافر ثقافة ديمقراطية، أو على الأقل التزام النخب السياسية الرئيسة المتنافسة على أصوات الجمهور غير المشروط بالإجراءات الديمقراطية.

سبق أن أكّد دال وهربرت مكلوسكي أن الاستقرار الديمقراطي يتطلب قيمًا وقواعد ديمقراطية ليس بين الناخبين، بشكل عام، بل عند السياسيين المهنيين أو المحترفين[34]. ونحن نتفق مع مبدأ الثقافة السياسية للنخبة المتوسعة باستمرار والمتفاعلة مع ثقافة الجمهور، لكننا نؤكد في الوقت ذاته على خطرين هما عزلة النخب من جهة، والشعبوية من جهة ثانية.

ليست الثقافة الديمقراطية شرطًا مسبقًا لنشوء الديمقراطية، وفق دايموند. وفي الواقع لا توجد ثقافة ديمقراطية مجرّدة[35]. وقد تنشأ الديمقراطيات قبل

---

(32) Ibid., p. 39.

(33) Ibid., pp. 39-40.

(34) Herbert McClosky, «Consensus and Ideology in American Politics,» *American Political Science Review*, vol. 58, no. 2 (June 1964), pp. 361, 372-379.

مثّل مكلوسكي الرأي القائل إن الإجماع بين عامة المصوتين يكون على مبادئ مجردة وليس على مواقف ديمقراطية في قضايا وإشكاليات عينية، وإن المرجح هو الإجماع بين المثقفين والمؤثرين سياسيًا.

(35) Larry Diamond, «Conclusion: Causes and Effects,» in: Larry Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993), p. 430.

انتشار هذه الثقافة، ويمكنها الاستمرار بوجود ثقافات فرعية معادية للديمقراطية أو تشكك فيها. لكن استقرار الديمقراطية هو الذي يؤدي إلى تكيّف الفئات التي تحمل هذه الثقافة مع الديمقراطية، كما تؤدي في النهاية إلى تغييرها أو تهميشها أو التخفيف من حدتها، بحيث تدوم الديمقراطية على الرغم من وجود فئات معادية لها. لكن من المهم أن تكون ثمة فئات أخرى قوية مؤيدة لها، وأن تتفق النخب والقوى الاجتماعية الرئيسة على الشرعية الديمقراطية. وهذا الاتفاق على أنْ لا شرعية إلا للمؤسسات الديمقراطية، ولا شرعية لأي نظام يأتي على حسابها أو يقوضها، هو العنصر الأهم في الثقافة الديمقراطية في ظل النظام الديمقراطي نفسه.

أخطأت معظم الأطروحات النظرية في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في مسألة الانتقال الديمقراطي وترسيخه بتجاهلها أهمية الثقافة السياسية الجماهيرية، ولا سيما بعد الانتقال. لكن هذا النقد لا يغمطها حقها في أنها أكدت عمليًا ثقافة النخب السياسية لناحية استعدادها للمساومة وعقد التسويات في مرحلة الانتقال. ونحن هنا نؤكد تأثيرها المهم غير المتكافئ مع أهمية الثقافة الجماهيرية، ولا سيّما في بداية بناء النظام الجديد.

في مسألة ثقافة النخب مقابل ثقافة الجماهير، يفترض في عصرنا الحالي، عصر الثورة في وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، عدم تجاهل أهمية الأخيرة في استقرار الديمقراطية. ففي الديمقراطيات غير المستقرة، يمكن أن يؤثر الضغط الشعبي من القاعدة إلى أعلى في النخب السياسية، أكان سبب ذلك سوء أداء المؤسسات أم الفجوة بين التوقعات والإمكانيات[36]. وهنا نبرز أهمية حزم القيادات في التزامها الإجراءات والمؤسسات، ورفع مسألة الحفاظ على الديمقراطية إلى مستوى قضية وطنية، وأهمية المشاركة والتكرار في «التعويد» السياسي للجماهير على القيم الديمقراطية بوجود نظام حزبي ناشط يمنح المواطنين مجالًا لممارسة الديمقراطية، ومن ثم تجذير القيم الديمقراطية فيهم وإدراك حدودها أيضًا، إضافة إلى دورهم في محاسبة النخب المسؤولة.

---

(36) Ibid., p. 431.

ومن ناحية أخرى، فإن أهمية الثقافة الجماهيرية تكمن في أن النخب السياسية تتغير باستمرار. فالتغيّر الاجتماعي والاقتصادي وتعاقب الأجيال يفرزان زعماء جددًا. وفي حالة تجذير الإجماع على المؤسسات على المستوى الشعبي، فمن المرجّح أن تتبنى هذه الفئات الجديدة قيمًا وأفكارًا ديمقراطية.

النظام الديمقراطي هو نظام حكم يتضمن مؤسسات وقوانين وإجراءات تتعامل مع شعب مؤلف من أفراد وجماعات مصالح وأحزاب وغيرها، وهو مؤثّر في البنية الاجتماعية والسياسية ومتأثر بها، ولا سيما في ما يتعلق بدرجة رسوخه واستقراره. وهو معرّض للأزمات والهزات، وللأعطاب البنيوية أيضًا. لكن، ثمة جانب قيمي في الديمقراطية يميزها من غيرها من الأنظمة السياسية أيضًا. فصحيح أن ثمة من يؤيد النظام الديمقراطي لأنه الأنجع في حسم مسألة السلطة من دون سفك دماء، ويعتبر القضية الأساسية إذًا هي الانتخابات والتعددية، وينجذب آخرون إليه، بمن فيهم مثقفون وسياسيون، بسبب نجاحات الدول الديمقراطية المتقدمة اقتصاديًا، والبعض الآخر ينحاز إليه بسبب التنوع السائد ونمط الحياة فيها، وهذه كلها تصلح دوافع للنخب السياسية في مرحلة الانتقال، لكن ليس نوع الدافع هو المهم بقدر التزام النخبة السياسية النظام الديمقراطي. وقد يكون هذا العامل حاسمًا في ظروفٍ معينة. وقد تساهم الحزبية المعتدلة باجتماعها مع البراغماتية والتسامح السياسي في صنع هذا الالتزام. فيمكن أن يحدّ تضافر هذه المزايا الثلاث معًا من تسييس الحياة الاجتماعية وتحويل الخلاف السياسي إلى خلاف في كل شيء، ومن ثم إلى قطيعة، كما أنه قد يخفف من الضغينة في التفاعل السياسي.

بمعنى ما، يمكن القول إنه في ما عدا التزام النخبة الإجراءات الديمقراطية، التي قد تكون أداتية فحسب، لا توجد أيّ شروط سابقة على الديمقراطية. إن العديد من المتطلبات التي تُطرح كأنها شروط للديمقراطية هي في الحقيقة من نتائجها[37]. وفي رأيي، يكفي توافق النخب السياسية على الإجراءات للتخلص من النظام السلطوي ومباشرة الانتقال. لكن لا يكفي في المرحلة

(37) Diamond, *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, p. 15.

الثانية من الانتقال، أي في المرحلة الأولى من بناء الديمقراطية عند صوغ الحقوق والحريات (بدستور ومن دونه) والدفاع عنها. وسبق أن بيّنت في بداية هذا الفصل أن التزام الديمقراطية الإجرائية قد لا يكفي في عصرنا، لأن فئات اجتماعية واسعة تتدفق إلى المجال العمومي، وقد تحمل نخبها وقواها السياسية أفكارًا غير ديمقراطية يمكن تمريرها ضمن الإجراءات والمؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية التزام النخب مبدأ المواطنة بما فيها الحقوق والحريات في مرحلة البناء، بعد الانتقال مباشرة.

أما في ما قبل مرحلة الانتقال الديمقراطي، فتناضل نخبة ديمقراطية أكثر مبدئية من أجله. وهذه النخبة مهمة حتى لو كانت صغيرة، وحتى لو لم تحظَ بدور مباشر في الانتقال لأنها ليست قوة سياسية رئيسة، وفي هذه الحال تتمثل وظيفتها في رفع قيمة الديمقراطية بالنضال وإنتاج الأفكار. وهي في موقفها الداعي إلى الديمقراطية تفضلها على السلطوية، حتى إذا كانت الثانية أكثر نجاعة اقتصاديًا في مرحلة التحديث المبكر، وحتى لو بدت السلطوية أكثر ضمانًا للسلم الأهلي، وذلك لأنها ترى في الديمقراطية النظام الأكثر قدرة على الموازنة بين قيمتين هما المساواة والحرية، والعمل على تطبيقهما. والمقصود بالحرية لا القيمة الفلسفية المطلقة، بل الحريات والحقوق المدنية التي تترتب عليها مسؤوليات وواجبات. والمقصود بالمساواة قبول مساواة أخلاقية بين الأفراد، تفترض أنّ كل مواطن بالغ قادر على تحديد الخير لنفسه واتخاذ قرارات أخلاقية، ومن ثم قدرته على المشاركة في تقرير مصيره، وعدم وجود امتيازات بالولادة أو الثروة أو غيرها. هذه الأفكار هي الخميرة التي تنتج تفاعلات فكرية عند الحديث عن المؤسسات وهي التي تروّج وتعمّم في مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

لم تعالَج الثقافة السياسية على هذا النحو حين استُخدِم هذا المفهوم بكثافة في الماضي القريب. فجرى التشديد على الثقافة الملائمة بوصفها شرطًا للنظام الديمقراطي في مرحلة الحرب الباردة، أي حين برّر صُنّاع القرار في الغرب ومراكز التحليل السياسي التي تنظّر في كثير من الأحيان لسياساتهم

الخارجية، دعمَهم الدكتاتوريات المنضوية تحت المحور الأميركي ضد المحور السوفياتي، بحجة أن الثقافة السياسية في هذه الدول لا تتلاءم مع الديمقراطية، وفي ذلك السياق ازدهرت فكرة الثقافة السياسية.

في تلك المرحلة، استخدم منظّرو المعسكر الاشتراكي تعليلًا أيديولوجيًا آخر للموقف ضد الديمقراطية، فزعموا أنها شكل لدكتاتورية البرجوازية، وأن الديمقراطية البرجوازية، وهي تسمية الديمقراطية الليبرالية في مصطلحاتهم، هي عبارة عن بنية فوقية تخدم نظامًا طبقيًا رأسماليًا استغلاليًا وتعبّر عنه. والديمقراطية السياسية من دون مساواة اقتصادية هي ديمقراطية شكلية. وقد ثبت أنّ توافر الحقوق المدنية والحريات (التي اعتبرتها هذه الأيديولوجيا شكلية) ساهمت في تحصيل حقوق اجتماعية ومساواة أكبر في توزيع الثروة، في حين أن المساواة الاقتصادية من دون حرية أنتجت مستوى معيشة الحد الأدنى، ونوعية حياة رديئة ومستلبة، ورأسمالية دولة بيروقراطية سلطوية. وفي أي حال، كانت هذه حجة العداء للديمقراطية كونها تمويهًا للاستغلال، أما مسوغ الاستبداد فكان ضرورة منع أعداء الاشتراكية من التآمر عليها بنشر «أوهام الديمقراطية» أو غيرها. ودعم السوفيات الاستبداد في الدول الحليفة لهم أيضًا. ومن هذه الناحية كانوا أكثر انسجامًا مع أنفسهم في هذا الموضوع لناحية سلطوية نظام الحكم في بلدانهم وبلدان حلفائهم.

حتى إبان الحرب الباردة، صدرت دراسات تدحض التنظير السائد في حينه عن الثقافة الديمقراطية، باستخدام المناهج الكمية. فناقشت دراسة فرضية أن الإجماع على أسئلة الديمقراطية الرئيسة ضروري لوجود النظام الديمقراطي[38]. وتنسب الدراسة فكرة الإجماع هذه إلى اتفاق الباحثين في تلك المرحلة على ضرورة توافر متطلبات ثقافية تتضمن قيمًا أساسية (Basic Values). واندرج ذلك على ما يبدو ضمن أجواء الحرب الباردة التي تحالفت خلالها دول الغرب الديمقراطية مع أنظمة استبدادية في مواجهة الشيوعية، وبررت مساندتها الاستبداد

(38) James W. Prothro & Charles M. Grigg, «Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement,» *The Journal of Politics*, vol. 22, no. 2 (May 1960), p. 276, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/3dzKG8b

بعدم توافر ثقافة ديمقراطية في هذه الدول. وهناك دائمًا خلاف في شأن مسألة الإجماع على هذه القيم في الغرب. فبعض الباحثين في تلك المرحلة عرّف الإجماع بإيمان أغلبية المجتمع بقيم الحرية والمساواة كي تتمكن المؤسسات الديمقراطية من العمل. أما جيمس بروثرو وتشارلز غريغ فاختبرا كيفية الوصول إلى إجماع الأعضاء البالغين في مجتمع ما على نقطة واحدة فقط وهي كيفية الوصول إلى السلطة[39]. واقتصر الخلاف بين الباحثين على معنى الإجماع؛ فمن الذي يجب أن يُجمِع؟ ثمّ على أي من المبادئ يجب أن يكون الإجماع؟[40]

خلافًا لما يروج في الأدبيات عن العالم الثالث في شأن ثقافة الشعوب، لم يفحص الكاتبان وجود إجماع ديمقراطي عند مجمل الشعب الأميركي، بل في نخبة من السكان افترضا أنها «حامل العقيدة الديمقراطية»، فقصرا استبيانهما على الطلاب الجامعيين المهتمين بالسياسة بمعيار واحد متمثّل بأن المستطلعة آراؤهم سجلوا أنفسهم في سجل الناخبين. لقد أجريا الإحصاءات بين طلاب الجامعات الموزعين على جميع فئات سكان الولايات المتحدة والقادمين من الولايات المختلفة. وفحصا المستويين: **المجرد** أي قبول المبادئ الديمقراطية، ثم **العيني** أي هل كان المستجيبون يطبّقون فعلًا ما يؤمنون به على أمثلة عينية[41].

ثَبُتَ من الاستطلاعات التي أجرتها الدراسة أنّ المجتمع الذي ينتمي إليه الإنسان ودرجة التعليم هما متغيّرين مؤثّرين جدًا في النتائج بشأن المواقف من المبادئ الديمقراطية، فقد كانت إجابات سكان منطقة الغرب الأوسط أفضل، من ناحية قبولهم مبادئ الديمقراطية، من مجتمعات الجنوب، وكذلك إجابات ذوي درجات التعليم الأفضل مؤيدة أكثر لمبادئ الديمقراطية من ذوي درجات التعليم الأدنى. وكانت النتائج مثابرة ما يدعم الافتراض أن عوامل إقليمية

---

(39) Ibid., pp. 276-277.

(40) Ibid., p. 278.

(41) Ibid., p. 281.

وطبقية تؤثر في المواقف من المبادئ الديمقراطية عندما تمتحن على حالات عينية. لكن ثبت أن المتغير المستقل الأكثر مثابرة هو عنصر التعليم؛ فالأفراد ذوو التعليم العالي أكثر تقبّلًا للمبادئ الديمقراطية من جميع الجماعات الأخرى، ويمكن عدّهم حاملي العقيدة الديمقراطية. لذلك تابعت الدراسة فحص أسئلة عينية بين هؤلاء. واتضح من امتحان مواقف هذه الفئة «حاملة العقيدة الديمقراطية» (وجميع أفرادها المستجيبين ناخبون مسجلون أي مهتمون بالشأن العام) أن لا إجماع بين هذه النخبة على مواقف ديمقراطية في الحالات العينية، بمعنى أن موقفهم الديمقراطي يبقى نظريًا، أو ينطبق على الجماعة التي ينتمون إليها، وهي في هذه الحالة مجتمع البيض الأميركيين. لقد ساد إجماع في العيّنة على المبادئ العامة، لكنها لم تجمع على حكم الأغلبية وحقوق الأقليات عندما وضعت على شكل أسئلة عينية مثل انتخاب رئيس بلدية من أصل أفريقي بالأغلبية، أو إتاحة العمل السياسي للشيوعيين وغيرها من الأسئلة[42].

أعاد النظام الديمقراطي في الغرب إنتاج نفسه من دون إجماع، حتى بين النخب، على تطبيق «القيم الأساسية»، مع وجود إجماع بالحد الأدنى على مبادئ عامة وعلى الإجراءات التي تنظّم تبادل السلطة والعلاقة بين المؤسسات. وظلّت هذه مرتبطة إلى حدٍ بعيد بالهوية الوطنية، ولم تنطبق على من هم خارجها. وتوسّع مفهوم الهوية الوطنية ليشمل النساء والأقليات وغيرها، وتوسعت الحقوق السياسية وظهرت الحقوق الاجتماعية إلى جانب الحقوق المدنية. لكن هذه ما زالت موضوع صراع ونضالات مختلفة، وكذلك درجة تقبل حقوق الأقليات.

نبّه هنا إلى أن من الخطأ الاستخفاف بالاتفاق على المبادئ؛ إذ إن توافر أغلبية في النخبة لمصلحة مبادئ ديمقراطية من دون توافر أغلبية واضحة لمصلحة تطبيق المبادئ في الممارسة لا يعني أن الإيمان بالمبادئ ليس مهمًا. ففي هذه الحالة، تنشأ توترات وصراعات بين قطاعات النخبة، بين المبادئ التي تعتبر مشروعة ومن «اللائق» و«الصائب» التصريح بها من جهة، والممارسة من

(42) Ibid., pp. 291-293.

جهة أخرى. وهنا تبرز الحاجة إلى نخبة ديمقراطية (سياسية وإعلامية وأكاديمية وقضائية ونقابية) تتحالف في حالات عديدة مع قوى شعبية متضررة، وتتمسك بتنفيذ مبادئ الديمقراطية المتفق عليها نظريًا، أكان الدستور ينص عليها، أو حتى في غياب دستور، وتطالب بتطبيقها وتوسيعها. وديناميكية التطور ذات الأفق المفتوح هذه من أهم مميزات النظام الديمقراطي.

إن سَوق عدم توافر ثقافة مؤاتية للديمقراطية في بلدان العالم الثالث تفسيرًا لغياب الديمقراطية، والذي يقوم على «مسلّمة» مضمونها أن هذا النظام قام في الغرب على ثقافة ديمقراطية، يقلب في الحقيقة السبب والنتيجة. فهو يعد الثقافة الديمقراطية في الغرب سابقة على وجود النظام. وربطها بعض الباحثين بكل جدية و«رصانة» بمزايا الشعوب الشمالية وتاريخها السابق، بدءًا بمجالس قبائلهم ما قبل المسيحية، أو بالفلسفة اليونانية والثقافة اليهودية - المسيحية.

الحقيقة أن ما يسمى الثقافة الديمقراطية السائدة التي تساهم في التزام سيادة القانون وحقوق المواطن والتعددية السياسية، هي نتاج تطور تدريجي للنظام الديمقراطي ونشوئه على مراحل استمرت أكثر من قرن في الغرب. أما بداياته المتواضعة فلا تفسَّر إلا بظروف تاريخية عينية ومفارقات العلاقة بين الأرستقراطية والملك في إنكلترا القرن السابع عشر، ثم دخول الرأسمالية في هذه اللعبة. وهي تجربة فريدة لم تتكرر لا في فرنسا ولا في الولايات المتحدة. ومنذ تلك البداية، تفاعلت عوامل عديدة في توسع النظام الديمقراطي، منها عوامل فكرية وثقافية. ولا يمكن فصل نشوء الديمقراطية لاحقًا في أي بلد، ولا سيما الولايات المتحدة، عن تأثيرات هذا النموذج ونقده في آنٍ، بما في ذلك إنتاج المفكرين الفرنسيين والآباء المؤسسين في الولايات المتحدة. ولم ينشأ التقليد الفرنسي في عزلة عن ذلك، لكنه طوّر ديناميته الخاصة أيضًا في تفاعل مع مبادئ الثورة وعنفها وأخطائها من جهة، والصراع بين قوّى اجتماعية وبين تطويرها من جهة، وعودة النظام الملكي من جهة أخرى.

يُناقش عبد الوهاب الأفندي عددًا من المثقفين العرب الذين كتبوا في

العقدين الأخيرين من القرن العشرين عن العوائق الثقافية للديمقراطية، من ضمنها قضايا مثل التقاليد والعادات العربية والعشائرية والقبلية وغيرها. ويذكر أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء يدّعون الديمقراطية ويشاركون في ندوات ومؤتمرات عن الديمقراطية، كتلك التي عقدها مثلًا مركز دراسات الوحدة العربية، ومع ذلك كانوا مستعدين لتبوُّء مناصب وزاريّة في حكومات غير ديمقراطية أو تمثيلها في الخارج، مبررين ذلك بأن الديمقراطية مستحيلة أو غير ممكنة في الدول العربية[43]. والحقيقة أن النقص في التحديث والثقافة السياسية الديمقراطية كانا غالبًا حجج من يُسمَّون في وسائل الإعلام خطأً بـ «الليبراليين» العرب في الحاضر، أي في التغاضي عن قمع الحريات وحقوق المواطنين والتركيز على قضايا التحديث والنجاعة في مقابل التخلف والجهل، وضرورة أن يستعين السياسيون بالخبراء (مثلهم) وغيرها. ولم يشترط حتى ليبراليون حقًا، مثل أحمد لطفي السيد (1872–1963) وطه حسين (1889–1973) تطبيق حقوق المواطن وحماية الحريات حين تولى الوزارة. مع أن هؤلاء دافعوا عن الحريات وحقوق المواطن في كتاباتهم حتى في أثناء وجودهم في المنصب الوزاري. فالليبرالية عندهم موقف شخصي وإيمان بالحداثة. وتكاد تكون قناعة داخلية، وربما هي نفور (داخلي فحسب) من النظام الحاكم لا يمنع من تبوّء المناصب في دول سلطوية حينما تعرض عليهم، بوصفه واجبًا في خدمة المجتمع وتحديثه وبناء المؤسسات وغير ذلك، وتتجلى خارجيًا في الموقف الحداثي ومحاربة التخلف. أما في عصرنا فترتبط تسمية الليبرالية في الإعلام العربي بالموقف السلبي من الحركات الدينية والاكتفاء بالدفاع عن الحريات الشخصية بوصفها من مميزات نمط حياة عصري، مع موقف لا مبالٍ تجاه الحريات المدنية والسياسية، بل مؤيد لقمعها في بعض الحالات.

لكني لا أتفق مع نقد الأفندي المبدئي لليبرالية بوصفها حارسة

(43) Abdel Wahab El-Afandi, «Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World,» in: Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (New York: Routledge, 2011), pp. 20-23.

للديمقراطية، والتي أسماها ساخرًا «ولاية الليبرالية مثل ولاية الفقيه»[44]. والحقيقة أن ثمة حاجة لحراسة حدود حكم الأغلبية، ولا يضيرها أن تشبَّه بـ «ولاية الفقيه» أو بغيرها، فالمهم هو رفع الحقوق المدنية والحريات فوق إرادة الأغلبية المتغيرة. وحبذا لو يتمسك بها جميع المثقفين، فليس هذا موضع النقاش الحقيقي مع منظري الحداثة ضد التخلف المترفعين عن النضال السياسي، إنما هو تحويل نظرية التحديث إلى أيديولوجيا تبريرية. فبعضهم ينتظر انتشار قيم الديمقراطية بين السكان مع التعليم، وبعضهم ينتظر تطور برجوازية مستقلة عن الدولة. وهذا أمر غير وارد في ظروف الدولة السلطوية العربية القائمة، لأن البرجوازية تتطور بموجب خصخصة ومراسيم من الدولة وتبقى مرتبطة فيها بشبكة زبونية. إن البرجوازية التي تتطور في ظل الاستبداد وبمراسيم منه هي برجوازية فاقدة للاستقلالية، ومصلحتها ليست مع الديمقراطية بل مع النظام الاستبدادي، كما أثبتت جميع التحولات في التاريخ العربي القريب حتى عام 2011. ولا شك في أن هذه البرجوازية نفسها قادرة على التكيف مع النظام الديمقراطي والتطور في ظله، لكنها لن تقود عملية الانتقال إليه. وبعضهم الآخر يرى أن وجود نخبة ديمقراطية ليست من شروط الانتقال استطرادًا من روستو، مستبعدًا الحاجة إلى أيّ موقف نضالي ديمقراطي لدى نخبة ديمقراطية.

يتمحور الخلاف مع منظري التحديث حول تفسير غياب الديمقراطية بغياب شروطها البنيوية وتحول نظريات التحديث إلى أيديولوجيا تبريرية انتظارية، بحيث يجري تهميش أهمية الفعل السياسي. ومن ناحية أخرى، يسوغ بعض منظري التحديث (بوصفه تقدمًا ضد التخلف) الامتناع عن اتخاذ موقف سجالي بأنه إذا صحت دراسات الانتقال فلا حاجة لديمقراطيين لصنع الانتقال إلى الديمقراطية. إن التحدي هو طرح مسألة الديمقراطية في مقابل الاستبداد في الظروف الراهنة وفهم أهمية الفعل السياسي.

تطورت الثقافة الديمقراطية مع تطور النظام، وثمة شك في ما إذا

(44) Ibid., p. 19.

أصبحت سائدة فعلًا عند جميع فئات الشعب في الدول الديمقراطية المتطورة حتى بعد أن تموضعت في المؤسسات والأعراف. وهذا التموضع هو إنجازها الكبير.

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي حين تحوّل الغرب، فترةً وجيزة على الأقل، إلى الدعوة إلى الديمقراطية في الدول الحليفة له وليس المناهضة له فحسب، والتي توّجت بمرحلة المحافظين الجدد الذين اعتبروا الديمقراطية ضمانًا ضد الإرهاب وأن الاستبداد هو حاضنة الإرهاب الرئيسة[45]، فقدت نظريات الثقافة السياسية بعض أهميتها. وبقدرة قادر، ما عادت الثقافة شرطًا أساسيًا للديمقراطية. ولا شك في أن بعض المحافظين الجدد الشبان آمنوا فعلًا بإمكانية تصدير الديمقراطية بعد عزل الاستبداد بالتدخل العسكري وفرض دستور ديمقراطي.

في هذا العصر، تبين دراسات كثيرة أن عدد المواطنين الذين لا يولون العيش في الديمقراطية أهميةً في ازدياد. وتتكرّر الاستطلاعات التي تبين ذلك. فبينما أكد ثلثَا الأميركيين ممن تزيد أعمارهم على 65 عامًا في أحد الاستطلاعات أهمية العيش في نظام ديمقراطي، أولى ذلك أقل من ثلث المواطنين فقط ممن لا تتجاوز أعمارهم 35 عامًا أهميةً ما. وثمة أقلية متزايدة العدد منفتحة على بدائل سلطوية. ففي الفترة 1995-2015 تضاعفت ثلاث مرات نسبة الفرنسيين والألمان والإيطاليين الذين يفضلون العيش تحت حكم عسكري[46]. لكن ما زالت الأغلبية الساحقة تفضل النظام الديمقراطي، والأهم من ذلك أن النظام الديمقراطي الراسخ بمؤسساته

---

(45) Jennifer L. Windsor, «Promoting Democracy Can Combat Terrorism,» *The Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003), p. 18.

(46) Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa, «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendance,» *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 3 (May/June 2018), pp. 29-30, accessed on 9/3/2020, at: https://fam.ag/2wq9nQw

اعتمد الباحثان على نتائج European and World Value Survey كما جاءت مفصلة في مقالة لهما:
Roberto Stefan Foa & Yascha Mounk, «The Signs of Deconsolidation,» Journal *of Democracy*, vol. 28, no. 1 (January 2017), pp. 5-15, accessed on 9/3/2020, at: https://bit.ly/2YfGvcG

ومبادئه التي تموضعت فيها قيم الديمقراطية، يعيد إنتاج نفسه على الرغم من شروع الناخبين في ترجمة هذه المواقف غير الديمقراطية في الانتخابات ذاتها عبر انتخاب قادة شعبويين وممثلين يمينيين متطرفين في برلمانات دول ديمقراطية.

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

الفصل الثالث عشر

الفصل والوصل بين الإصلاح والثورة والثورات الإصلاحية

في التمييز بين الإصلاح والثورة، وفي الثورة بوصفها قادحًا لانشقاق النخبة الحاكمة، وفي قصور دراسات الانتقال عربيًا، وفي اللَّبْرَلَة الاقتصادية من دون لَبْرَلَة سياسية، وفي دور الثورات الإصلاحية والفرق بينها وبين الثورات التي تتسلم الحكم، وفي سوء فهم الإصلاحات في أثناء استخدام مفهوم المجتمع المدني في حال قصره على المنظمات غير الحكومية، وفي الإجابة عن السؤال: لماذا لم تفقد الأنظمة سيطرتها على الإصلاحات؟ وفي الأخطاء الناجمة عن نسخ نموذج دراسات الانتقال، وفي أن إصلاحات القرن العشرين كانت تجميلية في إطار نظام سلطوي، وفي خلفية هذه الإصلاحات.

لم تطرأ تغييرات على دراسات الانتقال الديمقراطي نتيجة لدراسة التحولات في المنطقة العربية بعد عام 2011. وجذبت مسألة دور الدين بعض باحثي الانتقال مثلما جذبت غيرهم. لكن العديد من الباحثين حاولوا أن يثبتوا أنْ لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية على الرغم من التكرار في دراسات كثيرة، سبق أن ذكرنا بعضها، أن ثمة علاقة إحصائية واضحة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة وغياب الديمقراطية، وأن في الإمكان التعايش بين الدين والديمقراطية عمومًا من خلال «التسامحين التوأمين» (Twin Tolerations) الذي يقوم على التمايز المؤسسي بين الدين والدولة والتسامح مع الدين في المجال

العام بحيث لا يسيطر الدين على الدولة ولا تسيطر الدولة على الدين[1]. وهو الموقف الليبرالي المعروف، ولا سيما في بريطانيا والولايات المتحدة.

يشترط ستيبان ولينز رسوخ الدولة ذات السيادة القادرة على السيطرة على أراضيها، وتوافر بيروقراطية فاعلة وقادرة على تنفيذ مهماتها الحيوية، وسيادة حكم القانون الذي يوفّر الضمانات لحماية حقوق المواطنين ويضمن حرية التنظيم، ووجود مجتمع سياسي مؤلف من الأحزاب والقوى السياسية، ومجتمع مدني يتمتع بالحيوية والدينامية والاستقلال[2]. وعند تطبيق هذه المقولات النظرية على الواقع العربي بعد الثورات، أضاف لينز وستيبان ثلاث نقاط جديدة: **أولًا**، أن العلمانية ليست ضرورية للانتقال الديمقراطي. **ثانيًا**، أن معظم الأنظمة العربية التي شهدت ثورات تحمل ملامح سلطانية، وبعضها أكثر سلطانية من غيرها. وهذا يعني أن من الصعب إسقاط هذه الأنظمة من دون عنف. **ثالثًا**، إحداث تصنيف جديد للأنظمة بناءً على تجربة الثورات العربية وهو النظام «السلطوي الديمقراطي» الهجين. ومن الأمثلة عليه، وفق الكاتبين، النظام المصري تحت قيادة محمد مرسي[3]. وفي رأيي الذي عبّرت عنه في هذه الدراسة، قد يوجد نظام سلطوي هجين، وربما نظام ديمقراطي هجين، لكن لا وجود لنظام سلطوي ديمقراطي. فالنظام السلطوي هو نظام غير ديمقراطي.

لا تتضمن هذه الأفكار في دراسات الانتقال مساهمة خاصة في فهم القوى السياسية ومجريات التطورات في المنطقة العربية بعد عام 2011. وأعتقد أن مصطلح النظام السلطاني مفيد، إلا أنه كان متداولًا بالمعنى نفسه تقريبًا قبل

---

(1) Juan J. Linz & Alfred Stepan, «Democratization Theory and the 'Arab Spring',» *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (2013), p. 17, accessed on 9/3/2020, at: https://bit.ly/2Jk1sZ2

(2) عبد الوهاب الأفندي، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 176، يُنظر أيضًا: Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996).

(3) الأفندي، ص 177.

دراسات الانتقال. وليس من الحكمة الاكتفاء بمصطلح النظام السلطاني في وصف الأنظمة العربية، ولا سيما نظام مبارك، أو أنظمة تساهم عدة مركبات في تشكيلها ومنها الحزب وأجهزة الأمن، وإن أصبحت الأنظمة السلطوية العربية في العقدين الأخيرين تميل إلى السلطانية لناحية تركز القوى في شخص الرئيس (وانضمام أسرته إلى مركبات السلطة)، أو الملك على نحوٍ غير مسبوق منذ الاستقلال. أما ربط العلمانية بوصفها شرطًا للديمقراطية بتعريفها وتصنيفها فليس جديدًا. وطرح فكرة العلمانية الرخوة المطبَّقة في الولايات المتحدة (خلافًا لتلك المطبَّقة في فرنسا) ليس من منجزات دراسات الانتقال؛ إذ يدور نقاش طويل في الغرب والشرق حول هذا الموضوع منذ مدة.

لم يكن النظام المصري في عهد مرسي سلطويًا هجينًا، بل كان نظامًا ديمقراطيًا توافرت فيه مؤسسات منتخبة وقدرٌ غير مسبوق عربيًا من الحرية السياسية والحريات المدنية، لكنه كان نظامًا ديمقراطيًا ضعيفًا وانتقاليًا (غير راسخ)، لم يكد يتمكن فيه الرئيس من الحكم بسبب مقاومة قوى النظام القديم في داخل بيروقراطية الدولة، وما سُمي في حينه الدولة العميقة، وأيضًا بسبب تحالف الإخوان المسلمين مع السلفيين في البرلمان، وتحوّل القوى العلمانية إلى معارضة شرسة لما زُعم عن «أخونة الدولة»، ونشوء استقطاب، بل شرخ عميق، تمكّن الجيش ومعه قوى النظام القديم من استغلاله.

من الواضح أن دراسات الانتقال الديمقراطي لن تتحول إلى نظرية مكتملة تفسر جميع الحالات، إلّا إذا أصبحت جميع دول العالم ديمقراطية، أي حين لا تبقى تجارب جديدة للاستنتاج منها. عند بلوغ مثل هذه الحالة الخيالية تنتهي الإضافات. وحتى بعد ذلك، قد يخطر في بال باحث أن يقول إن التعديلات لم تنتهِ؛ إذ يمكن تصور حالات أخرى غير موجودة لكنها يمكن أن توجد مستقبلًا.

ليس مفاجئًا أنّ النماذج القائمة لا تنجح في التنبؤ بالتطورات الكبرى على الساحة العربية، لكن هذا لا يعني إنكار قيمتها في تحليل ما جرى. وفي النهاية، لا بد من أن يلتقي باحثو «علم الانتقال» متخصصين في المنطقة نفسها، وغالبًا ما يلتقون متخصصين في قضايا المنطقة من الأكاديميات

الغربية تحديدًا. وعدم معرفة اللغة، ضمن أسباب عديدة أخرى، يساهم في عجز المنظّرين من علم السياسة المقارن عن التحاور مع الباحثين من الإقليم في قيد الدراسة، إلّا إذا كان الأخيرون ينشرون دراساتهم بلغة يعرفها الأوّلون. ومن الواضح أن المتخصصين في دراسات المناطق من الأكاديميا الغربية ذاتها يعترضون غالبًا على هذا «التطفل» لعلماء السياسة المقارنة الذين يأتون من خارج المنطقة لتطبيق نماذجهم النظرية المستقاة من مناطق أخرى.

في جميع الحالات التي تبحثها دراسات الانتقال الديمقراطي في بلدان ما سُمي الموجة الثالثة، وهي في نظري موجات إقليمية وليس موجة عالمية، فإن عملية الانتقال بدأت في ظل النظام السابق. والأمثلة الأشد وضوحًا إسبانيا والبرازيل وتشيلي. في البرتغال، حصل انقلاب عسكري تلته احتجاجات شعبية واسعة ضد النظام. وفي اليونان والأرجنتين، ضعف النظام العسكري بعد خسارة النظام الأول حرب قبرص وخسارة النظام الثاني حرب جزر الفوكلاند، واضطر إلى التنازل عن السلطة. ولهذا أهملت دراسات الانتقال الثورة الشعبية، أو الانتفاضات بوصفها حافزًا على التحول في داخل النخبة الحاكمة، وربما إحداث انشقاق فيها، قبل الإصلاحات.

وصف شميتر التحول في داخل الأنظمة في أميركا اللاتينية بالكلمات الآتية: «بدأت عملية لَبْرَلَة وتبعتها دمقرطة. حاولت النخب القديمة ضبط إيقاع الإصلاح والتحول بحيث يحافَظ على مؤسسات الدولة والجيش والشرطة. وفقد الحكام السيطرة في عدة حالات في أميركا اللاتينية مثل البرازيل والأوروغواي وتشيلي، واضطروا إلى التفاوض مع معارضيهم المعتدلين. وكان أحد مفاتيح ذلك ما أسماه أودونيل إحياء المجتمع المدني، بمعنى انطلاق حراك شعبي يطالب بتسريع الإصلاحات»[4]. واضطر المبادرون إلى ما لم يخططوا له مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة والتزام

---

(4) Philippe C. Schmitter, «Is it Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?,» Stanford University (1995), p. 31, accessed on 3/3/2020, at: https://go.aws/3aGdREu

نتائجها. وهذا ما اضطرت إليه النخب الحاكمة في أوروبا الشرقية ولم تكن مستعدة له[5].

في البلدان العربية، بدأت بعض النظم السلطوية العربية عملية لَبْرَلَة جزئية وانتقائية لاقتصاداتها منذ السبعينيات، وكانت سياسة «الانفتاح» المصرية التي قادها الرئيس المصري الأسبق أنور السادات من أهمها، ما أدى إلى اندلاع هبّة شعبية ضد إجراءات اللبرلة الاقتصادية، قمعها النظام بشدة، ووصفها السادات نفسه بـ «انتفاضة الحرامية». أما في سورية، فقد اضطر النظام إلى السير في طريق التحرير الاقتصادي وإعطاء دورٍ أكبر للقطاع الخاص بسبب إفلاسه تقريبًا، وعجز المصرف التجاري السوري عن تمويل المستوردات. وبحلول التسعينيات، كانت معظم النظم السلطوية العربية قد قامت بإجراءات لَبْرَلَة واضحة وملموسة، ورافق هذه السياسات محاولة تعديل النظام السياسي الحزبي لينفتح أمام قدرٍ محدود ومسيطر عليه من التعددية المقيّدة والمضبوطة بسيطرة الحزب الحاكم، وهو ما حصل في مصر مع توسعٍ في مجال ما سُمّي مؤسسات أو جمعيات المجتمع المدني من الجيلين الأول والثاني أي الخيري، والخيري شبه التنموي لإزالة الآثار السلبية للتحرير الاقتصادي من خلال افتراض توسط القطاع الجمعياتي بين الدولة والقطاع الخاص، ووجود قضاء يمتلك قدرًا كبيرًا من الاستقلالية. أما في حالة سورية فتوسعت اللَّبْرَلَة الانتقائية الاقتصادية في التسعينيات بهدف جذب الاستثمارات، مع ضغطٍ شديد على القطاع الجمعياتي، وشدة قمعية في تطويق الاتجاهات المعارضة التي كانت قواها تعمل بشكل سري. ولم تثمر عملية الانفتاح الجزئي والمحدود في توسيع التمثيل لعضوية مجلس الشعب السوري، ولم تؤدِ إلا إلى تمثيلٍ لرجال الأعمال تحت اسم المستقلين. لكن ذلك كان يجري مع فقر جمعياتي وقضاء يفتقد الاستقلال، وفوق ذلك قضاء فاسد، في ما عدا حالات محدودة لبعض القضاة.

في مصر، كان تسارع اللَّبْرَلَة وفق برنامج التصحيح الهيكلي كبيرًا، بينما نفّذ النظام السلطوي السوري سياسته المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا ليس بموجب اتفاقية

---

(5) Ibid., p. 30.

مع صندوق النقد الدولي على الطريقة المصرية، بل باختيار ما يلائمه سلطويًا منها. وبكلام آخر، مضت سياسات اللَّبْرَلَة هنا بعيدًا في الشق الأول من برنامج الإصلاح الهيكلي (لكن من دون اتفاقية)، بينما أحجمت عن السير في الشق الثاني وهو إعادة الهيكلة. ومع وصول بشار الأسد إلى السلطة، شرع النظام في تعزيز الانتقال من التثبيت النقدي إلى إعادة الهيكلة. لكن إعادة الهيكلة لم تحدث نظاميًا، بل بشكل غير مباشر عبر دفع قطاع الصناعة التحويلية العامة إلى الموت السريري، ولَبْرَلَة الزراعة والعلاقات الزراعية والإيجارية بشكل واسع وكبير، ما أدى إلى كوارث في قطاع الزراعة نجمت عن سحب القطاع العام لدعم مدخلاته، وترافق ذلك مع إرجاء مسألة الإصلاح السياسي ورفعها من أي جدول للأعمال لمصلحة اللَّبْرَلَة أو الإصلاح الاقتصادي. وفي الخلاصة – في ما عدا سورية – نشأت نُظم سلطوية تنافسية مقيدة تهيمن عليها نخب الحزب الحاكم ويتحكم فيها في كلٍ من مصر واليمن وتونس والجزائر، بينما تحكمت البيروقراطية الأمنية في انفتاحات النظام السلطوي التنافسي في كلٍ من الأردن والبحرين والمغرب.

خلافًا لمعظم الحالات التي درستها المشروعات البحثية في الانتقال الديمقراطي لم يجرِ التخلص من الاستبداد في البلدان العربية من خلال عملية إصلاح تدريجي تخللتها انتفاضات شعبية لتعميق الإصلاحات وتفاهمات واتفاقات بين القوى المعتدلة من النظام والمعارضة، بل تفجرت انتفاضات شعبية عفوية مع تزايد عنفوان النظام السلطوي وبطشه، وتحولت إلى ثورات، أسميها ثورات إصلاحية. فهي تطالب بتغيير النظام من خارجه خلف شعار إسقاطه، لكنها من حيث المزاج الشعبوي الذي يسود في أي حراك عفوي تصرفت في الاحتجاجات مثل ثورات، فرفضت أي إصلاح مقترَح لاحتواء الحراك الثوري حينما بدأت الأنظمة في التراجع أمامها، وأصرّت على تغيير النظام عبر تغيير رجالاته، لكن من دون أن تطرح بديلًا منه متمثلًا بقيادة جديدة تحتل السلطة. وهو ما يتكرر في لبنان والعراق والجزائر عند كتابة هذه السطور. هذه الثورات الإصلاحية هي ابتكار عربي.

اتخذ تأييد الثورات العربية أو معارضتها في عام 2011 بين المثقفين شكل نقاشٍ على مصطلح الثورة في حد ذاته باعتباره مصطلحًا معياريًا يحمل شحنات إيجابية من الماضي الوطني واليساري. فمعارضو الحراك الجماهيري شككوا في كونه ثورة، أما المؤيدون فأكدوا أن الحراك ثورة، وسموه كذلك. وأثار هذا التنافس على تملّك مصطلح الثورة الاستغراب للوهلة الأولى، ولا سيما أن كثيرين اعتقدوا أن مصطلح الثورة سبق أن فقَد بريقه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبعد تدهور الأنظمة التي سمّت نفسها ثورية في العالم العربي والعالم الثالث إلى نظم سلطوية من أصناف مختلفة، والتي تتشارك في نفور الناس من خطابها السياسي «الثوري»، فضلًا عن اهتلاك مصادر شرعيتها ونضوبها وعدم تمكنها من ترميمها. وقد تمثلت مصادر شرعيتها الإنجازية بتلبية حاجات الناس الأساسية بواسطة اقتصاد القطاع العام، وتوحيد البلاد، وحل المسألة الزراعية، وتصفية بقايا الاستعمار وتحرير فلسطين. ثمّ وجدت أن ما أخفقت فيه بعد فترة قصيرة من تدفق الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بما يعنيه من استحداث للوظائف، أرغمها على مواجهة الأزمة من جديد، مع تشديد القبضة على السياسة والعمل الحزبي النظامي أو غير النظامي.

ما إن غادر زين العابدين بن علي تونس تحت وطأة الانتفاضة الشعبية حتى اتضح أن مصطلح الثورة استعاد جاذبيته عربيًا، وعادت إليه الشرعية بسبب المد الجماهيري ضد الاستبداد والفساد. ويبدو أن مفهوم الثورة لم يفقد جاذبيته حتى بين المثقفين الخائفين من التحرك الشعبي، لكنهم عوض أن يتخذوا موقفًا ضد الثورات عمومًا، خشيةً على الاستقرار مثلًا، أنكروا على الانتفاضات الشعبية المطالبة بتغيير النظام تسمية الثورة، وزعموا الاحتفاظ بمثل هذا المصطلح لـ «الثورات الحقيقية» التي تستحقه.

عُلِّل التشكيك في الثورات بترسيمات للثورة وتوصيفات لها مستقاة من تجارب الثورة البلشفية والإيرانية، وما علق في الأذهان من أوهام وتهيّؤات عن الثورة الفرنسية. والمقصود هو تحركات شعبية واسعة ذات قيادة أيديولوجية

مبلورة تهدف إلى استبدال الحكم بنظام حكم آخر ليس نتاج الثورة فحسب، بل يحمل «أيديولوجيا ثورية» أيضًا تؤدي إلى ثورة اجتماعية شاملة بما في ذلك ثورة في القيم، وتمثله قيادة ثورية جاهزة لاستلام السلطة، وتقوم بالسيطرة عليها واستبدال نخبها بنخبٍ أخرى.

لو افترضنا حسن نية المعترضين على تسمية الثورات، أي لو افترضنا أنّ الدافع لهذا الموقف ليس معارضة الثورات العربية، أو الخوف منها، أو التمسك بالنظام، فإن هذا الحكم عليها ينبع من خلطٍ بين الثورات الاجتماعية الاقتصادية السياسية الشاملة التي تقود إلى نمط إنتاج جيد بحسب التنظير الماركسي، حيث تتوّج الثورات الصراع الطبقي حين يبلغ التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج حدًا يصبح بعده تغيير علاقات الإنتاج (أي علاقة الملكية السائدة) حتمية تاريخية. وأداة هذا التغيير هي الثورة الطبقية. ولن ندخل في مناقشة الحتمية التاريخية هنا، والعلاقة غير المثبتة بين قانون الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر من جهة، والثورة من جهة أخرى. هذا النوع من الثورات، بوصفها ثورات اجتماعية تُحدث تغييرات جذرية وسريعة في المجتمع والدولة والبنى الطبقية، ترافقها أو تحملها جزئيًا تمردات طبقية من الأدنى، كان أمرًا نادرًا في التاريخ العالمي الحديث[6]. فمعظم الثورات بعد الحرب العالمية الثانية عدا الثورة في الصين وربما إيران، كانت إما ثورات وطنية أدت إلى نشوء دول، وإما

---

(6) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 33.

في رأي الكاتبة أن الثورات الفرنسية والروسية والصينية التي تصح عليها مقولة الثورة الاجتماعية بحسب تعريفها في هذا الكتاب لم تحدث تحوّلات جذرية وسريعة في بنية الدولة والبنية الطبقية ترافقها وتحملها جزئيًا انتفاضات ذات أساس طبقي من الأدنى، وإنما وقعت ثورات كهذه في المكسيك في الفترة 1919-1930، وبعد الحرب العالمية الثانية في يوغوسلافيا وفيتنام والجزائر وكوبا وبوليفيا وأنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وإثيوبيا. جميع هذه الثورات تشابه الثورة الفرنسية والروسية والصينية، وقد وقعت في دول زراعية، وأصبحت ممكنة بانهيار إداري عسكري للدولة القائمة، وقامت تعبئة الفلاحين في حرب العصابات بدور كبير فيها. وكان هنالك دور للقيادة الثورية المنظمة القادمة من صفوف فئات متعلمة مهمّشة برزت خلال الأزمة الثورية. وعمل هؤلاء القادة على بناء مؤسسات دولة وترسيخ التحولات الثورية وتأكيد الاستقلال الوطني، يُنظر: Ibid., p. 287. لكن هذه الثورات لم تنقل المجتمعات من نمط إنتاج إلى آخر.

ثورات سياسية لتغيير نظام الحكم. ونكتفي بالقول إن المقصود بالثورة في هذا الكتاب هو أقرب إلى ما تفهمه أغلبية الناس. وهو الانتفاضة الشعبية المستمرة فترة طويلة نسبيًا (بمعنى أنها ليست حدثًا طارئًا أو فعلًا احتجاجيًا واحدًا)، والتي تطالب بتغيير نظام حكم بآخر، حتى لو لم يتغير نمط الإنتاج. وسبق أن عرّفتها في مكان آخر بوصفها تحركًا شعبيًا واسعًا لتغيير نظام الحكم من خارج البنية الدستورية القائمة[7].

الحقيقة أنه لم يتمخض عن أي من النماذج التي يستمد هؤلاء تصوراتهم عن الثورة منها نظامٌ ديمقراطي. وهذا واضح في حالات الثورة الروسية والصينية والإيرانية. لكنه يصح أيضًا في حالة الثورة الفرنسية التي قام بها الفلاحون وفقراء المدن (لا البرجوازية)، وأعلنت حقوق الإنسان والمواطن، وجسّدت تطلعات فئات من الطبقة الوسطى والمثقفين في أوروبا كلها للحرية. ففيها طوّر العمل الثوري دينامية استقطاب بين الأكثر تطرفًا من الثوريين والمحافظين الملكيين. وكانت النتيجة «مرحلة الإرهاب» وثورة مضادة وعودة الحكم الملكي مرتين، والإمبراطوري مرتين، وثلاث جمهوريات وإصلاحات طويلة المدى، مع بروز شعبية التيارات الفاشيّة الفرنسية ووضوح قوتها وتأثيرها حتى في نخب الجيش وجنرالات الأمن في الثلاثينيات، إلى أن ترسخت في فرنسا بالإصلاح المستدام تلك الديمقراطية التي تسمى في أيامنا ديمقراطية ليبرالية، والتي ينشدها الساعون إلى الانتقال الديمقراطي في عصرنا. أي إنه حتى في حالة الثورة الديمقراطية ذاتها، لم يكن ممكنًا الوصول إلى الديمقراطية من دون أن تتلو الثورة موجات من الإصلاحات الموجهة. وكانت هناك جدلية ضرورية بين الثورة والإصلاح في الحالتين. والعكس كذلك صحيح، فثمة إصلاحات جذرية موجّهة شكّلت «ثورة»، أي إنها أدت إلى تغيير النظام.

إن التحولات الكبرى التي حصلت بعد الثورات الفرنسية والروسية والصينية في النظام الاجتماعي ونظام الحكم وحتى في القيم، ليست نتاج

---

(7) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34.

الثورة في حد ذاتها بل نتاج نظام الحكم الذي تلاها، والذي أصبح أداة لتغيير المجالات الأخرى. أما الثورة فهي تحرك شعبي واسع يهدف إلى إسقاط نظام الحكم. هذا هو المشترك الذي يصح بخصوص ما يسمى الثورات الاجتماعية، وينطبق أيضًا على الثورات في العالم العربي. ثمة فروق في درجة التنظيم وطبيعة القيادة وأهدافها ووجود حزب قائد من غيابه، وثمة ثورات فشلت وأخرى نجحت. لكن الذي يجعلنا نسميها ثورات هو المشترك وليس الفوارق.

لم تكن هذه الجدلية بين الإصلاح والثورة في الطريق إلى الديمقراطية واضحة بالنسبة إلى كثيرين عارضوا أو أيدوا الثورات، لكن الأمر الواضح هو حصول انقسام: مع الثورات العربية أو ضدها، وذلك بموجب الأيديولوجيات والمصالح السياسية وعدم اليقين الذي تمثّل بالخوف من طبيعة النظام الذي تفرزه الأغلبية الانتخابية. لم يكن هذا إذًا نقاشًا علميًا بشأن تعريف مصطلح الثورة، بل صراعًا سياسيًا.

من الضروري التميز بين مصطلحات ثلاثة هي: الثورة والإصلاح والانقلاب العسكري. ولا يقل أهمية عن ذلك التميز بين مناقشة موضوع الثورة، وموضوع آخر هو الانتقال إلى الديمقراطية. فمن الخطأ الجسيم الخلط بينهما، وهو ما جرى غالبًا في الحالة العربية حين اعتقد كثيرون من مؤيدي الثورات في عامَي 2011 و2012 أن التخلص من نظامٍ سلطوي يعني الانتقال إلى الديمقراطية. ولم يمنحوا الموضوع الثاني (أي الانتقال الديمقراطي) الاهتمام اللازم حتى بدأت بوادر الانتكاسة في مصر. فشروط تفجّر ثورة، وحتى انتصارها، ليست هي ذاتها شروط الانتقال إلى الديمقراطية. هذان أمران مختلفان يربط بينهما تأثير نمط الاستبداد ونمط التخلص منه، وطبيعة القوى الثورية، في مسار الانتقال الديمقراطي، إذا بوشر به فعلًا. وكما أسلفت، لم ينجم عن معظم الثورات، منظمة أكانت أم عفوية، بقيادة ذات برنامج سياسي أم من دونها، نظام ديمقراطي. ينطبق هذا على النموذج الذي غالبًا ما يُستحضر لثوراتٍ أدت إلى الديمقراطية كما في حالة بعض دول أوروبا الشرقية في بداية

تسعينيات القرن الماضي. والحقيقة أن ما حصل في تلك الحالات ليس ثورات (بغض النظر عن لونها) بل إصلاحات من أعلى تلاها وعزّزها حراك شعبي، أو انقلاب البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للنظام تلاها حراك شعبي بعدما أصبح واضحًا أن مصير النظام محتومٌ، وقدرته على الرد محدودة، وسواء سُمّي هذا الحراك ثورةً أم لا، فقد تلا الحراك الشعبي سلسلة حوارات وإصلاحات أيضًا، ولم يُفضِ إلى ديمقراطية، لولا الحوارات والمساومات للاتفاق على إجراءات ومؤسسات وغيرها بين نخب المعارضة نفسها، وبين المعارضة وأوساط من السلطة الحاكمة.

يُسمّي البعض الحراك الشعبي ثورة، هذا إذا نجح الحراك في تغيير النظام، أي إن الثورة هي الثورة الناجحة فحسب، أما الحراك الشعبي الذي يهدف إلى تغيير النظام ويفشل، فلا يُسمّى ثورة. وفي رأيي، هذه المحدّدات للمصطلح تجعله غير مفيد في تمييز أنماط الحراك الشعبي. إن أي حراك شعبي واسع ومستمر، منظمًا أكان أم عفويًا، يصل إلى المطالبة المثابرة بتغيير النظام من خارج البنية الدستورية للدولة هو ثورة، سواء أدى إلى ديمقراطية أم لا، وسواء نجح في إسقاط نظام الحكم أم لا. إن ما يميّزه من انتفاضات الغضب العفوية وحركات الاحتجاج هو اتساعه واستمراره، والأهم مطالبته على نحوٍ مثابر بتغيير النظام. فهو لا يتقيد بمطلب عيني محدد من النظام بحيث يتوقف بتلبيته، أو بعد وعد بتحقيقه. وقد تبدأ الثورة بصورة انتفاضة غضب على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المناطق المحرومة، وعلى أسلوب تعامل أجهزة الأمن مثلما بدأت الثورة التونسية، أو حركة احتجاج واسعة ضد التعذيب وعنف أجهزة الأمن في يوم الشرطة كما بدأت ثورة 25 يناير في مصر. وما يميز الحراك من الانقلاب العسكري من جهة، ومن الإصلاح من جهة أخرى، هو أنه حراك شعبي واسع من خارج النظام. فالانقلاب العسكري تحركٌ لجهاز رسمي تابع للدولة، إنه حصري وليس شعبيًا، ومن داخل النظام لا من خارجه. وقد يسمي الانقلاب العسكري نفسه ثورة بعد ذلك، وقد يحدِث تحولًا ثوريًا فعلًا، والأمثلة على ذلك عديدة.

إن بعض الإصلاحات يبادَر إليه استجابةً لحراك شعبي، لكن الإصلاح في حد ذاته ليس حراكًا شعبيًا، إنما عملية تغيير تدريجية بمبادرة النظام ومن داخله، لأنه صار من غير الممكن الاستمرار بالوسائل القديمة لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو بسبب تغيّر أجيال الحكام، أو لاحتواء غضب شعبي. وربما يؤدي إلى فقدان النظام زمام المبادرة نتيجة لتزايد الحراك الشعبي الذي قد يتحول إلى كرة ثلج متدحرجة بعد تحقيق هذا الإنجاز، أو نتيجة انقسامات في النخبة الحاكمة على الإصلاحات. وثمة حالات يحافظ فيها النظام على ذاته بإصلاحات تحتوي المعارضة، كما في حالة النظام الملكي في المغرب مثلًا بعد عام 2011، أو يتراجع النظام عنها بمبادرة قوى متشددة داخله خشية من العواقب، أو بزوال الظروف التي حملت صانع القرار على إجرائها.

من الراجح أن تؤدي الإصلاحات المثابرة والجارية بشكل منظم إلى تغييرٍ فعلي في النظام القائم. وفي حالات عديدة (مثل إسبانيا والبرازيل وأوروغواي وغيرها)، اتخذ تطور الديمقراطيات هذا المنحى الذي تخلّله حراك شعبي مطلبي. لكن الانتقال الديمقراطي ذاته لم يبدأ قبل تفاهم نخب من المعارضة والنظام على قواعد النظام الديمقراطي الإجرائية على الأقل.

بغضّ النظر عن أحكام القيمة بشأن الحراك الشعبي الذي بدأ في تونس في نهاية عام 2010، وانتشر طوال عامَي 2011 و2012 في العالم العربي، وما زال يتفجر على شكل موجات، وبغضّ النظر عن الموقف منه، سلبيًا أكان أم إيجابيًّا، وقد نجح في تغيير نظام الحكم أم لا، فقد كانت هذه الحراكات ثورات.

صعدت ثورة مصر على طريق الانتقال الديمقراطي، لكن ذلك الصعود فشل وتم الانقلاب عليه. ونجحت حالة واحدة (تونس)، حيث الديمقراطية في طور الترسيخ. ونجحت ثورتان بإسقاط الحاكم لكنهما تحولتا إلى حربين أهليتين (ليبيا واليمن). وفي سورية، لم تنجح الثورة حتى في إطاحة الحاكم، وتحولت إلى حرب أهلية.

يكاد لا يسود خلاف في الأدبيات الغربية على كون الانتفاضات الشعبية هذه ثورات أم لا. واعتبر فوكوياما التحول في العالم العربي شبيهًا بالثورات

الملونة في أوكرانيا ورومانيا، لأنها اعتمدت على الحراك الشعبي و«لن يقود ذلك إلى ديمقراطية بالأسلوب الغربي قريبًا، لكن هكذا حصلت الديمقراطية في أوروبا في القرن التاسع عشر، فالناس لم يحتملوا الأوضاع أكثر، فغضبوا وخرجوا إلى الشوارع وجازفوا بحياتهم وأسقطوا أنظمة، ولم يحصل ذلك في كثير من دول الموجة الثالثة»[8]، حيث بدأت الديمقراطية بإصلاح من أعلى. ولا يتفق معه دايموند؛ ففي البرازيل كان هناك دور كبير للحراك الشعبي، وأيضًا في الفلبين حيث نشبت في عام 1986 انتفاضة شعبية كبيرة، وهي في الحقيقة ثورة. وكان هنالك حراك شعبي في كوريا الجنوبية، وحراك شعبي أيضًا في كثير من دول أميركا اللاتينية[9]. لكن فوكاياما محق في أن الإصلاح في معظم الدول بدأ من أعلى.

لا توجد قاعدة لمنحى التطور بعد سقوط نظام بثورة، بل تنميط لحالات مختلفة. ينشأ فراغ عند تغيير النظام من أدنى بالقوة، أي بالثورة الشعبية، وقد يؤدي ذلك إلى عودة عناصر من النظام القديم إذا لم يحصل حوار وتوافق، أو إذا سادت الفوضى. في الفلبين مثلًا، جرى ملء الفراغ بسرعة بقادة شعبيين حصلوا على شرعية ديمقراطية. لكن، لا ينجم فراغ في حالات الانقلاب من أعلى. وفي اليونان مُلِئ الفراغ ببدائل حزبية قائمة، وفي إيران تم ملء الفراغ بقادة دينيين بسبب طبيعة الثورة التي أفرزت قيادة منظمة من رجال الدين. كما حصلت صراعات بين القوى المعارضة في حالات كهذه أيضًا، ففي إيران خسر المعتدلون الصراع لمصلحة المتطرفين، وهو ما يحصل عادة في دينامية الثورات الداخلية. وفي البرتغال، وقع صراع بين الكتل العسكرية، بدا في البداية كأنه يحسم لمصلحة الماركسيين، لكن في النهاية حَيّد العسكر ذاته من الحكم، وجرى الاستقرار على نظام ديمقراطي. أي إن ما بدأ بصيغة انقلاب عسكري تحوّل إلى ديمقراطية. **أما في حالة العالم العربي فلم يملأ الثوار الفراغ الذي نشأ مع استقالة الرئيسين مبارك وبن علي، بل ملأته في البداية قوى ومؤسسات**

(8) Larry Diamond et al., «Reconsidering the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 1 (January 2014), p. 92, accessed on 9/3/2020, at: https://bit.ly/2UElQeN

(9) Ibid., pp. 92-93.

وشخصيات من النظام السابق. وفي مصر تسلّم المجلس العسكري صلاحيات الرئيس حتى إجراء الانتخابات، وفي تونس تولى الرئاسة رئيس البرلمان القائم فؤاد المبزّع، ثم جرى توافق بين نخب النظام القديم المتبقية والمعارضة على عقد انتخابات والبدء في انتقال ديمقراطي. وفي ليبيا حصل فراغ كامل، فلم يتبقَّ أحد من نخب النظام، وجرت انتخابات، لكن الانتقال تعثر بسبب عدم النجاح في بناء مؤسسات الدولة وسيطرة الفصائل المسلحة على المشهد. والفارق بين الانتقال في ليبيا من جهة، وتونس ومصر من جهة أخرى، يتعلق بطبيعة النظام السابق وطبيعة الثورة.

في الجزائر، التي تدور حوادث ثورتها/ إصلاحها في أثناء كتابة هذه السطور، بعد أن سحب عبد العزيز بوتفليقة ترشيحه للرئاسة بضغطٍ من انتفاضة شعبية، ملأ الجيش الفراغ، وقبض بضغط الشارع على عدد من رموز النظام السابق المتهمين بالفساد. لكن الشارع حيّد أحزاب المعارضة ورفض الحوار مع أي قطاع من النظام السابق، وسوف تحكم الحوادث على هذا الموقف: هل ما زال للجيش مطامع سياسية أم لا؟ هل تُحرك العفوية الشارع؟ فالجيش أصر على إجراء الانتخابات الرئاسية بينما لم يفرز الحراك قيادة قادرة على التفاوض والتوصل إلى توافق على مرحلة انتقالية، ورفض حوار أحزاب المعارضة مع تيارات في النظام، ولذلك يتواصل الحراك ويحقق مطالب جزئية من دون أفق واضح، مع أن دولة الجزائر مؤهلة، في رأيي، للانتقال إلى الديمقراطية.

هل من استثناء عربي سوف يمنع الجزائر وغيرها من الانتقال إلى الديمقراطية؟ سبق أن بيّنا من خلال عرض مقاربات التحديث ودراسات الانتقال أن الديمقراطية ليست ضرورة تاريخية ومسارًا حتميًا يلي التحديث والتمدين والتصنيع، وليس ثمة قاعدة توجد لكيفية الانتقال إلى الديمقراطية. ولذلك لا يوجد استثناء عربي لأنه لا توجد قاعدة أصلًا، بل مجموعة شروط ضرورية، لكنها غير كافية. لكن، من حق الديمقراطي العربي أن يتساءل عن ديمومة الأنظمة السلطوية العربية، ومعوقات الطريق إلى الديمقراطية، وهل كان ثمة معوقات مشتركة عربيًا. ولا بديل من البحث في الظروف العينية.

ومن التشخف، في الوقت ذاته، تجاهل تجارب بلدان أخرى، وأدوات دراسات الانتقال المفاهيمية في تحليل تلك التجارب.

السؤال الذي طرحته في كتاب **في المسألة العربية** هو: لماذا عندما حدثت إصلاحات من أعلى في العالم العربي لم يفقد الحكام زمام المبادرة، ولم ينشقّ النظام إلى معتدلين ومتطرفين بشأن الإصلاحات؟ وحين انشقّ (كما في حالة الجزائر في بداية العقد الأخير من القرن الماضي) تعمقت الإصلاحات الديمقراطية، لكن لم يحدث اتفاق بين «معتدلين» من السلطة والمعارضة، ولم تضطر النخب الحاكمة إلى التفاوض مع معارضة معتدلة تطالب بتوسيع الإصلاحات، فهذه لم تتضح معالمها. وحسم المتشددون في النظام السلطة لمصلحتهم ضد الإصلاحات. أما في مصر وتونس والبحرين والأردن واليمن والمغرب التي شهدت إصلاحات من أعلى في الفترة نفسها تقريبًا، فلم يحصل أي من هذا الامر، واختزل التطور التاريخي الإصلاحات إلى استراتيجية لإدامة النظام.

كان جوابي في حينه، بعد نفي وجود استثناء إسلامي، هو وجود معوقات عربية مشتركة أسميتها «المسألة العربية»، تتلخص في أن عوائق بناء الأمة هي ذاتها عوائق الديمقراطية، ويتمثل ذلك بغياب استراتيجية بناء شرعية للدولة على أمة مواطنية من دون تهميش الهوية العربية للأغلبية في كل دولة، ما يؤدي إلى عدم استقرار شرعية الدولة والتعويض عنها بالعنف و/أو الأيديولوجيا و/أو الزبائنية و/أو الولاءات تحت الوطنية مثل الطائفية والعشائرية. وفي ظل هذه المسألة العربية تتفاعل عوامل إعاقة مثل دور الجيش والأجهزة الأمنية والاقتصاد الريعي وغير ذلك. وينقلب دور القومية العربية ويتحول إلى أيديولوجيا تبريرية للأنظمة، أو جسر تدخّل للأنظمة العربية الرجعية وتأثيرها عبر الاقتصاد الريعي بالمعونات والإعلام، وما أسميته ثقافة ريعية. هنا يتحول العامل الإقليمي إلى عامل معوّق آخر. فقد ينتشر المد الشعبي إقليميًا، لكن لا تحصل موجات إقليمية للديمقراطية خلافًا لأقاليم أخرى.

وألخص مصادر إعاقة الإجماع على شرعية الدولة العربية في ما يأتي:

1. عدم حل إشكالية العلاقة بين القومية والدولة الأمة.

2. فشل الدولة في عملية دمج الشعب على أساس المواطنة، أو عدم وضعها هدفًا أصلًا في غياب الإرادة السياسية للقيام بالمهمة في حالات عديدة.

3. التقسيمات الاستعمارية وعشوائية حدود الدول في المشرق العربي، وفي البلدان المغاربية أيضًا، وإن بدرجة أقل.

4. وجود حركات سياسية ذات قواعد اجتماعية وتمثيل ثقافي واسع تنمّي ولاءات فوق وطنية.

5. رهان الأنظمة الحاكمة على ولاءات تحت وطنية للنظام الحاكم، وإحياء هذه الانتماءات وتسييسها من طرف بعض المعارضات أيضًا.

6. خلط النظام بين الولاء له والولاء للدولة، وبين المعارضة والخيانة الوطنية، وتعامل فئات واسعة من الشعب مع السلطة التنفيذية باعتبارها الدولة، بل تسميتها بالدولة في حالات كثيرة.

7. دور الاقتصادات الريعية إقليميًا.

ترسخت الدولة العربية بحدودها الراهنة على الرغم من عدم حل إشكالية الأمة والقومية، وإن بقيت قضايا مفتوحة متعلقة بوحدة التراب الوطني مثل (الكرد في العراق، وجنوب اليمن، والصحراء في المغرب) تغذيها غالبًا خلافات إقليمية. لكن ما يهمنا في هذا الكتاب من عوامل رسوخ الدولة والاتفاق على شرعيتها هو أن الحركة الشعبية التي خرجت مطالبةً بالإصلاح و/ أو الديمقراطية كان لها فعل اندماجي غير مسبوق على مستوى الهوية الوطنية، وذلك بآليتين: 1. طرح المطالب في إطار مرجعية مواطنية، بمعنى أن مطلب الحقوق هو للشعب المؤلف من مواطنين في هذه الدولة، وليس من إطار آخر لتحقيقها. 2. الفصل عمليًا بين النظام والدولة/ الوطن، وهذا نقض للمطابقة المقصودة بينهما في خطاب الأنظمة الحاكمة. وخلافًا للانتفاضات الشعبية السلمية، كان للعمل المسلح أثر مضاد تمثّل في إحياء الشروخ الإثنية والطائفية،

لأنه مكّن القوى الطائفية والجهوية من مخاطبة عنصر الخوف والاستنفار في مواجهة الخطر الآتي من «الآخر».

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومع بروز أهمية مسألة التحول الديمقراطي في العالم، وما سُمي بـ «الموجة الثالثة»، صدر عام 1995 كتابٌ يضم بحوثًا لمجموعة من الباحثين بعنوان **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**[10] لمعالجة مسألة غياب الديمقراطية في العالم العربي/الإسلامي ومناقشة الفرضيات الثقافوية العنصرية التي غالبًا ما ينسبها إلى العالم العربي والإسلامي مستشرقون أو محافظون ومتشددون ومناهضون للديمقراطية.

رأى غسان سلامة بحقٍ أن الانقسام في العالم العربي لم يكن بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، بل هي مواجهة بين قوى غير ديمقراطية. وليست القوى العلمانية المنافسة للإسلاميين أكثر ديمقراطية منهم؛ فما يشهده العالم العربي ليس مواجهة بين «الإسلاميين والديمقراطيين»، بل هو صدام وتواطؤ بين صور متنوعة من التنظيمات الشعبوية. وهذا هو موقف عزيز العظمة أيضًا[11]. لكن سلامة رأى أن من الممكن إقامة نظام ديمقراطي من دون وجود ديمقراطيين وفي بيئات معادية للديمقراطية، من منطلق الضرورة لا الإرادة، لأن تطور الشروط الاجتماعية - السياسية والاقتصادية في العالم العربي يجبر الأنظمة على اتخاذ المسلك الديمقراطي سبيلًا وحيدًا للاستجابة لتلك الظروف الموضوعية. كما رأى سلامة أن انتصار النموذج الغربي للديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مثّل فرصة لانتشار الديمقراطية التمثيلية في العالم باختلاف حضاراته وثقافاته، وإن كان ذلك يعني تبنّيها المؤسسات والممارسات المماثلة للأنظمة الديمقراطية على الأقل. وبناءً عليه، فإن هذا التوسع الكبير لما أصبح «ملكية مشتركة للإنسانية» وليس للغرب وحده، يبدّد شكوك النزعة الثقافوية في

---

(10) جون ووتربوري [وآخرون]، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

(11) غسان سلامة، «أين هم الديمقراطيّون؟»، في: ووتربوري [وآخرون]، ص 27.

قدرة النموذج الديمقراطي الغربي على التوسع في العالم متجاوزًا التمايزات الحضارية والثقافية[12].

من الواضح أن محرري الكتاب وبعض الباحثين تأثروا بمشروع دراسات الانتقال، ولا سيما شيفورسكي وقبله روستو اللذين قدّما الاتفاق بين نخب سياسية على إجراءات ديمقراطية لحل صراعات مستدامة على غيره من العوامل. وليس بالضرورة أن تكون هذه النخب ديمقراطية.

هذا ما لم يحصل في مصر وتونس، فضلًا عن الدول التي لم تحقق القفزة إلى الديمقراطية. ويتبين أيضًا في الجزائر، في أثناء صوغ هذا الكتاب، أن الاتفاق على هدف تحقيق الديمقراطية بين قسمٍ من النخب المعارضة وقسمٍ من نخب السلطة، وبين أغلبية قوى المعارضة في حالات الانتقال الثوري هو شرط للانتقال. فما عاد أحد يفصل بين الإجراءات الديمقراطية وهدف إقامة نظام ديمقراطي، وما عاد ممكنًا سَوق النخب إلى الديمقراطية من دون أن تعي ذلك. كما أن التوافق في حد ذاته يتطلّب حدًا أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى النخب السياسية الضالعة في عملية الانتقال، بما يتطلبه ليس الاتفاق على إجراءات ديمقراطية فحسب، بل رفع الالتزام بها فوق الالتزامات الأخرى أيضًا.

إن وقوع القيادات السياسية المعارضة في فخ المزايدات لإرضاء حشود ما زالت تخرج إلى الشارع لتطرح مطالبها من جهة، وعدم قابليتها للمساومة فيما بينها وتقديم التنازلات، ولهاثها خلف الأكثر تشددًا، من أهم عوامل فشل قادة المعارضة السياسية في استغلال الشرعية الثورية للانتقال بالنظام إلى الديمقراطية.

أكد الباحثان إبراهيم البدوي وسمير المقدسي بعد تحييد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وكذلك الدين، دور النفط والصراعات الإقليمية في التأثير، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إعاقة تطور التحول

---

(12) المرجع نفسه، ص 9-10.

الديمقراطي. ولا يؤدي الإسلام في رأيهما دورًا مهمًا[13]. وبحسب رأيهما، يمكن تتبّع جذور صعود الأصولية في المنطقة إلى ثلاثة عوامل متداخلة: 1. امتناع الطبقات العربية الحاكمة عن القيام بإصلاحات ديمقراطية خوفًا من فقدان السيطرة والامتيازات 2. استمرار الدعم الغربي لإسرائيل في رفضها الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة 3. الدعم الغربي للأنظمة السلطوية لاعتقاد الغرب أنها تحمي تدفق النفط للغرب ومصالح إقليمية أخرى[14]. ومن تلخيص بعض المقالات والأبحاث المختلفة في الكتاب الذي حرّراه، يظهر وجود عوائق عينيّة متعلقة بدول بعينها، ووجود عوائق عامة للمنطقة أهمها: **أولًا**، النفط والصراعات الإقليمية والتدخل الخارجي في دعم الأنظمة السلطوية. **ثانيًا**، الأسباب التاريخية والسياسية والاجتماعية[15]. وأشارت عدة فصول في الكتاب إلى التعاون بين الأنظمة العربية والولايات المتحدة من أجل تأمين دعمٍ سياسي وعسكري للأنظمة لقاء التمدد الجيوسياسي والاقتصادي الأميركي في المنطقة[16]. ونجد في هذا الكتاب تفاؤلًا بشأن العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين، بسبب التغيير في مواقف القوى الإسلامية وقبولها الانتخابات الديمقراطية وتحالفاتها مع القوى العلمانية في المعارضة، إضافةً إلى أن فشل الدول السلطوية في المواجهة مع إسرائيل سيضعف في المستقبل الأنظمة السلطوية العربية[17].

لا شك في أن بعض النتائج التي توصلا إليها بشأن الاقتصاد الريعي صحيحة مع أنها ليست جديدة. ولا يؤثر الاقتصاد الريعي مباشرة في عملية الانتقال ذاتها بل يساهم في تعزيز مناعة القوى المضادة للتغيّر قبل الانتقال،

---

(13) Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi, «Introduction,» in: Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (New York: Routledge, 2011), pp. 2-3.

(14) Ibid., p. 4.

(15) Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi, «The Democracy Deficit in the Arab World: An Interpretive Synthesis,» in: Elbadawi & Makdisi (eds.), p. 314.

(16) Ibid., p. 316.

(17) Ibid., p. 322.

لكن التجارب العربية الأخيرة بعد الثورات أثبتت أنه يساهم مباشرة في دعم قوى الثورة المضادة عبر تدخّل دول ريعية في العملية السياسية بعد الثورة.

لكن، ليس صحيحًا عدم حصول إصلاحات في المرحلة التي يبحثان فيها، بل حصلت بالطبع، بيد أنها لم تؤدِّ إلى انشقاق النظام إلّا في الجزائر. كما أن الاستقطاب بين القوى السياسية العلمانية والقوى السياسية الدينية استمر ولم يتوقف، والتفاؤل بشأنه لم يكن في مكانه. وهمّش الاستقطابُ بين قوّى علمانية وإسلامية الانقسامَ على قضايا الديمقراطية، بمعنى أن التزام النخب العلمانية والإسلامية الأول لم يكن لنظام الحكم الديمقراطي في مقابل معارضيه، مع أن هذا الالتزام مهم للغاية في مرحلة الانتقال. كان الاستقطاب على حساب الالتزام المشترك بإنجاح التجربة الديمقراطية من أهم أسباب فشل التحول الديمقراطي في مصر، فاتخذ شكل شرخ اجتماعي ثقافي. واستغله الجيش الطامح إلى العودة إلى الحكم في فرض العزلة على الرئيس المنتخب تمهيدًا للانقلاب عليه.

بالنسبة إلى قضية فلسطين، كان التركيز الخطابي عليها شاهدَ زور لمصلحة الأنظمة ضد التحول الديمقراطي، واستخدمته قوى تزعم أنها علمانية للوقوف إلى جانب الأنظمة بحجة «القضية». ولا أعتقد أن الكاتبين قصدا ذلك حين أشارا بحقٍ إلى قضية فلسطين بوصفها أحد أسباب تنامي القوى الأصولية. وأعتقد أن قضية فلسطين كانت عاملًا محفزًا في تطلّع الشبان العرب إلى العدالة والحرية في حملات التضامن التي كانت تتاح في بعض الحالات مع الانتفاضات الفلسطينية، لكنها تتحوّل إلى عنصر سالب في استغلال الأنظمة العربية عند اتهام أيّ معارضة، بغضّ النظر عن موقفها من قضية فلسطين، بإضعاف «الصف العربي» و«تهميش القضية الفلسطينية»، كما أن الحرص على «أمن إسرائيل» كان من أسباب تحفّظ الدول الغربية الديمقراطية وخشيتها من التغيير (عدم الاستقرار) في الدول العربية المحاذية لفلسطين.

طرح شميتر سؤال الاستثناء العربي أيضًا وأجاب عنه بالعوامل الآتية: الطبيعة الريعية للدولة، ومنع إقامة مؤسسات وحركات، واحتواء ما يتشكل منها.

كما لم يحصل انبعاث للمجتمع المدني على شكل حراك مدني، لكن، حصل ذلك في الجزائر بقيادة الإسلاميين. وفي رأيه لا علاقة لضعف المجتمع المدني بالعامل الإسلامي، بل بطبيعة جهاز الدولة وقدرته على التحكم في مصادر الثروة وتوزيع الدخل[18]. والأهم من ذلك أن الرئيس في الدولة السلطانية لا يسقط بالإصلاح من أعلى، بل بالقوة من أسفل، كما أن طبيعة الدولة السلطانية لا تسمح بانشقاق النخبة الحاكمة إلى معتدلين ومتطرفين، فهذه النخبة هي في الحقيقة أتباع الرئيس. ووصل مايكل براتون ونيكولاس فان دي ڤال إلى نتيجة مشابهة في ما يتعلق بالأنظمة الدكتاتورية الأفريقية التي لا تنشق لأن جميع عناصرها قد تواطأت مع الدكتاتور في الأمور التي قد يُحاكَمون عليها، من تأمين مصالحهم والفساد وغيره، ويواجهون احتمال خسارة كل شيء مع تغيير النظام، وليس لديهم خيارات إلا البقاء معه في السفينة نفسها[19].

كانت الأجندات البحثية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي متفائلة نسبيًّا بشأن الديمقراطية عربيًا، لكنها ما لبثت أن انتقلت إلى دراسة أسباب مناعة السلطوية في البلدان العربية وحصانتها في وجه التغيير إلى درجة أنه صدر عدد خاص من مجلة *Comparative Politics* في عام 2004 لهذا الغرض (ناقشنا في هذا الفصل العديد من المقالات المنشورة في ذلك العدد). ثم عادت وتحوّلت الأجندة البحثية بعد عام 2011 وأصبحت تتحدث أكثر عن احتمالات الدمقرطة، وعادت مرة أخرى بعد انتكاسة الثورات العربية إلى أجندة متشائمة من جديد[20]. هذا لا يعني في نظري أن ذلك كله غير مفيد، وإنما تساهم زوايا النظر المختلفة في فهم النظم السياسية العربية، وإن كان أيّ منها لا يكفي وحده.

---

(18) Schmitter, pp. 32-33.

(19) Michael Bratton & Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 86.

(20) Rex Brynen et. al., «New Horizons in Arab Politics,» in: Rex Brynen et al. (eds.), *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012), pp. 1-13.

استُخدِم النموذج الجزائري في مقاربة دراسات الانتقال للحالة العربية بعد ثورات عام 2011 لتبيين عدم تعايش جهاز الدولة الذي يحتكر أدوات القمع مع عناصر الديمقراطية في النظام المختلط الذي نشأ بعد إصلاحات الرئيس بن جديد. وتحوّل هذا الجهاز عمليًا إلى الانقلاب العسكري على الإصلاحات. ولذلك توقّع ستيبان ولينز أن تنتقل «الأنظمة الهجينة» التي نشأت بعد الربيع العربي إما إلى ديمقراطيات مثلما حصل تدريجًا في البرازيل بين عامي 1974 و1989، وإما إلى نظام سلطوي بالانقلاب العسكري مثلًا[21]. وميّز الكاتبان بين حالتَي مصر وتونس بتمكين النظام السابق فيهما ما يسميانه المجتمع المدني من العمل، مع ملاحظة أن ثمة حاجة، من أجل بناء الديمقراطية، إلى المجتمع السياسي (Political Society) وهو المؤلف من الفاعلين السياسيين المنظمين في الأحزاب أو غيرها[22]. والحقيقة أن هامش حرية عمل ما يسمى منظمات المجتمع المدني كان في مصر قبل الثورة أوسع منه في تونس في ظل بن علي. وبهذا لم يُصِب التحليل الهدف، مع إضافة أنه في البلدين كان هامش العمل السياسي والجمعياتي أوسع من الهامش في كلٍ من سورية وليبيا، وأضيق مما كان عليه في اليمن.

إن إشكالية استيراد الأفكار الجاهزة من العلوم الاجتماعية في الغرب تتجلى في طريقة التعامل مع مصطلح المجتمع المدني الذي جلب إلى بلداننا جاهزًا ومنمطًا في مصطلح المنظمات غير الحكومية، كأنه مجرد تسمية من دون تطور دلالاته عبر التاريخ حتى أصبح مفهومًا مفيدًا في التحليل. وكل من يطّلع على الفكر السياسي الغربي يدرك أن مفهوم المجتمع المدني صيغ في البداية في مقابل المجتمع في حالته الطبيعية،أي المجتمع القادر على تنظيم نفسه في كيان سياسي، بمعنى أنه نشأ متطابقًا مع المجتمع المنظم في دولة، ثم بدأ التمايز التاريخي بين الدولة والمجتمع البرجوازي في اقتصاد السوق. أي إن المجتمع المدني أصبح قادرًا

(21) Linz & Stepan, «Democratization Theory and the 'Arab Spring',» p. 21.

(22) Ibid., p. 23.

على إنتاج نفسه في داخل الدولة وخارج سيطرة السلطة الحاكمة، ولاحقًا أصبح المجتمع المدني هو المجتمع القادر على أن يعبّر عن نفسه في البرلمان، أي السلطة التشريعية (أي إن المجتمع المدني لم يكن يومًا من الأيام مفصولًا عمّا يسمونه في عصرنا «المجتمع السياسي»). وأخيرًا، وصلنا إلى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المتطورة المعاصرة التي بدأ الباحثون فيها يولون الحركات الاجتماعية والجمعيات غير الحكومية وغيرها من الاتحادات الطوعية اهتمامًا خاصًا، بتمييزها من: 1. الدولة/الحكومة وعلاقات القوة. 2. اقتصاد السوق القائم وعلاقات الربح والمصالح. 3. الأحزاب السياسية والصراع على السلطة السياسية. لكن هذا الفصل عن الأحزاب حصل بعد أن اكتمل النظام الديمقراطي وأعاد إنتاج نفسه، وبعد أن أثيرت مسألة نخبوية السياسيين المهنيين، وطرحت بإلحاح مسألة المشاركة والديمقراطية من القاعدة. وصُدِّر مفهوم المجتمع المدني بصيغته الأخيرة من مرحلة ما بعد الديمقراطية الليبرالية إلى بلدان ما زالت في فترة ما قبل الديمقراطية وفي بعض الأحيان قبل الحداثة أيضًا، وأصبح المجتمع المدني فيها مرادفًا للمنظمات غير الحكومية ما أفقده كل طاقته التفسيرية للتحولات التاريخية في العلاقة بين المجتمع والدولة، والقوى السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي. بل وُلدت ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بمنظمات حكومية غير حكومية.

شقت تونس طريقها إلى الديمقراطية، وهي تعيش مرحلة الانتخابات الثالثة في أثناء كتابة هذه السطور، وأثبتت أن مسألة شرعية الدولة وسقف الأمة المواطنية ضرورة لا محيد عنها للتعددية التنافسية السياسية، وأن النخب الحاكمة، إذا لم تنشقّ بالإصلاح فإنها قد تنشقّ بالثورة، ولا بد من تحييد الجيش خلال الصراع على الانتقال، ويجب أن يحصل توافق بين النخب السياسية الرئيسة على النظام الديمقراطي. هذا طريق تونس في تجاوز «الاستثناء العربي»، وسوف يكون على بلدان أخرى اجتراح طرقها الخاصة بها بالاستفادة من التجربة.

نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة

خلال الاندفاع لتطبيق نموذج دراسات الانتقال الديمقراطي على تجارب عربية، ارتُكب خطأ اعتبار الانتفاضات الشعبية التي وقعت في عام 2011 حراكًا شعبيًا في إطار عملية إصلاح بادرت إليها الأنظمة السلطوية قبل اندلاع الثورات بعقود، وكأنها، وفق نموذج دراسات الانتقال، حراك شعبي في إطار إصلاحات جارية. ولإنجاح هذا التطبيق قام البعض بتنضيد المرحلة التاريخية وتعقّب الحوادث بما يتلاءم مع نموذج دراسات الانتقال، وكأن الهدف إثبات صحة النموذج لا فهم ما جرى. ولهذا الغرض مُطِّطت المرحلة الانتقالية في دولة مثل مصر لتشمل إصلاحات القرن الماضي.

كانت قد صدرت العديد من الدراسات عن الإصلاحات في العالم العربي التي جرت منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ونتائجها، وأسباب استعصاء تحوّلها إلى عملية انتقال ديمقراطي، وذلك بعد موجة التفاؤل بها.

في الأردن، في إثر اضطرابات معان وحوادثها، جرت في عام 1989 أول انتخابات برلمانية شاملة منذ الستينيات، وأعيد إحياء البرلمان. وفي اليمن، عُقِدَت أول انتخابات حرّة شاملة في عام 1992. جرى ذلك ليس بعد الوحدة في أيار/مايو 1990، بل في إثر أزمة اقتصادية عنيفة بعد طرد اليمنيين من السعودية وقطع دول الخليج التمويل نتيجة وقوف اليمن إلى جانب العراق في حرب عام 1991. وكانت تجربة اليمن في التحول الديمقراطي الأولى مهمة للغاية، إذ كانت الانتخابات حقيقية ولم تؤدِ إلى انقلاب عسكري خلافًا للجزائر، ولم تُزوَّر لمصلحة الحزب الحاكم، حزب المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على 123 مقعدًا من أصل 301. وفاز الحزب الاشتراكي اليمني بـ 69 مقعدًا، وحزب التجمع اليمني للإصلاح بـ 68 مقعدًا. لكن هذه التجربة تعثّرت بسبب طريقة التعامل مع الجنوب، ومعارضة حزب الإصلاح التحالف الجديد مع حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وانتهى الأمر إلى نوعٍ من المحاصصة، حيث كان رئيس الجمهورية من حزب المؤتمر

الشعبي العام، ورئيس الوزراء من الحزب الاشتراكي، بينما أصبح عبد الله حسين الأحمر (1933-2007) زعيم حزب الإصلاح رئيسًا لمجلس النواب. لكن توزيع سيطرة الأحزاب وفوزها كان مناطقيًا، فأحزاب الشمال فازت في الشمال، والحزب الاشتراكي فاز في الجنوب، ما شكّل تطابقًا بين الانقسام السياسي والانقسام الجغرافي. وانتهى الأمر، كما هو معروف، إلى صراع عسكري وفُرضت الوحدة على الجنوب بقوة السلاح في عام 1994[23].

أما في الجزائر، فبعدما أنهى الشاذلي بن جديد حُكم الحزب الواحد بعد تظاهرات 1988 التي قُتل فيها 400 شخص، شملت الإصلاحات إجراء انتخابات حرة، وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية في عام 1990 واحتلّت 60 في المئة من مقاعد مجالس الولايات، و55 في المئة من مجالس البلديات. وفي الانتخابات البرلمانية، في الجولة الأولى في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1991 التي شارك فيها 50 حزبًا، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (أي التيار الإسلامي) بـ 188 مقعدًا من أصل 231 مقعدًا. وجاء في المركز الثاني جبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعدًا، ثم حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في المركز الثالث بـ 15 مقعدًا، وحلَّ رابعًا حزب حركة مجتمع السلم «حمس». وبقي 199 مقعدًا غير محسومة للاقتراع عليها في الجولة الثانية التي كانت مقررة في 16 كانون الثاني/ يناير 1992. عند ذلك حصل انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية بقيادة وزير الدفاع خالد نزار، وأُجبر بن جديد على الاستقالة.

في سياق موجة الإصلاحات، وقع في الجزائر تطوّران يذكّران بدراسات الانتقال إلى الديمقراطية: 1. شرخ في النخبة الحاكمة بين مؤيدي الإصلاح ومعارضيه. 2. حراك شعبي يطالب بتوسيع الإصلاحات. لقد قام في حينه في الجزائر حراك شعبي احتجاجي يحمل مطالب اجتماعية استغل اللَّبْرَلَة التي قام بها بن جديد وتياره داخل النظام، وطالب بتوسيعها. وقادت التيارات الإسلامية

---

(23) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London/New York: I.B. Tauris, 2001), p. 431, 436-437.

(التي لم تكن ديمقراطية الأهداف والتطلعات) الاحتجاجات وصولًا إلى الانتخابات قبل أن تنقلب عليها قيادة الجيش. فشل الانتقال في الجزائر، وبدا كأنه يسير بحسب نموذج مشروع دراسات الانتقال، لأن المعارضة التي استغلت الإصلاحات وطالبت بتوسيعها لم تكن ديمقراطية، ولم تهدف إلى بناء ديمقراطية (ما يؤكد أهمية هذا الموضوع خلافًا لرأي شيفورسكي وقبله روستو)، ولأنه في سياق الصراع داخل النخبة الحاكمة انتصر الطرف المعارض للإصلاحات، ألا وهو قيادة الجيش وبعض قيادات حزب جبهة التحرير. وتكررت خلال تأليف هذا الكتاب ثورة شعبية في الجزائر على نظام بوتفليقة التي كانت انطلقت كحركة احتجاجية ضد ترشيح الرئيس المريض والمُقعد لعهدةٍ رئاسية خامسة. وتحولت الاحتجاجات إلى ثورة شعبية تطالب بشكل واضح بالديمقراطية والتخلص من مراكز النفوذ غير المنتخبة التي تصنع القرار. ويبدو أن الأطراف جميعها، بما في ذلك الجيش، استفادت من تجربة عشر سنوات من الحرب الأهلية الدامية التي انتهى إليها إصلاح التسعينيات الديمقراطي في غياب نخب ديمقراطية في قيادات المعارضة والسلطة الحاكمة. وعُقدت انتخابات رئاسية بعد تطبيق مطلب الثورة بتعيين لجنة انتخابات مستقلة، لكن من دون المرور بمرحلة المساومة والتوافق في أثناء كتابة هذه السطور. وقد يكون من الضروري العودة إليها عند كتابة دستور جديد للبلاد.

جرت انتخابات في الكويت مباشرةً بعد تحريرها من الاجتياح العراقي لبرلمان جُمّد نشاطه في عام 1986. وعرفت البحرين في تسعينيات القرن الماضي أيضًا إصلاحات أعادت التيارات السياسية إلى العمل بصورة جمعيات سياسية مسجلة.

جرى هذا كله بعد احتجاجات اجتماعية في بعض البلدان في إثر تراجع قدرة الدول على دعم السلع الأساسية مع انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر النفط الخام المحلي من 37.42 دولارًا أميركيًا (114.93 دولارًا أميركيًا بأسعار اليوم) في عام 1980 إلى 14.44 دولارًا أميركيًا (33.29 دولارًا أميركيًا بأسعار اليوم) في عام 1986 (ينظر الجدول 13-1).

الجدول (13-1)

أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار/ برميل) في الفترة 1979-1990

(تم تعديل التضخم بأسعار 2019)

السنة	السعر (بالدولار)	السعر (بالدولار) بحسب عام 2019
1979	25.10	86.60
1980	37.42	114.93
1981	35.75	99.53
1982	31.83	83.44
1983	29.08	73.83
1984	28.75	69.97
1985	26.92	63.26
1986	14.44	33.29
1987	17.75	39.49
1988	14.87	31.83
1989	18.33	37.36
1990	23.19	44.73

المصدر: «Crude Oil Prices - 70 Year Historical Chart,» *Macrotrends*, accessed on 28/3/2020, at: http://bit.ly/2XPaaWX

لا نستبعد، بالطبع، تأثير توقعات أميركية متزايدة من حلفائها في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة واحتلال صدام حسين الكويت، وربط المحافظين الجدد مغامرت صدام العسكرية بطبيعة النظام الاستبدادي، وبداية المد الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأثره أيضًا في الرأي العام في المنطقة. وقد تداخلت ظروف الهيمنة الليبرالية الغربية بعد الحرب الباردة وتسارع العولمة الاقتصادية والثورة في وسائل الاتصال، وتشابكت في وضع التحديات أمام النخب السلطوية. ونتيجة لذلك اضطرت الأنظمة السلطوية، في خضم الأزمة الاقتصادية، إلى إدخال تعديلات على بعض مؤسسات الحكم.

من دون شرح أسباب الفشل، يصف العربي صديقي ما ميّز الإصلاحات العربية في الحقبة 1975–1997 بما يأتي: **أولًا**، على الرغم من المبادرات وتكرار الانتخابات، فإنّ الحكم الفردي ظلّ مسيطرًا. **ثانيًا**، على الرغم من وجود بعض التفاوضية في بعض الحالات، فإن الممسكين بالسلطة بقوا انتقائيين في اختيار من يتفاوضون معه، وغلبَ على المفاوضات هدف إيجاد شركاء مخلصين. **ثالثًا**، مع ارتفاع وعي الصحافة المعارضة وحريتها، فإن أدوات الأنظمة ظلّت هي المسيطرة على البنى الإعلامية. **رابعًا**، يقوم خطاب الأنظمة للبقاء في الحكم على الإكراه والتهديد، بدلًا من الإقناع. **خامسًا**، لم تؤدِ الانتخابوية إلّا إلى القليل من الاستيعاب والإدماج، وبهدف تعزيز بقاء الأنظمة في السلطة. كما أنّ تراجع الإصلاح في مصر والجزائر – وهما بلدان لهما وزن سكّاني وجيوستراتيجي بارز – حَرم العالم العربي من وجود نموذج ديمقراطي عربي[24].

لم تنتقل الأنظمة العربية من السلطوية إلى الديمقراطية بعد الإصلاحات في تلك المرحلة، فهل انتقلت إلى نظام سلطوي من نوع جديد هو السلطوية التنافسية؟

لا تنطبق مقولة السلطوية التنافسية، كما سبق أن ناقشناها، على البلدان العربية التي جرت فيها الإصلاحات، ولا تلك التي شهدت ثورات في بداية العقد الثاني من هذا القرن. وتتميز النماذج التي يجلبها الباحثان اللذان طرحا فكرة السلطوية التنافسية، (كرواتيا وصربيا وروسيا وبيرو تحت حكم فوجيموري وهايتي وألبانيا وأرمينيا وغانا وكينيا وماليزيا والمكسيك وزامبيا حتى تسعينيات القرن الماضي)، بما يأتي: إن المؤسسات الديمقراطية الشكلية هي وسيلة الوصول إلى السلطة أو الإمساك بها، لكن الحكّام يخالفون إجراءاتها وقواعدها باستمرار ومثابرة إلى درجة أن النظام يصبح غير قادر على

(24) العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 212–213. Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy* (New York: Oxford University Press, 2009), pp. 131-132.

توفير الحد الأدنى من معايير الديمقراطية[25]. وفي رأيي، ربما يَصحّ النمط المطروح عربيًا بالنسبة إلى حالة الجزائر في عهد بوتفليقة بعد المصالحة والسلم الأهلي، وربما اليمن أيضًا حيث تكرر انتخاب صالح، والسودان (الذي لم يعدّل فيه بالإصلاحات، بل انتقل من نظام تعددي ديمقراطي دام فترة وجيزة إلى هذا النموذج من خلال انقلاب البشير العسكري الذي تحوّل في الحقيقة إلى دكتاتور ولم يسمح لأحد بمنافسته). أما مصر في عهد مبارك فلم يُنتخب فيها الرئيس فعلًا، والحالة الوحيدة التي سمح فيها بمرشح في مقابله انتهت إلى اعتقاله. ونحن لا نعتبر إجراء انتخابات لبرلمان من دون صلاحيات حقيقية كافية لاعتبار النظام السلطوي تنافسيًا، فالمنصب الممسك بالسلطة فعلًا (رئيسًا أكان أم ملكًا) ليس خاضعًا للتنافس، ولا حتى لتنافسٍ شكلي أو مزوّر.

كانت إصلاحات القرن الماضي في الأنظمة السلطوية العربية، ما عدا الجزائر التي انتهت إلى ما انتهت إليه، إصلاحات تكتيكية لاحتواء أزمة داخلية و/أو مسايرة وضع دولي. وقدّر العديد من الكتّاب أنّ اللَّبْرَلَة التي جرت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته في بعض البلدان العربية كانت تجميلًا لصورة النظام السلطوي[26]. لكن بعض الباحثين اعتقدوا، تأثرًا على ما يبدو بتجربة غورباتشوف وببعض تجارب ما سُمي «الموجة الثالثة»، أن النخبة الحاكمة قد لا تتمكن من السيطرة على إيقاع الإصلاحات وحدودها، وحتى لو كانت جزءًا من عملية تجميل النظام السلطوي باستجابة النظام لضغوط اجتماعية واقتصادية. ووفق هذا التقييم الأقل دقة في ما يخص الحالة العربية[27]، قد لا يسيطر أيّ نظام على استقراره إذا استمرت الضغوط

(25) Steven Levitsky & Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), p. 52, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2NwKayt

(26) ومنها مقالة رايموند هنيبوش بعنوان «البرلة من دون دمقرطة في الدول السلطوية ما بعد الشعبوية»، يُنظر: Raymond Hinnebusch, «Liberalization without Democratization in 'Post-populist' Authoritarian States,» in: Nils Butenschon, Uri Davis & Manuel Hassassian, *Citizenship and State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000), pp. 123-45.

(27) Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» The Saban Center =

لتوسيع إصلاحات قام بها أصلًا لأسبابه هو. وذهبت ليزا أندرسون بعيدًا، فاعتبرت الإصلاحات السياسية في بداية عهد بن علي، والميثاق الوطني التونسي (1988) الذي تضمّن قضايا مثل الهوية الوطنية والنظام السياسي والتنمية، بداية انتقال ديمقراطي. وشبّهت الميثاق الوطني بميثاق مونكلوا (Moncloa) الإسباني. وقد وقّعته ستة أحزاب من بينها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وحركة النهضة وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي التونسي وحزب الوحدة الشعبية، إضافةً إلى الاتحاد العام التونسي للشغل (وقّع في عام 1989) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد الوطني للفلاحين، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وغيرها[28]. لكن ما تلاه هو دكتاتورية بن علي.

بالنسبة إلى الباحث حسن الحاج أحمد، فإن دولًا مثل مصر وتونس واليمن التي حصلت فيها ثورات، كانت دخلت مرحلة إصلاحات سياسية في ثمانينيات القرن الماضي وبعضها قبل ذلك (إذا بدأنا بالسادات في السبعينيات). أي إن هذه الدول، بمعنى ما، كانت في مراحل انتقالية[29]. وفي رأيي، لم تكن تلك مرحلة انتقالية بمفهوم دراسات الانتقال. وحتى إذا اعتبرنا أي مرحلة في التاريخ مرحلة انتقالية، فهي بالتأكيد لم تكن مرحلة انتقال إلى الديمقراطية. لقد جرت تعديلات في إطار النظام السلطوي، وليس إصلاحات حقيقية، سواء

---

for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC, *Analysis Paper*, no. 13 (October 2007), = accessed on 9/3/2020, at: https://brook.gs/39wy13w

اللافت أن تشارلز تيلي وضع قائمة التحولات الديمقراطية عبر التاريخ التي تبدأ بالفترة 1850-1899، والتي يشمل فيها أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية. وشملت الفترة 1900-1959 أوروبا الغربية مجددًا والأميركيتين وأستراليا ونيوزيلندا واليابان. ومن عام 1950 حتى عام 1979 تجده يشمل مصر والمغرب وزامبيا كأنها جرت فيها تحولات ديمقراطية في نهاية السبعينيات، يُنظر: Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 199.

(28) Lisa Anderson, «Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988,» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (Spring 1991), pp. 251-257, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2YUMukw

(29) حسن الحاج علي أحمد، «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**، ص 69.

أشملت انتخابات أم إتاحة التعبير لبعض وسائل الإعلام تحت سقفٍ محدد من دون التنازل عن ضبط الأجهزة الأمنية لها. والأهم من ذلك أن الأنظمة الحاكمة لم تنشقّ في أعقابها، وانتهت في أغلبيتها الساحقة إلى ترسيخ النظام السلطوي. **وفي أي حال لا أرى أن الثورات الإصلاحية (كما سميتها) كانت جزءًا من تلك المرحلة، بل جاءت من خارج ديناميتها، ورافضة للواقع الاجتماعي السياسي السلطوي الذي تمخضت عنه. لم يكن ثمة تدرّج هنا، بل قطعٌ مع هذه العملية، وتطلع إلى مغادرة النظام السلطوي عمومًا.**

حتى في حالات الانتقال الأخيرة من عام 2011، لم تتكرّر عربيًا حالة مثل حالة الجزائر، أي انشقاق النخبة خلال الإصلاح من أعلى. ففي مصر وتونس واليمن انشقت النخبة الحاكمة (إذا اعتبرنا قيادة الجيش من ضمن النخبة الحاكمة) بعد ثورة. أما في سورية فلم يحصل انشقاق كهذا في النخبة الحاكمة (ويجدر بنا أن نتذكر في هذا المقام أن النظام السوري استفاد من تجربة الضباط الجزائريين في تحمّل تكلفة قرارهم ألا وهو تفجر الصراع المسلح، وفي تخيير العالم بين النظام والإرهاب. فقد أثبتت التجربة الجزائرية أنه إذا طرح الموضوع على هذا النحو، فإن الضغط العالمي على النظام يتراجع).

في حينه، أكد المستبشرون بإصلاحات العقدين التاسع والعاشر من القرن الماضي ازدياد أهمية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وانتشارها، والتي من المتوقع أن تعزز الحوار السياسي والتسامح والمهارات التنظيمية والموارد المتوافرة للمواطنين لتحدي سلطة الدولة[30]. وجُلبت أدلة مقارنة على أن التحول الديمقراطي قد ينشأ من تنافس طويل المدى، وإن كان مقيّدًا، وأنه بذلك قد تزداد قوة المعارضة وتدخل في تفاوض على الدمقرطة مع الحكّام بعد أن كانت هذه المعارضة ضعيفة عندما أطلقت الانتخابات أول مرة. وتُورَد أمثلة من المكسيك والسنغال[31]. والانتخابات التشريعية التعددية، وفق

(30) Marsha Pripstein Posusney, «Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36 no. 4 (Winter 2002) p. 35, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2w83tDL

(31) Ibid., p. 36.

مارشا بوسوسني، هي خطوة بادرت إليها الأنظمة ليس بوصفها إصلاحًا يقود نحو الديمقراطية، إنما لإجهاض الديمقراطية. ومع ذلك، ففي ربط شرعيتها بالانتخابات، أنشأت هذه الأنظمة حلبة للناشطين الديمقراطيين للتنافس. والانتخابات تُحدث شقوقًا في النظام السلطوي عند استغلالها من طرف المعارضة[32]. وقد ثبت خطأ هذا الاستنتاج عربيًا؛ إذ تراجعت نزاهة الانتخابات ولم تتعمّق، واعتمدت آليات التزوير والتخويف وتغيير طريقة الانتخابات وفق مصلحة النظام.

بعد الثورات في عام 2011، فحسب أصبح للانتخابات معنى في بعض الدول، بما فيها تلك التي لم تحصل فيها ثورات، مثل المغرب الذي حصل فيه حراك شعبي مهم بعد الثورات في تونس ومصر. وثبت أن تعزيز أهمية الانتخابات البرلمانية، واحترام النظام الملكي في المغرب لنتائجها في إطار الإصلاحات الدستورية التي بادر إليها الملك بعد «حراك فبراير 2011» الاحتجاجي في المغرب ذاته، هما تعزيز موقت يمكن التراجع عنه في الوقت الذي يراه المخزن ملائمًا من خلال إمساكه بالقرار السياسي، وقدرة أجهزته الأمنية على الضغط على الأحزاب.

ظلت السلطة التنفيذية في الدول العربية بعد إصلاحات القرن الماضي غير منتخبة، أما السلطتان التشريعية والقضائية فمقيدتان للغاية، ولا وزن حقيقيًا للسلطة المنتخَبة بين مكونات النظام الحاكم. ومع ذلك، جرى التلاعب بها من خلال التزوير والتخويف والإغراء ودعم مرشحي النظام وغير ذلك، إدراكًا من النظام لأهمية أي انتخابات وخطرها إذا أفلتت نتائجها من يديه، حتى إذا كانت انتخابات لهيئة فاقدة الصلاحيات، ومن هنا تكون ضرورة ضبطها والتحكم في نتائجها.

في النهاية، لم يحصل تحول ديمقراطي من خلال تعميق الإصلاح الانتخابي، لا بديناميته الداخلية، ولا بجدلية التفاعل مع مقاطعة الانتخابات،

---

(32) Ibid., pp. 52-53.

ولا بالاحتجاج الشعبي، بل وقعت ثورات في بعض هذه الدول من خارج هذه المنظومة، بعد فترة طويلة ساهمت فيها الإصلاحات الشكلية بترسيخ الأنظمة السلطوية. كما وقعت ثورات في دول لم يشهد نظام الحكم فيها أي إصلاحات تذكر مثل سورية وليبيا.

أما الدول التي عرفت إصلاحات في نهاية القرن الماضي ولم تنشب فيها ثورات، مثل الأردن والمغرب، فعادت إلى الإصلاحات من جديد خشية تداعيات الثورات في الدول العربية الأخرى والارتدادات الاحتجاجية التي وقعت فيها. وما لبثت أن أحكمت قبضتها على السلطة بقوة بعد تراجع الثورات العربية. وتشكّل البحرين حالة خاصة، فقد شهدت إصلاحات في القرن الماضي، لكنها تراجعت عن جزء كبير منها. وبعد أن اختلط فيها الحراك الثوري في عام 2011 بالتوتر الطائفي وتدخل السعودية بإرسالها قوات درع الجزيرة، تراجعت تمامًا عن الإصلاح وعادت إلى نظام ملكي سلطوي تقليدي تابع للسعودية.

يمكن ملاحظة الفارق في سلوك القوى السياسية خلال الثورات نفسها وبعدها، بين الدول التي عرفت الانتخابات التشريعية المقيّدة وتلك التي لم تعرف أي نوع من الانتخابات، لناحية التمرس السياسي والثقافة السياسية والقدرة على التنظيم. ولم يكن العامل المهم هنا هو تأثير دينامية الإصلاح في النخبة الحاكمة، بل تأثير إتاحة هامش نسبي للتنظيم وعمل سياسي ونقابي وهامش أوسع للإعلام في المعارضة. يصح ذلك في حالات مصر وتونس والجزائر واليمن والمغرب والأردن قبل الثورات.

على نمط الخطأ في تطبيق نموذج دراسات الانتقال الذي بدأنا فيه هذا الفصل، لا يعتبر الباحثان آمال أحمد وجيوفاني كابوتشيا تحولات عام 2011 في مصر تغييرًا للنظام، وإنما حلقة أخرى من حلقات التحول الديمقراطي التي بدأت بالانفتاح الساداتي في الفترة 1974-1979، وتشمل من ضمنها ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة المصرية لتحديد نفقات

الدولة والخصخصة ومأسسة التعددية الحزبية وغيرها[33]. ورأى الباحثان أن ردة فعل الطبقة العاملة على سيطرة رجال الأعمال الجدد على الحزب الوطني الديمقراطي، وانضمام العمال إلى المجتمع المدني، كما يسمّيانه، أصبحَا أساس الحركة الثورية في عام 2011[34].

يندرج هذا الاستنتاج ضمن التحليلات الخاطئة لإصلاحات القرن الماضي وعلاقتها بالثورة. وكان النظام قد تحوّل في السنوات التي سبقت الثورة إلى التشدد الأمني في قمع المعارضة، وانتشر الفساد بشكل واسع، وبدأ النظام التحضير لتوريث الحكم لابن الرئيس، كما زوّر انتخابات مجلس الشعب في عام 2010. وكان للتزوير شأن رئيس في احتقان القوى السياسية المعارضة. وحفزت الحراك الشعبي هزة ثورية بدأت في تونس وأدت إلى تغيير النظام. وانطلقت الحركة بداية بوصفها احتجاجًا ضد ممارسات أجهزة الأمن والتعذيب في السجون. لكن منذ ثورة تونس وهروب بن علي كانت إمكانية إسقاط النظام، وللدقة الرئيس، ماثلة في الأذهان. لم يكن الهدف تعميق ما بدأه السادات ومبارك، فقبل الثورة كان نظام مبارك قد أصبح أكثر سلطوية. ومع ذلك لم تهدف الثورة إلى الاستيلاء على الحكم، بل طالبت باستقالة الرئيس وبتحقيق سلسلة مطالب لا تعني إلا تطبيق الديمقراطية. لقد قرع الحراك الثوري جدران النظام من خارجه، وكأنها ثورة لا تطرح بديلًا من الحكم بل تطالب بالإصلاح الجذري الذي يؤدي إلى الديمقراطية. وهذا ما أقصده بالثورة الإصلاحية.

أما محور بحث آمال أحمد وجيوفاني كابوتشيا المذكور فهو الضمانات الوقائية التي تُقدّم للفئات الحاكمة للقبول بالتحول الديمقراطي، وفق بعض

---

(33) Amel Ahmed & Giovanni Capoccia, «The study of Democratization and the Arab Spring,» *Middle East Law and Governance*, vol. 6, no. 1 (2014), p. 20, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2w0zbSd

(34) Ibid., pp. 26-27.

كان للعمال شأن مهم في إضرابات المحلة الكبرى قبل الثورة، لكن وزن العمال المنظمين لم يكن أساسيًا في الحراك الثوري في 25 يناير في مصر، وانضم إليه عدد من النقابات لاحقًا.

دراسات الانتقال. وهما يبحثان بأثر تراجعي عن هذه الضمانات، ولا يستطيعان، بحسب قولهما، تحديد أي منها مؤاتٍ للديمقراطية وأيها غير مؤاتٍ[35]. ومع ذلك، فالباحثان يقطعان بأن الأمر الرئاسي للرئيس مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 يتناقض مع عملية التحول الديمقراطي؛ إذ شكّل خطرًا كبيرًا على الديمقراطية[36]، لأنه يركز صلاحيات كبيرة في يد الرئيس. كتبا هذا عن رئيسٍ منتخب لم يكن في يده إلا صلاحيات نظرية، ولم يكن يحكم في الحقيقة، فقد كان عمله معرّضًا لعرقلةٍ مستمرة من أجهزة الدولة البيروقراطية ومن أجهزة القضاء المختلفة التي حلّت برلمانًا منتخبًا، وما عاد في الدولة أي مؤسسة منتخبة غير الرئيس. والحقيقة، في رأيي، أن خطورة خطوة مرسي نبعت ليس من مضمونها، بل من سوء تقديره لردة الفعل الواسعة عليه بسبب الصراع على السلطة بين القوى المعارضة للنظام السابق، وعدم تقديره أهمية الوحدة الوطنية للمرحلة الانتقالية بين القوى المعارضة للنظام السابق.

أما الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو 2013، أو ما يسميانه «الحوادث الأخيرة»، و«الانقلاب المدعوم شعبيًا» الذي أدى إلى إطاحة أول رئيس مصري منتخب، فهو من منظور الباحثين تغيير مؤسسي يصعب الحكم عليه، «مع أن النظريات القائمة يمكن أن تفسّره باعتباره عودة إلى السلطوية». ثم يعلّق الباحثان بقولهما: صحيح أن إطاحة رئيس منتخب ديمقراطيًا أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه على أسس ديمقراطية (لاحظ تحديدهما للموقف منه على أنه: لا يمكن الدفاع عنه على أسس ديمقراطية)، لكن مثل هذا الموقف في رأيهما لا يلتقط تركيب الحالة، ولا سيما التحالف غير المتوقع بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية أدت إلى إطاحة مرسي. ووفقًا لتقديرهما، قد يكون تقويم ما جرى بوصفه مجرّد عودة إلى السلطوية خاطئًا، فالتحالف الليبرالي - المحافظ الذي أطاح مرسي يمكن أن يكون أساسًا لدينامية سياسية تؤدي إلى الديمقراطية[37]؛ أي إنهما لم يدركا معنى الانقلاب العسكري وأهميته حتى بعد أن وقع، بسبب موقفهما الأيديولوجي من

---

(35) Ibid., p. 27.

(36) Ibid., p. 28.

(37) Ibid., p. 29.

الرئيس المنتخب، ما دامت الدمقرطة في مصر مستمرة منذ السادات، بموجب تحليلهما، ولم يقطعها إلا أمر مرسي الرئاسي. وهكذا يصبح الرئيس المنتخَب عائقًا على طريق الديمقراطية، والانقلاب العسكري محرِّكًا لعملية سياسية قد تؤدي إلى الديمقراطية. ويؤكدان أن النظام الديمقراطي المقبل ستتوافر فيه ضمانات وقائية أقوى للقوى الليبرالية وللقوى المحافظة ونخب النظام القديم على حد سواء، وأن ما جرى بعد الانقلاب العسكري ليس حربًا على فضائل الديمقراطية، وإنما صراع على من سيجلس حول الطاولة. ويزعمان أن ما يجري في مصر منذ الانقلاب يقود إلى الإجماع السياسي اللازم لاستقرار النظام الديمقراطي[38]. لا حدود لما يمكن فعله في تبرير مواقف سياسية أيديولوجية بالتوصيفات المنحازة وانتقاء الوقائع، وهذا كله تحت غطاء تطبيق مقولات من دراسات الانتقال وعلم السياسة المقارن في غير مكانها.

لا توجد حاجة إلى التخصص في العلوم السياسية لإدراك أن السادات لم يفتتح طريق الديمقراطية، بل إنه أنشأ نظامًا سلطويًا ازداد فيه وزن حكم الفرد على حساب الشراكة مع الجيش، وأن الجيش بعد انقلاب 2013 لم يكتفِ بإعادة إنتاج النظام القديم، بل ذهب إلى إنتاج نظام أكثر سلطوية، وبروح قمعية انتقامية تهدف إلى إغلاق الفضاء العام تمامًا، وحظر أي نشاط سياسي خارج النظام لمنع أي تطور شبيه بثورة يناير في المستقبل. فالاستبداد العائد أسوأ من الاستبداد البائد لأنه انتقامي، ولأنه يريد وأد أي إمكانية لنشوب ثورة مرة أخرى.

لم يتعمق الإصلاح السياسي الذي انطلق في نهاية القرن الماضي، ولم تتلبرل الحياة السياسية، بل اتجهت الأنظمة إلى النيوليبرالية الاقتصادية بإقطاع المجالات المخصخصة للمقربين من النظام مع إحكام القبضة الأمنية والسياسية. ولم تتحول اللَّبْرَلَة الاقتصادية إلى أساس للإصلاح السياسي، بل إلى إمساك رأس المال المستفيد من اللَّبْرَلَة بدعم أكبر من نظام الحكم كونه مصدر القوة والثروة. كما أن الطبقات المتولدة منه والمستفيدة منه على حدٍ سواء لم تشكل قاعدة اجتماعية للديمقراطية، بل للنظام القائم.

(38) Ibid., p. 30.

استفادت الأنظمة السلطوية العربية سلبًا من تجربتين للإصلاح جعلت نخبها (باستثناء قلة من مثقفيها) تتماسك خلف النظام ضد أي إصلاح خوفًا من نتائج شبيهة بهاتين التجربتين اللتين تحولتا، في رأيي، في أذهان الحكام إلى متلازمتين، وهما متلازمة غورباتشوف ومتلازمة بن جديد. لقد أفلت زمام الإصلاح من أيدي هذين الزعيمين. ففي حالة الاتحاد السوفياتي، فقَد الحزب الشيوعي السلطة وانهارت الإمبراطورية. وفي حالة الجزائر، كاد الإسلاميون يفوزون بالحكم انتخابًا لولا تحرك الجيش.

طرحت التجارب العربية إذًا إشكاليتين لم تجب عنهما دراسة شيفورسكي ولا دراسة شميتر وأودونيل المستمدة من جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية. وتتعلق الأولى بالإصلاح. ففي ما عدا حالة الجزائر التي وصلت إلى درجة الانتخابات قبل انقلابٍ شق النظام المعادي للإصلاحات عليها، لم يحصل أن انشقت النخبة الحاكمة، بل ظل الإصلاح مبادرة بيد النظام يطرحها ويسحبها بحسب الظرف[39]. فالنخبة الحاكمة ليست مؤلفة من تيارات محافظة ومعتدلة، بل من مركبات محيطة بمركز النظام الحاكم الفرد المطلق الصلاحيات، موالية له مباشرة، كما بيّنا. وحتى لو وجدت نزعات محافظة وإصلاحية، فإن من يحسم هو الحاكم الفرد، وتنزل البطانة عند قراره. وسورية هنا حالة نموذجية توضحت بشكل صارخ في النقاش بين التصحيحيين المحافظين والتحريريين، لكن الجميع كان ينصاع لحسم الرئيس، ومن لم ينصع له فإنه يُقصى تمامًا. وكانت هذه حال العراق ومصر أيضًا، وكذلك حال الأنظمة الملكية العربية. ولذلك لم تخرج دعوة الإصلاح في عام 2011 من تيارٍ معتدل في داخل النخبة الحاكمة، بل من التظاهرات في الشوارع والميادين.

رأى ستيبان ولينز أن النظام الذي يطلقون عليه تسمية «نظام سلطاني»، يتمحور حول شخصٍ واحد يمسك بالسلطة ويتصرف كأن البلاد ملكه

(39) إنما الذي عانى الانشقاقات في مراحل الانفتاح السياسي هو المعارضات اليسارية والقومية والإسلامية، في مقابل تعاضد النخب الحاكمة. فوقعت شروخ في الأحزاب على خلفية ولوج العمل البرلماني، أو بسبب احتواء النظام بعض القيادات، وغيرهما من الأسباب.

الشخصي، فلا تعود لعبة الانتقال الديمقراطي صالحة للّاعبين الأربعة، والمقصود هم المتشددون والمعتدلون من طرفَي النظام والمعارضة، والتي يتفق بموجبها المعتدلون من الطرفين، على إقصاء المتطرفين من الطرفين. حين يكتشف النظام السلطاني وجود معتدلين في صفوفه يقوم بالقضاء عليهم. أما النظام الأقل سلطانية فقد يسمح ببعض الاستقلالية لمجال قطاع الأعمال والمؤسسة الدينية وحتى الجيش. وأظهر نظام مبارك في نهاية حكمه صفات سلطانية من خلال مسألة توريث الحكم لابنه، لكن مصر لم تكن دولة سلطانية. فالجيش حافظ على استقلالية مؤسسية إلى حدٍ بعيد (مقارنة بسورية وليبيا واليمن). وكان قادرًا على حماية مصالحه وإقصاء مبارك عن السلطة[40]. لكنه فعل ذلك من منطلقات متعلقة بنفوذه، وليس لأنه جيش مهني خاضع للدستور.

(40) Linz & Stepan, «Democratization Theory and the 'Arab Spring',» pp. 26-28.

الفصل الرابع عشر

عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية

في دور العنف في عملية بناء الدولة، وفي تفاوت عناصر الشرعية والعنف في استقرار الدولة، وفي أن الدولة القمعية دولة ضعيفة غالبًا وليس دائمًا، وفي أنها قادرة على ترسيخ ذاتها وبناء قواعد اجتماعية لها. في جباية الضرائب بوصفها مؤشرًا على قوة الدولة، وفي التفاوت بين الدول العربية والدول الغربية. في مركبات السلطوية العربية الحديثة في ما يتجاوز السلطانية، وفي دور الجيش والأمن والحزب الحاكم وأسرة الرئيس. وفي العلاقة بين بنية النظام ودرجة قمعيته للثورات.

نتناول في هذا الفصل البلدان التي نشبت فيها ثورات عربية في عام 2010-2011 من زاوية قوة الدولة وشرعيتها. وسبق أن تناولنا شرط الوحدة الوطنية وقوة الدولة في عملية الانتقال الديمقراطي. واخترنا زاوية النظر هذه لأنها تفسر الفارق بين دولتين (مصر وتونس) بدأت فيهما عملية الانتقال الديمقراطي بعد ثورات تونس ومصر، وثلاث دول أخرى (سورية واليمن وليبيا) تحولت فيها الثورات إلى حروب أهلية. ويتناول الفصل قدرة الدولة على حل الشروخ القبلية والطائفية، وهو بذلك لا يميز بين الدولتين المذكورتين والدول الثلاث الأخرى فحسب، بل بين مصر وتونس أيضًا. ويشدد الفصل في البداية على قوة الدولة العربية بشكل عام من زاوية قدرتها على جمع الضرائب مقارنة بالدول المتطورة، وذلك ليس لتفسير ضعف المواطنة وحقوقها، بل لتبيين الفارق بين قوة النظام وقوة الدولة،

إذ قد تأتي سطوة النظام السلطوي على خلفية ضعف الدولة. هذا عدا عن أن للجداول الواردة في هذا الفصل والمعدة خصيصًا لهذا الكتاب أهمية بذاتها.

في أغلبية الدول العربية، جاء التحديث على نهج النموذج الأتاتوركي الذي عرفته تركيا في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، واتخذ شكل ثورة من أعلى ضد مُلّاك الأرض ورأس المال الأجنبي (مع تعديلات وتغييرات كثيرة على مصطلحات مور التي سبق أن تطرقنا إليها لناحية خصوصية العلاقة بين مُلّاك الأرض والدولة، وقدرة الدولة على ترسيخ حكمها، والعلاقات الدولية وأهمية العوامل الخارجية، ودور الدين في الدولة). كان هدف الأنظمة الراديكالية والمحافظة على حدٍ سواء تقوية جهاز الدولة القمعي، وفرض سيادة الدولة على الأرض والسكان، وإجراء إصلاح زراعي، والتخلص من رأس المال الأجنبي، وضبط رجال الدين، سواء تطلب ذلك احتواءهم فحسب، أم تعزيز أيديولوجيا علمانية إضافة إلى ذلك. كان كسر قوة الأعيان الاقتصادية والسياسية شرطًا مسبقًا لإطلاق استراتيجيات التنمية، بالتصنيع والإصلاح الزراعي. وقام الإصلاحيون التحديثيون بتجريد خصومهم السياسيين من أملاكهم[1].

كما تطلّب فرض سيادة الدولة العربية الوليدة على الأرض والسكان، بما في ذلك مجتمعات محلية متنوعة وغير مترابطة، درجة كبيرة من السلطوية. وتفاقمت السلطوية حين أصبح في الإمكان تمويل أجهزة الدولة القمعية بأموال النفط. وكانت الدول الجمهورية الراديكالية أشد ميلًا إلى المركزة، وأقل قبولًا بوجود بنى وسيطة بين الدولة والمواطن. وافترض بعض الباحثين مثل بروملي أن تكون الأنظمة المحافظة تربة خصبة لتطور «رأسمالية ديمقراطية» أكثر من الأنظمة الراديكالية، بسبب مركزية الدولة في عملية تملك فائض القيمة عند

(1) Simon Bromley, «The Prospects for Democracy in the Middle East,» in: David Held (ed.), *Prospects for Democracy: North, South, East, West* (Cambridge: Polity Press, 1993), p. 401.

الأخيرين، أي ضعف اقتصاد السوق بهدف ترسيخ قوة الدولة[2]. لكن، في ما يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية، فإن التجربة أثبتت أنّ الأنظمة الملكية المحافظة تبدي مرونة أكثر في الإصلاح واحتوائه، من دون أن تؤدي المرونة إلى الديمقراطية، ومن ثم فهي أقل تعرّضًا للثورات من أجل التغيير، في حين أن الأنظمة السلطوية الراديكالية لم تتغير إلّا بتدخلٍ من الخارج أو ثورة. وتوقف نجاح الانتقال إلى الديمقراطية على عوامل أخرى سوف نأتي على ذكرها لاحقًا.

ظلّت نسبة السلطوية المطلوبة لفرض سيطرة الدولة على المجتمع مرتفعة بسبب فقدان العلاقة العضوية بينهما، وضحالة بنى الدولة لضعف جذورها في المجتمع. وظل الحكام في العالم العربي بعد سقوط المرحلة الليبرالية القصيرة بعد الاستعمار يخشون الانتخابات، لأنه ليس لديهم سيطرة فعلية على المجتمع ولا رقابة كاملة عليه، وهم غير قادرين على فرض هذه الرقابة فعلًا، ويصعب عليهم توقّع نتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية، لأنهم يخافون المجهول[3]. وعندما أصبحوا قادرين على الرقابة كانت قد تبلورت طبيعة النظام السلطوية، وتجذرت وصارت أوساط اجتماعية واسعة نسبيًا ترتبط ببقائه. ومن الأدلة على ضعف الدولة وعدم تغلغلها في المجتمع على نحوٍ كافٍ عجزها عن جباية الضرائب بصورة ناجعة، ووجود قسم كبير من الاقتصاد خارج سيطرة الدولة والقطاع الخاص المعروف، والمقصود هو اقتصاد رمادي خارج قطاع الدولة وخارج القانون، ولا يخضع للضرائب؛ هذه دول ضعيفة تعوّض الضعف البنيوي في العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، بالإجراءات القسرية.

الحقيقة أنه في دول أفريقيا وآسيا (بما فيها الدول العربية) وأميركا اللاتينية بعد الاستقلال مباشرة، وفي بعضها حتى الآن، تُستمَد أغلبية دخل جهاز الدولة

(2) Ibid., p. 402.

(3) Lisa Anderson, «Arab Democracy: Dismal Prospects,» *World Policy Journal*, vol. 18, no. 3 (Fall 2001), p. 55, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2MiJX0n

لأغراض الميزانية من الجمارك وضريبة الشراء والقيمة المضافة على البضائع (وهي ضريبة يتحمل عبؤها الفقراء)، وكذلك من بيع مستخرجات الثروة الطبيعية في حال توافرها، لكن ليس من ضريبة الدخل، وتحديدًا ضريبة الدخل على القطاع الخاص، فجبايتها ضعيفة جدًا، ما يدل على ضعف مؤسسات الدولة وضعف قدرتها على تنفيذ قوانينها، وعلى مقدار تهرب رجال الأعمال من دفع الضريبة المستحقة.

تظهر قوة الدولة ونجاعتها في الجباية في نسبة الضرائب المباشرة على الدخل إلى الميزانية، أما الضرائب غير المباشرة فعلى الرغم من أنها أقل عدلًا من الأولى، فإن جبايتها أسهل لأنها لا تجبى مباشرة. وقمت بعملية مراجعة لوضع جباية الضرائب في بعض البلدان العربية التي توافرت عنها معطيات، مع العلم أن هذا ليس المؤشر الوحيد على ضعف الدولة، لكنه مؤشر يسهل تكميمه وإجراء مقارنات بدول أخرى.

تلجأ الدول غير القادرة على جباية الضرائب على الدخل بنجاعة، إلى الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع مثل ضريبة الشراء والقيمة المضافة والجمارك وغيرها. وتبين نتائج بحثنا في بنية الضرائب ونسبتها إلى الموازنة في البلدان العربية أن أعلى نسبة للضرائب هي على الدخل والأرباح، أو ما يسمى عادة «ضريبة الدخل». ويبيّن الجدول (14-3)، على سبيل المثال، أن نسبة ضريبة الدخل في تونس بلغت 36.4 في المئة، تليها مصر 24.1 في المئة، ثم المغرب 20 في المئة. إلا أنه من المرجح أن جزءًا من الضرائب الأخرى في حالتَي مصر والمغرب يتضمن ضرائب أو مساهمات مرتبطة بالدخل، وهذا ما يمكن عكسه من نسبة ضرائب الدخل والأرباح في الجدول (14-4) المعتمد على بيانات البنك الدولي الذي جمع ضرائب الدخل مع المساهمات الاجتماعية المرتبطة بالدخل. فعند مراجعة قوانين الموازنة المصرية في الفترة 2014-2018، يتبين أن نسبة ضرائب الدخل على الأجور والأرباح والمكاسب تمثل نحو 29.4 في المئة، وهي نسبة منخفضة للغاية، علمًا أن هيكل الضرائب يتضمن ما يأتي:

الجدول (14-1)

هيكل الضرائب ونسبتها من الموازنة في مصر

نسبة الضرائب من إيرادات الدولة	71.6
ضريبة الدخل والأرباح[4]	29.4
ضريبة السلع والخدمات	28.5

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/ 2019** (القاهرة: 2018)، شوهد في 9/ 3/ 2020، في: http://bit.ly/2TSlS27

كما أنّ مراجعة هيكل ضرائب المغرب تعكس أيضًا نسبةً أعلى من النسبة المسجلة في بيانات صندوق النقد العربي وبيانات البنك الدولي. وعلى الرغم من أن قانون الموازنة لا يوضح هيكل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في المغرب، فإنه يشير إلى أن نحو 31 في المئة من الإيرادات في موازنة 2018 هي ضرائب مباشرة مقابل 32 في المئة هي ضرائب غير مباشرة، إضافة إلى الجمارك[5].

تتضمن الضرائب على السلع والخدمات في البلدان العربية بندين أساسيين:

1. ضرائب القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك.

2. ضرائب على سلع محددة وبالذات التبغ والكحول والمنتجات البترولية[6]. فعلى سبيل المثال، كانت الرسوم على التبغ والكحول والمنتجات البترولية تمثل نحو 10 في المئة من إيرادات الدولة في مصر في الأعوام الأخيرة (2015-2019)[7]. وهذا ينطبق على دول أخرى مثل المغرب والأردن وتونس، وهي نسبة مرتفعة للغاية.

---

(4) تتضمن ضريبة الدخل والأرباح ضرائب دخل الوظائف، ودخل الأفراد خارج الوظائف، والضرائب على الأرباح الرأسمالية وضرائب أرباح شركات الأموال (هيئة البترول، وقناة السويس، والبنوك).

(5) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، **قانون المالية 2019** (نيسان/ أبريل 2019)، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/3dzZ0hd

(6) المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الموازنة العامة، **قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019** (عمان: 2019)، شوهد في 9/ 3/ 2020، في: http://bit.ly/2TDrzSZ

(7) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية؛ المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الموازنة العامة.

الجدول (14-2)

هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر

ضريبة القيمة المضافة/ المبيعات	14.5% من الإيرادات
ضرائب إضافية على سلع محددة (تبغ/ كحول ...إلخ)	9.7% من الإيرادات

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/ 2019** (القاهرة: 2018)، شوهد في 9/ 3/ 2020، في: http://bit.ly/2TSlS27

الجدول (14-3)

هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017

(معدل عام/ صندوق النقد العربي)

	الضرائب على الدخل والأرباح	الضرائب على السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	المنح والإيرادات الأخرى	المجموع*
تونس	36.4	34.4	6.9	11.0	11.4	100.0
مصر	24.1	26.7	4.8	11.6	32.8	100.0
المغرب	20.2	35.6	3.3	23.3	17.6	100.0
الجزائر	19.2	15.7	7.6	1.9	55.6	100.0
لبنان	15.4	24.8	14.2	16.4	29.1	100.0
اليمن	13.6	9.9	4.7	1.5	70.4	100.0
الأردن	11.5	41.7	4.9	3.2	38.8	100.0
السودان	5.4	46.1	18.3	0.3	29.9	100.0
ليبيا	4.0	0.4	0.4	1.2	94.0	100.0
سلطنة عمان	3.9	0.6	2.6	3.1	89.8	100.0
العراق	2.6	1.0	0.3	0.2	96.0	100.0
الإمارات	2.4	2.0	2.9	2.4	90.3	100.0
السعودية	1.8	3.8	3.0	1.9	89.6	100.0

يتبع

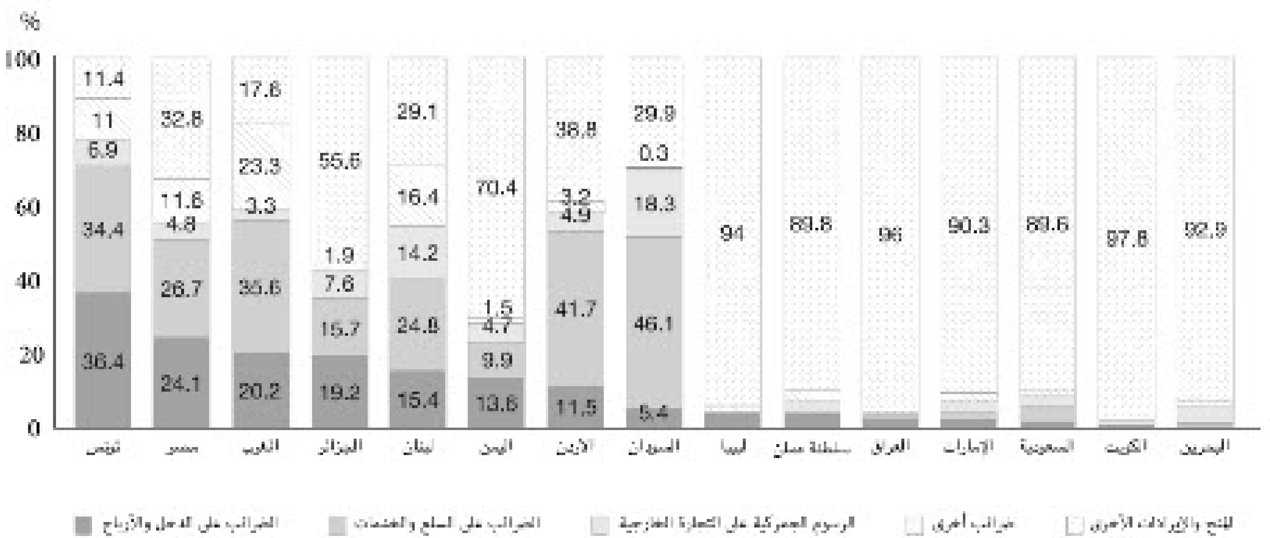
تابع

الكويت	0.7	0.0	1.4	0.1	97.8	100.0
البحرين	0.0	1.2	4.5	1.4	92.9	100.0

* الاجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب.

المصدر: أعد الباحث الجدول أعلاه بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي التي تُغطي بيانات الأعوام من 2012 وحتى 2018؛ يُنظر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/2KJbrKf؛ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/2KGxQrA؛ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/3f4RfAj؛ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/3aSy6hH؛ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018**، شوهد في 29/ 4/ 2020، في: https://bit.ly/3d0H3Y0

الشكل (14-1)
هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017
(معدل عام/ صندوق النقد العربي)



المصدر: المرجع نفسه.

نلاحظ في الجدول (14-3)، وفي الشكل (14-1)، انخفاض نسبة الضرائب على الدخل والأرباح، وارتفاع نسبة الضرائب على السلع والخدمات التي يدفعها المواطن على نحوٍ غير مباشر حين يشتري السلعة أو الخدمة. لكنه يعانيها مباشرة، ويعانيها الفقير أكثر من الغني لأنه يدفع المبلغ نفسه الذي يدفعه صاحب الدخل المرتفع، ولأن القسم الأكبر من دخله يُنفق على السلع المعيشية.

كما نلاحظ وجود بند معونات وإيرادات أخرى تمكّن الدولة من تغطية أجزاء متفاوتة من الميزانية لا تغطيها الضرائب. وهي تتألف من معونات أجنبية، ومنح وقروض ومعونات عسكرية وغيرها (وإيرادات قناة السويس في حالة مصر)، وإيرادات تصدير النفط التي تلغي الحاجة إلى أي ضرائب تقريبًا في حالة الإمارات والسعودية والكويت والعراق وليبيا. وهذا الريع من أهم أسباب تعزيز قوة نظام الحكم (على الرغم من ضعف بنية الدولة) حتى في الدول التي يغطي فيها خمس الميزانية فقط، لأنه يغطي العجز، ويمنح النظام القدرة على بناء شبكات ولاء وشبكات زبائنية.

نلاحظ أيضًا أنّ الدول التي تتصدر قائمة الضرائب المباشرة من حيث نسبتها إلى الميزانية هي تونس ومصر. ولا أعتقد أن ذلك مصادفة. فهي الدول الأقوى من حيث بنية المؤسسات وشرعية الدولة، تليها المغرب. وأعتقد أن الأمر ينطبق على الجزائر لناحية نسبة الجباية، لكن ريوع النفط تقوم في هذه الحال بدور في تقليل حصة الضرائب من الميزانية.

الجدول (14-4)

هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام/ البنك الدولي)

	المنح و/أو الإيرادات الأخرى (ريع النفط)	الضرائب على الدخل والأرباح والمساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
تونس (1972-2012)	17.9	31.3	28.5	19.0	3.2	100.0

يتبع

تابع

المغرب[8] (1990-2017)	15.4	28.4	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر[9] (1975-2015)	39.7	26.4	16.5	12.0	5.8	100.0
لبنان[10] (1997-2017)	25.1	16.9	36.7	12.7	10.2	100.0
البحرين[11] (1974-2004)	75.4	13.6	3.0	7.6	0.9	100.0
الأردن[12] (1990-2017)	36.0	11.5	34.7	13.7	4.3	100.0
السودان[13] (1998-2016)	34.2	7.5	39.2	18.0	1.1	100.0
الكويت[14] (1972-2015)	91.2	6.8	2.3	1.6	0.1	100.0

يتبع

(8) لا توجد معطيات في الأعوام 1996 و2000 و2001 عن جميع الضرائب. ولا توجد أي معطيات عن الضرائب المساهمات الاجتماعية.

(9) لا توجد معطيات في عام 1980 لجميع الضرائب ومن عام 1998 إلى عام 2001. ولا توجد معطيات عن المساهمات في الضمان الاجتماعي من عام 1997 إلى عام 2015.

(10) لا توجد معطيات عن ضرائب على السلع والخدمات من عام 1997 إلى عام 1999.

(11) لا توجد بيانات عن ضرائب أخرى من عام 1974 إلى عام 1977 ولا توجد بيانات عن المساهمات في الضمان الاجتماعي في عامَي 1974 و1975.

(12) لا توجد بيانات عن ضرائب على السلع والخدمات من عام 1990 إلى عام 2001 ولا توجد بيانات عن ضرائب أخرى من عام 2010 إلى عام 2014.

(13) لا توجد بيانات عن كل المعطيات من عام 2000 إلى عام 2008 ولا توجد معطيات عن المساهمات في الضمان الاجتماعي.

(14) بالنسبة إلى عامَي 1975 و1976 لا توجد معطيات لجميع الضرائب. وبالنسبة إلى الأعوام 1987 و1989 و1999 و2000 لا توجد معطيات لجميع الضرائب. وثمة ضرائب أخرى لا =

تابع

الإمارات[15] (1997-2017)	86.3	5.3	8.3	0.1	0.0	100.0
العراق (2014-2016)	95.3	2.8	0.8	1.0	0.2	100.0
السعودية[16] (2010-2017)	90.8	1.6	3.6	2.4	1.7	100.0

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب.

المصدر: The World Bank, *Grants and other Revenue (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/2KNRwty, The World Bank, *Taxes on Income, Profits and Capital Gains (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/3eZ5yql; The World Bank, *Social Contributions (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/2KIXbBe; The World Bank, *Taxes on Goods and Services (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/2VNS8Ws; The World Bank, *Taxes on International Trade (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/3bWwNQw; The World Bank, *Other Taxes (% of Revenue)*, Data (Washington), accessed on 29/4/2020, at: https://bit.ly/2VNe1p0

الجدول (14-5)
هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(معدل عام/ البنك الدولي)

	المنح والإيرادات الأخرى	الضرائب على الدخل والأرباح	المساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
المغرب	15.4	28.4	0.0	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر	39.7	19.4	7.0	16.5	12.0	5.8	100.0

يتبع

= توجد عنها بيانات من عام 1972 إلى عام 1989، ومن عام 2012 إلى عام 2015.

(15) لا توجد معطيات لضرائب أخرى والضرائب على الدخل والأرباح طوال الفترة الزمنية المحددة، ولا توجد أي بيانات من عام 2000 إلى عام 2010.

(16) لا توجد معطيات عن الضرائب الأخرى.

تابع

تونس	17.9	18.0	13.4	28.5	19.0	3.2	100.0
لبنان	25.1	15.9	1.0	36.7	12.7	10.2	100.0
الأردن	36.0	11.0	0.5	34.7	13.7	4.3	100.0
السودان	34.2	7.5	0.0	39.2	18.0	1.1	100.0
البحرين	75.4	7.3	6.3	3.0	7.6	0.9	100.0
الكويت	91.2	6.8	0.0	2.3	1.6	0.1	100.0
العراق	95.3	2.8	0.0	0.8	1.0	0.2	100.0
السعودية	90.8	1.6	0.0	3.6	2.4	1.7	100.0
الإمارات	86.3	0.0	5.3	8.3	0.1	0.0	100.0

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب.

المصدر: Ibid.

في أثناء مقارنة نسبة الضرائب على الدخل في ميزانية الدول الغربية بتلك العربية يتبين على الفور الفارق الكبير. فهو يراوح بين 50 و70 في المئة من الميزانية، ويهبط إلى ما دون 40 في المئة في دول العالم الثالث عمومًا، بما في ذلك الهند، وهي الدولة الديمقراطية التي سبق أن بيّنتُ أن الديمقراطية فيها تعتمد على النخب والطبقات الوسطى، وأن أغلبية الشعب الهندي يعيش حياته من المهد إلى اللحد خارج ممارسة الديمقراطية فعليًا. أما في الدول العربية غير الريعية، التي من المفترض أن تعتمد ميزانيتها على الضرائب أساسًا، فإن معدل النسبة في أعلاها (تونس ومصر) يقلّ عن 30 في المئة، ويقلّ عن 15 في المئة في غيرها. وتصل النسبة إلى 11 في المئة في الأردن و7.5 في المئة في السودان، وهي نسب ضئيلة جدًا.

صحيح أن نسبة الضريبة على السلع والخدمات ترتفع في الدول الإسكندنافية، لكن يرتفع معها مستوى الخدمات التي تقدَّم، وشموليتها. كما أن هذه الدول حققت ارتفاعًا كبيرًا في حجم الطبقة الوسطى، وضيّقت الفجوة بين الغني والفقير، وقلّلت نسبة الفقراء التي تقل معها نسبة المتضررين من ضرائب القيمة المضافة وضريبة الشراء.

الجدول (14-6)

هيكل إيرادات البلدان الغربية في أعوام مختلفة

(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)

(معدل عام/ البنك الدولي)

	المنح والإيرادات الأخرى	الضرائب على الدخل والأرباح والمساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
أميركا[17] (1972-2017)	7.1	86.4	3.9	1.3	1.2	100.0
ألمانيا[18] (1972-2017)	5.0	71.7	23.1	0.1	0.4	100.0
إيطاليا[19] (1973-2017)	6.3	66.0	24.8	0.1	3.4	100.0
فرنسا[20] (1972-2017)	7.8	62.5	27.6	0.0	3.2	100.0
اليابان[21] (1972-2017)	8.7	58.3	27.8	1.8	4.5	100.0
بريطانيا[22] (1972-2017)	7.9	57.3	30.8	0.3	4.3	100.0

يتبع

(17) الفترة الزمنية (1972-2018).

(18) يوجد انقطاع في بيانات الضرائب الأخرى من عام 1981 إلى عام 2017. ويوجد انقطاع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1989 إلى عام 2017.

(19) لا توجد بيانات لجميع الضرائب من عام 1990 إلى عام 1994. ولا توجد بيانات التجارة الخارجية من عام 1990 إلى عام 2017.

(20) يوجد انقطاع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1992 إلى عام 1993. ويوجد انقطاع في بيانات المنح ودخول أخرى من عام 1995 إلى عام 2017.

(21) لا توجد بيانات عن الضرائب الاجتماعية من عام 1972 إلى عام 1993.

(22) ثمة انقطاع في بيانات التجارة الخارجية في عامَي 1989 و1992 ومن عام 1994 إلى عام 2017.

تابع

البرازيل[23] (1980-2017)	20.1	46.9	28.5	2.1	2.0	100.0
ماليزيا[24] (1992-2017)	24.9	46.9	20.2	4.7	2.4	100.0
إسبانيا[25] (1995-2017)	11.5	46.0	42.3	0.0	0.2	100.0
النرويج (1972-2017)	19.7	45.4	33.7	0.5	0.7	100.0
الدانمارك[26] (1972-2017)	13.2	42.2	41.1	0.4	2.9	100.0
الأرجنتين (1990-2017)	8.9	42.0	33.6	10.7	4.7	100.0
كوريا الجنوبية (1972-2017)	14.6	37.0	34.8	8.4	5.2	100.0
تشيلي[27] (1972-2017)	17.9	29.3	42.5	6.0	5.0	100.0
الهند[28] (1974-2017)	20.0	27.6	32.8	19.2	0.4	100.0
بيرو[29] (1972-2017)	11.9	27.5	42.6	12.0	8.4	100.0

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب.

---

(23) ثمة انقطاع في بيانات الضرائب الأخرى، وضرائب على السلع والتجارة الخارجية من عام 1980 إلى عام 1989. ولا توجد أي بيانات لأي من البنود في عامَي 1995 و1996.

(24) لا توجد بيانات عن الضرائب الاجتماعية في كل الأعوام.

(25) ثمة انقطاع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1998 إلى عام 2017.

(26) لا توجد بيانات عن الضرائب والمنح والدخول من عام 1995 إلى عام 2017، ولا توجد بيانات الضرائب على التجارة الدولية من عام 1991 إلى عام 2017.

(27) ثمة انقطاع في بيانات الضرائب الأخرى، وضرائب على السلع في عام 1972.

(28) لا توجد بيانات عن الضرائب الاجتماعية من عام 1974 إلى عام 1989.

(29) لا توجد بيانات عن الضرائب على الضمان الاجتماعي من عام 1972 إلى عام 1990.

الجدول (14-7)

هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة

(معدل عام/ البنك الدولي)

	المنح والإيرادات الأخرى	الضرائب على الدخل والأرباح	المساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
اليابان	8.7	57.4	0.9	27.8	1.8	4.5	100.0
الولايات المتحدة	7.1	53.2	33.2	3.9	1.3	1.2	100.0
ماليزيا	24.9	46.9	0.0	20.2	4.7	2.4	100.0
إسبانيا	11.5	40.0	6.0	42.3	0.0	0.2	100.0
الدانمارك	13.2	39.1	3.3	41.1	0.4	2.9	100.0
بريطانيا	7.9	37.8	19.5	30.8	0.3	4.3	100.0
إيطاليا	6.3	31.5	34.5	24.8	0.1	3.4	100.0
الهند	20.0	27.5	0.1	32.8	19.2	0.4	100.0
كوريا الجنوبية	14.6	27.4	9.6	34.8	8.4	5.2	100.0
النرويج	19.7	23.2	22.1	33.7	0.5	0.7	100.0
بيرو	11.9	21.2	6.3	42.6	12.0	8.4	100.0
تشيلي	17.9	20.8	8.5	42.5	6.0	5.0	100.0
فرنسا	7.8	20.7	41.8	27.6	0.0	3.2	100.0
البرازيل	20.1	19.9	27.0	28.5	2.1	2.0	100.0
ألمانيا	5.0	17.0	54.7	23.1	0.1	0.4	100.0
الأرجنتين	8.9	12.9	29.1	33.6	10.7	4.7	100.0

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب.

المصدر: Ibid.

الفوارق واضحة، وتكاد لا تحتاج إلى تعليق. ويجدر بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن الفساد المتفشي (وأقصد الفساد الصغير على مستوى علاقة المواطنين بموظفي الدولة ومؤسساتها، وليس الفساد الكبير على مستوى العلاقة بين الدولة والشركات الكبرى المحلية والدولية)، هو نوع من الضريبة المباشرة التي يدفعها المواطن لقاء خدمات عادية، أو لقاء عدم إعاقة الحصول على خدمات الدولة، ويستفيد منها الموظف من دون أن تمر بميزانية الدولة.

كتب روستو في عام 1967 أن جميع الدول في العالم أصبحت متشابهة في وجود مهمات كثيرة تضطلع بها، ووجود جهاز بيروقراطي كبير نسبيًّا. و«الفارق الحالي» (يكتب في عام 1973) في قوّة الدولة وقوة جهازها ليس بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، أي ليس بين الشرق والغرب، بل بين الشمال والجنوب، بمعنى أن الفارق الرئيس هو في قوة الدولة وقدرتها على بسط سيطرتها على الأرض والسكان[30].

فرضية الأيوبي الرئيسة[31] كما يصوغها في كتابه عن تضخيم الدولة العربية تقول إن الدولة العربية، على الرغم من امتلاكها بيروقراطيات ضخمة هائلة، من جيوش وسجون، فإنها ضعيفة في قضايا جوهرية مثل جباية الضرائب و«الانتصار في الحروب» والهيمنة الأيديولوجية على المجتمع[32]. وهو يستخدم كلمة «تضخيم الدولة» بمعنيَين: **الأول** هو تضخيمها فعلًا من ناحية الجهاز البيروقراطي والوظائف والمجالات التي تتدخل فيها الدولة، أما **الثاني** فهو المبالغة في تضخيم دورها في البحوث والثقافة السياسية بما يتجاوز قوتها الحقيقية. أما عن أسباب ضعف الدولة على الرغم من استخدامها العنف،

---

(30) Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 74.

(31) Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London/New York: I.B. Tauris, 2001);

نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

(32) الأيوبي، ص 25؛ Ayubi, p. xi.

فهي: **أولًا**، افتقارها إلى قوة البنية التحتية التي تمكّنها من التغلغل في المجتمع بشكلٍ فعّال من خلال جباية الضرائب وغيرها. **ثانيًا**، افتقارها إلى الهيمنة الأيديولوجية الذي يُمكّنها من تشكيل، ما يسميه بلغة غرامشي، كتلة اجتماعية «تاريخية» تتقبل شرعية الطبقة الحاكمة[33]. الموضوع الذي يعالجه الأيوبي هو مسألة قوة الدولة وقوة المجتمع. ويرى أن الدولة تتوسع من ناحية الجهاز البيروقراطي في كلا النمطين السائدين في العالم العربي: الأنظمة القومية والراديكالية والشعبوية وغيره، والأنظمة التقليدية التي تقوم على علاقات القرابة. لكن الدول أضعف مما تبدو في الحالتين، فقدرتها على فرض القانون أضعف من قدرتها على تشريع القوانين، وقدرتها على تنفيذ مشروعات التنمية أضعف من قدرتها على وضع هذه الخطط[34]، ويقتبس الأيوبي في هذا المجال من وضاح شرارة[35]. لكن المؤلفَين يبالغان في مسألة هامشية الدولة باعتبارها سلطة خارجية. **فالدولة العربية شكّلت لنفسها مع الزمن قاعدة اجتماعية عبر الوظائف والقطاع العام والتعليم الرسمي والتجنيد وحتى من خلال ولاء الجماعات المختلفة مثل القبائل والطوائف وغيرها. ورأينا أن الدولة لا تنهار في الثورات[36]، وما حصل في أسوأ الحالات هو انكشاف شروخ عميقة. وإذا كان المقصود هو النظام السياسي، فقد تبين أن قطاعات اجتماعية بعينها تتماهى مع النظام السلطوي القائم، فهو ليس غريبًا تمامًا عن المجتمع. اشتركت الأنظمة المحافظة والجمهورية المتعارضة سياسيًا في بناء قطاع عام وفي التوسع فيه، ووقع في ضوء ذلك انتشار وظائفها في المجتمع واختراقها له، وتحولت من دولة محدودة الوظائف إلى دولة منتشرة الوظائف.**

سبق أن كتبت ما يأتي: «يمكن اعتبار الدولة الأمنية البوليسية والحدود

---

(33) Ayubi, p. 3.

(34) Ibid., p. 447.

(35) Ibid., pp. 447-448; وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص 228.

(36) على الأقل ليس من دون دعم خارجي كبير لحركات انفصالية وتدخل عسكري مباشر.

الموجهة ضدّ المواطن العربي نوعًا من ردّة الفعل على عدم شرعية الدولة، أو أزمتها على الأقل، كما يمكن اعتبارها جزءًا من معادلة المجتمع القوي والدولة الضعيفة»[37]. وتطرقت بإسهاب إلى هذا الموضوع وإلى الأخطاء في اعتبار الدولة الضعيفة والمجتمع القوي مؤشرًا مفيدًا للديمقراطية، واعتبرته نقيض عملية تطور مجتمع مدني[38]. لكن هذا لا يمنع أن يُصلّب عود دولة أمنية خلال هذه الصيرورة. فتحصين نظام الحكم أمنيًا، الناجم في الحقيقة عن ضعف مؤسسات الدولة وقصور جذورها عن الامتداد في داخل بنى المجتمع، لا يلبث أن يبني قاعدة أمنية قوية وشبكة مصالح زبونية موالية للنظام في الدولة.

---

(37) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 240-241؛ استخدمت عبارة «المجتمع القوي والدولة الضعيفة» باقتباس من: Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

أشار الأيوبي في كتابه **تضخيم الدولة العربية** أيضًا إلى كتاب ميغدال (Migdal) الذي يقيس قوة الدولة بنجاحها في تحقيق أهدافها التنموية (في المقدمة والفصل الأول). وهنا يرى الأيوبي تناسبًا بين إجمالي العائد من الضرائب واحتمالات التحول الديمقراطي، ويعتبر الكاتب أنّ قلّة العائد الداخلي من الضرائب وزيادة العائدات الخارجية هي عوائق أمام الديمقراطية. وتشكّل ضريبة الدخل الجزء الأكبر من إيرادات الضرائب في كلٍ من الجزائر والمغرب وتونس ومصر واليمن بعد عام 1987. وبلغت ضرائب الدخل في كلٍ من مصر واليمن 90 في المئة في الأولى و65 في المئة في الثانية، تدفعها الشركات بشكل يكاد يكون كاملًا. ويتساءل الأيوبي: «هل من باب المصادفة المحضة أن هذه الأقطار ذوات النسبة الأعلى لضريبة الدخل إلى إجمالي عائدات الدولة هي في الواقع الأقرب إلى كونها دول فعلية في العالم العربي (مصر وتونس والمغرب)، أم هي في الأقل (كما هي حال الجزائر واليمن) من بين الأقطار العربية التي عقدت انتخابات ديمقراطية حقيقة في السنوات الأخيرة؟»، يُنظر: الأيوبي، ص 883، 890، 893-894. (استخدمنا الترجمة العربية)؛ Ayubi, pp. 455-456.

(38) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط 6 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])، ص 21-40. تطرقت المقدمة إلى هذا الموضوع، لكن الكتاب كله يطور مفهوم المجتمع المدني تاريخيًا بموازاة تطور الدولة الحديثة وفي تفاعل جدلي معها، وليس كمجتمع من دون دولة. فالمجتمع من دون دولة هو إما مجتمع عضوي تقليدي، وإما في حالة فوضى وحرب. وقوة المجتمع في الدولة اللامركزية، في أطراف الإمبراطورية العثمانية مثلًا، حيث لا تصل الدولة إلا إلى جباية الضرائب أو التجنيد، لا تعتبر دليلًا على وجود مجتمع مدني. فهذا مصطلح أو مفهوم تاريخي آخر من سياق تاريخي مختلف.

تحتاج الديمقراطية إلى دولة مستقرة، و«الدولة القوية والديمقراطية المستمرة صنوان لا يفترقان، بعكس ما يتوهم بعضهم. وعندما تضعف الدولة أو تفقد الثقة بنفسها، فإن أولى ضحاياها هي الديمقراطية»[39]. ورأى محمد جابر الأنصاري أن الدولة الاستبدادية التي تبدو «قوية» للمراقبين في الخارج، كما بدا الاتحاد السوفياتي، وكما تبدو الصين نسبيًّا حتى الآن، هي في واقع الأمر دول ضعيفة من الداخل لا تتحمل الخيار الديمقراطي[40]. ومع أن كلامه صحيح في المجمل، فإنّ الصين ليست دولة ضعيفة، وإن كانت دكتاتورية. صحيح أنها تعتبر الديمقراطية خطرًا عليها، لكن هذا لا يعني أنها دولة ضعيفة أو هشة. فمؤسسات الدولة قوية للغاية ومتجذرة عبر الجمع بين قاعدة حزبية واسعة ومنظمات جماهيرية والثقافة الوطنية. **ليست كل دولة دكتاتورية دولة ضعيفة**. وثبت أن الدولة المصرية التي لا تسمح بحرية التعبير وتخشاها ليست دولة ضعيفة بالضرورة، بل دولة قوية بأجهزتها وبالمصالح المرتبطة بها، ولا يمكن أي حركة شعبية مواجهتها من دون التحالف مع جزء منها، وتغييرها بالتدريج. ولا شك في أن الدول الديمقراطية التي لا تخشى حرية التعبير، والتي تحافظ على تماسكها مع تغير القوى السياسية التي تحكمها بعد الانتخابات هي دولة قوية تتمتع مؤسساتها بإجماع الشعب والقوى السياسية. وهذا الجمع بين الشرعية والمتانة المؤسسية غير متوافر حتى في الدول السلطوية الراسخة.

بعد أن أكدنا أنّ السلطوية في حد ذاتها ليست دليلًا على قوة الدولة، بل قد تكون مؤشر ضعف، ننتقل إلى الأنظمة السلطوية في دول الثورات. إنّ ما يلفت النظر في الدول العربية الرئيسة التي تفجرت فيها الثورات هو نموّها «المشوّه» في العقود الثلاثة الأخيرة وصولًا إلى التشابه في مركبات السلطة الحاكمة فيها، وذلك على الرغم من التفاوت في الأيديولوجيات واختلاف

(39) محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي»، في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 111.

(40) المرجع نفسه، ص 111-112، والحقيقة أنّ الصين دولة قوية ولديها شرعية تاريخية ومؤسسات متماسكة تحكم فعلًا. وليس كل نظام استبداد هو نظام ضعيف. فالأنظمة الشمولية الراسخة هي غالبًا دول قوية خلافًا لأغلبية الدول السلطوية.

المواقع والاصطفافات في إطار المحاور الدولية. وتسارعت هذه الصيرورة بعد تغيّر النظام الدولي وانهيار المنظومة الاشتراكية. فقد انتهت جميعها إلى نظام سلطوي بيروقراطي مُتَلَبْرِل اقتصاديًا (الحالات الكلاسيكية: تونس ومصر ونسبيًا سورية)، أو نظام سلطوي فشل في محاولاته التحول إلى دولة شمولية، كما في حالتَي سورية وليبيا. وتراجع فيها دور الحزب الحاكم بعد أن اعتمد عليه النظام بوصفه قاعدة شرعية رئيسة في حالتَي سورية وتونس، وجرى تحييد الجيش عن السياسة بعد أن كان يحكم مباشرة، كما في حالة مصر، ليصبح مثل المؤسسات الأخرى تابعًا لمؤسسة الرئاسة التي اقتربت دلالتها من عائلة الرئيس (كما في سورية واليمن وليبيا إضافة إلى مصر)، وزاد اعتماد هذه المؤسسة على وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية. وهذا لا يعني أنّ الجيش فقد قوّته ونفوذه في حالة مصر في مرحلة مبارك مثلًا، بل أُبرمت معه تسوية تاريخية تمتّع بموجبها بإدارة ذاتية وامتيازات اقتصادية، لقاء إبقاء احتكار مؤسسة الرئاسة السلطة السياسية. وأصبحت جميع هذه الأنظمة (بما فيها العراق قبل عام 2003) عبارة عن دكتاتورية فرد تحيط به «أسرة حاكمة»، وتتبع له شبكة من الولاءات والعلاقات الزبونية تمتد إلى داخل القوات المسلحة والحزب (في حالة وجود حزب حاكم) وفي أوساط رجال الأعمال. وحول منصب الرئاسة تجتمع مركّبات النظام السلطوي الأخرى وهي:

أولًا، أجهزة الأمن المؤلفة من المخابرات والجيش، مع تفاوت في ما بينها في الدور والأهمية. ففي تونس مثلًا، اعتُبر جهاز الأمن (الاستخبارات) أقوى من الجيش وأكثر تدخلًا في السياسة. وفي مصر، كان جهاز الأمن أشد فاعلية في السياسة الداخلية في نهاية فترة السادات وخلال فترة مبارك عندما جرى تحييد الجيش بالتدريج عن السياسة منذ حُسم صراع عبد الناصر – عامر (بين مؤسسة الرئاسة والجيش) لمصلحة الأول بعد حرب 1967، وأصبح الجيش تابعًا له تبعية مباشرة، لكنه ظل قويًا يحسب له الرئيس ألف حساب. وفي سورية، اخترقت أجهزة الأمن المتعددة الحياة المدنية والعسكرية كلها، وهي أجهزة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة. أما في اليمن، فتوزعت رئاسة القوات الخاصة وأجهزة الأمن بين أبناء الرئيس اليمني وأبناء إخوته. وفي

سورية واليمن تتبع القوات الخاصة، أي وحدات النخبة، الرئيس أو أخاه أو أبناءه أو أبناء إخوانه (اليمن). وفي ليبيا، حُيّد الجيش وأقيمت بدلًا منه كتائب تابعة مباشرةً للقذافي بقيادة أبنائه وأبناء إخوانه والمقربين منه شخصيًا. وبقي جهاز الأمن تابعًا للرئيس (لم يُسمّ رئيسًا في ليبيا بل قائدًا) مباشرة من خلال مقربين يديرونه. وهذا كله لا ينفي وجود تنافس مؤسسي بين الأجهزة الأمنية، وصراع نفوذ بينها وبين اللوبيات الأخرى حول الرئيس.

هذه في الواقع هي مكونات النظام الحقيقية، وليس البنية الدستورية التي تشمل برلمانات ومجالس شعب وحكومة وغيرها، والتي قد تضلّل من يتبنى مقاربة المؤسسية و«التصميم المؤسسي» (Institutional Design) باعتبار البنية المؤسسية الدستورية حاسمة في تحديد مسار التطور اللاحق. فالخريطة المعمارية مضلّلة، والبناء الحقيقي للدولة، حيث مركز القوة والسلطة وحيث يصنع القرار ويتم تجاوز الصلاحيات الدستورية، موجود في مكان آخر، ولم يشيّد بناؤه وفقًا لتصميمٍ جاهز سلفًا. وهذا يعني مثلًا أنّ بلدًا مثل سورية لا يُصلَح بتعديل دستوره، فالدستور لا يعني الكثير ما دام مركز قوة الدولة الحصري هو منصب الرئاسة المحاط بالأجهزة الأمنية. ولا بد من تغيير النظام (أو على الأقل إرادته السياسية، ونفوذه) قبل تغيير الدستور، لأن تغيير الدستور بوجود نظام لا يحترم النص والكلمة يصبح مسألة شكلية، إن لم يكن مناورة وتكتيكًا.

ثانيًا، الحزب السياسي الذي كان في بعض الحالات حزبًا أيديولوجيًا وقاعدة اجتماعية للنظام كما في حالة سورية، وإلى حدٍ ما تونس، واللجان الثورية في ليبيا[41]. وفي اليمن كان حزب صالح عبارة عن ائتلاف مصالح عشائرية وطبقية وعسكرية (ضباط وضباط متقاعدين)، وفي مصر جرى تأليف رابطة لأصحاب

(41) جريًا على عادة القذافي في تبنّي أسماء مختلفة للمؤسسات كي يبدو رافضًا لاستيراد منجزات الحضارة الغربية، فقد سمّى حزب النظام، الوحيد الذي أتيح له العمل، بـ «اللجان الشعبية الثورية». ومُنعت الأحزاب في ليبيا في عام 1972، وأعلن القذافي تعطيل جميع القوانين المعمول بها سابقًا في عملية تصحير كاملة للمؤسسات في خطابه الشهير في مدينة زوارة في نيسان/ أبريل 1973، الذي بدأت بعده اللجان الشعبية حملة تطهير دموية لليبيا من المعارضة والمثقفين الناقدين.

المصالح حول النظام من العُمَد في الريف وحتى موظفي الدولة الكبار ورجال الأعمال في المدن ومثقفي النظام، وشكّل النظام من هؤلاء قاعدة اجتماعية ومَكّنة انتخابية. وفي الحالات جميعها أصبح الحزب الحاكم رابطة مصالح وولاءات. وبعد أن كان حزب البعث يشمل تيارات متنافسة، بل متصارعة على السلطة، ويقاد بهيئات مركزية قوية وفاعلة مثل القيادة القطرية للحزب، تحوّل إلى ما يمكن تسميته بـ «حزب الرئيس». أما الحزب الوطني في مصر فلم يكن من البداية حزبًا أيديولوجيًا، بل كان التنظيم السياسي الذي أقامه الرئيس في مصر ليشكل قاعدة ولاء له.

ثالثًا، طبقة رجال الأعمال الجدد المرتبطون بالنظام بالولاء والمصلحة، وفي الكثير من الحالات عبر القرابة والمصاهرة مع رجالات النظام. وأصبح أبناء المسؤولين وأقاربهم الذين تحولوا إلى رجال أعمال القطب الرئيس داخل هذه الطبقة. وتحالفوا مع من تبقّى من رجال الأعمال القدامى من العائلات الغنية في شبكة من المصالح والولاءات تحيط بنظام الحكم، وتقدّم الولاء، وتشارك السياسيين في الفساد لقاء الفوز بعطاءات ومشروعات بناء وخدمات، ورخص استيراد وغير ذلك. وهو ما سمّاه محمود عبد الفضيل في مصر بـ «رأسمالية المحاسيب»[42]، وسميت في أماكن أخرى برأسمالية «الحبايب والأقارب». وفي سورية، شجع بشار الأسد نشوء فئة رجال الأعمال الجدد التي لجأت في محاولة جذبها للاستثمارات الخليجية بعد ارتفاع سعر النفط، إلى محاولة الاندماج بينها وبين أبناء المسؤولين وأقاربهم ورأس المال السوري المغترب ورأس المال الخليجي. وتميزت شبكة رجال الأعمال الجدد بتعاون الحكومة التام معها.

رابعًا، نشوء أسرة حاكمة، وهذا عنصر مستجد في الجمهوريات العربية، وتعزز نفوذ هذه الأسر بالتدريج عبر الاستبداد الطويل المدى حتى كادت تتصدر باقي المكونات من حيث المكانة والنفوذ عشية الثورات. وهي لا

(42) محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: **دراسة في الاقتصاد الاجتماعي** (القاهرة: دار العين، 2011).

تمارس طقوس الملكية المعروفة وزخارفها و«أبهتها»، لكنها ليست أقل منها حبًا للمكانة والثروة والترف، ولا أقل منها في تقديس شخصية الحاكم ورفعها فوق النقد، حتى حين يُتاح للصحافة والجمهور نقد المسؤولين الآخرين مثل الوزراء. لقد تمحور إعلام النظام حول صناعة صورة الرئيس بوصفه رمز وحدة البلد ومرجعية الشعب حتى عند نقد مؤسسات النظام. ونشأت باترمونيالية جديدة. وهي تختلف عن الأبوية التقليدية في أنها أقل احترامًا للزعامات الاجتماعية التقليدية، وأقل «عطفًا» على الناس، وأكثر استغناءً عن بنى اجتماعية تقليدية وسيطة في العلاقة بالمجتمع، مثل الوجهاء وقادة العشائر والزعماء المحليين على أنواعهم، التي كانت تتوسط للفرد في النظام الملكي وقد تحميه أيضًا لقاء ولائه. وعندما يحتاج مثل هذا النظام «النيوباترمونيالي» إلى زعامات لكسب ولاء جماعات تقليدية مثل العشيرة والطائفة، فإنه ينصّب زعامات كهذه من طرفه، ويفرضها على الجماعات، بحيث تستمد زعامتها منه وبفضله، لا من سلالتها.

في هذه النظم لا يفصل بين الدكتاتور والمواطن الفرد حاجزٌ اجتماعي يشكل حمايةً للأخير. فبعد تهميش بنى المجتمع التقليدية خلال عملية التحديث، يقف الفرد وحيدًا أمام دولة الرئيس الأمنية بقدراتها غير المحدودة على قمعه. وقد تفسّر المقولة الأخيرة أحد أسباب تميّز الاحتجاج ضد الأنظمة الجمهورية بحدّتها مقارنة بالاحتجاج ضد الأنظمة الملكية. وهذا يعود إلى الفارق في البنية والعلاقة بالمجتمع بين الأسرة الحاكمة المالكة من جهة، و«الأسرة الحاكمة» المستجدة في الجمهوريات من جهة أخرى. فالبنى التقليدية مانع للصدمات، وتخفف من وطأة القمع كما «تفلتر» النقمة والاحتجاج.

ثمة تفاوت كبير بين الأنظمة التي تعرضت لانتفاضات شعبية لناحية وزن المكوّنات المختلفة في معادلة تركيب السلطة، لكن، ثمة تشابه في محورية سلطة الحاكم الفرد، وفي وجود المكونات نفسها. وهذا أمر يفترض أن يلفت نظر أي باحث؛ إذ يبدو أن ثمة منطقًا ما في تطور نظام الاستبداد في البلدان غير المتطورة، أو النامية كما تسمى، التي لا تتمكن من إنشاء نظام شمولي، بسبب:

أ. ضعف الدولة النسبي (الذي تعوّض عنه بالقسوة) من ناحية، وعدم تجانس المجتمع، بحيث لا تتمكن أيديولوجيا واحدة من التغلغل فيه، من ناحية أخرى، ب. عجز البيروقراطية عن الإحاطة بجميع جوانب الحياة والسيطرة عليها خلافًا للنظام الشمولي، وعجزها عن تطوير أيديولوجيا شمولية، وذلك على الرغم من توافق الخطاب القومي تحديدًا مع مشاعر الشعوب العربية في مرحلة التوق إلى الوحدة ما بعد الاستعمار وبعد نكبة فلسطين، إلى درجة تعزيز هذا الخطاب شرعية تلك الأنظمة. ولم يكن تبني الخطاب الإسلامي أوفر حظًا في تطوير أيديولوجيا شمولية لنظام الحكم في السودان منذ السنوات الأخيرة في عهد النميري، بل أقل حظًا، وذلك بسبب إثارته للانقسامات الطائفية، وتعارضة مع نمط التدين الشعبي وأسلوب حياة فئات واسعة من المتدينين وغير المتدينين، والشروخ الدينية العلمانية، والحزبية (بين الحركات الإسلامية نفسها، وبينها وبين الحركات الأخرى).

لذلك، بقيت الأنظمة العربية سلطوية مع محاولات معدودة لتحويلها إلى شمولية، وتمخضت عن درجات مختلفة من رثاثة النظام السلطوي أو صلابته، ومعها احتمالات تحول النظام السلطوي إلى حكم أسرة ينتقل بالتوريث بعد شخصنة النظام السلطوي، في مقابل تراجع قوة الحزب الحاكم وتزايد قوة الرئيس الذي يحكم بأذرع مختلفة أهمها الأجهزة الأمنية الموالية له مباشرة. وعندما يتساوى الجميع في تبعيتهم للدكتاتور، لا يعود ثمة مرشح طبيعي للرئاسة من بعده، فلا أحد من المحيطين به يفضل غيره. وعندها يصبح التوريث هو الحل الوحيد وكأنه إطالة لعمر الحاكم بعد وفاته، أو امتداد بيولوجي له بالحفاظ على جيناته.

سمح بعض هذه الأنظمة السلطوية بلَبْرَلَة اقتصادية أعمق وهامش حرية أوسع مما أتاحته أنظمة أخرى. ففي تونس، كان ثمة هامش لعمل النقابات، وبعض الأحزاب الشكلية التي سُمّيت أحزاب الديكور، ولعدد من منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)، وهذا كله كان تحت رقابة أجهزة الأمن المشدّدة، وقمع أحزاب المعارضة، وفي غيابٍ أي تعددية إعلامية. أمّا في

مصر فأتيحت درجة من حرية الصحافة في عهد مبارك وبعض التعددية الحزبية التقليدية، وإن لم يسمح لها بالفوز بالانتخابات إلّا بحصصٍ حدّدها النظام؛ أي إنها معارضة من أجل أن تبقى في المعارضة، ولا يتاح لها الوصول إلى الحكم، الأمر الذي أدى إلى تخشّب هذه الأحزاب وشيخوختها المبكرة بفقدان مهمتها السياسية، وتحولها إلى مؤديةٍ دور ضمن النظام القائم في مقابل الأحزاب غير القانونية التي تمتعت بشرعية أكبر في الشارع. لكن هذا الهامش فتح المجال لقدرٍ من النشاط في الجمعيات غير الحكومية والنقابات مع تفاوتٍ في درجات القمع بحسب هوية الحركة السياسية. فقد تعرّضت الحركات الإسلامية إلى قمعٍ أكبر من غيرها.

في اليمن، أُتيح العمل الحزبي، وقام النظام السلطوي الفردي على أساس المركّبات المذكورة سابقًا لكن مع تسويةٍ فيها قدرٌ من المشاركة في السلطة بين القبائل والقوى السياسية، وتآكلت التسوية عبر الزمن مع ازدياد نفوذ الرئيس وأسرته التي نُصّب أفرادها على رأس الأجهزة الأمنية والحرس الجمهوري، وتهميش باقي أطراف الصفقة التاريخية التي أوصلته إلى الحكم، ولا سيما حزب الإصلاح وزعامات في تجمع قبائل حاشد، في تزامن مع تعمق الشرخ بين النظام والحوثيين في الشمال، وبين النظام والمحافظات الجنوبية أيضًا. فقد بقي الشرخ بين الشمال والجنوب قائمًا لأنه بعد فشل اتفاق الوحدة الأول بينهما، قامت قوات الشمال عمليًا باحتلال الجنوب بالقوة وفرض الوحدة، وتكرست مشاعر الغبن لدى الجنوبيين، وتفاقمت مع خسارة الحرب والخضوع للشمال وغياب سياسة اندماج حكيمة وعادلة.

أمّا في سورية وليبيا فلم يكن متاحًا على الإطلاق أيّ نوع من العمل السياسي أو المدني أو النقابي أو الروابط أو الاتحادات. ففي سورية، صُفّيَ العمل النقابي المطلبي، وأعيد بناء النقابات على أساس اعتناق النقابية السياسية مقابل النقابية المطلبية السابقة. أي إنّ النظام السلطوي كان مغلقًا، يشبه في انغلاقه الأنظمة الشمولية، وإن لم ينجح في أن يصبح نظامًا شموليًا. وأصبح الرأي العام «سينيكيًا» (Cynical) تجاه أيديولوجيا النظام، فلا يؤمن بها حتى وهو

يمارس طقوسها، ويكرر شعاراتها بعدمية ساخرة. وبقي الضمير الشعبي خارج سيطرته، بل تعمّقت الهوة بينه وبين الشعب مع الوقت أكثر فأكثر. ولذلك اضطر هذا النوع من الأنظمة إلى الاعتماد على العنف القمعي من ناحية وعلى الاستزبان من ناحية أخرى، وكذلك المراهنة على ولاءات غير سياسية من خارج مؤسسات الدولة مثل الطائفة والعشيرة والقبيلة والناحية (ولهذا نتحدث عن سلطوية يمكن وصفها بشمولية رثّة، فالتبعيات الأهلية الصغيرة ما كانت لتخطر في بال هتلر أو ستالين أو موسوليني الذين قادوا أنظمة شمولية فعلًا)، ما أدى إلى اغتراب الأكثرية عن النظام واتهامه بالطائفية أو القبلية. هذا التشابه بين ليبيا وسورية هو الذي يفسّر هدوء السوريين إبان الثورتين التونسية والمصرية، وتجرؤهم على الخروج للتظاهر بعد الثورة الليبية وأمام سفارة ليبيا تحديدًا. فإذا كان حتى الشعب الليبي قد تجرأ، فهذا يعني أن الأمر ممكن. ويفسر أيضًا انطباع السوريين أن النظام لا يمكن أن يسقط من دون دعمٍ أجنبي أو حتى تدخّل عسكري، لأنهم توقعوا أنه سيشنّ الحرب على شعبه مثل القذافي، ولا يمكن وقفه من دون تدخّل خارجي. عوّلت نخب سورية معارضة واسعة على تدخّلٍ خارجي مثل التدخل في ليبيا، وسمّى بعض المعارضين في الخارج، ومن ضمنهم مثقفون بارزون، إطارهم الأول بالمجلس الوطني، تيمّنًا بالمجلس الوطني الليبي الذي شكّل عنوانًا لشرعية جديدة بديلة من النظام يمكنها تبرير التدخل الخارجي لمصلحتها.

في مقابل هذا التقارب في تركيب السلطة في الأنظمة الحاكمة وتبادل الخبرات والتجارب، بقيت المجتمعات التي حكمتها هذه الأنظمة مختلفة في بنيتها لأسبابٍ تاريخية، كما أن الأنظمة لم تساهم في عملية بناء الأمة على أساس المواطنة بما يتجاوز الجماعات الإثنية والقومية والطائفية، بل لم تشرع فيها أصلًا. فالدولة السورية بقيت نتاج تقسيم استعماري لسورية الجغرافية والتاريخية بمجتمعات غير متجانسة من الناحية الطائفية والجهوية، ومتفاوتة التطور بين المراكز والأرياف وغيرها. ولم ينجح نظام الحكم في دمج الأمة، وإن نجح بدايةً في الإصلاح الزراعي ومكافحة الأمية وتعميم التعليم وتوزيعٍ للثروة يقوم على سد حاجات الناس الأساسية، ولم يكن بناء الأمة هدفه أصلًا.

ففي شعارات النظام وأيديولوجيته المعلَنة الأمة هي الأمة العربية، ولا وجود لأمة سورية، ولا حتى شعب سوري في مصطلحاته، إلّا بمعنى الجماعات الخاضعة لحكمه. وينطبق هذا على نظام القذافي أيضًا، الذي تعامل مع شعبه بوصفه مجموعة عشائر ورعايا، ولم يعترف أصلًا بوجود شعب ليبي.

كما لم يحصل في سورية اندماج اقتصادي حقيقي بين مناطق البلاد المختلفة. وظل التفاوت الجهوي قائمًا، وتوسّع التفاوت الطبقي بعدما نشأت طبقة أغنياء من داخل السلطة الحاكمة وتحالفت مع بقايا البرجوازية القديمة. والأمر الأهم هو أنه على الرغم من الشعارات القومية التي رفعها النظام، ازدادت الانقسامات الطائفية في ظل حكمه. ووصلت مراعاة الانقسامات الطائفية إلى درجة الاعتناء بها في الحزب والمنظمات ومجلس الشعب وغيرها من هيئات، بما في ذلك وعي النظام لتركيبته الطائفية، على الرغم من إنكارها. ينطبق هذا أيضًا على الحالة اليمنية حيث اتّخذ نظام الحكم شكل تحالف عشائري عبّأ العشائر الأخرى ضده، ودخل النظام في صراعات سياسية مع قوى مناهضة اتّخذت شكلًا طائفيًا في الشمال، وفي الوقت ذاته تعامل مع جنوب اليمن كأنه منطقة محتلة. وانتشر بين سكان جنوب اليمن شعور بأنّ النظام يمثل الشمال.

أمّا تونس، وفي ما عدا التجانس الإثني والديني، نشأت أجهزة دولة بيروقراطية قوية وهوية تونسية. فللدولة التونسية الحديثة جذورٌ تاريخية عميقة نسبيًا مثل المصرية. وعلى الرغم من الانتماء العربي لجميع المواطنين وتفاعلهم الحقيقي مع هذا الانتماء، فإنّ أيديولوجيا النظام شدّدت عبر الخطاب الرسمي والطقوس الوطنية ومناهج التعليم على هويةٍ تونسية وطنية وولاء للدولة، ما ساهم في توفير الشرط الضروري المذكور سابقًا وهو الإجماع على كيان الدولة. كانت هذه عمليًا أيديولوجية نظام الحبيب بورقيبة الرسمية. ولم تتجاوز تونس التفاوت الجهوي في التنمية، بل عمّقته اللبرلة الاقتصادية التي طبّقها بن علي. وكان هذا من أهم أسباب اندلاع الثورة.

على الرغم من الشبه بين مصر وتونس من حيث تجانس السكان إثنيًّا،

والتسليم بوحدة الدولة وشرعيتها، فإنّ التمايز الطائفي في مصر ظل قائمًا، وساهم في تعميقه نشاط الحركات الإسلامية خصوصًا السلفية. أمّا النظام فنشر فكرة حاجة الأقلية المسيحية الكبيرة إليه كي يحميها من الأكثرية، وتعاطى معها سياسيًا من خلال مؤسسة الكنيسة، من دون أن يجري محاولة حقيقية لدمج الأقلية والأكثرية من خلال مواطنة متساوية والاعتراف بدور الأقباط في التكوين التاريخي لمصر، وبأنهم في الحقيقة ليسوا أقلية إلا دينيًا، أما وطنيًا فهم جزء من الأكثرية، كما أن قيادات الحزب الوطني المحلية والإخوان والسلفية تنافسوا في المواقف السلبية من الأقباط للحيازة على شعبية في المناطق المختلفة من مصر. ولا شك في أن عجز الدولة المصرية عن حل «المسألة القبطية» منذ ثورة عام 1952، بعد أن حقق النظام الملكي تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، ترك أثرًا في الحياة السياسية، ولا سيما الاستقطاب مع التيار الإسلامي فيها. لكن حينما نصل إلى أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي في مصر نركز على دور الجيش، وعلى فشل نخب المعارضة في تأجيل الصراعات الحزبية والاتحاد في إنجاح المرحلة الانتقالية، وإصرار الإخوان المسلمين على حكم مصر بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال، في ظروف معارضة الدولة العميقة للانتقال الديمقراطي، ورفض المعارضة لحكمهم، واستعداد كل طرف للتعاون مع الجيش ضد الآخر.

في سياق ردها العنيف على الثورات، كان من السهل على الأنظمة الحاكمة في سورية واليمن وليبيا استخدام جماعات الهوية الطائفية والعشائرية والجهوية في تحويل الثورة إلى صراع مسلح، وتحويل الاستقطاب السياسي من الاستبداد في مقابل النظام الديمقراطي إلى الانقسام الهوياتي. ويترتب على النقطة السابقة الحفاظ على ولاء جماعات طائفية وقبلية ترى أن تهديد النظام هو تهديد لها. ونعني في سورية الطائفة العلوية وأتباع الطوائف الدينية التي نجح النظام في إشعارها بالتهديد أيضًا معززًا موقفه باستغلال دعاية طائفية ودينية متزمتة بثّتها الفصائل الإسلامية. وانضم إلى «تحالف الأقليات» لاحقًا قسمٌ من العلمانيين من السُّنة والعلويين والمسيحيين وغيرهم الذين تعاطفوا مع الثورة في البداية، ثم شعروا بالتهديد بعد صعود الحركات الإسلامية المتطرفة

غير الملتزمة على الإطلاق روح ثورة 2011 ومطالبها. وفي كثير من البلدان العربية، تحول الاستقطاب بين علماني وغير علماني إلى نوع من الهويات الثقافية المتعلقة أيضًا بنمط الحياة، كما في حالة الاستقطاب بين الكاثوليك الملكيين والعلمانيين الجمهوريين في مرحلة الثورة الفرنسية، واستمرت بعدها مدةً طويلة.

هكذا تحول الصراع في الدول الثلاث (سورية وليبيا واليمن) إلى صراع مسلح، على نحوٍ جعل العامل الخارجي في هذه الدول أشد تأثيرًا منه في تونس ومصر. وهو في الحقيقة الذي حسم الصراع على السلطة في حد ذاتها (وليس بالضرورة مسألة الديمقراطية التي باتت غير مطروحة فعليًا في مراحل التحول إلى حرب أهلية). ففي ليبيا، حسم التدخل العسكري الخارجي المعركة ضد القذافي لأسباب اقتصادية وجيوستراتيجية وأخرى متعلقة بالعلاقات التاريخية بين الدول الغربية ونظام القذافي. وفي اليمن، حسمت المبادرة الخليجية الصراع لمصلحة تغيير الرئيس وبقاء النظام، وتبع ذلك انهيار التسوية واندلاع حرب أهلية، وتدخلت إيران لدعم الميليشيات الطائفية التي انقلبت على الحوار الوطني، ولاحقًا حدث تدخّل عسكري خليجي مباشر من دولتين معاديتين للديمقراطية هما السعودية والإمارات تحت عنوان «التحالف العربي لدعم الشرعية». وفي سورية، حسم التدخلان الإيراني والروسي، بشكل واضح وجلي، الحرب ضد فصائل المعارضة المسلحة التي لم تتبنَ خطابًا أو برنامجًا ديمقراطيًا، واستمرت بالتشظي والتبعثر طوال فترة الحرب مظهرة عجزًا عن تمثيل الشعب السوري بوصفها شعبًا في مقابل نظام الحكم، وعدم أهلية وعجزًا عن تقديم بديل واقعي من النظام.

يفيد هنا التمييز بين البيئة الإقليمية التي كانت سائدة قبل الثورات وبعدها. فلم يكن التدخل العسكري مع الأنظمة وضدها في ليبيا وسورية واليمن بعد الثورات نتاج نهجٍ قائم منذ ما قبل الثورة أو «مؤامرة» متواصلة. فعمومًا بعد الحرب على العراق، أصبح العاملان الإقليمي والدولي مساندين للأنظمة؛ إذ سلّم دوليًا بوجود القذافي الذي أخذ نظامه يتقرب من الولايات

المتحدة وأوروبا الغربية، وحتى إسرائيل، بعد أن خشي مصير النظام العراقي في مرحلة نظام القطب الواحد. كما جرى التسليم بالنظام السوري بعد عزلته جراء اغتيال رفيق الحريري في عام 2005. ونجا النظام بسبب تعثر المشروع الأميركي في العراق، والتحديات التي واجهها الاحتلال، وحاجة الولايات المتحدة إلى التنسيق الأمني معه بعد أن سمح بتدفق مسلحين من أرضه إلى العراق. وطمح النظام أيضًا إلى التعاون سياسيًا وأمنيًا مع الولايات المتحدة، وتعاون معها بالفعل، وكان شرطه الوحيد أن تقبل به، كما هو، نظامًا لحكم سورية، وهو حقق مرامه هذا بعد أن فكّ عزلته الدولية التي فُرضت عليه بعد اغتيال الحريري. وداخليًا، نشأ في سورية توقٌ إلى الحفاظ على الاستقرار ونفورٌ شعبي من مصير العراق بعد عام 2003 والانقسام الطائفي فيه، وكذلك نفور من الوضع الطائفي اللبناني الدائم السير على حافة الحرب الأهلية، وجلّ ما تمناه الشعب السوري، في تقديرنا، هو الإصلاح في ظل الاستقرار، وبهذا المعنى تحمّل النظام بردة فعله العنيفة، بل الوحشية، على انتفاضة درعا وحمص وغوطة دمشق، المسؤولية عن تحويل مطالب الإصلاح إلى ثورة، ثم إلى حرب أهلية. ثمة فارق جوهري ومصيري في نتائج الثورة بين ردة فعل النظامين المصري والتونسي على الثورة من جهة، وردات أفعال الأنظمة في سورية واليمن وليبيا من جهة أخرى، وكذلك لناحية توافر القواعد الاجتماعية التي استندت إليها الأنظمة الثلاثة الأخيرة في ردة فعلها تلك.

الفصل الخامس عشر

الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن تشيلي ومصر

في أهمية تماسك الجيش وقوى الأمن في مواجهة التغيير، وفي تماسكهما مع النظام واستعدادهما لاستخدام القمع بوصفه من أهم عوامل صمود النظام السلطوي، وفي رفض الجيش قمع الثورة في مصر وتونس خلافًا لتعامله في حالات مثل سورية وليبيا وانشقاق الجيش في اليمن، وفي حصول حروب أهلية في الحالة الثانية، وفي الانقلاب العسكري، وفي تشابه حالتَي تشيلي ومصر وعهدَي أييندي ومرسي. وفي المسؤولية التي تتحملها الأحزاب السياسية المدنية عن الانقلابات العسكرية.

بعد موجة الإصلاحات وتراجعها قبل الثورات بعقدين، انتقدت إيڤا بيلين خمسة تفسيرات رائجة لفشل التحول الديمقراطي في المنطقة: **أولًا**، ضعف المجتمع المدني. **ثانيًا**، سيطرة الدولة على الاقتصاد. **ثالثًا**، الفقر والأُمية. **رابعًا**، بُعْدُ المنطقة عن مراكز التحول الديمقراطي. **خامسًا**، الثقافة وتحديدًا «الإسلام»[1]. وفي رأيها أن اللغز الذي تُقدمه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس فشل ترسيخ الديمقراطية، إنما فشل أغلبية هذه الدول في المبادرة أصلًا إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وهنا تكمن استثنائية المنطقة. ولفهمها

---

(1) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-141, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/2xBf5zH

يجب النظر إلى ما وراء الفشل في إنجاز متطلبات الديمقراطية المسبقة، أو شروطها المسبقة، فغيابها ليس استثناءً، وهو لا يميز المنطقة[2]؛ لأن مناطق أخرى شهدت انتقالًا ديمقراطيًا مع أن مثل هذه الشروط غير متوافر فيها.

تقترح بيلين العودة إلى سكوكبول لتفسير نُدرة الانتقال في المنطقة العربية، وحتى ندرة الثورات على الرغم من انتشار عدم الرضا (لا شك في أنها أعادت النظر في موقفها هذا بعد تفجّر الثورات في عدة دول عربية منذ نهاية عام 2010، أي بعد سبع سنوات من نشرها تلك المقالة). وينبع الميل إلى تنظير سكوكبول من اختلاف مقاربتها المؤسسية الواقعية عن المقاربة الماركسية للثورات في أنها لا تنظر إلى الدولة بوصفها أداة في الصراع الطبقي أو بنى فوقية لنمط الإنتاج، وإنما هي مؤسسات قائمة بذاتها تسيطر، أو تحاول أن تسيطر، على أرضٍ وشعب. ولذلك على محلّل الثورات أن يكتشف ليس العلاقات الطبقية وحدها، بل العلاقة بين الدول والعلاقة بين الدولة والطبقات المسيطِرة والمسيطَر عليها أيضًا[3]. وفقدان شرعية النظام، وفق هذه المقاربة، هو المفهوم المفسّر الرئيس للثورات. لكن في نظر الكاتبة يمكن أن يكون فقدان شرعية النظام عاملًا وسيطًا. أما الأسباب الرئيسة فيجدها الباحث في بنية مؤسسات الدولة وكفاءتها التنظيمية، وهذه مرهونة بالتطورات في الاقتصاد والبنية الطبقية والتطورات على الساحة الدولية. وفي إمكان مؤسسات الدولة أن تبقى راسخة حتى بعد فقدان الشرعية لدى فئات واسعة من الشعب، إذا صمدت واستمرت قادرة على الإدارة والتدبير، وبقي جهازها القمعي متماسكًا[4]. باختصار، فإن قوة الدولة وتماسكها وفاعلية جهازها القمعي لا يحسم نجاح ثورة أو فشلها فحسب، بل قد يكون مقرّرًا بشأن حدوثها من عدمه[5]، وهذا ما لا أتفق معه. فتفجر الثورات العفوية يخرج عن نطاق تحكمه، أما التعامل معها فيتوقّف

---

(2) Ibid., p. 142.

(3) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 31.

(4) Ibid., p. 32.

(5) Bellin, p. 143.

فعلًا على عوامل مثل تماسك جهاز القمع والجيش، وغياب ما يقيّد أيدي النظام ويمنعه من استخدام أقصى العنف. وفي رأيي، باختصار شديد، وخلافًا للمقولة السياسية (العنف لا ينفع) التي تستخدم إما للتحدي، أو للجم عنف الأنظمة، فإن العنف «ينفع» النظام في الحالات التي يكون فيها النظام قادرًا على ممارسته على نحو مثابر ومنهجي في غياب معوقات محلية ودولية. وتبقى الأسئلة مطروحة في شأن هل كان النظام قادرًا على اتخاذ قرارات قاطعة، وهل كان جهاز القمع في الدولة مواليًا له على نحوٍ مطلق، وبمقدوره الاستمرار في استخدام القوة على نحوٍ شامل ومثابر.

يدرك كل مواطن عربي حالما «يبلغ الفطام» سياسيًا، أن الخوف من قمع أجهزة الأمن التي لا ترتدع عن استخدام أقسى الأساليب وأقذرها يعيق العمل السياسي في البلدان العربية. ومن الغريب ألّا يتنبه عدد غير قليل من الباحثين إلى مسألة وطأة القمع على النفوس، والخوف من أجهزة الأمن. لا تفسر هذه الإشكالية غياب الفعل فحسب، بل تفسر طبيعة الفعل حين وقع أيضًا بوصفه فعلًا عفويًا غير منظم ولا مخطَّط؛ إذ يكاد يستحيل التنظيم والتخطيط في ظروف الحضور الكلي لجهاز القمع. ولا شك في أن حجم العنف الذي كان أي نظام قادرًا على استخدامه، وغياب الروادع الأخلاقية والسياسية والقيود الدولية، كانا من عوامل فشل أي ثورة ونجاحها في مواجهته، كما كانا عاملين مهمين في حالاتٍ أخرى مثل فشل الثورة السلمية والانتقال إلى العمل المسلح. ولا يجوز التقليل من أهمية هذا العامل في بلدان مثل سورية وليبيا مثلًا (والعراق قبل حرب 2003) مثلًا. لكن هذا النموذج لم يتوقع تحدي فئات شعبية واسعة لجهاز القمع في خمس دول عربية على الأقل في عام 2011 حينما تفجرت ثورات عفوية، كما لم يتوقع استدعاء عنف النظام (في سورية) ردّة فعلٍ شعبية مسلحة مدعومة من دول عديدة بدوافع مختلفة كادت تودي به لولا التدخل الأجنبي لمصلحته.

يمكن تلخيص ما استنتجه نظام الأسد من حالتَي إطاحة بن علي (كانون الثاني/يناير 2011) ومبارك (شباط/فبراير 2011) أو تخليهما القسري

عن منصب الرئاسة، في أنّ الرئيسين المذكورين أخطآ بالتراجع والتواني عن المواجهة الشاملة. ومن منظوره هذا، شجّع إظهار النظام «ضعفه» الشارعَ على مواصلة الاحتجاج حتى إطاحة الحكم. وتوصّل إلى قناعة أن استراتيجية الصمود واستخدام أقصى القوة الفتاكة هي الأضمن لبقاء النظام. وكانت النتيجة إنقاذ نفسه وتدمير الشعب والدولة. لكن «نجاح» خطته لم يكن بسبب قرار فذّ، بل نتيجةً لتوافر شروط أهمها: **أولًا**، تجاهل عالمي لاستخدام أقصى درجات العنف ضد الشعب، وهي جرائم الحرب وجرائم الإبادة. **ثانيًا**، وجود معارضة سياسية من دون برنامج ديمقراطي، وفصائل مسلحة مشتتة لا تتبع لها، ونشوء التطرف الإسلامي المنفّر للرأي العام المحلي والعربي والعالمي الذي مكّنه من تبنّي استراتيجية الضباط الجزائريين في سنوات المحنة الجزائرية. **ثالثًا**، عدم تبلور إرادة الدول المؤيدة للتغيير في سورية وخوفها من التغيير نفسه. **رابعًا**، صعود الخطاب الطائفي الذي مكّن النظام من استنفار الأقليات الطائفية وأوساط واسعة من العلمانيين ضد الفصائل المسلحة. **خامسًا**، التدخلان العسكريان الإيراني والروسي بعد أن قصرت العناصر الأربعة الأولى عن إنقاذه.

لا يتعلق لغز الاستثنائية في البلدان العربية بغياب شروط الدمقرطة، إنما بحضور شروط السلطوية الباطشة، بما في ذلك الاستعداد لاستخدام أقصى القوة، وتعقيدات تداخل العوامل الخارجية والإقليمية. فهناك، وفق بيلين، دول أخرى كان لدى النظام فيها هذه القوة والقدرة على القمع، في كوريا الجنوبية في عام 1987 مثلًا، لكن النظام قرر عدم فعل ذلك. أي إن القوة توافرت، ولم تتوافر الإرادة لقمع الحركة الشعبية. وقد تتوافر الإرادة ولا تتوافر القوة. فالتحولات في أفريقيا في جنوب الصحراء نجمت في كثير من الحالات عن ضعف الدولة وعدم قدرتها على دفع رواتب الجيش، ما أدى إلى قصور في تماسك جهاز القمع لديها. في حين حافظت دول عربية على تمويل جهاز الأمن والجيش ودفع الرواتب حتى في زمن الأزمات المالية، وتوافرت لديها دائمًا القوة الأمنية والإرادة لاستخدامها[6]. في مصر، قام النظام إبان الأزمة

(6) Ibid., p. 144.

الاقتصادية برفع الميزانية العسكرية 22 في المئة، مع أنه اضطر إلى خفض ميزانية دعم السلع الأساسية 14 في المئة في العام ذاته. ومع أن الحرب الأهلية في الجزائر أضرّت بالاقتصاد ضررًا كبيرًا، فإن الجيش ظل يتسلم رواتب أفراده بسبب استمرار تدفق الغاز والنفط. إن تدفق الريع في العديد من دول المنطقة هو أحد أسباب الحفاظ على جهاز الأمن. بعد أن فاز بوتفليقة في انتخابات عام 2004 بنسبة 99.84 في المئة من الأصوات، بعد أن رشّحه الجيش عمليًا للرئاسة في عام 1999 وانسحب جميع المعارضين من الانتخابات التي اعتبروها تمثيلية، استفاد بوتفليقة من مصادر الطاقة لاحتواء استقلالية العسكر، لكن من دون زيادة للنفوذ الشعبي في السياسة العامة[7]، فهو لا يستخدم أموال الضرائب بل ريوع النفط. وفي أي حال، إذا أصبحت الجزائر دولة ديمقراطية بعد عزله فسيكون لخطوات بوتفليقة هذه دور موضوعي مهم في نشوئها، فهو رسخ مؤسسات الدولة. ولا ندري بعدُ هل سيبقى الجيش الذي انحاز إلى مطالب الشعب برفض ترشيح بوتفليقة لولايةٍ خامسة غير طامح إلى الحكم مستقبلًا على نحو مباشر أو غير مباشر.

لم تنفع النظامين المصري والتونسي قدرتهما على تمويل أجهزتهما الأمنية وجيشيهما. لأن الجيش لم يحمِ النظام في اللحظة الحاسمة. وعمومًا، عندما وقعت شروخ في تماسك القوة الأمنية مع النظام تراجع الأخير أمام الحراك الشعبي. وحيث لم تحصل شروخ كهذه تراجع الحراك الشعبي، ووقعت حروب أهلية أو تدخل خارجي. ولا يمكن فهم نجاح الثورتين في تونس ومصر في إطاحة الرئيس من دون أخذ عامل رفض الجيش استخدامه لقمع الثورة في اللحظة الحاسمة في الحسبان، علاوة على قوة التعبئة الشعبية ووحدة القوى الشعبية في الميادين خلال الثورتين.

تماسك الجيش مع النظام الحاكم في حالات مختلفة حين كانت «القوة القمعية ممأسسة» تحكمها قواعد، ويمكن التنبؤ بأفعالها، وتعتمد الكفاءة، وعادة ما تتوافر لديها طرائق منظمة للتجنيد والترقية، وتعتمد الترقية على

(7) Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 145-146.

الأداء وليس على السياسة. وكذلك في حالة الجهاز القمعي المنظّم بناءً على العلاقات الباترمونيالية/ الأبوية، والذي علت فيه علاقات القرابة أو المحسوبية على القواعد الإجرائية، ويُحافظ فيه على الانضباط باستغلال الشروخ القائمة في المجتمع بين الهويات الطائفية والقبلية وغيره.

يتعلق سلوك المؤسسة العسكرية بعوامل مثل قرار النخبة الحاكمة، والخوف من أن يودي الإصلاح بالنظام كله، بما في ذلك المؤسسة العسكرية. ففي حالتَي الصين وسورية، على الرغم من الفارق الكبير في بنية المؤسسة العسكرية، وبسبب ولاء قيادتها، الحزبي في حالة الصين، والطائفي في الحالة السورية، اعتبر الجيش مصيره مرتبطًا بالنظام. وكان الأخير مقتنعًا بأنه إذا قُبلت أي مطالب أو بدأت الإصلاحات فستفضي إلى تدميره، لأنه إما أن تكون سلطاته مطلقة وإما لا تكون.

إذا غادرنا مرحلة الإصلاح والجمود ما قبل الثورات، إلى مرحلة ما بعدها، أي مرحلة فشل الثورات في بعض الدول، ونجاحها في إطاحة رأس النظام وإطلاق مرحلة انتقال في دول أخرى، فإننا نجد أن **الانتقال الديمقراطي لا ينجح إذا عارضه بالقوة جيشٌ متماسك**، وإذا اعتبر الجيش التحول مضرًا به بوصفه مؤسسة، أو بمصالح قيادات هذه المؤسسة، إذا كانت لها مصالح راسخة في الدولة والاقتصاد. وهذا يعني أنه لإنجاح عملية التحول الديمقراطي إما أن يحيّد الجيش عن الصراع وإما أن يتخذ كله، أو جزء منه على الأقل، موقفًا مؤيدًا للانتقال، بحيث يوازن الطرف المعادي للانتقال فيه فيمتنع عن التحرك، حفاظًا على وحدة الجيش. أما في حالة اتخاذ الجيش موقفًا فاعلًا ضد التحول الديمقراطي، فقد يؤدي ذلك إلى نجاة النظام السلطوي، أو نشوء دكتاتورية عسكرية، أو نشوب حرب أهلية بعد تسلح القوى الثورية، وتصبح بذلك شروط الانتقال قريبة من شروط الحرب الأهلية التي غالبًا ما لا تؤدي إلى الديمقراطية.

في خمسٍ من ستّ حالات حصل فيها تغيير النظام بالقوة في الدكتاتوريات الفردية (الاستثناء هو الأرجنتين)، كان موقف العسكر السلبي من النظام من أهم أسباب سقوطه. كما أن معارضة الحكومة كانت منتشرة في جميع هذه

الحالات، قبل أن يتخلى العسكر عن الحكومة. والاستثناء هو البرتغال حيث قام العسكر بنفسه بتغيير الحكم فيها. وحيث وقف العسكر مع الحكام، كما في بورما والصين عند قمع الانتفاضات الشعبية، صمد النظام. أما في حالة خروج الانتفاضات الشعبية في الفلبين وألمانيا الشرقية ورومانيا فلم تُطلق الوحدات العسكرية النار على المواطنين[8]، والنتيجة معروفة.

في ليبيا، كان الجيش قد فقد قدراته العسكرية الحقيقية ومكانته عندما نشبت الثورة. فقد حَلّت عمليًا كتائب القذافي مكانه، وكانت موالية للقذافي شخصيًا على نحوٍ مطلق، وأداةً طيعة في يده لقمع الحراك الشعبي الذي تسلّح بدوره. ولم تكن ثمة قيادة مركزية للحراك المسلح، بل نشأت عدة ميليشيات مسلحة، كما في سورية التي لم يتطور العمل المسلح فيها عن حركة مسلحة كانت قائمة أصلًا قبل الثورة، وباتت تشكل قيادة للمعارضة كما في بعض دول أميركا الوسطى. نشأت بعد قمع الثورات العفوية فصائل مسلحة متفرقة، وتحوّل قسم منها لاحقًا إلى ميليشيات يقودها أمراء حرب. وأصبح العامل الدولي الذي تدخل لدعم القوى المسلحة، وذلك لأهمية ليبيا الاستراتيجية (وإن كان الدافع المعلن حماية المدنيين)[9]، عاملاً رئيسًا في تبعثر القوى المسلحة لأن دولًا مختلفة دعمت ميليشيات مختلفة. ولذلك دخلت ليبيا في حرب أهلية هُزم فيها النظام بتدخل عسكري خارجي، وتلا ذلك عملية انتقال ديمقراطي غير مستقرة أسفرت عن انتخابات ودستور، وسرعان ما فشل الانتقال تحت وطأة الخلاف بين الفصائل المسلحة والقيادات السياسية المعارضة، وبين الفصائل المسلحة نفسها، التي اتخذت في أغلبية الحالات طابعًا إقليميًا جهويًا، عدا الانقسام السياسي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين.

يمكن القول إن حالةً شبيهة نشأت في سورية التي لم تبلغ مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث كان الجيش أداةً طيّعة بيد النظام، وبعد تردد وزير دفاعه

(8) Samuel P. Huntington, «How Countries Democratize,» *Political Science Quarterly*, vol. 106, no. 4 (Winter 1991-1992), p. 604, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/2y4hzKr

(9) لم تتدخل هذه القوى ذاتها لحماية المدنيين في سورية.

في القمع، حيث دفع ثمن ذلك إقالته من منصبه، ساهم الجيش، أو بالأحرى وحدات شكّلها النظام بصورة انتقائية من الجيش النظامي القائم، ليس في قمع التظاهرات الشعبية ودخول المدن في صيف عام 2011 فحسب، بل في شن حرب حقيقية على الانتفاضة السورية أيضًا. صحيح أن عددًا كبيرًا من الضباط والجنود يقدَّر بالآلاف غادروا الجيش فرديًا وانضموا إلى الثورة، لكن قيادة الجيش لم تنشقّ، ولم تغادره فرق أو ألوية كاملة. كما لم يُبْدِ قادة الوحدات أي ردة فعل على إقالة وزير الدفاع.

تسلّح الحراك الشعبي حينذاك بانضمام قوى جديدة، غالبًا من الريف، إلى الثورة التي بدأت مدنية. ولم يكن التسلح في هذه الحالة أيضًا قرارًا مركزيًا، ولم تتبع القوى المسلحة قيادة سياسية أو عسكرية. وفشل الجيش السوري الحر في خلق جيش تحرر وطني. كانت المبادرة إلى حمل السلاح غالبًا محلية في قرية أو مدينة أو مجموعة قرى. فنشأت قوى محلية تعتمد على نفسها بسلاح خفيف، بما في ذلك بنادق الصيد المتاحة، وكان من غير الممكن حصر عدد تلك القوى وتشعباتها وانشقاقاتها، وهذا أهم الدلائل على أن التسلح بدأ محليًا عفويًا للدفاع عن النفس قبل التسليح من الخارج. إن عدم قدرتها على التنظيم هو الدليل المأساوي على أن التسلح لم يكن استراتيجيتها، بل ردّة فعل دفاعية ضد الحرب التي شنّها النظام على الثورة السورية. وثبت بسرعة فائقة أنه نظام عنيف، لكنه عاجز عن فرض السيطرة على بلاده. هكذا تحولت الثورة السورية إلى حرب أهلية، أضف إلى ذلك عامل الشرخ الطائفي الذي حصل والذي سبق أن تطرقنا إليه. وفتح الصراع المسلح المجال واسعًا لتدخّل قوًى دولية وإقليمية بسبب موقع سورية الاستراتيجي في المشرق العربي وأدوارها المتعددة، وسرعان ما تولّى مندوبو تلك الدول قيادة غرفتي العمليات العسكرية «الموك» و«الموم»، التي لم يكن بينها مندوب سوري واحد. وكانت الرؤية لدى القوى الدولية المؤيدة للنظام أوضح واستراتيجيتها أكثر إحكامًا؛ فالتزمتْ إنقاذ النظام الحاكم، في حين أنّ تجمعات الدول المؤيدة للثورة والتغيير في سورية، والتي سمّت نفسها تسميات مختلفة، لم يكن لها استراتيجيا موحدة. ومثلما لم تجد الدول الداعمة قيادة عسكرية سورية موحدة لتدعمها، كذلك لم تقم

هي بمحاولة حقيقية لمساعدة الجيش الحر في إقامة جيش وطني. وانتهى أمر الدعم الدولي إلى زيادة التبعثر والفوضى في الطرف المعارض للنظام، وصعود قوى إسلامية تكفيرية مرفوضة إقليميًا ودوليًا.

في اليمن، انشقت فرقة عن الجيش وساندت ثورة الشباب، وتتالت الانشقاقات. وكان في الإمكان أن تتحول الثورة إلى حرب أهلية منذ بدايتها لولا التوصل إلى حل وسط حافظ على الجيش موقتًا، وتضمّن عملية تحوّل تدريجي عبر حكومة مشتركة بين حزب المؤتمر الحاكم والمعارضة المؤلفة من التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب أخرى في مرحلة انتقالية نحو الانتخابات. ولكن التناقضات عادت وانفجرت، وكان من أهم مظاهرها انشقاق الجيش بين أطراف مؤيدة للحوثيين وأطراف مؤيدة للحكومة الشرعية، وتحالف الرئيس السابق والموالين له مع الحوثيين. ولذلك، كان خروج الحوثيين عن عملية التحول الديمقراطي والحوار الوطني نوعًا من الانقلاب العسكري المدعوم بميليشيا مسلحة، لأن جزءًا كبيرًا من قادة الجيش وقف إلى جانب الرئيس السابق والحوثيين. وهكذا، دخل اليمن في أتون حرب أهلية عمليًا، ما فجّر تناقضات أخرى كانت محيّدة إلى حدٍ ما. وتورط اليمن مباشرة في الصراع السعودي - الإماراتي ضد إيران وضد تمدّد نفوذها إلى الساحة اليمنية، من خلال تدخل عسكري سعودي - إماراتي مباشر بمشاركة بعض الدول العربية مثل السودان.

في الحالة التونسية، كان الجيش الأضعف من بين جيوش الجمهوريات العربية، والأقل تسييسًا والأكثر مهنيةً في الوقت ذاته، وقد حيّد نفسه عن الصراع في ثورة 2010/ 2011، وفي النهاية اتخذ موقفًا إلى جانب قوى التغيير عمليًّا، فرفض حماية النظام بإطلاق النار على المتظاهرين وقمعهم بالقوة. وكان لهذا القرار العسكري أعظم الأثر في قرار بن علي مغادرة تونس، وفي تصاعد التظاهرات الشعبية في آنٍ بعد انتشار الانطباع أن الجيش لن يطلق النار. وهذا ما رفع معنويات الجمهور ووسع المشاركة في التظاهرات حيث صار الناس لا يخشون الصراع مع القوات المسلحة.

في المقابل، بدت الصورة في مصر أشد تعقيدًا، فالجيش مؤسسة كبرى مشاركة في الاقتصاد ولها تاريخ من المشاركة في الحكم، وحُيّدت عنه من خلال صفقة مع النظام حصل فيها الجيش على إدارة ذاتية لشؤونه بقيادة وزير الدفاع، وهو عمليًا رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة[10]. استغل الجيش التظاهرات لتصفية الحساب مع عملية توريث السلطة من مبارك إلى ابنه جمال (الذي لو ورث السلطة لأصبح أول رئيس لمصر من خارج المؤسسة العسكرية). خشي الجيش أن يودي الرئيس المقبل الوارث بامتيازاته ولا سيما قطاعه الإنتاجي والتجاري لمصلحة قطاع رجال الأعمال المحيط به، والذي أصبح يسيطر على الحزب الوطني، فالوارث المحتمل كان نيوليبراليًا في توجهاته الاقتصادية. وكان لرفض الجيش المصري قمع التظاهرات الشعبية أثرٌ كبير في توسّعها وفي قرار مبارك الاستقالة، ولذلك اعتبره كثيرون انقلابًا غير دموي، أي إن الثورة المصرية نجحت في إزاحة مبارك من خلال قناة الانقلاب العسكري أو ضغط العسكر عليه للاستقالة.

تعدّ بيلين الجيش المصري جيشًا مهنيًا[11]. وأحد اعتباراتها امتلاكه سمعة مهنية معززة بعلاقاته مع الولايات المتحدة والشرعية الوطنية التي يتمتع بها، وقياداته لم تكن مرتبطة بقرابة دمٍ مع عائلة مبارك. ففي رأيها أن المهنية والشرعية الشعبية انتصرتا على الولاء لمبارك[12]. ووفق زاوية النظر هذه، قرر الجيش عدم التدخل لقمع التظاهرات في ثورة 25 يناير لأن مثل هذه الخطوات تؤثر في شرعيته والانضباط الداخلي فيه، وقد تؤدي إلى تمرد أفراد

---

(10) بما يشبه صفقة البرازيل حين تخلى عن الحكم، والتي سبق أن أشارت إليها روت ديامنت: «لا نعبث في شؤونكم فلا تعبثوا في شؤوننا»، ما يؤكد نفوذ الجيش وترك الباب مواربًا لإعادة تسييسه، يُنظر: Rut Diamint, «The Military,» in: Jorge I. Dominguez & Michael Shifter (eds.), *Constructing Democratic Governance in Latin America*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 2003), p. 44.

(11) Eva Bellin, «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East?,» *Middle East Brief*, no. 50 (May 2011), pp. 2-3, accessed on 9/3/2020, at: http://bit.ly/38Adyth

(12) Ibid., p. 4.

من الجيش[13]. وهذا رأي وليس استنتاجًا من حقائق، وهو، في رأيي، غير صحيح. وقد دحضته الحوادث؛ إذ تبين أن قيادة الجيش «المهني» طامحة إلى السلطة. فلم يكن دافع الجيش الحفاظ على شرعيته وتجنب تأثير قمع الثورة في الانضباط داخله، بل استغلال الثورة للضغط على الرئيس. كما أن الجيش لم يمثل جناحًا معتدلًا في داخل نظام حل به انشقاق بموجب نموذج دراسات الانتقال. ولم يسبق في رأيي أن تحوّل إلى جيش مهني خارج السياسة، بل ترك القرار السياسي للرئيس بموجب صفقة تاريخية حوفظ فيها على امتيازاته. لقد كان الرئيس، وهو عسكري، مسيطرًا على الجيش، من خلال الترقيات والتعيينات.ولم يكن الجيش مؤسسة قائمة بذاتها مستقلة أمام الرئيس. وما قوّى الجيش بعد الثورة، بوصفه قوة مستقلة، هو أن الرئيس المنتخب لم يكن عسكريًا، ووقع شرخ عميق بين السياسيين المدنيين أنفسهم على نحو دفع كل طرف إلى طلب التحالف مع الجيش ضد الآخر. أما الجيش فاستخدم الجميع للوصول إلى الحكم.

ربما كان في الإمكان تحييد الجيش في مرحلة الانتقال، لو كانت قوى المعارضة موحدة وقادرة على استغلال الشرعية الثورية التي نشأت، والتوصل إلى اتفاق أو عقد تفاهم معه يتضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، وربما بعض المبادئ الدستورية المتفق عليها. لكن لم تتفق المعارضة حتى على التفاوض مع الجيش على قواعد النظام المقبل، بل حاول كل طرف على حدة إرضاءه، وانتقده إذا شك في وجود صفقة بينه وبين الطرف الآخر.

حاول الإخوان المسلمون إرضاء الجيش من جهتهم مثلما فعلت المعارضة العلمانية. لكنهما لم يتفقا حتى يتوصلا معًا إلى تسوية مع الجيش تضمن عملية الانتقال. ولهذا استفاد الجيش من تقرّب كلّ طرفٍ منه في خضم تنافسٍ وصراع مع الطرف الآخر، وتهالك الأطراف المتصارعة على استدعائه للتدخل والقيام بدور الحكم. ومنح دستور المرحلة الديمقراطية في مصر من عام 2012 (الذي وضع في ظل حكم الرئيس مرسي وبوجود أغلبية إسلامية

(13) Ibid.

في مجلس الشعب) المؤسسة العسكرية مزايا عديدة. فقد نصّت المادة 194 على مجلسٍ أعلى للقوات المسلحة، والمادة 195 على أن يتولى منصب وزير الدفاع ضابطٌ في الخدمة، أي أن يكون عمليًا في الخدمة، بمعنى أن وزارة الدفاع تتبع للجيش وليست هيئة مدنية. كما منحت للجيش بحسب المادة 197 إمكانية تحديد ميزانيته وأخذ رأيه في الحسبان في جميع القوانين المتعلقة به[14]. كانت هذه سابقة دستورية تمؤسس وضعًا داخليًا للجيش بصورة دستورية فضلًا عن تمتعه بقانونه الخاص وهو قانون الجيش.

نجح الجيش في التحول إلى حَكَم في العملية السياسية التي تلت الثورة بسبب الخلافات بين قوى المعارضة. ووصل الأمر في النهاية إلى تواطؤ القوى العلمانية مع الجيش في تحريك الشارع للمطالبة بتدخله ضد الرئيس المنتخب العضو في جماعة الإخوان المسلمين. ولم يكن الجيش مجرد طرفٍ محايدٍ تناشده المعارضة للتدخل، بل كان إلى جانب بيروقراطية الدولة وأجهزتها الأمنية معنيًّا ومساهمًا في خلق الفوضى وعرقلة تقديم الخدمات وتحريك الشارع ضد الرئيس المنتخب؛ أي في خلق شروط نموذجية لانقلاب عسكري في أجواء من الفوضى والصراع وتوق الناس إلى الأمن والاستقرار. وفي النهاية نُفِّذ الانقلاب العسكري الذي تلته مجزرة حقيقية في حق مؤيدي الرئيس المعتصمين في أحد ميادين القاهرة في 14 آب/ أغسطس 2013.

لا يمكن فهم الانقلاب العسكري من دون طموح سياسي لدى قادته لا تتوقف عند مصالح الجيش الاقتصادية، بل ترغب في توسيعها وزيادة امتيازاته وحكم البلاد أيضًا لأنه الأكثر كفاءة وحرصًا والأقدر على وقف فوضى مرحلة الانتقال. ووجد هذا الطموح دعمًا إقليميًا من دول عربية غنية تخشى الانتقال الديمقراطي. لكن، في رأيي، لم يكن الانقلاب بعد ثورة يناير ممكنًا لولا العوامل الآتية المتعلقة جميعها بالنخب السياسية: 1. شرخ بين النخب السياسية وعجز عن التوافق وتحويل الاستقطاب السياسي إلى شرخ

---

(14) حسن الحاج علي أحمد، «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 82.

ثقافي هوياتي بين علمانيين وإسلاميين. 2. تعبئة شعبية لا تأخذ في الاعتبار حساسية مرحلة الانتقال. 3. صراع على السلطة مع بدء انهيار النظام السلطوي، واعتبار السلطة أولوية على أجندة القوى السياسية المتصارعة، وتفضيل مسألة الانفراد بالحكم على الالتزام ببناء النظام الديمقراطي الذي قد يتطلب الشراكة في السلطة، أو حتى التنازل عنها لدرء احتمالات خطيرة مثل الحرب الأهلية والانقلاب العسكري. 4. ممارسة إخوانية متعالية على القوى السياسية أذكت الشكوك في محاولة الانفراد بالسلطة.

كان من الممكن لو ساد نظام برلماني أن تضطر الأطراف إلى مساومات وتسويات في داخله، لكنّ النظام رئاسي، ووجود رئيس إسلامي ذي صلاحيات نظام رئاسي (دستوريًا على الأقل) وبرلمان بأغلبية إسلامية أديا إلى حصول استقطاب لم تَجرِ محاولات جدية لجسره. والطامّة الكبرى أن هذا الاستقطاب وقع بوجود جيش بات يملك منظومة مصالح وامتيازات ذاتية مستقلة، وعلاقات دولية مع مؤسسات عسكرية أخرى أميركية وغيرها، وأدى أدوارًا سياسيةً في الماضي، ولم يتخلّ عن طموحه السياسي الذي كُبت في نهاية مرحلة عبد الناصر وفي مرحلتي السادات ومبارك[15].

للمقارنة، نجلب مثال تشيلي الذي سبق أن ذكرناه، حيث انقلب الجيش على رئيس منتخب بنظام برلماني، مع أنه لم تكن للجيش تقاليد في الحكم والطموح السياسي. وعلى الرغم من وجود تقاليد ديمقراطية طويلة في تشيلي، فإن هذا التراث لم يصمد أمام حالة الاستقطاب السياسي حين فشل مركز الخريطة السياسية في احتوائه وجسره. وأكدت حالة تشيلي، وفق فالنزويلا، أن سلوك القوى المتطرفة من اليسار واليمين ليس هو المسؤول عن انهيار

---

(15) من المفيد أن نذكر هنا أنه في بداية الانتقال الديمقراطي، تبنّت البرتغال واليونان النموذج الرئاسي مع حكومة تحتاج إلى ثقة البرلمان، أي النموذج الفرنسي المركب. لكن البرتغال عادت وعدّلت الدستور في عام 1982 وقلّصت صلاحيات الرئيس، وكذلك فعلت اليونان في عام 1986، أي أصبحتا نظامين برلمانيين، يُنظر: جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006)، ص 104.

الديمقراطية[16]، بل عجز القوى المركزية من الديمقراطيين من الطرفين، اليسار واليمين، عن رؤية منطق التصعيد في الأزمة ونتائجه[17]. فالحركات المتطرفة، من اليسار واليمين، غالبًا ما تؤثر في سلوك الحركات المركزية بشدّها إلى المزاودة في التنافس خوفًا على فقدان الأصوات. وهو ما سبق أن بيّنتُه عند معالجة فشل الانتقال في مصر، وتمثل بالتنافس بين السلفيين والإخوان المسلمين، وجرّ السلفيين للإخوان المسلمين بذلك إلى مواقف أكثر تشددًا خوفًا من استقطاب السلفيين قواعدهم الاجتماعية والتهامها في سياق العلاقات التاريخية المتوترة بينهم وبين الإخوان، والتنافس أيضًا بين القوى العلمانية في موقفها من الإخوان المسلمين[18] (مع التذكير أن حزب النور السلفي تواطأ مع الانقلاب العسكري في النهاية ليس لمحاولة الحفاظ على مكاسبه فحسب، بل للتخلص من الإخوان).

تميّز النظام السياسي الحزبي في تشيلي بالحيوية والاستقطاب، وما حصل بين عامي 1970 و1973 هو استقطاب حقيقي أيديولوجي متعلق بالنظام الاقتصادي الاجتماعي. فقد هدف اليسار في تشيلي إلى تغيير حقيقي في طبيعة النظام الرأسمالي، وإن كان تياره الرئيس يفكّر في إجراء هذا التغيير من خلال النظام الديمقراطي بالانتخابات. لكن حتى عام 1970 لم يشكّل أي حزب، يساري أو يميني، أغلبية في حد ذاته. ومن ثم، لم يشكل هذا الاستقطاب خطرًا داهمًا على الديمقراطية، خلافًا لإيطاليا أو إسبانيا عشية وصول الفاشيين إلى الحكم. فكانت الأحزاب في تشيلي تضطر إلى تحالفات وإجراء مساومات في ما بينها داخل البرلمان الذي شكّل حلبة تفاوض وتسويات وتقاسم الوظائف والسلطات والمناصب[19]. فتميّزت التعددية الحزبية البرلمانية الناشطة في هذا

---

(16) Juan J. Linz, *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore, MD/London: Johns Hopkins University Press, 1978).

(17) Arturo Valenzuela, *The Breakdown of Democratic Regimes: Chile* (Baltimore, MD/ London: The Johns Hopkins University Press, 1978), p. xiii.

(18) يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215.

(19) Valenzuela, pp. 7-9.

السياق بالمزايدات، يتلوها تقسيم للمنافع على شكل مكافآت مقابل الدعم وحصص في الوظائف والتعيينات يكتسبها الحزب من قدرته على المساومة في داخل البرلمان لمنحها لأعضائه[20]. وهو، في أي حال، نظام قائم في كثير من الدول ذات الأنظمة البرلمانية التي تحكمها تعددية حزبية نشطة، كما في حالة إسرائيل المشهورة بالصفقات الحزبية البرلمانية خلف ظهر الناخبين، والتي لا تعرف حدودًا، وتذكّر بمقولات شومبيتر وغيره أنْ لا علاقة لقرارات النخب السياسية بما يسمى «حكم الأغلبية»، وأن النيابة البرلمانية في النظام الديمقراطي ليس معناها تمثيل رأي الناخبين بل اكتساب الشرعية للحكم مدة محددة. ولم تشكّل السلطة التشريعية في تشيلي قوةَ موازَنة وضبطٍ لسلطات الرئيس والسلطة التنفيذية فحسب، وإنما ساحة مهمة جدًا ومفيدة في تنفيس الاحتقان وحل الصراعات في إطار النظام القائم، وقد دامت صلاحيتها ما ينوف على قرن[21].

تصدّر أييندي المرشحين من حيث عدد الأصوات، ومع ذلك بقي أقلية في الوقت ذاته، وأصبح انتخابه ممكنًا بعد دعم الديمقراطيين المسيحيين له في البرلمان. لكن مع تعمّق قناعة فئات واسعة من اليسار الثوري أنها فرصة لتحويل الدولة إلى الاشتراكية، ازدادت قوة التيار الراديكالي في داخل الحزب الاشتراكي من جهة، مثلما ازدادت قوة التيارات اليمينية المحافظة في داخل الحزب الديمقراطي المسيحي. وبالتدريج نشأ في مركز الخريطة السياسية تياران يفضلان الموقف الأيديولوجي والدفاع عنه على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويلتزمان الأيديولوجيا أكثر من التزامهما الديمقراطية. وقد تأثرت قيادات الأحزاب بوجود قواعد شعبية معبأة[22].

مثّل أييندي في هذا السياق تيارًا يأمل الوصول إلى تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي لكن من دون عنف، أي بطرائق ديمقراطية، في حين كانت تيارات

---

(20) Ibid., p. 8.

(21) Ibid., p. 17.

(22) Ibid., pp. 46-47.

يسارية ثورية أخرى لا تؤمن إلا بتسليح الطبقة العاملة وقلب مؤسسات النظام والنمط الاقتصادي القائم بالقوة[23]. وهذا ما يذكّر بموقف قوى إسلامية ترغب في الوصول إلى الحكم على نحوٍ تدرجي يأخذ في الاعتبار التطورات الجارية في المجتمع والدولة، بوجود تيارات إسلامية متطرفة ترى أن ذلك يجب أن يتم بالقوة، وذلك في مقابل قوى علمانية بعضها يسعى إلى نظام ديمقراطي، وبعضها الآخر يعارض الانتقال لأنه يخشى على طابع الدولة من حكم الأغلبية إذا فازت الحركة الإسلامية.

أدت زيادة الاستقطاب في تشيلي إلى طرح المعارضة اقتراحًا لتعديلٍ دستوري في شباط/فبراير 1972 لتصحيح الدستور، بحيث تقيّد سلطات الحكومة في الاقتصاد. وواجهت تشيلي أزمة دستورية عميقة، حين رفض الرئيس هذا التعديل[24]. وأدت السياسة الاقتصادية التي تضمّنت رفع رواتب العمال إلى تضخّمٍ مالي في الوقت الذي حظيت فيه سياسات تأميم المناجم والصناعات الكبرى بتأييد شعبي، فتعمق الشرخ الاجتماعي والسياسي. وكلما كاد الطرفان الاشتراكي والديمقراطي المسيحي يتوصلان إلى تسويةٍ ما، كانت القوى المتطرفة في داخل الحزبين ترفضها وتعرقلها، وتحديدًا في حزب الديمقراطيين المسيحيين الذين اعتقدوا أن في الإمكان إطاحة أييندي في الانتخابات المقبلة. وتحوّلت الأزمة إلى تحشيدٍ جماهيري من الأحزاب في تظاهرات وتظاهرات مضادة[25].

أدت الأزمة والانسداد الحزبي إلى تكرار لجوء الطرفين إلى ما يمكن اعتباره مؤسسات محايدة حزبيًا مثل السلطات القضائية والجيش (وهذا يشبه ما حصل في مصر من تكرار التوجه إلى القضاء ضد قرارات البرلمان والرئيس المنتخب في المرحلة الانتقالية). وكثرت الشكاوى القضائية على تجاوز الرئيس والأحزاب الحاكمة للدستور، إضافةً إلى عدم قانونية الخطوات التي

(23) Ibid., p. 48.
(24) Ibid., p. 73.
(25) Ibid., pp. 76-78.

يقومون بها، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وكان القضاة بوصفهم قوى محافظة اجتماعيًا يميلون إلى رأي المعارضة اليمينية. فعيّن أييندي جنرالًا وزيرًا للداخلية في عام 1972. كما أن الطرفين أخذا يتملقان الجيش ويمتدحانه في خطاباتهما السياسية[26]، تمامًا كما في الحالة المصرية؛ أي إن الأحزاب السياسية بنفسها كانت تورط الجيش في صراعها ضد بعضها.

لم تغير الانتخابات البرلمانية في عام 1973 الصورة والأجواء، وفاقمت الاستقطاب، لكن مجمل قوة المعارضة كان يفوق قوة الائتلاف الحاكم وداعميه. ولم تُساهم الانتخابات البرلمانية في حلّ الاستقطاب، بل ساهمت في تعميقه، وارتفعت أصوات أعلى في داخل اليسار الثوري من خارج الحزب بالدعوة إلى تسليح العمال دفاعًا عن «إنجازات الطبقة العاملة» في هذه الفترة. وأثارت هذه الدعوات قلقًا لدى فئاتٍ واسعة في داخل الجيش، كما أن فشل الحل الوسط بين القوى المركزية في مواجهة التطرف من اليمين واليسار، وانحياز الجيش المتزايد وتخلّيه تدريجًا عن فكرة الحياد جهز الطريق للانقلاب العسكري[27].

جرت مفاوضات بعد الانتخابات البرلمانية للتوصل إلى حل، وسعى أييندي بالفعل إلى قبول معظم اقتراحات الديمقراطيين المسيحيين، لكن مساعيه لم تقابل بالمثل. ويبدو أنه في هذه المرحلة صلّب الدعم الأميركي موقف الديمقراطيين المسيحيين ضد الرئيس، ويبدو أيضًا أن الدعم الأميركي المالي لقوى اليمين عمومًا في تشيلي ساهم في زيادة تعنتهم. بعد رفض الديمقراطيين المسيحيين التسويات، توجه أييندي إلى الجيش بنفسه وطالبه بالمساهمة معه في تأليف حكومة أمن وطني، ما ساهم في شرعنة دور الجيش السياسي. وفعلًا، تولّى ثلاثة قادة عسكريين من الجيش مناصب وزراء الدفاع والمالية والأشغال العامة، بمن فيهم قائد الجيش الملتزم دستوريًا. واعتقد أييندي أنه بذلك يضمن دعم الجيش أو على الأقل حياده، في حين رأى

---

(26) Ibid., p. 82.

(27) Ibid., pp. 93-94.

الديمقراطيون المسيحيون أن الجيش سيعدّ انقلابًا من أجلهم، أي إن الجيش سيتخلص من الاشتراكيين ويعيد الديمقراطيين المسيحيين إلى الحكم[28]، مثلما أمل أنصار النظام القديم والمعارضة العلمانية في مصر أن يعيدهم الجيش إلى الحكم بعد التخلص من الإخوان، كأن الجيش سوف ينقلب على الرئيس المنتخب من أجل أن يحكموا هم.

في هذه المرحلة ازدادت العناصر غير الملتزمة بالدستور في الجيش، بتأثير الحزب الديمقراطي المسيحي في فئات واسعة داخله، وتأثير الأميركيين في فترة بداية نفوذ وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر (1973-1977) وصعود أصوات من اليسار تطالب بتسليح العمال[29]. وحين عرض أييندي على الجيش تأليف حكومة أمن وطني، فقد بذلك تأييد أوساط واسعة من الاشتراكيين، وازدادت معارضة الديمقراطيين المسيحيين له في الوقت ذاته[30]، وأخذ ضباطٌ من الجيش يضغطون على ضباط وزراء في الحكومة للاستقالة، وفي النهاية استقالوا فعلًا[31]. ووقع الانقلاب الدموي الذي يذكّر أيضًا بالانقلاب في مصر. واغتيل أييندي في أيلول/ سبتمبر 1973، وادعى الانقلابيون أنه انتحر. ويمكن أي قارئ نبيه أن يستخلص التشابه والاختلاف بين الحالتين.

جرت معظم الانقلابات العسكرية بعد انشقاقات في النخبة المدنية وعدم القدرة على إدارة التوافق أو إجماع أو قبول حكم الأغلبية بين النخب المدنية العربية، وذلك في حالة سورية وانقلاب حسني الزعيم (1949) الذي دشن الانقلاب الأول في سورية، وفي حالة الانقلاب العسكري في مصر أو «ثورة 23 يوليو 1952» زمن حكم الملك فاروق الذي كانت قوى مدنية تدعمه وهي الإخوان من جهة والشيوعيون من جهة أخرى. والمثل الأبرز هو الانقلابات المتتالية في السودان في أزمنة الحكم الديمقراطي، والتي غالبًا ما يبادر إليها

---

(28) Ibid., p. 98.

(29) Ibid., p. 100.

(30) Ibid., p. 103.

(31) Ibid., p. 104.

حزب سياسي. فأول انقلاب عسكري في السودان بعد استقلاله قام به الجنرال إبراهيم عبود في عام 1958 ضد الحكومة المدنية المنتخبة حديثًا، وكان حزب الأمة داعمًا له، وانقلاب المشير جعفر النميري في عام 1969 دعمه الحزب الشيوعي السوداني والناصريون. وكان انقلاب الفريق البشير في عام 1989 بمبادرة الجبهة الإسلامية القومية بزعامة حسن الترابي. والحقيقة أنه في كل تاريخ الانقلابات العسكرية العربية لم يحدث قط أن وقع انقلاب عسكري من دون استدعاء سياسي له من حزب أو أكثر.

كتب أودونيل وشميتر في تلخيصهما لمشروع الانتقال من الحكم السلطوي: إن التقاليد السياسية للبلدان التي فُحِصَت في هذا المشروع نُكِبَت، ومازالت تُنكب، بساسة مدنيين يرفضون لايقينية العملية الديمقراطية، ويلجأون إلى القوات المسلحة، ويسترون مصالحهم الفردية والجماعية خلف ادعاءات المصلحة الوطنية. لم يتدخل العسكر في أي مكان من دون دعم مدني واضح[32]. إن أحد أهم أسئلة الانتقال هو تغيير الصورة الذاتية السائدة للقوات المسلحة بوصفها المخلّص، ومنع السياسيين المدنيين من العبث بها، وترافق هذه المعضلة قضية الديمقراطية في مرحلة الترسيخ أيضًا[33]. وهذه هي حال الانقلاب العسكري في مصر الذي ما كان يمكن أن يحصل بعد ثورة يناير لولا مطالبة المعارضة السياسية، ولولا تعبئة ملايين المدنيين للخروج إلى الشارع، مطالبين بتدخل الجيش ضد حكم مرسي.

بعد أودونيل وشميتر كتبت لين كارل أن الانقلابات العسكرية تحصل عادةً بسبب الخلافات بين الأحزاب السياسية وعدم قدرة الأحزاب على إدارة أزمة اقتصادية، أو نشاط قوى معادية للنظام تحشّد العمال أو الفلاحين أو الفقراء، وتكون القوى التقليدية الحاكمة عاجزة عن السيطرة عليها. وقد تحرك الانقلابات احتمالات التدخل الخارجي أو تهديد المصالح الحيوية للمؤسسة

---

(32) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), p. 31.

(33) Ibid.

العسكرية نفسها، هكذا تلخّص لين كارل دوافع الانقلابات[34]. ومن ثم، فإن مهمتين أساسيتين تواجهان من يقوم بعملية الدمقرطة في أميركا اللاتينية هما: 1. الوصول إلى إجماع حول قواعد اللعبة بما في ذلك الشكليات المؤسسية وحماية الأقليات بحيث لا تقوم نخبة مهمة ذات وزن بدعوة العسكر إلى الانقلاب لحماية مصالحها الحيوية. 2. تصميم استراتيجيات واعية لتأسيس علاقات مدنية – عسكرية في النظام الديمقراطي. وقد يكون هذا الأمر أسهل في المناطق الأكثر تطورًا في القارة، بحسب الكاتبة، في مقابل الأقل تطورًا حيث ما زال العسكر يثقون بقدرتهم على إدارة الاقتصاد.

ينطبق ذلك، وفق تيلي وبيرميو، على معظم الارتدادات عن الديمقراطية في القرن العشرين، فهي بموجب تقديراتهما لم تنجم عن تعبئة شعبية، إنما عن انشقاق النخبة الحاكمة أو عجزها، وناجمة عن الأخطاء التي ارتكبتها، ومنها القيام بتحالفات انقلابية. وتضيف بيرميو: «وكانت أخطاؤهم متشابهة بما يدعو إلى الدهشة، وعلى الرغم من التنوع الكبير في الحالات فقد شكّلوا دومًا تحالفات انقلابية تشمل نخبًا عسكرية»[35]. لم تكن هذه هي الحال في مصر، لكن المنطق واحد. فقد جرى تواطؤ حزبي وإعلامي وإقليمي لإحداث الفوضى، ثم تعبئة شعبية على قضايا حياتية بدايةً، وأخيرًا استغلت سياسيًا من قوى منظمة للمطالبة بتدخل الجيش. وبالفعل، خرج الملايين إلى الشوارع للمطالبة بتدخل الجيش. وهو الذي حكم في النهاية من دون تحالفات.

---

(34) Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 23, no. 1 (October 1990), p. 12, accessed on 8/3/2020, at: http://bit.ly/2P5GF3i

(35) Tilly, p. 39; Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003).

الفصل السادس عشر

التعلم من الفَرْق: تجربتا مصر وتونس

في تفسير الفرق بين مصر وتونس في نتائج عملية الانتقال، وفي أن مقاربات التحديث تفشل في تفسير الفرق. في أن الفرق في النتائج على الرغم من تشابه الحالتين قد يصلح في التأسيس النظري لبعض قواعد الانتقال عربيًا. في الفرق في دور الجيش وغاياته وفي ثقافة النخب السياسية وتوجهاتها. في مخاطر العفوية ومخاطر انجرار قادة المعارضة إلى الشعبوية في مرحلة الانتقال ومسؤولياتها الجسيمة، وفي أهمية وحدة قوى التغيير في مرحلة الشرعية الثورية، ومخاطر الحكم بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال قبل ترسيخ النظام الديمقراطي. في ضرورة أن تحسم الحركة الإسلامية التي ترغب في المشاركة في النظام الديمقراطي مسألة أولوية إنجاح الديمقراطية على البرنامج السياسي. في الفرق في الوزن الجيوسياسي للبلدين والدور السلبي للعوامل الخارجية في مصر.

إن أول ما يخطر في بال الجائر في نجاح الانتقال في تونس وتعثره، ثم فشله المأساوي في مصر، هو التفسير البنيوي المتعلق بشروط التحديث في البلدين؛ إذ ينشأ الانطباع أول وهلة عن أن تونس كانت، مع بدء عملية الانتقال الديمقراطي أكثر تقدّمًا من مصر بمعايير نظريات التحديث مثل معدل دخل الفرد، والتمدين ومستوى التعليم وحجم الطبقة الوسطى، على نحوٍ قد يدفع لاستخدام شروط نظرية التحديث في تفسير نجاح الانتقال في تونس وتعثره في مصر. لكن التدقيق في الأمر يُظهر أن الفوارق ليست بحجمٍ يبرّر استخدامها لتفسير الفرق في نتائج عملية الانتقال في ضوء مفاهيم مدرسة التحديث. وكانت الدولتان مرشحتين لانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما زال جاريًا في تونس.

تُظهر الجداول (16-1) و(16-2) و(16-3) أن الفرق في مؤشرات التحديث بين البلدين ضئيل.

الجدول (16-1)

عدد الفقراء الحاليين عند خطوط الفقر الوطنية (النسبة إلى مجمل عدد السكان)[1]

	تونس	مصر
1999	–	16.7
2000	25.4	–
2004	–	19.6
2005	23.1	–
2008	–	21.6
2010	20.5	25.2
2012	–	26.3
2015	15.2	27.8

المصدر: The World Bank, *Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population) - Egypt, Arab Rep., Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2B6eozL

الجدول (16-2)

الفرق بين حجم الطبقة الوسطى في مصر وتونس

	حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		حصة الدخل لثاني 20 في المئة		حصة الدخل لثالث 20 في المئة		حصة الدخل لرابع 20 في المئة		حصة الدخل لأعلى 20 في المئة	
	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر
1985	5.5	--	9.6	--	14.2	--	21.0	--	49.6	--
1990	5.9	8.7	10.4	12.5	15.3	16.3	22.1	21.4	46.3	41.1

يتبع

(1) فجوة الفقر عند خطوط الفقر الوطنية هي متوسط النقص من خطوط الفقر (مع اعتبار أنّ غير الفقراء يمتلكون نقصًا صفريًا) كنسبة مئوية من خطوط الفقر. ويعكس هذا الإجراء عمق الفقر، إضافة إلى مدى حدوثه.

تابع

39.9	47.9	21.2	21.8	16.4	14.7	13.0	9.9	9.5	5.7	1995
42.1	--	20.7	--	15.8	--	12.5	--	8.9	--	1999
--	47.3	--	21.6	--	14.9	--	10.2	--	6.0	2000
41.4	--	20.8	--	16.1	--	12.7	--	9.0	--	2004
--	44.7	--	22.1	--	15.6	--	11.2	--	6.4	2005
40.8	--	20.8	--	16.2	--	13.0	--	9.2	--	2008
41.2	42.9	20.8	22.6	16.1	16.1	12.9	11.6	9.1	6.7	2010
39.8	--	21.0	--	16.4	--	13.3	--	9.5	--	2012
41.5	40.9	20.6	22.5	16.0	16.5	12.8	12.3	9.1	7.8	2015

المصدر: The World Bank, *Income Share Held by Lowest 20% - Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2K8YngG; The World Bank, *Income Share Held by Second 20% - Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2JYWDrd; The World Bank, *Income Share Held by Third 20% - Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/32TJY0i; The World Bank, *Income Share Held by Fourth 20% - Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/330wqjR; The World Bank, *Income Share Held by Highest 20% - Tunisia*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2Oq6EIL; The World Bank, *Income Share Held by Lowest 20% - Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/3170BUF; The World Bank, *Income Share Held by Second 20% - Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2K9Yrwv; The World Bank, *Income Share Held by Third 20% - Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2Gxboj6; The World Bank, *Income Share Held by Fourth 20% - Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2YbejAk; The World Bank, *Income Share Held by Highest 20%, - Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: https://bit.ly/2JXFTRe

الجدول (16-3)

نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بجمع الخمس الثاني والثالث والرابع بحسب سلّم الدخل[2]

مصر	تونس	
–	44.8	1985
50.2	47.8	1990

يتبع

(2) تُعتبر وحدات القياس النسبية أنّ الطبقة الوسطى تضم من يقع دخلهم بين الشرائح الثانية والثالثة والرابعة من التقسيم الخمسي (20 في المئة) لمستويات الدخل وفقًا لتعريف وليام إيسترلي للطبقة الوسطى. ولا يختلف حجم الطبقة الوسطى بين تونس ومصر عند حساب الخمس الثالث والرابع.

تابع

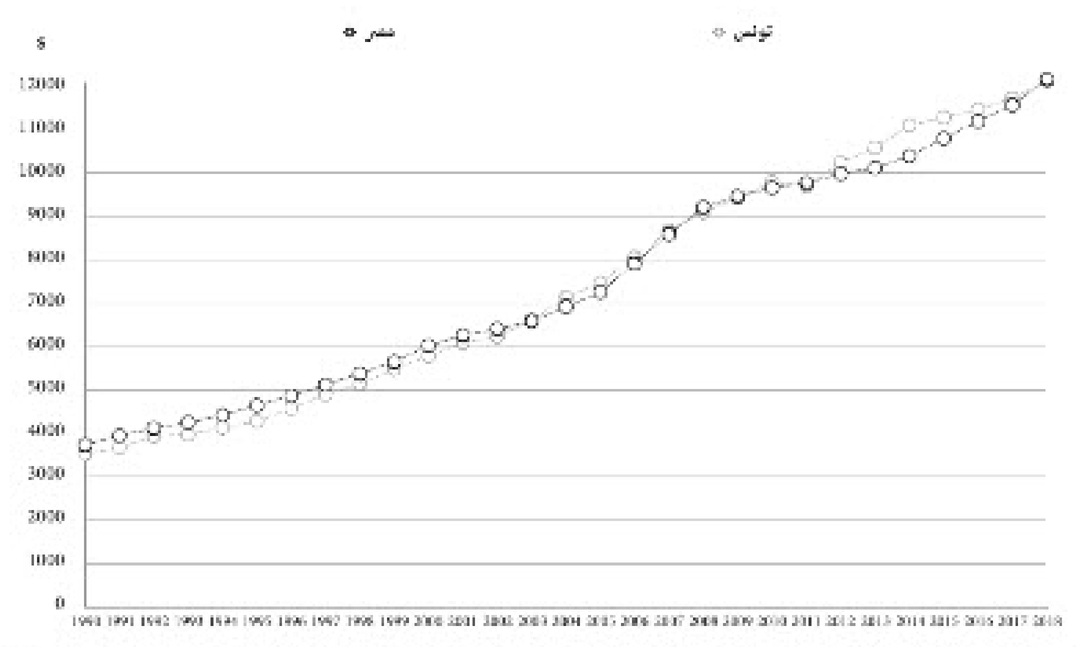
1995	46.4	50.6
1999	–	49.0
2000	46.7	–
2004	–	49.6
2005	48.9	–
2008	–	50.0
2010	50.3	49.8
2012	–	50.7
2015	51.3	49.4

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير** (بيروت: 2014)، ص 27؛ يُنظر أيضًا: William Easterly, «The Middle Class Consensus and Economic Development,» *Journal of Economic Growth*, vol. 6, no. 4 (December 2001), pp. 317-335.

حتى لو اعتبرنا أن نسبة الطبقة الوسطى هي حاصل جمع الخُمُسَين الثاني والثالث فقط من دون الرابع، فإن ذلك لا يشكّل فرقًا كبيرًا.

الشكل (16-1)

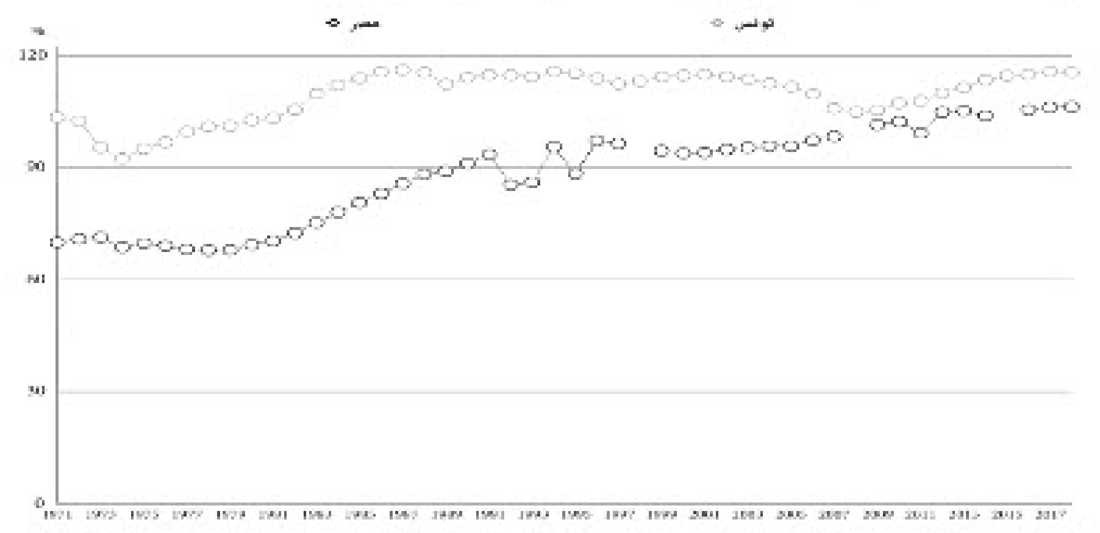
معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018)



المصدر: The World Bank, *GNI per capita, PPP (current international $) - Tunisia, Egypt, Arab Rep., Data* (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2nlgrNd

الشكل (16-2)

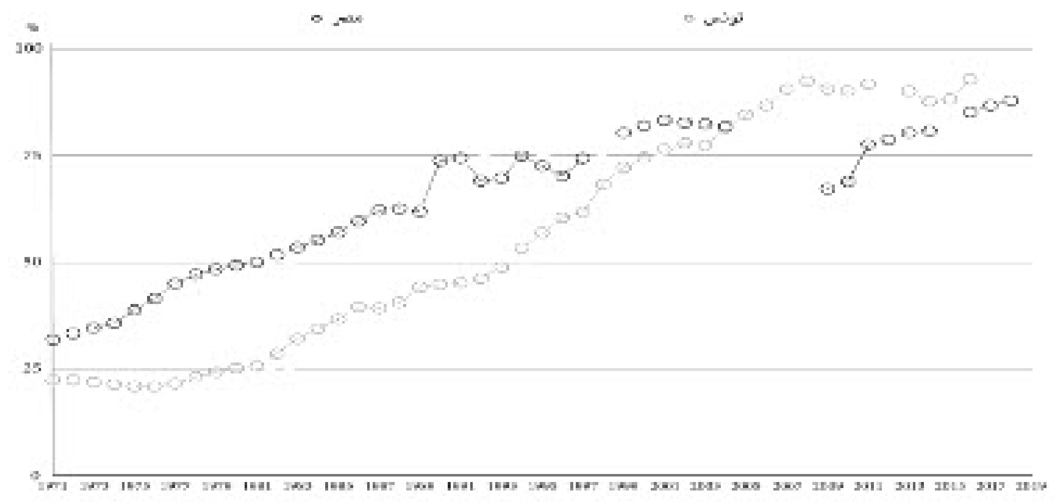
نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس (1971-2016)[3]



المصدر: The World Bank, *School Enrollment, Primary (% gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep.,*» Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/336MOhW

الشكل (16-3)

نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس (1971-2016)[4]



المصدر: The World Bank, *School Enrollment, Secondary (% gross) - Tunisia, Egypt, Arab Rep.,* Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/332vPNB

---

(3) النسبة من إجمالي السكان في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي. يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سنّ متأخرة أو مبكرة و/ أو بسبب إعادتهم الصفوف.

(4) إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، بصرف النظر عن السن، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الثانوي. ويمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سنّ متأخرة أو مبكرة و/ أو بسبب إعادتهم الصفوف.

الشكل (16-4)

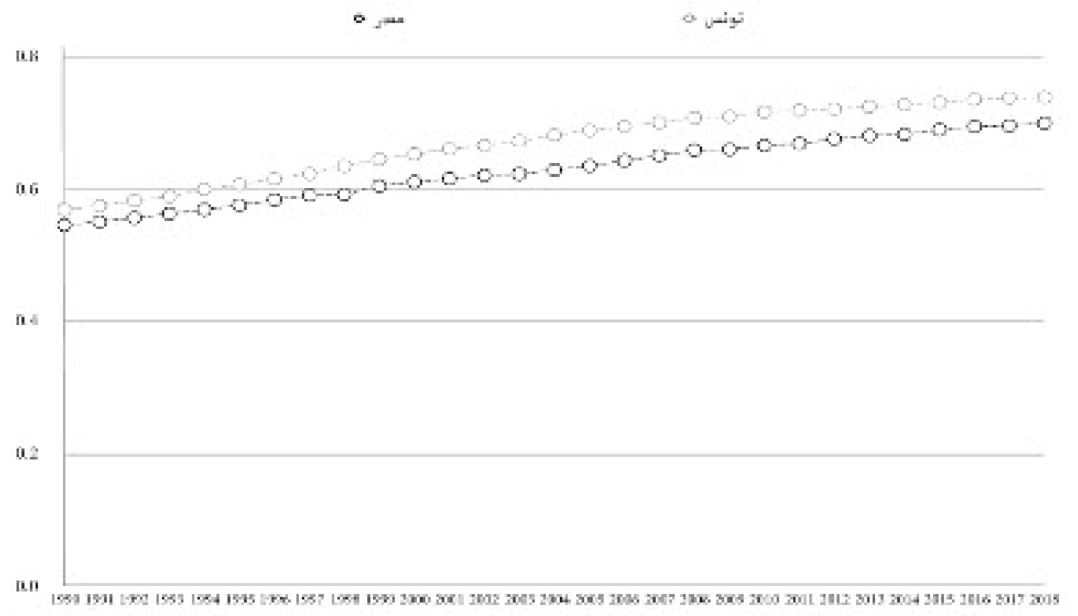
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017)[5]



المصدر: The World Bank, *School Enrollment, Tertiary (% gross) - Tunisia, Egypt, Arab Rep.*, Data (Washington), accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/30LbJ8T

الشكل (16-5)

مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس في الفترة 1990-2018



المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Tunisia: Human Development Indicators*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/2VBd3uj; United Nations Development Programme (UNDP), *Egypt: Human Development Indicators*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at: http://bit.ly/31e7nYA

---

(5) إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، بصرف النظر عن السن، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية المستكملة مرحلة التعليم الثانوي.

لدينا في حالتَي مصر وتونس دولتان راسختان بأجهزة بيروقراطية عريقة وهوية وطنية قوية، أي انتماء وطني متماسك عمل على تكريسها النظام بمصطلحات مثل الأمة والقومية. وفي البلدين، أُسقط الرئيس بعد ثورة شعبية لم يتعاون خلالها الجيش مع النظام. وكانت الدولتان مرشحتين لانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما زال جاريًا في تونس. لكن الفوارق في مؤشرات نظريات التحديث صغيرة جدًا، ولا تفسر هذا التناقض كما أظهرنا. يجب البحث في مكان آخر إذًا.

أعتقد أن التفاوت بين تونس ومصر على المستويات الآتية يفسر الكثير في ما يتعلق بنجاح تجربة الانتقال في تونس وفشلها في مصر: 1. دور الجيش ومدى تسييسه. 2. الثقافة السياسية عند النخب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك مدى التزامها النظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرخ اجتماعي. 3. التفاوت في الوزن الجيوستراتيجي للبلدين.

لم يكتفِ الانقلاب العسكري في مصر بإعادة إنتاج المؤسسات القديمة وإنما وسّع، في رأيي، نطاق السلطوية متجاهلًا دستور ما بعد الثورة في كثير من الإجراءات التي اتخذها. لكن الأمر الأساس هو إحكام القبضة الأمنية على البلاد بموافقة برلمان جرى انتخابه في انتخابات صورية بعد قمع المعارضة، أو ما يمكن أن يسمى «برلمان الرئيس». أما في تونس فقد نشأت مؤسسات جديدة، ولم تنته المرحلة الانتقالية بتكيّف المؤسسات القديمة مع التحولات (بعضها تكيّف بالفعل مع واقع ما بعد الثورة). فالمرحلة الانتقالية أنتجت مؤسسات جديدة.

في تونس، اتخذ الجيش موقفًا رافضًا لقمع الحراك الثوري بالقوة، وانحاز عمليًا إلى الشعب، ما اضطر الرئيس إلى الاعتماد على الأجهزة الأمنية وحدها. وفي النهاية، اضطر إلى ترك البلاد والفرار من العدالة بنصيحة حرسه الجمهوري كما يبدو. وفي مصر أيضًا، اتخذ الجيش موقفًا معارضًا لقمع الحراك الثوري بالسلاح في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، لكنه لم ينحز إلى الشعب بل انحاز

إلى ذاته، لأن الفارق بينه وبين الجيش التونسي أنه عرف أدوارًا أمنية وسياسية سابقة، واحتفظ بطموحات سياسية كما يبدو، إن لم يكن للحكم مباشرة، فعلى الأقل لمنع توريث منصب الرئاسة الذي كان مخططًا له في النظام المصري، وكذلك للحفاظ على امتيازاته الاقتصادية الكثيرة من مخاطر اللَّبْرَلَة الاقتصادية وطبقة رجال الأعمال التي ازداد نفوذها في فترة مبارك وأحاطت بابنه ووارثه المحتمل. لهذا لم يكتفِ الجيش بعدمِ الانصياع لأوامر مبارك، إنما قام بإصدار سلسلة بيانات موجهة إلى الشعب. وكانت هذه الخطوات تعني الخروج عن طاعة نظام الحكم قبل الانقلاب عليه[6]، ما جعل زمام المبادرة في يد الجيش وليس في يد النخب السياسية الحاكمة أو المعارضة. وقد استغلها في إدارة

---

(6) أصدر الجيش بيانًا في 31 كانون الثاني/يناير 2011 تعهّد فيه للشعب بأن القوات المسلحة «لم ولن تلجأ لاستخدام القوة ضد الشعب العظيم». وفي 10 شباط/فبراير 2011، أصدرت القوات المسلحة البيان رقم 1 الذي أعلن فيه انضمام الجيش إلى ثورة الشعب، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة انعقاد دائم. وبموجب هذا البيان الذي يمكن اعتباره بيانًا انقلابيًا، تولى الجيش عمليًا الحكم ومهمات سلطة الدولة استنادًا إلى المادة 180 من الدستور التي تنص على أن القوات المسلحة مسؤولة عن أمن البلاد وحمايتها. وهذا يعني أنها أمسكت بالفعل بزمام الأمور قبل تنحّي مبارك عن الحكم بيوم واحد. أما البيانان رقم 2 و3 الصادران في 11 شباط/فبراير 2011، فدوّنا قانونيًا ما أصبح في حكم الواقع، وهو أن السلطة السياسية يمارسها الجيش، مع الإشارة إلى تخلّي مبارك عن إدارة شؤون البلاد. ففي البيان رقم 2 الذي صدر قبل تنحي مبارك بساعات، أعلن المجلس الأعلى تعهده بضمان تحقيق المطالب الوطنية المشروعة للمتظاهرين بما في ذلك «إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة [...] حتى يتم الانتقال السلمي للسلطة وصولًا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب». كما أصدر البيان رقم 3 بعد دقائق من تنحي مبارك، وأكد فيه أن المجلس العسكري «ليس بديلًا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب». وصدر البيان رقم 4 في 12 شباط/فبراير 2011 مؤكدًا التزام القوات المسلحة البيانات السابقة، وأن حكومة أحمد شفيق ستسيّر شؤون البلد حتى تأليف حكومة جديدة، وأن المجلس الأعلى يتطلّع إلى نقل السلطة سلميًا في إطار النظام الديمقراطي الحر إلى سلطة مدنية منتخبة. وفي اليوم التالي، أي 13 شباط/فبراير 2011، أصدر المجلس الأعلى إعلانًا دستوريًا حلّ فيه مجلسَي الشعب والشورى، وقرّر تعطيل العمل بالدستور وتعديله، والتزم حماية مطالب الشعب المصري والانتقال السلمي للسلطة بشكل ديمقراطي، وأنّه سيدير البلاد طوال ستة شهور حتى إجراء انتخابات عامة. كانت هذه قرارات قيادة أمسكت بالسلطة السياسية. فبيان تنحّي مبارك نقَل السلطة (إدارة شؤون البلاد على حد تعبيره) إلى أحد أهم مكونات النظام نفسه، أي الجيش، يُنظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**، ج 2 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 51–57. سأستند إلى هذا الكتاب الذي صدر في مجلدين في سرد الوقائع عن الثورة المصرية.

الجزء الأول من المرحلة الانتقالية على الأقل. أما الجيش التونسي، فلم يحاول أصلًا إدارة المرحلة الانتقالية، ولم يصدر بيانات انقلابية، إنما عاد إلى الثكنات بعد هرب الرئيس راميًا الكرة في ملعب النخب السياسية المدنية الحاكمة والمعارضة. وفي أجواء من الشرعية الثورية غير المسبوقة، ملأت الفراغ الرئاسي والحكومي موقتًا شخصيات من نظام بن علي. وتحت ضغط الشعب تخلّت عن الحكم، وأُجريت انتخابات فازت فيها القوى المعارضة بعد حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. وتشكّل من الأغلبية ائتلافٌ متوافق على إنجاح المرحلة الانتقالية وعلى إقامة نظام ديمقراطي في البلاد.

في مصر، اضطر الجيش إلى تسليم السلطة للمدنيين بتحديد مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد أن حاول الحفاظ على امتيازاته عبر طرحها للاستفتاء في وثيقة أسقطها الحراك الشعبي[7]. وتبين أن التنافس بين قوى المعارضة دفعها إلى رفض تسوية، ولو موقتة، مع الجيش تحفظ له امتيازاته (مع أن كلًّا منها على حدة كان يقبل بمثل هذه التسويات في إطار دعم الجيش له في السلطة). ورأى الجيش أنه المؤسسة الوحيدة القادرة على ضمان الاستقرار في البلاد بوجود حركة احتجاج طالبت بتغيير الحكم، ولم تطرح بديلًا منظمًا لاستلام الحكم فور إطاحة مبارك[8].

---

(7) في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، دعا نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، علي السلمي، الأحزاب والقوى السياسية إلى مناقشة «وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد»، أطلق عليها لاحقًا «وثيقة السلمي». ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية والحقوقية هذه الوثيقة احتجاجًا على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة للقوات المسلحة في الشؤون الداخلية، ولا سيما ما وُصف بـ «المبادئ فوق الدستورية». وادّعت القوى المعارضة للوثيقة أن قبولها يجعل القوات المسلحة بمنزلة وصيٍّ على الدولة المصرية. ودُعي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 إلى تظاهرة مليونية لمطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة للمدنيين، وإسقاط الوثيقة وإقالة السلمي. وشهد اليوم التالي مواجهات دامية بين قوات الأمن والمتظاهرين في شارع محمد محمود أسفرت عن سقوط كثير من القتلى والجرحى. واستمرت المواجهات حتى 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. وفي إثر الاحتجاجات، تحددت مواعيد نقل السلطة من المجلس العسكري. يُنظر: بشارة، **ثورة مصر**، ج 2، ص 192–202.

(8) يرى الجيش المصري نفسه أنه «أبو الجمهورية»، وهو يستمد رؤيته هذه من تاريخه، ويميّز =

ثمة إشكالية أساسية متعلقة بالحوار والمساومة والاتفاق بين النخب بعد البدء في عملية التحول الديمقراطي، فما السبب؟

1. ضعف الثقافة الديمقراطية للنخب، وضعف التزامها الانتقال إلى نظام ديمقراطي. فقد ثبت أن حسابات المصالح وحدها لا تكفي من دون التزام الهدف.

2. إنّ للأسلوب الذي تم به إسقاط الحاكم أو قبول النظام للتغير تأثيرًا في سلوك النخب، ولا سيما إذا كانت ضعيفة قليلة التجربة السياسية، ولم تتحلّ بثقافة ديمقراطية. يضاف إلى ذلك شعور دفين، في حالة التغيير بالثورة، بأن لا فضل لها في استسلام النخبة الحاكمة للتغيير، بل الفضل كله للشارع الذي يذكّرها بذلك باستمرار. وخلال الثورات الشعبية تنشأ أجواء امتداح العفوية وفضائلها و«نقائها» من المصالح السياسية، وذمّ القيادات المنظمة، والتشكيك في أي محاولة لتشكيل قيادة، وتسطيح فكرة المساواة والديمقراطية شعبويًا ليصبح معناها أنه ليس من حق أحد أن يوجّه أحدًا أو يقوده. ويخلق هذا المزاج الشعبوي المعادي للسياسة في النهاية أجواء من عدم الثقة بالسياسيين، وعدم التمييز بين الديمقراطي وغير الديمقراطي من بينهم.

3. إن خضوع القوى السياسية لمزايدات قواعدها المنخرطة في الأجواء الثورية يؤدي إلى الوقوع في فخ الشعبوية وارتكاب الأخطاء في الحسابات، وذلك برفض تقديم أي تنازلات للأطراف الأخرى، أو اعتقاد أحد الأطراف أنه قادر على إدارة البلد وحده بمجرد حصوله على أغلبية ضئيلة، متوهمًا أنه يجوز التصرف في مرحلة الانتقال كما لو أنه يتصرف في ديمقراطية راسخة،

= نفسه بها من المكوّنات الأخرى للنظام السياسي. كما أن الثقافة السائدة عند نخبة القوات المسلحة تحتقر الأحزاب، وتبخس من شأن إدارة المدنيين للدولة، وترى أن الجيش أشد حرصًا منها، وأقدر على رؤية أمن البلد ومصلحته. وفي ظل غياب قوة سياسية تمسك السلطة بشرعية الثورة، كان الجيش المؤسسة الوحيدة القائمة من العهد السابق، والقادرة على توحيد البلاد في المرحلة الانتقالية. يُنظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 55، 79، 82. والحقيقة أنه حافظ على امتيازاته من أي تدهور يطيح النظام، واختطف زمام المبادرة السياسية لأي انتقال مقبل.

كأن يثق بأنه قادر على أن يحكم، بأغلبية 51 في المئة، بلدًا تُعتبر قضاياه بمثل هذا التعقيد، في ظروف وجود معارضة قوية من أوساط النظام القديم وجهاز دولة سلبي أو معادٍ للتغيير.

في المرحلة التي تلت استقالة مبارك، كانت الشرعية الثورية أقوى من شرعية الجيش، ونشأ حراك حقيقي ضد حكم العسكر[9]. وعندما عُقِدت الانتخابات البرلمانية، فاز مجموع الحركات الإسلامية في الانتخابات بالأغلبية[10]. أما الإخوان المسلمون وحدهم فلم يحصلوا على الأغلبية (لا في مصر ولا في أي دولة جرت فيها انتخابات)، مع أنهم كانوا في أوج قوتهم في مرحلةٍ تبين فيها أن الأحزاب المعارضة الأخرى كانت ضعيفة للغاية. وخلافًا لحالة تونس، لم تتشكل ائتلافات برلمانية. فالرئيس في مصر يُنتخب مباشرة من الشعب، والنظام رئاسي شكلًا وجوهرًا.

في تونس، اضطرت حركة النهضة، التي تصدّرت القوى السياسية من دون أن تفوز بأكثرية المقاعد، إلى الائتلاف مع قوى علمانية من المعارضة نفسها، يمكن اعتبارها قوى ديمقراطية علمانية، لكن، ليس لها قواعد جماهيرية قوية، ولا تستند إلى أحزاب تقليدية، إنما هي عبارة عن أحزاب شهدت طفرة خلال الحراك الثوري. وهذا الائتلاف كان، على الأقل، تحالفًا بين قوًى دينية وعلمانية متفقة على إنشاء نظام ديمقراطي. أما في مصر، فلم يقم تحالف من هذا النوع، وإنما اتخذ الإخوان المسلمون مواقف أكثر تشدّدًا تجاه القوى العلمانية مقارنةً بسلوكهم الوحدوي في ميدان التحرير، وخلال تأليف قائمتهم البرلمانية التي شملت قوى علمانية ومستقلين. فوجئ الإخوان كما يبدو بقوة التيارات السلفية الإسلامية التي وصلت إلى البرلمان، واختارت التنافس معها

(9) يُنظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 84-85، 173، 192-202، 211-213.

(10) لم يحصل حزب الحرية والعدالة على أغلبية المقاعد في البرلمان؛ إذ فاز بـ 44 في المئة من المقاعد، تلاه حزب النور بنصف هذه النسبة، أي إن الحزبين حازا سوية ثلثَي مقاعد البرلمان، في حين لم تتجاوز حصة الأحزاب الليبرالية واليسارية 25 في المئة، كان للوفد وحده ثلثها، أي 8 في المئة من المقاعد. أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فمنيت بخسارة لافتة؛ إذ لم تتمكن من تنظيم نفسها وخلق قاعدة شعبية اجتماعية حقيقية لها خارج ميدان التحرير.

في الخطاب الإسلامي خشية خسارة قواعدها الانتخابية بدلًا من التحالف مع العلمانيين الذين عارضوا النظام وشاركوها ميدان التحرير. كما تغلّب في داخل صفوفهم بالتدريج التيار الذي يرى ضرورة استغلال الفرصة التي لاحت لحكم البلاد. ورافق الحراك السياسي والانتخابي تحشيدٌ للإسلاميين خلف شعارات إسلامية، ما أثار مخاوف فئات اجتماعية واسعة. كما رفضت القوى العلمانية القومية والليبرالية المنظمة المشاركة في الحكومة.

اتخذ تطور فكر جماعة الإخوان السياسي منحى تبنّي بعض مبادئ الديمقراطية ضمن مفاهيمه ومصطلحاته من دون التخلي عن أيديولوجيا الجماعة، فتطوّرت لغتها وتكيّفت مفرداتها لتقترب من مصطلحات الديمقراطية. وظهر ذلك جليًا في التحالف السياسي الانتخابي مع قوى مدنية علمانية في قوائم مشتركة، أو على لائحة تلك القوى في انتخابات مجلس الشعب المصري، وفي تكريس الطلاق مع تجربة النظام الخاص، والقطيعة مع التنظيمات الراديكالية الجهادية الإسلامية مثل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية، واكتشاف مزايا العمل النقابي والخدمي الاجتماعي، وكرست هذا المنحى الوثائق الإصلاحية والبرامج السياسية والانتخابية التي أطلقتها الجماعة، ولا سيما في عام 1994 وانتهاءً ببرنامج حزب الحرية والعدالة في عام 2011. ففي آذار/مارس 1994، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين برنامجًا للإصلاح تضمن التزامها «دولة مدنية» مرجعيتها الإسلام (وهي مصطلحات بيّنت التجارب غموضَها إذا صح التعبير لكن الجديد فيها انفتاحها الدلالي على مفهوم المدنية). وأكدت في هذا الإعلان احترامها مبدأ تداول السلطة والتعددية السياسية وحرية الرأي والاعتقاد والمواطنة والتزامها حقوق المرأة بالمشاركة السياسية وتولي الوظائف العامة (عدا رئاسة الدولة، وهذه دلالة مهمة على رفض مساواة المرأة بالرجل)، وحقها في التعليم.

في عام 2011، بعد تنحّي مبارك، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن تأسيس حزب الحرية والعدالة باعتباره حزبًا سياسيًا ذا مرجعية إسلامية يكون مفتوحًا لجميع المصريين، مسلمين ومسيحيين، ويعتمد الشورى والديمقراطية

والتداول السلمي للسلطة. كما تبنّى حرية الاعتقاد والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. وشارك الحزب في أول انتخابات برلمانية في مصر بعد ثورة 25 يناير. وأعلن أنه لا يطمح إلى الحصول على أغلبية برلمانية والهيمنة على مجلس الشعب، وذلك بترديد شعار «مشاركة لا مغالبة»، وبرر ذلك بأن المرحلة المقبلة تقتضي تعاون الأحزاب والقوى لبناء مصر الجديدة، ولذلك عمد إلى تكوين تحالف سياسي وانتخابي أسماه «التحالف الديمقراطي» ضم عددًا من القوى السياسية العلمانية. كما أكدت الجماعة أنها لن تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية أو الحد من الحقوق والحريات الفردية التي كانت قد أكدتها سابقًا في بيانها في عام 1994. وقررت الحركة التنافس على نحو نصف مقاعد البرلمان[11]. لكن التحشيد في الصراع على الحكم بعد الثورة، ولا سيما التنافس مع السلفيين والتنازع معهم على الشرعية الإسلامية، رافقه تهميش الخطاب الديمقراطي للإسلاميين لمصلحة شعاراتهم القديمة بما في ذلك تكفير الخصوم إذا لزم الأمر.

بعد الانتخابات البرلمانية، تنافس الإخوان مع السلفيين بالتشدد الديني. تبنّى السلفيون خطابًا صريحًا في رفض مبادئ النظام الديمقراطي، وأعلن الإخوان أنهم لن ينافسوا على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة. لكنهم غيروا موقفهم وقرروا في 7 نيسان/أبريل 2012 الترشح، ولا سيما بعد أن ترشح إسلاميون آخرون منافسون، منهم من كان في الجماعة سابقًا (مثل الإصلاحي عبد المنعم أبو الفتوح)، فخشوا أنْ يخسروا قواعدهم الانتخابية لمصلحة إسلاميين آخرين مرشحين إذا لم يشاركوا في الانتخابات. وفاز مرشحهم محمد مرسي في الدورة الثانية بأغلبية ضئيلة. وقرروا الحكم بهذه الأغلبية الضئيلة، مكرّسين في نظر خصومهم استعجالهم «للتمكين»، واستخدام الديمقراطية أداتيًا لذلك.

هذا أحد الدروس المهمة للغاية التي قدمتها الحالة المصرية، والقابل

(11) Khalil Al-Anani, *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics* (New York: Oxford University Press, 2016), p. 156

للتعميم؛ إذ لا يمكن أن يُحكَم بلد لا تتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة يُحترَم بموجبها حكم ممثلي الأغلبية ولو كانت ضئيلة، إذا لم يكن جهاز الدولة داعمًا هذه الحكومة. أما إذا اجتمع ضد المنتَخبين بالأغلبية كلٌّ من جهاز الدولة والقوى السياسية التي تشكل أقلية كبيرة ذات وزن اجتماعي واقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تحكم بأدوات ديمقراطية. فإما أن تحكم بالقوة، أو تسقط، أو تقيم ائتلافًا واسعًا. وكل من نجح في الاحتفاظ بالحكم من دون ائتلاف كهذا فعل ذلك بأدوات غير ديمقراطية، فصفى الخصوم و«طهّر» جهاز الدولة، وأقام نظامًا سلطويًا جديدًا. أما إذا كان الهدف هو ترسيخ الديمقراطية في مثل هذه الظروف، فلا بديل من وحدة وطنية واسعة تفرض شرعيتها وتهدف إلى إنجاح الانتقال الديمقراطي إلى أن يتم تغيير جهاز الدولة، وكذلك ثقافة الجيش وأجهزة الأمن بالتدريج، وتعوّد إجراءات الديمقراطية بما فيها تبادل السلطة سلميًا.

لم يبحث الرئيس المنتخَب وحركة الإخوان من خلفه عن وسائل للتحالف مع القوى الليبرالية واليسارية والقومية، كما أن هذه القوى سارعت أيضًا إلى الاستقطاب، فنشأ بسرعة تحالف بينها للعمل ضد ما أسمته حكم الإخوان. وسرعان ما فُسّرت كل خطوة يتخذها الرئيس بوصفها خطوة لـ «أخونة الدولة». ولجأت المعارضة إلى القضاء لحلّ البرلمان، وإلى عرقلة خطوات الرئيس. وكان القضاء منقسمًا بين قوى موالية للنظام السابق وأخرى غير موالية تخشى، مع ذلك، أثر حكم الإخوان في استقلالية القضاء[12].

لم تتوقف المعارضة العلمانية يومًا واحدًا عن محاولة تحشيد الشارع ضد

(12) أصدر مرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إعلانًا دستوريًا مكملًا ألغى بموجبه الإعلان الدستوري الصادر في 17 حزيران/ يونيو 2012 الذي حصّن أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من العزل ومن أي تغيير في تشكيلة هذا المجلس ومنحه سلطة التشريع في البلاد. وحاول مرسي بموجب هذا الإعلان أن يمنع المحكمة الدستورية من حل الجمعية التأسيسية (العاكفة على إعداد الدستور)، الأمر الذي كان يُجهز بالفعل في المحكمة، وحلّ مجلس الشورى بعد حلّ مجلس الشعب، على نهج محاصرتها الهيئات المنتخبة. وأثار الإعلان جدلًا واسعًا وانتقادات لعدد من مواده وبنوده. وفي إثر الإعلان الدستوري أعلنت الأحزاب العلمانية وشخصيات سياسية ونقابية مختلفة، في اليوم نفسه، عن رفضها له، وشكّلت كيانًا جامعًا تحت مسمى جبهة الإنقاذ الوطني.

الرئيس، ولم تتعاون في إنجاح التجربة، وانزلقت لاحقًا إلى التنسيق مع الجيش للقيام بانقلاب عسكري آملةً أن يكون على نمط الانقلاب الذي تلا ثورة يناير، فيسلّم السلطة للمدنيين بعد الانتخابات، لكن من دون الإخوان، أي، بكلمات أخرى، أن يسلمهم السلطة. لقد وقعوا في وهم أن قيادة ذات طموح سياسي مثل قيادة الجيش المصري يمكن أن تنظم انقلابًا كي يحكم غيرها، وكأنه يمكن أخذ وعد قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي بأنه لن يرشح نفسه في انتخابات[13].

أصبحت كل خطوة يقوم بها ما يمكن اعتباره «جهاز الدولة العميقة» في عرقلة حكم الرئيس المنتخب مرحّبًا بها لدى المعارضة، وإن كان منطلقها عرقلة التحول الديمقراطي وإعادة النظام القديم. لقد نشأ تحالف ضمني بين هذه القوى العلمانية المعارضة وجهاز الدولة القديم في محاربة المؤسسات المنتخبة، مع أن بعض الشخصيات وحتى الأحزاب العلمانية وصلت إلى البرلمان على قائمة الإخوان نفسها. بل أكثر من ذلك، تطور تنافس بين الإخوان المسلمين والحركات العلمانية المعارضة على كسب الجيش إلى صفّها، ما أعاد إلى الجيش الشرعية السياسية التي افتقدها في فترة ما سمي بـ «حكم العسكر». وبدأت الشرعية الثورية تتضاءل وتتراجع في مقابل شرعية الجيش.

تعطّلت المسؤولية المشتركة في إنجاح تجربة الانتقال. وأنتج الصراع بيئة من الفوضى السياسية وتعطيل خدمات الدولة. جرى هذا في مرحلة ارتفاع توقعات الناس من الديمقراطية، ولا سيما أن الاحتجاج ضد النظام السابق كان مدفوعًا بمطالب اجتماعية. لقد اجتمع الخوف من عدم الاستقرار مع خيبة أمل من عدم التحقق السريع لبعض مطالب الناس المعيشية على الأقل. وكانت

---

(13) «نصر نيوز: السيسى أقسم بالله ملناش أطماع في حاجه ولا رغبة في حكم مصر .. وبكره تشوفوا!»، يوتيوب، 27/ 1/ 2014، شوهد في 11/ 3/ 2020، في: http://bit.ly/31ZiEfe؛ «المتحدث العسكري: 'السيسي' لن يترشح للرئاسة.. والتوقيعات مشاعر شعبية لا يمكن منعها»، **المصري اليوم**، 22/ 9/ 2013، شوهد في 11/ 3/ 2020، في: http://bit.ly/34iMP2z

حالة عدم الاستقرار هذه الشاغل الأول للرأي العام حين دعم جزء كبير من الشعب المصري انقلاب الجيش في عام 2013. وظل النظام الأمني الناشئ بعد الانقلاب وإعلامه يُذكّران المصريين بالفوضى وانعدام الأمان، باستخدم نموذجَي ليبيا وسورية لتصوير ما كان يمكن أن تؤول إليه الأمور، فالفوضى وعدم الاستقرار قد يكونان أسوأ أنواع الاستبداد بالنسبة إلى المواطن العادي.

لا يجوز تجاهل تأثير نوع آخر من عدم الاستقرار، وهو معنوي ناجم عن عدم تعوّد الناس التنافسَ والتعددية، وهو ما كان له تأثير في مصر وما زال له تأثير خطير في التجربة التونسية. فالأحزاب لا تأخذ حداثة الناس بالتعددية السياسية في الحسبان حين تتراشق بتهم الفساد والتآمر وغيرها، وتنشر الشائعات عن بعضها، أو عندما يتنقل السياسيون من حزب إلى آخر ومن قائمة إلى أخرى (سياحة حزبية) بحسب المصلحة. ويساهم الإعلام الذي يستخدم حرية التعبير التي أتيحت له في نهج غير مهني وغير مسؤول لأغراض مثل التشهير والإثارة، وفي تضخيم حالة عدم الاستقرار، ومنهم إعلاميو النظام القديم، ومنهم مدفوعون بتمويل قوى إقليمية معادية للديمقراطية تحت مظلة حرية التعبير التي أصبحت «مقدسة» بعد الثورة. فينشأ نفور مبكّر من العملية الديمقراطية ومن الأحزاب بشكل خاص لدى فئات واسعة، وينشأ مزاج مؤداه أنْ لا أحد أفضل من أحد، وأن السياسيين جميعًا ليسوا أفضل من النظام السابق. ويبدو الجيش «قوة نظيفة» في مثل هذه الحالات لأنه ليس ضمن التنافس، ولأن الإعلام يحرص على عدم التعرض له.

في تونس، حكم التحالف الثلاثي المؤلف من حركة النهضة وحزبين علمانيَين البلاد. وبدأ يتشكل ائتلاف قوى علمانية معارضة بقيت خارج الائتلاف لإفشال الحكم الجديد، وكذلك بقايا الحزب الحاكم والنخب القديمة التي تخلصت من بن علي، لكنها لم تتخلص من الإرث البورقيبي، فهذه القوى لم تقتنع بهذا التحالف الديني - العلماني الذي ظلّت خارجه، وأخذت تحذّر من خطر سيطرة حركة النهضة وأسلمة البلاد وتغيير طبيعة الدولة والمجتمع ونمط الحياة فيه (الأشد علمانية على نحو لا يقارن بمصر). ولم تكن الأحزاب

الحليفة لحركة النهضة ذات قواعد شعبية واسعة مُقنعة للأوساط العلمانية. فقد كانت حركة النهضة الأقوى في داخل هذا التحالف. وتفاقمت الأزمة مع انتشار الأخبار عن محاولات الشبان السلفيين (ولا سيما في الجامعات) فرض إملاءات متعلقة بالاختلاط بين الجنسين في المجال العام. وتطور التطرف والإرهاب في أطراف المجتمع التونسي، وحدثت عمليتا اغتيال لم تُكشف خلفياتهما لقائدين حزبيَين علمانيَين هما شكري بلعيد ومحمد البراهمي[14]، ونشأ حراك واسع كان من الممكن أن يؤدي إلى فوضى لو تمسكت حركة النهضة بالحكم بالأغلبية، كما في حالة الإخوان في مصر، أو حتى انقلاب عسكري لو كان للجيش التونسي طموح سياسي. وبرزت أهمية وجود قوى اجتماعية منظمة واسعة منذ العهد السابق مثل الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان قادرًا على جمع القوى السياسية حرصًا على استقرار البلاد وعدم عودة النظام القديم. وبرزت أهمية وعي نخب المعارضة سابقًا (النهضة) ونخب النظام سابقًا (حزب نداء تونس)، واستعدادها للمساومة والتوصل إلى حلول وسط، وذلك لأن حركة النهضة تفضل نظامًا ديمقراطيًا تكون فيه خارج السجون على المخاطرة بالعودة إلى نظام الاستبداد، ولأنها أدركت أنّ الأغلبية البرلمانية لا تكفي بوجود إعلام مُعادٍ، وبلا نخب اقتصادية وسياسية، وبلا تأييد في داخل جهاز الدولة. لكن النخب السياسية التونسية أدركت بشكل عام أن الديمقراطية هي البديل الوحيد من النظام القديم. وشنّت حركة النهضة حملة إعلامية لتقنع المجتمع الواسع بأنها لن تفرض نمطَ حياة دينيًا عليه، وأنها لن

(14) كانت بداية الاغتيالات ضد شكري بلعيد في 6 شباط/ فبراير 2013. وبلعيد هو أحد المؤسسين البارزين والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وأحد الوجوه البارزة للجبهة الشعبية، وهي أهم التكتلات الحزبية المعارضة في تونس بعد الثورة. وكان اغتياله سببًا في تظاهرات شعبية عارمة، وسببًا في إسقاط حكومة حمادي الجبالي. ومع أن السلطات أعلنت في 27 آب/ أغسطس 2013 عن تورط أنصار الشريعة في الاغتيال، ظلت الجبهة الشعبية تتهم حركة النهضة. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى اغتيال محمد البراهمي، النائب في المجلس التأسيسي والمؤسس لحزب التيار الشعبي الذي انسلخ عن حركة الشعب وانضم إلى الجبهة الشعبية. تم تنفيذ الاغتيال في 25 تموز/ يوليو 2013، يوم عيد الجمهورية التونسية، وأدى اغتياله إلى غضبٍ شعبي مجددًا، وتراشق بالتهم الموجهة خصوصًا ضد حركة النهضة، وانتهى ذلك باستقالة علي العريض، وزير الداخلية وأحد قياديي النهضة.

تستخدم الدولة للإملاء الديني. وهذا ما لم يفعله الإخوان في مصر الذين أظهر خطابهم في المجال العام عكس ذلك[15].

يقتبس دي بالما مقولة لأحد قادة الحزب الاشتراكي الإسباني في إقناع قواعده بتقديم تنازلات من أجل الديمقراطية بقوله إن «الديمقراطية وترسيخها أولًا، قبل برامجنا السياسية [...] لأن اليمين الإسباني أظهر أنه قادرٌ على العيش بشكل ممتاز في ظل النظام الأوتوقراطي والنظام الديمقراطي، في حين أن اليسار يمكنه أن يعيش في إطار ديمقراطي فحسب»[16]. هذه هي القضية الجوهرية في ما يتعلق بسلوك الأحزاب عمومًا في المرحلة الانتقالية. ربما آن الأوان أن تطرح الحركات الإسلامية والعلمانية على نفسها هذا السؤال كما طرحه اليسار الإسباني وحركة النهضة: هل الأولوية للبرنامج السياسي أم لبناء الديمقراطية؟

بعد سقوط الرئيس التونسي الأسبق بن علي، كانت نخب النظام السابق في تونس مستعدة للتوصل إلى حلول وسط إلى حين تسليم السلطة بعد انتخابات عامة. وكانت المعارضة أيضًا مستعدة للتوصل إلى حلول وسط، وإلى إخضاع خلافاتها الداخلية لقضية إنجاز الدستور الديمقراطي، فتدار خلافاتها في ما بعد في ظل هذا الدستور. أما في مصر فلم تكن المعارضة، بعد الثورة، جاهزة للقبول بأي إصلاح تدريجي من جهة، ولا بإخضاع خلافاتها لمصلحة الانتقال إلى النظام الديمقراطي من جهة أخرى، بحيث تتوحد في مواجهة النظام القديم الذي ظل مسيطرًا على مؤسسات الدولة وأجهزتها. ولم يدفع عجز أي منها عن حسم الصراع إلى التوافق، بل إلى البحث عن تحالف مع الجيش وبقايا النظام

(15) يتطرق الأفندي بتوسع إلى مسألة الثقة بين الجماعات السياسية والنفور من حالة عدم اليقين بخصوص نتائج الديمقراطية، وأنه لا بد من التغلب على الهواجس عبر التوصل إلى صيغ طمأنة متبادلة، قد تكون بدايتها توصل الحركات الإسلامية الكبرى إلى صوغ برامج على درجة كبيرة من الوضوح والقبول الشعبي، يُنظر: عبدالوهاب الأفندي، «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 163.

(16) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 60.

القديم خوفًا من أن يستفرد الطرف الآخر بالحكم. وبهذا أعاد الشرعية للجيش والنظام القديم.

لاحظ ستيبان ولينز أهمية توصل الإسلاميين والعلمانيين إلى حلٍ وسط في تونس وعجزهم عن ذلك في مصر. وفسّرا ذلك بوجود تجربة سابقة لتحالف إسلامي - علماني ضد حكم بن علي. والمقصود، من دون التصريح بذلك، هو «هيئة 18 أكتوبر 2005». ويبدو أن الكاتبَين لم يتعمقا في دراسة الحالة بما فيه الكفاية. فالقوى التي تحالفت في تلك الهيئة المعارضة لنظام بن علي ليست تلك التي توصلت إلى مساومات وتوافقات مع النهضة بعد الثورة والانتقال الديمقراطي، بل كانت في معظمها القوى اليسارية والعلمانية الرافضة للتوصل إلى أي حلول وسط مع النهضة في الائتلافات التي حكمت تونس بعد الثورة. لقد تحالف مع النهضة حزبان ثوريان في الائتلاف الأول، هما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، ثم ائتلف معها بعد الأزمة الحكومية والانتخابات الثانية حزب نداء تونس الذي أسسته شخصيات محسوبة تاريخيًا على الحزب الحاكم. ولا شك في أن العامل الشخصي كان له شأن في ذلك، كما في حالة الباجي قايد السبسي الذي كان من أركان نظام بورقيبة، وهُمِّش سياسيًا في عهد بن علي.

لم يكن التعاون بين الإسلاميين وقوى علمانية خلال وجودها في المعارضة محصورًا في التجربة التونسية. فقد تعاون الإسلاميون المصريون مع بعض القوميين واليساريين في أطر متعددة قبل الثورة مثل «حركة التغيير» ولجان التضامن مع العراق وفلسطين وغيرهما. ويبدو لي أن العلاقات بين هذه القوى في مرحلة معارضة نظام الاستبداد تختلف عنها في مرحلة التنافس في ما بينها على الحكم. وليست مصادفة أنّ المعارضة العلمانية الأيديولوجية لم تتوافق مع النهضة على التشارك في حكم تونس، وبعد أزمة الحكومة المنتخبة الأولى اتفقت معها المعارضة المؤلفة من نخب النظام القديم، فهدفها كان المشاركة في الحكم وليس البقاء في المعارضة بدوافع أيديولوجية. وهذا ما ميزها من القوى العلمانية الأخرى المعارضة. وأمكن التوصل إلى حلول وسط تمثلت في البداية

بحكومة تكنوقراط، ثم في ائتلاف حاكم بعد الانتخابات الثانية[17]. إنها ثقافة الحوار والتفاوض والمساومة البراغماتية التي تتفادى الدخول في لعبة حصيلتها صفر، وتفضيل المشاركة في السلطة عوض الخيار بين ربح كل شيء وخسارة كل شيء. هذا ما ميز عقلية نخب النظام القديم التي ائتلفت مع النهضة (ولا أقول تحالفت) لإنجاح المرحلة الانتقالية، وهذا يتوافق مع تصورات دراسات الانتقال.

طوال فترة التنافس والصراع بين القوى العلمانية المعارضة والترويكا الحاكمة، لم يتوقف البرلمانيون التونسيون من كافة الأحزاب عن العمل معًا على الدستور، على الرغم من الاختلافات، خلافًا لمصر التي قاطعت فيها بعض القوى المعارضة عملية صوغ الدستور المصري بسبب التوتر الحزبي، مع أن كتابة الدستور جرت بشكل ديمقراطي ومن خلال حوارات مفتوحة ومطوّلة. وأنجز البرلمان التونسي دستورًا ديمقراطيًا ليبراليًا نموذجيًا لم تعرف مثله الدول العربية بسبب هذا التعاون، على الرغم من التظاهرات المعارضة للحكومة في الخارج.

أخيرًا، نأتي إلى العامل الثالث وهو التفاوت في الأهمية الجيوستراتيجية بين مصر وتونس، والذي سبق أن تطرقنا إليه في فصل «العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي». فوزن تونس الجيوستراتيجي أقل كثيرًا من وزن مصر، والاهتمام الإقليمي والعالمي بتجربتها أقل من مصر. لكن كما يقول البيان القرآني ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: 216)، فإن ضآلة الوزن الجيوستراتيجي لتونس، مقارنةً بمصر، وفّرت عليها تدخّل قوى إقليمية معادية للديمقراطية لعرقلة الانتقال. فقد رأت القوى الإقليمية الرجعية التي تخشى التحول الديمقراطي في الإقليم، خطرًا كبيرًا في انتقال مصر إلى

---

(17) بحسب شيفورسكي، فإن المساومة بين أطراف من النظام القديم والمعارضة تصبح ضرورية في نظر القوى السياسية بعد وقوع أزمة تهز النظام القائم، أو إصلاح يشقه إلى متطرفين ومعتدلين، وإدراك المعتدلين من النظام والمعارضة عدم تمكّن أحدهما من هزيمة الآخر والمتطرفين في الوقت ذاته، وتؤدي المساومة إلى التوافق على التسويات خيارًا تكتيكيًا يجنّبهم الخسارة المطلقة، فيرضون بحصة من السلطة أو حق الوصول إليها في انتخابات مقبلة، وليس من منطلق تبنّي المبادئ الديمقراطية. Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster & Rune Slagstad (eds.), *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 59-80.

الديمقراطية. إنها تدرك تأثير مصر وإمكانية أن تنتقل التجربة منها بالعدوى أو بالنموذج، أو بالتأثير المباشر في استقرار أنظمة استبدادية أو ملكية محافظة. ونحن نعتبر التأثير الإقليمي أشد أهمية مما يسمى موجات عالمية.

نشير هنا خصوصًا إلى بعض الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات التي استغلت قدرتها الاقتصادية الريعية والمشترك الإثني والثقافي العربي للتدخل ضد التحول الديمقراطي في دول عربية أخرى. قامت هاتان الدولتان بدور فاعل في تمويل الإعلام المضاد للثورة في مصر والمؤيد لعودة النظام القديم والانقلاب العسكري خوفًا من انتشار نموذج الديمقراطية إقليميًا بتأثير مصر. وثمة أدلة عديدة على تدخّلهما المباشر في مصر لتمويل الجيش وجهاز المخابرات مباشرة، وتمويل تظاهرات وعرائض لإحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار خلال عملية الانتقال[18]. وجرت محاولات كهذه في تونس[19]، لكن ليس بمستوى التمويل والتدخل الذي عرفته مصر. كما أن بُعد

(18) كتب ديفيد كيركباتريك عن تجربته في مصر إبان الانقلاب، ولا سيما في أثناء عمله مديرًا لمكتب نيويورك تايمز في القاهرة، وعن دور السعودية والإمارات في دعم الانقلاب من خلال تقديم دعم مالي سري للاحتجاجات ضد رئاسة مرسي، وكيف سعت السعودية والإمارات إلى إقناع واشنطن بأن مرسي والإخوان المسلمين يشكّلون تهديدًا للمصالح الأميركية. وأشار إلى تصريحات وزير الدفاع الأميركي آنذاك، تشاك هيغل، لكيركباتريك في أوائل 2016، بقوله إن الشكاوى بشأن مرسي كانت تحاصره من الجانب الإسرائيلي والسعودية والإمارات. كما نشر قبله نيل كيتشلي، المحاضر المتخصص في سياسات الشرق الأوسط في كلية كينغز كولدج بلندن، كتابًا عن هذا الموضوع، وتحديدًا كيف هندس الجيش المصري بالتعاون مع الإمارات والسعودية تظاهرات 30 تموز/ يونيو 2013، إضافةً إلى دعمهما المالي لقيادة حركة «تمرّد» بحسب ما كشفته تسريبات لتسجيلات صوتية عرفت بـ «مسلسل التسريبات»، يُنظر: Neil Ketchley, *Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017); Neil Ketchley, «How Egypt's Generals Used Street Protests to Stage a Coup,» *The Washington Post*, 7/3/2017, accessed on 9/11/2018, at: https://wapo.st/2N57Rh9; David D. Kirkpatrick, «The White House and the Strongman,» *The New York Times*, 7/27/2018, accessed on 9/11/2018, at: https://nyti.ms/2O5KJf2

(19) تبقى هذه المعلومات في الحالة التونسية على مستوى الاتهامات غير المستندة إلى دلائل نهائية؛ إذ يعتبر موضوع التمويل الخارجي للأحزاب ولمنظمات المجتمع المدني من أهم الموضوعات التي نوقشت على المستويات القانونية والسياسية والدعائية في تونس. وبناءً على هذه النقاشات، وضعت قوانين لضبط هذه المسألة على غرار قوانين حظر تمويل الأحزاب وتقنين تمويل الجمعيات. لكن ذلك لم يمنع من وجود تجاوزات كبيرة أدّت بالبعض إلى القول إن الهيئات السياسية في تونس مخترقة خارجيًا، وهو ما ينعكس تلقائيًا على المواقف السياسية لهذه الهيئات.

تونس عن ساحة المواجهة مع إسرائيل ساهم في استقرار العملية الديمقراطية، وقلّل من الدعم الدولي لمن يريد الانقلاب عليها. فإسرائيل نفسها والدول الغربية الداعمة لها تخشى من أي تطور غير محسوب ولا يمكن التنبؤ به في مصر بشأن اتفاقيات السلام مع إسرائيل. وثمة تفضيل أميركي مضمر في بعض الحالات، ومعلن بوضوح في غيرها، لحكم الرجل القوي في مصر وغيرها من الدول القريبة من إسرائيل، والذي يمكن الدخول معه في صفقات مع ضمان احترامها. وما زال المسؤولون الإسرائيليون يشيدون باحترام النظام السوري لاتفاقيات فصل القوات ووقف إطلاق النار في الجولان منذ حرب 1973، لأن سورية يحكمها رجل قوي صاحب قرار. أما في حالة انتخابات دورية حرة ونزيهة فلا تُضمَن طبيعة القوى التي تصل إلى الحكم. وهذا كله من منظور إسرائيل وبعض الدول الغربية الداعمة لها، خصوصًا الولايات المتحدة. وإضافةً إلى اعتبار أمن إسرائيل معيارًا لمقاربة أي تطور في الدول العربية، انتقل الغرب من اعتبار الإرهاب متولدًا من الاستبداد، ونشدان الديمقراطية بوصفها حلّا لمسألة الإرهاب في مرحلة المحافظين الجدد، إلى التحالف مع الاستبداد ضد الإرهاب باعتباره القضية الأولى التي تهمّ الغرب.

تكمن الفوارق الأساسية بين تونس ومصر في موقف الجيش، ووعي النخب السياسية ودورها، والوحدة الوطنية لإنجاح الانتقال، والموقع الجيوستراتيجي، ما يقودنا إلى الاستنتاجات النظرية الآتية: 1. لا ينجح الانتقال الديمقراطي إذا عارضه الجيش أو إذا كان الجيش طامحًا للحكم، وإذا راهنت قوى سياسية رئيسة على الجيش بوجود مثل هذا الطموح. 2. من الضروري أن تلتزم القوى السياسية الرئيسية الإجراءات الديمقراطية وإخضاع خلافاتها لمهمة إنجاح المرحلة الانتقالية. 3. لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأغلبية ضئيلة بوجود معارضة قوية ومؤسسات دولة من النظام القديم تعارض الانتقال أو لا تتعاون مع الحكام المنتخبين الجدد. 4. كلما زاد وزن الدولة الجيوستراتيجي زاد وزن العوامل الإقليمية والخارجية، وإذا كانت هذه العوامل معادية للديمقراطية، فهذا يعني ازدياد التأثير السلبي للعامل الخارجي.

خلاصة

نوجز هنا، على نحو مقتضب، بعض الاستنتاجات التي توصل إليها هذا الكتاب، ونقسمها إلى جزأين، بحيث ترد الاستنتاجات النظرية من تحليل حالات الانتقال العربية، نجاحها أو فشلها، في الجزء الثاني من الخلاصة.

أولًا:

أ: 1. إن السياق التاريخي لدراسات التحديث هو غير سياق الانتقال الديمقراطي، فقد ارتبط غالبًا بمرحلة الصراع مع الشيوعية ومواجهتها في الدول النامية. وحين تعلق الأمر بتحليل النظام الديمقراطي، كمن التحدي في ترسيخ الديمقراطيات القائمة في مواجهة خطر الأنظمة الشمولية ولا سيما بعد انهيار الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا وقصور التفسير المؤسسي لهذا الفشل. كما أن نظريات التحديث تعاملت مع الدول النامية من منطلق الثقة بأن التحديث، إذا توافرت شروطه، يقود إلى أنظمة سياسية شبيهة بتلك القائمة في الولايات المتحدة وأوروبا. وأبدت المقاربات التحديثية تشاؤمًا بشأن الديمقراطية في الدول التي لا تتوافر فيها هذه الشروط، ولا سيما النمو الاقتصادي وانتشار التعليم. 2. تعرّضت نظريات التحديث إلى نقد من اتجاهات عدة وإلى نقد من داخلها أيضًا. وقد التقى النقد المحافظ واليساري لهذه المقاربات عند نقطة وجود تلازم (محرج لهذه المقاربات) بين التحديث ونشوء الأنظمة السلطوية في الدول النامية بوصفها الأنجع في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية المجتمعات، مع اختلاف على تفسير الأسباب التي أدت إلى ذلك. وشدّد

النقد المحافظ على ضرورة بناء النظام السياسي في مواجهة الجوانب الهدامة في عملية التحديث والمتمثلة خصوصًا في التعبئة الشعبية بعد فقدان البنى التقليدية.

ب: 1. إن ولوج مقاربات التحديث في مجال دراسات التحول الديمقراطي له علاقة بإسقاط التجربة الغربية التاريخية ونتائجها على الدول النامية على أساس إهمال بدايات الديمقراطية الحصرية في دول المنشأ، والتي لم تتوافر فيها ما تعدّه مقاربات التحديث شروطًا مسبقة لنشوء الديمقراطية في العالم المعاصر، وتجاهل تاريخها الإقصائي والمتوسع بالتدريج. 2. للتحديث في العالم الثالث نتائج متناقضة؛ إذ أدى غالبًا إلى الدكتاتورية وليس إلى الديمقراطية. صحيح أن الديمقراطية لا تبدو ممكنة التحقق من دون حدٍ أدنى من التحديث، غير أنّ هذا الحد الأدنى لا يشمل بالضرورة المتطلبات التي تطرحها مقاربة التحديث عند الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. فمتطلبات التحديث، ولا سيما التعليم والتنمية البشرية عمومًا، تصبح أشد أهمية في مرحلة ترسيخ الديمقراطية. 3. هذا يعني أن من غير الجائز تجاهل استنتاجات نظرية التحديث بشأن دول العالم الثالث تمامًا، فثمة قضايا متعلقة بالنمو والتنمية لا بد من أخذها في الحسبان. 4. لم يكن نقد مقاربات التحديث من منظور مقاربات التبعية (أو نظرية التبعية) مَقُودًا بفكرة الديمقراطية، ولم يقدّم حلولًا لمسألة الانتقال الديمقراطي. أما دراسات الانتقال الديمقراطي، ولا سيما في ثمانينيات القرن الماضي، فانطلقت من نقد مقاربات التحديث والتبعية على حد سواء، وسعت إلى إدخال عنصر الإرادة البشرية أو الفاعل الإنساني في مقابل بنيوية مقاربات التحديث ووظيفيّتها.

ج: 1. إن عملية نشوء الديمقراطيات التاريخية متعددة الوجوه، وفريدة مرتبطة بظرف كل بلد. فحالة إنكلترا التي نشأ فيها النظام بالتدريج عبر الصراع بين الأرستقراطية والبرجوازية والملك، والبرلمان والملك، وإعادة إنتاج توازن جديد بين هذه القوى بعد كل أزمة، ورسملة العلاقات في الريف والفلاحين، هي حالة فريدة لم تتكرر، ولن تتكرر بحكم تعريف الفرادة. وحالتا الولايات

المتحدة وفرنسا كذلك. ولا شك في أن البرجوازية (بالمعنى الواسع للكلمة) أدت دورًا مهمًا في نشوء النموذج من خلال الصراع مع امتيازات الطبقات القديمة، لكن من الخطأ اعتبار الديمقراطية نظامًا سياسيًا يعبر عن الرأسمالية، وكأنه متطابق مع اقتصاد السوق. فمصلحة رأس المال قد تقتضي دعم الديكتاتورية، وحصل ذلك في حالات كثيرة. 2. مع أن من الصعب تصور نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي في ظل احتكار الدولة للاقتصاد، أو في ظروف عدم فصل الاقتصاد عن السياسة، إلا أن التعددية الديمقراطية والتنافس النزيه يتطلبان توزيع مصادر القوة والتأثير، ومن ضمنها الموارد الاقتصادية. والدليل أن هذه هي حال جميع الدول الديمقراطية الليبرالية القائمة. كما أظهرت الأنظمة الهجينة ما بعد الشيوعية أن «دولة المافيا» الجديدة تقوم على الجمع بين السيطرة على الاقتصاد والدولة، والسياسة والإثراء، وتهيمن فيها شبكات نفوذ زبونية تجمع الثروة إلى النفوذ السياسي. 3. إن الثورة التي قادت إلى النظام الديمقراطي في حالة النموذج الفرنسي، لم تكن ثورة برجوازية كما تصورها السرديات التاريخية الكبرى، ولم تؤدِ إلى الديمقراطية الليبرالية الراسخة مباشرة، بل إلى ما يقارب القرن من الإصلاحات والأزمات والانتفاضات الشعبية والارتداد إلى السلطوية والملكية الدستورية والإمبراطورية. 4. نشأت الديمقراطيات الليبرالية التاريخية بالتطور التدريجي لنظام ليبرالي تنافسي، وبتوسيع حق الاقتراع بالنضال وبغيره. أما الانتقالات المعاصرة فهي انتقالات مباشرة من أنظمة سلطوية. 5. لكن النموذج الديمقراطي الليبرالي نشأ وأصبح مجرّبًا وله مؤسسات (وإن لم يَسُدْ إجماع على فلسفته ونظرياته) ويمكن تبنّي أنماطٍ جاهزة منه بوصفه نظام حكم يجمع المشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم، وانتخاب الحكام لفترات محددة، ومنع تعسف السلطات وحماية الحقوق والحريات. 6. تطورت الديمقراطيات التاريخية بالتدريج من خلال توسيع المشاركة السياسية في أنظمة ليبرالية قائمة. أما موضوع دراسات الانتقال فهو دراسة الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية دفعة واحدة. ومن هنا تعقيدات العملية الانتقالية. فتفكيك الاستبداد لا يعني نشوء الديمقراطية، بل قد تنشأ أنظمة هجينة، سلطوية تنافسية أو ارتداد إلى الاستبداد

أو غيرها. وحتى لو نشأ نظام ديمقراطي فإن الحفاظ عليه مهمة معقدة في ظروف انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى التعليم وضآلة احتمال نشوء ثقافة ديمقراطية عامة في ظل النظام السلطوي.

د: 1. يبدأ الانتقال من النظام السلطوي بحسب دراسات ثمانينيات القرن الماضي بانشقاق النظام الحاكم بعد إصلاحات ليبرالية تتجه بالنظام نحو الانفتاح السياسي في مجالات مثل حرية التعبير وحق التجمع وغيرها. وتنشأ أزمة في داخل النظام قد تنتهي إلى انتصار القوى المحافظة والارتداد عن الإصلاحات، أو لجوء القوى الإصلاحية «المعتدلة» إلى التفاهم مع القوى المعتدلة في المعارضة والتوافق على الانتقال إلى نظام جديد. وقد يصاحب ذلك حراك شعبي واسع يستغل الانفتاح للمطالبة بتعميق الإصلاحات، ما قد يسهم في تعميقها فعلًا، أو يؤدي إلى ردة فعل محافظة عنيفة، أو محاصرة المحافظين (الأمر يتوقف على موازين القوى في داخل النظام وقدرة المعتدلين من الطرفين على محاصرة المحافظين بالتحالف مع الحراك الشعبي). هنا تؤدي الخيارات الاستراتيجية للفاعلين السياسيين دورًا رئيسًا، فتحيِّد العوامل البنيوية إلى حد بعيد، كما تهمِّش القوى المتطرفة وفق النموذج «الكلاسيكي» عند إجراء الاتفاق الأولي على الانتقال، ويتاح لها أن تشارك في التوافق و/أو في المنافسة في إطار النظام الديمقراطي نفسه بعد أن تعدل مواقفها، فتخضِع الأيديولوجيا التي تتبناها للالتزام بالإجراءات الديمقراطية، حتى لو ظلت تتمسك بهذه الأيديولوجيا. 2. يسهِّل التعريف الإجرائي للديمقراطية الذي تبناه بعض منظري الانتقال نقلًا عن شومبيتر، فصل عملية الانتقال بحد ذاتها عن عملية بناء النظام الديمقراطي وترسيخه. هذا الفصل يسهل دراسة عملية الانتقال باتجاه مناقض للنزعة الانتظارية لمقاربة التحديث، لأنه يصبح في الإمكان قصر الانتقال على التوافق بين النخب المعتدلة من النظام والمعارضة على الإجراءات لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالاتفاق على مبادئ الديمقراطية. 3. المشكلة الأولى التي تواجه هذا النوع من التنظير أن العوامل البنيوية والثقافية التي حيّدها التنظير تعود إلى احتلال مكانة مهمة في عملية بناء المؤسسات وترسيخ الديمقراطية وتجسيدها في مفهوم المواطنة وممارستها.

ويمكنها أن تُفشِل ترسيخ الديمقراطية، أو أن تساهم في نشوء أنظمة هجينة. أما المشكلة الثانية فهي عودة الخلاف على مبادئ الديمقراطية إلى البروز إذا لم يجرِ الاتفاق عليها بالحد الأدنى.

هـ. 1. إن شرط وجود إجماع على الكيان الوطني القائم هو شرط بديهي لأي انتقال ديمقراطي، يضاف إليه وجود نخب سياسية قابلة للمساومة وتقديم تنازلات لغرض الاتفاق على إجراءات النظام الديمقراطي، وجاهزة للالتزام بها وإنجاح عملية الانتقال. 2. أثبتت التجربة في شرق أوروبا والعالم العربي وغيرهما، أهمية العامل الخارجي، وأثبتت التجربة العربية وغيرها أهمية دور الجيش وتحييده في عملية الانتقال. ولم تولِ دراسات الانتقال هاتين المسألتين أهمية كافية. كما لو تولِ أهمية كافية لتجربة شق النظام الحاكم وإطلاق عملية الإصلاح بعد ثورة.

و: 1. يقفز بعض منظري الانتقال من الفكرة القائلة إن الديمقراطية ناجمة عن عدم القدرة على حسم الصراعات في داخل وحدة سياسية متفق عليها هي الدولة والتوصل إلى اتفاق، وإن هذه عملية جائزة (contingent) وليست حتمية ولا قائمة على شروط بنيوية، إلى الاستنتاج أن الانتقال لا يتطلب وجود ديمقراطيين. وثمة إشكال في مقولة الجواز واللاحتمية المعللة بأن العامل الرئيس في الانتقال إلى الديمقراطية هو إرادة الفاعلين السياسيين من جهة، ومقولة عدم الحاجة إلى ديمقراطيين من جهة أخرى. فالفاعلون يتحركون بفعل الإرادة، ويستثنى منها إرادة الديمقراطية، إذ يكفي أن يتخذ الفاعلون قرارتهم بموجب حسابات مصلحة سياسية آنية أو نزوات أمزجة. وهذا لا ينتج نظامًا ديمقراطيًا في المدى البعيد، لأن الديمقراطية هنا لا تقوم على توازن المصالح وعدم القدرة على حسم الصراع فحسب. 2. فتماسك النظام الديمقراطي غير ممكن في رأينا من دون افتراض وجود تصورات مختلفة للمصلحة العامة، وليس للمصلحة الخاصة بكل طرف سياسي. وفي حالة الانتقال الديمقراطي يجب أن تتوافر إرادة مشتركة في إنجاحه، ما يتطلّب على الأقل الالتزام بالإجراءات وإخضاع المصلحة الآنية لها. 3. في الدول النامية حيث لم

تنتشر ثقافة سياسية ديمقراطية في غياب عملية تعويد طويلة المدى على هذه القواعد والإجراءات، يجب أن يكون في أوساط النخبة ديمقراطيون ينشدون الديمقراطية بوصفها غاية بحد ذاتها، ولا سيما في مرحلة بناء المؤسسات.

ز: 1. إن التدرج في نشوء النظام الديمقراطي الليبرالي من النظم الليبرالية التنافسية الإقصائية طوال قرن من الزمان على الأقل، بما في ذلك من قلاقل وتوترات لم تخل من العنف، سمح بالتعود على الحريات والممارسة السياسية، كما عمم الثقافة الديمقراطية عبر الأزمات وحلولها. وأصبحت بعض نتائج هذه العملية المديدة تبدو كأنها من شروط قيام النظام الديمقراطي، وقد تطرقنا إلى بعضها. لكن نشير هنا إلى الثقافة السياسية الديمقراطية التي باتت تُطرح كأنها شرط مسبق مع أنها نتيجة. 2. لا يمكن ان تنشأ ثقافة سياسية ديمقراطية عامة في ظل الأنظمة التسلطية. 3. لا أساس لتمييز ديانات أو ثقافات شعوب كاملة بعينها بوصفها مؤاتية لنشوء الديمقراطية قبل نشوئها عن أخرى متعارضة في جوهرها مع النظام الديمقراطي. 4. إن دحض فكرة ضرورة توافر ثقافة ديمقراطية عامة بوصفها شرطًا مسبقًا، ووجه الفكرة الآخر وهو وجود ثقافات وديانات متعارضة مع الثقافة السياسية الديمقراطية، لا يعني أن لا أهمية لثقافة النخب السياسية الديمقراطية في مرحلة الانتقال، وذلك تحديدًا في ظروف غياب ثقافة ديمقراطية سياسية عامة. 5. لا يجوز إهمال ثقافة الجماهير السياسية في ظروف حق الاقتراع العام بعد فترة طويلة من العيش في ظل حكم سلطوي.

ح: 1. تبقى الأولوية في عملية الانتقال للعوامل الداخلية (غالبًا)، ولا سيما إذا لم يقع تدخل أجنبي عسكري مباشر. 2. يصعب على العامل الدولي إحباط الانتقال الديمقراطي في حالة ثورة شعبية إذا ساد توافق عليه بين النخب السياسية. 3. ثمة فارق بين فعل العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وفعله في ترسيخ الديمقراطية. 4. قد يكون العامل الخارجي حاسمًا في حالة انهيار الاستبداد في الدول التابعة. 5. لم تصبح الولايات المتحدة داعمة للديمقراطية والانتقالات الديمقراطية بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل اكتراثًا بحماية حلفائها السلطويين. 6. في حالة المنطقة العربية ظلت قواعد الحرب الباردة

قائمة إلى حدٍ بعيد في السياسات الأميركية. 7. تُعلي الدول الغربية مسألة تدفق النفط ومنع الهجرة وحماية أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، ولم تقتنع بعد بأهمية الديمقراطية في هذا السياق، نظرًا إلى تخوّفها من نتائج صناديق الانتخابات الحرة على مصالحها تلك. 8. تزداد فرص الدولة العربية التي تمر بتحول ديمقراطي في تحييد العرقلة من الخارج كلما كانت الدولة غير منتجة للنفط وبعيدة عن إسرائيل. 9. مع استعادة روسيا والصين دوريهما في العالم، فإن تأثيرهما يتجه إلى تفضيل أنظمة الاستبداد. وفي غياب نموذج للتصدير لديهما، تستخدم هاتان الدولتان خطابًا يتقاطع مع ثقافة اليمين الشعبوي في الدول الديمقراطية أو تلك المعنية بالانتقال إلى الديمقراطية.

ط: يمكن الاستفادة، على مستوى المنهج، من دراسات الانتقال (التي نعدها مثل جميع العلوم الاجتماعية، دراسات إقليمية، أو دراسات مناطق باستنتاجات كونية) في تحليل الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان وأقاليم أخرى، شرط عدم التعامل مع استنتاجاتها كأنها براديم أو قوانين جاهزة للتطبيق على بلدان أخرى. 1. ليس انحياز دراسات الانتقال إلى الديمقراطية عائقًا أمام موضوعيتها العلمية. ويمكن أن يستفيد باحثون ديمقراطيون في العالم العربي من تحليل باحثين ديمقراطيين في مناطق وبلدان أخرى في خدمة الانتقال إلى الديمقراطية. 2. نقد نظرية التحديث في مقاربة الانتقال إلى الديمقراطية لا يعني عدم الاستفادة منها في مرحلة تعزيز الديمقراطية.

ثانيًا: في ما يأتي استنتاجات نظرية عامة من دراسات حالات عينية عربية. وهي أيضًا ليست قوانين، ولا تؤلف براديمًا:

أ: 1. تبقى مسألة شرعية الدولة وعدم التشكيك فيها بوصفها كيانًا منفصلًا عن النظام مطلبًا مسبقًا للانتقال الديمقراطي. 2. إذا كانت أجهزة القمع والجيش متماسكة وجاهزة لاستخدام أقصى القوة في خدمة النظام، ولم توضع، دوليًا أو محليًا، قيودٌ أو حدودٌ لقدرته على استخدام القوة، سيكون من الصعب التخلص من النظام السلطوي. 3. في حالة وجود شروخ اجتماعية وسياسية

عميقة مثل الطائفية والقبلية فالطريق الأكثر أمانًا هو الإصلاح التدريجي. فثمة مخاطرة بالانتقال بواسطة الثورة التي قد تؤدي إلى إحياء الشروخ العميقة، كما تتحول مخاوف الجماعات إلى أداة في يد النظام السلطوي في التصدي للثورة. 4. بعض الأنظمة السلطوية ترى أن أي نوع من الإصلاح يشكّل خطرًا على وجودها، ومن ثم فهي تغلق احتمال التغيير المتدرج. أما الثورة فغالبًا ما تنشب عفويًا بعد حظر أي نوع من التنظيم، وتنشأ معها مخاطر التفكك الإثني والقبلي والطائفي في بعض الدول. وحتى حين لا يتحقق خطر كهذا، فمن العبث التعامل معها بوصفها استراتيجية تغيير مفكر بها في الطريق إلى أهداف محسوبة لأنها عفوية. ومهمة تحويلها الى استراتيجية تغيير منظم هي التحدي الصعب. 5. غياب المؤسسات وهشاشتها قد يحبطان عملية الانتقال الديمقراطي بعد التخلص من النظام السلطوي.

ب: 1. إن وجود طموح سياسي للحكم لدى الجيش يُفشل الانتقال، ولا يمكن مواجهته من دون وحدة وطنية للقوى المعارضة للحكم العسكري و/أو التوصل إلى تسويات موقتة معه ريثما يتنازل تدريجًا عن امتيازاته. 2. ثمة أهمية قصوى لوعي النخب السياسية وثقافتها في مرحلة التحول. إن الثقافة الديمقراطية للنخب السياسية، أو على الأقل قابليتها للمساومة والتوصل إلى حلول وسط، هي عوامل حاسمة في الانتقال. 3. لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأقلية ضئيلة إذا كان جهاز الدولة مناهضًا للتحول الديمقراطي، مع وجود قطاعات اجتماعية وازنة معادية لهذه الأغلبية العددية الحاكمة. هنا تصبح الوحدة والشراكة في الحكم ضرورية لإنجاح الانتقال. 4. إن حلول استقطاب بين قوى سياسية وأيديولوجية (بين معسكر ديني وآخر علماني مثلًا) في محل الاستقطاب بين القوى المؤيدة للديمقراطية من جهة، والمعارضة لها من جهة أخرى، هو تطور معرقل للانتقال الديمقراطي. 5. التحالف بين قوى سياسية معارضة وذات أيديولوجيات مختلفة ممكن في ظل الحكم السلطوي. أما بعد التخلص منه فيصبح التحالف بين القوى البراغماتية لحكم البلاد أكثر احتمالًا. 6. إن خذلان توقعات الناس المرتفعة وحالة الفوضى والتنافس غير المنضبط تؤدي كلها إلى نفور الناس من حالة الانتقال، بما فيها من تعددية

وتنافس وتعبئة شعبية، وإلى التوق إلى الاستقرار الذي يناقض التعددية بموجب هذا المزاج. 7. في ظروف الاقتصاد الريعي والمشتركات الثقافية الإقليمية يكون العامل الإقليمي مهمًا للغاية في عرقلة العملية الديمقراطية أو مساندتها. 8. كلما قلّت أهمية الدولة الجيوستراتيجية قلّت أهمية العامل الخارجي في عرقلة التحول الديمقراطي.

المراجع

1 - العربية

أرسطوطاليس. **السياسة**. ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي - سانتهيلير. تعريب أحمد لطفي السيد. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير** (بيروت: 2014).

أمين، سمير. «قضية الديمقراطية في العالم الثالث». **الفكر الديمقراطي**. العدد 11 (1990).

الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط 6. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996].

______. **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج 1: الدين والتدين**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013.

ـــــــــ. **في الثورة والقابلية للثورة**. ط 2. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

ـــــــــ. **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج 2، مج 2: العلمانية ونظريات العلمنة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

ـــــــــ. **ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**. ج 1. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ـــــــــ. **ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب**. ج 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ـــــــــ. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

ـــــــــ. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

ـــــــــ. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007].

ـــــــــ. **في الإجابة عن سؤال ما الشعبوية؟** الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

تيوريل، يان. **مُحدِّدات التحول الديمقراطي: تفسير تغيُّر أنظمة الحكم في العالم (1972–2006)**. ترجمة خليل الحاج صالح. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

جمهورية مصر العربية، وزارة المالية. **البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية** 2018/ 2019 (القاهرة: 2018). في:
http://bit.ly/2TSlS27

الحصري، ساطع. **ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات**. سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري 13. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

الخوري، فؤاد إسحق. **الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام**. بيروت/ لندن: دار الساقي، 1993.

سورنسن، غيورغ. **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**. ترجمة عفاف البطاينة. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

شرارة، وضاح. **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**. بيروت: دار الحداثة، 1980.

صديقي، العربي. **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية**. ترجمة محمد شيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

صندوق النقد العربي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**. في:
https://bit.ly/2KJbrKf

______. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**. في: https://bit.ly/2KGxQrA

______. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**. في: https://bit.ly/3f4RfAj

______. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**. في: https://bit.ly/3aSy6hH

______. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018**. في: https://bit.ly/3d0H3Y0

عاصي، جوني. **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 2006.

عبد الفضيل، محمود. **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**. القاهرة: دار العين، 2011.

العيسوي، إبراهيم. **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الكواري، علي خليفة [وآخرون]. **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. سلسلة كتب المستقبل العربي 19. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الموازنة العامة. **قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019** (عمان: 2019). في:
http://bit.ly/2TDrzSZ

المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية. **قانون المالية 2019** (نيسان/ أبريل 2019). في: https://bit.ly/3dzZ0hd

ووتربوري، جون [وآخرون]. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**. إعداد غسان سلامة. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

يعقوب، محمد حافظ. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1997.

2 - الأجنبية

A History of the Vote in Canada. Ottawa: Chief Electoral Officer of Canada, 2007. at: http://bit.ly/2P5r95e

Abernethy, David. «Education and Politics in a Developing Society: The Southern Nigerian Experience.» PhD. Dissertation. Harvard University. Cambridge, MA. 1965.

Acemoglu, Daron & James A. Robinson. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2006.

Ágh, Attila. «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization.» *Communist and Post-Communist Studies*. vol. 32, no. 3 (September 1999). at: https://bit.ly/2SdQ1ZK

Ahmed, Amel & Giovanni Capoccia. «The study of Democratization and the Arab Spring.» *Middle East Law and Governance*. vol. 6, no. 1 (2014). at: http://bit.ly/2w0zbSd

Al-Anani, Khalil. *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, 2016.

Almond, Gabriel A. & James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.

________ & Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989.

Ambrosio, Thomas. *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*. London/New York: Routledge, 2009.

Anderson, Lisa. «Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988.» *Government and Opposition*. vol. 26, no. 2 (Spring 1991). at: http://bit.ly/2YUMukw

________. «Arab Democracy: Dismal Prospects.» *World Policy Journal*. vol. 18, no. 3 (Fall 2001). at: http://bit.ly/2MiJX0n

________. «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East.» *Annual Review of Political Science*. vol. 9 (June 2006). at: http://bit.ly/2wcZSDi

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London/Brooklyn, NY: Verso, 1979.

Apter, David E. «Institutionalism Reconsidered.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 3 (August 1991). at: http://bit.ly/2yHp9ao

Armony, Ariel C. *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.

Ashour, Omar. *Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt*. Brookings (Doha: March 2015). at: https://brook.gs/2RF7pn4

Atkinson, Neill. «Parliament and the People: Towards Universal Male Suffrage in 19th Century New Zealand.» *New Zealand Journal of Public and International Law*. vol. 3, no. 1 (June 2005). at: http://bit.ly/2s7gFcI

Australian Electoral Commission. *History of the Indigenous Vote*. Kingston ACT: 2006.

Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London/New York: I.B. Tauris, 2001.

Banfield, Edward C. *The Moral Basis of a Backward Society*. New York: Free Press, 1967 [1958].

Barma, Naazneen & Ely Ratner. «China's Illiberal Challenge: The Real Threat Posed by China isn't Economic or Military it's Ideological.» *Democracy: A Journal of Ideas*. no. 2 (Fall 2006). at: http://bit.ly/2KfhbKM

Bauman, Zygmunt. *Modernity and the Holocaust*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

Beissinger, Mark & Crawford Young (eds.). *Beyond State Crisis? Post-Colonial Africa and Post-Soviet Eurasia in Comparative Perspective*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002.

Bellah, Robert N. «Civil Religion in America.» *Daedalus*. vol. 96, no. 1 (Winter 1967). at: http://bit.ly/2MHxCo6

________. *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial*. New York: Seabury Press, 1975.

Bellin, Eva. «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East.?» *Middle East Brief*. no. 50 (May 2011). at: http://bit.ly/38Adyth

________. «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective.» *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (January 2004). at: http://bit.ly/2xBf5zH

Bendix, Reinhard. «Tradition and Modernity Reconsidered.» *Comparative Studies in Society and History*. vol. 9, no. 3 (April 1967). at: http://bit.ly/2Z1BzFf

Berger, Morroe. *The Arab World Today*. New York: Doubleday, 1964.

Berg-Schlosser, Dirk (ed.). *Democratization: The State of the Art*. Opladen, Leverkusen: Barbara Budrich Publishers, 2007.

Bermeo, Nancy. «Rethinking Regime Change.» *Comparative Politics*. vol. 22, no. 3 (April 1990). at: http://bit.ly/2nxw9kw

________. «Sacrifice, Sequence, and Strength in Successful Dual Transitions: Lessons from Spain.» *The Journal of Politics*. vol. 56, no. 3 (August 1994). at: http://bit.ly/2L0SORH

________. *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Bernstein, H. (ed.). *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973.

Binder, Leonard et al. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.

Black, Cyril E. (ed.). *Comparative Modernization: A Reader*. New York: Free Press, 1976.

Boix, Carles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003.

Bollen, Kenneth A. «Political Democracy and the Timing of Development.» *American Sociological Review*. vol. 44, no. 4 (August 1979). at: http://bit.ly/33GAYvQ

________. «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence.» *American Sociological Review*. vol. 48, no. 4 (August 1983). at: http://bit.ly/30CpDdY

________ & Robert W. Jackman. «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960's.» *Research in Political Sociology*. no. 1 (1985).

Bormann, Nils-Christian, Manuel Vogt & Lars-Erik Cederman. «The Arab Spring and the Forgotten Demos.» Center of Comparative and International Studies (CIS) ETH Zurich. *Working Paper*. no. 52 (February 2012). at: https://bit.ly/3ae8SuX

Bratton, Michael & Nicolas van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Brynen, Rex et al. (eds.). *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012.

Burnell, Peter J. «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation.» *Journal of Politics and Law*. vol. 3, no. 2 (2010). at: http://bit.ly/2QGKnfS

Butenschon, Nils, Uri Davis & Manuel Hassassian. *Citizenship and State in the Middle East: Approaches and Applications*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000.

Caramani, Daniele. *The Societies of Europe: Elections in Western Europe since 1815: Electoral Results by Constituencies*. Basingstoke/Oxford: Macmillan Reference LTD, 2000.

Cardoso, Fernando Henrique & Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America*. Marjory Mattingly Urquidi (trans.). Berkeley, CA: University of California Press, 1979.

Carothers, Thomas. «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 1 (January 2002). at: https://bit.ly/2Vz2Zn5

________. *Revitalizing U.S. Democracy Assistance*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

________ & Richard Youngs. «Democracy Is Not Dying.» *Foreign Affairs*. 11/4/2017. at: https://bit.ly/2GLrZyZ

________ & Christopher Carothers. «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics.» *Foreign Affairs*. 24/7/2018. at: https://bit.ly/2mKUgfn

Chase-Dunn, Christopher. «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study.» *American Sociological Review*. vol. 40, no. 6 (December 1975). at: http://bit.ly/2OFCzi1

Chirot, Daniel. *Social Change in the Twentieth Century*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977.

Chomsky, Noam. *Deterring Democracy*. New York: Hill and Wang, 1992.

Clinton, Hillary Rodham. *Hard Choices*. New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014.

Coleman, James S. *Education and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Collini, Stefan. Donald Winch & John Burrow. *That Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation. Jonathan Barnes (ed.). Benjamin Jowett (trans.). vol. 2. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

«Constitutional History of India.» *Constitution Net*. at: https://bit.ly/2SqSe32

Conversi, Daniele. «Demo–skepticism and Genocide.» *Political Studies Review*. vol. 4, no. 3 (September 2006). at: https://bit.ly/3dvtFvN

Cowling, Mark & James Martin (eds.). *Marx's 'Eighteenth Brumaire': (Post) Modern Interpretations*. London: Pluto Press, 2002.

Crick, Bernard. *In Defense of Politics*. London: Penguin Books, 1964.

Croissant, Aurel, Gabriele Bruns & Marei John (eds.). *Electoral Politics in Southeast and East Asia*. Singapore: Friedrich Ebert Foundation, 2002.

«Crude Oil Prices - 70 Year Historical Chart.» *Macrotrends*. at: http://bit.ly/2XPaaWX

Cutright, Phillips. «National Political Development: Measurement and Analysis.» *American Sociological Review*. vol. 28, no. 2 (April 1963). at: http://bit.ly/2KOHyJJ

________ & James A. Wiley. «Modernization and Political Representation: 1927-1966.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 5, no. 2 (1969).

Dahl, Robert A. *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven, CT: Yale University Press, 1961.

________. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

________. *Democracy and its Critics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

________. *On Democracy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1998.

________. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press, 2006 [1956].

Dalberg Acton, John Emerich Edward (Baron). *Essays on Freedom and Power*. London: Thames and Hudson, 1956.

«Defence Expenditure of NATO Countries (2011-2018).» Press Release, NATO Public Diplomacy Division. 10/7/2018. at: http://bit.ly/2OL4CIo

Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Diamond, Larry (ed.). *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.

________ & Marc F. Plattner (eds.). *The Global Resurgence of Democracy*. 2nd ed. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996.

________ Marc F. Plattner & Philip J. Costopoulos (eds.). *Debates on Democratization*. Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 2010 [2002].

________ et al. «Reconsidering the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 1 (January 2014). at: https://bit.ly/2UElQeN

________ et al. (eds.). *Democracy in Developing Countries: Latin America* 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999.

Dominguez, Jorge I. & Michael Shifter (eds.). *Constructing Democratic Governance in Latin America*. 2nd ed. Baltimore, MD/London: The John Hopkins University Press, 2003.

Downing, Brian M. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Easterly, William. «The Middle Class Consensus and Economic Development.» *Journal of Economic Growth*. vol. 6, no. 4 (December 2001).

Eisenstadt, Shmuel Noah. «Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics.» *The British Journal of Sociology*. vol. 32, no. 2 (June 1981).

Elbadawi, Ibrahim & Samir Makdisi (eds.). *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*. New York: Routledge, 2011.

«Electoral Milestones for Women.» *Australian Electoral Commission*. Elections. 14/4/2015. at: https://bit.ly/2LwGpri

Elster, Jon & Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Emmerich, Norberto. «Access to Electoral Rights: Argentina.» *EUDO Citizenship Observatory*. European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2016). at: https://bit.ly/2JXRCya

Encarnación, Omar G. «The Politics of Dual Transitions.» *Comparative Politics*. vol. 28, no. 4 (July 1996). at: http://bit.ly/2PR0Xxn

Escobar, Cristina. «Access to Electoral Rights: Colombia.» *EUDO Citizenship Observatory*. Robert Schuman Centre for Advanced Studies (March 2015). at: https://bit.ly/2JZgVjq

Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Festinger, Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1985 [1957].

Foa, Roberto Stefan & Yascha Mounk, «The Signs of Deconsolidation.» *Journal of Democracy*. vol. 28, no. 1 (January 2017). at: https://bit.ly/2YfGvcG

Frank, André Gunder. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press, 1967.

________. *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press, 1969.

«Freedom in the World Data and Resources; Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2018 (Excel).» *Freedom House*. at: http://bit.ly/2M1xslX

Fukuyama, Francis. «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?.» *Foreign Affairs*. vol. 91, no. 1 (January-February 2012). at: http://bit.ly/2VQAuDi

Gans-Morse, Jordan. «Searching for Transitologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm.» *Post-Soviet Affairs*. vol. 20, no. 4 (2004). at: http://bit.ly/2KLLdEs

Gates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Geddes, Barbara. «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?.» *Annual Review of Political Science*. vol. 2 (1999). at: http://bit.ly/2zbHMUf

Gellner, Ernest. «Civil Society in Historical Context.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 3 (August 1991). at: http://bit.ly/2yHp9ao

________. *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University, 1983.

Gill, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Gillespie, Charles Guy. *Negotiating Democracy: Politicians and Generals in Uruguay*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Goldberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine.» *The Atlantic* (April 2016). at: http://bit.ly/2DbyDgY

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notes*. Quintin Hoare & Geoffrey Nowell Smith (eds. & trans.). New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1971].

Guha, Ramachandra. *India After Gandhi: The History of the World's Largest Democracy*. Chippendale: Pan Macmillan, 2017.

Guo, Sujian. «Democratic Transition: A Critical Overview.» *Issues & Studies*. vol. 35, no. 4 (1999). at: http://bit.ly/2zjBdzz

Habermas, Jürgen. *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory*. C. Cronin & P. Grief (eds.). Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998.

Haggard, Stephan & Robert R. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

________ & ________. «The Political Economy of Democratic Transitions.» *Comparative Politics*, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow. vol. 29, no. 3 (April 1997). at: http://bit.ly/2LWE74s

________ & Steven B. Webb (eds.). *Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment*. Washington, DC: The World Bank, 1994.

Halliday, Fred & Hamza Alavi (eds.). *State and Ideology in the Middle East and Pakistan*. London: Macmillan Education, 1988.

Hamburger, Joseph. «James Mill on Universal Suffrage and the Middle Class.» *The Journal of Politics*. vol. 24, no. 1 (February 1962). at: http://bit.ly/2VZG3KE

Hara, Abubakar E. «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia.» *Contemporary Southeast Asia*. vol. 23, no. 2 (August 2001). at: http://bit.ly/2pgMGhr

Held, David (ed.). *Prospects for Democracy: North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press, 1993.

Herbst, Jeffrey. «Political Liberalization in Africa after Ten Years.» *Comparative Politics*. vol. 33, no. 3 (2001).

Hermassi, Elbaki. «Changing Patterns in Research on the Third World.» *Annual Review of Sociology*. vol. 4 (August 1978). at: http://bit.ly/2RVWckg

Heydemann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» The Saban Center for Middle East Policy. Brookings Institution. Washington, DC. *Analysis Paper*. no. 13 (October 2007). at: https://brook.gs/39wy13w

Hirschman, Albert. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

Holmes, Stephen. *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1995.

Hudson, Rex A. *Chile: A Country Study*. Washington, DC: Library of Congress, 1994.

________ & Sandra W. Meditz. *Uruguay: A Country Study*. Washington, DC: United States Government Publishing Office, 1992.

Huntington, Samuel P. «Will More Countries Become Democratic?.» *Political Science Quarterly*. vol. 99, no. 2 (Summer 1984). at: http://bit.ly/2BT2BFg

________. «Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy*. vol. 2, no. 2 (Spring 1991). at: http://bit.ly/2MeshUm

________. «How Countries Democratize.» *Political Science Quarterly*. vol. 106, no. 4 (Winter 1991-1992). at: https://bit.ly/2y4hzKr

________. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. vol. 4. Norman, OK: University of Oklahoma, 1991.

________. *Political Order in Changing Societies*. with a new foreword by Francis Fukuyama. New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968].

________ (ed.). *Changing Patterns of Military Politics*. New York: The Free Press of Glencoe, 1962.

Inkeles, Alex & David H. Smith. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1974.

Issawi, Charles. *An Economic History of the Middle East and North Africa*. London: Methuen, 1982.

Jennings, Sir Ivor. *The Approach to Self-Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1958].

Kagan, Robert. *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Alfred A. Knopf, 2008.

Kan, K. T. & Donald C. Hodges (eds.). *Reading in the U.S. Imperialism*. Boston: Extending Horizons, 1971.

Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America.» *Comparative Politics*. vol. 23, no. 1 (October 1990). at: http://bit.ly/2P5GF3i

________ & Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America: Southern and Eastern Europe.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 2 (1991).

Kazancigil, Ali. «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 2 (1991).

Kelsen, Hans. «Foundations of Democracy.» *Ethics*. vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955). at: http://bit.ly/2X0nCtU

Kennan, George. *Clouds of Danger: Current Realities of American Foreign Policy*. Boston, MA: Little, Brown, 1977.

Ketchley, Neil. *Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2009.

Kornhauser, William. *The Politics of Mass Society*. Glencoe, Ill: The Free Press, 1959.

Krauthammer, Charles. *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World*. Washington, DC: The AEI Press, 2004. at: http://bit.ly/2PQ25Av

The Kremlin. *Address by President of the Russian Federation: Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin*. Moscow. 18/3/2014, at: https://bit.ly/1U4FWps

La Palombara, Joseph. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

________ & Myron Weiner (eds.). *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Laksmana, Evan A. «The Curious Case of Indonesia's 'Democracy'.» *Foreign Policy*. 7/12/2009. at: http://bit.ly/2WhXFTO

Lawson, Marian L. & Susan B. Epstein. «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance.» Congressional Research Service. *Report*. 4/1/2019. at: http://bit.ly/2v3FLY2

Lechner, Norberto. «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 3 (August 1991). at: http://bit.ly/2yHp9ao

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. Glencoe, IL: The Free Press, 1958.

Levitsky, Steven. «Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness.» *Journal of Democracy*. vol. 29, no. 4 (October 2018). at: http://bit.ly/2UBb4bY

________ & Lucan A. Way. «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (April 2002). at: http://bit.ly/2NwKayt

________&________. «International Linkage and Democratization.» *Journal of Democracy*. vol. 16, no. 3 (July 2005). at: http://bit.ly/2vzO52D

________&________. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010.

Lewis, Bernard. «Islam and Liberal Democracy.» *The Atlantic*. vol. 271, no. 2 (1993). at: http://bit.ly/2NWeodz

Lewis, Jone Johnson. «International Woman Suffrage Timeline.» *ThoughtCo*. 19/7/2019. at: http://bit.ly/35516kj

Lijphart, Arend. *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands*. Berkeley, CA: University of California Press, 1968.

Linz, Juan J. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1978.

________. «State Building and Nation Building.» *European Review*. vol. 1, no. 4 (1993). at: http://bit.ly/2H9U9Vc

________& Alfred Stepan. «Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia.» *Daedalus*. vol. 121, no. 2. The Exit from Communism (Spring 1992). at: http://bit.ly/2Yfluju

________&________. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996.

________ & ________. «Democratization Theory and the 'Arab Spring'.» *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 2 (2013). at: https://bit.ly/2JkLsZ2

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*. vol. 53, no. 1 (March 1959). at: http://bit.ly/2Ml0Lnp

________. *Political Man: The Social Bases of Politics*. New York: Doubleday, 1960.

________. «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address.» *American Sociological Review*. vol. 59, no. 1 (February 1994). at: http://bit.ly/2PRu3bz

________, Kyoung-Ryung Seong & John Charles Torres. «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy.» *International Social Science Journal*. vol. 45, no. 2 (May 1993).

Londregan, John B. & Keith T. Poole. «Does High Income Promote Democracy?.» *World Politics*. vol. 49, no. 1 (October 1996). at: http://bit.ly/2TP6ymI

Luca, Giacomo De. «Strategic Registration of Voters: The Chilean Case.» Working Paper no. 08-17. Centre for Economic Development and Institutions (CEDI). Brunel University (June 2008). at: http://bit.ly/2YCTcfO

Madison, James. «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments.» *The Federalist Papers*. The New York Packet, no. 51. 8/2/1788. at: http://bit.ly/2EqyBE7

Magyar, Bálint (ed.). *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post-Communist Regimes*. Budapest; New York: CEU. Press, 2019.

________& Julia Vásárhelyi (eds.). *Twenty-Five Sides of a Post-Communist Mafia State*. Budapest, New York: CEU Press and Noran Libro, 2017.

Mahoney, James. «Path Dependence in Historical Sociology.» *Theory and Society*. vol. 29, no. 4 (August 2000). at: http://bit.ly/2NzFO9H

________. «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 36, no. 1 (March 2001). at: http://bit.ly/2xIgLqp

Mann, Michael. «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing.» *New Left Review*. vol. I/235 (May-June 1999). at: http://bit.ly/2NTGUg9

________. *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005

Mannheim, Karl. *Man and Society in an Age of Reconstruction*. Edward Shils (trans.). London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd., 1940.

Margheritis, Ana. «Access to Electoral Rights: Uruguay.» *EUDO Citizenship Observatory*. Robert Schuman Centre for Advanced Studies (June 2015). at: https://bit.ly/2SuNCJp

Marsh, Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?.» *Comparative Social Research*. vol. 2, no. 2 (1979).

Marshal, T. H. *Class, Citizenship and Social Development*. Garden City: FDoubleday, 1965.

Marshall, Monty G. & Donna Ramsey Marshall. «Coup d'Etat Events, 1946-2013.» Center for Systemic Peace (2016).

Marx Engels Werke. vol. 1. Berlin: Dietz Verlag, 1988.

Marx Engels Werke. vol. 4. Berlin: Dietz Verlag, 1972.

Marx Engels Werke. vol. 17. Berlin: Dietz Verlag, 1972.

Marx Engels Werke. vol. 19. Berlin: Dietz Verlag, 1987.

McClosky, Herbert. «Consensus and Ideology in American Politics.» *American Political Science Review*. vol. 58, no. 2 (June 1964).

McGiffert, Carola (ed.). *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World*. CSIS Report. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009. at: http://bit.ly/2Q5Ycrd

McGowan, Patrick. «African Military Coups d'Etat, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution.» *The Journal of Modern African Studies*. vol. 41, no. 3 (2003).

Meltzer, Allan H. & Scott F. Richard. «A Rational Theory of the Size of Government.» *Journal of Political Economy*. vol. 89, no. 5 (October 1981). at: http://bit.ly/2Y5ORQe

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Mill, John Stuart. *Three Essays*. Richard Wollheim (intro.). London/New York: Oxford University Press, 1975.

________. *The Collected Works of John Stuart Mill*. vol. XIX - Essays on Politics and Society Part 2. London/New York: Routledge, 1977.

The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh. vol. 3. London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1854.

Moore Jr., Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott. Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966].

Moore, Wilbert & Robert M. Cook (eds.). *Readings on Social Change*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.

Mounk, Yascha & Roberto Stefan Foa. «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendance.» *Foreign Affairs*. vol. 97, no. 3 (May/June 2018). at: https://fam.ag/2wq9nQw

Moynihan, Daniel Patrick. «The American Experiment.» *The Public Interest*. no. 41 (Fall 1975).

Muller, Edward N. «Dependent Economic Development, Aid Dependence on the United States, and Democratic Breakdown in the Third World.» *International Studies Quarterly*. vol. 29, no. 4 (December 1985). at: http://bit.ly/34b1VrU

Müller, Jan-Werner. «On the Origins of Constitutional Patriotism.» *Contemporary Political Theory*. vol. 5, no. 3 (2006). at: http://bit.ly/2ZmpBpX

Munck, Gerardo L. «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule.» *Perspectives on Politics*. vol. 9, no. 2 (June 2011). at: http://bit.ly/2WGWKec

________. «Democratic Theory after 'Transitions from Authoritarian Rule'.» *Perspectives on Politics*. vol. 9, no. 2 (June 2011). at: http://bit.ly/31oY3B9

Neumann, Sigmund. *Die Deutschen Parteien: Wesen und Wandel nach dem Kriege*. 2nd ed. Berlin: Junker und Dünnhaupt, 1932.

Nodia, Ghia. «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics.» *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 4 (October 2014). at: https://bit.ly/2Ujpdc6

O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973.

________. «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic-Authoritarian State.» *Latin American Research Review*. vol. 13, no. 1 (1978). at: http://bit.ly/2zeCgQV

________. *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent*. Oxford/New York: Oxford University Press, 2010.

________. «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes.» *Journal of Democracy*. vol. 21, no. 1 (January 2010).

________, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe*. vol. 1. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986.

________, ________ & ________. *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*. vol. 2. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986.

________, ________ & ________. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. vol. 3. Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986.

________ & Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. vol. 4. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Olson, Mancur. «Rapid Growth as a Destabilizing Force.» *The Journal of Economic History*. vol. 23, no. 4 (December 1963).

Palmer, Robert Roswell. *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of Europe and America, 1760-1800*. 2 vols. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959-1964.

Panetta, Grace & Olivia Reaney. «The Evolution of American Voting Rights in 242 Years Shows How Far We've Come - and How Far We Still Have to Go.» *Business Insider*. at: https://bit.ly/2Y7JXCf

Parsons, Talcott. *The Social System*. New York: The Free Press of Glencoe, 1964 [1951].

Plattner, Marc F. «From Liberalism to Liberal Democracy.» *Journal of Democracy*. vol. 10, no. 3 (July 1999).

Posusney, Marsha Pripstein. «Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 36 no. 4 (Winter 2002). at: http://bit.ly/2w83tDL

Pridham, Geoffrey (ed.). *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe*. New York: St Martin's, 1991.

Prothro, James W. & Charles M. Grigg. «Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement.» *The Journal of Politics*. vol. 22, no. 2 (May 1960). at: https://bit.ly/3dzKG8b

Przeworski, Adam. «Capitalism, Development, and Democracy.» *Brazilian Journal of Political Economy*. vol. 24, no. 4 (October-December 2004). at: http://bit.ly/2o3upQx

________. «The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?.» *European Journal of Sociology*. vol. 45, no. 2 (2004). at: http://bit.ly/2Zd14bo

________. «Self-enforcing Democracy.» The New York University. Department of Politics. 28/6/2005. at: http://bit.ly/340kazg

________ & Fernando Limongi. «Modernization: Theories and Facts.» *World Politics*. vol. 49, no. 2 (January 1997). at: http://bit.ly/2GphUaK

Pye, Lucian W. «Political Science and the Crisis of Authoritarianism.» *American Political Science Review*. vol. 84, no. 1 (March 1990). at: http://bit.ly/2weogbF

________ (ed.). *Communications and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

________ & Sidney Verba (eds.). *Political Culture and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

Ramanathan, Swati & Ramesh Ramanathan. «The Impact of Instant Universal Suffrage.» *Journal of Democracy*. vol. 28, no. 3 (July 2017). at: http://bit.ly/2DYrPDj

Rapoport, David C. «Praetorianism: Government without Consensus.» PhD. Dissertation. University of California. Berkeley, 1960.

Rhodes, Ben. *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House*. New York: Random House, 2018.

Rosenberg, Arthur. *Demokratie und Sozialismus: Zur Politischen Geschichtes der Letzten 150 Jahre*. Frankfurt am Main: Europaische Velagsanstalt, 1962.

Roskin, Michael. «Spain Tries Democracy Again.» *Political Science Quarterly*. vol. 93, no. 4 (Winter 1978-1979). at: http://bit.ly/2Z4FZv5

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens & John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Russett, Bruce M. *Trends in World Politics*. New York: Macmillian, 1965.

Rustow, Dankwart A. «Democracy, Consensus, and the New States.» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association. Brussels, September 1967.

________. «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model.» *Comparative Politics*. vol. 2, no. 3 (April 1970). at: http://bit.ly/2nxFetW

________. *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967].

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. New York: Oxford University Press, 2009.

Sartori, Giovanni. «Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics.» *International Social Science Journal*. vol. 43, no. 3 (August 1991). at: http://bit.ly/2yHp9ao

Schmitter, Philippe C. «Is It Safe for Transitologists & Consolidologists to Travel to the Middle East and North Africa?.» Stanford University (1995). at: https://go.aws/3aGdREu

Schock, Kurt. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London/New York: Routledge, 1996 [1942].

Schweinitz, Karl de. *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities*. New York: Free Press, 1964.

Shapiro, Ian. *The State of Democratic Theory*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003.

__________ & Casiano Hacker-Cordón (eds.), *Democracy's Value*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Sills, David L. (ed.). *International Encyclopaedia of the Social Science*. vol. 10. New York: Macmillan, 1968.

Simándi, Irén. «Attempts to Extend the Suffrage in Wartime Hungary - 1914-1918.» *Central European Papers*. vol. 2, no. 2 (2014). at: http://bit.ly/2s5SefU

Skocpol, Theda. «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy.» *Politics & Society*. vol. 4, no. 1 (Fall 1973).

________. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

________ et al. (eds.). *Democracy, Revolution, and History*. Ithaca & London: Cornell University Press, 1998.

Snyder, Richard & James Mahoney. «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change.» *Comparative Politics*. vol. 32, no. 1 (October 1999). at: http://bit.ly/2M1ptsp

So, Alvin Y. *Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World-System Theories*. Sage Library of Social Research, vol. 178. Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990.

Stepan, Alfred. «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a 'State-Nation' Model as Well as a 'Nation-State' Model?.» *Government and Opposition*. vol. 43, no. 1 (Winter 2008). at: http://bit.ly/2KFu17Z

________. (ed.). *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future*. New Haven, CT: Yale University Press, 1973.

________. (ed.). *Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation*. New York: Oxford University Press, 1989.

________ & Graeme B. Robertson. «An 'Arab' more than a 'Muslim' Electoral Gap.» *Journal of Democracy*. vol. 14, no. 3 (July 2003). at: https://bit.ly/3eWeb4V

Stephan, Maria J. & Erica Chenoweth. «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict.» *International Security*. vol. 33, no. 1 (Summer 2008). at: https://bit.ly/2CXKiSq

Teorell, Jan. *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*. vol. 1. New York: Schocken Books, 1961.

________. *The Ancien Régime and the French Revolution*. Jon Elster (ed.). Arthur Goldhammer (trans.). Cambridge/New York: Cambridge University Press, 2011.

________. *Democracy in America*. Eduardo Nolla (ed.). James T. Schleifer (trans.). vol. 1. Indianapolis: Liberty Fund, 2012.

Todorov, Tzvetan. *The Inner Enemies of Democracy*. Cambridge: Polity Press, 2014.

Tsuji, Yuichiro. «Vote Value Disparity and Judicial Review in Japan.» *Revista de Investigações Constitucionais*. vol. 5, no. 2 (2018). at: http://bit.ly/2PwiGqQ

United Nations Development Programme (UNDP). *Education Index*. Human Development Reports. at: http://bit.ly/2Q72WtM

________. *Egypt: Human Development Indicators*. Human Development Reports. at: http://bit.ly/31c7nYA

________. *Human Development Index (HDI)*. Human Development Reports. at: http://bit.ly/2phJxdz

________. *Tunisia: Human Development Indicators*. Human Development Reports. at: http://bit.ly/2VBd3uj

Valbjørn, Morten. «Reflections on Self-reflections - On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics.» *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015). at: http://bit.ly/2TfGBOy

Valenzuela, Arturo. *The Breakdown of Democratic Regimes: Chile*. Baltimore, MD/ London: The Johns Hopkins University Press, 1978.

Vatikiotis, Panayiotis J. *Islam and the State*. London: Croom Helm, 1988.

Volten, Peter (ed.). *Bound to Change: Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for EastWest Studies, 1992.

«Voting in South Australia.» *State Library: South Australia*. Electoral Rolls: History of Voting Eligibility. 4/7/2019. at: https://bit.ly/2LXzUgM

Weber, Max. «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland.» *Beilage: Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*. vol. 22, no. 1 (1906).

________. *Essays in Sociology*. H. H. Gerth & Wright Mills (trans., eds., intro.). New York: Oxford University Press, 1946.

________. *Economy and Society : An Outline of Interpretive Sociology*. Guenther Roth & Klaus Wittich (eds.). Berkeley, CA: University of California Press, 1978.

________. *Weber: Political Writings*, Peter Lassman & Ronald Speirs (eds.). Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

________. *The Russian Revolutions*. Gordon C. Wells & Peter Baehr (eds. & trans.). Ithaca, NY: Cornell University Press; Cambridge, NY: Polity Press, 1995.

________. *The Vocation Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation*. David Owen & Tracy B. Strong (eds.). Rodney Livingstone (trans.). Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004.

Weffort, Francisco C. «New Democracies, Which Democracies?.» The Woodrow Wilson Center. Latin American Program. *Working Paper*. no. 198 (1992).

Weiner, Myron & Samuel P. Huntington (eds.). *Understanding Political Development: An Analytic Study*. Boston: Little Brown, 1987.

Weingast, Barry R. & Donald A. Wittman (eds.). *The Oxford Handbook of Political Economy*. New York: Oxford University Press, 2006.

Weyland, Kurt. «Limits of US Influence: The Promotion of Regime Change in Latin America.» *Journal of Politics in Latin America*. vol. 10, no. 3 (2018). at: https://bit.ly/2xkXLlK

The White House. *President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East: Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy*. Archives of President George W. Bush. 6/11/2003. at: http://bit.ly/2C1CqiA

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford, NY: Oxford University Press, 2001.

Windsor, Jennifer L. «Promoting Democracy Can Combat Terrorism.» *The Washington Quarterly*. vol. 26, no. 3 (2003).

The World Bank. *GNI per capita, PPP (Current International $) - Tunisia, Egypt, Arab Rep. Data* (Washington). at: http://bit.ly/2nlgrNd

________. *GNI per capita, PPP (Current International $)*. Data (Washington). at: http://bit.ly/2LXKLn6

________. *Grants and Other Revenue (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2KNRwty

________. *Income Share Held by Fourth 20% - Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: https://bit.ly/2YbcjAk

________. *Income Share Held by Fourth 20% - Tunisia*. Data (Washington). at: https://bit.ly/330wqjR

________. *Income Share Held by Highest 20% - Tunisia*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2Oq6EIL

________. *Income Share Held by Highest 20% - Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: https://bit.ly/2JXFTRe

________. *Income Share Held by Lowest 20% - Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: https://bit.ly/3170BUF

________. *Income Share Held by Lowest 20% - Tunisia*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2K8YngG

________. *Income Share Held by Second 20% - Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: https://bit.ly/2K9Yrwv

________. *Income Share Held by Second 20% - Tunisia*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2JYWDrd

________. *Income Share Held by Third 20% - Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: https://bit.ly/2Gxboj6

________. *Income Share Held by Third 20% - Tunisia*. Data (Washington). at: https://bit.ly/32TJY0i

________. *Military Expenditure (% of GDP)*. Data (Washington). at: http://bit.ly/2MUKORb

________. *Oil Rents (% of GDP)*. Data (Washington). at: http://bit.ly/2Cf7XxN

________. *Other Taxes (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2VNe1p0

________. *Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population) - Egypt, Arab Rep., Tunisia*. Data (Washington). at: http://bit.ly/2B6eozL

________. *School Enrollment, Primary (% Gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep.* Data (Washington). at: http://bit.ly/336MOhW

________. *School Enrollment, Secondary (% Gross) - Tunisia, Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: http://bit.ly/332vPNB

________. *School Enrollment, Tertiary (% Gross) - Tunisia, Egypt, Arab Rep.* Data (Washington). at: http://bit.ly/30LbJ8T

________. *Social Contributions (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2KIXbBe

________. *Taxes on Goods and Services (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/2VNS8Ws

________. *Taxes on Income, Profits and Capital Gains (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/3eZ5yql

________. *Taxes on International Trade (% of Revenue)*. Data (Washington). at: https://bit.ly/3bWwNQw

Wright, Robin. «Islam and Democracy.» *Foreign Affairs*. vol. 71, no. 3 (1992). at: https://fam.ag/2WENdbT

Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York/London: W. W. Norton & Company Inc., 2003.

فهرس عام

-خ-

-د-

-م-